

الاقتصاد الزراعي والتعاونيات الفكر والنظري

عبد الحكيم شطا

د. ادمحمد علي

١٩٩١



لائمة الزراعى والتعاونى الفكر والتطبيق

عبد الحكيم شحلا

مراد محمد على

١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

«سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم»

صدق الله العظيم

مقدمة

فى منتصف هذا القرن أخذت دول كثيرة طريقها إلى الاستقلال وانتهجت نهجاً جديداً سمي بالتنمية الشاملة التى تقوم على أساس التخطيط العلمى حتى تتمكن من تعويض ما فاتها، وتزيد ثرواتها البشرية والمادية، وتلحق بركب الدول التى سبقتها إلى مضمار التقدم والرفاهية.

.. ولأن الإسراع فى عمليات التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا بتمويل كفى، واستثمارات ضخمة.. تقدم من خلال أجهزة مصرفية تتميز بالكفاءة فى الأداء... فكان من الضرورى أن يظهر اتجاه جديد ينادى باستقلال التمويل وتدريبه كعلم مستقل يعد أن كان يدرس للطلبة كفروع من فروع علم الاقتصاد.. وذلك بعد أن ظهرت الأهمية البالغة للتنظيم الإدارى لوظيفة تمويل المشروعات الفردية والتعاونية.

كما ظهر العديد من المفكرين والكتاب ممن وضعوا النظريات العلمية لهذا العلم الجديد.. وتكونت جمعيات علمية تبحث فى مشاكل التمويل.. وبخاصة مشاكل الائتمان وهو أهم فروع هذا العلم الجديد وهو العلم الذى يضع الحلول لهذه المشاكل والذى يبين الطريق أمام المستثمرين.. ويوضح لهم كيفية الحصول على الأموال وإدارتها، واستغلالها بطريقة مثلى فى الإنتاج والتسويق.. حتى يؤدى المال وظيفة اجتماعية.. ولا يكون مصدراً للاستغلال والقهر. وما أن نجح أسلوب التنمية المخططة للكفاءة الإدارية والمالية للمشروعات.. إلا وظهرت مشكلة أخرى أرقت العالم النامى كله.. ألا وهى مشكلة الغذاء التى نتجت عن زيادة عدد السكان بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى التنمية، وارتفاع متوسط استهلاك الفرد من المواد الغذائية.

وكان الاهتمام بالغا بالتنمية الزراعية فى دول كثيرة ومنها مصر لسد الفجوة الغذائية التى ظهرت فى أربع وعشرين سلعة غذائية خلال الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٧.

وتبع ذلك - التركيز على ضرورة توفير الائتمان الزراعى لمنتهجى هذه السلع الغذائية، وتوفير الإرشاد الزراعى، والبحوث التى تعمل على سرعة إحداث تنمية أفقية ورأسية فى القطاع الزراعى.

وقد رأينا أنه من واجبتنا ونحن نعمل فى مجال الائتمان الزراعى التعاونى أكثر من ثلث قرن. حتى أصبح محور تخصصنا أن نضع مؤلفاً يستفاد به فى هذه المرحلة الهامة من مراحل التنمية.. وأن نضع أمام الباحثين والمهتمين بقضايا تمويل التنمية الزراعية والتعاونيات أساساً علمياً للائتمان الزراعى والتعاونى.. وأن ننتج هذه الأسس والنظريات العلمية بدراسة تحليلية عن تطور الائتمان فى مصر ودوافعه وأثره فى كل مراحله الائتمانية.

والجدوى من العرض التاريخى وتحليله بعد التأصيل العلمى هو : استخلاص النتائج والمسببات حتى لا يتكرر الخطأ عند رسم السياسات الائتمانية أو تقرير المساعدة الائتمانية للمزارعين.

وقد حرصنا ونحن نقدم هذه الموسوعة العلمية التاريخية.. ألا نقف من التطور موقف الرواة لمسيرة الائتمان الزراعى فى مصر.. بل إن لنا موقفاً فى مناقشة سياسات ومشكلات الائتمان ونتائجه وردود فعل المزارعين فى كل مرحلة وربطها بالأسس العلمية للائتمان.. لنخرج بتقييم للمرحلة والعلاقات المميزة لها.

فنحن نؤمن أن الائتمان الزراعى ليس مجرد قروض فحسب.. إنما هو خدمة تقدمها الدولة للمزارعين..

توجههم من خلالها نحو تطبيق سياسة تنمية اقتصادية واجتماعية معينة.
ولم تكن مهمتنا سهلة لاعتبار هذه الموسوعة أول مرجع علمي تاريخي متخصص فى الائتمان الزراعى.. لا يتناول فقط السرد التاريخي وتوصيات المؤتمرات.. بل يشمل كل الأسس والقواعد العلمية لتقديم الائتمان من خلال مؤسسات حديثة تتميز بالكفاءة فى الأداء.. وفى نفس الوقت حرصنا ألا يكون العرض مفرقاً فى التفاصيل غير المطلوبة..
وتنقسم هذه الموسوعة العلمية التاريخية إلى جزأين يشمل كل منهما مقاطع بحثية على النحو التالى :

الجزء الأول (الفكر)

المبحث الأول : الائتمان الزراعى :

ونتناول فيه الأساس النظرى للائتمان الزراعى واستخداماته وأنواعه وعناصره، والأسس الاقتصادية للائتمان وأهميته فى النشاط الزراعى، ومسئولية الدولة عن تقديمه للمزارعين.

المبحث الثانى : نظم الائتمان ومؤسساته :

ونتناول فيه مصادر الائتمان وأنواع المؤسسات القائمة بتقديم الائتمان المحلى والدولى، وشكلها القانونى، وأهدافها، ومواردها المالية، والتنظيم الإدارى لها، وأساليب الإدارة والأداء بها، والعوامل المؤثرة على كفاءتها.. وكذلك المؤسسات التعاونية التى تباشر عمليات إقراض المزارعين.

المبحث الثالث : السياسات الائتمانية :

ونتناول فيه الأسس العلمية والعملية لرسم سياسة ائتمانية تقوم على تنفيذها مؤسسات مالية تعمل فى مجال التنمية.. كما نستعرض السياسات القومية للائتمان من حيث أهدافها وخصائصها، وملامح السياسات الرشيدة.. كما نتناول مقادير الائتمان وأنواعه وتقسيماته، وشروطه، وطريقة صرفه، والبرامج الائتمانية وكيفية إعدادها.

الجزء الثانى (التطبيق)

المبحث الأول : المؤسسات الائتمانية فى مصر :

ويخصص هذا المبحث لشرح تطور عمليات الائتمان الزراعى منذ العصر العثمانى، وفى ظل نظام الالتزام ومحمد على وأسرته، والنظام البنكى فى عهد الاحتلال، ونشأة البنوك الوطنية.. مع دراسة تحليلية عن دور المؤسسات المالية، ووكالات الائتمان فى تمويل الزراعة المصرية، والاقتصاد القومى بصفة عامة.
كما نستعرض فى هذا المبحث.. تطور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، والقوانين الاقتصادية التى تنظم الائتمان للمزارعين، وعلاقة البنك بالحركة التعاونية الزراعية.

المبحث الثاني : مراحل تطور السياسات الائتمانية :

ونستعرض فى هذا المبحث الجانب التطبيقى لسياسات الائتمان من خلال دراسة تاريخية تحليلية عن تطور الائتمان الزراعى على مدى ستين عاماً مضت، والعديد من السياسات التى أخذ بها البنك... ويشمل ست مراحل ائتمانية نتناول فى كل منها مزايا وعيوب السيادة فى كل مرحلة، وأثرها على نمو الإنتاجية الزراعية، والمقدرة الائتمانية لدى المزارعين وتنمية الحياة الريفية.

المبحث الثالث : بنوك القرى :

نفرد هذا المبحث للبنوك المحلية للائتمان الزراعى والمعروفة باسم بنوك القرى.. مع الشرح للحاجات الائتمانية والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإنشائها، ونظم العمل بها وما حققت فى مجال تعبئة مذكرات المزارعين، واتساع دائرة التمويل الزراعى والمشروعات التى تمويلها.. وأثرها فى ترقية الزراعة المصرية. ونتناول فى هذا المبحث مرحلتين من أهم مراحل تطور الائتمان.. هما مرحلة تأسيس بنوك القرى ومرحلة تطويرها بما أسميناه بمرحلة الحزمة الائتمانية.

المبحث الرابع : الاتجاهات الائتمانية الحديثة :

ونتناول فى هذا المبحث.. الخطط المستقبلية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، والسياسة الائتمانية الجديدة فى التسعينيّات والأهداف التى احتوتها السياسة الزراعية فى هذه الفترة، واتجاه البنك نحو التخصص فى تقديم القروض النقدية فقط، وقبول نشاطات القطاع الخاص ومنها التعاونيات، والتغييرات الهيكلية التى ستطرأ على نظام العمل بالبنك.

وقد حرصنا كل الحرص على أن تخدم هذه الموسوعة كافة المتخصصين والباحثين.. فزودناها بالعديد من الجداول الإحصائية قدر الإمكان..

ندعو الله عز وجل... أن يجعلها علماً نافعا.... وأن نكون قد أوفينا ما وعدنا به زملائنا الذين طلبوا منا إعداد هذه الموسوعة.. وأن ينتفع بها كل من هم فى حاجة إليها.

والله ولى التوفيق

القاهرة فى ٢٥ رجب سنة ١٤١١ هـ

١٠ فبراير سنة ١٩٩١ م

المؤلفان

فهرس عام

الجزء	المبحث	عنوان المبحث	الفصول	ص
الأول (الفكر)	الأول	الائتمان الزراعى	١ - النشاط الزراعى وأهميته المتزايدة ٢ - الائتمان الزراعى	١٩ ٣٩
	الثانى	نظم الائتمان ومؤسساته	١ - المصادر الائتمانية الريفية ٢ - المؤسسات المتخصصة فى الائتمان ٣ - الائتمان التعاونى	٦٩ ٨١ ١١٣
	الثالث	السياسات الائتمانية	١ - سياسات الائتمان الزراعى ٢ - عناصر السياسة الائتمانية	١٤٣ ١٥٥
	الأول	المؤسسات الائتمانية فى مصر	١ - الائتمان الزراعى فى مصر قديماً ٢ - الائتمان التعاونى والحكومى ٣ - بنك التسليف الزراعى المصرى ٤ - علاقة البنك بالحركة التعاونية	١٩١ ٢١١ ٢٢١ ٢٥٣
	الثانى	مراحل تطور السياسات الائتمانية	١ - المرحلة التأسيسية ٢ - مرحلة التحول التعاونى ٣ - مرحلة التوسع التعاونى ٤ - مرحلة الانتشار التعاونى ٥ - مرحلة الائتمان لكل الحائزين ٦ - مرحلة تصحيح مسار الائتمان	٢٨٣ ٢٩٩ ٣٠٧ ٣١٧ ٣٢٩ ٣٥٩
	الثالث	بنوك القرى	١ - مرحلة بنوك القرية ٢ - مرحلة الحزمة الائتمانية	٣٩٣ ٤٢٧
الثانى (التطبيق)	الرابع	الاتجاهات الائتمانية الحديثة	١ - التخطيط الاستراتيجى للائتمان ٢ - مستقبل العلاقة بين البنك والتعاونيات	٥٠٩ ٥٣٩

ملاحظات هامة :

- ١ - يسبق كل مبحث فهرس تفصيلى بمحتوياته .
- ٢ - الجداول التى لم يبين مصدرها مستقاة ومجمعة من إدارة الاحصاء بالبنك الرئيسى وتقارير مجلس الادارة .

الجزء الأول الفكر

المبحث الأول الإلتحاق الزراعي

فهرس المبحث الأول

ص

تمهيد :

١٧

١٩

- الفصل الأول : النشاط الزراعى وأهميته المتزايدة

١٩

(أ) - الغذاء والكساء :

٢٠

١ - التطورات الكبيرة فى استهلاك الحبوب

٢٠

٢ - زيادة معدل التغيير فى السكان

٢١

(ب) - تزويد القطاع الصناعى بالمواد الأولية

٢١

(ج) - تنشيط التجارة الداخلية

٢١

(د) - التجارة الخارجية

٢٢

- التنمية الزراعية واقتصاديات الدول

٢٢

التنمية الزراعية فى الدول المتقدمة - التنمية الزراعية فى الدول النامية

٢٣

- التنمية الزراعية فى مصر

٢٤

أولا : الإنتاج النباتى - ثانيا : الإنتاج الحيوانى

٢٥

- دور التمريض فى خطة التنمية

٢٦

- دور التعاونيات فى خطة التنمية

٢٦

- برامج التسويق الداخلى وعلاقته بالتعاونيات

٢٦

- السياسة الزراعية فى التسعينيات

٢٦

- وسائل إصلاح السياسة الزراعية

٢٧

أ - الوسائل الاقتصادية ب - الوسائل الإدارية

٢٧

ج - الوسائل الفنية

٢٨

- خصائص النشاط الإنتاجى الزراعى

٢٩

١ - النشاط يخضع لظروف غير منظورة

٢٩

٢ - الإنتاج الزراعى قليل المرونة

٣٠

٣ - التكلفة العالية للإنتاج

٣٠

٤ - تعدد وتنوع العمليات الإنتاجية

٣١

٥ - اختلاف أشكال الحياة الزراعية

٣٢

- تمويل القطاع الزراعى

٣٢

- حاجة الفلاح إلى المال

٣٣

- طرق تمويل الزراعة :

٣٤

١ - المدخرات ٢ - التدابير العائلية

٣٥

٣ - الإيجار ٤ - عقود الشراء

٣٥	٥ - التكامل الرأسى
٣٦	٦ - الائتمان
٣٦	- مرابى القرية
٣٧	المرابون فى قرى مصر
٣٩	الفصل الثانى : أهمية الائتمان الزراعى
٣٩	- استخدامات الائتمان :
٣٩	(أ) - ضرورة من ضرورات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى
٤٠	(ب) - أداة فعالة فى مواجهة الاستغلال البشرى (ج) قاعدة إنطلاق للنمو العام
٤١	- تعريف الائتمان
٤٤	(أ) - الإقراض والائتمان (ب) - الائتمان والتسليف (ج) - الائتمان العقارى
٤٥	الملاحح الرئيسية للائتمان الزراعى
٤٦	- التمويل والائتمان
٤٧	- نوعا التمويل
٤٧	- تطور التمويل
٤٩	- عناصر الائتمان الزراعى :
٤٩	١ - العملية الائتمانية ٢ - المؤمن أو المداين ٣ - المدين أو المقترض
٥٠	٤ - زمن الاستخدام ٥ - التأمين أو الضمان
٥٠	- طبيعة الائتمان الزراعى
٥٠	(أ) كثرة المخاطر الائتمانية
٥١	(ب) - ضعف الضمانات
٥٢	(ج) - ليس مصدر ربح كبير للمؤمن
٥٢	(د) - يرتبط بطبيعة البنيان (هـ) - تكلفته عالية
٥٣	(و) - يختلف فى أسلوب تقديمه (ى) - يقدم لفئة بنقصها الوعى الائتمانى
٥٤	- الأسس الاقتصادية للائتمان الزراعى :
٥٤	١ - كفاية القروض
٥٥	٢ - توجيه الائتمان ٣ - تكلفة الائتمان
٥٥	٤ - تناسب العائد ٥ - شمولية الخدمة الائتمانية
٥٦	٦ - إنسانية الائتمان
٥٦	- مزايا الائتمان الجيد
٥٨	- مسئولية تقديم الائتمان
٥٩	- كيف تنهض الحكومة بهذه المسئولية
٥٩	- إلى أى مدى تساهم الحكومة فى البنيان الائتمانى
٦٠	- دور البنك المركزى

تقديم :

نتناول فى المبحث الأول أهمية النشاط الزراعى فى دول العالم، والخصائص التى يتميز بها القطاع الإنتاجى الزراعى، وكيف يمول هذا القطاع ومدى مساهمته فى تحقيق الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول أن نضع أساساً علمياً للاتئمان الزراعى كأهم فرع من فروع علم التمويل الحديث.. وكأهم أداة من أدوات التنمية الزراعية.. وسنتناوله من حيث استخدامه كأداة من أدوات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، وقاعدة للتطلاق العام نحو التنمية الشاملة.. فنبدأ بتعريفه وأشكاله وأنواعه وملامحه الرئيسية، والفرق بينه وبين الأنواع الأخرى من الائئمان، وما يتطلبه من مؤسسات تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية.. ثم ننتقل إلى عناصره وطبيعته، والأسس الاقتصادية التى يقوم عليها. وننتهى هذا المبحث بالمواصفات الضرورية التى يتميز بها الائئمان الجيد، ومسئولية الحكومات عن تقديمه.

وقد أردنا بهذا المبحث أن نحدد القواعد والنظريات التى أوردها علماء التمويل فى مؤلفاتهم ومقالاتهم.. للاستفادة التى يمكن تحقيقها من وضوح هذه القواعد والنظريات أمام واضعى السياسات الائئمانية، ومتخذى القرار الائئمانى فى المستويات المختلفة الائئمانية.. وذلك بهدف تحسين الخدمة لتصل فى النهاية إلى زيادة الطلب على الائئمان، ودفع عجلة الإنتاج الزراعى.

النشاط الزراعى وأهميته المتزايدة

لاشك أن الزراعة هى الثروة الحقيقية للشعوب... وهى التى تلعب الدور الرئيسى فى توليد الدخل لما يقرب من نصف سكان الدول النامية... ويعتبر الدخل الزراعى فى هذه الدول أهم مكونات الدخل القومى. وعوائد الإنتاج الزراعى فيها توزع على نسبة كبيرة من المواطنين.. ويتولد عنها قوة شرائية كبيرة فى مجال تبادل السلع والحصول على الخدمات.

وقد حظيت الزراعة فى النصف الثانى من هذا القرن باهتمام متزايد من الحكومات والمنظمات الدولية والأهلية لأنها تمد المواطنين بالغذاء والكساء.. وقد النشاط الصناعى بالمواد الأولية، كما أن الزراعة تعتبر أهم أبواب التجارة الخارجية وسوقا لتصريف المنتجات الصناعية أو ما نسميه بالتجارة الداخلية.

(أ) - الغذاء والكساء :

قضية تدبير الغذاء التى ظهرت بوضوح فى النصف الثانى من هذا القرن أصبحت من أهم المشاكل التى تواجه العالم كله - ذلك لأن ٨٠٪ من غذاء الفرد من المواد النباتية... كما أن الإنتاج الحيوانى يعتمد أساسا على الإنتاج الزراعى فى توفير الأعلاف للحيوانات والطيور المكونة للمواد البروتينية وهى النسبة الباقية من مكونات الغذاء.

ولقد سمعنا عن الاهتمام البالغ للحكومات بتوفير ما سعى بالأمن الغذائى وسد الفجوة الغذائية وهى الفرق بين ما ينتج داخل الدولة واحتياج مواطنيها من هذه المواد الضرورية لبقاء الإنسان..

والمعروف أن تكرار الأزمات الغذائية أو ظهور شبح المجاعة فى أحد الدول كفيل بتهديد الأمن والاستقرار فيها. لأنه يظهر فشل الحكومات أمام شعوبها مهما بلغ حجم الجهد والنتائج المحققة فى ميادين النشاطات الاقتصادية الأخرى.

.. ولا يقتصر أمر الاهتمام بقضية تدبير الغذاء على دولة دون أخرى.. بل إنه نفس الاهتمام لدى الدول الغنية ذات الوفرة الطبيعية فى الإنتاج الزراعى والصناعى. والتى تقوم بتصدير فائض الإنتاج الزراعى أو منحه على شكل مساعدات للدول الفقيرة.

ويرجع اهتمام هذه الدول بقضية تدبير الغذاء إلى أسباب أخرى قد تكون سياسية تتعلق بالتزاماتها أمام المجتمع العالمى... وقد تتعلق بالرغبة فى استمرار محافظتها على سيادتها ومكانتها العالمية.

أما فى مصر فقد أوضحت الدراسات التى قامت بها الجامعات المصرية ومراكز البحوث الزراعية والمجالس القومية المتخصصة ومجلس الشورى أن الفجوة الغذائية فى ازدياد مستمر وأن ذلك راجع للأسباب التالية (١) :

(١) جهاز التنمية الشمية - الفجوة الغذائية لأهم السلع الزراعية فى أعوام ٨٢ - ١٩٨٧ (ص ٦ وما بعدها).

ب) تزويد القطاع الصناعى بالمواد الأولية:

إن الزراعة هى المستولة عن تزويد المواطنين بالغذاء والكساء من المحاصيل المنتجة كما أنها تمد القطاع الصناعى بالمواد الأولية التى يقوم عليها. وذلك لتحرر من السيطرة والضغط السياسية التى قد تتعرض لها البلاد عند طلبها من الدول الأخرى.

ويقال إن تنمية الصناعات الغذائية أيضا مرتبط كل الارتباط بتنمية الإنتاج الزراعى حيث يعتمد الأول على الخامات والمحاصيل الزراعية.

ج) تنشيط التجارة الداخلية:

الدخل من الزراعة يستخدم فى شراء سلع وخدمات قد تكون منتجة فى قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى.

لذلك نلاحظ أنه فى السنوات التى تكون المحاصيل الزراعية منتجة بوفرة فإن التجارة الداخلية تكون فى حالة رواج وخاصة فى أسواق السلع الاستهلاكية أو اللازوعية.

وعلى الجانب الآخر تعتبر الزراعة سوقا لتصريف المنتجات الصناعية المتعلقة بمستلزمات الإنتاج الزراعى مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والآلات والمكينات والعلف المصنع.

وبذلك فإن الزراعة تعتبر نشاطاً مساعداً على تحقيق سياسة التوسع الصناعى والتجارة الداخلية.

د) التجارة الخارجية :

تعتبر الزراعة أهم أبواب التجارة الخارجية، ومصدراً هاماً للحصول على العملات الأجنبية العملات الصعبة التى تعتمد عليها الدول فى الحصول على مستلزمات القطاعات الاقتصادية من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة اللازمة لعمليات التكوين الرأسمالى فى مراحل التنمية الشاملة.. ووسيلة لتحسين ميزان المدفوعات.

لكل ذلك - حظيت الزراعة باهتمام متزايد من الحكومات والشعوب على مستوى العالم كله.. لأهميتها البالغة فى توفير الغذاء والكساء للأعداد المتزايدة من السكان.. ولتحقيق السيادة القومية، والاستقلال الاقتصادى خاصة فى دول العالم الثالث.. فقد حشدت هذه الدول كل الإمكانيات والطاقات وعبأت الموارد الزراعية، ووضعت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتعظيم إسهام الزراعة فى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة^(١).

(١) وزارة الزراعة - تقرير عن تطور الإنتاج الزراعى والخطة المستقبلية (سبتمبر ١٩٨٩).

التنمية الزراعية واقتصاديات الدول

تعمل الدول بلا استثناء على دفع اقتصادها القومي عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية بصورة إجمالية، ورسم المخطط لتحقيق هذه الزيادة عن طريق إعطاء أولويات خاصة للاستثمارات الزراعية، والتوسع المستمر الأفقي والرأسي في إنتاجها الزراعي.. وذلك عن طريق تقديم القروض واستخدامها في تحسين الإنتاج الزراعي، وتطوير الوسائل الخاصة برفع إنتاجية المحاصيل التقديرية للحصول على أعلى إنتاج اقتصادي من هذه المحاصيل مع الحفاظ على خصوبة التربة.. لأن من أهم خصائص الزراعة استجابتها للنمو بالاستثمارات الجديدة سواء من ناحية السرعة أو المعدل.. وتوجه الحكومة عنايتها بصورة خاصة نحو المجالات الآتية :

١ - تحسين وصيانة الأراضي الزراعية.

٢ - الميكنة الزراعية.

٣ - تنظيم أعمال البحوث الزراعية.

٤ - تحسين السياسة السماوية.

٥ - تحسين المحاصيل الزراعية.

٦ - تطوير نظم تسويق المحاصيل الزراعية.

ولاشك أن دولاً عديدة قد استطاعت أن تجعل من الزراعة قوة دفع لاقتصادها بتحقيق معدلات ضخمة من النمو.. واتخذ بعضها من الزراعة وسيلة لتحسين توزيع الدخل بين الأفراد، وإيجاد فرص العمل لهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي معاً، وخلق حركة رواج في النشاطات الأخرى.

التنمية الزراعية في الدول المتقدمة :

فطنت الدول العظمى مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وبلجيكا وغيرها من البلدان الغربية إلى أهمية تنمية الزراعة.. فقامت بتنظيم الحياة الزراعية. وإجراء العديد من التجارب الحقلية والمعملية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مواصفاته، وإزاحة العراقيل الداخلية للتنمية الزراعية، ورسم سياسات تستند إلى أسس اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية سليمة.. وتحقيق عوامل نجاح التنمية بتوفير عناصر الإنتاج، ورفع درجة كفاءة استخدامها.. والدولتان الأوليان - أول من قامتا بتنظيم الحياة الزراعية وتحسين البيئة الريفية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي.. وهما أول من فكرتا في تنظيم الائتمان الزراعي الذي يعتبر من أهم مقومات التنمية الزراعية.

التنمية الزراعية في الدول النامية :

تتطلب التنمية الزراعية العديد من المقومات المادية والفكرية - على التخطيط، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتحسين ظروف المنتجين، وحل المشاكل الإنتاجية وعلى الأخص ست منها وهي :

١ - مشكلة التمويل الزراعي.

٢ - مشكلة الأيدى العاملة ومشاريع الري والصرف.

٣ - مشكلة الأساليب الزراعية المستحدثة.

٤ - مشكلة المياه.

٥ - مشكلة الملكية الزراعية وهياكلها.

٦ - مشكلة تسويق المنتجات الزراعية.

والمشكلة الأولى هي أهم المشاكل التي تواجه الزراعة في الدول النامية على وجه الخصوص... لأن النشاط الزراعي وإن كان من أكبر النشاطات الاقتصادية بها، وأكثرها حاجة إلى الأموال.. إلا أن النشاط الانتعاشي في الإنتاج لا يتكامل مع الائتمان التسويقي للمحاصيل المنتجة ويحميها من مخاطر التقلبات السريعة، وموازن العرض والطلب.

لذلك.. نجد أن دور المخطط الانتعاشي هو إيجاد هذا التكامل لتجاح استخدام الأموال.

ولأن هذه الدول بحاجة إلى الأموال، وتنظيم استخدامها في الإنتاج الزراعي لفترة محدودة.. بل وفي حاجة مستمرة ومتزايدة بزيادة النمو. فيقال إن الزراعة جائرة إلى الأموال.. وتوقف درجة حاجتها إلى المال على قدرتها وسيطرتها على العمليات التي تحقق المددات المطلوبة من التنمية.

التنمية الزراعية في مصر: (١)

تعرضت الزراعة المصرية خلال مرحلتى الستينيات وحتى منتصف السبعينيات إلى العديد من التغيرات نتيجة تنفيذ عدد من السياسات التي أدت إلى ركود ملموس في المناخ الزراعي بوجه عام، وانخفاض في بعض معدلات نمو الإنتاج، والذي لم يتعد ٣٪ سنوياً حتى نهاية السبعينيات حتى أصبحت الزراعة عملاً غير مجز للزراع، وقد انعكس ذلك بدوره على تخلف الزراعة المصرية، وعدم مسايرتها للتطورات العالمية، واتسعت الفوارق بين المهن الزراعية وغير الزراعية وأصبحت الزراعة مهنة غير مجزية اقتصادياً وترتب على ذلك تيار مستمر للهجرة من الريف إلى المدن والبلاد العربية، واتضح آثاره السلبية ليس فقط على التنمية الزراعية بل على التنمية الاقتصادية القومية.

.. وقد شهد النصف الأخير من السبعينيات بداية التحول نحو الاهتمام بالزراعة، وتطوراً محدوداً بالنسبة للغة الفدانبة. لبعض المحاصيل.. إلا أن هذه المرحلة الانتقالية شهدت أيضاً اختلال التوازن بين قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني في الزراعة المصرية.. نتيجة الدعم المتزايد للإنتاج الحيواني والاهتمام به عن الإنتاج النباتي الأساسي وتخصيص شطر كبير من الاستثمارات للقطاع الحيواني والداجني فضلاً عن أن السياسات السعريّة في هذه المرحلة كانت حافزاً سلبياً على تطوير الإنتاج النباتي.

(١) وزارة الزراعة - المرجع السابق.

وقد بدأت الدولة فى تنفيذ استراتيجية جديدة للتنمية الزراعية لإيقاف التدهور الذى بدأت ملامحه بالنسبة لمتوسطات إنتاج بعض المحاصيل المختلفة، ولسد الفجوة الغذائية التى تزداد اتساعاً بزيادة عدد السكان، ونقص الكميات المنتجة وبخاصة من المواد الغذائية.

وتضمنت. هذه الاستراتيجية مجموعة من الأهداف للنهوض بالإنتاج الزراعى من خلال خمسة محاور هى :

١ - تنمية الموارد الأرضية والمائية.

٢ - النهوض بالإنتاج رأسياً.

٣ - تنمية الإنتاج فى بعض المحاصيل الاستراتيجية للمواءمة باحتياجات الصناعة والتصدير.

٤ - تلبية احتياجات الزراعة من مدخلات الإنتاج (أسمدة - تقاوى - مبيكة - تمويل).

٥ - تعظيم الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية من خلال تلك المحاور الخمسة.. فقد حددت أهداف فرعية لتحقيقها - وكان أهم

هذه الأهداف التى نرجو لها أن تتحقق ما يلى :

أولاً: الإنتاج النباتى :

١ - حصر وتصنيف الأراضى الزراعية لمصر بهدف الحصول على خريطة جديدة لإنتاجها تكون أساساً لخطة تنمية شاملة.

٢ - إرشاد المزارع المصرى نحو إحكام استخداماته لمياه الري فى مختلف المحاصيل فهو يميل دائماً إلى الإسراف الشديد تحت انطباع خاطئ، بأن زيادة المياه ينتج عنها زيادة محققة فى المحصول.

٣ - العمل على تعميم الري بالرفع وإلغاء الري بالراحة تدريجياً.

٤ - استخدام أساليب الري المتطورة (الري بالتنقيط) فى الأراضى الجديدة، والزام الملاك الجدد بالحفاظ على النظم المسلمة لهم.. حيث لوحظ فى كثير من المواقع تخريب الخطوط الداخلية، واللجوء للري بالغمر.. مما يشكل إهداراً خطراً لاستثمارات لا يستهان بها.

٥ - الاستغلال الكامل للأرضى الجديدة التى تم امتصلاحيها والوصول بها إلى الهدية الإنتاجية.

٦ - حصر الأراضى التى يمكن استصلاحيها فى مختلف المناطق الصحراوية والشمالية مع إعداد خرائط تفصيلية لهذه المناطق حتى يمكن توجيه كل من يرغب فى الإسهام فى هذا المجال إلى المواقع المستهدفة بالاستصلاح.

٧ - تبسيط الإجراءات اللازمة للتملك والزراعة فى الصحراء وتقليل عدد الجهات المعنية وتوحيدها فى جهة واحدة حتى تسير الإجراءات على من يرغب فى الإسهام فى هذا العمل القومى.

٨ - سرعة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحل مشاكل الأراضى المعطلة عن الإنتاج والعمل على دخولها مراحل الإنتاج.

٩ - تطوير أساليب الاستغلال الزراعى الأمثل عن طريق وضع التركيب المحصولى المناسب لكل نوع من

أنواع الأراضى وما يتفق مع نوع ووسيلة الرى المستخدمة.

١٠ - تنوع الإنتاج بما يتفق مع احتياجات السوق المحلى لتلبية الرغبات المتعددة فى مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى.

١١ - توليد فبض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية اللازمة لتشكيل عناصر التكنولوجيا الزراعية الملائمة واللازمة لتحقيق أهداف خطط التنمية.

١٢ - إقامة المجتمعات الزراعية الصناعية بالأراضى الجديدة.. بما يساعد على زيادة معدلات الاكتفاء الذاتى من السكر والزيت دون أن يترتب على ذلك أية استقطاعات من الأراضى القديمة فى الوادى.

ثانيا : الإنتاج الحيوانى :

١ - تطوير العمل فى مشروعات الإنتاج الحيوانى خاصة فى إنتاج اللحوم الحمراء..

٢ - تشغيل مصنع العلف غير التقليدى لإنتاج العليقة الكافية لتغذية حوالى ٥ آلاف رأس.

٣ - استخدام أساليب التلقيح الصناعى.. بهدف الحصول على سلالات عالية الإنتاج من مواشى اللبن أو اللحم.

دور التمويل فى خطة التنمية

لقد اعتبرت الاستراتيجية الجديدة أن توفير التمويل يعد عنصراً أساسياً فى تنمية الخطة الخمسية الزراعية.. وتنشيط وزيادة دور القطاع الخاص الذى يمثل حوالى ٩٦٪ من قطاع الزراعة، وهكذا ازدادت أهمية الحيوية للاتئمان الزراعى والدور الكبير الذى يؤديه فى تحقيق دور أكثر فاعلية فى مجال الإنتاج الزراعى.

وتتولى الوزارة وفق خططها العمل على :

١ - ربط سياسة الائئمان الزراعى بمختلف أجاله وأغراضه بالخطة الزراعية حتى تتحقق التنمية رأسياً وأفقياً.

٢ - تدعيم نظام اللامركزية بما يحقق تيسير الخدمة للزراع والمتعاملين فى تطوير النظم الإدارية والمحاسبية.

٣ - تطوير نظام الاقتراض للمشروعات الزراعية بمختلف أنواعها.. وخاصة ما يتصل منها باستصلاح

الأراضى واستزراعها بما يحقق الانطلاق نحو التنمية الزراعية.. وبما يؤدي إلى الاكتفاء بضمان المشروع دون الحاجة إلى المغالاة فى طلب الضمانات.

٤ - تطوير بنوك القرى وتدعيمها حتى تكون وحدات مصرفية متكاملة تخدم اقتصاديات المجتمع الريفى..

ولتكون قادرة على اجتذاب التمويل والكفاية فى استخدامه.

٥ - زاد حجم الإقراض للزراع تشجيعاً لهم على تبنى الأساليب الجديدة فى الزراعة المصرية من خلال بنك

التنمية والائئمان الزراعى.. مما كان له أكبر الأثر فى رفع معدلات إنتاجية المحاصيل المختلفة.

٦ - تدعيم النشاط التعاونى فى القطاع الزراعى وحل مشاكل القائم لينطلق بإمكانياته للإسهام فى تحقيق

أهداف التنمية.. وذلك فى إطار أن يكون الائتمان محورا أساسيا فى تمكين المزارع من استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج.

دور التعاونيات فى خطة التنمية

ركزت الاستراتيجية - لأول مرة - منذ خمسة عشر عاماً على دور التعاونيات الزراعية ودورها الإنتاجى والخدمى فى تنمية الاستثمار فى القطاع الزراعى، ومواكبة التغيرات الاقتصادية التى طرأت على المجتمع المصرى من خلال إنشاء المشروعات الاستثمارية بين التعاونيات أو مع الغير، والإفادة من المميزات التى توفرها هذه الممارسة للإقتصاد القومى.

ولأن التنمية الزراعية الناجحة والفعالة هى التى تقوم على إسهام المواطنين فيها تخطيطاً وتنفيذاً، فإنها تضع التعاونيات الزراعية فى المقدمة برصفها إحدى الأدوات لإحداث تلك التنمية وفى إطار الخطة العامة للدولة. وللتعاونيات الزراعية أن تحقق التوازن فى التركيب المحصولى الملائم حيث يعتبر ذلك المقدمة الطبيعية لإحلال التسويق التعاونى الاختيارى بديلاً لنظام التوريد الإجبارى. ويمكن للتعاونيات دخول المجالات المستحدثة فى تكثيف الزراعة والميكنة الزراعية. والزراعة المحمية على أوسع نطاق.

برامج التسويق الداخلى وعلاقتها بالتعاونيات

يرتبط نظام التسويق الداخلى للحاصلات الزراعية بنظام التسويق التعاونى بصفة أساسية.. وكلما قلت سلبيات الأخير انعكس ذلك على كفاءة التسويق الداخلى لتلك الحاصلات.. وبما لاشك فيه أن إقبال المزارعين أو إجماعهم عن توريد المحاصيل يرتبط بالسياسة السعريّة.. أو سعر التوريد وعلاقته بسعر السوق، والعلاقة النسبية بين أسعار المحاصيل المتنافسة.. وتعتبر الحوافز السعريّة هى المدخل الأساسى للتحويل إلى التوريد الاختيارى لأغلب المحاصيل.

السياسة الزراعية فى التسعينيات

لاشك أن الاستراتيجية التى أخذ بتطبيقها فى الثمانينيات، وجدت الكثير من المعوقات.. فبدئ بما يسمى إصلاح السياسة الزراعية فى التسعينيات للوصول إلى تنمية حقيقية بتعظيم صافى الناتج الزراعى، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وسائل إصلاح السياسة الزراعية :

لقد حددت الوسائل التى يمكن بها إصلاح السياسة الزراعية بثلاثة أنواع من الوسائل هى :

أ - الوسائل الاقتصادية :

- ١ - إزالة التشوهات السعرية بما يؤدي إلى ارتفاع السعر المزرعى للقطن.. وذلك يوفر للمزارعين دخلاً صافياً من إنتاج القطن مع البرسيم التحريش يعادل أو يزيد على صافى الدخل الذى ينتج عن زراعة أى مجموعة محاصيل منافسة.
- ٢ - تحرير نظام تسويق الأرز.. ويعنى ذلك أن يتم فى عام ١٩٩٢ إلغاء النظام الحالى الذى يقضى بتوريد حصة من الإنتاج تبلغ ١,٥ طن عن كل فدان.
- ٣ - إلغاء جميع أنواع الدعم لمستلزمات الإنتاج على أن تتبع ذلك سلسلة من الإجراءات التى تستهدف تحرير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال: توفير المنافسة الحرة بين بائعى مستلزمات الإنتاج الزراعى، وإلغاء جميع القيود المفروضة على القطاع الخاص بالنسبة لتسويق تلك المستلزمات سواء على مستوى الجملة أو التجزئة.
- ٤ - تحرير السياسة السعرية الزراعية مما سيؤدى إلى تحرير آلية السوق وبالتالي سيؤثر على التركيب المحصولى، وتخصيص الموارد الزراعية.

ب - الوسائل الإدارية :

- ١ - إجراء التغييرات المناسبة فى النظم الإدارية للمؤسسات التى تحكم إدارة الأراضى الجديدة والمستصلحة حتى يمكن توجيه التراكيب المحصولية بحيث تتناسب تماماً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.
- ٢ - إعداد برنامج لدعم وتحسين الخدمات الإرشادية من خلال المشروع القومى للأبحاث الزراعية وهذا سيقوم بالتسهيل والإسراع فى نقل نتائج الأبحاث إلى المزارعين بحيث يمكن توصيل المشاكل التى تعترض المنتجين إلى معاهد البحوث والمتخصصين من خلال النظام الإرشادى الفعال المقترح.
- ٣ - تحسين النظم والخدمات التسويقية بما يسمح بانتقال المنتجات من المزارعين إلى المستهلكين بكفاءة تقلل من الفاقد والتالف، وتخفيض الهوامش التسويقية إلى الحد الأدنى بما يحكس التكاليف الحقيقية.. أما بالنسبة لتسويق مستلزمات الإنتاج، فالأمر يحتاج إلى تغييرات جذرية لتحقيق أهداف التحول إلى القطاع الخاص ورفع كفاءة مثل هذا النظام.
- ٤ - إعادة تنظيم الأجهزة ذات العلاقة مثل: مؤسسات الائتمان الزراعى والتعاونى، واتحادات المنتجين، والجمعيات التعاونية المتخصصة بما يؤدي إلى تطوير الكفاءة، والتنسيق والأداء بهذه المؤسسات الزراعية.

ج - الوسائل الفنية :

- ١ - استخدام كافة الوسائل والبرامج التى تعنى بالإنتاج الزراعى بما فى ذلك البذور المحسنة والخدمات الإرشادية الأنفصل.. إلخ.

٢ - تنفيذ مجموعة من البرامج المتكاملة للحفاظ على إنتاجية التربة.

٣ - تحسين إنتاجية السلالات المحلية - ويمكن اتباع أساليب التربة الحديثة لتحقيق هذه الأهداف في أقصر وقت ممكن - كما تتضمن هذه السياسة أيضا نقل التكنولوجيا الحيوية المتقدمة وتشمل السلالات عالية الإنتاج، وتحسين التغذية، والاستخدام الفعال لمخلفات المحاصيل والأعلاف الخضراء... كما يتم أيضا تحسين ونشر الخدمات الإرشادية والبيطرية لقطاع الثروة الحيوانية وخاصة بالنسبة للتلقين الصناعى والمعدات والأمصال والأدوية.

... بعد أن استعرضنا السياسة الزراعية فى الثمانينيات والأمل فى إصلاح هذه السياسة فى التسعينيات وأن يتحقق قدر من الاكتفاء الذاتى على الأقل فى المعاصيل الغذائية.

ولتغيير المحتوى النظرى لهذه السياسة - فإن مؤسسات الائتمان الزراعى (بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات) - تقوم هى الأخرى بتطوير نفسها لتواكب خطة الإصلاح الجديدة... وتأخذ باتجاهات انتحانية مستحدثة سنتناولها فى المبحث الأخير من هذا الكتاب.

خصائص النشاط الإنتاجى الزراعى

بدأ الاهتمام بالنشاط الزراعى بأخذ شكلا متزايدا مع منتصف هذا القرن كما ذكرنا سواء فى الدول المتقدمة أو النامية..

إذ كان من الضرورى تنمية القطاع الزراعى كأساس للتنمية الشاملة.. لمواجهة الطلبات المتزايدة على المنتجات الزراعية، والمواد الخام اللازمة للصناعة، والمحاصيل التصديرية التى يمكن مبادلتها بوسائل التكنولوجيا الحديثة فى قطاعات النشاطات الاقتصادية الأخرى لتحقيق التنمية المتوازنة.

وقد زاد الاهتمام بالنشاط الاقتصادى لتحقيق التنمية من خلال السير فى اتجاهين :

أولهما : التنمية الأفقية: وتهدف إلى رفع مستوى النشاط من خلال توسيع الرقعة الزراعية، وإضافة مساحات جديدة من الأراضى الزراعية، وما يلزم ذلك من تكوين وتنمية المجتمعات الريفية والمستحدثة.

ثانيهما : التنمية الرأسية: وتهدف إلى الحصول على إيراد أكبر من نفس المساحة المنزرعة فى أقصر وقت ممكن، وما يتطلبه ذلك من تحسين وصيانة الأراضى الزراعية ونشر المكنة فيها وتنظيم أعمال البحوث الزراعية ... ومن الطبيعى أن تكون هناك صعوبات مثيرة فى الاتجاهين... إلا أن التصميم على تحقيق معدلات كبيرة من التنمية الأفقية والرأسية ساعد على التغلب على بعضها.

.. وقد لمس المخططون للتنمية الكثير من هذه الصعوبات التى تتميز بها العملية الزراعية أو ما أسموه (بخصائص الإنتاج) حيث يختلف هذا النشاط عن النشاط الصناعى أو النشاط الخدمى أو أى نشاط اقتصادى آخر. ولأن هذه الخصائص تؤثر تأثيراً كبيراً على انسياب الأموال واستثمارها فى النشاط الزراعى.

لذلك.. كان لابد من وضع سياسات وأسس وقواعد ائتمانية غير تلك المطبقة فى تمويل القطاعات الأخرى - تتمشى مع هذه الخصائص.

ويجدر بنا أن نستعرض تلك الخصائص ونستوعبها لتكون تحت نظرنا ونحن نخطط لتحويل النشاط الإنتاجي الزراعي.

الخاصية الأولى: النشاط يخضع لظروف غير منظورة : (مخاطر الإنتاج)

يختلف النشاط الزراعي عن النشاطات التجارية والصناعية لتأثره بالعوامل الطبيعية والعوامل غير المنظورة حيث لا يمكن تحديد تكلفة كل عامل من عوامل الإنتاج بدقة وبالتالي تكلفة الوحدة المنتجة والتنبؤ بالسعر الذي يمكن أن تباع به. وبالوقت الذي يستغرقه إنتاجها والربح المتوقع من الإنتاج.

- والزروع تتعرض لظروف جوية متغيرة كسقوط الأمطار أو انقطاعها أو البرودة الشديدة أو موجات الحر الشديدة.. وغير ذلك من العوامل الطبيعية التي تضعف أمامها قدرة الإنسان.

- كما تتعرض هذه الزروع للإصابة بالآفات الزراعية التي تؤثر فيها تأثيراً يبلغ حد القضاء عليها في بعض الأحيان كما يحدث في حالة هجوم الجراد بصورة وبائية.

وتعتبر هذه الخاصية من أهم سلبات النشاط الإنتاجي الزراعي إذ أنها تضعف من قدرة المخطط الزراعي على تحديد الكميات التي ستنتج في المستقبل وتكلفتها والتحويل اللازم لها وغير ذلك مما يسميه بعناصر الائتمان. وتعتبر كذلك من أهم الأسباب التي تضعف من قدرة المزارع على رد ما أؤقن عليه.. إذ يتوقف رد الائتمان على محصول جيد يباع بسعر مناسب ويتحمل عبئاً يتناسب مع الكمية المنتجة.. هذا بالإضافة لرغبته في السداد. ومن الملاحظ أنه إذا تعرض المحصول للنقص أو الفناء لسنة واحدة.. فإن ذلك يؤدي إلى إرباك الفلاح مالياً وربما لسنوات طويلة.

الخاصية الثانية : الإنتاج الزراعي قليل المرونة:

يرتبط بالخاصية الأولى خاصية أخرى هي أن الإنتاج الزراعي قليل المرونة ذلك لأن المنتج الصناعي والموزع التجاري يمكنهما تكييف نشاطهما طبقاً للمتغيرات التي تحدث على طلب السلع أو الخدمات التي يقدمانها للجمهور.

وهذا يعكس المنتج الزراعي الذي يكون في كثير من الأحيان عاجزاً عن التحكم في الإنتاج أمام الظروف الجوية التي يتعرض لها محصوله.. فحجده مثلاً غير قادر على التحكم في كمية الإنتاج وفي منافذ توزيعه وفي أسعاره - إذ غالباً ما يكون موسم الحصاد هو وقت عرض المحاصيل.. ومع وفرة الإنتاج يزداد العرض على الطلب فتتخفض أسعارها.. ولا يمكن سحب بعضها من السوق لإحداث التوازن بين هذا العرض وذاك الطلب!!

.. كما أن بعض المنتجات يصعب تخزينها لقابليتها للتلف وقد تطول مدة التخزين للبعض الآخر فتتعرض للنقص لجفافها فضلاً عن التكلفة المالية التي تتطلبها عملية التخزين مما يجعله غير اقتصادي.

لذلك نجد المزارع يبيع محصوله في أوقات كثيرة وهو مدرك أن السعر قد لا يغطي التكلفة.. إلا أنه لا حيلة

له فى ذلك.. وقد يكون العكس. فقد تكون الأسعار عالية لأن الإنتاج ضئيل للتفاوت الذى يحدث بين منتج وآخر أو مساحة من الأرض ومثيلتها أو للإصابة بالآفات أو موجات الصقيع التى تقضى على المحاصيل وغير ذلك من الظروف الطبيعية والتى تسمى غالباً بمخاطر الإنتاج الزراعى وبالجملـة.. فإن الإنتاج الزراعى قليل المرونة لعدم وجود مقاييس ثابتة للإنتاج الزراعى.. فبينما يتحكم المنتج الصناعى فيما ينتجه ويعرضه فى السوق نجد المنتج الزراعى لا يستطيع أن يتحكم فى إنتاجه أو كمية المعروض منه.

الخاصية الثالثة : التكلفة العالية للإنتاج :

النشاط الزراعى يحتاج بطبيعته إلى مدخلات كثيرة ذات تكلفة عالية تتمثل فى مستلزمات الإنتاج العينية من تقاوى وبذور وأسمدة.. هذا بالإضافة إلى ما يحتاجه المحصول من نفقات قبل أن يكون معداً للبيع سواء كانت هذه النفقات للجنى أو الفرز أو التعبئة أو النقل أو التبريد أو التجميد.. إلخ. وهى ما تعرف وتسمى بالوظائف التسويقية - كذلك المشروعات الزراعية أو ما يسمى بمستلزمات التنمية الرأسية كإنشاء المصارف والمراوى والخدمة الميكانيكية والبديوية، ومحسين وتسوية التربة.. إلخ.

وهى مشروعات تتطلب نفقات استثمارية كبيرة وزمناً أطول لتنفيذها. وبالتالي فإنها قد لا تعطى عوائدها الاقتصادية فى الأجل القصير.

بل إن بعض هذه المدخلات لا تؤدي إلى مخرجات إلا بعد مضى فترة من الزمن تختلف باختلاف طبيعة كل محصول يزرع.

الخاصية الرابعة: تعدد وتنوع العملية الإنتاجية :

العملية الإنتاجية الزراعية تختلف عن باقى العمليات الإنتاجية الآلية أو الميكانيكية. فهى كما يقال عملية بيولوجية تشارك فيها الطبيعة مشاركة جوهرية.

ومن أهم أوجه هذه الاختلافات تعدد وتنوع العمليات الإنتاجية.. وعلى سبيل المثال :

١ - تعدد العمليات الزراعية :

لا يغيب عنا أن نمو النبات يحتاج إلى عديد من العمليات الزراعية منها ما هو قبل الزراعة وأثناءها.. ومنها ما هو بعد جنى المحصول.. وكلها تحتاج إلى تمويل نقدي للقيام بتلك العمليات السابقة واللاحقة للزراعة!!

٢ - التنوع فى أساليب الاستغلال الزراعى :

يقوم المزارع بنفسه أو بمعاونة أفراد أسرته بهذا الاستغلال.. وقد يقوم باستئجار مجموعة من العمال الزراعيين لأداء هذا العمل..

كما قد يتعاون مع مجموعة من الحائزين لزراعة أرض كل منهم.. وقد يترك عبء القيام بهذه المهمة للصناعة التعاونية الزراعية كما يحدث فى حالات المقاومة الجماعية للآفات سواء اليدوى منها فى القطن أو باستخدام

الطائرات أو بكل هذه الوسائل في المحصول الواحد.

الخاصية الخامسة : اختلاف أشكال الحياة الزراعية :

هناك أنواع كثيرة لأشكال حياة المزارعين للأرض الزراعية.. مما يجعل لهذا القطاع طبيعة خاصة.. وهذا يتطلب أن يكون لكل نط حيازي برنامج تمويلى زراعى ملائم له من حيث حجم القروض، وفترة السداد، وغير ذلك مما سنتناوله فى هذا الكتاب.

ومن الأنواع الشائعة للحياة والتي تعد من أهم خصائصه :

١ - الفلاح الذى يحوز الأرض ويحتاج إلى التمويل ليس بالضرورة هو نفسه الذى يمتلكها بمعنى أنه قد يكون مالكا لها وقد يكرن مستأجرا من المالك وقد يزرعها بنظام المشاركة مع المالك، وغير ذلك من أساليب الاستغلال الزراعى المتعددة.

٢ - تختلف أساليب تملك الأرض الزراعية ذاتها.. فقد تكون الملكية آلت إلى مالك الأرض نتيجة الشراء... كما قد تكون نتيجة للميراث وهذا الميراث أيضاً قد يكون مفزراً وقد يكون على المشاع بين الورثة.. وقد تكون الملكية مسجلة أو غير مسجلة أو تكون جماعية فى شكل تعاونى أو غير تعاونى.

٣ - التفاوت الكبير بين المساحات الزراعية التى يمتلكها أو يحوزها المزارع الواحد.. فقد تكون مساحة المزرعة بضعة قرايط. كما قد تكون عدة آلاف من الأقدنة.. وكثيراً ما تكون هذه الحيازات غير ثابتة بل دائمة التغير سواء بالشراء أو البيع أو نتيجة الميراث.. تلك كانت الخصائص الخمس البارزة أو الصفات المميزة للنشاط الزراعى إذ أن هناك خصائص أخرى كثيرة يتصف بها الإنتاج الزراعى والقائمين عليه. (المزارعون) وهى خصائص ثقافية وحضارية عميقة الجذور تؤثر فى الميل إلى تجديد وتحديث الأدوات المستخدمة فى النشاط.

.. إلا أن هذه الخصائص التى تتصل بالمنتجين الزراعيين ليست مجالاً لبحثنا.

.. وما نلاحظه على الخصائص التى استعرضناها أن كلاً منها يؤثر فى الآخر تأثيراً طردياً ويرتبط بوجوده.. ويجعل من تمويل هذا النشاط أمراً صعباً برغم شدة حاجته إلى الأموال دون غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى.. كما أن الأموال التى يحتاج إليها تستمر فيه لمد طويلة يعكس القطاعات الأخرى التى قد تكون حاجتها إلى المال لأيام أو ربما لساعات! وبقا - الأموال لدى المنتجين الزراعيين لفترة طويلة لا يمكن جهات الإقراض من تحقيق الدوران السريع لها أو حسن استثمارها.

لذلك كان علينا أن نبحث عن مصادر تمويل القطاع الزراعى.. كيف يمول هذا القطاع.. وهل من الممكن إشباع حاجة الزراعة إلى المال؟ ومدى حاجة الفلاح الفعلية إلى هذه الأموال؟

تمويل القطاع الزراعى

رغم التقدم العلمى فى مجالات النشاط الاقتصادى - فإن الزراعة تعتبر حتى الآن هى الركيزة الأساسية لنجاح خطط التنمية. وتزداد أهمية قطاع الزراعة فى الدول النامية التى تعاني من مشاكل الفقر والمرض والجهل والجوع.. حيث يتزايد السكان فيها بمعدل يفوق معدل تزايد الإنتاج.. وقد زادت حاجة الزراعة إلى المال بعد زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، وانتقالها من مرحلة الكفاف إلى زراعة السوق.. تبعاً لزيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة وبعد أن أصبحت المهنة معقدة يتلمس فيها المزارع الأساليب الزراعية الحديثة التى تعينه على الإنتاج والتغلب على مشاكله.. كنقص الأيدى العاملة وغيرها.. ومن هنا كانت حاجة الزراعة إلى المال مستمرة لذلك نقول.. إن الزراعة جائعة.. لأن المنتج الزراعى لا يمكنه تدبير مستلزمات إنتاجه ما لم يجد من يقدمها له بالأجل ويشروط تتمشى مع خصائص إنتاجه التى ذكرناها.

واليوم.. نرى الدول الحديثة تعمل جاهدة على تنمية مصادر التمويل وتوفير الائتمان الزراعى وتعدد من مصادره الرسمية وترشد الزراع إلى أحسن استخدام ممكن للقروض.. والاطئنان على فاعليتها بل وتساعدهم على الوفاء بديونهم متى حل أجلها.

... ولم يقتصر الأمر على تنمية وتنوع مصادر التمويل الزراعى بل تهتم بتقديم الخدمات الأخرى لصغار الفلاحين وإجراء العديد من الدراسات من أجل أفضل الأسس والأساليب لتوفير خدمات البحوث والإرشاد والتوريد والتسويق.. ولتحديد احتياجاتهم من كل ذلك.

حاجة الفلاح إلى المال :

المنتج الزراعى ليس كالعامل الزراعى أو العامل المهنى. يستطيع أن يبيع للغير عمله بأجر محدد لوقت محدود..

وهو ليس كالصانع.. يستطيع التحكم فى منتجاته ويوجهها إلى مراكز استهلاكها لبيعها بسعر محدد يضمن تحقيق عائد من إنتاجه كبير أم صفر. وفى مكنته طرح السلعة أو سحبها من السوق حتى يرتفع سعرها ليتحقق ما يسميه الاقتصاديون بتوازن العرض والطلب.

وهو ليس كالموظف.. يقوم بعمله ويتقاضى راتباً محدداً عن كل مدة معينة وينفقه فى أبواب الإنفاق بمقادير معينة دون أن يلجأ إلى الاستدانة.

وهو ليس كالمهنى. يعيش من فنه فى مجال خدمة يقدمها للجمهور - كالطبيب والمهندس والمحامى والمحاسب وغيرهم - مقابل أجر متفق عليه يحصل عليه بمجرد أداء الخدمة بصرف النظر عن جدواها... فهو غير كل هؤلاء.

بالإضافة إلى أن الفلاحين وهم الغالبية الشعبية يعملون يومهم انتظاراً للغد.. ويتعاملون مع الطبيعة والبقرة والمحراث.. ويعوزهم التعليم والثقافة والرفاهية.

لذلك فهم أبعد الناس مقدرة على تقدير دخولهم مقدماً.

والدخل من الزراعة موسمي... وفترة الموسم طويلة نسبياً.. فالفلاح يلقي بالحطب في الأرض وينتظر عدة أشهر إلى أن ينضج الزرع وينتظر عشرة أشهر حتى تلد الماشية وينتظر ثلاث سنوات حتى يدر وليدها لبناً.. وهكذا.. ولطول فترة الإنتاج الزراعي أو الحيواني التي يعيشها الفلاح على أعصابه للظروف الطبيعية التي تؤثر على إنتاجه كالمناخ والمطر والصقيع وظروف السوق التي تتحكم في أسعار حاصلاته كل ذلك يجعله دائماً في حاجة إلى الائتمان أكثر من غيره في مجالات النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وحاجته إلى المال ضرورة كي يستطيع أن يشتري المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، ويستأجر الأيدي العاملة في مواسم الإنتاج لخدمة الأرض وحصاد المزروعات.. بل إن الاحتياجات الائتمانية للفلاح لا تقتصر على ذلك وإنما تمتد لتشمل الالتزامات الاجتماعية ومتطلبات المعيشة اليومية!

.. وعلى مر العصور كان هو الوحيد الذي يعوزه المال.. وهو أيضاً ما تتحاشاه البيوت المالية الرسمية وترفض تسليفه للأخطار التي تحيط بما يقترضه من أموال وتعذر استردادها منه في أحيان كثيرة.

لذلك كان دائماً يلجأ إلى المرابين وهم أقرب الناس فهماً لظروفه وعقليته - وبطبيعة الإنتاج الزراعي الموسمية ومخاطره... وكان في قبضتهم لا يستطيع تصفية ديونه مع المرابي الذي يتعامل معه - فإذا لم يعطه المرابي إنجحه إلى التجار المشعين ليبيع لهم محصوله قبل نضجه بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق.

طرق تمويل الزراعة

إذا كان المال هو عنصر الإنتاج النادر.. وأن أهميته تتقدم كل عناصر الإنتاج الأربعة (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم).. وعليه يتوقف تدبير العناصر الثلاثة الأخرى. فإن الزراعة هي القطاع الجائع دائماً إلى المال، وأن المزارع في حاجة دائمة إليه.. لذلك كانت دراسة طرق ومصادر التمويل الزراعي في معظم الدول للتعرف على مميزاتها.. ومحاولة الاستفادة بهذه المميزات.. في مقدمة الدراسات التمويلية التي تشجع الحكومات على إجرائها، والاستفادة بنتائجها.. ليساهم التمويل بجهد حقيقي في التنمية الزراعية رأسية كانت أم أفقية.

ونجد في معظم الدراسات.. تناولاً لمصادر تمويل الزراعة.. وأفضلية كل مصدر على الآخر طبقاً لمعايير كثيرة.. منها سعر الفائدة وتسهيلات الضمان والسداد وغيرها.. وسنتناول ذلك في المبحث الثاني من هذا الكتاب.

أما إذا أردنا أن نحصر الطرق الشائعة الآن لتمويل القطاع الزراعي فسنجدها ست طرق

هي: (١)

١ - المدخرات.

٢ - التدابير العائلية.

٣ - الإيجار.

٤ - عقود الشراء.

(١) د. محمد عبد المنعم عفر - مذكرة داخلية - معهد التخطيط القومي.

٥ - التكامل الرأسى.

٦ - الائتمان (الاقراض).

وتختلف كل طريقة عن الأخرى فى أهميتها ومساهمتها فى تمويل الزراعة باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسلوك الأفراد فى الدولة..

١ - المدخرات :

المدخوات الفردية تشكل العمود الفقرى لرأس المال الزراعى.. لأنها تمد المزارع بما يحتاجه من أموال للصرف منها على زراعته وعلى أسرته، وتكسبه القدرة على تحمل مخاطر الإنتاج الزراعى والحيوانى. وتجمع المدخرات من فائض بيع الحاصلات بعد نضجها.

فالمزارع حريصون دائماً على استبعاد جزء من العائد النقدي فى آخر الموسم الزراعى، ليبدأوا به إنتاجهم فى الموسم الجديد، وسداد ما عليهم من ديون فى المواسم الزراعية المنتهية!!

كما تتكون هذه المدخرات من الودائع النقدية والأموال ورهونات الأراضى وسندات الحكومة وشهادات الاستثمار والمدخرات البريدية وتخفيض الموزع من العائد وغيرها.. وكل هذه المدخرات مدخرات اختيارية.

أما المدخرات الإجبارية فتتكون من حجز جزء من أثمان المحاصيل المسوقة تعاونياً.. وشراء أسهم وسندات إجبارية وزيادة المبالغ المودعة من المزارع.. وبالتالي هناك علاقة بين المبالغ التى يمكن للمزارع أن يقتترضها والودائع التى يمتلكها.

٢ - التدابير العائلية :

هذه الطريقة ذات أهمية كبيرة فى تدبير المال اللازم خاصة بالنسبة للمزارع المبتدئين - فالآباء أو أفراد العائلة من ذوى الثراء يعطون قروضا أو هبات (مساعداً) لأفراد العائلة الناشئين لمساعدتهم على الإنتاج واستخراج الزروع حتى تتحسن حالتهم المادية أو لأجل يحدد بين معطى المال وآخذة..

وفى حالات كثيرة تأخذ المساعدات شكل اتفاقيات منظمة كشركات الآباء والأبناء، ويعتبر اتفاق الأب مع الأبن على مساعدة كليهما للأخر فى العمل من أحسن الوسائل لنقل الخبرات الزراعية ونقل المعلومات من جيل إلى جيل.. خاصة إذا كان الأب قريباً من سن التقاعد وكان ابنه هو الوريث الوحيد.. هذه الاتفاقات تحول ملكية المزرعة للإبن مما يمكنه بداية الزراعة الخاصة به بكفاءة عالية - ويتوقف نجاح هذه الاتفاقات على عدة عوامل منها ما يلى :

أ - رغبة الإبن وعائلته فى ممارسة الزراعة :

ب - أن تكون ظروف العائلتين تسمح بحرية الأفراد فى العمل وتمنع أى نوع من الاحتكاك أو المنافسة الضارة.

ج - أن تتوفر القدرة على التعاون فى العمل المزرعى.

- د - توفر حجم مناسب للمشروع الزراعى يكفى لعمل كلتا العائلتين.
 - هـ - وجود الإيمان بمزايا المشاركة والرغبة فيها.
 - و - توفر الإدارة المزرعية الجيدة.
 - ز - أن تكون المشاركة فى المشروع الزراعى كاملة.
- وهذه الطريقة تعتبر من أهم الطرق انتشاراً فى الريف حتى اليوم. حيث نجد مساعدة الآباء لأبنائهم، ونقل الخبرات الزراعية داخل الأسرة الواحدة، والمجتمع الريفى كله أمراً مألوفاً للغاية..

٣ - الإيجار :

- وهى طريقة شائعة فى الريف للحصول على الأموال اللازمة للزراعة وتأخذ إحدى الصور الآتية :
- أ - التأجير بالمشاركة على المحصول.
- ب - التأجير بالمشاركة على الحيوانات.
- وفى هاتين الطريقتين يدفع المستأجر جزءاً من الإنتاج للمالك.
- ج - التأجير النقدى.. ويتم فيه دفع الإيجار فى صورة نقود.
- د - التأجير العينى.. ويتم فيه استخدام كل من نوعى الإيجار النقدى والمشاركة وذلك بتحديد إيجار محدد..
- ولكن بدلا من أن يدفع نقداً يدفع عينا من المحاصيل المنتجة.

٤ - عقود الشراء :

- يتلخص شكل هذه الطريقة فى اتفاق المشتري مع مالك المزرعة : على دفع حد أدنى من ثمن ملكيته لتمويل جزء من ثمنها حسبما اتفقا عليه وتنقل حيازة العقار إلى المشتري دون وثيقة الملكية التى تظل مع البائع.. ثم تسلم للمشتري بعد دفع مبلغ محدد أو بعد فترة معينة بحسب الاتفاق بينهما.
- وتظل الماشية والآلات الموجودة بالمزرعة مرتبطة أيضاً بالبائع حتى يتم تنفيذ نصوص الاتفاق.. وكقاعدة عامة فإن المشتري يتحمل كل النفقات بما فيها الضرائب والتأمين.
- وهذه الطريقة فى التمويل قد تضاءلت أهميتها فى الريف بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.
- وبعد أن تم تعميم الائتمان الزراعى، وتسهيل الحصول عليه من مصادره الرسمية بأقل الضمانات وهو ضمان المحصول.

٥ - التكامل الرأسى:

- تعنى هذه الطريقة ضم اثنتين أو أكثر من حلقات سلسلة الإنتاج والتسويق تحت إدارة مركزية واحدة..

وهي قرية الشبه بطريقتى عقود الشراء والاقتراض..
وأقرب الأمثلة على هذا النوع من التمويل.. اشتراك المزارعين مع موزعى المحاصيل، أو مصانع تجهيز
الحاصلات فى اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة لكل من الإنتاج والتسويق.. وفى مقابل هذا الاشتراك يحصل
المزارعون على المال اللازم للزروع كما يتحملون عنهم مخاطر الإنتاج.
وتسمى هذه الطريقة (الزراعة بالتعاقد) ولها مزايا كثيرة جداً يعرفها كبار الزراع - وإن كانت قليلة
الاستخدام.

٦ - الاقتراض (الائتمان) :

هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً.. حيث يتقدم المزارع إلى أحد مؤسسات الإقراض أو المقرضين الفرديين
طالباً المال فى مقابل تعهده بسداده بالإضافة إلى تكلفته فى زمن محدد غالباً ما يكون بعد نضج المحصول.
والدائن قد يكون فرداً كالمرايى أو تاجراً للحاصلات أو مالكا للأرض أو غير ذلك من ملاك المال. وقد تكون
هيئة رسمية أو شبه رسمية كالبنوك ووكالات الائتمان وغيرها.
وينتهى الاتفاق بتحرير عقد قرض بين الدائن والمدين بموجبه يستحق للدائن المبلغ المتفق عليه فى تاريخ
الاستحقاق المحدد بالمعقد.

ولما كان هذا الأسلوب قد أصبح الأسلوب الشائع فى الاستخدام... فسوف يكون موضوعنا فى هذا
الكتاب.. ويحسن قبل الدخول فى موضوع الائتمان - أن نختتم هذا الفصل بالحديث عن شخصية إقراضية
أفزع رجال الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى على مر العصور.. تلك هى شخصية المراهي!!

مراهي القرية

.. مراهي القرية شخصية عالمية مثلت أبشع صور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وقد أطلق عليه البعض
(مصاص الدماء)..

لأنه يقبض على رقبة من يقع فريسة له، ويسلبه كده وعرقه وجهده ويجعله خاضعا له مؤقراً بأوامره.. لا
يستطيع الخلاص من يده وهو يعمد إلى تكبير فريسته بإغراقها فى الدينون.

وكم من أبحاث ومؤتمرات عقدت للبحث عن وسيلة للتخلص من هذه الشخصية القوية بالها. الضعيفة
بأخلاقها والتي انتشرت على مر العصور والأجيال، وفى كل الدول.

إذ كانت فئة المراهين مصدر إرهاب للدولة ومنيعا للشروع والقلق الاجتماعى للمواطنين الفقراء..

.. وقد قاست أوروبا وبخاصة الولايات المتحدة من تسلط المراهين وتأثيرهم السىء على الاقتصاديات
القومية الأوروبية.

وكان الهدف من إنشاء البنوك وهيئات الائتمان الزراعى فى هذه البلاد منذ زمن بعيد هو محاربة المراهي

الذى انتشر بشكل مخيف.. وأثر بشكل ظاهر على مجريات الأمور الاقتصادية بها. معرقلا لمسيرة الإنتاج. ونهب القائمين عليه.

.. وكانت طائفة المرابين قد انتشرت بشكل خاص فى الريف حيث الزراعة عماد الاقتصاد، والفرصة النادرة للاستثمار وحيث تشتد الحاجة إلى المال لزراعة الأرض وجنى الثمار..
وحيث المقرض الذى يقعه المرض والجهل والفقر عن مساومة المقرض أو الفكاك منه أو اللجوء إلى مصدر تمويل مناسب.

المرابون فى قرى مصر :

مصر كغيرها من الدول لم تسلم من عبث المرابين. ونهبهم لثرواتها. بل إنها كانت أكثر من غيرها لأن الفئمة التى احترفت الربا كان أغلبها من الأجانب واليهود الذين وفدوا إليها خلال سنوات الاستعمار الطويلة طمعا فى الثراء الذى حققوه.

والغريب أن معظم الأموال التى كان المرابون يستخدمونها فى عمليات الإقراض كانت لبعض الأهالى ممن احتفظوا بها لديهم على سبيل الوديعة خشية تعرضها للسرقة أو الضياع والبقية الباقية كانت تستجلب من البنوك الأجنبية.

وإذا علمنا أن هؤلاء المرابين كانوا يتقاضون عمولة نظير الاحتفاظ بهذه الودائع لتبين لنا مدى الاستغلال البشع الذى وقع فيه المصريون فى هذه الحقبة من الزمن^(١).

وقد كان لانتشار الفقر وضعف القدرة على الادخار والاستثمار وقلة أهمية التجارة الداخلية والخارجية فى مصر، فضلا عن عدم وجود نظام ثابت لحيازة الأرض والقضاء المستقر الذى يكفل للدائن استرداد ماله وفوائده إذا ما أخل المقرض بالتزاماته أكبر الأثر فى تأخير دخول الأنظمة المصرفية مما جعل المجال خاليا للمرابين.

وقد قاموا بالتعامل والتسليف بشروط مرهقة وباهظة معدلها فى أحسن الأحوال من ٢ - ٤ ٪ فى الشهر الواحد مما يتضح معه أن هدفهم الحقيقى ليس استثمار الأموال بقدر ما هو رغبة فى الاستيلاء على عقار المدين^(٢) أو على الأقل حرمانه من جزء كبير من جهده.

وما أن قام نظام مصرفى وطنى فى البلاد حتى كان الشغل الشاغل للمنظم الائتمانى هو تنويع الائتمان كوسيلة فعالة لتخليص المجتمع من شرور المرابين ومحترفى التسليف الزراعى.
يؤيد هذه الحقيقة الدكتور الطاملى بقوله :

.. إنه برغم انعدام التقديرات بشأن دور التجار والأفراد (المرابين) فى تمويل الزراعة المصرية فمن المؤكد أن التجار وكذلك البنوك المحلية الصغيرة التى كان يقيمها المرابون فى الماضى كانت المصدر الوحيد للائتمان قبل

(١) فاروق مشرقى - محاضرة عن الجهاز المصرفى - البنك المركزى.

(٢) كمال الدين صدقى - مكتبة النهضة ١٩٥٨ - ص ٤٩.

إنشاء البنوك العقارية.

ومن المعروف أيضا أن هؤلاء المرابين ظلوا يلعبون دورا هاما فى تقديم الائتمان للمزارعين بعد إقامة البنوك العقارية وتزايد أهميتها فى التمويل طويل الأجل.. وبقي خطر المرابين كبيرا فى مصر حتى إنشاء بنك التسليف.

ويلاحظ أنه إذا كان إنشاء هذا البنك قد قلل من خطر المرابين المحترفين من قوى الثراء إلا أنه لم يقض بعد على طائفة صغار المقرضين التى مازالت تعمل فى الريف المصرى.

... وقد انحسر نشاط المرابين فى القرى إلى حد بعيد نتيجة لانتشار برامج التمويل الحكومى والمؤسسات المتخصصة التى تقوم بتقديمه بعد ارتفاع أسعار الفائدة من قبل المرابين وإحجام البنوك التجارية عن إقراض صغار الزراع.

الفصل

الثانى

الائتمان الزراعى

أهمية الائتمان الزراعى

يأتى الائتمان الزراعى فى مقدمة العناصر التى يعتمد عليها فى بناء السياسة الزراعية.. وذلك لأن طبيعة النشاط الزراعى تجعله قاصراً عن تحقيق الأهداف المرسومة.. إذا لم يسانده نظام ائتمانى قوى.. لذلك تعمل الدولة جاهدة على توفير الائتمان وتعدد مصادره الرسمية، وترشد المزارعين إلى أحسن طرق استخدام القروض.. لأن المنسجين الزراعيين كما أسلفنا فى حاجة إلى المال ويعوزهم النصع والإرشاد. فإذا ما استطاعت الدولة توفير الائتمان وتنظيمه أمكنها إعداد وتنفيذ الخطط الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعى.. وتحسين مواصفاته.. وكذلك البدء فى تنفيذ خطط التنمية الريفية وتشغيلها وتوزيع إنتاجها.. وتحقيق ما يطلق عليه التكامل الائتمانى.. الذى يربط بين الانتاج والتسويق والتخزين والتوزيع.

إستخدامات الائتمان :

يستخدم الائتمان كوسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. تتعلق بتنمية دخول الفلاحين وهم غالبية أفراد الشعب، ورفع مستوى معيشتهم وحمايتهم من الاستغلال البشرى الذى يمارسه المرابون وتجار المحاصيل، وملاك الأرض وغيرهم من المستثمرين الراغبين فى الثراء السريع. وعن طريق توفير الأموال التى تستثمر فى الزراعة يزدهر هذا القطاع الرائد، ويرتفع مستوى الدخل القومى، وتنمو التجارة الداخلية والخارجية، وتزداد الصادرات من المحاصيل الحقلية، وتستطيع الدولة أن تستورد من غيرها ما يلزم لأبنائها من أدوات وخدمات تستغل فى زيادة الإنتاج، وتحسن المستويات الثقافية والمادية والصحية.

ويستخدم الائتمان أيضاً كوسيلة مضمونة الأثر فى إحداث التغيرات المطلوبة فى حياة غالبية شعوب الدول النامية..

يتأكد ذلك من أن معظم هذه الدول تنظر إلى الائتمان الزراعى على أنه ليس مجرد رأس مال يستخدم فى العملية الانتاجية الزراعية فقط.

.. بل أهميته أبعد من ذلك بكثير.. إذ أنه يعتبر :

أ - ضرورة من ضرورات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى :

الفلاحون هم أكثر طبقات المجتمع تحملاً لقسوة الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية.. وأفقر هذه الطبقات..

.. لذلك كان الاستقلال السياسى كثيرا ما يعقبه صدور مجموعة من القرارات الثورية تعيد لهم حقوقهم وكرامتهم وفى مقدمتها توفير المال للمعدمين كى يبدأوا من جديد فى امتلاك الأرض واستخراج الزرع وإقامة وقبول المشروعات الخاصة والانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وممارسة حقهم فى الديمقراطية والعدالة والتحرر من الخوف والتسلط.

وهذا يؤدى بدوره إلى إذابة الفوارق بين «الطبقات» وتحقيق الكفاية والعدل بين أبناء المجتمع الواحد. .. وقد رأينا أن سياسات الائتمان الزراعى فى بعض الدول ساعدت على تحول المعدمين إلى ملاك للأرض الزراعية التى كانوا يستأجرونها...

بل كفلت لهم استخدام الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة فى استغلال الأرض وفلاحتها. ووفرت الكثير من الجهد البشرى لإحلال الجهد الآلى المستخدم فى الزراعة مكانه - وقد جاء ذلك نتيجة زيادة دخول أولئك الفلاحين واقتنائهم الآلات الزراعية الحديثة، والتقاوى المنتقاة والأسمدة الكيماوية. وحقق الائتمان طويلا لأجل خطط الدولة فى استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الزراعية لأعداد كبيرة من صغار المزارعين والمعدمين والعمال الزراعيين.

ب - أداة فعالة فى مواجهة الاستغلال البشرى :

تصمم الدولة بالائتمان مواطنيها من الوقوع فريسة «سهلة» لطبقة المرابين والوسطاء والتجار الجشعين وكبار الملاك المستغلين، وموردى مستلزمات الإنتاج وأصحاب المشروعات الخاصة بالتجهيزات الزراعية.. وكلها فئات لا تساهم فى الإنتاج.. وإنما هى تعرف كيف تسيطر على عقلية الفلاح وتستغل حاجته إلى المال.. ثم تستولى على جهده، وتسلبه إنتاجه بأقل الأثمان.. وكان هذا الوضع قائما فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وقبل تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى.

ج - قاعدة انطلاق للنمو العام :

تعرض الدولة لمشاكل اقتصادية معقدة تؤثر على العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.. لذلك تلجأ إلى ما يعرف بأسلوب التنمية المخططة لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى.. وبالطبع فإن أهم وأعرض هذه القطاعات هو القطاع الزراعى.

والائتمان الزراعى يساعد على دفع عجلة الإنتاج بتوفير المال الضرورى اللازم لشراء مستلزمات الإنتاج، وتأجير العمالة والحامات والآلات اللازمة للزراعة.. كما أنه يحقق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة الأموال المستثمرة فى قطاع الزراعة، وإنشاء مشروعات جديدة.. أو التوسع والتجديد فى مشروعات قائمة بما يحقق زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج فى مشروعات تتطلبها حاجة المجتمع الريفى وتتضمنها خطة الدولة.

ولا يمكن تحقيق أى تنمية دون توفير وتنظيم الأجهزة المصرفية التى غولها بأقل تكلفة.. وأعلى كفاية أداء ممكنة من هذه الاستخدامات ويمكن القول إن أهمية توافر نظام ائتمانى زراعى ضرورة ملحة من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل الدول.

ولذلك حظى هذا النوع من الائتمان بعناية كبيرة من الباحثين والمخططين حتى تتحقق الأهداف القومية من القطاع الزراعى فى أقصر وقت وبأقل الجهود والنفقات.

وتلعب الدولة دوراً هاماً فى توجيه دفة الائتمان والإشراف عليه حيث تصدر الحكومة القرارات الخاصة بإنشاء مؤسساته وأنظمتها ولوائحها الداخلية وأساليب عملها والأعباء التى تتحصل عليها من المزارعين وكذلك مصادر حصولها على الأموال.

هذا بالإضافة إلى أن الدول التى تخضع برامج تمويل الزراعة إلى نظم وقواعد تشريعية.. تضمن استمرارية حسن استغلال الأرض وإنتاج أفضل للزروع.

أما الرعاية الحكومية فتتمثل فى أن أجهزة الائتمان فى أى دولة تخضع لإشراف جهة واحدة وتتبع سياسة موحدة فى تمويل الزراعة وفى معالجتها للمسائل الفنية المعقدة الناتجة عن الخصائص المميزة للقطاع الزراعى.

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة.. فالولايات المتحدة الأمريكية رغم تفوقها وتميزها على دول العالم فى هذا النوع من الإنتاج.. فإن سياسة الائتمان الزراعى يضعها مجلس فيدرالى للقروض الزراعية التى يقترضها الفلاحون من ثلاث مؤسسات تمويلية هى بنوك التعاون والبنوك الفيدرالية وبنوك الأراضى.

وهذا يعنى أن الائتمان الزراعى لا يؤدى دوراً هاماً فى الدول ذات الاقتصاديات الزراعية النامية فقط بل إنه يؤدى نفس الدور فى الدول المتقدمة حيث يرتفع مستوى الدخل والوعى.. إلا أنه فى هذه الدول لا يحتاج إلى إشراف أو توجيه لأن جهات الإقراض تعتمد على وعى المقترض وحسن استغلاله للقروض وتسويق المنتجات وسداد القروض إليها فى نهاية المواسم الزراعية.

.. وهذا يختلف عما فى الدول النامية حيث يتطلب الأمر انسياب الائتمان العينى والنقدى مع متابعة استخدام القروض للاطمئنان على أنها استغلت فيما صرفت من أجله.

تعريف الائتمان

تناول كثير من علماء التمويل تعريف الائتمان (credit).. ونورد فيما يلى بعض التعريفات التى تدل إلى حد كبير على ماهية الائتمان والخواص التى يتميز بها..

والائتمان على أية صورة.. هو ثقة بين معطى المال وأخذة مع وعد بينهما برده فى تاريخ معين.. وهذه بعض التعاريف :

* التعريف الأول :

إقراض الفائمين على الإنتاج الزراعى لتسهيل ممارسة إنتاجهم.. أو التوسع فيه عن طريق

تزويدهم بالأموال النقدية.. أو المستلزمات العينية كالبنور والأسمدة والمحاليل الكيماوية لمقاومة الآفات، ومدعم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها.

وعنى ذلك أن الائتمان هو قروض مالية لا يمتلكها المزارع المستفيد منها.. وإنما هى أموال يستعيرها من المقرض بقصد استخدامها ثم يردّها إليه مع أعيانها فى تاريخ لاحق.

وقد يمتد الائتمان ليشمل الأموال التى يشتري بها الفلاح حيوانات الجر والماشية والمسكن والأثاث والحظائر والآلات وكل ما يلزم اقتناءه أو الاستعانة به فى حياته اليومية.. فالائتمان هو إقراض ليس بغرض الزراعة فحسب.. بل لتحسين المستوى الاقتصادى للمقرض^(١).

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على نوعية الائتمان (زراعى) ونوعية المؤمنين (الزراع).

* التعريف الثانى :

الحصول على قدر معين من المال.. بعار.. على أن يرد لصاحبه مستقبلاً فى وقت معين وطبقاً لاتفاق محدد^(٢).

.. وهذا التعريف يجمع بين مفهومى الائتمان والاعارة فى سلعة محددة وهى المال.

* التعريف الثالث :

الإقراض أو الحصول على شىء ما.. مع وعد برده أو ما يعادله مستقبلاً.. كما تم تحديده فى الاتفاق^(٣). ويركز التعريف على أن العملية الائتمانية تقوم على معطى المال (المقرض) وأخذ (المقرض) وبينهما اتفاق.

* التعريف الرابع :

علاقة بين شخصين أحدهما دائن (معطى المال) والآخر مدين (أخذ المال) وبينهما مديونية لمدة معينة. والتعريف يضع أساساً للائتمان وهو الثقة.. فإذا اقترض شخص نقوداً.. فإن القرض يبنى على الثقة.. أى الثقة فى مقدرة هذا الشخص على الوفاء بالدين فى الأجل المحدد لرد النقود إلى المقرض^(٤).

(١) حسن زكى أحمد - معاضرات فى الائتمان (ص ٩).

(٢) د. محمد عبد المنعم عفر - مذكرة داخلية معهد التخطيط القومى.

(٣) عبد الحكيم شطا - دراسة عن الائتمان التعاونى الزراعى فى مائة عام.

(٤) د. محمد عبد المنعم عفر - المرجع السابق.

* التعريف الخامس :

الطاقة الإقراضية للمدين.. أى رصيده من السمعة الائتمانية.. وأن استعمال أى قدر من طاقته الإقراضية ليقترن بالطبع بإيجاد الدين.. وبانقاص لهذه الطاقة بمقدار هذا الدين^(١).
ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على قدرة المقرض على سداد القرض حتى لا تتأثر سمعته الائتمانية.

* التعريف السادس :

كل وفاء آجل لمبلغ من النقود يعتبر ائتماناً .. لأن الأجل الذى يمنح للمدين يقوم على الثقة المتبادلة بينه وبين الدائن^(٢).

* التعريف السابع :

الثقة التى يوليها البنك لشخص ما.. سواء كان هذا الشخص طبيعياً أو اعتبارياً.. حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين.. يقوم المقرض فى نهايتها بالوفاء بالتزاماته كنتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة واحترام لتعهداته.. وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك المقرض من العميل المقرض يشمل فى الفوائد والعمولات^(٣).

.. ومن التعاريف السابقة.. يتضح أن الائتمان بصفة عامة يعنى الحصول على قيمة عاجلة لسدادها آجلاً.. أى أن المستقبل هو الطابع المميز للائتمان.. فهو عملية تبادلية يقوم أحد طرفيها المقرض. أو الدائن بمنح الطرف المقرض أو المدين.. بما يلزمه من رؤوس أموال أو خدمات مقابل قيام الطرف الأخير بسداد ما أخذه.. بالإضافة إلى عمولة البنك، وذلك فى المواعيد المتفق عليها، وأساس الائتمان هو الثقة بين الطرفين التى نشأت نتيجة المعاملات التى تتم بينهما..

فكلمة ائتمان (credit) هى كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية (credere) ومعناها يثق أو يصدق..
فأساس الائتمان إذن هو الثقة، وهذه الثقة مبعثها أمران اثنان.. أولهما : رغبة المقرض فى الوفاء بالتزامه فى تاريخ الاستحقاق، ويتوقف ذلك على سمعة العميل وأخلاقه.. وثانيهما : قدرته على الوفاء.. ويتوقف ذلك على قوة المركز المالى للعميل - ويناء على ذلك فإن العميل الذى لا يتمتع بثقة مقرضه.. لا يصح أن يحصل على قرض مهما كان مركزه المالى قوياً^(٤).

(١) د. شحاته السيد - موجز محاضرات فى مقرر الائتمان الزراعى (ص ٨).

(٢) د. محمود سمير الشقراوى - (القانون التجارى) - الجزء الثانى سنة ١٩٨١ (ص ٤٩٥).

(٣) عبد الغنى جامع - الائتمان المصرفى فى البنوك التجارية ودوره فى الاقتصاد القومى - معهد الدراسات المصرفية - البنك المركزى المصرى سنة ١٩٧٦ (ص ٢).

(٤) د. حياة شحاتة - مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية - (ص ٣٤ ، ٣٥).

وتشير كلمة ائتمان بمعناها الواسع إلى الترتيبات والإجراءات التي تمكن الهيئات والأفراد من الحصول على منتجات لم يتم إنتاجها بواسطتهم.. وإنما بواسطة أفراد آخرين.
وهي كما نلاحظ ترتيبات تتعلق بتوفير النقود والنظام النقدي^(١).
.. والآن نتنقل للتعرف على مسميات أخرى لها علاقة بالائتمان.

(أ) الإقراض والائتمان :

يمكن تعريف القرض بتعاريف عديدة أيضا كأن يكون شيئا معيناً يقدم لاستعمال مؤقت... أو نقوداً تعطى بفائدة أو بدون فائدة (بالمعنى التجارى العام) وقد يعرف القرض بأنه مقدار من النقود يتم الحصول عليه من بنك تجارى عادة بالمعدل السائد للفائدة وبصفة عامة يوصف القرض..... بأنه زراعى إذا كان المقترض مستغلا بالزراعة يستعمل قرضه فى مجال مهنته^(٢).
وأن تكون ظروف القرض متوافقة مع احتياجات المقترض وظروفه الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يجب أن يكون فى الحدود التى توضحها القدرة التسديدية للمقترض. كما جاء بالتعريف الأخير.

(ب) الائتمان والتسليف :

من الاقتصاديين من يفرق بين الائتمان الزراعى والتسليف الزراعى إذ أن الأول أعم وأشمل ويختص بمصادر الموارد المالية واستخدامها بينما يقتصر الثانى على الإقراض أو العلاقة الإقراضية بين معطى المال وآخذه. ومعنى آخر فإن التسليف يقتصر على إجراءات صرف القرض.. ونرى أنه لا مجال لهذه التفرقة.. فالائتمان هو التسليف طالما أن المقرض لا يتدخل فى إدارة المال المقترض ولا يتحمل مخاطر الاقتراض.. وأن العلاقة بينهما تصاغ فى عقد نسميه بعقد القرض.

(ج) الائتمان العقارى :

يختلف الائتمان الزراعى عن الائتمان العقارى من الناحيتين الاقتصادية والقانونية.. فالائتمان العقارى طويل الأجل فى أغلب حالات صرفه.. وضماناته عقارية.
ويطلب الائتمان طويل الأجل لاستثماره فى المشروعات الكبيرة التى تفيد الزراعة كالتربية والصرف وإقامة المنشآت ومشروعات تربية وتسمين حيوانات المزرعة.
ويوزع الائتمان العقارى على نطاق ضيق (بعكس الائتمان الزراعى) فلا يطلبه إلا كبار ملاك

(١) د. عبد المنعم راضى - مقدمة فى النقود والبنوك والتجارة الخارجية - محاضرات سنة ١٩٨٠ (ص ٦٩).

(٢) د. شحاتة السيد شحاتة - مرجع سابق.

الأراضي وأصحاب العقارات.

أما الشكل القانوني للائتمان العقاري فإنه يختلف.. إذ يحتاج الأمر إلى رهن الضمان لصالح الدائن.. وتسمى مصادره الحديثة «بنوك الرهن العقاري» وهي مؤسسات مالية متخصصة في الإقراض الزراعي طويل الأجل بضمان الأرض نفسها.. أو أى ضمان عقارى آخر.. ومن الطبيعي أن إجراءات الرهن العقاري تستغرق وقتا ليس بالقصير.. كما تحتاج إلى مصاريف كثيرة للمسح والتسجيل والإشهار عن العقار المرهون.

الملامح الرئيسية للائتمان الزراعي

نستطيع أن نستنتج الملامح الرئيسية الآتية للائتمان الزراعي بعد أن أوردنا ماهيته ونلخصها فى سبعة ملامح رئيسية هي:

- ١ - الائتمان من الأدوات الهامة فى إحداث التنمية الزراعية والعنصر الفعال لمساعدة صغار الزراع على التحول من زراعة الكفاف إلى الإنتاج للسوق سواء أكان داخليا أم خارجيا.
- ٢ - الائتمان هو استخدام رأس المال لفترة محددة تسمى (مدة القرض) لشراء المواد والخدمات اللازمة للزراعة وربما لشراء احتياجات المزارعين الأخرى. وأن طبيعة الاحتياجات الائتمانية تختلف من دولة إلى أخرى ومن مستوى لآخر بين المزارعين إلا أنها لا تخرج عن ثلاثة أنواع من المصروفات :

أ- المصروفات الزراعية الجارية :

وذلك لشراء البذور والأسمدة وأجور العمالة وتكاليف السرى - المبيدات الحشرية وغيرها من المستلزمات الأساسية للإنتاج.

ب- الاتفاق الرأسمالى للمزرعة :

وهى الاستثمارات الزراعية التى تدر دخلاً فى الأجل الطويل كشق الترع والمصارف والمراوى ومعالجة التربة واقتناء الآلات وغير ذلك.

ج- المصروفات على السلع الاستهلاكية :

وهى الخاصة بنفقات معيشة أسرة المزارع نفسه ومن يعولهم من مأكلاً ومشرب. ومسكن ونحوها. ... ويصرف الائتمان نقداً أو عيناً لمواجهة احتياجات الإنتاج الزراعي وكذلك تغطية الحاجات الاجتماعية أو القروض الخاصة بأنشطة الإعاشة.

حيث يرى البعض أن نفقات المعيشة للمزارعين من النفقات الضرورية لأنها تعمل على المحافظة على القوى

العاملة في الزراعة ولذلك يجب اعتبارها ضمن نفقات الإنتاج.

٣ - يحصل المزارع على الائتمان بكمية تناسب مع احتياجاته الحقيقية حتى لا يفرق نفسه في ديون لا يستطيع ردها إلى مقرضها خاصة وأن الدخل من الزراعة قليل وغير ثابت للخصائص التي ذكرناها في الفصل الأول من هذا البحث.

٤ - يتعرض المقرض لاحتمال حدوث خسائر في رأس المال المقرض لفشل المحصول المنزرع أو انخفاض سعر المنتجات الزراعية مما يجعل أمر رده إلى المقرض أمراً غير مؤكد لعدم اكتمال السيطرة على ظروف الإنتاج الزراعي.

لذلك يطلب المقرض من طالب الائتمان تقديم ضمان (تأمين) كاف لسداد القرض إذا بيع في ظل أسوأ الظروف.

٥ - تقوم بعض الدول بتغطية جزء من تكاليف الائتمان.. حيث تقدم الائتمان لصغار الفلاحين معانا من الدولة.. لذلك فإن هذه الدول تقوم بدراسة الطرق الكفيلة بضمان توزيع أفضل ائتمان بين الزراع وبخاصة صغارهم عن طريق ما يسمى بالبرامج الحكومية للإقراض المباشر.

وقد تعفى بعض الدول صغار الزراع من تقديم ضمانات لمؤسسات الإقراض.. وذلك إذا ما وجد أن هناك صعوبة في استخدام الأرض كضمان للقروض.

٦ - لكي تتأكد الدول التي ساهمت في تقديم الإقراض للمزارعين وخففت من ضماناته أو أعبائه (فوائد وعمولات). فإنها لكي تتأكد من القدرة التسديدية للزراع فإنها تقوم بدور الإرشاد والإشراف على استخدام القروض وإيجاد أنظمة تسويقية مناسبة للمحاصيل تضمن بها رد القروض إلى مؤسسات الائتمان الحكومي.

٧ - يختلف الائتمان الزراعي عن الأنواع الأخرى من الائتمان ذلك لأنه لا يرتبط بأساليب الضمان ولا بالمبادئ المصرفية المعروفة ولكنه يراعى الظروف الخاصة للمقترضين.

.. وإن كان في الدول المتقدمة.. يأخذ بنفس مبادئ وأساليب الائتمان المصرفي ذلك لأن الزراعة في هذه الدول تقوم على أهداف تجارية في معظمها.

.. تلك كانت الملامح الرئيسية للائتمان.. وهي ملامح تضافى عليه من الصفات ما يجعله مثل الائتمان العام الذي تقدمه مؤسسات وبيوت المال التجارية من حيث الشكل.. أما من حيث الجوهر فهو يختلف عنه تماماً لما يحتوى عليه من تسهيلات في شروط التعاقد وتيسير سبل ووسائل الدفع والضمان وغيرها مما.. نتناوله تحت عنوان عناصر الائتمان الزراعي.

التمويل والائتمان

هناك فرق بين التمويل والائتمان فبينما يعرف التمويل بأنه الحصول على الأموال وإدارتها.. نجد أن الائتمان يعرف بأنه إقراض الأموال واستردادها.

.. والعملية الائتمانية ذاتها هي تمكين المقترض من الحصول على الأموال لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية عند حاجته إليها وذلك مقابل أن يحتجز جزءاً من ماله السائل المتحقق له في المستقبل لسداد ما عليه من قروض.

.. أما العملية التمويلية فتشمل العديد من الإجراءات من بينها دراية مؤسسات التمويل والأسواق المالية والحصول على المال وإدارته وهو ما يعرف بالتمويل الإداري الذي أصبح مساوياً لمفهوم الإدارة المالية. وعليه يمكن أن نقول إن الائتمان هو ذلك الجزء من علم التمويل الحديث الذي يقتصر على إقراض الأموال وسدادها.

نوعا التمويل :

بينما نجد أن الائتمان يقدم في شكل نقدي أو عيني نجد أن التمويل ينقسم إلى تمويل عام وآخر خاص.

.. والتمويل العام يشمل.. الأموال والإيرادات المطلوبة للجهاز الحكومي والإدارة المالية المتعلقة بتلك الأموال - بينما يشمل التمويل الخاص.. الحاجة إلى الأموال وإدارتها بواسطة الأفراد والمنظمات الخاصة كشركات الأفراد والجمعيات التعاونية وتقايات العمال والجمعيات الخيرية وغيرها.

والتمويل سواء أكان عاماً أو خاصاً يرجع منشأه إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمع ن اخدمة دوراً رئيسياً في إشباع هذه الحاجات الاقتصادية^(١).

تطور التمويل :

كان معنى التمويل حتى مطلع هذا القرن هو : تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة للغير.. أي أن مفهومه تركز حول «الاحتياجات المالية» للمنشآت سواء كانت زراعية أم صناعية أم تجارية أم خدمية أو للأفراد ممن يعوزهم المال.

واعتبر التمويل هو الحصول على المال من مصادره المختلفة كأصحاب المشروع والمقرضين والمؤسسات المالية، ووكالات الائتمان وغيرها.. وكان ما يشغل الباحثين في تمويل المشروعات هو الائتمان التجاري وأساليب تدبير الأموال، ودراسة المصادر الممكن الحصول منها على الاحتياجات المالية، وأنواع التمويل (داخلي وخارجي) ومقارنة مزايها وعيوب كل نوع وكذلك دراسة إجراءات التمويل ومستنداته دراسة تفصيلية^(٢).

أما التمويل كمقرر علمي فإنه يدرس كفرع من فروع النظرية الاقتصادية ويتركز على وصف لأساليب

(١) د. شوقي حسين عبد الله - التمويل والإدارة المالية - مكتبة النهضة العربية (ص ١١).

(٢) - عبد الحكيم شطا - دروس في تمويل المؤسسات التعاونية الدرس الثالث (ص ٣٤).

التمويل ولم تكن هناك أية صلة بين هذا الفرع والإدارة المالية لأنه اعتبر سابقاً لها وأنها تعتمد عليه فى تدبير الأموال فقط أما كيفية إدارة هذه الأموال واستثمارها داخل المؤسسة الممولة - فكان ذلك مسألة إدارية لا تتعلق بالتمويل.

وفى أوائل الخمسينات اهتم كثير من الكتاب والاقتصاديين بموضوع التمويل ونودى به كعلم مستقل بعد أن زاد الاهتمام بالتحليل المالى ودراسة التدفقات النقدية والتخطيط المالى وظهور البرمجة الخطية وغيرها من العلوم الحديثة والتي تؤكد فاعليتها فى صنع القرارات الإدارية.

ولم يعد التمويل يهتم بالتركيز على الاحتياجات المالية فقط... وإنما امتد إلى النظام المالى كله بجانب الحصول على الأموال وإدارتها.. وأصبحت مكوناته كثيرة منها :

أ - التنظيم المالى.

ب - التخطيط المالى.

ج - السيولة النقدية.

د - الاستثمار طويل وقصير الأجل.

هـ - مصادر الحصول على الأموال.

و - إدارة الأموال.

ز - المؤسسات المالية وأسواق المال.

ح - الأساليب الفنية للحصول على الأموال.

...

...

...

أى أن التمويل لم يعد وصفاً لأساليب الحصول على الأموال المطلوبة بقدر ما هو علم اتخاذ القرارات، والأدوات والأساليب سبيلاً لنجاح المؤسسات.. ومفهومه ببساطة - الحصول على الأموال وإدارتها - للحصول على أكبر فائدة ممكنة من الأموال المستخدمة فى مختلف الأصول.. لأن كل أصل يمثل استثماراً بجانب من الأموال.. وعلى الإدارة أن تتأكد من استثمارها للأموال بطريقة اقتصادية.

.. نستخلص من ذلك أنه إذا كان التمويل الزراعى هو العلم الذى يبحث فى حل المشكلات المالية لقطاع الزراعة.. فإن الائتمان الزراعى هو ذلك الجزء من علم التمويل الذى يبحث ويعالج ويضع القواعد والأسس المناسبة التى تسمح بإقراض المزارعين - وبخاصة صغارهم - قروضا بها يتمكنون من إنتاج الزروع بأقل تكلفة وتؤدى إلى رفع مستوى معيشتهم.

عناصر الائتمان الزراعى

كما ذكرنا من تعاريف وملامح الائتمان نستطيع أن نستنتج أنه علاقة مديونية بين مقرض ومقترض ويتم من خلال (عقد قرض) يحدد التزامات كل طرف تجاه الآخر - والشروط الجزائية المتفق عليها ، ونوع ومقدار الضمان المقدم من الطرف الثانى (المقترض) إلى الطرف الأول (المقرض) وقاءً لدينه فى حالة إعساره عن السداد فى تاريخ استحقاق الدين أى عندما يحل يوم الوفاء به.

ومن ثم فإننا نستطيع أن نحدد عناصر الائتمان فى خمسة عناصر هى :

١ - العملية الائتمانية.

٢ - الدائن أو المقرض.

٣ - المدين أو المقترض.

٤ - زمن الاستخدام.

٥ - التأمين أو الضمان.

ومن خلال العناصر الخمسة يتم العديد من الإجراءات القانونية والمصرفية حتى يرد المبلغ إلى صاحبه وتنتهى علاقة المديونية.

وستتناول تعريف هذه العناصر فيما يلى :

١ - العملية الائتمانية :

هى تمكين المقرض من الحصول على الأموال لاستخدامها فى الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية عند حاجته إليها وذلك مقابل أن يحتجز جزءاً من ماله السائل المتحقق له فى المستقبل لسداد القروض.. وتعرف هذه العملية بأنها وضع المال السائل تحت تصرف المقرض مقابل التزامه بسداد الأصل والفوائد فى تاريخ لاحق.

٢ - المرقن أو الدائن :

هو المقرض لقروض أياً كان نوعها فى صورة نقدية أو عينية وقد يكون فرداً أو أفراداً كالمرايين وكبار الملاك وتجار الحاصلات والسماصرة أو هيئة كالبנק ومؤسسات التمويل وبيوت المال ووكالاته وشركات التأمين وغيرها.

٣ - المدين أو المقترض :

هو المقرض للمال سواء كان شكل القرض نقدياً أو عينياً فى مقابل تقديمه ضماناً للمدين وتعهداً بالسداد فى أجل معين هو تاريخ الاستحقاق.. وقد يكون فرداً أو مجموعة أفراد أو منظمات كالتعاونيات والنقابات وغيرها. والمقرض الزراعى يلجأ إلى غيره ليقرضه المال لعدم قدرته على التمويل الذاتى أو الاستثمار الخاص للأسباب التالية:

١ - ضآلة الدخل المتولد له من الزراعة.

٢ - الخصائص التى تحيط بالمهنة.

٣ - ضعف مقرته الإءآارية نتيجة لضاآة دخله من مهنته.

والمدى هو الطرف الضعيف فى العملية الائتمانية.. إذ عله أن يقدم لدائنه ضماناً أو تأميناً يرضى به.. وأن يقبل شروط عقد القرض وأن يسعى إلى دائنه وقت السداد ليرد إليه ماله.. وغير ذلك مما يطلبه الدائن.

٤ - زمن الاستءءام :

هو المدة المحددة لاستءءام القرض وتقع من تاريخ صرفه حتى تاريخ سداذه أو رده للمقرض فى نهاية المدة والتى من خلالها يتحدد نوع القرض إذا كان قصيراً أو متوسط أو طويل الأجل.

٥ - التأمين أو الضمان :

ونعنى به الأصول النقدية أو العينية أو الصفة الشخصية التى يقدمها المقرض للمقرض.. كتأمين له ضد عدم استرداد قروضه فى زمن لاحق محدد يسمى تاريخ الاستحقاق الذى ذكرناه فى العنصر السابق.

ونوع الضمان أو التأمين له أهمية كبيرة فى عرض المال المطلوب بالنسبة لجهاز الإقراض^(١). أن الضمانات تعمل على تقليل المخاطر التى قد يتعرض لها المال المقرض من عدم رده للدائن.. وهى تأكيد لعملية الوفاء بالدين عند استحقاقه.. ولا يرجع الدائن إلى استءءام حقه فى بيع الضمان إلا عند اللزوم.

تلك كانت عناصر الائتمان الزراعى... وإن لم تكن تختلف عن العناصر المحددة للائتمان العام أو ما يسمى بالائتمان التجارى. اللهم إلا بعض الاختلافات البسيطة فى شرائع ونوعية المدينين وزمن الاستحقاق مما يرتبط بالزراعة والزراع.

طبيعة الائتمان الزراعى

إن صء لنا أن نحدد طبيعة هذا النوع من الائتمان الذى يتصل بالأرض والفلاح.. فإننا نجد أنه يختلف عن الإقراض المصرفى للصناعة والتجارة والخدمات وهى القروض التى تستخدم فى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.. ويميز الائتمان الزراعى بما يلى.

أ - كثرة المخاطر الائتمانية :

كل العمليات الائتمانية محفوفة بالمخاطر... ولا يمكن أن نجد عملية ائتمانية معينة خالية من المخاطر.

(١) - الإقراض الزراعى فى البلدان المتخلفة اقتصادياً - منظمة الأغذية والزراعة - منشورات الاتحاد الإءلبى للائتمان (ص ٣٣).

إلا أن المخاطر تختلف فى درجتها من نوع إلى نوع.. فالائتمان العقارى أقل مخاطرة من الائتمان التجارى.. والائتمان التجارى أكثر مخاطرة من الائتمان الزراعى.

وتعرف المخاطر الائتمانية بأنها : عدم القدرة على سداد القروض فى تواريخ استحقاقها.

والمخاطر التى تحيط بالإنتاج الزراعى كثيرة.. وقد تنتج هذه المخاطر من عدة عوامل يقسمها خبراء التمويل إلى عوامل داخلية وخارجية .. فالعوامل الخارجية تنتج من الخصائص التى يتمتع بها القطاع الإنتاجى الزراعى.. وأهمها الظروف المنظورة التى تحيط بالعملية الإنتاجية الزراعية.. كإصابة المحصول نتيجة الجفاف أو الصقيع أو البرد أو إصابته بالآفات الفتاكة، أو نقص مياه الري، أو انخفاض سعر المحصول عن المتوقع نتيجة لزيادة العرض على الطلب.. وهناك أخطار أخرى كالمنافسة أو استخدام التكنولوجيا الحديثة، أو انخفاض أسعار الصرف ، أو تذبذب سعر الفائدة.

ومن هنا.. يقدر خبراء التمويل مقدار الخطر الائتمانى بنوعية الأنشطة الاقتصادية التى تتفاوت فى ظروفها الإنتاجية والتسويقية.

أما العوامل الداخلية فأهمها مراوغة (مماطلة) المزارع نفسه.. وعدم رغبته فى الدفع أملاً فى أن تستقط الحكومة هذه الديون مثلاً.

وكثرة المخاطر الائتمانية التى تحدث نتيجة عدم مقدرة المزارعين على سداد القرض وفوائده.. تسبب ارتباكاً للمؤسسة المقرضة وتجعلها غير قادرة على إعادة تقديم الائتمان لدورة إنتاجية جديدة، وهى تشعر بذنو الخطر متى تأخر المقرض عن السداد يوم الاستحقاق.

ب - ضعف الضمانات :

فى كثير من الأحيان يعجز المنتج الزراعى عن أن يجد ما يقدمه للمقرض كضمان أو تأمين للمحصول على ما يريده من أموال يستعين بها فى إغلال الأرض.. فأغلب الزراع لا يملكون الأرض التى يفلحونها والمؤمن يطلب بالضرورة مقابل قروضه ضمانات تؤكد له استرداد ماله.

ومسألة الضمانات التى تصر البنوك على تقديمها نظراً لما يتعرض له النشاط الزراعى من مخاطر.. ولضعف المقدرة المالية للفلاحين.. هما أكبر ما يواجه المقرض الزراعى من مشاكل.. خاصة فى البلاد التى ليس بها تعاونيات للإقراض.. إذ أصبح الضمان الجماعى عن طريق التعاونيات هو خير وسيلة للتخفيف من حدة هذه المشاكل.

ويرتبط بموضوع الضمان أمران هما : مشاكل الضمان، وكفايته.. وسنتناول ذلك تفصيلاً فى معرض الحديث عن السياسات الائتمانية.

ج - ليس مصدر ربح كبير للمؤقت :

تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق ربح من إخراج المال لطالبه. وتحقق هذه العملية الائتمانية أرباحاً متفاوتة بحسب نوع الائتمان وربحية النشاط المستثمر فيه من الأموال.

فتجد البنوك التجارية تقوم بتقديم القروض للتجار والمنتجين الصناعيين في حين تحجبها عن المنتجين الزراعيين، وقد تمنحها بضمانات قوية تؤكد استردادها بسهولة.

ذلك لأن حركة دوران رأس المال المقترض للمشروعات غير الزراعية كبيرة والمخاطر فيها أقل - وهذا يمكن البنوك من الحصول على فوائد وعمولات ومصاريف أخرى كثيرة تساعدها على تكوين أرصدة فائضة تستخدمها في التوسع الائتماني.

والعكس في المشروعات الزراعية - حيث تطول فترة استثمار الأموال لطول فترة الإنتاج.. إذ تمتد ما بين إعداد الأرض للزراعة وتسويق المحاصيل - مما يجعل رؤوس الأموال تدور فيها ببطء وهذا يزيد من احتمال تغير المراكز الائتمانية للمدينين.. مما يؤثر على سلامة عملية الاسترداد.

وهكذا نجد أن طبيعة النشاط وسرعة دوران رأس المال من أهم العوامل التي تؤثر على ربحية المال المقترض وسياسة الإقراض.

د - يرتبط بطبيعة البنيان الزراعي والعلاقات الريفية :

يختلف المشروع الزراعي عن المشروعات الصناعية والتجارية والحرفية.. فبينما يرتبط بنجاح الأخيرة باستقرارها وحسن سير العمل بها، ومفاضلة أصحابها بين السياسات المتعددة (الإنتاج المنظم أو المخزون السلمي مثلاً) بما يؤدي في النهاية إلى اطراد زيادة الأرباح.. نجد أن المشروعات الزراعية تتأثر إلى حد كبير بطبيعة البنيان الزراعي من نظم الحيازة وطرق استجارها واستغلالها، والعلاقات القائمة بين الملاك والمستأجرين ونظم الضرائب العقارية، وغير ذلك من القوانين التي تنظم الدخول بين الأفراد في هذا القطاع. أي أن هناك مؤثرات خارجية على العملية الإنتاجية الزراعية تتعلق بطبيعة البنيان الزراعي والعلاقات الريفية.

هـ - تكلفته عالية :

طلاب الائتمان الزراعي هم كثرة من المنتجين الزراعيين - يحتاج أغلبهم إلى مبالغ ضئيلة لضآلة الحيازة التي يزرعونها لذلك فإن المصروفات التي يتحملها المقرض سواء أكان بنكاً أو مؤسسة للائتمان تكون كبيرة مما تقلل من ربحيتها.

أما الائتمان غير الزراعي فحجم قروضه أكبر نسبياً ويحصل المقرض على عمولات وفوائد ومصاريف

ونولون وغير ذلك مما يزيد من أرباحه، ويخفض من تكلفة القروض ويطلق يده فى تحريك الأموال بسرعة إلى حيث الاستثمار الكبير وسريع العائد بقليل من التكلفة.

و - يختلف فى أسلوب تقديمه :

الائتمان المصرفى يتمثل فى ذلك القدر من المال الذى يستعين به المقترضون على مواصلة نشاطهم الإنتاجى أو التجارى أو الحرفى.

أما الائتمان الزراعى فقد يقدم فى شكل نقدى أو على هيئة مستلزمات إنتاج عينية كالبدور والتقارى والأسمدة والمبيدات الحشرية ومستلزمات تعبئة المحاصيل وتسويقها كما يدخل فى ذلك الآلات والماشية وغير ذلك وقد يكون دفعة واحدة - أو عدد من الدفعات طبقا لحاجة المحصول.

وللطبيعة المختلفة هذه - فإن الائتمان الزراعى يوصف بأنه موجه لاستخدامه فى الأغراض التى يصرف من أجلها.. ومتى ساهمت الدولة فى تقديمه وتسهيله للزراع كان لها أن تبشر عن طريق موظفيها الفنيين متابعة هذا الاستخدام لتحقيق بالائتمان كفاية الإنتاج - وهذا أمر طبيعى.. لأنها تتحمل أعباء مالية متمثلة فى الفوائد أو جزء منها أو تغطية التكاليف الإدارية لمؤسسات الائتمان وذلك مقابل زيادة الإنتاج ورفع مستوى معيشة المنتجين فى هذا القطاع.

ي - يقدم لفئة ينقصها الوعي الائتماني :

التعليم يكسب المرء قدرًا يمكنه من تحديد حاجاته وإدراكه لمصالحه الحقيقية.. لذلك فالمقرض وهو يقدم هذا النوع من الائتمان عليه أن يدبر للمزارع أمره عن طريق صرف القروض.. هل تصرف القروض دفعة واحدة أم على دفعات تتمشى مع مواعيد العمليات الزراعية؟؟.. هل يزيد من القروض العينية ويقلل من القروض النقدية؟؟.. هل يسدد القرض دفعة واحدة أم على دفعات تتمشى مع مواعيد الحصاد وجنى الزرع؟؟.. هل يساعد الفلاح فى إعداد ميزانية مالية لإنتاج المحاصيل ويهده بالإرشادات المالية والتسويقية أم يقتصر الأمر على تقديم القروض؟؟.. وهكذا..

والحقيقة أن المقترضين الزراعيين فى حاجة إلى توعية ائتمانية ومالية.. تقوى عزيمتهم ورغبتهم فى الوفاء.. وتساعدهم على استخدام القروض فيما صرفت من أجله ولا تذهب لأغراض استهلاكية، وترفع من قدرتهم الإدارية على مباشرة أعمالهم وإدارتها إدارة جيدة.

.. تلك هى بعض الخصائص التى يتميز بها الائتمان الزراعى... وبإمعان الفكر فيها نستطيع أن نطلق عليه لفظة (الائتمان الشعبى) لأنه يتصل بأكثر طوائف الشعب ويؤثر على الإنتاج القومى بصفة عامة.. وهو ائتمان لصالح الغالبية يتسم بالإنسانية ويتبعد بالمقرض عن أن تكون بينهما علاقات مالية بحتة، وإفنا علاقة مساعدة ومؤازرة من أجل المصلحة القومية.

لذلك.. فإن المؤسسات القائمة على تقديم الائتمان الزراعى لها من الخصائص ما يميزها عن غيرها من مؤسسات التمويل الأخرى التى تسعى إلى تحقيق الربح بصرف النظر عن استخدام الأموال أو مدى كفايتها أو غير ذلك من المسائل المتصلة بطبيعة القروض.

ومن أجل ذلك أيضا لا تهتم مصادر التمويل العادية به حيث لا يتحقق لها من وراء تقديمه عائد مجز... وتحجم عن إقراض المزارعين تاركة ذلك للمؤسسات المتخصصة.

الأسس الاقتصادية للائتمان الزراعى

الائتمان الزراعى فرع من فروع التمويل الزراعى ويقوم على عديد من الأسس أو الأركان وهى : أركان الإقراض الاقتصادى.. وستناولها حالا تعميما للفائدة لأن كثرة الأموال المؤتمن بها عن حاجة المقرض، أفضالة مدة الإقتراض، أو عدم استخدامها فى غير أغراضها كل ذلك يعتبر إسرافا وتبديدا للموارد المالية ولا يعود على الإنتاج الزراعى ولا المزارعين بالخير..

... وسنحاول أن نضع عددا من الأسس الاقتصادية لهذا النوع من الائتمان.

الأساس الأول : كفاية القرض:

يشتمل الائتمان الزراعى فى ذلك القدر من المال الذى يستعين به المزارعون والمتجنون الزراعيون فى أداء خدماتهم الزراعية وتنميتها لزيادة دخولهم من ناحية وبالتالي زيادة الدخل القومى..

ويتوقف مقدار القرض على مدى ثقة المقرض بالمقرض وكذلك الاحتياجات المالية الفعلية للأخير حتى يقوم بزراعة أرضه والاتفاق على المزروعات من المال الذى توفره له مصادر الائتمان الزراعى دون أن يحتاج إلى المزيد الذى يقترضه من المربين ويؤت الرهن وغيرهما.

لذلك يجب أن يكون حجم القروض (مقررات التمويل) كافية للمحصول المنصرفة من أجله.. وما لم يقدم الائتمان بالقدر الكافى لتحقيق أغراضه فهو يعتبر قاصرا عن إدراكها. وعدم كفاية القروض يؤدي إلى توقف بعض المشروعات الزراعية كما فى حالات التوسع الرأسى أو خفض الإنتاج إذا كان موجها للخدمة الإنتاجية مباشرة.

ومن جهة أخرى لا يحسن المبالغة بالزيادة فى المال المؤتمن به. فإن ذلك يؤدي إلى ضياع مستلزمات الإنتاج أو أدواته وفى هذه الحالة لن يكون العائد من الإنتاج مجزيا.

وبعبارة أخرى - فإن تقدير قيمة القرض أو السلعة الزراعية يعتبر بمثابة تقدير لجرعة الدواء - إذا تجاوزت القدر اللازم - فإن الزيادة فيها تعبر عن فاقد لا تأثير له كما أن النقص فيها لا ينفى بالغرض منها.

والدقة فى تحديد القروض يساعد بالضرورة على إمكان سداها وبالتالي إعادة الإقراض لمحصول جديد -

أما نقصها أو زيادتها فلا يؤدي إلا لتراكم الديون على الفلاح وانخفاض مستوى إنتاجيته لانشغاله بهموم الدين وقسوة الدائن.

ولا يغيب عن بالنا ما سبق أن ذكرناه من أن نفقات الاستهلاك الضرورية والنفقات العامة الاجتماعية تعتبر في رأى البعض من الائتمان الزراعى والا سيضطّر المزارعون إلى اللجوء إلى مصادر إقراض أخرى لسد هذه الفجوة.

الأساس الثانى : توجيه الائتمان :

ويعنى توجيه استخدام القرض فى الغرض الذى صرف من أجله - ولذلك يجب تقديم السلف النقدية والعينية فى مواعيد استخدامها فى الزراعة.. وبالنسبة للسلف العينية من مستلزمات الإنتاج فهو اختيار لأجود الأصناف وأكثرها ملائمة لخدمة المحصول المطلوبة له.. كما أن الربط بين السلف الزراعية والإنتاج ومتابعة ومراقبة القرض لاستخدامه فى الغرض المخصص له من أهم الأسباب للحصول على أعلى مستوى من الإنتاج.

الأساس الثالث : تكلفة الائتمان :

تزيد السلف الزراعية من الإنتاجية إذا منحت بالقدر الكافى - غير أن مخاطر الائتمان الزراعى تجعل الممولين يعمدون إلى زيادة أعيانه فى سبيل تغطية المخاطر.. وهذا يؤدي بدوره إلى تعثر عملية الإسترداد.. لهذا يجب الحرص على تقليل التكاليف الائتمانية والصرف بأقل تكاليف للوحدة النقدية.. وبحيث يتناسب مع العائد الزراعى.. وإلا قلت الفائدة المرجوة من العملية الائتمانية.

الأساس الرابع: تناسب العائد :

يتصل هذا بالأساس الأول والذي إنتهينا منه حيث أن صرف القروض يجب أن يكون بعيداً عن الإسراف حتى يتحقق تناسب العائد من الإنتاج مع الأموال المستثمرة فيه.. من أجل ذلك يجب الحرص على تخفيض تكلفة الائتمان بقدر الإمكان والمتثلة فى الفوائد والعمولات ومصاريف التحصيل ومصاريف الضمان.. ذلك لأن خفض تكلفة المحاصيل المنتجة ترفع من صافى دخل المزارع المقترض وترفع من قدرته على السداد.

الأساس الخامس: شمولية الخدمة الائتمانية :

يجب أن يمتد الائتمان ليشمل كل المزارعين مع إعطاء أولوية لصغارهم. ولا يتحقق ذلك إلا وفق خطة

اقتصادية وسياسات متناسقة مع بعضها البعض فى إطار سياسة تمويلية مرتبطة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية للدولة.

الأساس السادس : إنسانية الائتمان :

يعتبر هذا الأساس أهم مبدأ فى السياسة التمويلية الزراعية نظراً لارتفاع المخاطرة فى الإنتاج الزراعى للخصائص التى تناولناها فى الفصل الأول من هذا المبحث.

ولهذا يجب على مؤسسات الائتمان الزراعى مراعاة الظروف التى تواجه الزراع طالما كانت خارجة عن إرادتهم والمرونة فى السداد فى حالات تلف أو نقص المحصول مثلاً وهناك أساليب كثيرة للمرونة فى أساليب الوفاء.. كتقسيم الدين أو التنازل عن جزء من الأصل أو الفائدة.. أو تأجيل تاريخ الاستحقاق وألا يلجأ البنك المقرض إلى الإجراءات القانونية لنزع ملكيتهم من أرض وماشية وفاء لما عليهم إلا إذا كان الزراع مراوغاً يتهرب من الوفاء مع قدرته عليه..

.. ومن أجل ذلك يجب أن تكون مؤسسات الائتمان الزراعى ذات طابع اجتماعى بجانب طابعها المالى وهى مؤسسات تنتهج سياسة مرنة تتشعب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين.

.. تلك كانت هى - الأسس الاقتصادية التى يجب مراعاتها عند التخطيط لأى نظام ائتمان زراعى خاصة فى الدول النامية - كما يجب الأخذ بها كأساس عند رسم سياسة الائتمان وبرامجه ولا ننسى أن بعض الدول العربية تقدم الائتمان الزراعى دون أن يتحمل المزارعون بها أية أعباء... رغبة من الحكومة فى تشجيعهم على ممارسة الزراعة وزيادة الإنتاج.

مزايا الائتمان الجيد

كان لابد وأن تنبع فكرة الائتمان الزراعى من الدولة وليست من الأفراد. وقد قامت الحكومات التى تقدر القيم الاجتماعية بدور رئيسى فى تأسيس بنوك ووكالات الائتمان الزراعى تحت إشرافها ورقابتها لتحارب بها الربا الفاحش الذى يهدد حياة الفئات الضعيفة من أبناء المواطنين والأقل تعليماً وإدراكاً - وهم الفلاحون - عن طريق توفير بعض المزايا لتشجيعهم على العمل والإنتاج.

وإذا استعرضنا مزايا الإقراض الزراعى ونقينا عن أثره على حياة هذه الطبقة العريضة من المنتجين الزراعيين لوجدنا أنه لم يكن من الممكن الارتفاع بمستوى هذه الطبقة إلا عن طريق مصادر سليمة تتيح الائتمان الجيد لهم.

ومزايا الائتمان الجيد تلخصها فيما يلى :

١ - بالائتمان يمكن أن تتجنب الآثار السيئة التى تنتج من لجوء الفلاحين إلى مصادر الإقراض الشخصية

مثلة في المربين وتجار الحاصلات ومستغلى حاجة الفلاح إلى الأموال كالبقالين وأرباب الحرف الذين يؤجلون مستحقاتهم لديه لحين حصاد محصوله ليأخذه أضعافاً مضاعفة.

٢ - يزيد الائتمان الجيد من القدرة على السداد والوفاء بالديون المستحقة دون خفض لمستوى معيشة المؤتمن.

٣ - إذا استطاع الفلاح الحصول على الأموال بفوائد بسيطة وأسلوب سهل استطاع أن يطور إنتاجه بحيث ينتقل به من زراعة الكفاف إلى الزراعة للسوق والقيام بزراعة بعض المحاصيل النقدية التي تصدر أو تباع في الأسواق المحلية.

٤ - الائتمان السهل الميسر يمكن الفلاحين من اقتناء الآلات الزراعية والأدوات، وحيوانات الجر وشراء الأسمدة الكيماوية والعنصرية.. وكل هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على خصوبة التربة الزراعية.. و إدخال زراعات جديدة.. والنتيجة تحسن أحوالهم الاقتصادية وتسديد ما عليهم من قروض.

٥ - يساعد الائتمان الكفء على زراعة محاصيل إضافية لزيادة الاستفادة من الأيدي العاملة الفائضة في قطاع الزراعة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل من الزراعة وتحسين حال المزارعين وزيادة مدخراتهم.

٦ - من الممكن أن يكون الائتمان الجيد وسيلة مضمونة الأثر في تخفيف حدة البطالة في الريف.. وذلك بجذب الأيدي العاملة إلى أعمال مكتملة كما يساعد على استخدام أكفأ الأيدي العاملة وأكثرها إنتاجاً.

٧ - الائتمان الجيد يساعد على تطوير البحوث الزراعية وأساليب الإرشاد الزراعي والمنزلي لتحسين الزراعة والتسويق ورفع مستوى الثقافة العامة للفلاحين.

٨ - لو حرم الزراع من الاقتراض واجبروا على استخدام مدخراتهم فقط فإنه ربما ينشأ عن ذلك نتيجتان غير مرغوب فيها هما :

أ - الزراع المستأجرون الذين كانوا يستخدمون القروض في إدارة مزارعهم قد يضطرون لترك الزراعة والعمل كأجراء أو اللجوء إلى غرض إنتاجي أو عمل آخر ويضطر الملاك الذين كانوا يعملون في أرض يرهنونها إلى التخلص من ملكيتهم لهذه الأرض ليصبحوا مستأجرين مرة أخرى .

ب - يتعين في هذه الحالة على أولئك الذين يأملون في الترقى إلى مرتبة الاستئجار بعد أن كانوا أجراء وإلى مرتبة التملك بعد أن كانوا مستأجرين أن يؤجلوا هذه الخطوة إلى أجل غير مسمى أو إلى أن يتمكنوا من ادخار أكبر قدر يمكن لكل منهم إداره لكي لا يضطرون إلى الإقلاع عن آمالهم هذه كلية.

٩ - الإقراض الجيد يمكن المزارع من سداد ما استحق عليه في نهاية فترة المحصول ويتبقى له رصيد نقدي عاينه يغطي فترة الإنتاج التالية.. ودون أن يتحمل المزارع ديونا كثيرة لقرض المال والتجار وأصحاب الحوانيت.. هذه هي مزايا الائتمان الزراعي الجيد وبها يمكن تحقيق قدر ملحوظ من التنمية الاقتصادية.. التي

يظن أنها عملية معقدة تنطوي على كثير من المخاطر وتلعب فيها الطبيعة دوراً بارزاً. ولاشك أن إغفال دور الائتمان في دفع عجلة التنمية هو إغفال لأهم عناصر نجاحها. خاصة وأن كثيراً من

الاقتصاديين يعتبرونه البلمس الشافى والعلاج المأمون^(١). لاكبر الأمراض الاجتماعية والاقتصادية فى الريف.

مسئولية تقديم الائتمان

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ العد التنازلى للمستعمرات وأخذت الدول الفقيرة تنمى مواردها الذاتية وتعيد تنظيمها - وقد تناول كثير من الاقتصاديين موضوع تدبير الموارد المالية اللازمة لتنمية الإنتاج الزراعى بصفة خاصة وتنظيم المصارف وبيوت المال بصفة عامة.

وقد استقر الرأى بالنسبة لمسئولية الائتمان الزراعى على أنه انئتمان يقع عبؤه على الحكومة باعتباره نوعاً من التمويل الإدارى وضرورة من ضرورات التنمية.

فالى جانب طبيعة الاستغلال الزراعى وما يخضع له من تغييرات جوهرية فهناك مشكلة الرجل الذى يعيش من أرضه ويطعم منها الآخرين وهى تختلف عن مشكلة العامل أو التاجر أو الصانع. إذ أن الأول مرتبط بالأرض ويعارس نشاطاً محدوداً فى رقعة محدودة يحصل منها على كميات من الغذاء والكساء.. وحتى هذه الكميات تتذبذب من عام لآخر.. بخلاف الآخرين الذين يستطبعون التحكم إلى درجة كبيرة فى إنتاجهم.

وطالما أن هذا النشاط مرغوب فى مزاولته لإطعام الشعب وقيام الصناعة ويخص فئات كادحة - ينقصها الرعى وتقاعدها القدرة على تدبير موارد مالية تستعين بها على زيادة الإنتاج لسبب أو لآخر، من أجل ذلك كانت مسئولية الحكومة فى توفير الائتمان لها ليس واجبا من الواجبات.. بل هى جزء من مسئولية الحكم - فالحكومة عليها أن توفر الاستقرار المادى والمعنوى للمواطنين.

كما أن المنشآت المالية التجارية لا يمكنها المخاطرة بأموالها وهى مملوكة للمساهمين وأصحاب الحقوق وتلقى بها فى أيدي الفلاحين من غير ضمانات قوية وثقة فى استردادها أو حتى الحصول على وعد قاطع منهم أو من الحكومة برده هذه الأموال المقترضة.

وفوق ذلك فإن لهذا النوع من الائتمان طبيعته المختلفة عن الائتمان الصناعى والتجارى حيث أنه مرتبط بالتسويق وتوزيع المنتجات الزراعية وأن منظمات الفلاحين الاقتصادية والسياسية مثل الجمعيات والنقابات والروابط لها أن تتدخل لمصلحة الفلاحين لدى المقرضين وهذا ما لا ترضى به البنوك.. فتدخلها كطرف ثالث بينها وبين مدينيتها يزعزع الثقة وهى أساس الائتمان.

ولو تركت الدولة أمر الفلاحين إلى أنفسهم فإنهم يفضلون التعامل مع المصادر القريبة منهم والمعروفة لديهم وهم التجار والمرابون وملاك الأراضى وخطر هذه الفئات على المجتمع كبير.. مما يجعل الحكومة عاجزة عن تحقيق الرخاء لغالبية أفراد الشعب وهم الفلاحون.. لكل ذلك فالحكومة مسئولة عن توفير الائتمان ونشره بين

(١) الإقراض الزراعى من خلال التعاونيات - منظمة الأغذية والزراعة - (ص ١٠).

الفلاحين بمقادير كافية لزيادة الإنتاج وحماية لأكبر فئات الشعب عدداً من الاستغلال والاحتكار والإرهاق المادى.

كيف تنهض الحكومة بهذه المسئولية ؟

قد تقدم الدولة بإقراض الفلاحين بنفسها أو بالواسطة - وسوف نرى كيف أن الحكومة المصرية اضطرت لى تحم من الاستغلال الذى يقع على الفلاحين أن تقدم القروض بنفسها لتوفر للشعب أمنه وغذاه معا. وقد تضطرت الدولة إلى إنشاء جهاز ائتمانى حكومى أو نصف حكومى وتشرف عليه وتوجهه وتنفق الكثير من المال لإجراء الأبحاث الاقتصادية لتساعده على تطوير سياسته الائتمانية وتربطه بالخدمات الائتمانية الأخرى وتقدير كمياته وتحديد أساليب تقديمه ووضع القوانين التى تدعم مؤسسات الإقراض.. ثم هى تراقب هذه المؤسسات وتوجهها.

وسيطرة الحكومة على سوق الائتمان الريفى وتحكمها فيه دليل على نجاح سياستها القومية.. وبالعكس فإن اخفاقها فى ذلك.. يعنى عدم قدرتها على توفير الأمن والسلام الاجتماعى للمواطنين.

إلى أى مدى تساهم الحكومة فى البنين الائتمانى ؟

فى بداية مراحل النمو يكون التدخل الحكومى بقصد الإشراف والتوجيه كاملا على مؤسسات الائتمان الزراعى.. فلا يكفى أن تدبر لها التمويل اللازم وتتركها وشأنها تتصرف مع المستفيدين من وجود تلك المؤسسات.

ولكن تكون مساهمة الحكومة بقدر ما يحقق لها بسط سيطرتها كاملة عليها - ومن هنا - كانت النظم المختلفة للائتمان نتاجا طبيعيا للسياسات الحكومية ويقدر ما تشعر الدولة بأهمية الائتمان فى الاقتصاد الوطنى بقدر ما تكون مساهمتها فيه تخطيطا وتمويلا وإشرافا.

فهى تمنح مؤسسات الائتمان الزراعى امتيازات قانونية ومالية وتجعل الصلة بينها وبين المصالح الحكومية وثيقة من أجل خلق مستوى من الكفاية فى تقديم الخدمات والتعرف على رغبات الفلاحين وزيادة تأثير تلك الخدمات على تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

وقد تتحمل الدولة أعباء القروض التى تقترضها تلك المؤسسات من فوائد ومصاريف إدارية أو تضمنها فى سداد القروض التى تحصل عليها من المصادر المختلفة وتمنحها تخفيضا فى سعر الفائدة أو تتحمل جزءا من الأموال المقرضة كما يحدث فى الأزمات الاقتصادية وقد تنشئ معاهد ومراكز تدريب لتحسين مستويات موظفى الائتمان الزراعى أو تكوين مجالس قانونية ولجان عليا للائتمان لتنسيق سياسته وتصحيح مساره.

وبالجملة.. فإن الدولة تنشئ مؤسسات الائتمان وتدعمها وترعاها ليس ذلك فحسب.. بل وأيضا قد تنشئ أو تساعد على إنشاء المؤسسات الأخرى المتصلة بها كمؤسسات التسويق والتخزين والجمعيات التعاونية وغيرها.

دور البنك المركزى

مهمة البنك المركزى هو تغذية مؤسسات الائتمان بالمال اللازم لها فى حدود سياسة مرسومة مسبقا ومتفق عليها بين الحكومة وتلك المؤسسات.. كما أن على البنك المركزى أن يقوم بتقييم دورى لبرامج الائتمان الزراعى بالتعاون مع مراكز الأبحاث التمويلية والجامعات.. كل ذلك بجانب دوره الرئيسى فى التنسيق المالى بين المصارف وبيوت المال وتحقيق التكامل بينها ورقابته على النقد وغير ذلك من وظائف بنك الدولة. وهو بالضرورة يراقب تنفيذ السياسة المالية الخاصة بإقراض الفلاحين.

وتلعب البنوك المركزية دورا هاما فى تدعيم مؤسسات الائتمان الزراعى منها : أنها تستخدم جزءا من أرباح البنوك التجارية لفتح اعتماد خاص لتغذية مؤسسات الائتمان الزراعى أو رد خسائرها أو إنشاء مؤسسات أخرى لضمان الائتمان.. ووسائل دعم البنوك المركزية لمؤسسات الائتمان الزراعى لا تقع تحت حصر.. وعلينا الآن أن تنتقل إلى مبحث آخر نتناول فيه نظم الائتمان ومؤسساته.

المبحث الثاني

نظم الائتلاف ومؤسساته

فهرس المبحث الثاني

- ٦٧ تمهيد
- ٦٩ * الفصل الأول : المصادر الائتمانية الريفية:
- ٦٩ أولا : المصادر الائتمانية الريفية غير المنتظمة:
- ٦٩ ١ - المزابون ٢ - ملاك الأرض الزراعية
- ٧٠ ٣ - تجار القرى ٤ - تجار الحاصلات الزراعية
- ٧٠ - مزاييا وأضرار المصادر غير النظامية.
- ٧٠ ثانيا : المصادر الائتمانية غير المتخصصة.
- ٧١ (أ) البنوك التجارية
- ٧٣ (ب) - البنوك العقارية
- ٧٤ (ج) - شركات التأمين
- ٧٤ ثالثا : المصادر الائتمانية المنظمة والمتخصصة.
- ٧٤ أ - البنوك الزراعية.
- ٧٥ - المؤسسات المتخصصة فى تقديم الائتمان الزراعى
- ٧٥ - دور المؤسسات الائتمان الزراعى.
- ٧٦ ب - الجمعيات التعاونية الزراعية.
- ٧٦ - دور مؤسسات الائتمان التجارى فى دعم المؤسسات المتخصصة
- ٧٧ - موقع البنوك الزراعية من هيكل الجهاز المصرفى المصرى.
- ٨١ * الفصل الثانى : المؤسسات المتخصصة فى الائتمان الزراعى
- ٨١ - الأشكال المختلفة لمؤسسات الائتمان الزراعى
- ٨٢ (أ) أجهزة حكومية مختصة بالزراعة (ب) أجهزة حكومية متخصصة
- ٨٣ (ج) مؤسسات شبه حكومية (د) مؤسسات غير حكومية
- ٨٣ (هـ) - بنوك تعاونية
- ٨٤ - توزيع الائتمان عن طريق البنك مباشرة أو عن طريق التعاونيات
- ٨٤ - أهداف ووظائف مؤسسات الائتمان :
- ٨٤ أولا : الأهداف
- ٨٥ ثانيا : الوظائف
- ٨٥ (أ) وظائف أساسية. (ب) وظائف تكميلية
- ٨٦ - طبيعة مؤسسات الائتمان الزراعى:
- ٨٧ ١ - ملكية رأس المال. ٢- مصادر تمويل نشاطها. ٣ - نوعية المتعاملين .
- ٨٨ ٤ - نوعية القروض. ٥ - الهدف من تقديم الائتمان ٦- مدى الانتشار. ٧ - الجهات الاشرافية

- ٨٨ - الموارد المالية لمؤسسات الائتمان.
- ٨٨ (أ) - المصادر الداخلية.
- ٨٩ - أمثلة على التكوين الرأسمالى.
- ٩٠ (ب) المصادر الخارجية.
- ٩٠ - تحقيق الموائمة بين موارد البنك واستخداماته.
- ٩٠ ١ - نظام المعلومات الائتمانية
- ٩١ ٢ - نظام محاسبى متطور.
- ٩١ - التنظيم الإدارى لمؤسسات الائتمان.
- ٩٢ - السلطات الائتمانية.
- ٩٢ - (أ) - الهيكل التنظيمى.
- ٩٥ - أجزاء الهيكل التنظيمى.
- ٩٦ - البنيان الائتمانى.
- ٩٨ - تكامل البناء الائتمانى.
- ٩٨ - معايير كفاءة البنيان الائتمانى.
- ٩٨ (أ) - المعايير من وجهة نظر المزارعين.
- ٩٩ (ب) - المعايير من وجه نظر التمويلين.
- ٩٩ (ج) معايير كفاءة الوحدة الائتمانية.
- ١٠٠ - أسلوب العمل الائتمانى.
- ١٠١ (أ) مستوى التخطيط (ب) مستويات التنفيذ.
- ١٠٢ - أدلة العمل.
- ١٠٢ - الأدلة الجماهيرية.
- ١٠٢ - العوامل المؤثرة على كفاءة مؤسسات الائتمان الزراعى.
- ١٠٣ أولا : العوامل الخارجية.
- ١٠٥ ثانيا: العوامل الداخلية.
- ١٠٧ - سمات مؤسسات الائتمان الزراعى فى الدول النامية.
- ١٠٨ - توصيات الاتحاد والاقليمى للائتمان.
- ١١٠ - دور الحكومة فى دعم مؤسسات الائتمان الزراعى.
- ١١٣ **الفصل الثالث : الائتمان التعاونى**
- ١١٣ - الصفة التعاونية للائتمان - أهم وظائف التعاون
- ١١٤ - مزايا لائتمان الزراعى التعاونى.
- ١١٥ - تعدد منافذ الائتمان التعاونى.
- ١١٦ - الشكل القانونى لبنوك التعاون.

- ١١٦ - نشأة الائتمان الزراعى التعاونى .
- ١١٧ - مشروعات رابفايزن التعاونية - خصائص تعاونيات رابفايزن .
- ١١٨ - تعاونيات الائتمان الاولى فى مصر .
- ١٢٠ - ١ - شركة التعاون المالى .
- ١٢١ - ٢ - النقابات الزراعية .
- ١٢٢ - الائتمان التعاونى بعد ثورة ١٩١٩ .
- ١٢٣ - الائتمان الزراعى فى ظل قوانين التعاون .
- ١٢٣ - قانون التعاون الاول .
- ١٢٤ - قانون التعاون الثانى .
- ١٢٥ - غايج من مؤسسات الائتمان الدولية والتطرية .

تمهيد :

بعد أن تناولنا فى المبحث الأول موضوع الائتمان الزراعى من حيث أنه فرع من فروع علم التمويل وله طبيعة وعناصر وأسس ومبادئ يقوم عليها.

فكان علينا أن نفرّد مبحثاً خاصاً للمؤسسات التى تقدم هذا النوع من الائتمان للمزارعين، والتى نسميها بمصادر أو منافذ الائتمان الزراعى.

وسنحاول أن نتناول فى هذا المبحث كل ما يتعلق بتلك المؤسسات المالية التى تأخذ مسميات عديدة كالبنوك ووكالات الائتمان وصناديق الادخار وتعاونيات الائتمان والبنوك التعاونية.. إلخ.. وإن كانت لا تخرج عن أنها مؤسسات مالية تتعامل فى النقود.. وتتميز عن غيرها من مؤسسات التمويل.

وفى الفصل الأول - نتعرض لمصادر الائتمان الريفية غير المنتظمة والمنتظمة وهدف كل منهما ... لننتقل بعد ذلك إلى المؤسسات المتخصصة فى الائتمان من بنوك وتعاونيات.

أما الفصل الثانى .. فنتناول فيه طبيعة مؤسسات الائتمان ووظائفها ومواردها المالية، وتنظيمها الإدارى وموقعها فى البنیان الائتمانى للزراعة، والهيكل المصرفى العام.. كما نقوم بمناقشة بعض المعايير التى يمكن بها قياس كفاءة البنیان الائتمانى، وأسلوب العمل الائتمانى، والعوامل المؤثرة على كفاءة تلك المؤسسات.

وفى الفصل الثالث نتناول مؤسسات الائتمان التعاونى ومزاياها وأساليبها فى تقديمه مع إشارة تاريخية لنشأتها فى مصر والعالم. ونختتم هذا المبحث بإعطاء نماذج من مؤسسات الائتمان الدولية والمحلية.

المصادر الائتمانية الريفية

لا يوجد قطاع اقتصادى تتمدد وتتفرع فيه المصادر الائتمانية مثل القطاع الزراعى .. ومع ذلك فإن هذه المصادر ترتبط بطبيعة النظام الاجتماعى القائم فى الدولة.. وكذا درجة تطور المجتمع ومستوى نمو الزراعة.. أو المرحلة التى يتم فيها الأخذ بالأساليب التكنولوجية فى ترقية الزراعة. وإذا حاولنا أن نقسم هذه المصادر إلى شرائح ائتمانية تتميز كل منها عن الأخرى فى أسلوب العمل وطريقة صرف الائتمان وضماناته واسترداده، وغير ذلك من عناصر العملية الائتمانية.. فإننا نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع رئيسية من المصادر يندرج تحت كل منها مصادر فرعية.

أولا : المصادر الائتمانية الريفية غير المنتظمة :

وتمثل هذه الشريحة من المصادر الممولين التقليديين فى القطاع الزراعى ويندرج تحتها المرابون، وملاك الأرض الزراعية، وتجار القرى، وتجار المحاصيل الزراعية وغيرهم. وسنتناول كلا من هؤلاء على النحو التالى :

١ - المرابون :

يشكلون فئة تحتقر تجارة المال وهدفها الأساسى هو الحصول من المقرض على أكبر قدر ممكن من الربح. والمرابى - كما ذكرنا - ينتهز حاجة الفلاح فيرهقه بأعباء القرض وما يترب عليه من التزامات.. ولا يهتم استيفاء الضمانات للمقرض التى يقدمها مدينه.. بل يعتمد على علاقته الشخصية به.. .. وهو يترقب مواعيد حصاد محصوله.. ولا يتيح له فرصة الإفلات من السداد مهما كانت الظروف وإذا أجله فإنه يضاعف الفوائد.. بدرجة تكاد تكون غير محددة أو ثابتة ولا تخضع لقانون..

٢ - ملاك الأرض الزراعية :

بعض كبار الملاك ومتوسطيهم يقومون بتقديم قروض للفلاحين الذين يستأجرون أراضيهم.. ويهدف هؤلاء من وراء ذلك الحصول على محصول وقير يمكن المستأجر من تسديد الإيجار والقروض.. وهم بذلك يعملون لمصلحتهم الخاصة.

ولا تسير هذه الفئة على قاعدة واحدة فى علاقاتها مع المستأجرين.. فمنهم من يتعامل مع المستأجر بروح المودة والمصلحة المشتركة.. والبعض الآخر يستغله.. فيفرض أسعارا عالية لما يقدمه له من مستلزمات الإنتاج.. وقد يشترط على مستأجره أن يبيع هو المحصول.. أو أن يشتريه منه بالأسعار التى يحددها المالك.

٣ - تجار القرى :

يتشابه دور هذه الفئة مع فئة المربين والسامسة فى الريف.. فبينما يقوم المرابى بالتخصص فى إقراض المال والحصول على فوائد باهظة.. نجد التاجر بالقرية يقوم بعملية مزدوجة... فهو يقرض المزارع قروضا نقدية يستعين بها فى تدبير أمور حياته، أو قروضا عينية على شكل سلع استهلاكية، أو مستلزمات إنتاج بأسعار مُبالغ فيها.. وعند نضج المحصول يكون قد حل وقت السداد الذى يتم نقدا أو بتسليم جزء من المحصول.. وهو بذلك يكون قد روج لسلعته وبيع منها.. وأيضاً حصل على محصول بأسعار منخفضة يبيعها عندما يرتفع ثمنها.. وقد يكون المشتري هو نفسه المزارع الذى أنتجها !!

٤ - تجار الحاصلات الزراعية :

هناك فئة من كبار تجار الحاصلات الزراعية ليس لها عمل سوى تقديم القروض، وانتظار نضج المحاصيل. وتختلف هذه الفئة عن فئة تجار القرى بأن رأسمالها أكبر.. وتقيم فى المدن أو القرى الكبيرة.. وبذلك تكون دائرة نشاطها أوسع من تجار القرى وقد تغطى عدة قرى أو مركز بأكمله. وفى بعض الأحيان يغطى نشاط أحدهم كل المحافظة.. وهم يتعاملون مع كبار الملاك ومتوسطيهم.. حيث يقومون بتقديم القروض مقابل قيامهم بتسليم المحاصيل أو نسبة منها بالأسعار التى يحدونها مقدماً.. أى أنهم يقدمون الأموال محملة بفوائد باهظة ويستردونها فى شكل محاصيل زراعية !!

مزايا وأضرار المصادر غير النظامية :

الدول الحريصة على رعاية فلاحها تقدم لصغار المزارعين الائتمان بشروط معقولة وإجراءات بسيطة عن طريق البنوك والتعاونيات.. لتقليل أهمية دور مصادر الائتمان غير النظامية وهى مصادر ربوية مستغلة لجهد الفلاح ولها أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة، وضرها أكثر من نفعها. وكلما تقدمت نظم الائتمان واتسعت دائرته.. كلما فقدت هذه المصادر غير المنتظمة فاعليتها فى نشر الائتمان الريفى والاستيلاء على جهد المزارعين والسيطرة على مقدراتهم. ومن الجدير بالذكر.. أن هذه المصادر ذات أهمية بالغة فى الدول التى لا تتدخل الحكومة فيها فى النشاط الاقتصادى.

ثانيا : المصادر الائتمانية غير المتخصصة :

هى كل الوسطاء الماليين Financial intermediaries مثل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ووكالات الائتمان وهيئات تكوين الأموال والمذخرات.. وأحيانا تقدم شركات التأمين وبنوك الادخار الائتمان للمزارعين من هذه المصادر الرسمية غير المتخصصة (تباشر نشاطها فى كافة الأنشطة وبخاصة مجالات النشاط التجارى

والخامس) .. إلا أن معظم القروض التى تقرضها هذه المؤسسات تكون قصيرة الأجل ولشهور قلائل .. وهى لا تقبل على تقديم الائتمان للمزارعين إلا فى أضيق الحدود وتفضل التعامل مع من يملكون حيازات زراعية كبيرة وتحجم تماما عن إقراض صغار الزراع، والمستأجرين لأرض زراعية.

ولأهمية هذه المصادر... ولقيامها بتقديم الائتمان أحيانا سنتناول منها : البنوك التجارية والبنوك العقارية وشركات التأمين على اعتبار أنها تمثل الغالبية العظمى لتلك المصادر.

أ - البنوك التجارية :

البنوك التجارية هى المؤسسات المالية الوحيدة المعروفة لدى الجماهير.. ويطلقون عليها لفظ (بنك).. وتصنفها تشريعات المال بأنها : تلك التى تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لأجل محدودة، أو تزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق أهداف التنمية وسياسة ائندولة فى دعم الاقتصاد القومى.

فالبنوك هى مؤسسات هدفها الرئيسى قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة بذلك^(١).

وتقوم البنوك (أو المصارف) التجارية بتقديم الائتمان الزراعى فى الدول التى ليس بها مؤسسات متخصصة فى الإقراض الزراعى.. وحتى التى بها.. فإن بعض كبار الملاك يتعاملون معها إذا لم تكن للمؤسسات المتخصصة ميزة مادية تعود عليهم من التعامل معها كتخفيض فى سعر الفائدة (فائدة مدعمة من الدولة) أو الحصول على مستلزمات الإنتاج ومتطلبات الزراعة العينية.

وعموما نجد أن البنوك والمصارف التجارية تفرض التعامل مع صغار الفلاحين.. كما أنها ليست مؤهلة لتقديم قروض زراعية لأسباب كثيرة نورد منها على سبيل المثال :

١ - تقوم سياستها على النظرية المصرفية المعروفة باسم (الجدارة الإقراضية) وتبنى هذه النظرية على عنصرين:
أ - القروض لا تصرف إلا بضمان قوى يكفى سدادها عند بيعها فى حالة توقف المقرض عن السداد فى موعد الاستحقاق.

ب - النشاط المحول يحيط به العديد من الأخطار مما يقلل من احتمال رد الأموال المقرضة إلى المؤسسة المقرضة ونظرية الجدارة الإقراضية من النظريات الصعبة التى لا يمكن تطبيقها فى المجال الزراعى لخصائصه التى فصلناها فى المبحث الأول من هذا الكتاب.

٢ - لا تخاطر بأموال مملوكة للمساهمين وأصحاب الحقوق وتلقى بها فى أيدي الفلاحين من غير ضمانات قوية وثقة فى استردادها.. أو الحصول على وعد قاطع منهم أو من الحكومة برد هذه الأموال المقرضة.. خاصة وأنها تدرك أن لهذا النوع من الائتمان طبيعته المختلفة، ويرتبط بالتسويق وتوزيع المنتجات الزراعية..

(١) د. سيد الهوارى - إدارة البنوك - مكتبة عين شمس (ص ٢).

- كما أن لمنظمات الفلاحين الاقتصادية والسياسية مثل التعاونيات والتعاونيات دورا كبيرا في توجيه الائتمان.
- ٣ - كثرة المبالغ المالية المطلوب إقراضها لأعداد كبيرة من الزراع في أوقات محددة هي أوقات الزراعة والحصاد.. مع أن مسألة حجم القرض الواحد يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض لأسباب كثيرة منها :
- أ - زيادة عدد الوحدات التي يمكن أن تغطي الريف كله.
- ب - زيادة عدد الموظفين القائمين بالعمل.
- ج - زيادة المصروفات الإدارية لزيادة عدد القروض.
- ٤ - الوحدات الإنتاجية الزراعية المطلوب توزيع الائتمان على المزارعين فيها مترامية الأطراف.. ومع الاتساع في الرقعة الزراعية فإن المزارعين أنفسهم لا يفضلون طلب الائتمان من الوحدات المصرفية في المدن ولو كانت بتكلفة أقل.. بل يفضلون التعامل مع مصادر التمويل القريبة منهم لسهولة الحصول على حاجاتهم من المال بإجراءات بسيطة لا تتعدى التوقيع على كمبيالة أو شيك بالمبلغ المقترض.
- وقد شكلت هذه السهولة والبساطة في الحصول على القروض ميزة للمرابين وملاك الأرض وتجار الحاصلات.. فارتبط بهم المزارع سنوات طويلة.
- ٥ - الفائدة الممكن احتسابها على قروض صغار المزارعين ضئيلة.. وذلك يجعل التعامل معهم غير اقتصادي من وجهة نظر تلك المؤسسات المالية التجارية.. فهي ترى أن الاستثمار في قطاع الزراعة عائد غير مجز بإضافة إلى كثرة مخاطر.
- ٦ - المؤسسات المصرفية التجارية لا تهتم كثيرا باستخدامات القروض بقدر اهتمامها بالضمانات المقدمة من المقترضين، وبالتالي لا تتأخر لديها أجهزة لتابعة استخدام القرض، خاصة إذا كانت هذه القروض ضئيلة الحجم ومتناثرة..
- ويمكن القول إن متابعة استخدام القروض فيما صرفت من أجله غائبة تماما في حالة الإقراض من مصادر تمويلية تجارية.
- ٧ - بطء سرعة دوران رأس المال في الإقراض الزراعي الذي يصرف بمبالغ ضئيلة على دفعات متباعدة، ولا يرد إلا بعد شهور.. وقد تمتد المدة إلى أعوام.
- ٨ - بعض الأنشطة الزراعية تتطلب ائتمانا سريعا لا تسعفه الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية.. علاوة على أنها تقرض عمالها بضمانات محققة ومؤكدة لا يتسنى للزراع في معظم الحالات أن يقدموها لمؤسسات الإقراض التجارية.
- ٩ - إن تحقيق الربح يأتي في مقدمة أهداف مؤسسات التمويل التجارية.. في حين أن من أهم أهداف مؤسسات الائتمان الزراعي دفع عملية التنمية الريفية وليس تحقيق ربح.
- ١٠ - قيام البنوك التجارية بتقديم الائتمان الزراعي أمر غير مرغوب فيه من جانب بعض الاقتصاديين الذين يخشون قيامها بمنافسة التعاونيات والهيئات العامة في مجال التنمية وتجميع المدخرات والودائع بقدر يفوق

ما تقدمه من قروض للمتبعين الزراعيين.

١١ - لا تستطيع البنوك التجارية تقديم الائتمان طويل الأجل للمشروعات الزراعية وذلك خوفا من عدم تمكنها من استرداده إذا ما كثرت مسحوبات المودعين.

١٢ - برغم تكاليف الائتمان الباهظة التي تقدمها تلك المؤسسات.. إلا أنها لا تخدم بطريق مباشر التنمية الزراعية.. فهي لا تقوم بنشاطها في إطار السياسة الزراعية أو الخطة القومية الشاملة.. وإنما يكون نشاطها معتمداً على تلبية حاجات بعض كبار الزراع من الأموال.

هذه كانت أهم الأسباب التي تجعل مؤسسات الائتمان التجاري غير مؤهلة لتقديم الائتمان الزراعي.. ولأن هذه المؤسسات تفرض عملاها بضمانات وإجراءات لا يتحملها النشاط الزراعي ولا الزراع.. الذين لا يستطيعون تقديم الضمانات الكافية أو التي تعتمد أساساً على كمية محصول لا يمكن تحديده سلفاً سواء من حيث المقدار أو الجودة.

لذلك نجد المؤسسات المصرفية التجارية ليست على استعداد لنشر فروعها في القرى أو التجمعات القروية، والتعامل مع أعداد كبيرة من المزارعين، ولعدد من القروض لارتفاع التكلفة الإدارية، وتكلفة الانتقال إلى الفلاحين في مواقع الإنتاج فهي دائماً ما تكون مرتبطة بعدد من رجال الأعمال بعيداً عن جمهور المزارعين لعدم انتشار فروعها.

.. وإن كنا نؤكد أن ذلك لا يعنى انعدام دورها في ميدان التمويل الزراعي.

بل غالباً ما يقتصر على تقديم الائتمان لشركات التسويق الزراعي وتجارة الجملة.. وتعتبر هذه البنوك في مواسم حصاد المزروعات مصدراً تمويلياً غير مباشر لتمويل النشاط الزراعي.

فهى تمد البنوك الزراعية بالأموال التي تصرح الحكومة بها.. كما قد تنجبه لاجتذاب عدد من كبار الزراع وملاك الأرض الزراعية والمستثمرين في مشروعات التنمية الزراعية بمختلف أشكالها.. ويتعامل مع البنوك التجارية في فترة الحصاد شركات تسويق القطن والتجار ومقرضو المال لدفع مستحقات المزارعين من أثمان محاصيلهم.

ويتقدم هذا الدور في الدول الاشتراكية حيث تسيطر الدولة على النشاط الاقتصادي بما في ذلك الائتمان.. وبين هذا وتختلف وتنوع أدوارها..

ففي الهند مثلاً تقدم البنوك التجارية بتمويل تسويق المحاصيل الصناعية مثل القطن والجوت والبنور الزيتية والسكر أكثر من تمويلها لمحاصيل الحبوب.

وفي مصر يتم تمويل بعض الأنشطة الزراعية والمشروعات المتعلقة بالزراعة كتسويق المحاصيل الزراعية.

ب - البنوك العقارية وبنوك الادخار والهيئات المالية :

تباشر هذه المؤسسات العمليات الائتمانية.. حيث تقدم القروض المتوسطة وطويلة الأجل برهن الأرض..

ولذلك فأهم علامتها هم كبار المزارعين ومتوسطهم.. والواقع أن القروض التي تقدمها لا تعتبر قروضا زراعية.. إذ لا تستخدم في خدمة الإنتاج الزراعي وإن كانت برهن الأرض الزراعية.
ويتطلب هذا النوع من الائتمان إجراءات طويلة نسبيا.. إذ يتحتم رهن العقار المقدم كضمان.
والاهتمام الأول لهذه المصادر هو توافر الضمانات.. بصرف النظر عن تحقيق أهداف الخطة الزراعية..
ويرتكز نشاطها في المدن الكبرى، وقوانينها مرتفعة نسبيا، ولا تتمشى مع الاحتياجات الزراعية في البلاد النامية.. ولا تساعد على تعديل البنيان الزراعي، أو تمويل خطة التنمية الزراعية.

ج - شركات التأمين :

نادرا ما تقوم بعض شركات التأمين بتقديم القروض للمزارعين سواء من يتعاملون معها في التأمين على أموالهم وحاصلاتهم أو غيرهم.. إلا أن ذلك يكون في أضيق الحدود لتفضيل قيام هذه المؤسسات بتأمين العقارات بما يتوفر لديها من أموال.

ثالثا : المصادر الائتمانية المنظمة والمتخصصة :

وتعد أهم المصادر التي تتصل بدراستنا.. وهي بنوك ووكالات الائتمان الزراعي المتخصصة في تمويل النشاط الزراعي وحده.. وهي نوعان : البنوك الزراعية أو (بنوك التسليف الزراعي) والتعاونيات. وإن كان هناك تنوع وتعدد لهذه المصادر في الدولة الواحدة إلا أنها تقوم جميعا بتقديم الائتمان للمزارعين أخذة في حسابها خصائص النشاط ومخاطر الإقراض وخطة الدولة الزراعية.

أ - البنوك الزراعية

البنوك المتخصصة - كما هو واضح من اسمها مؤسسات متخصصة في تمويل نشاط بعينه.
فيقال إن البنك الزراعي agricultural bank يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية، والبنك العقاري Industrial Bank يتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية، والبنك العقاري Real Estat Bank يتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية وهكذا.

وإن كنا نرى الآن مجموعات أخرى من البنوك لا هي بالتجارية ولا بالمخصصة كبنوك الاستثمار وبنوك التجارة، والبنوك الإسلامية، وبنوك الخدمات. (السور ماركيت المصرفي) وغيرها.
والمجموعة الأخيرة تؤدي خدماتها المصرفية للمستثمرين وأصحاب الحرف.
ويسمى هذا النوع من التمويل أيضا (التمويل المؤسسي).. أي التمويل الذي تقدمه مؤسسات متخصصة سواء كانت بنكا أو صندوق تمويل، أو وكالة ائتمان وغير ذلك من السميات.
وفي الدول النامية تقع تحت مسمى البنوك الزراعية أو بنوك التنمية الزراعية.

المؤسسات المتخصصة فى تقديم الائتمان الزراعى :

يطلق اسم «مؤسسات الإقراض الزراعى» على البنوك أو وكالات الائتمان أو شركات الأموال أو غير ذلك من بيوت المال التى تقدم الائتمان للمزارعين.

والبنوك الزراعية تنشأ فى أغلب الأحوال بدعم من الدولة.. وذلك لاهتمامها بالزراعة.. فهى بمثابة العمود الفقرى للنشاط الاقتصادى.. وقد شرحنا ذلك فى الفصل الأول من هذا البحث.

وحرس الدولة على إنشاء هذه المؤسسات أو المساهمة فى رأس مالها وتهيئة المناخ والظروف المناسبة لتأدية عملها.. يرجع إلى حرصها على زيادة الإنتاج وحماية المنتجين الزراعيين من المرابين وتجار الحاصلات الزراعية وملاك الأراضى وغيرهم من الفئات المعالة التى تعيش من كد غيرها وهم المزارعون.

ولا يقتصر دور الحكومة على التأسيس أو المساهمة فيه وتقديم المساعدة المادية والأدبية لها..

بل قد يكون تدخلها بدرجة أكبر ... إذا ما تملك الجزء الأكبر من رأسمالها.. وفى الدول التى تتبع نظام التخطيط القومى.. نجد أن الحكومة تنشئ هذه المؤسسات وتحدد لها وظائفها.

دور مؤسسات الائتمان الزراعى :

١ - دفع عجلة الإنتاج الزراعى بزيادة القوة الشرائية الكافية التى تمكنه من الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لتسيير عجلة النشاط الزراعى.

٢ - توفير الظروف الملائمة والجو المناسب للاستثمار القومى أو الجماعى ويتطلب ذلك توفير التمويل اللازم لتنفيذ السياسات أو الخطط التى تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الاستثمارات فى القطاع الزراعى، وإقامة المشروعات الجديدة. لاستصلاح وتحسين الأراضى والرى والصرف ونحو ذلك.

٣ - توفير الاستثمارات اللازمة لتوفير الخدمات والمرافق العامة فى الريف.

٤ - اقتراح مشروعات القوانين والنظم اللازمة لتنظيم واستقرار الأنشطة الاقتصادية الزراعية المختلفة.

٥ - إنشاء الوحدات المالية المتخصصة فى توفير الاحتياجات المالية للمزارعين بأقل تكلفة ممكنة.. بل وتحتمل بعض تكاليفها أحياناً.

٦ - توفير المساعدات الفنية والإشراف على المؤسسات والمنظمات التمويلية الزراعية.

٧ - تنظيم وتنمية وتنسيق الأنشطة الاقتصادية المرتبطة والمدمجة لنظام التمويل الزراعى فى مجالات التسويق

والإرشاد والتصنيع والنقل وتوفير مستلزمات الإنتاج والإصلاح الزراعى وما إلى ذلك من الأنشطة الزراعية الهامة.

٨ - القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية، وإجراء البحوث، وتنظيم البرامج التدريبية، وتوفير المعلومات والبيانات الإحصائية، وما إلى ذلك من مشروعات تساعد على التقدم العلمى والفنى والاقتصادى بصفة عامة.. وتدعيم وتطوير نظام التمويل الزراعى بصفة خاصة..
.. هذه هى الوظائف الرئيسية لمؤسسات الائتمان الزراعى.. وقد تزيد أو تنقص هذه الوظائف طبقا لحاجة الدولة إليها فى تنفيذ خطتها أو لدى إمكانياتها فى القيام بهذه الوظائف كلها أو بعضها.

ب - الجمعيات التعاونية الزراعية

النوع الثانى من مؤسسات الائتمان بعد البنوك أو المصدر الآخر للتمويل المؤسسى هو الجمعيات القروية سواء كانت متخصصة فى تقديم الائتمان أو تقديم عديد من الخدمات لأعضائها.
وتقوم الجمعيات التعاونية الزراعية أساسا بهدف تزويد الزراع بما يلزمهم من الخدمات الائتمانية.. وغيرها من الخدمات التعاونية لإتقاذهم من استغلال المرابين والتجار. وذلك من مصادرها الذاتية التى تتمثل فى رأس المال والاحتياطيات والودائع.. وتعمل هذه الجمعيات على مراقبة استخدام السلف فيما صرفت لأجله وتنظيم السداد.. كما تعمل على تنفيذ خطط وسياسات الدولة بالنسبة للإنتاج الزراعى.
ونتناول أهمية هذه المصادر التمويلية بالشرح فى الفصل الثالث من هذا المبحث.

دور مؤسسات الائتمان التجارى فى دعم المؤسسات المتخصصة :

إذا كانت مؤسسات التمويل التجارى تترك هذا المجال لغيرها من المؤسسات أو البنوك المتخصصة.. إلا أن لها دورا بارزا فى مساندتها.. وعلينا أن نوضح هذا الدور فى تدعيم الائتمان الزراعى من خلال مؤسساته المتخصصة.
يقول بعض الخبراء إن هذه المؤسسات تستطيع أن تلعب دورا متميزا من خلال اتباع سياسة مالية تتضمن ما يلى^(١):

- ١ - إمداد الوحدات الائتمانية المحلية بحاجتها من الأموال بضمان البنك المركزى أو الحكومة.. كما تتلقى منها الأموال الزائدة على حاجتها يوميا حيث لا يسمح لها بالاحتفاظ بالنقدية إلا فى حدود ضيقة.
- ٢ - المساهمة فى رأس مال مؤسسات الإقراض الزراعى، واستثمار أموالها فى السندات التى تصدرها، ومساندتها بالنصح والإرشاد المالى وبالكفالات المصرفية المتميزة.
- ٣ - منح القروض بالعملة الأجنبية والتسهيلات الائتمانية لمستوردي مستلزمات الإنتاج والآلات الزراعية والوكلاء والقائمين بالأنشطة المكملة للإنتاج الزراعى.

(١) - الإقراض الزراعى فى البلدان المتخلفة اقتصاديا - مرجع سابق.

ولا شك أنه لا يمكن للمؤسسات المتخصصة فى الائتمان الزراعى أن تعمل منفردة دون مساعدة الجهاز المصرفى لها إلا فى حالة أن يكون لديها من الودائع والمذخرات ما يكفى لتمويل نشاطها.

وهذا لا يمكن أن يتحقق .. فعلاؤها فى حاجة دائمة إلى المال ولذلك فمذخراتهم من الصّالة بما لا يكفى تغطية جزء بسيط من الأموال المطلوب تقديمها لهم.

.. تلك كانت المصادر الائتمانية الريفية.. وقد قسمناها إلى ثلاثة أنواع : أولها غير منتظمة.. وأخرى منتظمة ولكنها غير متخصصة فى تمويل النشاط الزراعى وإن كانت تأخذ صفة الانتظام من أنها مؤسسات تمويلية لها صفتها المعنوية، وتأخذ شكلا قانونيا وتعمل من خلال لوائح وتخضع لرقابة الدولة، يعكس المصادر الأولى التى قد تعمل فى الخفاء، ولا يمحها أن تساهم أو لا تساهم فى نمو الزراعة.. وإنما الدافع إلى ممارسة النشاط هو ابتزاز الفلاحين والحصول منهم فى نهاية المواسم الزراعية على أضعاف ما ائتمنوا عليه.

أما المصدر الثالث - فهو الوحيد المتخصص فى تمويل النشاط.. لذلك فهو يساير طبيعة هذا النشاط والعاملين به، ويطبق المبادئ والقواعد الائتمانية التى تتبع من خصائصه.. وقد يكون هذا المصدر حكوميا أو شبه حكومى أو تعاونيا.

وقبل أن نتناول المصدر الأخير هذا بالدراسة والتحليل فى الفصلين الثانى والثالث من هذا المبحث.. علينا أن نستعرض مكونات الجهاز المصرفى المصرى وموقع المصادر المنتظمة (تجارية ومتخصصة) على خريطة هذا الجهاز.

موقع البنوك الزراعية من هيكل الجهاز المصرفى المصرى

يتكون الجهاز المصرفى المصرى - كما هو واضح من الخريطة على الصفحة التالية - من أربعة أنواع من البنوك.. يأتى على قمته البنك المركزى المصرى وهو المؤسسة المالية التى تتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها.

وينظم أعمال هذه المؤسسات المالية قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وقانون البنك المركزى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥.

والأقسام الأربعة قد حدد القانون وظيفة كل منها على النحو التالى^(١):

- ١ - البنوك التجارية : وعددها ٤٤ بنكا منها أربعة يمتلكها القطاع العام.. ويحدد القانون وظيفتها - بأن تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لأجل محدود، وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى، وتبشر عملية تنمية المذخرات والاستثمارات المالية والمساهمة فى تأسيس المشروعات الاستثمارية.
- ٢ - البنوك المتخصصة : وعددها ٢١ بنكا منها ١٧ للتنمية والائتمان الزراعى - ويحدد القانون وظيفتها بأنها تلك التى تقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادى طبقا للقرارات الصادرة بتأسيسها.. ولا تمثل عمليات الودائع تحت الطلب ولأجل ثابت أغلب نشاطها.

(١)- دليل بنوك مصر ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - المطبعة الاقتصادية للنشر والتوزيع.

٣ - بنوك الاستثمار والائتمان : وعددها ٣٣ بنكا يعرفها القانون بأنها تلك التي تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا للخطة العامة للدولة.. ولها الحق في إنشاء شركات تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة.

٤ - بنوك غير مسجلة : وهى بنك ناصر الاجتماعى .. وبنكان آخران أنشأا فى ظل تشريعات استثمار رأس المال العربى والأجنبى.

التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفى :

التسهيلات الائتمانية التى قدمتها البنوك التجارية للقطاعات الإنتاجية الثلاثة الكبرى (التجارة - الزراعة - الصناعة) فى السنوات الأخيرة.. يوضحها الجدول التالى^(١) :

جدول رقم (٢)

التسهيلات الائتمانية التى قدمتها البنوك التجارية (مليون جنيه مصرى)

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
النشاط				
مجارة	٧٠١٩٠٠	٧٩٢٦٠٠	٩١٧٠٠	٩٦٥٣٠٠
زراعة	٤٣٧٠٠	٥٤٣٠٠	٦٣٠٠٠	٧٨٣٠٠
صناعة	٥٢٤٣٠٠	١٦١٨٠٠	٧٦٩٨٠٠	١٠١٧٩٠٠

.. يتضح من الجدول أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الزراعى فى مصر.. كانت أقل مما قدم لقطاعات التجارة والصناعة.
.. وهذا يدل على انفراد البنوك الزراعية بتمويل الجانب الأكبر من النشاط الزراعى لما تقدمه الدولة من دعم للمنتجين ممثلا فى خفض لأسعار الفائدة على القروض، وأسعار مستلزمات الإنتاج العينية وأهمها الأسمدة الكيماوية.

(١) المصدر - التقرير السنوى للبنك المركزى (١٩٨٩).

المؤسسات المتخصصة فى الائتمان الزراعى

تناولنا فى الفصل الأول من هذا المبحث الأسباب التى من أجلها تجمعت مؤسسات

الائتمان التجارى عن تمويل الزراعة فى موقعها، وانتهينا إلى أنها غير مؤهلة لتقديم

الائتمان الزراعى، وكثيرا ما ترفض القيام بمهمة تقديمه لأسباب أوضحنا بعضها على سبيل المثال :

كما أن هناك صعوبة فى قيام مؤسسات الائتمان العقارى بإقراض المزارعين، وكان من الطبيعى أن يقدم

هذا الائتمان إلى طالبه مؤسسات متخصصة غير تلك التى تقدم الائتمان التجارى أو العقارى بعد عزوف

المؤسسات المصرفية التجارية عن تمويل الزراعة.. والمؤسسات المصرفية المتخصصة هى التى تقوم بالعمليات

المصرفية التى تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادى .. أو ما يعرفها القانون بأنها تلك التى تخدم نوعا

محددا من النشاط الاقتصادى طبقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، ولا تمثل عمليات الودائع تحت الطلب أغلب

نشاطها.

.. ولأنها تقدم نوعين من الخدمات كان المطلوب منها الانتشار فى الريف لتقرب من المزارعين فى قراهم،

وتقدمهم بالمال وتمنحهم التسهيلات الائتمانية، وتقدم إرشادات زراعية ومالية.. وعليها أن تقدم هاتين الخدمات

دون النظر إلى العائد عليها منهما، بل إن هذه الخدمات غالبا ما تكون مدعومة من الدولة أو صناديق الضمان

الخاصة.

وتتبع المؤسسات المصرفية المتخصصة فى تقديم الائتمان الزراعى سياسات مالية تختلف عن السياسة

التي تطبقها المؤسسات التى تعمل فى النشاطات الاقتصادية الأخرى.. فهى تتبع سياسة مرنة تتمشى مع

الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمتعاملين معها، والمرونة ليست قاصرة على نوعية القروض.. بل تشمل

إجراءات صرف القروض ومواعيد الاستحقاق وطرق السداد وغير ذلك مهما اختلفت أشكالها القانونية.

الأشكال المختلفة لمؤسسات الائتمان الزراعى

يقدر ما كانت البداية التاريخية لكل نظم الائتمان فى بلاد العالم تكاد تكون واحدة.. يقدر ما تعددت

صور المؤسسات والبنوك التى تقدم الائتمان.. ويرجع هذا التعدد والاختلاف إلى أسباب كثيرة أهمها :

أ - اختلاف الأنظمة السياسية من دولة لأخرى.

ب - تعدد المذاهب الاقتصادية.

ج - الاتجاه المتزايد نحو التخصص الدقيق فى أعمال المصارف والائتمان.

د - الاختلاف فى درجة نمو الحركة التعاونية الزراعية من دولة لأخرى، وكذلك الاختلاف فى توجيه هذه

الحركات نحو أهداف التنمية.

لذلك - فإن ممارسة النشاط الائتماني في الزراعة يتم من خلال مؤسسات وبنوك تتعدد أشكالها القانونية وذلك على النحو التالي :

- ١ - مؤسسات وهيئات حكومية أو شبه حكومية أو أهلية.
 - ٢ - بنوك ومصارف متخصصة أو عامة.. وقد تكون البنوك المتخصصة حكومية أو شبه حكومية أو تعاونية أو مشتركة.
- وفي الغالب نجد الأشكال القانونية التالية من مؤسسات الإقراض الزراعي.

أ - أجهزة حكومية مختصة بالزراعة :

تنشئ الحكومة أجهزة قد لا تكون متخصصة في تقديم الائتمان الزراعي فحسب.. بل تمارس هذا العمل كجزء من نشاطها الذي يتصل بالزراعة والزراع.

وهذا الجهاز غالبا ما يكون من بين أجهزة وزارة الزراعة أو الفلاحة والمديريات التابعة لها بالأقاليم.. وقد يكون مثلا في الجهة الحكومية المختصة بالإشراف على التعاون الزراعي ونحو ذلك.

ب - أجهزة حكومية متخصصة :

قد تنشئ الحكومة هيئة أو مؤسسة أو صندوقا حكوميا لتقديم الائتمان الزراعي، وقده بالأموال والموظفين، ومستلزمات العمل، ويكون تحت إشرافها.

... وتتخذ هذه الهيئات شكل بنوك أو وكالات حكومية متخصصة تقوم بتدبير ائتمان لمعانٍ للفلاحين الفقراء أو المستوطنين الجدد، أو يوزع هذا الائتمان عن طريق مؤسسات متخصصة في أنواع محددة من عمليات القروض.. فتباشر إحداها عمليات القروض القصيرة والمتوسطة، ومتابعة عمليات التسويق، وتقوم أخرى بأعمال القروض الطويلة التي تحتاج إلى تقديم رهون عقارية، وعادة تتطلب أجهزة متخصصة تخصصا وقتيا.

.. وفي أغلب الأحوال - وجد أن الدول النامية تضطر إلى إسناد الائتمان إلى جهاز واحد (مؤسسة أو بنك أو وكالة) تقسم إلى أقسام متخصصة لكل نوع من أنواع الائتمان.. وتكتسب هذه الأجهزة خبرة كافية في أداء هذه الأعمال بمرور الزمن !

هذا الأسلوب يؤدي إلى التوفيق بين تحقيق الورق في المصاريف الإدارية وبين الخبرة والتخصص.

.. وفي حالات قليلة تسند الحكومة هذه المسؤوليات إلى البنك المركزي الذي يفرده عادة جهازا خاصا يتولى هذه المهام الائتمانية.

وهذه المؤسسات والهيئات تمتلك الحكومة رأسمالها بالكامل، وتتولى الإشراف على متابعتها ومنحها نوعا من الاستقلال في إدارة أعمالها. وهذا النوع من المؤسسات لا يقبل على تأسيسها الأفراد أو شركات التمويل الأخرى للأخطار الائتمانية التي تحيط بها.

ج - مؤسسات شبه حكومية :

تشجع الحكومة بعض الهيئات على تأسيس بنوك أو هيئات تشترك في رأسمالها أو تضمها لدى مؤسسات الإقراض التجارى أو البنك المركزى.. وتقوم هذه المؤسسات بتقديم الائتمان تحت رعاية الدولة ويتوجيهها وتشترك الأجهزة الحكومية فى رسم السياسة العامة لها.
وغالبا ما تحصل هذه المؤسسات على مواردها المالية من غيرها بضمان الحكومة.

د - مؤسسات غير حكومية :

قد تقوم بتمويل الائتمان هيئة أو جمعية خيرية تعتمد على معارضة حكومية وتبرعات اختيارية أو إجبارية. كما قد تقوم به بعض الاتحادات التعاونية أو الجمعيات الخيرية أو جمعيات التسويقية باعتباره جزءا من وظيفتها لخدمة أعضائها.

ولا شك أن هذا النوع من المؤسسات الائتمانية الزراعية يؤدي إلى زيادة اللعب على الحكومة.. وعلى الأجهزة التى تقوم به دون تخصص. كما يحملها كثيرا من المسؤوليات والخطأ التى تترتب على ممارسة الإقراض - خاصة وأنها تتمتع باستقلال مالى وإدارى، وهى صاحبة القرار فى الأمور التى تتعلق بمنح الائتمان وتحصيله !!

لذلك.. كان الاتجاه الأغلب هو الاعتماد على البنوك والمصارف المتخصصة فى العمل الائتماني.. والى تشرف عليها الدولة وتوجيهها ويكون لها الحق فى اتخاذ الإجراءات أو المقترحات.. كاقترح جدولة الديون لبعض فئات المزارعين أو قيامها بسداد الفوائد المستحقة عليهم فى سنوات الفيضانات والكوارث.. إلخ.

هـ - بنوك تعاونية :

هى بمثابة الاتحادات المالية تقوم على فكرة ومبادئ التعاون.. وتؤسس البنوك التعاونية عندما يجد التعاونيون أن اعتمادهم على مؤسسات التمويل العادية قد لا يمكنهم من تحقيق آمالهم.. لذلك تتجمع بعض الجمعيات وتكون فيما بينها اتحادا ماليا وهو ما يسمى بالبنك التعاونى. أو تضع أموالها فى صندوق تكون مهمته إقراض أعضائه.

وتضع سياسة الإقراضية والضمانات والفائدة على الأموال المقرضة، ويشارك البنك أو الصندوق فى رسم سياسة التعاونيات المالية وغير ذلك.

أما حق الإدارة والإشراف الكامل على هذه المؤسسات التعاونية فيكون للتعاونيات المؤسسة لها إذا ما تملكترأسمالها.

والبنك التعاونى المتخصص قد تقتصر وظيفته على تجميع أسهم الأعضاء ومخزنتهم.. كما قد يكون متعدد الوظائف بحيث يكون تقديم الائتمان وظيفة من وظائفه.

وتقوم هذه البنوك بتقديم الائتمان الدورى والطارىء لأعضائها بضمانات تقل كثيرا عن الضمانات التى تتطلبها المؤسسات المتخصصة.

توزيع الائتمان عن طريق البنك مباشرة أو عن طريق التعاونيات

ينساب الائتمان الزراعى التعاونى بطريقتين.. وكل دولة من الدول التى أخذت بنظام الائتمان التعاونى تتبع النظام الذى يلائمها .. وهما:

١ - بنوك زراعية تقدم الائتمان مباشرة للفلاح - ومن عيوب هذا النظام ابتعاد فروعه عن مواقع الزراع ولكن فى نفس الوقت له مزايا وأهمها أن هذه البنوك تعمل بها أجهزة ذات كفاءة عالية وتقدم قروضا لكبار الزراع أو للمؤسسات التى تقوم بالتسويق والتصنيع.

٢ - بنوك تعاونية تقدم قروضها عن طريق التعاونيات وهذه تستطيع أن تقترب بخدماتها من الزراع - كما يتيسر لها خدمة المزارع الصغير وتستطيع أن تربط بين التمويل والتسويق.

هذا .. وسنفرّد الفصل الثالث من هذا المبحث لمؤسسات الإقراض التعاونية.

أهداف ووظائف مؤسسات الائتمان

إذا استرجعنا ما ذكرناه فى الفصل الثانى من المبحث الأول عن استخدامات الائتمان الزراعى واتخاذة كقاعدة انطلاق للنمو العام.. فسنجد أن مؤسسات الائتمان فى مقدمة الأجهزة التى تقع عليها مسئولية التنمية فى الريف.. فهى تقدم الأموال لمشروعات الفلاحين الفردية والمشروعات المشتركة.. وتلك التى تقيمها التعاونيات وتنظيمات المزارعين بحيث ينتج عن هذا التمويل زيادة مجمعة فى الإنتاج بالنسبة للفلاحين كأفراد وللإقتصاد القومى ككل - وأن يكون معدل الزيادة فى الإنتاج يجب أن يكون أسرع من معدل الزيادة فى النمو السكانى.. وذلك لا يتأتى إلا بقيام نظام ائتمانى كفء يمتشى مع حاجات ورغبات المزارعين.

ومؤسسات الائتمان الزراعى تعتبر بمثابة قنوات ذات كفاءة لتحويل الموارد المالية من القطاعات الأخرى إلى القطاع الزراعى لتنفيذ السياسة الزراعية ولتحقيق الخطة القومية للتنمية.. كذلك فإنها تعتبر كما قلنا من أهم مقومات الإقتصاد القومى.. ومن أهم دوافع تسيير عجلة الإنتاج، والمصدر الرئيسى لتمويل التنمية الزراعية خاصة فى الدول النامية.. وإذا كانت هى كذلك.. فعلى أن نبين أهدافها ووظائفها.

.. وذلك لأن الأهداف والوظائف تحدد طبيعة هذه المؤسسات وأسلوب عملها.

أولا : الأهداف

الأهداف التى تقوم مؤسسات الائتمان الزراعى على تحقيقها.. ترتبط ارتباطا مباشرا بأهداف التنمية

الزراعية.. لأنها تعتبر أهم أدوات تحقيق هذه التنمية للقطاع الزراعى.. والهدف الأساسى هو تعظيم ما تسهم به الزراعة فى زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

ويتحقق هذا الهدف بتعظيم الناتج الزراعى والتوزيع العادل للدخل.. وتعظيم الناتج الزراعى يتطلب توجيه الموارد الزراعية لإنتاج المنتجات التى تتفق مع مبادئ التخصص والميزة النسبية.

إذن .. الهدف هو تعظيم الإنتاج بدفع عجلة الإنتاج وتنمية المشروعات القائمة، واستحداث مشروعات جديدة، والتوسع فى إقامة المشروعات الاستثمارية التى تعتمد على استخدام عوامل الإنتاج المتاحة فى الريف للإسراع فى تحقيق أهداف التنمية.. وتحقيق الربح كما هو الحال فى مؤسسات التمويل التجارية.. هدف غير وارد.. بل زيادة الإنتاج هى الهدف الأصيل وإن لم ينتج عنه زيادة فى الربح..

والهدف واحد مهما كانت مسميات تلك المؤسسات التى قد تسمى البنوك أو المصارف أو وكالات ائتمان أو وكالات تسويق أو صناديق إقراض أو جمعيات تعاونية للائتمان .. إلخ.

فهذه المسميات لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية تقوم بوظيفة تمويلية لقطاع محدود.. وهو القطاع الزراعى بشعبتيه النباتى والحيوانى.

ثانيا : الوظائف

تناولنا فى الفصل الأول من هذا المبحث ملخصا لوظائف تلك المؤسسات.

ولا شك أنه يمكن تحديد الوظائف متى حددت الأهداف.. وفى البداية علينا أن نفرق بين نوعين من الوظائف التى تباشرهما تلك المؤسسات.

أ - وظائف أساسية :

١ - تحديد الأنشطة الاقتصادية الهامة التى ترى أن لها أولوية فى التمويل.. وتستمد هذه الأنشطة أهميتها من ارتفاع ربحيتها.. أو من اهتمام الدول بها أو كونها من مشروعات الخطوة.. إلخ.

٢ - تلبية الاحتياجات التمويلية للمزارعين والمؤسسات العاملة فى قطاع الزراعة سواء كانت مملوكة لشركات أو هيئات حكومية أو غير حكومية كشركات استصلاح الأراضى وتعمير الصحارى.. وتلك التى تعمل فى الأراضى المستصلحة.

٣ - تقديم الأموال اللازمة للمزارعين بالقدر وفى الوقت المناسب وبيع مناسب من خلال الوحدات الميدانية فى القرى.

٤ - مساعدة الدولة فى تنفيذ سياستها العامة، وسياسة التنمية الزراعية بصفة خاصة .. خاصة وأن هذا النشاط التنموى يخص مواطنين فقرا يعوزهم العلم والمال.

٥ - تعبئة المدخرات من القطاع الريفى والعمل على تنميتها ونشر العادات الإداخارية فى الريف. وذلك باجتذاب

جزء من دخول المزارعين ومحويلها إلى مذكرات أو ودائع مصرفية.

٦ - تمويل شركات مستلزمات الإنتاج والتعاونيات وأجهزة تسويق المحاصيل.

٧ - تمويل مشروعات تلك الآلات الزراعية ومستلزمات الزراعة الحديثة والمشروعات المتعلقة بالزراعة، واستحداث مشروعات نموذجية تساعد على سرعة إحداث التنمية.

٨ - استرداد القروض في آجال استحقاقها بمرونة كاملة ليتسنى لها تدبير المال لدورة جديدة للإنتاج.

هذه هي الوظائف الأساسية - ويمكن القول إن أغلب هذه المؤسسات تتخصص في التمويل الزراعي بهدف مساعدة الدولة في تنفيذ السياسة العامة والتنمية الاقتصادية الزراعية في القطاع الريفي لشعور الدولة بمحدودية الدخل في هذا القطاع وانخفاض مستوى معيشة السكان الريفيين وحاجاتهم لتمويل النشاط الزراعي^(١)

(ب) وظائف تكميلية :

الوظيفة التكميلية هي النشاط الخادم للنشاط الأصلي.. ويمكن أن تقوم المؤسسة الائتمانية بدونه.. إلا أنه عامل مساعد على نجاحها.. وأهم الوظائف التكميلية :

١ - تقديم الخدمات المصرفية للمزارعين أو المؤسسات الريفية بتكاليف متواضعة.

٢ - تقديم النصائح والإرشادات الزراعية والمالية والمعلومات التسويقية للمزارعين.

٣ - تشجيع إجراء البحوث الزراعية.

٤ - إحداث نوع من الارتباط والتكامل مع الهيئات التي تعمل في مجال التنمية الزراعية كأجهزة الحكم المحلي، وتنظيمات الفلاحين الشعبية، ووكالات التنمية الزراعية، ومحطات البحوث الزراعية، ومحطات غريلة التقاوى وغيرها.

ولأن مؤسسات الائتمان في معظمها حكومية أو شبه حكومية.. فإن الحكومة في أحوال كثيرة تكلفها بالقيام بوظائف إقراضية لأغراض اجتماعية أو لأغراض الرفاهية مثل الإسكان والتعليم وغيرها.

طبيعة مؤسسات الائتمان الزراعي

كان لخصائص القطاع الإنتاجي الزراعي التي أوردناها في الفصل الأول من المبحث الأرب. أثر في اختلاف أهداف ووظائف وطبيعة المؤسسات المالية الأخرى.

واختلاف طبيعة مؤسسات الائتمان عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى من حيث شكلها القانوني أو رأسمالها، أو مصادر تمويلها، أو نوعية المتعاملين معها، أو السياسات التي تتبعها في تحديد وأنواع وأحجام

(١) التمويل الزراعي - الدراسات الاقتصادية الدولية بالاشتراك مع البنك الرئيسي (ص ٢٥).

وأشكال القروض والضمانات التي تقبلها أو غير ذلك يرجع إلى خصائص النشاط الإنتاجي الزراعي. وهذه المؤسسات لا تقدم الائتمان.. بصرف النظر عن أوجه استخدامه، وتنتظر حتى موعد استحقاقه فتطالب به.. ولا تقوم ببيع الضمان فور تعسر مدينها عن سداد ما اقترض منها، ولكنها مؤسسات تقدم خدمة للمزارعين بطريقة شمولية (للجميع).. وإنسانية، بغرض توجيههم توجيهها اقتصاديا معينا أو تطبيق سياسة اقتصادية معينة..

وهي لذلك تعمل في ظل علاقات ريفية، وفي إطار نشاط اقتصادي متميز عن غيره من النشاطات. والسمة المميزة لمؤسسات الائتمان الزراعي.. أنها تختلف اختلافا بينا عن مؤسسات التمويل الأخرى كما يلي :

١ - ملكية رأس المال :

البنوك الزراعية غالبا ما يكون رأس مالها مملوكا للحكومة أو الهيئات التابعة لها أو القطاع التعاوني أو مشتركا بينهما.. ونادرا ما يكون مملوكا للقطاع الخاص.. كما هو الحال في البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار.

٢ - مصادر تمويل أنشطتها :

بعض الحكومات تساهم في رأس مال المؤسسات التمويلية المتخصصة في تمويل الزراعة.. سواء كانت تعاونية أو شبه حكومية أو خاصة.. وذلك تشجيعا لها.

كما تقدم لها قروضا من البنوك التجارية بتكاليف منخفضة نسبيا نظير تكلفتها ببعض الخدمات الزراعية. لذلك.. فإن مصادر التمويل لا تخرج عن أنها تستقى من مصدرين هما الحكومة والزراع أنفسهم أو جمعياتهم التعاونية.. أما تمويل البنوك التجارية فإنه يقتصر على رؤوس الأموال المسهم بها من الأفراد والشركات وغيرها.. وما يودع لديها من أموال عملائها.

وهناك مبادئ أساسية لمؤسسات الائتمان تضعها نصب أعينها وهي تخطط لمصادر تمويلها.. وأهمها:

أ - تعبئة المدخرات واجتذاب الودائع الداخلية والخارجية.

ب - سهولة الحصول على أرصدة إضافية من الحكومة أو البنك المركزي.

ج - القدرة على استرداد القروض في مواعيدها.

.. وستتناول الموارد المالية لمؤسسات الائتمان الزراعي على الصفحة التالية :

٣ - نوعية المتعاملين :

البنوك الزراعية تتعامل مع جماهير الزراع بما يميزهم من التناثر وعدم التركيز في موقع واحد، وينقصهم الوعي وغير ذلك مما أشرنا إليه في المبحث الأول.

٤ - نوعية القروض :

عمل البنوك الزراعية يشمل القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة ولا يقتصر على القروض القصيرة كما هو الحال في البنوك التجارية أو الطويلة كما هو الحال في البنوك العقارية. ولا المتوسطة كما هو الحال في البنوك الصناعية مثلا.

٥ - الهدف من تقديم الائتمان :

قلنا إن البنوك الزراعية تضع هدف زيادة الإنتاج الزراعي نصب عينيهما قبل النظر إلى تحقيق الأرباح إلى درجة أنها قد تصل أحيانا إلى حد التضحية بالهدف الثاني في سبيل تحقيق الهدف الأول. كما أن البنوك الزراعية تربط بين أهدافها وأهداف الدولة الاستراتيجية وأهداف الحركة التعاونية. وهذا يختلف عن أهداف غيرها التي تسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

٦ - مدى الانتشار :

عمل البنوك الزراعية يستوجب ضرورة انتشار فروعها في الريف لتقترب من مواقع عمل وإقامة جمهور المتعاملين معها.

٧ - الجهات الإشرافية :

غالبا ما تخضع هذه البنوك لإشراف جهات غير مصرفية كالاتحادات التعاونية أو الجمعيات التعاونية العامة أو وزارة الزراعة أو إحدى المؤسسات الحكومية الفرعية.. ويأتي بعد ذلك دور البنك المركزي في الإشراف وقد لا يأتي هذا الدور على الإطلاق في بعض البلاد.

الموارد المالية لمؤسسات الائتمان

ذكرنا أن الموارد المالية لتلك المؤسسات تختلف عن موارد المؤسسات المالية التجارية.. إذ أنها تعتمد بصفة أساسية على التمويل الحكومي لقيامها بتوزيع الائتمان على جميع المزارعين دون أن يكون لها الخيار في قبول أو رفض أحدهم متى كان مستوفيا شروط الإقراض.. إلا أنها كغيرها من المؤسسات التجارية والمتخصصة تتكون مواردها المالية من مصادر داخلية وأخرى خارجية :

(أ) المصادر الداخلية :

تتركز المصادر الداخلية أو الذاتية في رأس المال والاحتياطيات والمخصصات بأنواعها المختلفة.. والتي تحتجز سنويا من أرباح تلك المؤسسات بنسب قانونية معينة أو طبقا لتقدير الإدارة المالية.. كما في حالة حجز

نسبة من الأرباح كمخصصات لمواجهة خسائر مؤكدة.

.. ولأن دعاء الربح الذى تؤخذ منه الاحتياطيات والمخصصات قليل لأن الهدف الأصيل لهذه المؤسسات هو زيادة الإنتاج الزراعى وتعظيمه.. فإن القيم المالية التى يساهم بها فى تكوين الموارد من المصادر الداخلية يكون محدودا أصلا.

.. وغالبا ما تكون قيمة كل هذا ضئيلة لا تفى بمتطلبات نشاط الزراعة من الأموال.

ولأن رؤوس أموالها غالبا ما تكون حكومية أو تعاونية فإنها تكون محددة كذلك لأن الحكومات أو التعاونيات ليست على استعداد لتعطيل مبالغ كبيرة من مواردها فى رأس مالها.. وإنما تستثمرها فى مشروعات تثقل خلالها الحياة الاقتصادية.

أمثلة على التكوين الرأسمالى :

نؤكد بما ذكرناه عن طبيعة رأس المال والاحتياطيات بالبنوك الزراعية فى الدول النامية على بعض الأمثلة: ففى العراق مثلا أنشأت الحكومة المصرف الزراعى برأس مال حكومى بحت وسمحت له بالإقراض بضمان الحكومة بما لا يتجاوز رأس ماله إلا أن الحكومة رأت بعد ذلك تقديم دعم مالى للبنك وصلت قيمته إلى مائة مليون دينار.

وفى السودان أنشأت الحكومة البنك الزراعى برأسمال حكومى قدره خمسة ملايين جنيه يسدد على دفعات تبعا لاتساع نشاط البنك.

وفى قبرص اشتركت الحكومة مع البنك التجارى مناصفة فى سداد رأس مال البنك الزراعى عام ١٩٥٢. وفى باكستان تم تأسيس البنك الزراعى برأسمال ٢٠٠ مليون روبية مقسمة إلى مليونين من الأسهم يخص الحكومة المركزية ٥١٪ منها والباقي مقسم بين الحكومات المحلية والجمعيات التعاونية.

وفى مصر تأسس بنك التسليف الزراعى المصرى برأسمال بلغ مليون جنيه مصرى تم الاكتتاب فيه مناصفة بين الحكومة والبنوك التجارية ثم تقرر زيادته إلى ١.٥ مليون جنيه عام ١٩٤٧ تساهم الجمعيات التعاونية فى نصف الزيادة أى بربع مليون جنيه وتساهم الحكومة بالنصف الثانى من الزيادة لتصل مساهمتها إلى ثلاثة أرباع المليون.

وقد تم تأميم البنك بعد ذلك فى عام ١٩٦١ ليصبح رأس المال حكوميا بالكامل.

ثم طرأت عدة زيادات بعد ذلك على رأسمال البنك حتى بلغ عام ١٩٨٨/٨٧ مبلغ ٦٢ مليون جنيه وبلغت احتياطياته ١٧٣ مليون جنيه بالإضافة إلى الاعتمادات الواردة من الخارج على شكل معونات لمشروعات المزارع الصغير، والائتمان والإنتاج الزراعى والتى بلغت حوالى ٢١٠ ملايين جنيه.

وينظم قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ قواعد تكوين الاحتياطى القانونى والاحتياطى العام.

... وهذا يؤكد لنا أهمية النوع الثانى من مصادر التمويل وهى المصادر الخارجية والتي تتركز أساسا فى الحسابات الجارية والودائع والقروض.

(ب) المصادر الخارجية :

بعض البنوك الزراعية قد لا يسمح لها المشرع بقبول فتح الحسابات الجارية أو الودائع كما أنه فى البعض الآخر قد يكون مسموحا لها بقبول هذه الأموال ولكنها تكون غير قادرة على اجتذابها إما لقصور فى أجهزتها أو لعدم وجود فائض من المال لدى نوعية المتعاملين معها وفى جميع الحالات فإن ما يتوفر للبنوك من هذا المصدر يكون ضئيلا.

ومن هنا تكتسب القروض أهمية كبرى كواحد من أهم مصادر التمويل الخارجى لمؤسسات التمويل الزراعى بنكا كان أو وكالة للائتمان أو حتى صندوقا للإقراض التعاونى. والقروض قد تكون على شكل سندات تصدرها البنوك الزراعية لأجل محدد ويفائدة محددة.. كما قد تكون من مصادر حكومية أو تعاونية، وقد تكون من مصادر خارجية سواء من حكومات أجنبية أو هيئات دولية.

وقد تحصل البنوك على هذه القروض من البنك المركزى أو البنوك التجارية ومن الطبيعى أن تختلف فائدة القروض باختلاف مصادرها.. كما تختلف آجالها طبقا لطبيعة كل قرض وشروطه... ولكنها فى جميع الحالات تشكل المصدر الذى يلجأ إليه البنك لتحقيق التوازن بين درجة الطلب على قروضه ومستوى السيولة المتوفرة لديه.

تحقيق المراسمة بين موارد البنك واستخداماتها :

وهى على جانب كبير من الأهمية.. ويتوقف عليها نجاح البنك أو فشله.. ولكى ينجح البنك فى تحقيق هذا التوازن فإن ذلك يحتاج إلى يقظة تامة ودراية كاملة بأساليب التحليل المالى.. وتوافر نظام سليم للمعلومات التى تستخدم فى هذا التحليل للوصول إلى القرارات المناسبة.

ومن هنا تبرز أهمية وجود نشاط تتضمنه خريطة البنك التنظيمية يسمى نظام المعلومات.. هذا إلى جانب نظام محاسبى متطور.

١ - نظام المعلومات الائتمانية :

يقصد بنظام المعلومات الائتمانية.. ذلك النظام الفرعى الذى يتواجد بفاعلية داخل البنك.. وتُسند إليه عملية تحديد وتجميع وفرز وتصنيف وتشغيل وتحليل كافة البيانات التى قد تكون إدارة البنك بشكل عام، أو نشاط الائتمان بشكل خاص فى حاجة إليها.. واستخلاص المعلومات الفعالة منها وإرسالها إلى متخذ القرار

بالشكل الذى يتفق مع احتياجاته.. وبالشمول والتنوعية المطلوبة وبالتوقيت المناسب^(١).

ويطبيعة الحال فإن احتياجات كل مستوى إدارى من المعلومات التى يوفرها نظام المعلومات الائتمانية يختلف من مستوى لآخر.

فكلما اتجهنا إلى المستويات الإدارية العليا فى البنك.. كانت المعلومات مركزة وملخصة فى شكل مؤشرات عامة حتى يمكن للمستوى الأعلى سرعة تفهمها.. واتخاذ القرار الإدارى المناسب فى الوقت المناسب.. أما إذا اتجهنا إلى مستوى الإدارة التنفيذية مثلا... كانت المعلومات أكثر تفصيلا وشمولا.

مثلا نظام المعلومات السليم يسهل لإدارة فرع البنك الوقوف بدقة على تطور النمو فى مدخرات الأفراد والشخصيات الاعتبارية يختلف أنواعها من حسابات جارية إلى دفاتر توفير إلى ودائع بأجالها المختلفة وتكلفة كل نوع من هذه الأنواع، وعدد المودعين فى كل منها، والمواسم التى يتوقع فيها حدوث تغيير فيها أو بعضها سواء بالزيادة أو بالنقص وذلك كله للوقوف على أقل المصادر من حيث التكلفة للوصول إلى وسائل تمثيلها وكذلك لاتخاذ قرار اللجوء إلى القروض ولأى مدى.

.. إلا أن البنوك الزراعية تقابلها صعوبات كبيرة فى تطوير نظم المعلومات بها سواء لنقص مواردها أو لاتساع رقعة عملها أو لعدم توافر الجهاز البشرى القادر على استخدام الأجهزة التكنولوجية المعقدة.. وقد يؤدى ذلك إلى بطء تطوير العمل بهذه البنوك وصعوبة اتخاذ القرار الائتمانى المناسب فى الوقت المناسب. وقد قال رئيس أحد البنوك الزراعية الإفريقية فى أحد المؤتمرات إن المعلومة التى تصل إليه من أصغر الوحدات التابعة له قد تستغرق شهرين من تاريخ طلبه لها وأن وصول القرار المترتب عليها إلى هذه الوحدة قد يستغرق شهرين آخرين وذلك بسبب ضعف وسائل الاتصال بين رئاسة البنك والوحدات التابعة له.

(٢) نظام محاسبى متطور

النظام السليم للحصول على المعلومات ليس معناه الاعتماد على الأجهزة الحديثة كالكومبيوتر والميكروفيلم فقط.. ولكن النظام المحاسبى نفسه لا بد وأن يتطور بحيث لا يقتصر على المعنى التقليدى من قيد الحسابات ومسك الدفاتر بل لتحقيق رفع مستوى الإدارة وتمكينها من سلامة اتخاذ القرار.

التنظيم الإدارى لمؤسسات الائتمان

التنظيم هو العنصر الرابع من عناصر الإنتاج الائتمانى. وهو الأداة الفعالة فى تحقيق أهداف المؤسسة الائتمانية.

(١) د. محسن أحمد الحضرى - الائتمان المصرى - مكتبة الإنجلو المصرية (ص ١٨٥).

والتنظيم ليس مجرد رسم الهياكل التنظيمية أو مجرد توصيف الوظائف، وإيضاح مسؤولياتها وسلطاتها.. وليس التنظيم مجرد تحديد مقررات وظيفية (الأعداد اللازمة من الموظفين والتخصصات المختلفة) وليس وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.. بل إن التنظيم هو كل ذلك^(١). والتنظيم تحديد لخطوط السلطة والمسئولية بين المستويات للبناء الائتماني والعاملين فيه.. وتحديد مواقع السلطات الائتمانية.

السلطات الائتمانية :

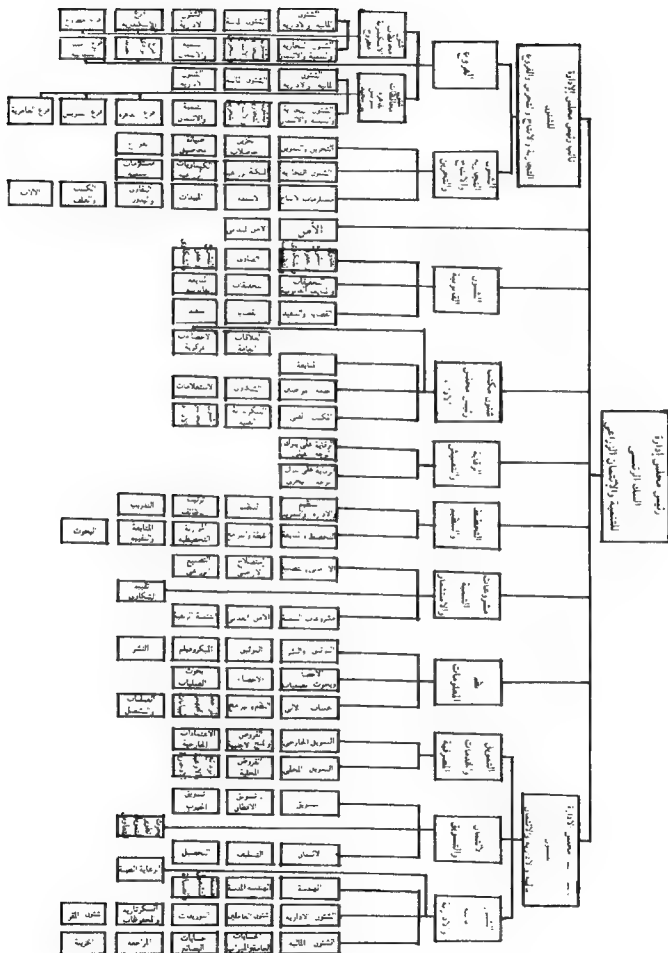
يمثل رئيس مجلس إدارة المؤسسة الائتمانية المقرضة.. أعلى سلطة ائتمانية لمنح القروض.. ولكنه بالطبع لا يستطيع اتخاذ القرارات الائتمانية التي قد يبلغ عددها الآلاف. ولأن للعملية الائتمانية خصائص أربع هي : الدقة والسرعة والملاءمة والرشادة.. فإن رئيس المؤسسة المقرضة لكي يحقق الخاصية الأولى (السرعة) يفوض سلطته داخل مؤسسته إلى مجموعة من العاملين يكون لهم الحق في اتخاذ القرار الائتماني والتي في الطلبات المقدمة من المقترضين. ويتحقق ذلك من خلال هيكل تنظيمي مناسب توضح به المستويات الإدارية ومدى صلاحية كل مستوى في اتخاذ القرار. وستتناول باختصار نوعين من التنظيم هما : الهيكل التنظيمي أو الخريطة التنظيمية.. والبنیان الائتماني الكلي.

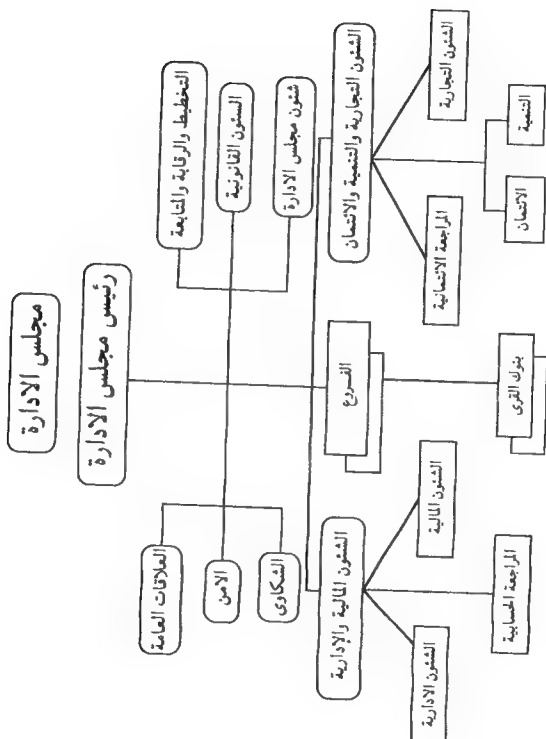
أ - الهيكل التنظيمي

هو الخريطة التي توضح المناصب الإدارية للمؤسسة ودرجة تخصصها وتحديد أشخاص الإشراف العام عليها وتبعيتها وخطوط الاتصال بين تلك المناصب الإدارية. ويتبع الهيكل العام بطاقات وصف لكل وظيفة تحتوى على المسؤوليات المطلوبة من كل طبقة وتبعيتها في الإشراف. وتجمع الوحدات التنظيمية في وحدات تنظيمية أكبر، ويختلف حجم كل وحدة بحسب النشاط الذي تمارسه. ويبدأ الهيكل بالقاعدة التنفيذية وينتهي بالقمة ممثلة في القيادات الاستراتيجية العليا للمؤسسة الائتمانية.

ويتطور الهيكل التنظيمي لمؤسسات الائتمان بتطورها.. فإذا كان اتجاه الدولة هو تقديم الائتمان في المرحلة المقبلة مثلاً بشكل مكثف لاستصلاح الأراضي أو إقامة مجتمعات زراعية جديدة.. كان على مؤسسة

(١) د. سيد الهوارى - مرجع سابق.





الاتئمان أن تفرد فى هيكلا التنظيمى مربعا للنشاط الجديد.

.. ويجب أن تكون هذه الهياكل مصممة بحيث تعمل على تشجيع اللامركزية فى العمل... إذ أنه يمكن أن تعمل الوحدات القاعدية بفاعلية من مركز بعيد فى ظل خصائص كتلك التى للزراعة. وعلى الصفحتين التاليتين خريطتان تنظيميتان لجهاز القمة الاتئمانى فى مصر وهو البنك الرئيسى للتنمية والاتئمان الزراعى، وأخرى لبنك من بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات المنشأة إعمالا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٤.

أجزاء الهيكل التنظيمى :

إذا أمعنا النظر فى الهيكل التنظيمى للبنك الرئيسى.. نجد أنه يتكون من خمسة أجزاء من القمة إلى القاعدة.

١ - القمة القيادية العليا.. وتشمل فى رئيس مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة، واللجان الاستشارية العليا.

٢ - نواب رئيس البنك وهما :

أ - نائب للإشراف على الشئون الإدارية والمالية والفروع.

ب - نائب للشئون التجارية والإنتاج والاتئمان.

٣ - رؤساء القطاعات... وعددها أحد عشر قطاعا هى : الاتئمان والتسويق، انشئون المئنية، التمويل والخدمات المصرفية، التنمية والاستثمار، الشئون التجارية والإنتاج والتخزين، وأخيرا قطاع الفروع. والقطاعات الخدمية تمثل فى القطاعات التالية : التخطيط والتنظيم، نظم المعلومات، الرقابة والتفتيش، مكتب رئيس المجلس، الشئون القانونية.

٤ - مديرو العموم.. وعددهم ثلاثون ويمثلون مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

٥ - مديرو الإدارات.. ويمثلون الإدارة الوسطى، أو الرؤساء المتخصصون ويشرف كل واحد منهم على نشاط تنظيمى متخصص فى جزء أو عدة أجزاء من العمل.

هذا بالإضافة إلى الخدمات المعاونة وغيرها.

ومن المنتظر أن يعاد النظر فى هذا الهيكل.. وستناول ذلك بالتفصيل فى المبحث الأخير من هذا الكتاب.

أما الهيكل التنظيمى لبنوك المحافظات.. فيتكون من الأجزاء التالية :

١ - القمة القيادية العليا.. وتشمل فى رئيس مجلس الإدارة.. ومجلس الإدارة يعاونه أجهزة خادمة على مستوى إدارة أو مراقبات هى : التخطيط والمتابعة، الشئون القانونية، شئون مجلس الإدارة، الأمن، الشكاوى، العلاقات العامة... كما يتبعه الفروع مباشرة.

٢ - مديرو العموم.. ويختص أحدهم بالشئون التجارية والتنمية، والآخر بالشئون المالية والإدارية، والثالث بالتنمية والاتئمان.

٣ - مديرو الإدارات.. وهم الرؤساء المتخصصون فى الإشراف على أعمال تخصصية.. وهى إدارات تنفيذية.. يتبع كل منها مراقبات وأقساماً.. ومستوى الإدارة أو الفرع هو المستوى التنفيذى الذى ينقسم إلى العديد من النشاطات التى يقوم بها البنك وأهمها : الائتمان، التنمية، الشئون التجارية، المراجعة الائتمانية، الشئون المالية، الشئون الحسابية ويتبعه بنوك القرى والمندوبيات.

وإذا كانت الهياكل التنظيمية تتغير باستمرار تبعاً لزيادة بعض النشاطات، أو تطوير أغراض البنك، فإنها تتأثر بعوامل كثيرة مثل درجة التخصص الوظيفى.. أو المسؤوليات المنوطة بكل جزء من أجزاء الهيكل، والمهارات اللازمة لكل وظيفة، والروابط الأفقية التى تربط أجزاء الهيكل.

ولكل جزء من أجزاء الهيكل هذا.. سلطات واختصاصات تحملها بطاقات وصف الوظائف.

(ب) البنية الائتمانية

البنية هو مجموعة الوحدات العاملة تحت إشراف إدارة مركزية علياً.. والمؤسسة أو المؤسسات الائتمانية تخضع لرئاسة علياً واحدة.. والبنية عبارة عن وحدات بعضها فوق بعض لكل منها مسؤولياتها تجاه ما يعوله وما يقع تحتها من وحدات.. ولكل وحدة من هذه الوحدات مستوى معين يشرف على المستويات الأدنى منه.. ويخضع لإشراف ما يعوله من مستويات.. وهو ما نسميه بالشكل الهرمى للبنية. ولكل من هذه المستويات مسؤوليات يحددها القانون أو النظام الداخلى للمؤسسة الائتمانية.

فالبنية الائتمانية الزراعى يتكون من مجموعة البنوك الزراعية وفروعها ووكلاتها أو بنوك التنمية الزراعية التى تقدم الائتمان بصورة مباشرة للفلاحين.. ويبدأ البنية بقاعدة تتعامل مباشرة مع المزارعين.. يطلق عليها منافذ توزيع الائتمان أو الوحدات الميدانية أو القاعدة الائتمانية ونحو ذلك من المسميات.. وقد يكون مكوناً من بنوك وتعاونيات.. حيث تقوم البنوك زراعية كانت أم تعاونية بتوزيع الائتمان على التعاونيات المحلية على هيئة قروض لها بصفتها المعنوية، ثم هى تعيد إقراضها للفلاحين بالشروط المتفق عليها بين البنك المقترض والجمعية المقترضة.. وفى هذه الحالة لا يكون للبنوك أى تعاملات مباشرة مع المزارعين الأفراد.. وقد حدث ذلك فى مصر فى الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٧٦ حيث كانت التعاونيات هى منافذ البنك فى توزيع الائتمان.

وفى كل دولة لا بد وأن يكون هناك نوع محدد من البنية الائتمانية الزراعى الذى يتناسب مع أهمية الزراعة ودورها فى تحقيق النمو، والأداء الائتمانى المطلوب المجازة فى المستويات المختلفة ممثلاً فى عدد المزارعين والمساحات الزراعية المطلوب خدمتها والزراعات المطلوب تمويلها ومدى الاقتراب أو البعد عن مراكز الإنتاج الزراعى والحيوانى.. وغير ذلك.

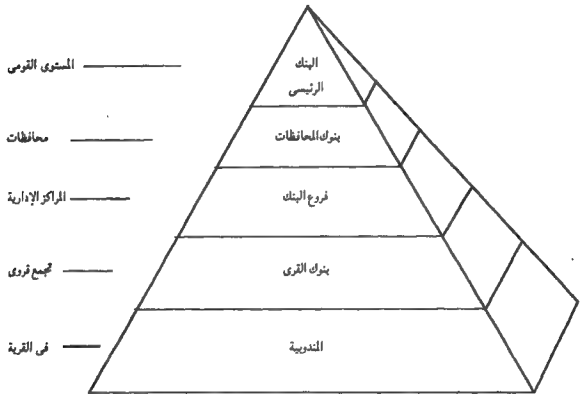
لذلك نقول إن البنية الائتمانية النظامى يعتبر نتيجة للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وفى داخل أى نظام لا بد وأن يكون هناك نوع محدد من البنية الائتمانية الزراعى الذى يتناسب مع

الكوادر البشرية من حيث الكفاءة والعدد والتنوعية والسلطات الإدارية.

ويتخذ البنيان في كثير من الأحوال الشكل الهرمي حيث توجد نافذة للائتمان تقوم بالتوزيع الفعلي له (المستوى القاعدي) يعلوها مستويات متعددة تقوم على التخطيط لها ومساعدتها في أداء عملها كما هو الحال في مصر.

حيث توجد مندوبيات للبنك الائتماني في كل القرى يعلوها بنوك في القرى على مستوى تجمعات قروية ثم فروع على مستوى المراكز الإدارية وينتهي الهرم الائتماني ببنك المحافظة. أما البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.. فهو هيئة عامة قابضة تتبعها بنوك المحافظات كما هو موضح في الشكل التالي:



وبالنظر إلى البنيان الائتماني الزراعي المصري في ظل القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - نجد أنه يتكون من خمسة مستويات يتبع كل منها العديد من المنشآت التخزينية والشئون والمكاتب الإدارية.. كما أن هناك خطوط اتصال بين كل المستويات، وأجهزة الرقابة الداخلية على أعمال الوحدات المنفذة للسياسة الائتمانية وهي بنوك القرى ومندوبياتها^(١).

(١) تتجه استراتيجية البنك الجديدة نحو إلغاء المندوبيات بعد ترك مهمة توزيع مستلزمات الإنتاج للجمعيات التعاونية الزراعية والقطاع الخاص.

تكامـل البناء الائتماني

لضمان نجاح البناء الائتماني في أداء رسالة التنمية في الريف.. لا بد وأن يكون هناك تكامل وتنسيق بينه وبين مؤسسات الدولة المهتمة بنفس الغرض على المستوى القومي، بل وعلى المستويات الإقليمية والمحلية مثلة في وحدات الحكم المحلي وتنظيمات الفلاحين ... سواء على مستوى القاعدة أو القمة.

والهدف من تكامل البناء الائتماني أن يتحقق ما يلي :

أ - ضمان تقديم القدر المناسب من الائتمان في الوقت المناسب.

ب - تلبية احتياجات الجزء الأكبر من العاملين في ميدان الزراعة.

ج - تقديم القروض بأقل تكلفة.

كما أن التكامل بين أنشطة الإقراض، وتوفير مستلزمات الإنتاج، والتوريد وتسويق الحاصلات، وغيرها من الأنشطة المكملة للائتمان أمر ضروري لتحقيق كفاءة السياسات الائتمانية كما هو الحال في مصر وسوريا وقبرص وبعض الدول الأخرى.. إذ أن بها مؤسسات هي المحتكر الوحيد لتوزيع مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والبذور المنتقا والمبيدات الحشرية وبعض المعدات الزراعية.

وقد تقوم بالاشتراك المباشر في عملية تسويق بعض الحاصلات كما حدث في مصر بين عامي ١٩٦٠، ١٩٨٥.. حيث ظلت مسئولية تسويق الحاصلات، ومحاسبة الزراع ملقاة على عاتق بنوك التنمية - ثم انتقل هذا النشاط إلى التعاونيات.

وفي معظم الدول تقوم مؤسسات الائتمان بتقديم القروض لوكالات التوريد الحكومية كما هو الحال في ليبيا.. وفي بعضها تقوم بتمويل وكالات التوريد وهيئات التسويق الزراعي.

معايير كفاءة البنيان الائتماني

تتوقف كفاءة البنيان الائتماني.. على مدى قيامه بتلبية حاجات المزارعين من الائتمان النقدي والعيني بالصورة التي تتماشى مع رغباتهم ومتابعة المشروعات الزراعية الممولة ومعاونة المسئولين عن هذه المشروعات في التغلب على ما يصادفهم من مشكلات.. وأن يتوفر للبنيان الائتماني الموارد المالية والأجهزة الفنية القادرة على كسب ثقة المزارعين.. ومعايير الكفاءة تقسمها إلى ثلاث مجموعات... منها ما يخص المزارعين، ومنها ما يتصل برجال التمويل ومنها ما هو على مستوى الوحدة الائتمانية.

أ - المعايير من وجهة نظر المزارعين :

من وجهة نظر المزارعين.. فإن كفاءة البنيان الائتماني تكون بتحقيق أربعة أهداف :

١ - تناسب حجم القروض مع احتياجات المزارعين وأقل تكلفة.

٢ - تقديم القروض عند طلبها.. فإذا كان بعضها عينا قدم بالجودة المناسبة.

- ٣ - تناسب مواعيد سداد القروض مع مواعيد بيع المحاصيل.
- ٤ - إيجاد سياسات متعددة لتأجيل سداد الديون في حالة تلف المحاصيل.

ب - المعايير من وجهة نظر التمويل :

أما المعايير الأساسية لقياس الكفاءة من وجهة نظر رجال التمويل فهي :

- ١ - أن يلعب الائتمان الزراعى دورا أساسيا فى تحقيق النمو الاقتصادى لسكان الريف... وتسهيل التعامل معهم... والتعاون مع وحدات الائتمان المصرفى الأخرى فى تهيئة مناخ استثمارى باعتبار أن الائتمان المصرفى الذى تقدمه البنوك التجارية هو أحد أدوات التنمية، والتطوير للنشاط الاقتصادى القائم فى المنطقة الجغرافية التى يعمل بها فرع مؤسسة الائتمان.. فضلا عن أن الظروف الجغرافية للمنطقة هى التى تمهد إلى درجة كبيرة أنواع الائتمان المطلوب وأجالة وطرق سداذه.
- ٢ - وكذلك استخدام الائتمان فى تغطية تكاليف نقل التكنولوجيا لزيادة الإنتاج أو الإضافات الجديدة للإنتاج.
- ٢ - أن يكون لمؤسسات الائتمان دور بارز وفعال فى مراكز الأسواق المالية يمكنها من خدمة سكان الريف عامة والمزارعين خاصة.
- ٣ - أن يكون ارتباط النظام الائتماني بمؤسسات المجتمع الريفى... وخاصة تلك التى تعمل بالتنمية ارتباطا قويا ومنتجا.. وهذا ما ذكرناه عند الحديث عن تكامل البناء الائتماني مع الأنشطة الأخرى العاملة فى مجال التنمية.
- ٤ - قدرة المؤسسات على إدارة العملية الائتمانية فى ظل الظروف المختلفة كتغيير فلسفة الائتمان، أو سياسات وإجراءات صرف القروض، أو تغيير إجراءات العمل الداخلية، ومدى قدرتها على إعلام المزارعين بأية تغيرات جديدة فى السياسة أو الإجراءات.. إلخ.
- ٥ - قدرة المؤسسات الائتمانية على تحقيق عناصر جوهرية لازمة لاستمرار العمل وأهمها :
 - أ - التصميم على نجاح الخدمة الائتمانية وجدواها الاقتصادية.
 - ب - السيولة أو التدفق النقدي بحيث لا يكون هناك اختناق فى انسياب الأموال.
 - ج - مرونة العمليات الائتمانية وبخاصة القروض الجديدة.
 - د - كفاية حقوق المساهمين أو أصحاب الموارد المالية.
- ٦ - أن يكون نظام العمل بالمؤسسة مصمما تصميميا جيدا.. خاصة بالنسبة لصرف القروض من حيث حجم الدفقات وتواريخ السداد، تكلفة الإقراض والاقتراض.

ج - معايير كفاءة الوحدة الائتمانية :

بعض المعايير التفصيلية التى نقيس بها مدى كفاءة الوحدة الائتمانية على ضوء إمكانياتها، ومدى

انتشارها، والتمويل الذى يمكنها أن تحصل عليه، وكفاءة جهازها الوظيفى وغير ذلك من الظروف المحيطة بها.. ومنها على سبيل المثال :

- ١ - تناسب حجم القروض التى تقدمها للفلاحين بحيث تغطى تكاليف الإنتاج وتكاليف المعيشة بشكل لا يفرق المزارعين فى الدين ويعجزهم عن سداد بعضها.
 - ٢ - دقة صرف القروض فى الوقت المناسب، وهو الوقت الذى يكون المزارعون فيه فى حاجة حقيقية إليها.
 - ٣ - قدرة الوحدة الائتمانية على اجتذاب مدخرات الفلاحين وتأسيس العادات الادخارية، وقدرتها على التمويل الذاتى، والبعد عن التمويل الحكومى.
 - ٤ - قدرة الوحدة الائتمانية على تغطية تكاليف تشغيلها (تكلفة إدارية وتكلفة أخطاء).
 - ٥ - فاعلية الضمانات التى تحصل عليها الوحدة الائتمانية نظير الائتمان من المزارعين وبذلك يمكن تقليل الخطر الائتمانى للقروض.
 - ٦ - ثقة المزارعين فى إدارة الوحدة الإقراضية ودقة حساباتها.
 - ٧ - تقليل المخاطر الناتجة عن عدم اكتمال السيطرة الكاملة على عمليات الإنتاج قدر المستطاع بالنسبة للمقترضين، وللمؤسسات العاملة فى القطاع الزراعى.
 - ٨ - فاعلية الإشراف على استخدام القروض.
 - ٩ - تحقيق المساواة فى تقديم القروض بين المزارعين.
 - ١٠ - تحقيق تكامل البنين مع المؤسسات العاملة فى توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق المحلية.
 - ١١ - قدرتها على تمكين المزارعين من سداد المستحق عليهم من قروض وأعيانها فى مواعيد الاستحقاق.
 - ١٢ - الاستمرار فى إجراء الدراسات والبحوث لإيجاد وسائل وطرق جديدة لتنويع الائتمان.
- والمعايير المذكورة ليست جامدة.. أى يمكن حذف بعضها، وإضافة أخرى طبقاً للسياسة الائتمانية التى ترتبط بها.. فقد تبنى سياسة الائتمان على وسائل ضمانات قوية، وقد لا تكون هناك ضمانات بالمرّة.. وتحديد الحكومة مقررات تسليفية تقل أو تزيد كثيراً على حاجة المزارعين للأخذ بتوجيه اقتصادى معين مما يجعل النتيجة قليلة الفائدة.

أسلوب العمل الائتمانى

غالباً ما تكون قمة البنين الائتمانى الزراعى مؤسسة مركزية (رئيسية) تكون مسئولة عن تخطيط الائتمان، وتدبير مصادره بالاتفاق مع الحكومة.. ويشملها البنك المركزى أو بنك الدولة.. كما يناط بها رسم السياسة التى يجرى عليها العمل فى الوحدات القاعدية (المندوبيات - وكالات الائتمان الميدانية - التعاونيات).

ومن ثم.. فهناك مستويان للقيام بالعمل الائتمانى :

أ - مستوى التخطيط :

لا بد وأن تكون القمة الائتمانية على درجة عالية من الكفاءة فى رسم سياسة تدفق الأموال للمستويات الأدنى، ووضع نظم وأساليب العمل وقواعده، وتنظم الرقابة والإرشاد المالى للمستويات الأدنى. كما أن عليها أن تتأكد من أن أهداف المؤسسة ووظائفها واضحة لدى العاملين.. وأن العمل يؤدي من خلال نظام واضح للجميع وسلطات لا يجوز تجاوزها.. وعليها أن تتأكد من أن الأمور التالية واضحة كل الوضوح لدى كافة العاملين من القاعدة إلى القمة :

١ - متطلبات الائتمان.

٢ - أنواع الائتمان والفئات التسليفية لكل نوع.

٣ - شكل العلاقة بين الوحدات العاملة والجهات الأخرى.

٤ - سلطة اعتماد القروض (السلطة الائتمانية).

٥ - سلطة تقسيط وجدولة الديون.

٦ - سلطة القرارات الطارئة أو التى تخرج عما هو مخطط.

وعليها كذلك القيام بالتقييم الدورى للسياسة الائتمانية الزراعية ومدى تحقيقها لأهداف التنمية.. وتقييم المراكز الإدارية أو مسئوليات العاملين، ومدى قيامهم بها والكفاءة الإدارية لكل منهم.. وذلك عن طريق تجهزتها فى المركز الرئيسى أو المقر القانونى لتلك المؤسسات. وتقوم المؤسسات الائتمانية بنفسها أو بمساعدة لجان استشارية يرسم أساليب العمل وتقييمه فى مستويات البنيان الائتماني المختلفة.

ب - مستويات التنفيذ :

يتفرع من القمة العديد من الوحدات الائتمانية منها ما يختص بالتنفيذ كالوحدات القاعدية فى القرى والتجمعات القروية - ومنها ما يتصل بالإشراف المباشر على هذه الوحدات القاعدية.. ومنها ما يكون مع المستويين السابقين وحدة اقتصادية متكاملة.. وتسمى إدارة الائتمان أو البنوك الإقليمية. ويجب أن تكون خطوط السلطة والمسئولية واضحة كل الوضوح بين العاملين فى المستوى التنفيذى. إذ يتوقف على هؤلاء نجاح المؤسسة فى تحقيق أهداف الدولة فى التنمية الزراعية. ويتطلب ذلك ما يلى :

١ - إجراء التدريب الدورى للعاملين.

٢ - وضع أدلة العمل التى تساعد العاملين على أداء الأعمال بكفاءة.

أدلة العمل

يتوفر بالمركز الرئيسى أو قمة البنيان الائتمانى مجموعة من الخبراء فى الائتمان ذوى خبرات وكفاءات علمية وعملية لا تتوفر فى غيرهم من مستويات بنيان الائتمان الأخرى.

وتقوم هذه الخبرات بإعداد أدلة العمل للموظفين.. أو خطوات تنفيذ العمل الائتمانى داخل الوحدات القاعدية التى تتعامل مع الجمهور.

وأدلة العمل أنواع كثيرة منها ما يشمل خطوات أداء العمل الائتمانى بالمؤسسة كلها.. أو يفرد دليل لكل نشاط من النشاطات أو كل نوع من القروض أو الخدمة الائتمانية.

وتشمل أدلة العمل أنواع القروض وضماناتها، ومواعيد صرفها، والمبتندات المطلوبة لكل قرض، وكيفية إعدادها وسلطات المراجعة والتدقيق وغير ذلك من خطوات العمل.

الأدلة الجماهيرية :

بعض المؤسسات تعد أدلة إعلامية لجمهور المزارعين المتعاملين.. توضح لهم فيها أنواع القروض وقيمتها وضماناتها ومواعيد السداد وغير ذلك من الخدمات الائتمانية التكميلية وشروط وسعر كل خدمة.

كما تصدر مجلات أو أدلة إرشادية لطرق الزراعة والرعى والحصاد وغير ذلك من العمليات الزراعية.. أو إعداد مذكرات (أجندة الحقل) توزع مجاناً أو بأسعار رمزية.

وفى مصر قام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بإعداد العديد من أدلة العمل للعاملين به (دليل الحسابات، دليل الحجز الإدارى، دليل القروض الاستثمارية.. إلخ).. وكذلك أدلة إرشادية للجمهور (دليل الفلاح، دليل العمل بالجمعيات.. إلخ).

كما أصدر نشرة ربع سنوية كانت تحتوى على البحوث والدراسات والإرشادات الزراعية وأنواع القروض الجديدة وغيرها.. إلا أنها قد توقفت صدورها عام ١٩٦٤. وإن كان قد أصدر بعد ذلك نشرات بأشكال أخرى.

العوامل المؤثرة على كفاءة مؤسسات

الائتمان الزراعى

النظام الائتمانى الزراعى ليس هدفه مجرد توزيع أموال على الزراع بقدر ما يستهدف قيام منظمة قبولية قادرة على تحقيق النمو المتوازن فى القطاع الزراعى وتعبئة مذكراته واستثمارها فى مشروعات التنمية، واجتذاب جزء كبير من الدخل السنوى الناتج عن بيع الإنتاج الزراعى وتجميعه فى شكل ودائع ومذكرات.

إلا أن كثيراً من العوامل التى تعوق مؤسسات الائتمان شأنها فى ذلك شأن معظم المؤسسات التى تعمل فى مجال التنمية تقف حائلاً دون تحقيق هذا الهدف أو بعضه.

والمعوقات كثيرة سواء، كان لهذه المؤسسات دخل فيها أو خارجة عن إرادتها.. إلا أنها تعوق نموها، وتجعلها معتمدة بصفة دائمة على مساعدة الدولة لها. وقد تمثل حجر عثرة أمام تقدمها أو الحد من تحسين كفاءتها.

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وستتناول كلا من هذه العوامل بشئ من التفصيل فيما يلي:

أولا : العوامل الخارجية :

وهي العوامل التي ليس للمؤسسات الائتمانية سيطرة عليها أو تحكم فيها وأهمها ما يلي :

١ - الكوارث التي تصيب المحاصيل من حين لآخر :

تتأثر المحاصيل بالكوارث الطبيعية لاختلاف الظروف الجوية والمناخية من برد وصقيع، وغير ذلك من العوامل الجوية التي شرحناها في الفصل الأول من هذا الكتاب تحت عنوان خصائص القطاع الإنتاجي الزراعي.

٢ - تفاوت خبرات الزراع مما يؤدي إلى تفاوت مستوى الإنتاج :

رغم أن الائتمان يوزع على الفلاحين بنسب متساوية في المنطقة الواحدة إلا أن اهتمام الزراع بالإنتاج والخبرة المهنية لهم تختلف من مزارع لآخر - فإذا أضفنا أن الإرشاد الزراعي لا يصل إلى كل المزارعين بدرجة واحدة فإنه يمكن القول بأن الكمية المنتجة تتفاوت من وحدة إلى أخرى ومن حوض إلى آخر ومن قرية إلى قرية. ومن الضروري الاهتمام بالإرشاد الزراعي لأنه الموجه للزراع في الدول المتقدمة زراعيا بل وصل في مصر إلى حد إهماله إهمالا ملحوظا في ربع القرن الأخير..

٣ - الهياكل غير المفروزة :

كثيرا ما تقوم سياسة الائتمان على تمويل المساحات غير المفروزة (على المشاع).. وبالتالي لا يمكن إحكام رقابة مؤسسة الائتمان على استخدام القروض.

فإذا ما تعذر على المزارعين سداد ديونهم لأي سبب.. فإن من واجب الحكومة أن تتحمل مسئوليتها في اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل بعض المساحات على المشاع أو الأنشطة الخدمية.

٤ - حدوث اختناقات في توزيع وانسياب مستلزمات الإنتاج :

كثيرا ما تحدث اختناقات في انسياب مستلزمات الإنتاج للفلاح الصغير لطول المسافة بين مراكز توزيع

هذه المستلزمات (مصانع، شون، مخازن) أو لصعوبة الاتصال، أو لعوامل خاصة بالشركات المنتجة أو المستوردة. ويجب على الحكومة أن تعمل على إزالة هذه الاختناقات بالتعاون مع الأجهزة المختصة كأجهزة النقل والحكم المحلي وغيرها.

٥ - منافسة البنوك التجارية :

قد تكون مؤسسات الائتمان ضعيفة وأجهزتها غير مدربة على اجتذاب المزارعين للتعامل معها والقدرة على تسويق قروضها لهم.

وربما تكون الوحدات الائتمانية قليلة لدرجة لا تكفى تلبية حاجات الزراع.. ومن هنا يلجأ كبار الزراع إلى طلب الائتمان من البنوك التجارية لقدرةهم على تقديم الضمانات المؤكدة التى تطلبها هذه المؤسسات. ومنافسة البنوك التجارية للمؤسسة الائتمانية ينتج عنها عدم استطاعة صغار الزراع الحصول على الأموال المطلوبة لزراعتهم.. لعدم انتشار مؤسسات التمويل الزراعى فى أعماق الريف.

٦ - عدم تكامل البنيان الائتمانى :

حرصت الدول النامية فى النصف الثانى من هذا القرن أن يكون لها بنيان ائتمانى متكامل له قيمته ووحداته الميدانية لتكون قريبة من مراكز الإنتاج، والمتجعين الزراعيين فى القرى والتجمعات القروية.. وبذلك يسهل عليها رسم السياسة السليمة على مستوى القمة وتنفيذها على المستويات الأدنى، وتقدم الإرشادات الزراعية للاستفادة بها فى تحسين الإنتاج.

٧ - صعوبات قانونية :

البنوك فى إدارتها للأموال لا تكون حرة فى إدارة أموالها.. وإنما هى ملتزمة بالقواعد والتشريعات المصرفية، وبالقرارات الإدارية للأجهزة المشرفة عليها كالبنك المركزى.

هذه القرارات تتصل بنظام تداول الأموال ونسب السيولة والاحتياطيات وشروط قبول الودائع، والنسب بين قيمة القروض وقيمة الضمانات.. والحد الأدنى والأعلى لسعر الفائدة، والحد الأقصى للاستثمار.. ومنحها أو حرمانها من حق الحجز على مال المدينين أو بيع الضمانات إلا عن طريق أجهزة الدولة المختصة.. وغير ذلك من القيود التشريعية فى التصرفات المصرفية.

كما أن هناك قصوراً فى الإجراءات الخاصة بإصدار أو قبول الوثائق المالية كالكيميالات والشيكات.. وغيرها، إذ أن معظم هذه البنوك ليست أعضاء فى غرف المقاصة، ولا ينظر إليها باعتبارها بنوكاً كاملة الأهلية.

٨ - إنعدام الأمن وقلة التعليم فى الريف :

من المعروف أن هذه المشكلة من المشكلات المزمنة التى تعاني منها المجتمعات النامية فى كل العالم،

لاتخفاض المستوى التعليمي وسيادة النظام القبلي، والتمسك بالعادات القديمة (كالأخذ بالثأر والزار) .. وغير ذلك من العادات الموروثة.

٩ - الضغوط والتدخلات :

قد تكون هناك سيطرة من كبار المزارعين على تلك المؤسسات للحصول على مميزات أكبر من حيث حجم القروض وتسهيلات السداد وغيرها.

وقد تكون ضغوطا وتدخلات من سلطات محلية أو مركزية، أو تجمعات نقابية وتعاونية، أو أفراد من ذوى السلطة والمناصب، وكلها تدخلات يمكن أن تؤدي إلى خلل فى الخطط الموضوعة.. وتؤثر على أساليب التنفيذ دون أن تتحمل أى مسئولية عن النتائج المترتبة على ذلك.

١٠ - التقلبات السعرية الحادة :

كثيرا ما لا يكون لمؤسسات الائتمان سيطرة بطريقة مباشرة على السياسات الزراعية فى المجال التسويقي أو التسعير أو استغلال الموارد الطبيعية أو السياسات النقدية والمالية التى لها علاقة بقدرة المزارعين على تسديد التزاماتهم.

ويمكن التقلب على مثل هذه الظاهرة بتثبيت الأسعار نسبيا أو التأمين الذى يغطى أخطار التقلبات السعرية. كما يجب أن تتحمل الحكومات كل مخاطر التغيرات فى أسعار الصرف والجزء الأكبر من تكلفة التضخم النقدي حتى لا تتآكل رؤوس الأموال وتضعف قدرة المؤسسات الائتمانية على الاستقرار فى تقديم القروض بمقادير مناسبة.

١١ - صعوبة تعبئة الموارد فى فترات تجهيز الأرض للزراعة :

قد يتعذر على مؤسسات الائتمان الحصول على أرصدة إضافية من الحكومة أو البنك المركزى بشروط مناسبة فى حالة إقبال المزارعين على طلب القروض لتجهيز الأرض للزراعة فى بداية المواسم الزراعية.

ثانيا : العوامل الداخلية :

نروض فيما يلى أهم العوامل الداخلية التى تؤثر على كفاءة المؤسسة الائتمانية.

١ - ارتفاع نفقات التشغيل والإدارة :

تمثل نفقات التشغيل والإدارة الجزء الأكبر من تكلفة المؤسسات الائتمانية.. وتقوم هذه المؤسسات بمواسم أسعار الفائدة على القروض لتغطى على الأقل تكاليف الحصول عليها وتكاليف التسويق، وتكون احتياطيا لمراجعة الدين المشكوك فيها، وجائيا من التضخم النقدي.

ويجب عليها اتخاذ الإجراءات المباشرة لترشيد نفقاتها أو تخفيضها حتى يمكن تحقيق وفورات مناسبة دون

المساس بنوعية الخدمات التى تقدمها.

٢ - صعوبة التوفيق بين أصول الإدارة المصرفية وتلبية حاجات صغار المزارع المتزايدة :

تتنوع حاجات المزارع الائتمانية... إذ لا يجد ما يكفيه من أموال لدى مصادر الائتمان النظامية وغير النظامية بالإضافة إلى مشاكل كثيرة من صغار المزارعين مع مؤسسات الائتمان فى مسألة الديون القديمة، وتأجيل السداد فى حالة الكوارث، كل ذلك يولد صعوبات فى موازنة ظروف المزارعين والإدارة السليمة لتلك المؤسسات. ويمكن التغلب على هذه الصعوبات باتباع سياسة ائتمانية محكمة، والمساندة الحكومية ممثلة فى وزارة الزراعة ووزارة المالية إذ يستعان بالبنك المركزى للدولة والوكالات الدولية للائتمان مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى ومؤسسات الإقراض الدولية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.. إلخ. فى إيجاد صيغة للتوفيق بين الأسس المصرفية وتلبية حاجات صغار المزارعين التى قد تكون تكلفتها أداء الخدمة الائتمانية أكثر بكثير من العائد منها وفقاً للسياسة المتبعة.

٣ - الاعتماد على التمويل الحكومى :

المفروض أن أى مؤسسة تحقق وفورات فى تشغيلها تعود على المساهمين فيها بريح فى نهاية العام.. إلا أن بعض الحكومات تتخذ بعض القرارات الخاصة بتمويل بعض الأنشطة الزراعية، ولا تدفع لمؤسسات الإقراض مقابل هذه الخدمات مما يكبد هذه المؤسسات خسائر متوالية تتركها خاصة إذا كانت من الاحتياطيات والمخصصات اللازمة لدعم قرضيها، مما يجعلها دائماً فى حاجة إلى الاقتراض من الدولة.

٤ - النقص فى تسييلات التدريب للعاملين:

التدريب الائتمانى للعاملين فى مؤسسات الائتمان خاصة أولئك الذين يقومون بتسويق القروض بين المزارعين أمر على درجة كبيرة من الأهمية لتحسين مستوى الأداء الائتمانى الذى سوف نتناوله بالشرح والتفصيل فيما بعد. والجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية للائتمان تعنى بتدريب العاملين وتزويدهم بالكفاة والخبرة المصرفية الزراعية.

٥ - عدم القدرة على تطوير الهيكل الائتمانى فى ظل الظروف المتغيرة :

كثيراً ما تسبب الكوارث والأزمات الاقتصادية والحروب إرتباكاً شديداً فى الاقتصاد القومى ومؤسساته المالية. لذلك يجب أن تتضمن السياسات التى تضعها الدولة للائتمان الزراعى طرقاً بديلة فى حالة تغيير الخطط والبرامج الائتمانية.

سمات مؤسسات الائتمان

فى الدول النامية

عمدت أغلبية حكومات الدول النامية إلى تكوين مؤسسات خاصة ذات صيغة مصرفية لتمويل الاحتياجات المتعددة والمختلفة لقطاع الزراعة وكان أهم سمات تلك المؤسسات ما يلى :

١ - قيام الحكومات بتوفير الجزء الأكبر من رؤوس أموالها وتوفير التمويل اللازم لها.

٢ - تجميع المدخرات من المزارعين والفئات الأخرى.

٣ - توظيف معظم أموالها فى تسويق الائتمان الزراعى بأنواعه المختلفة.

٤ - انخفاض معدل استرداد القروض.

وانخفاض معدل استرداد الديون المستحقة لهذه المؤسسات فى بعض البلاد يعتبر من أهم الأسباب السلبية التى تعاني منها مؤسسات الائتمان الزراعى.

.. وينتج عن الانخفاض المستمر لنسب استرداد القروض فى تلك المؤسسات الإقراضية زيادة فى التكاليف المالية.. لفلة دوران رأس المال لديها.. وبالتالي اضطرابها إلى دفع نفقات مالية على شكل فوائد على القروض الداخلية والخارجية الى تحصل عليها من أجل تغطية نشاطاتها.. أو إعادة التوازن بين طرفى العملية التمويلية.. (الإقراض.. والتحصيل).

وترجع أسباب انخفاض الأداء التحصيلى لمؤسسات الائتمان إلى ما يلى :

١ - جدولة تسديد القروض :

تقدم مؤسسات الإقراض الزراعى القروض الزراعية (الموسمية قصيرة الأجل - متوسطة الأجل - طويلة الأجل).

وتتراوح آجال القروض بين ١٤ شهرا، ١٥ سنة - وقد يصل بعضها إلى ٢٥ سنة مع فترات سماح ما بين ٦ أشهر، ٧ سنوات.

وقد لا تأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتياجات المطلوبة للزراعة مما يؤدي فى النهاية إلى منح قروض بآجال غير دقيقة مما يؤثر فى عملية الإنتاج واسترداد القروض.

٢ - تكامل الإقراض مع الإرشاد والتسويق :

وجد أن أعلى نسبة تحصيلات فى هذه البلدان ترجع إلى تكامل الإقراض مع الإرشاد والتسويق.. وكذلك يوجد نوع من التنسيق والتعاون بين المؤسسات المقرضة والمؤسسات المسوقة.

٣ - الإقراض العيني والنقدي :

إن النظام الاقتصادي السائد في الدول النامية له تأثير مباشر في تحديد نوع القرض. وفي الدول النامية.. فإن القطاع العام يهيمن على اقتصادها لذلك فإنها تقدم الائتمان بصورتيه العينية والنقدية.

في حين أنه في النظام الاقتصادي الحر.. تقدم من خلاله القروض النقدية فقط..

٤ - هيكل الفائدة :

تتراوح نسبة الفوائد التي تتقاضاها مؤسسات الإقراض ما بين ٢٪ إلى ١٥٪ تتقاضاها المؤسسات على قروضها.

ولأن معظم هذه الدول تواجه صعوبات في توفير مصادر تمويل للقطاع الزراعي.. فقد اتجهت بعض المؤسسات إلى الإقراض الخارجي بفوائد مرتفعة بالقياس لما تتقاضاه من فوائد.

لذلك.. نجد أن بعضها أخذ بالفائدة المركبة والبعض الآخر يعتمد على مصادر تمويل داخلية مثل إعادة الخصم لدى البنوك المركزية أو كسلفيات من خزانة الدولة.

٥ - مراقبة متابعة القروض :

قصور مراقبة استخدام القروض من الأسباب الرئيسية التي تعوق المقرضين عن سداد ديونهم. حيث أن غياب المتابعة تفقد الصلة بين المقرض، والمقرض.. كما يحرم المقرض من النصص والإرشاد عن كيفية إدارة مشروعه ومعالجة الاختناقات والمشاكل في أرفقاتها.

.. وما تقدم إتجهت هذه المؤسسات إلى الحصول على موارد محلية أو خارجية بأسعار زهيدة.. وبفترات سداد طويلة الأجل حتى تتمكن من القيام بدورها الائتماني.

توصيات الاتحاد الإقليمي للائتمان

- نظراً لهذه المعوقات الداخلية.. فقد اتخذت الدورة الثامنة لاجتماعات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا (خلال الفترة من ٨ إلى ١١ / ٥ / ١٩٩٠ التوصيات العامة التالية :
- ١ - منح مؤسسات الإقراض استقلالاً مالياً وإدارياً أكبر فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالها والذي من شأنه أن يرسخ روح المسؤولية لديها ويقوى قدرتها على تدبير شئونها في إطار رشيد ومحكم لمزيد من الفعالية.
 - ٢ - تنوع خدمات ونشاطات مؤسسات التمويل العاملة في القطاع الزراعي لتشمل التنمية الريفية بكاملها بالإضافة إلى المجالات الاقتصادية الأخرى بقرض زيادة فعالية مؤسسات التمويل وتوزيع المخاطر.. كما

نرى وضع أنظمة تأمين وإنشاء صناديق ضمان لمواجهة المشاكل الناجمة عن عجز المقرضين عن الوفاء بالتزاماتهم المحلية تجاه هذه المؤسسات في حالة تعرضهم لكوارث طبيعية وخسائر خارجة عن نطاق إرادتهم.

٣ - إعفاء المؤسسات التمويلية من الضرائب والرسوم وأرباح الأعمال ومنحها الحق في نقل أرباحها إلى حساب الاحتياطي بغرض زيادة القدرة المالية لهذه المؤسسات وبالتالي تخفيض تكاليف الإقراض.

٤ - قيام السلطات النقدية والمالية بتطبيق شروط وإجراءات أكثر مرونة في تعاملها مع مؤسسات الإقراض الزراعي نظراً لطبيعة عملها ونوعية الفئات المستهدفة.

٥ - أن تسعى المؤسسات إلى استقطاب المدخرات الريفية لزيادة مقدرتها على منح القروض.

٦ - العمل على إيجاد نظام إقراض يتضمن تقليل الوقت المنفق في العملية الإقراضية والإجراءات التي تتطلبها.

٧ - حديد مستهدفات أو مقننات للنشاط الإقراضى المطلوب من كل وحدة من وحدات المؤسسة أو المصرف الإقراضى لكل مدة زمنية معينة.

٨ - العمل على استخدام الأساليب التقنية المتطورة في مجالات الاتصال وتسجيل ونشر المعلومات الإقراضية والاستثمارية الزراعية المختلفة.

٩ - توفير التدريب المكثف والمناسب للعاملين في أعمال الإقراض الزراعي قبل وأثناء الخدمة.

١٠ - إتاحة قرص الإرشاد الائتماني في عقد ندوات ومؤتمرات تتيح لمجموعات المستفيدين المستهدفين زيادة معارفهم النظرية والتطبيقية في مجال الإقراض الزراعي.

١١ - قيام الاتحاد الإقليمي بوضع وتمويل برنامج لتبادل الزيارات بين المؤسسات والمصارف الأعضاء للوقوف على التجارب المتقدمة في مجال تحسين الأداء وترشيد تكلفة الاقتراض.

١٢ - العمل على توفير الخدمات الائتمانية في مواقع المزارعين سواء بالتوسع في إنشاء الفروع.. أو في نشر الوحدات الإقراضية المتنقلة مما يساهم في تقليل تكلفة الإقراض.. بما يتفق وطبيعة النشاط الزراعي.

١٣ - تشجيع المؤسسات على البحث في مجالات تنويع الاستثمارات في المجالات المختلفة.. بهدف تقليل مخاطر الائتمان، وزيادة العوائد مما ينعكس أثره على تخفيض تكاليف الإقراض على المزارع.

١٤ - تسهيل الضمانات وإجراءاتها المختلفة.. ومثال ذلك استخدام أسلوب ضمان المحصول، وضمان كفيل شخصي، وضمان الجمعية التعاونية الزراعية، وأخذ تعهد شخصي على المقرض.. وإنشاء صناديق للتأمين على الإقراض.. إلخ.

١٥ - التوسع في مفهوم الإقراض الزراعي بحيث يشمل مختلف مجالات التنمية الريفية المتكاملة المتعلقة بالزراعة.

ولاشك أن تنفيذ هذه التوصيات سيقضى على معوقات العمل الداخلى بمؤسسات الائتمان الزراعي في

دول الشرق الأوسط.. إلا أن تنفيذها يتوقف على المساعدة الحكومية بالدرجة الأولى والإمكانات المتاحة لديها وتحسبها للتنمية الزراعية.

دور الحكومة فى دعم مؤسسات الائتمان الزراعى

طالما اعتبرت الحكومة أن الائتمان أداة لتشكيل السياسة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع عريض هو الريف، وتنفيذ سياستها فى هذا القطاع فإنها مسئولة عن تقوية مؤسسات الائتمان ودعمها مادياً وأدبياً. ولاشك أن من مسئوليات الحكومات فى الدول النامية أن تهىء المناخ المناسب لتلك المؤسسات.. فهى تهتم برسم سياسة الإقراض وتنفيذها، ووضع النظم التى تكفل الرقابة على استعمال القروض.. وتحقيق الأهداف المطلوبة من التوسع فى الائتمان الزراعى. وتحقيق أكبر قدر من السيولة المالية لتلك المؤسسات وحمايتها بالتقنين.

كما أن من أولى مسئوليات هذه المؤسسات أن تتعاون على الارتفاع بوسائل الإنتاج مع التوسع فى تقديم الخدمات التى تؤدى إلى تمكين المنتجين من القيام بعملهم بكفاءة.. كما يقع على جهاز الائتمان بالوحدات الميدانية لتوزيع الائتمان.. مسئولية تدريب الزراع على حسن استغلال الأرض، والارتفاع بمستوى خدمات التسويق، وبهذا يمكن أن تطمئن مؤسسات الائتمان.. على أن الائتمان الزراعى يؤدى دوره ويحقق أهدافه وفى نفس الوقت فإن هذا التنظيم يباعد بين هذه المؤسسات وبين مخاطر الإقراض.

وقد تسند الحكومة مسئوليتها تجاه هذه المؤسسات إلى البنك المركزى الذى ينشئ عادة جهازاً خاصاً يتولى هذه المهام كما ذكرنا.

وإذا أردنا أن نفصل دور الحكومة فى تأسيس وتشجيع هذه المؤسسات ورعايتها وتدعيمها.. فإنه يمكن القول إن مسئوليتها تجاه مؤسسات الائتمان تتلخص فيما يلى :

١ - اختيار النوع الملائم لمؤسسات الائتمان (حكومى - شبه حكومى - مختلط).. ووفقاً لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تقرر تنفيذها.. وخططها لإصلاح البنية الزراعية (نظام الملكية - نظام الإنتاج - نظام التسويق - تصنيع الريف.. إلخ).

٢ - أخذ زمام المبادرة فى تأسيس وتشجيع قيام مؤسسات الائتمان التى يتأكد بوجودها حماية الفلاحين من شرور المرابدين وكبار الملاك وتجار الحاصلات وغيرهم من الفئات المعالة التى لا تبذل فى الإنتاج مجهوداً يذكر.

وقيامها بتأسيس المصارف والبنوك الزراعية هو الإجراء العملى الوحيد لعلاج اقتصادياتها من الضعف والوهن نتيجة لسوء الأحوال الزراعية.

٣ - تقوية الأساس المالى لمؤسسات الائتمان الزراعى القائمة وتمكينها من زيادة قدراتها المالية، وتحقيق الكفاءة الداخلية لتلك المؤسسات.

وتلك مهمة البنك المركزى التى تلتخص فى تغذيتها بالمال اللازم لها فى حدود سياسة مرسومة مسبقا ومتفق عليها بين الحكومة وتلك المؤسسات، وكذلك يوفر لها ما تحتاجه من أموال إضافية كما أن على البنك المركزى أن يقوم بتقييم دورى لبرامج الائتمان الزراعى بالتعاون مع مراكز الأبحاث التمويلية والجامعات كل ذلك بجانب دوره الرئيسى فى التنسيق المالى بين المصارف وبيوت المال وتحقيق التكامل بينهما ومراقبة تنفيذ السياسة المالية الخاصة بإقراض الفلاحين.

٤ - تحديد مصادر تمويل كافية لمؤسسات الائتمان - حتى تستطيع مواجهة طلب الزراع للائتمان.. وذلك بأن تصدر تعليماتها للبنك المركزى أن يجعل لها أولوية فى التمويل وتحقيق السيولة المناسبة خاصة فى أوقات بداية المواسم الزراعية ونهايتها وكذلك توفير موارد مناسبة لمؤسسات الائتمان.

٥ - إصدار التشريعات الاقتصادية الخاصة بمؤسسات الائتمان الزراعى (بنوك أو وكالات) وتعديل هذه التشريعات باستمرار لتواكب التطورات التى تطرأ على قطاع الزراعة.

٦ - تقرير المزايا والمنع والإعانات والإعفاءات لمؤسسات الائتمان.

٧ - وضع سياسة ائتمانية متكاملة لا تهدف إلى زيادة الإنتاج فقط، بل تحقيق الاكتفاء الذاتى، وزيادة الصادرات، وزيادة العمالة.. ولابد أن تكون هذه السياسة واضحة وطويلة الأجل نسبيا حتى تتمتع تلك المؤسسات بالاستقرار.

٨ - المساهمة فى تدريب العاملين بمؤسسات الائتمان الزراعى والارتفاع بمستواهم إلى أداء الائتمان الجيد بإنشاء مراكز التدريب ومراكز البحوث القومية للائتمان.. وعمل البرامج الكافية لتبادل المعلومات والخبرات بين العاملين بتلك المؤسسات وغيرها والعاملين فى مؤسسات الدول الأخرى.

٩ - عدم التدخل فى العمل اليومى لمؤسسات الائتمان وإنما تكون هناك رقابة من الدولة على تنفيذ السياسة المرسومة.. وكذلك عدم السماح لممثلى الشعب فى المجالس النيابية بالتدخل فى مسار العمل بها أو مساندة كبار الزراع والماطلين فى السداد فى عدم احترام القواعد والتعليمات الائتمانية.

.. تلك كانت مسئولية الحكومات الرشيدة تجاه الائتمان الزراعى من وجهة نظرنا. أما دورها فى رسم السياسة القومية للائتمان فسنخصص له المبحث الثالث من هذا الجزء من الكتاب.

الائتمان التعاوني

هناك رأى يقول إن التسهيلات الائتمانية التي تخدم الزراعة وتتهيأ لها من خلال مصادر تعاونية تفضل غيرها التي تنبع من المصادر الأخرى.. وأن الائتمان الذي يقوم على أسس تعاونية أسلم نظام للائتمان الزراعى.. فهو يقدم على أساس تحقيق مصلحة لجميع الزراع مهما كانت حيازاتهم ملكاً كانوا أو مستأجرين.. كما أنه يعتمد على البساطة فى تقديمه وضماناته.

ذلك لأن غايته زيادة الإنتاج، ورفع مستوى المنتجين الزراعيين.

وهناك رأى آخر يؤكد على ضرورة ارتباط الائتمان الزراعى بالتعاونيات فى الدول النامية.. فهى أفضل مصدر لتمويل المزارعين.. بالإضافة إلى أنه فى مقدورها الاعتماد على التمويل الذاتى من مدخراتهم وروادعهم.. ويمكنها أن تحصل على حاجاتهم من مصادر متعددة سواء كانت تعاونيات متخصصة فى الائتمان أو متعددة الأغراض^(١).

والتطور التاريخى لسياسة الائتمان الزراعى فى كثير من الدول تدل على أن الائتمان القائم على أسس تعاونية يعتبر أكثر فاعلية واقتراباً وإحاطة بأحوال الزراع.

الصنعة التعاونية للائتمان :

برغم أن كثيراً من الاقتصاديين يميلون إلى إبراز أهمية الائتمان التعاونى وتبزيه عن الائتمان من خلال البنوك المتخصصة والتجارية.. إلا أنهم يشترطون أن يكون لهذا الائتمان الصفة التعاونية الواضحة.

بمعنى أن تكون السياسة الائتمانية والموارد المالية تعاونية لحماً ودماً.. إنما ما يجرى عليه العمل الآن من قيام بنوك رسمية تقرض التعاونيات بفرض تقويتها.. لتعيد إقراض أعضائها فى ظل سياسة وضعتها هذه البنوك كما حدث فى مصر والعراق وإيران واندونيسيا.. حيث قامت بها بنوك رسمية قدمت الائتمان للتعاونيات لتوزيعه تحت إشرافها.. فإن ذلك ليس بالائتمان التعاونى المقصود.

لذلك.. فإن الحركة التعاونية الحقيقية تعمل على خلق منظمات مصرفية ذات طابع تعاونى تتولى مهمة التمويل للجمعيات التعاونية والقيام بمختلف الخدمات المصرفية.. والتعاونيون إذ ينشئون هذه المنظمات المصرفية فإنهم يستكملون بها بنيانهم ويتجهون إلى تطبيق مبدأ الاعتماد على الذات.. ويتم تمويل هذه البنوك عن طريق المدخرات والودائع والقروض التى تحصل عليها من أعضائها..

أهم وظائف التعاون :

يعتبر الائتمان من أهم وظائف التعاون وأكثرها حاجة إلى التطور والنمو ليوكب نمو الأعضاء اقتصادياً

(١) أ. أحمد أبو الغار - مذكرات فى التمويل التعاونى (ص ١٥ - ٢٧).

واجتماعياً نتيجة انضمامهم إلى التعاون.

وما يؤكد أن الائتمان وظيفته رئيسية للتعاون.. إن الجمعيات التعاونية الزراعية تقرض أعضائها لتخليصهم من شرور المرابين والوسطاء.. ووكالات الائتمان.. وكل هؤلاء يستغلون فقر الفلاحين ويقرضونهم بفوائد ربوية عالية ويشروط وضمانات لا طاقة لهم بها.

وجمعيات الفلاحين هذه... وهى تقدم القروض لأعضائها (التمويل عملياتهم الإنتاجية أو التسويقية) إنما تسهم فى الإنتاج الزراعى وتقلل من تكاليفه.. فهى تحصل على أجود مستلزمات الزراعة من البذور والأسمدة والآلات والمعلومات الزراعية وتقدمها للفلاحين.. وفى مواسم حصاد المزروعات ترشدهم إلى أحدث طرق التخزين والتعبئة والتغليف وتنشر أسعارها فى الأسواق ليبيع الفلاح ما لديه منها فى الوقت الذى يختاره.

والجمعيات الحرفية والصناعية تمد أعضائها من صغار الصناع بالأموال اللازمة لاستئجار العمالة، وتقدم لهم المواد الخام ومستلزمات التصنيع بأسعار معتدلة بدلا من حصولهم على الأموال من البنوك التجارية بفائدة عالية.. مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع المنتجة.. وبالتالي تعرضها فى الأسواق لمنافسة مثيلتها التى تنتجها المصانع الكبيرة، وتعرضها بأسعار قد تقل كثيراً لاستفادتها بميزة الإنتاج الكبير^(١).

وهكذا نجد أن معظم الجمعيات إن لم يكن كلها.. لا بد وأن تقوم بنشاط تحويلى تجاه أعضائها لمساعدتهم على تنفيذ مشروعاتهم الخاصة - كما أنها تحتاج إلى أموال لذاتها للقيام بمشروعاتها الجماعية لصالح أعضائها. ونستطيع أن نقول إن البلاد النامية ركزت على الائتمان الزراعى فى السنوات الأولى للتطور التعاونى بها خاصة فى قارة آسيا وأفريقيا.. وبذلك الحكومات جهداً كبيراً فى تنظيم جمعيات الائتمان الزراعى.. وأصبح الائتمان الزراعى التعاونى هو النوع الرئيسى للائتمان^(٢).

إلا أنه بدأ يتضاءل ليحل محله الائتمان الذى يقدم من خلال المؤسسات المالية الرسمية المتمثلة فى بنوك التسليف والتنمية الزراعية والتعاونية.

مزايا الائتمان التعاونى :

- يتمتع الائتمان التعاونى بمزايا لا تتوافر لمؤسسات الإقراض الرسمية نورد أهمها. فيما يلى :
- ١ - صلة أعضاء التعاونيات بتعاونياتهم صلة وطيدة لا يمكن أن تصل إلى هذه الدرجة من المانة مع المؤسسات المالية الرسمية وشبه الرسمية وتزيد هذه الصلات قوة ومتانة - إذا كانت المؤسسات التعاونية قوية وفعالة وتتمتع بروح تعاونية حقيقية. لذلك فإن الأعضاء يكونون حريصين على سداد ما ائتمنوا عليه.
 - ٢ - الإقراض عن طريق التعاونيات يتحلى بقيمة تعليمية يفقر إليها الإقراض الرسمى.
 - ٣ - تساعد التعاونيات أعضائها فى تنظيم أحوالهم المالية والاستفادة بالقروض إلى أقصى حد ممكن.
- ومن ثم.. فإنها تقدم للأعضاء المشورة وتعمل على تنمية الوعى بينهم.

(١) ، (٢) - راجع تحويل المؤسسات التعاونية للزلف - الدرس الثانى - (ص ١٥ - ٢٠)

- ٤ - تختلف المؤسسات التعاونية عن مصادر التمويل الأخرى في وسائل دراستها لاحتياجات الجمعيات.. فهي تقوم ببحثها بروح من المودة والتعاطف.. ثم تقدم هذه الاحتياجات في الوقت المناسب وبالقدر الملائم.
- ٥ - ترأبب التعاونيات سير المشروع الممول ومدى ما حققه من نجاح.. وتتلقى الجمعيات بدورها هذه الإرشادات بروح طيبة نظراً للثقة المتبادلة بين الطرفين.
- ٦ - التعاونيات بحكم تكوينها وطبيعة خصائصها تستطيع أن تقترب مباشرة من أعضائها وتلمس ظروفهم وتتعرف على حقيقة مراكزهم المالية، وقدرتهم على الإنتاج.. وبهذا تستطيع أن تقدم لهم احتياجاتهم من الأموال دون إسراف أو تقتير وبشروط أكثر سهولة وسرراً، وبتكلفة تساير مقدرة الجمعيات التعاونية أو أعضائها.

تعدد منافذ الائتمان التعاوني

تتعدد منافذ الإقراض التعاوني بتعدد مستويات البنيان بشرط أن تنساب الأموال من أعلى إلى أسفل.. فالاتحادات التعاونية وهي قمم البنيانات التعاونية تمد المستويات الأدنى منها بما تحتاجه وهو ما يعرف بالتكامل المالى للحركة التعاونية.

وتفسير ذلك - أن الجمعيات القاعدية فى القرى تقدم الائتمان إلى الزراع مباشرة وما يعلوها من مستويات أخرى كجمعية المركز أو المحافظة أو الاتحاد النوعى أو حتى الاتحاد العام أو الدولى.. وكلها تعمل على تهيئة أنواع مختلفة من الائتمان.. ومتعددة الأجل لتقرض منه الجمعيات الأدنى.

والجمعيات التعاونية التى تمارس الإقراض فى أى مستوى من تلك المستويات تعتبر مصارف تعاونية توفر الأموال وتعمل على استثمار الفائض منها فى الجمعيات التعاونية. فقد قلنا إن البنوك أو المصارف هى مؤسسات تتعامل فى النقود.

وإطلاق لفظ البنك التعاوني على جمعيات التسليف والادخار لا يتعدى كونها جمعية أو جماعة متعاونة.. وإنما يقصد به ممارستها لنشاط المصارف فى المستوى المحلى مثلاً.

وتستطيع الجمعيات العاملة فى منطقة معينة أن تكون مصرفاً تعاونياً محلياً برأس مال مسهم به تكتتب فيه الجمعيات وتديره بواسطة ممثلين لها فى مجلس إدارة البنك.

وفى المستوى الإقليمى - تستطيع البنوك المحلية (الجمعيات) فى إقليم معين أن تتفق على تأسيس بنك إقليمى على غرار البنك المحلى.

وفى المستوى القومى يمكن لبنوك الإقليمية والمحلية معاً أن تؤسس بنكاً عاماً بنفس الأسلوب الذى يؤسس به البنكان المحلى والإقليمى.

ومن هنا يقال إن الائتمان التعاوني متعدد المنافذ لأنه يقدم من مستويات تعاونية تتبع نهجاً واحداً.. وتقوم بتحقيق مبادئ واحدة حتى يصل المال إلى العضو.. وهو أثمن ما فى الحركة التعاونية وصاحبها ومديرها.

الشكل القانونى للبنوك التعاون :

يأخذ البنك التعاونى شكل جمعية وحيدة الغرض، أو متعددة الأغراض، أو شكل جمعية للتوفير والتسليف بالمدينة، وقد يكون على شكل جمعية تعاونية للتأمين أو البناء وتقوم بالإقراض فى نفس الوقت.. كذلك وجدت جمعيات تعاونية لأبناء طائفة معينة من التجار أو الحرفيين أو الموظفين أو الطلبة تقوم بتمويل أعضائها بما يحتاجون إليه من قروض.

وتعمل المؤسسة المالية التعاونية على مستوى القرية الواحدة من خلال جمعية تعاونية للتوفير والتسليف، وهو الشكل الذى بدأت به الجمعيات التعاونية فى مصر فى مستهل ظهورها. وقد بدأت هذه البنوك على مستويات محلية طبقية إلا أنها اتجهت بعد ذلك نحو الانتشار على مستويات أكبر حتى تصل إلى مستوى الولاية أو المحافظة أو المستوى القومى وإن كانت فى النهاية تختلف من دولة إلى أخرى.

نشأة الائتمان الزراعى التعاونى

كلنا نعرف أن ظهور التعاون الحديث كان نتيجة المبادرة التى قام بهارود (روتشديل) بتأسيس جمعيات تعاونية استهلاكية وحوانيت تعاونية لحماية المتعاونين من الاستغلال والتسلط فى أعقاب ظهور الثورة الصناعية فى أوروبا.

إلا أن انتشار الأفكار وغر الحركات التعاونية فى دول العالم كان مرده إلى ظهور جمعيات التسليف الزراعى فى كل من ألمانيا وفرنسا.

والأولى وهى مهد الائتمان الزراعى وجدت أن أشرف البروسيين غارقون فى الديون بعد حرب السنين السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) وكانت أسعار الائتمان العقارى مرتفعة جداً.. ولذلك رأى الملك (فردريك الثانى) ضرورة تكوين جمعية تعاونية زراعية تضم الأشرف - تكون معاملاتها مضمونة بجميع ممتلكاتهم وبذلك يمكنهم الحصول على الأموال اللازمة لهم من شركات تعاون الملاك بضمان الجمعية.. بمعنى أن هذه الجمعية لم تكن دائنة للمقرضين أو مدينة لهم - بل كانت فقط ضامنة متضامنة ولا تدخل لها إلا فى حالة عدم سداد العضو!!.

وقد انتشرت هذه الجمعيات حتى أصبح عددها ٢٥ جمعية فى عام ١٨٨١ إلا أنها لم تكن تفى بحاجات الزراع الذين انضموا إليها بعد ذلك من غير الأشرف - لذلك قام بعض المصلحين الاجتماعيين أمثال رايبازن Raiffeisen وشلس دلتش Schulze Delitych فى القرن التاسع عشر بتأسيس تعاونيات ائتمان لحماية الطبقة المتوسطة الألمانية.

وقد وجد [فلارفر] أن الزراع يعانون أشد المعاناة من المقرضين.. فأنشأ جمعية فيلد سنة ١٨٤٨ وكان هدفها إقراض الأموال للمعدمين من الزراع لتسيير دقة عملياتهم الزراعية.

مشروعات رابفايزن التعاونية :

بدأ رابفايزن بتكوين سلسلة من المشروعات الخيرية.. ففي عام ١٨٤٦ أسس جمعية خيرية لإعداد الخبز وبيعه للفقراء..

وفى سنة ١٨٤٧ كون جماعة لبيع تقاوى البطاطس لصغار الزراع بأسعار معقولة.

ثم فى سنة ١٨٤٩ شكل جماعة أخرى هدفها تقديم القروض إلى صغار المزارعين بلا فوائد، وتقليك الماشية لهم مع تقسيط ثمنها على خمسة أقساط سنوية.

ولكن رابفايزن توصل إلى رأى جديد من تجربته فى العمل الخيرى، أن تقديم العون لقوم لا يشاركون فيه أمر لا يمكن أن يساهم فى تطويرهم أو القضاء على أسباب يؤسهم. وإزالة هذا البؤس لابد من مساعدة هؤلاء الناس على أن يساعدوا أنفسهم!!.

وهكذا بدأ الإجماع التعاونى عند رابفايزن... بتكوين جمعية فى فلانرسفيلد حيث اجتذب لعضويتها عدداً من أقوى الشخصيات بجانب أعضائها من الفقراء..

وفى سنة ١٨٥٤ أنشأ جمعيته الثانية للإقراض، وجعل من أغراضها إيواء المشردين، وإيجاد عمل للعاطلين.

وإيماناً منه بأهمية التعليم فى مجال التعاون أنشأ لكل جمعية مكتبة لمساعدة أعضائها على القراءة والاطلاع.

وفى سنة ١٨٦٤ أنشأ فى هسدروف جمعية تعاونية للإقراض، وفى سنة ١٨٦٦ أنشأ فى أنهاوزن جمعية أخرى للإقراض والتوريد الزرعى.

ويعتبر ٢٥ أبريل من عام ١٨٦٩ يوماً حاسماً فى تاريخ الحركة التعاونية الزراعية ففي ذلك اليوم انعقدت الجمعية العمومية لجمعية أنها وزن التعاونية - للنظر فى إعادة تنظيم الجمعية، حيث قررت استبعاد غير المقيمين بالقرية وغير العاملين بالزراعة من عضوية الجمعية، وبذلك بدأ ظهور أول نموذج حقيقى منظم للجمعيات التعاونية الزراعية.

وقد توالى ظهور التعاونيات بعد ذلك تطبيقاً لهذا النموذج.. ففي عام ١٨٦٩ نفسه تم تأسيس ٢٠ جمعية.. ثم أخذ عدد الجمعيات فى الارتفاع السريع حتى وصل فى عام ١٨٨٠ إلى ٤٢٥ جمعية تعاونية.

خصائص تعاونيات رابفايزن:

بالنظرة الفاحصة على النموذج الكامل الذى وصلت إليه تعاونيات رابفايزن يمكننا أن نلمح خصائص معينة تميزها وأهمها:

١ - مسئولية الأعضاء فى هذه الجمعيات غير محدودة.

٢ - الجمعية مركز للإصلاح الاجتماعى والثقافى فى منطقة عملها.

- ٣ - منطقة عمل الجمعية تكون محدودة بقدر الإمكان، وعدد أعضائها ليس كبيراً ويعرف بعضهم بعضاً.
- ٤ - تعتمد الجمعية بقدر الإمكان على مصادرها المالية الخاصة وذلك بتكوين الاحتياطيات وتجميع مدخرات الأعضاء.
- ٥ - ضغط مصروفات الجمعية إلى أدنى حد ممكن وذلك بحث الأعضاء على التطوع بجهودهم فى خدمة الجمعية.
- ٦ - إغناء الوحدات التعاونية فيما بينها لتكوين اتحادات تجمعها.. وتحقق لها مصالحها على المستوى العام سواء من الناحية الإشرافية أو المالية، وتطبيقاً لذلك تأسس البنك المركزى للتعاونيات سنة ١٨٦٧ وافتتح له عدداً من الفروع فى بعض المحافظات، وفى سنة ١٨٧٧ أنشئ الاتحاد العام للتعاونيات الزراعية. وفى سنة ١٨٨٨ توفي رايفايزن بعد أن وضع الأساس لأول حركة تعاونية منظمة فى العالم تهدف لخدمة المزارعين، وما لبثت شرارة هذه الحركة أن انطلقت بسرعة لتصل إلى الفلاحين فى كل الدول.

البنوك التعاونية بعد رايفايزن :

تطورت الجمعيات التى أسسها رايفايزن لتصبح بمثابة (بنوك) لأعضائها تجمع مدخراتهم وتقدمهم فوائد عليها لتشجيعهم على الادخار.. وقد استطاعت هذه البنوك التعاونية تكوين احتياطيات هائلة دعمت بها مراكزها المالية، وأغنتها عن الاقتراض من المصادر الخارجية.. وفقاً لمبدأ الاعتماد على النفس الذى هو لب الفكرة التعاونية.. وقد تزايد عدد التعاونيات إلى أن بلغت ١٢٧٩٧ مصرفاً كل منها يعمل فى نطاق محدود لقرية أو قريتين.. ولها نظامها الداخلى الذى يحدد شروط الإقراض وأساسياته وضمانات وطرق الاسترداد والرقابة على استخدام القروض وغير ذلك من عناصر الائتمان.

وقد أفلح الوزير فون فيجل فى إصدار قانون فى ٣١ يوليو سنة ١٨٩٥ لتأسيس أول صندوق مركزى لتمويل الجمعيات والاتحادات التعاونية يتبعه صناديق للتسليف الزراعى لتعميم الائتمان الشخصى والمؤسسات المحلية.

ولهذا قامت صناديق رايفايزن وجمعيات شلس دلتش بدور هام فى تقدم الزراعة الألمانية. تلك كانت لحظة سريعة عن نشوء بنوك التعاون فى عصرها الأول. وكيف كانت تمارس أعمالاً متعددة أهمها تقديم الائتمان لأعضائها. وذلك بفضل تحقيق التكامل الائتمانى والمالى بين التعاونيات التى أسسها رايفايزن وشلس دلتش وغيرهما من رواد الحركة التعاونية الألمانية.

تعاونيات الائتمان الأولى فى مصر

فى معرض الحديث عن الائتمان الزراعى يجب أن نتذكر جهود المرحوم عمر لطفى مؤسس الحركة التعاونية المصرية.. والصراع الذى دار بينه وبين قوى الرأسمالية التى تحالفت مع الاستعمار على الوقوف فى

وجه دعوته التعاونية.

فالحركة التعاونية المصرية نشأت زراعية فى أعقاب أزمة مالية بدأت سنة ١٩٠٧.. واستمرت ما يقرب من عشر سنوات.. كان من نتيجة الأزمة حدوث تقلبات سريعة حادة بشأن المحاصيل الزراعية مما أدى إلى توقف الزراع عن سداد ديونهم المستحقة للبنوك.. ولجأت الأخيرة إلى نزع ملكيات المدينين مما اضطرت معه الحكومة إلى إصدار القانون المعروف بقانون الخمسة أفدنة . وبه أوقفت انسياب ملكية صغار الزراع من تقل ملكيتهم الزراعية عن خمسة أفدنة إلى الدائنين..
.. وسوف نتناول دور البنوك الأجنبية التى افتتحت لها فروعاً فى مصر تحت مظلة الاحتلال.

الدعوة إلى تأسيس جمعيات ريفية للإقراض:

عندما طالب الوطنيون الحكومة بزيادة تدخلها لإصلاح الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلاح وكان فى مقدمتهم المصلح الاجتماعى عمر لطفى الذى اعتمد على قوة الروح الوطنية والتطلع إلى علاج حاسم للحالة الاقتصادية حتى يتم تحرير البلاد من أيدي المستعمرين.
وبعد أن كشف عمر لطفى النقاب عن الحالة التى كان يعيشها صغار فلاحى مصر، أخذ يطوف بالمدن والقرى منذ أوائل نوفمبر ١٩٠٨ لشرح الفكرة التعاونية من خلال محاضرات وندوات لأبناء الشعب ومقالات تناولتها الصحف بالتعقيب والتحليل مما حمل الرأى العام على المطالبة بتأسيس التعاونيات.

إنتشار الأفكار التعاونية للخروج من الأزمة :

إمتنعت البنوك العقارية ومؤسسات المال عن إقراض الفلاحين عندما ظهرت بوادر الأزمة المالية سنة ١٩٠٧ والى استمرت ما يقرب من عشر سنوات.
وبدأت الطلائع التعاونية المستميرة تبث الأفكار التعاونية وتدعو إلى تأسيس الجمعيات معتمدين على الروح الوطنية، وتطلع الشباب إلى علاج الحالة الاقتصادية بكل الوسائل حتى يتم تحرير البلاد.
وقد اتخذت الدعوة إلى التعاون أسلوباً واحداً فى أول الأمر وهو كشف النقاب عن البؤس والمهانة التى يعيشها صغار الفلاحين فى مصر.. وكان بطل هذه الدعوة هو المرحوم عمر لطفى الذى كان من رأيه^(١):
«إن خير علاج لحالة الفلاح اقتصادياً واجتماعياً هو النقابات الزراعية وبالذات نقابات التسليف إذ أنها أنجح وسيلة لحفظ ثروة البلاد وإنقاذها من المرابين».
ولم يجد عمر لطفى غير الجمعية الزراعية يطلب مساعدتها فى تكوين النقابات. وتحملت الجمعية المذكورة أول الأمر للدعوة وكونت لجنة كان عمر لطفى عضواً فيها.
وضعت اللجنة مشروع التعاون ونموذجاً لعقوده وشركاته رفعتها الجمعية للحكومة للتصديق عليها

(١) د. توفيق أحمد - خبير التعاون بمنظمة الأغذية والزراعة - نشرة بنك الائتمان - العدد الأول ١٩٦٢.

وإصدار قانون بها.. وقد تضمن نظام النقابات إضافة إلى أغراضها :

١ - تسهيل حصول الأعضاء على البذور والسماد والآلات والمواشى وجميع ما يلزم للزراعة ولو بالواسطة.. إذ تشتريها النقابة لحساب أعضائها أو تشتريها لتبيعها لهم.

٢ - الحصول على الآلات لتأجيرها أو بيعها للأعضاء.

٣ - تسهيل بيع محصولات الأعضاء.

٤ - تشييد وبناء مخازن وشون أو معامل كيماوية أو محالج وغير ذلك.

٥ - إقراض الأعضاء ما يلزمهم من نقود بشرط أن تستخدم فى عمليات الإنتاج الزراعى.

ومع أهمية المشروع الذى تقدمت به الجمعية.. إلا أن الحكومة تجاهلته تماماً لأسباب ترجع إلى رفض المستعمر الإنجليزي قيام أى تنظيم يحتمل أن تتجمع فيه الآراء وتنبلور إلى المطالبة بالاستقلال. ويستطرد المؤرخ قائلا :

.. ولما رفضت الحكومة المشروع استنكارا للروح الديمقراطية الماثلة فيه ومكثت حتى وضعت هى مشروع قانون للتعاون سنة ١٩١٣ كان زراعيا مقصوراً على الجمعيات الزراعية.. وقدمته إلى الجمعية التشريعية مقاومة سعد زغلول باشا.. إذ وجده غير محقق للغاية المرجوة وغير جدير بنشر الحركة التعاونية وتدعيمها.. وهكذا.. أرجىء التشريع التعاونى.. حتى قدم المجلس الاقتصادى الأعلى فى سنة ١٩٢٣ مشروع قانون للتعاون إلى الحكومة.. فصدر فى تلك السنة وكان زراعيا.. ويوجبه أنشئ قسم التعاون ضمن أقسام وزارة الزراعة.

عمر لطفى يؤسس شركات تعاونية للتسليف والتوزيع :

لم يكن عمر لطفى يؤمن بمساعدة الحكومة فسمى بنفسه إلى تأسيس شركات تعاونية على غرار النماذج الإيطالية على أشكال ثلاثة :

١ - شركات التعاون المالى : ومقرها المدن لتكون مصدر الإقراض للتجار والصناع.

٢ - النقابات الزراعية: ومقرها القرى لإقراض الفلاحين.

٣ - شركات التعاون المنزلى : فى أماكن التجمعات السكنية.

١ - شركة التعاون المالى

(المصرف التعاونى الأول)

تبقن مؤسس الحركة التعاونية أن الحكومة لا يمكن أن تتبنى فكرته.. فسمى بنفسه إلى تأسيس شركات تعاونية على غرار الشركات الإيطالية وتتبع نفس نظامها فى تقديم الائتمان.

وكانت نقطة البداية لتكوين شركات تعاونية فى مصر: شركة مالية أسسها عمر لطفى هى شركة التعاون المالى بالقاهرة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ برأس مال بلغ ٣٤١٢ جنيهًا.. واستطاع استصدار أمر عال بتأسيسها من السلطات فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠.

وتقوم الشركة بتقديم القروض المختلفة لأعضائها..

وهى شركة مساهمة تهدف إلى الربح مثلها مثل باقى الشركات.. ولكن اقتصرت خدماتها على المساهمين فقط.. وهى بذلك جمعية.. وإن خالف العنوان المضمون.. وكان هذا نوعاً من التمييز حتى لا يعترض عليها نظام الحكم القائم إذا ما سميت بجمعية وتنافسها الشركات القائمة.

واستمرت هذه الشركة فى أداء رسالتها التعاونية إلى أن حلت سنة ١٩٤٦ إلى شركة التضامن المالى.. ثم اتخذت شكل بنك تجارى باسم (بنك التضامن المالى).. وفى عام ١٩٦١ أدمجت فى بنك مصر بقرارات التأمين.

٢ - النقابات الزراعية

قابل رفض الحكومة اصدار تشريع للتعاون إصراراً من عمر لطفى على نجاح دعوته.. فأخذ يطوف بالمدن والقرى منذ أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ يلقي محاضرات عن التعاون ويكتب المقالات فى الصحف حتى حمل الرأى العام على تأييده.. وكان هذا الرفض باعثاً قوياً على تعاطف الوطنيين مع عمر لطفى وإنشاء أول نقابة زراعية فى قرية شبرا النملة بمحافظة الغربية فى ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠.. وفى نفس العام انشئت عشر نقابات زراعية أخرى^(١).

وفاة عمر لطفى المبكرة :

عاجلت النية المرحوم عمر لطفى فى ٤ فبراير سنة ١٩١١.. قبل أن يتم ما بدأه.. إلا أن تلاميذه وفى مقدمتهم أخوه المرحوم أحمد لطفى المحامى حملوا الراية من بعده بنفس الأسلوب والحماس.. وبعد وفاة مؤسس الحركة التعاونية بأيام (أسست نقابة عامة تجمع معظم رجال التعاون فى مصر.. وأقامت هذه النقابة مؤتمراً كبيراً فى هليوبوليس طالب فيه المؤتمرون بتعميم النقابات الزراعية والشركات) ووضع قانون يضمن لها حياتها^(٢).

الجمعية العامة الأولى :

لم يكتف عمر لطفى بإنشاء هذه النقابات التعاونية المحلية.. بل أعد مشروعاً لإنشاء نظام مركزي يربط بين هذه الجمعيات، غير أن النية وافته.. فأكمل مسيرته أخوه المرحوم أحمد لطفى، وأنشأ النقابة العامة التى

(١) أحمد لاشين - التعاون - سلسلة المعارف العامة سنة ١٩٣٠.

(٢) أحمد لاشين المرجع السابق.

تضم فى عضويتها جميع النقابات (الجمعيات) التى أنشأها والتى أريد لها أن تقوم بمهمة بنك التعاون المركزى.. وتكون بمثابة اتحاد عام للجمعيات التعاونية، وتؤدى فى نفس الوقت مهام الجمعية التعاونية للإيجار بالجملة^(١).

وقد تأسست هذه النقابة سنة ١٩١٢ تحت اسم (النقابة العامة للتعاون) ونص نظامها الداخلى على تحقيق الأغراض التالية :

١ - توحيد التعاون فى البلاد.

٢ - إعداد الكوادر التعاونية التى تعمل بدافع الرغبة فى نشر الحركة التعاونية.

٣ - دراسة الوسائل الاقتصادية والتجارية التى تسهل للتعاونيين من أعضاء النقابات وشركات التعاون الحصول على حاجاتهم.

وما أن جاء عام ١٩١٤.. حتى كان عدد النقابات (جمعيات الائتمان الزراعى) ١٥ نقابة تضم فى عضويتها ١٧٣٥ عضواً.. وكانت كلها جمعيات وحيدة الغرض يقتصر نشاطها على التوريد والتسليف الزراعى.. وعملت على تزويد أعضائها بالبذور والأسمدة والمواشى والآلات.

الائتمان التعاونى بعد ثورة ١٩١٩

ظلت بعض الجمعيات التى أسسها الأخوان عمر وأحمد لطفى تعمل على مكافحة الإنجليز حتى قيام ثورة ١٩١٩، وصدر تصريح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعترف لمصر بالاستقلال الذاتى.. وتكونت أول حكومة وطنية عام ١٩٢٣ وشكل المجلس الاقتصادى الذى انبثقت منه اللجنة الزراعية التى اقترحت تعميم الجمعيات التعاونية.. مما أدى إلى إصدار أول قانون تعاونى مصرى فى يوليو سنة ١٩٢٣^(٢) برقم ٢٧ وبه اعترفت الحكومة بالتعاون.. وأوكلت الإشراف عليه لوزارة الزراعة حتى سنة ١٩٣٧ حيث نقل إلى وزارة المالية ثم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية فى أوائل عام ١٩٣٩.. ثم تبعت الجمعيات القطاعية الوزارات المعنية.. فتبع التعاون الزراعى وزارة الزراعة وجمعيات الاستهلاك وزارة التموين.. وهكذا.

.. ومن الملاحظ أن القانون الأول الذى تولد عن ثورة عام ١٩١٩ كان خاصا بالتعاون الزراعى فقط ولم يتناول باقى القطاعات التعاونية.. وقد تطورت الحركة حتى بلغت ١٤٧ جمعية تعاونية زراعية.

وجاء حزب الوفد وتبنى إصدار تشريع جديد.. [القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧] منظما للحركة التعاونية

(١) محمد إدريس - الحركة التعاونية الزراعية فى مصر - الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى.

(٢) د. زكى محمود شبانة - التنظيم الاقتصادى للمنظمات التعاونية.

المصرية فى مختلف القطاعات.. وجاء لأول مرة بتسميتها الصحيحة ومجيزاً إنشاء الاتحادات التعاونية.. ووفر الحماية لكلمة (التعاون) بعدم استغلالها فى المشروعات الرأسمالية.

تمويل الحركة التعاونية قبل عام ١٩٢٠ :

كان من أهم المشاكل التى واجهت الحركة التعاونية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة.. وأهمها رأس المال المكتتب به، ولم تستطع الحركة الحصول على هذه الأموال من البنوك التى كلفتها الدولة بتمويل الزراعة وهما البنك الأهلى الذى أسس فى ٢٥ يونيو ١٨٩٨.. إذ توقف هذا البنك بعد السنة الثالثة عن إقراض الزراعة ونهج نهج غيره فى تفضيل الائتمان التجارى.. والبنك الزراعى المصرى الذى أسس سنة ١٩٠٢ بناء على مشروع تقدم به البنك الأهلى للحكومة.

وظل الحال كذلك.. إلى أن صدر قانون التعاون الأول - إذ وجدت الحكومة ضرورة مد يد العون للحركة وتمويلها من اعتماد رصده لها لتقرض أعضائها بفائدة ٦٪.

إلا أن ذلك لم يأت بفائدة فاتحه التفكير إلى تأسيس بنك متخصص فى الائتمان الزراعى وقوله الحركة التعاونية.. وسنتناوله فى المبحث التالى.

الائتمان الزراعى فى ظل قوانين التعاون

قامت ثورة الاستقلال المجيدة بقيادة ابن مصر الزعيم سعد زغلول فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.. وذلك لإجبار المستعمر على الجلاء عن أرض الوطن وكان سبيلها فى ذلك مقاطعة كل ما هو أجنبى واشترك جماهير الشعب فى تغيير البنيان الاقتصادى والسياسى.

وسببت تلك الثورة الشعبية القلق المستمر فاعتقلوا زعيمها ورفاقه.. واندلعت الثورة على أشدها وازدادت روح المقاومة والمطالبة بالجلاء مما اضطر معه المستعمر إلى الإفراج عنهم وشكلت أول حكومة وطنية أصدرت أول دستور مصرى عام ١٩٢٣ وأعلن استقلال مصر عن انجلترا فى مارس ١٩٢٣ وتكوين مجلس اقتصادى ليعيد مشروعات الإصلاح.

قانون التعاون الأول :

كان أول عمل قامت به الحكومة الوطنية الاعتراف بالحركة التعاونية. وذلك بأن كلفت المجلس الاقتصادى لإعداد مشروع قانون لمختلف المنشآت التعاونية ثم رأى أن يقتصر المشروع على جمعيات الفلاحين التعاونية،

وقد تقدم المجلس بمشروعه وصدر أول قانون للتعاون الزراعى فى ٥ يوليو سنة ١٩٢٣.. وإن كان غير تعاونى فى الكثير من أحكامه. ذلك لانهادة عن المبادئ التعاونية المتعارف عليها.. وقد سمى بقانون شركات التعاون الزراعى وطبقا للمادة (١٩) من هذا القانون أنشئ قسم للتعاون الزراعى بوزارة الزراعة بتاريخ ١٣ أغسطس من نفس العام.

قانون التعاون الثانى :

تنبهت الحكومة الوطنية إلى ما اتسم به قانون التعاون الأول من خلال تقرير شامل كشف عيوب تسمية الجمعيات بالشركات والنقابات وإطلاق المسئولية التضامنية من الأعضاء وقلة الجهاز الإدارى والحكومى لفضالة الاعتمادات المخصصة وتغلغل العمد والمشايخ وكبار الملاك فى مجالس الإدارة وسيطرتهم على الجمعيات التى أنشئت طبقا للقانون الأول.

فوضع سعد زغلول خطة أشرك فيها كلا من فتح الله بركات باشا وزير الزراعة فى ذلك الوقت، والدكتور إبراهيم رشاد الرائد الثانى للحركة التعاونية فى مصر.

وتهدف خطة الزعيم إلى نشر الحركة التعاونية فى جميع القطاعات دون اقتصرها على القطاع الزراعى.

ونجحت الخطة وصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ محتويا على تسهيلات كبيرة لتأسيس جميع أنواع الجمعيات ونشر الأفكار التعاونية بين المواطنين.

وأعلنت الحكومة أن أنسب وسيلة لتمويل الزراعة هى الأفكار التى نادى بها عمر لطفى وألقت على الجمعيات مسئولية إقراض الزراع بفائدة تقل بكثير عن تلك التى تقرض بها البنوك الأجنبية أو بنك مصر الوطنى.

وبدأت الحكومة فى ممارسة دورها فى التمويل التعاونى بعد صدور قانون التعاون الأول.. وذلك بفتح اعتماد فى بنك مصر قدره مائة ألف جنيه لإقراض الجمعيات التعاونية بفائدة ٥٪.

ويعتبر هذا القانون بحق بداية لحركة تعاونية فى البلاد - إذ اعترف بالتسمية التعاونية لأول مرة وأتاح الفرصة لتطبيق المبادئ التعاونية التى وضعها رواد روتشديل.

بدأ استقرار الحركة التعاونية من الجانب التشريعى بصدور القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣، والقانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى استمر تطبيقه طوال هذه الفترة تقريبا، والذى ضرب الرقم القياسى فى طول مدة التطبيق فى تاريخ التشريعات التعاونية فى مصر حتى الآن والتى بلغت ١٧ عاما.

وقد جاء القانون الثانى منظما لكافة التعاونيات، وليس للتعاون الزراعى فقط كما كان الحال بالنسبة للقانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣، كما اعترف هذا القانون بشعبية الحركة التعاونية وبحق الجمعيات فى تكوين

الاتحادات التعاونية وتخصيص نسبة من الفائض للخدمات الاجتماعية.

واعتترف أيضا بحق المؤسسين في الطعن أمام القضاء في حالة امتناع الجهة الإدارية عن تسجيل الجمعية.

وكانت الجهة الإدارية التي تشرف على الحركة التعاونية هي وزارة الزراعة.. وفي عام ١٩٣٧ تم تغيير

جهة الإشراف لتكون وزارة المالية.. وذلك اقتناعاً بأهمية دور التمويل في تنمية الحركة التعاونية.

وبمجرد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية في ٩ سبتمبر ١٩٣٩. تم نقل عبء الإشراف على الحركة

التعاونية إليها باعتبار أن رسالة الحركة إجتماعية.. وإن كان لا خلاف في أن الطريق الاقتصادي هو الذي يمكن

أن يحقق الأهداف الاجتماعية للحركة.. ثم انتقل الإشراف إلى الوزارة المختصة سنة ١٩٦٠.

.. وقد قامت التعاونيات الزراعية التي أسسها عمر لطفى التي ظهرت بعد صدور قوانين التعاون هذه

بتقديم التمويل اللازم لبعض أعضائها وغالبا ما كانوا من المسيطرين عليها أو مجالس إدارتها.. وإن كانت

تحصل على هذه الأموال باسم جميع الأعضاء.

نماذج من مؤسسات الائتمان الدولية والقطرية

مؤسسات الائتمان

تحدثنا عن ضرورة تكامل وحدات البنين الائتماني في الدولة.. ولا تقتصر البنانات الائتمانية

على الدول.. بل تمتد خارج حدود الدول.. وفقا لمبدأ التعاون الدولي في التخصصات التي ترعاها الأمم

المتحدة.

لذلك فإن هناك بعض المنظمات الدولية للائتمان الزراعي والتعاوني تقوم بمساعدة أعضائها من المؤسسات

الائتمانية.. وتوفر لها المعونة الفنية والتدريب، كما تمدها بالمشورة الائتمانية.

ونظراً لأن مؤسسات الائتمان في كثير من الدول تتشابه مع مصر في ظروفها واهتمامها بتلك

المؤسسات.. فإننا نختم هذا الفصل بصور من مؤسسات الائتمان الدولية وأخرى القطرية.

أولا : مؤسسات الائتمان الزراعي الدولية

سنتناول ثلاثاً من هذه المنظمات ودورها في رفع كفاءة الأداء الائتماني سواء عن طريق المساعدة في

إعادة التنظيم الهيكلي للمؤسسات أو تدريب موظفيها.

١- المجلس العالمى لتعاونيات الائتمان والادخار

أسس المجلس العالمى لتعاونيات الائتمان والادخار كبديل للجمعية العالمية للاتحادات التعاونيات الائتمانية

المسماه (كوتنا).

وهذا المجلس هو الجمعية الدولية للاتحادات الكونفيدرالية والروابط الحرة.. وهو عبارة عن مؤسسة مالية تعاونية تتكون من مجموعة أفراد عقدوا العزم على أن يدخروا معاً، وأن يمتنحوا بعضهم البعض قروضاً بأسعار فائدة منخفضة.. وتتميز بالطابع الديمقراطي فى تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والائتمان.. ويقرر الأعضاء السياسة التى تنتهجها التعاونية التى ينتمون إليها.. وهذه الحركة انتشرت فى العالم سريعاً حيث أنها تضم حوالى ٥٢ مليون عضو.

وفى أكثر من منطقة تمكنت التعاونيات الائتمانية من رفع مستوى معيشة أعضائها على نحو باهر.. إذ هو يتجه بجهوده نحو تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية لأعضائه.

الوظائف الرئيسية :

يقوم المجلس بالعديد من الوظائف.. كما أقرها النظام الداخلى واللائحة المنظمة وهى:

١ - توفير المعرفة لتعاونيات الادخار والائتمان فى جميع أنحاء العالم وذلك عن طريق المنظمات الإقليمية الأعضاء فى المجلس.. حيث يقع على عاتقها مهمة تعزيز وتوجيه تطور تعاونيات الادخار والائتمان والشركات التابعة لها.

٢ - توحيد الحركات التعاونية فى جميع أنحاء العالم.

٣ - تشجيع التبادل المستمر للمعلومات وتوفير المساعدات الفنية لجميع الأعضاء.

٤ - مساعدة الأعضاء على بلوغ مرحلة الاستقلال الاقتصادى فى أقل وقت ممكن مع تنظيم مؤتمرات دولية عن حركة التعاون الائتمانى على جميع المستويات.

٦ - تطبيق برامج المجلس فى البلاد النامية.

٧ - دعم البرنامج الدولى للمبادلات. فهناك بعض التعاونيات التى توفر رؤوس الأموال لصالح تعاونيات الادخار والائتمان التابعة للدول النامية.

٨ - الإشراف على إدارة المؤسسة العالمية لتعاونيات الادخار والائتمان وتتولى هذه المؤسسة « التى لا تستهدف الربح » تحصيل مساهمات جميع تعاونيات الادخار والائتمان ومن بين ما تزاوله من نشاط - التعليم وتوفير المساعدات الفنية لكل من الروابط والاتحادات الكونفيدرالية وإقامة تعاونيات جديدة.

* مصادر تمويل المجلس :

يتم تمويل المجلس من اشتراكات الأعضاء ومن المنظمات والاتحادات الظاهرة في هيكل المجلس.

٢ - الاتحاد الإقليمي للاتمان الزراعي

في الشرق الأدنى - شمال أفريقيا

أنشئ إثر مناقشات عقدت في روما سنة ١٩٧٣ وبعدها سنة ١٩٧٥ إلى أن عقدت أول جمعية عمومية لهذا الاتحاد في الأردن.

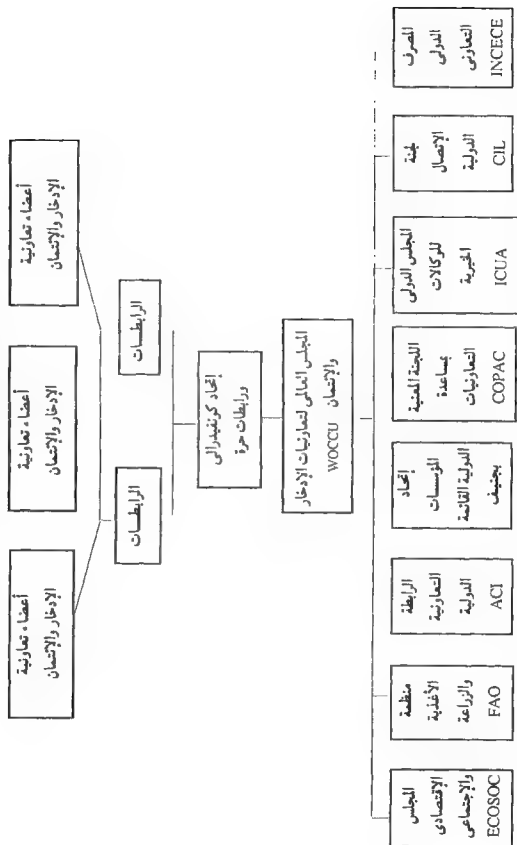
* الهدف من إنشاء هذا الاتحاد :

- ١ - تنشيط التعاون في مجالات تخطيط وتطوير الخدمات التمويلية للتنمية الريفية في الإقليم ومساعدة الأعضاء في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لمشروعات التنمية.
- ٢ - تشجيع إجراء دراسات مشتركة فيما بين الدول التي ينتمى إليها الأعضاء للمشكلات ذات الاهتمام المشترك.
- ٣ - تيسير تبادل المعلومات بين أعضائه بصفة منتظمة، وأن يكون الاتحاد مركزاً لتبادل المعلومات عن الانتمان الزراعي في الإقليم.
- ٤ - تنسيق وتنظيم البرامج التدريبية في مجال الانتمان الزراعي في الإقليم، وتيسير تبادل الخبرات بين المؤسسات في مختلف الدول.

* الوظائف الرئيسية :

- ١ - دعم العلاقات الوثيقة بين الأعضاء وتحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة.
- ٢ - تنظيم الندوات والجلسات الدراسية والدورات وغير ذلك من برامج التدريب لموظفي المؤسسات الأعضاء.
- ٣ - إنشاء مراكز للتدريب أو أية أجهزة أخرى مناسبة لتيسير القيام بمهام وأهدافه.
- ٤ - تبادل الأفكار والمعلومات عن طريق إصدار نشرة اخبارية دورية وتبادل الفنيين بين المؤسسات الأعضاء.
- ٥ - تنظيم الاجتماعات الدورية بين أعضائه.

الإدخار والإئتمان
الهيكمل التنظيمي للمجلس العالمي لتعارفيات



* مصادر تمويل الاتحاد :

- تتمثل مصادر التمويل فى الرسوم والاشتراكات.
- رسم القبول عند الانضمام ٢٥٠ دولاراً أمريكياً إجبارياً.
- رسم اشتراك سنوى ٥٠٠ دولار أمريكى إجبارى.
- تبرعات الأعضاء اختيارية.
- منح نقدية أو عينية اختيارية.
- مبالغ تدفع للاتحاد مقابل عقود يقوم بتنفيذها على النحو الذى يقرره المجلس التنفيذى.

* علاقة الاتحاد بالهيئات الدولية :

يقيم الاتحاد علاقات مناسبة مع كل من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. والمركز الدولى للاتمان الزراعى والحلف التعاونى الدولى وغير ذلك من المنظمات العاملة فى مجال التنمية الزراعية حيث أنه يجوز لثل هذه المنظمات حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمجلس التنفيذى ولكنها ليس لها حق التصويت.

٣ - البنك التعاونى الدولى

من أولى المؤسسات الائتمانية.. البنك التعاونى الدولى الذى أنشئ سنة ١٩٥٧ نتيجة لتوصية الحلف التعاونى الدولى سنة ١٩٢٢. وذلك لتمويل التجارة التعاونية الدولية.

والهدف الرئيسى من إنشاء هذا البنك هو تنسيق العلاقات فيما بين البنوك التعاونية المركزية فى الدول المنتمية إليه لتمكينها من القيام بالعمليات التى تستطيع تنفيذها منفردة.

* الوظائف الرئيسية :

- يقوم البنك بالعديد من الوظائف كما نص عليها نظامه الداخلى.
- ١- التمويل اللازم للحركات التعاونية بضمان مؤقت.
- ٢ - تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات الاستثمارية التى تتخذ شكل رأس المال الثابت.

٣ - القيام بالعمليات المصرفية لصالح أعضائه.

٤ - توظيف رأس المال الزائد لدى البنوك في المشروعات التعاونية ذات الطابع الدولي.

٥ - تقديم البيانات الاقتصادية والمالية التي يطلبها كل بنك من السوق الخارجية.

٦ - التجارة الخارجية في نطاق عمل البنك التعاوني الدولي.

* مصادر تمويل البنك:

يتكون رأس مال البنك التعاوني الدولي من الأموال التي تساهم بها البنوك التعاونية المساهمة ومن الأجهزة التعاونية التي تم قبولها من قبل البنك حيث يدفع البنك فائدة محدودة على رأس المال ويوزع أرباحه السنوية بين المعاملات وبين الاحتياطي.

ويتقاضى فائدة على القروض تساوى نفس معدل الفائدة المحسوبة على أسهم رأس المال.

ويعتبر كل بنك مساهم وكيلاً لأعمال البنك التعاوني الدولي في نطاق بلده.

ثانياً مؤسسات الائتمان القطرية

نتعرض هنا المؤسسات القائمة بتقديم الائتمان الزراعي في بعض الأقطار:

١ - الأردن :

أنشأت الحكومة مؤسسة الإقراض الزراعي بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩.. الذي تم بموجبه دمج المصرف الزراعي الأردني الذي أسس عام ١٩٢٢ ومكتب القروض الزراعية الذي أسس عام ١٩٥٢ ودائرة الإنشاء التعاوني التي تأسست عام ١٩٥٢ أيضاً تحت اسم «مؤسسة الإقراض الزراعي» والتي باشرت عملها في عام ١٩٦٠.

كما يوجد مصدر تعاوني آخر هو المنظمة التعاونية الأردنية التي تسعى لتقديم الائتمان الزراعي بجانب وظائفها التنظيمية الأخرى.

أهم وظائف مؤسسة الإقراض الزراعي :

١ - تقديم القروض اللازمة للمزارعين لتمويل المشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي.

٢ - المساهمة فى رأس مال الشركات الزراعية.

٣ - ربط عملية الإقراض بأولويات التنمية فى قطاع الزراعة والنسب المحددها الدولة.

مصادر تمويل المؤسسة :

هناك مصدران لتمويل مؤسسة الإقراض الزراعى الأردنية هما :

أ - مصدر محلى : تحصل المؤسسة على تسهيلات من البنك المركزى الأردنى على شكل قروض.

ب - مصدر خارجى : تحصل المؤسسة على القروض من المصادر التالية :

١ - قروض منظمة الإعفاء الدولية.

٢ - قروض الصندوق العربى للإثماء الاقتصادى.

٣ - قروض الصندوق الدولى للتنمية الزراعية.

٤ - قروض السوق الأوربية المشتركة وبنك الاستثمار الأوربى.

٥ - قروض بنك الأعمار الألماني.

٢ - تونس :

سعت الدولة إلى دعم الاقتصاد الوطنى من خلال الإجراءات التى اتخذت لدعم قطاع الزراعة. وقد قامت الدولة بزيادة القروض الزراعية مع منح اعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار فى الزراعة.

وكانت حصة القطاع الزراعى من مجموع القروض الممنوحة عام ١٩٨٦ - ٧٠,٩ ٪ مقابل ١٤ ٪ عام ١٩٨٧ و ٨٠,١ ٪ عام ١٩٨٨.

وقد احتل البنك القومى التونسى المركز الأول فى عام ١٩٨٨ بعد أن كان فى المركز الثانى عام ١٩٨٧.. ويعود ذلك إلى كثافة شبكته المصرفية وحسن إدارته.

وقد بلغت فروعه ٨٨ فرعا و ٩ مكاتب فلاحية، و ٨ مكاتب صرف، و ١٦ صندوقا محليا للقروض التعاونية.

وقد بدأت مصلحة الفلاحة منذ أواخر السبعينيات فى تقديم القروض من خلال دوائرها المنتشرة بالأقاليم لمشروع التنمية الزراعية بالشمال الشرقى للبلاد، ومشروع التعاون مع الصندوق الدولى للتنمية الفلاحية بولاية الكاف وسليان، ومشروع تنمية المزارع الصغرى بولاية جندوبة.

٣ - السودان :

يغلب الطابع الزراعى على الاقتصاد السودانى.. إذ أنه يساهم فى تكوين الدخل المحلى القائم بنسبة ٧١٪ من اليد العاملة..

والقطاع الزراعى فى السودان على أهميته يعانى من مشاكل كثيرة ويتطلب مجهودات كبيرة لتطويره والاستفادة منه بشكل أفضل مثل :

- أراضى صالحة للزراعة ولكنها غير مزروعة.

- إمكانيات رى كبيرة غير مستغلة من الثروة المائية.

- إمكانات غير مستغلة فى تربية المواشى.

هذا بالإضافة إلى حاجة القطاع للاستثمارات والتجهيز بالوسائل التقنية الحديثة.

وفى عام ٨٤ / ٨٥ تراجع نسبة الدخل بنسبة ٣١٪ بسبب الجفاف إلا أن ازدياد المطر فى العامين اللاحقين ساهم فى إعادة غوها.. إن الدور الذى يلعبه القطاع الزراعى فى الاقتصاد السودانى يجعل هذا الاقتصاد حساساً للمشاكل التى تواجهها الزراعة.

فقد أصدرت الحكومة عام ١٩٥٧ قانوناً بإنشاء البنك الزراعى برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه تقدمها الحكومة على دفعات طبقاً لاحتياجاته التمويلية وبدأ البنك نشاطه عام ١٩٥٩ من خلال ٣٣ فرعاً فى مختلف المديرات.

٤ - الجزائر :

أنشأت الحكومة الجزائرية بنك الفلاح والتنمية الريفية بغرض استيعاب البطالة الناتجة عن الإصلاح الاقتصادى فى المجال الزراعى..

كذلك تخلت الحكومة عن سياسة الوحدات الاشتراكية الاجتماعية وأصبحت تشجع المزارع العائلية الصغيرة التى زاد عددها فى سنة واحدة من ٣٤٠٠ وحدة إلى ٣٠ ألف وحدة صغيرة.. وبذلك تتجه التسهيلات التى أعطتها الحكومة فيما يتعلق بتأجير الأراضى لمدة ٩٩ سنة إلى المزارعين بأسعار رمزية.. فى الوقت الذى أعطتهم فيه تسهيلات ائتمانية وأسعاراً تشجيعية مغرية فى بعض المحاصيل الأساسية.

وقد بلغت مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى ٦١٣٦,٦ مليون دولار.

٥ - الجمهورية العربية اليمنية :

نظراً لأن أكثر من ٧٠٪ من سكان الجمهورية العربية اليمنية يعملون فى الزراعة.. لذلك كانت هناك

محاولتان من الحكومة لإنشاء وحدات متخصصة لتقديم الائتمان للمزارعين فى الأعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ولكن هاتين المحاولتين باءتا بالفشل بسبب عدم توافر الأيدى العاملة المؤهلة والأموال اللازمة لتمويل هذه الوحدات. فى عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ تم إنشاء مؤسسة ائتمانية ممثلة فى صندوق التسليف الزراعى.. ولكن منطقة عملها كانت محدودة.

لذلك تم تأسيس بنك التسليف الزراعى بموجب قرار مجلس القيادة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥.. كما تم تأسيس بنك التعاون الأهلى للتطوير بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩. وفى عام ١٩٨٢ تم إدماج البنكين تحت اسم بنك التسليف التعاونى والزراعى برأس مال قدره ثلاثمائة مليون ريال.

أهم وظائف البنك :

- ١ - تمويل المشاريع الزراعية فردية كانت أم جماعية.
- ٢ - تقديم التمويل اللازم للهيئات والجمعيات التعاونية والزراعية والحرفية والتوعية للقيام بمشاريعها.
- ٣ - تمويل مشاريع الصناعات الزراعية والحيوانية والسمكية.
- ٤ - التركيز على القروض المعينة.

مصادر التمويل :

- ١ - رأس المال.
- ٢ - أموال الاتحاد العام للمجالس المحلية للتطوير التعاونى والجمعيات التعاونية.
- ٣ - الودائع بأنواعها.
- ٤ - الهبات والاحتياطات والفائض.
- ٥ - القروض المحلية والخارجية.

٦ - باكستان :

أنشأت الحكومة الباكستانية البنك الزراعى عام ١٩٥٦ على نمط البنك المصرى.. حيث حدد رأسماله بمبلغ ٢٠٠ مليون روبية مقسمة إلى ٢ مليون سهم تمتلك الحكومة ٥١٪ منها والباقى مقسم بين الحكومات المحلية

والجمعيات التعاونية.

وقد بلغ حجم القروض ١٣ مليون روبية خلال عام ١٩٨٦/٨٥ ونسبة السداد بين ٧٠٪ إلى ١٠٠٪.. ومن هذا المؤشر نستطيع أن نقول إن القروض الزراعية المقدمة تستخدم استخداماً صحيحاً من قبل المزارعين بحيث سمحت لهم بالسداد في الوقت المناسب.

أهم وظائف البنك :

- ١ - رسم سياسات الائتمان الزراعي أخذاً في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية العامة لجمهور المزارعين.
- ٢ - وضع الخطوط العريضة للبنوك العاملة في مجال الائتمان لكي تقدم على أساسها قروضها للمزارعين.

مصادر التمويل :

- ١ - بنك التعاونيات: ويعمل من خلال شبكة من الفروع التابعة لـ ٤ بنوك تعاونية.
- ٢ - بنك التنمية الزراعية الباكستاني.

٧ - سووها :

برزت أهمية الدور الذي يلعبه التمويل الحكومي في الاستثمار الزراعي عن طريق المصرف الزراعي التعاوني وفروعه المنتشرة.

أهم وظائف البنك :

- ١ - القيام بجميع عمليات الائتمان والتسليف للجمعيات التعاونية الزراعية واتحاداتها ومزارع الدولة والمنشآت.
- ٢ - تقديم قروض ميسرة للزراع ووضمانات سهلة.
- ٣ - تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية.
- ٤ - تعزيز مشاريع التعاون الزراعي ورفع مستوى الرف.

مصادر التمويل :

أ - مصادر داخلية : رأس المال والمعونات والاحتياطيات.

ب - مصادر خارجية : ١ - الودائع والحسابات الجارية.

٢ - قروض دولية.

أ - تركيا (١) :

يعتبر البنك الزراعى التركى حجر الزاوية فى الاقتصاد التركى بصفة عامة وهو أكبر مؤسسات التمويل فيها - كما أنه أقدم البنوك التركية إذ أنشئ عام ١٨٦٣ - ويقتصر تمويل القطاع الزراعى على هذا البنك وحده الذى امتد خارج حدود الدولة وأسس ثلاثة فروع له فى الخارج.

وتنظرة سريعة على حجم أعماله التى بلغت ١٦ بليون دولار يتضح لنا أنه يعد من أكبر مؤسسات الإقراض التعاونى فى العالم.

وتنتشر فروع البنك الزراعى التركى فى ربوع تركيا كلها إذ يبلغ عدد فروعه ١٢٨٤ فرعا محليا تخدم ٢٣٢٠ جمعية زراعية و ٨,١ مليون مزارع ويتعامل البنك مع ٧٠٠ مزارع.

وقد استطاع البنك إقامة علاقات خارجية مع ٣٠٠ بنك فى ٥٧ دولة وذلك عن طريق فروعه الثلاثة المتواجدة فى لندن - نيويورك - فرانكفورت.

ويمثل نشاط البنك فى أعمال متعددة تقسمها إلى أربع مجموعات وهى :

١ - الائتمان الزراعى.

٢ - الخدمات البنكية العالمية.

٣ - الخدمات البنكية فى مجال تجارة التجزئة.

٤ - الخدمات البنكية فى مجال التجارة بالجملة.

ونتناولها باختصار فيما يلى :

١ - الائتمان الزراعى :

يتولى البنك تمويل القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويل الأجل للجمعيات والمزارعين وقد خصص ما يقرب من ٧٠٪ من إقراضه للأغراض الزراعية.

(١) ملخص تقرير مقدم من السيد / عبد الرزاق محمد عبد الرزاق - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن زيارته للبنك الزراعى التركى.

كما يقوم بصرف قروض مدعمة للمحاصيل التي تشجع الدولة على زراعتها - ويتعامل فى الإقراض النقدى فقط.

أما الإقراض لمستلزمات الإنتاج فيقوم البنك بتمويله بنظام فواتير العرض وسداد القيمة بموجب شيكات.

٢ - الخدمات البنكية العالمية :

وتمثل هذا النشاط فى :

أ - فتح الاعتمادات.

ب - إعطاء خطابات الضمان.

ج - قبول الودائع والمدخرات والقروض.

٣ - الخدمات البنكية فى مجال مجارة التجزئة :

يقدم البنك خدماته فى هذا المجال فى المناطق القروية والمدن والمراكز.

٤ - الخدمات البنكية فى مجال مجارة الجملة :

يقدم البنك فى هذا المجال خدمة متميزة للقطاعين العام والخاص ويذهب هذا الإقراض إلى تمويل عمليات الاستيراد والتصدير والمنتجات الزراعية والآلات الزراعية.

المبحث الثالث

السياسات الائتمانية

فهرس المبحث الثالث

١٤١	تمهيد :
١٤٣	الفصل الأول : سياسات الائتمان الزراعى
١٤٣	- السياسة القومية.
١٤٤	- السمات المميزة للسياسة.
١٤٥	- الأسس الاقتصادية للسياسة الائتمانية.
١٤٥	- الطاقة الانتاجية والطاقة الاقتراضية .
١٤٦	- الاعتبارات التى يجب النظر إليها عند رسم سياسة الائتمان الزراعى.
١٤٧	- مكونات السياسة المصرفية
١٤٨	- أهداف السياسة الائتمانية. - الأهداف الفرعية للسياسة الائتمانية.
١٤٩	- خصائص السياسة الائتمانية:
١٤٩	١ - الشمول . ٢ - تغطية المخاطر .
١٥٠	٣ - المرونة . ٤ - التأثير المتبادل .
١٥١	- السياسة الرشيدة.
١٥١	- برامج الائتمان.
١٥٢	- أنواع برامج الائتمان . - نموذج تطبقى .
١٥٤	- أسباب فشل برامج الائتمان.
١٥٥	الفصل الثانى : عناصر السياسة الائتمانية.
١٥٥	أولا : الهدف من السياسة.
١٥٦	ثانيا : الفئات المستهدفة . ثالثا : شكل الائتمان رابعا : مقدار الائتمان.
١٥٧	- ملامحة المقررات . - المصفى الائتمانى .
١٥٨	- المعايير المستخدمة فى تقدير كمية الائتمان .
١٥٨	خامسا : أسلوب توزيع الائتمان.
١٥٩	سادسا : أنواع الائتمان.
١٦٠	١ - التقسيم بحسب الغرض . ٢ - التقسيم بحسب الضمان .
١٦٠	٣ - التقسيم بحسب طرق السداد . ٤ - التقسيم بحسب مدة القرض .
١٦١	أ - الائتمان قصير الأجل.
١٦٣	ب - الائتمان متوسط الأجل.
١٦٣	ج - الائتمان طويل الأجل.

- ١٦٤ ٥ - التقسيم بحسب شكل القرض . ٦ - التقسيم بحسب طريقة الصرف .
- ١٦٤ ٧ - التقسيم بحسب نوعية المقترض . ٨ - التقسيم بحسب نوع العملة .
- ١٦٥ ٩ - التقسيم بحسب الفائدة .
- ١٦٦ سابعاً : الضمانات :
- ١٦٨ - مشكلة الضمان . - أنواع الضمانات .
- ١٦٩ - تقدير الضمان .
- ١٧٠ - كفاية الضمان . - تحديد كمية الضمان ونوعه .
- ١٧٠ - أنواع المخاطر :
- ١٧٠ أ - المخاطر الناتجة عن ظروف طبيعية .
- ١٧١ ب - المخاطر الناتجة عن أسباب فنية .
- ١٧١ ج - المخاطر الناتجة عن أسباب تجارية .
- ١٧١ د - المخاطر المالية .
- ١٧١ - التغلب على مشاكل الضمانات :
- ١٧٢ ثامناً : سعر الفائدة
- ١٧٢ - تكلفة الائتمان .
- ١٧٣ - عناصر التكلفة . - سعر الفائدة .
- ١٧٤ - أشكال الفائدة .
- ١٧٥ تاسعاً : طريقة الصرف وشروطه :
- ١٧٥ شروط الصرف
- ١٧٦ عاشراً : إسترداد القروض
- ١٧٦ - أهمية الاسترداد - فترة السداد .
- ١٧٧ - الاتساق . - طرق استرداد القروض .
- ١٧٧ - التعثر في السداد . - أسباب عدم الوفاء .
- ١٧٨ - جهاز التحصيل .

تمهيد :

تناولنا فى المبحث الثانى المؤسسات التعاونية وأنواعها .. ونظراً لاختلاف السياسات التى تتبعها هذه المؤسسات من دولة لأخرى.. فكان علينا أن نضع أمام المسئولين إطاراً فكرياً لأهداف السياسات القومية للائتمان وخصائصها والاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم سياسة الائتمان والبرامج التى تحتوى عليها بهدف الوصول إلى رسم سياسة رشيدة لنظام الائتمان الزراعى فى الدول النامية.

كما أنه كان من الضرورى أن نوضح عناصر السياسة الائتمانية وشرح كل عنصر من هذه العناصر وشرائح المزارعين الموجه إليها الائتمان والأشكال التى يمكن أن يقدم الائتمان بها ومقاديره المختلفة وأساليب توزيعه على المزارعين، وأنواع الائتمان المختلفة، وتقسيماته التى وردت فى دراسات المنظمات الدولية وخبراء التمويل.

ومن أهم هذه العناصر مشكلة الضمانات وأنواعها وكيفية تحديد كميتها وتقديرها وفقاً للمخاطر التى تتعرض لها القروض لدى صغار المزارعين والتغلب على هذه المشكلة.. وكذلك تكاليف الائتمان.

وأخيراً نتناول العنصر الأخير من السياسة الائتمانية وهو استرداد القروض من حيث أهميتها وطرقها والأجهزة القائمة على التحصيل.

وبهذا نكون قد انتهينا من الجزء الأول وهو الجانب الفكرى للائتمان الزراعى لننتقل إلى الجانب التطبيقى.

سياسات الائتمان الزراعى

يقصد بالسياسة مجموعة التصرفات التى يجرى تحديدها سلفاً لتطبق فى ظل ظروف معينة للوصول إلى الأهداف المنشودة.. وبصفة عامة يمكن تعريف السياسة بأنها:

« أسلوب أو طريقة عمل مفصلة تستهدف رفع كفاءة نشاط معين ».

وتساعد السياسة الموضوعية مسبقاً على سرعة اتخاذ القرارات.. وعدم تردد القائمين فى تنفيذها.. فحيث توجد المشاكل يتيسر حلها، لأن التصرف الذى يتبع فى مثل هذه الحالات قد تم وضعه وتحديده عند رسم السياسة.

.. ذلك لأنها تعمل على تشابه التصرفات فى كل الحالات الماثلة.. وهذا يؤدي إلى عدم التحيز وزيادة ثقة الغير فى إدارة المنشأة والمقرض.

والسلطة الأعلى هى التى ترسم السياسة الائتمانية فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية العامة - وبخاصة الاتجاه نحو الاستثمار والادخار، والرغبة فى تطور وسائل الإنتاج الزراعى للحصول على دخل أوفر^(١).

ولذلك.. فإن السياسة الائتمانية الزراعية فى دولة معينة تستهدف الارتقاء بأنشطة الائتمان الزراعى فى ذات الدولة ويعتبر الأخير. أى الائتمان الزراعى شريحة فى سياستها الزراعية.. ويجب أن تواكب السياسة الائتمانية الزراعية فى أى دولة مراحل النهوض بزراعتها^(٢).

السياسة القومية :

السياسة القومية للائتمان الزراعى هى الاتجاه العام للدولة فى تمويل نشاط الزراعة.. وتتضمن القواعد والضوابط والإجراءات التى تضعها لتوزيع الأموال على المزارعين واستردادها منهم عن طريق مؤسسات متخصصة تخضع لإشرافها.

وقد أسمىنا سياسة الائتمان بالسياسة القومية للائتمان لأنها تخص أحد المجالات الرئيسية للنشاط الاقتصادى القومى الذى رسمت حدوده الدولة.. وتطبقه على كافة المزارعين.. وهى غير السياسات المتعددة التى تأخذ بها مؤسسات التمويل التجارية.

.. وسياسة الائتمان هى جزء من سياسة الدولة واستراتيجيتها!! وبالتالي فإنها تشكل جانباً من سياسة

(١ - ٢) د. شعاعة السيد شعاعة - مرجع سابق.

الجهة الحكومية المشرفة على جهاز الائتمان.. ولا ينظر إلى سياسة الائتمان بأية حال على أنها مكملة للسياسة الزراعية.. بل هى جزء منها.

ومن الطبيعى أن تختلف السياسات الائتمانية باختلاف الظروف الاقتصادية التى يمر بها المجتمع.. فهى فى أوقات السلم غيرها فى أوقات الحرب وفى أعوام وفرة المحاصيل غيرها فى أعوام ندرتها.

لذلك يقال إن سياسة الائتمان الزراعى دون غيرها من السياسات المصرفية فى تغيير مستمر وتطوير دائم وتخضع للتوجيه الحكومى بل وتنوع من الدولة.

.. فالسياسة الائتمانية التجارية تعتمد على حجم الودائع المتاحة فى البنوك التجارية وأنواع هذه الودائع [أجل.. تحت الطلب.. إلخ] وهى تختلف عن سياسة الائتمان الزراعى التى تقدمها مؤسسات غير متخصصة فى قبول الودائع.. والسياسة القومية ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية للدولة.

فمصر قبل الثورة لم تكن سياستها التمويلية لقطاع الزراعة تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. بل كانت ترعى مصالح كبار الملاك والبنوك المقرضة التى وجدت لتحقيق أكبر ربح ممكن بغض النظر عن استخدامات القروض الزراعية.

ونقول إن فى تاريخ الائتمان الزراعى فى مصر سياسات عديدة تدل على تدخل الدولة فى مجالاته بأفكار معينة تطور فيها من الائتمان الرمى حيث كانت الدولة مغلوقة على أمرها تحت ضغط الاستعمار الذى يأبى عليها التقدم.. إلى الائتمان السائل الذى تمتد فاعليته افقيا إلى كل بقعة أرض منزوعة فى مصر، ورأسيا بشئ وسائل رفع الإنتاج كما وقدرًا.

.. وكانت هذه السياسات الأولى تركز على الضمانات العقارية للقروض لتقليل عنصر المخاطرة دون أن يكون للعامل الإنسانى أو الظروف الاجتماعية أثر فى منح الائتمان!! ثم تطور الضمان كعنصر هام من عناصر السياسة إلى ضمان أدبى يتمثل فى ضمان المحاصيل المنزرعة.

بعد الثورة.. اتبعت سياسة معكوسة تماماً لخدمة صغار المزارعين وتطوير الزراعة.. ثم تحولت إلى سياسة تنمية للقطاع الريفى كله بتحويل بنك التسليف إلى بنك للتنمية والائتمان الزراعى، واستخدام الإقراض الدلى لأول مرة فى مصر، وظهر نوع جديد من الائتمان يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

السمات المميزة للسياسة :

هناك بعض السمات التى تميز السياسات والخطط المنظمة لها نذكر منها :

- ١ - توضع السياسة لتطبق فى المستقبل.
- ٢ - تحدد السياسة.. نتيجة مناقشة جميع الآراء للاستفادة بتجارب الماضى وتوقعات المستقبل.
- ٣ - تثل السياسة.. أحسن ما يمكن وضعه فى ظل الظروف المحيطة.

- ٤ - تكون السياسة واضحة بما لا يدع مجالاً للاختلاف أو التفسير لبعض جوانبها.
- ٥ - القائمون على تنفيذ السياسة يجب أن يكونوا أمناء بحيث تتحقق في النهاية الأهداف التي ترمى إليها..

الأسس الاقتصادية للسياسة الائتمانية :

.. لا يجب أن تضع الحكومة سياسة ائتمانية بغرض رضا الفلاحين عنها .. بل يجب أن تبنى السياسة الائتمانية على أساس كمية من المعلومات، عن أنماط تكلفة إنتاج المحصول، وأنماط المصروفات النقدية، والأنشطة الائتمانية للمزارعين، بحيث تسفر السياسة عن تلبية كامل طلباتهم من الائتمان للاتفاق على الهنود التالية:

أ - المصروفات المزرعية الجارية (بذور - أسمدة - رى - أجور .. إلخ).

ب - الإنفاق الرأسمالي للمزرعة.

ج - المصروفات الاستهلاكية (المعيشية) الجارية. للمزارع كعنصر من عناصر الإنتاج.

.. ومن مجمل المصروفات السابقة للهنود الثلاثة، تحدد قيمة الائتمان اللازم لكل مزارع على حدة، بعد أن نأخذ في الاعتبار طاقته الإنتاجية والاقتراضية.

الطاقة الإنتاجية والطاقة الإقراضية :

الطاقة الإنتاجية هي قدرة المزارع على الإنتاج وتحقيق وفورات مالية بعد خصم تكاليف الزراعة. أما الطاقة الإقراضية فهي المبالغ الممكن إقراضها للمزارع مع تأكيد قيامه بردها في زمن الاستحقاق بصرف النظر عن المقررات المخصصة له.. أو بمعنى آخر.. قدرة المزارع على السداد من عوائد المحاصيل النقدية. والمخطط الائتماني لابد وأن يراعى عدة عوامل في تقديره لطاقة المقرض :

١ - كفاءة المقرض الإنتاجية.

٢ - حجم الحيازة.

٣ - جودة الأرض (الحيازة).

٤ - إمكانية تسويق المحاصيل بأسعار معقولة.

٥ - مدى سهولة الإشراف على استخدام القروض.

أما بالنسبة لتقدير الطاقة الاقتراضية.. فإنه يجب على من لهم السلطة الائتمانية دراسة الحالة المالية للمزارع قبل اعتماد القروض.. وبخاصة ما يلي :

١ - سمعة المزارع الائتمانية ومدى استقامته.

٢ - مدى حرص المزارع على صرف القروض فيما صرفت من أجله.

٣ - الحالة التي عليها الحياة (ملك - إيجار - وضع يد).

٤ - سهولة بيع الضمانات.

وبطبيعة الحال فإن مؤسسات الائتمان يهملها بالدرجة الأولى الوقوف على الطاقة الاقتراضية أكثر من اهتمامها بالطاقة الإنتاجية حتى يمكنها صيانة المدخلات والمخرجات المالية، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد.. إلا أن الحكومات تهتم بالطاقة الإنتاجية أكثر من اهتمامها بالطاقة الإقراضية.

الاعتبارات التي يجب النظر إليها

عند رسم سياسة الائتمان الزراعي

هناك العديد من الاعتبارات التي يجب أن تراعى عند وضع سياسة الائتمان في الزراعة حتى يكتب لها النجاح وهي :

أولا : أن تكون السياسة في إطار خطة الدولة الزراعية.. ومكملة لها.. بل يعتبرها البعض جزءاً من الخطة الزراعية.

ثانيا : أن تكون في حدود إمكانيات المؤسسة ومواردها المتاحة وأي قصور في هذه الموارد فإن الحكومة تنهض لتلاقيه.

ثالثا : أن تكون السياسة مرنة وتتمشى مع متطلبات التنمية الزراعية بالقدر المؤثر مع تجنب إغراق المزارعين بالديون، أو إيقاعهم في حرج اجتماعي.. كما تساعدهم على زيادة الكفاءة الإنتاجية لمزارعهم.

رابعا : الاعتدال في وضع شروط صرف القروض بحيث لا تؤدي إلى تعويقها، وفي نفس الوقت لا تؤدي إلى التفريط وصعوبة التحصيل (استرداد القروض) كما يجب أن تكون في حدود الطاقة الإنتاجية للمزارع.

فهناك مبدأ يقول.. يجب ألا يسجل أي قرض في دفاتر المؤسسة الإقراضية دون فهم لكيفية تحصيله..

خامسا : توزيع الائتمان يجب أن يراعى شمول مختلف طبقات المزارعين. وإن اختلفت من منطقة لأخرى لاعتبارات تتعلق بالإنتاج وظروف المنتجين وإمكانية تصريف المحاصيل وغير ذلك من العوامل المؤثرة على كفاءة الائتمان الزراعي.

سادسا : تكلفة توزيع الائتمان على المزارعين يجب أن تكون أقل ما يمكن حتى يمكن زيادة الدخل الصافي لهم وإبعادهم عن طبقة المرابين وغيرهم من مصادر التمويل غير النظامية.

سابعا : تقليل مخاطر الائتمان بالنسبة للمؤسسة المقرضة والمزارعين أنفسهم، وذلك بإنشاء مؤسسة أو صندوق للمخاطر، تستخدم حصيلته في تغطية أخطار الائتمان، أو الانخفاض في الدخل المزرعية لانخفاض

الجدارة الإنتاجية، وقد تتضمن السياسة قيام مؤسسة للتأمين على الحاصلات وتغطية المخاطر وغير ذلك مما يساعد على رفع الكفاءة الائتمانية.

ثامناً : توقيت صرف القرض للمزارعين ومقدار ومواعيد استرداده منهم، يجب أن تكون ملائمة للظروف.. وهذا يتطلب قدراً من المرونة والتعاطف^(١).

تاسعاً : تنوع وتوسع المؤسسات المقرضة في التسهيلات الائتمانية، يجب أن يكون على أوسع مدى بالنسبة لصغار المزارعين، وهم الغالبية العظمى التي تبنت فكرة الائتمان المدعم من الدولة لصالحهم، وعليه يتوقف تحقيق التنمية الرأسية والأفقية للزراعة.

عاشراً : دراسة الحاجات الفعلية للأنشطة الزراعية، حتى لا يحدث خطأ جزئي في رسم السياسة وتنفيذها.. ومثال الخطأ الجزئي التوسع في منح الائتمان لأحد الأنشطة الاقتصادية في حين لا تقتضي الضرورة ذلك.

أو التضيق على عكس مقتضيات الظروف الاقتصادية. فتنشأ عن التوسع حالة تضخمية.. وعند التضيق حالة انكماشية.. وإن كانت هذه الاعتبارات يجب النظر إليها عند رسم سياسة الائتمان.. فإنها تكون مجموعة العناصر التي تبني عليها والتي سوف نتناولها في الفصل الثاني من هذا البحث.

مكونات السياسة المصرفية :

السياسة المصرفية التي تطبقها مؤسسات الائتمان الزراعي تتكون من عدة أقسام يختص كل منها بنشاط من نشاطاتها.. وأهم أقسامها خمسة أقسام هي :

١ - سياسة الإقراض على الزراعات بمختلف أنواعها.

٢ - سياسة الاستثمار.

٣ - سياسة الإيداع والخدمات المصرفية.

٤ - سياسة السيولة.

٥ - سياسة الادخار.

والميساة الأخيرة تعني إلزام هذه المؤسسات بتشجيع زيادة المدخرات الزراعية، التي يمكن استثمارها في تحقيق المزيد من التنمية الزراعية.

وليس معنى ذلك، أن هذه السياسات خاصة بمؤسسات التمويل الزراعي ولكن مؤسسات التمويل التجارية أيضاً تأخذ بهذا التقسيم.. وإن كان الادخار يندرج تحت النوع الثالث من السياسات.. فالإيداع والادخار لهما بمعنى واحد.

أما الادخار في مؤسسات الإقراض الزراعي فيحتل جانباً كبيراً من الأهمية في خططها.. لأن له تأثيراً

(١) - الإقراض الزراعي في البلدان المتخلفة - مرجع سابق (ص ٧٦).

على إيجاد السبيلة المالية لها، وتعويد المزارعين على الادخار بدلا من الانفاق على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة.

أهداف السياسة الائتمانية

تهدف السياسة الائتمانية إلى تهيئة التمويل لقطاع الزراعة، وتقوية القدرات التمويلية لصغار المزارعين الذين يكونون القاعدة العريضة من المنتجين الزراعيين. ويحقق الغرض الأسنى من السياسة الارتقاء بالإنتاج الزراعى لرفع مستوى المعيشة فى المجتمع الريفى، بما يضاعف القوة الشرائية لأفراد هذا المجتمع، وتحقيق رواج للإنتاج الصناعى المحلى. فلكل فرع من فروع النشاط الزراعى أهداف تتكامل فى النهاية لتحقيق غو الزراعة. وستتناول أهداف السياسة الائتمانية لهذه الفروع أو المجالات فيما يلى :

الأهداف الفرعية للسياسة الائتمانية :

١ - فى مجال الإنتاج الزراعى :

أ - تحسين الإنتاج الزراعى كما ونوعاً.

ب - تنوع الإنتاج الزراعى.

ج - التوسع الرأسى والأفقى فى الإنتاج الزراعى.

٢ - فى مجال الحيازة الزراعية :

أ - تعديل البنيان الزراعى.

ب - تحسين حجم الوحدات الحيازية المزرعية.

٣ - فى مجال التصنيع الزراعى :

أ - تصنيع المنتجات الزراعية.

ب - تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٤ - فى مجال التسويق الزراعى :

أ - التوسع فى التسويق التعاونى.

ب - تحسين نوعية المنتجات المسوقة.

ج - مواجهة تقلبات الأسعار.

.. ومن مجموع هذه الأهداف الفرعية .. فإنه يمكن القول بأن الأهداف العامة للتنمية الزراعية هى ثلاثة

أهداف:

أ - زيادة الموارد الزراعية.

ب - رفع معدلات التنمية الزراعية.

ج - تنمية المجتمع الريفى.

وكلها أهداف قومية يعد لها الكثير من الخطط فى مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم والخدمات وغيرها.

وقد توضع هذه الخطط لأجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة.

وإذا كان التخطيط يرتبط بالمستقبل فإن الدول قاطبة تأخذ به الآن فى كل نشاطاتها.

خصائص السياسة الائتمانية

قلنا إن الخصائص أو السمات هى التى تميز الأشياء على غيرها - وإذا كنا قد تناولنا خصائص النشاط الزراعى فى البحث الأول من هذا الكتاب.. فإننا سنتناول خصائص السياسة التى تأخذ بها مؤسسات التمويل الزراعى فيما يلى:

١ - الشمول :

يجب أن يكون الائتمان شاملا، بحيث يقدم لكل المزارعين كل بقدر حاجته إليه، بصرف النظر عن الموارد الخاصة للمؤسسة القائمة.. بل إنه فى حالة قصور مواردها عن ملاحقة الحاجات الائتمانية للمزارعين.. فإن الحكومة ترخص لها بالحصول على الأموال من الجهاز المصرفى، وتعطيها الصلاحية فى إصدار القروض والسندات.

ولا يجب أن يقتصر تقديم الائتمان على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل لأغراض الإنتاج.. بل يجب أن تعطى ائتمانا طويلا للأجل.

.. وشمول الائتمان لجميع المزارعين ليس كافيا.. بل يجب على المؤسسات أن تضع فى حسابها وهى ترمم سياستها، أن تقدم الائتمان للأجهزة والمؤسسات التى تقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج وتلك التى تقوم بالتسويق والتخزين والتصنيع الزراعى.. كما تغطى احتياجات صائدى الأسماك والبدو وغيرهم من يمارسون نشاطا متصلا بالزراعة.

.. وشمولية الائتمان الزراعى من أبرز خصائص السياسة الائتمانية. ذلك لأن مؤسسات المال التجارية قد تعطى طالب الائتمان وقد ترفض دون إبداء الأسباب وليست ملتزمة بتمويل نشاط بعينه إلا ما كلفت به من الحكومة.. وهذا لا يحدث!!

٢ - تغطية المخاطر :

لا بد أن تتضمن السياسة الائتمانية مخاطر الائتمان للمزارعين الحديدين على الأقل. ولا يجب تغطية نوع

واحد من الأخطار بل يجب تغطيتها كلها.. ومعظم السياسات تحتسب المخاطر فى تكلفة القروض بقدر ما يتوقع حدوثها.. وهى بالنسبة للمقترض كما هى بالنسبة للمقرض.

والمخاطر تنقسم إلى أربعة أنواع :

أ - المخاطر الناتجة عن ظروف طبيعية.

ب - المخاطر الناتجة عن أسباب فنية.

ج - المخاطر الناتجة عن أسباب تجارية.

د - المخاطر الناتجة عن أسباب مالية.

ويتم تغطية المخاطر بطرق كثيرة أهمها : رفع أسعار الفائدة.. ذلك لأن الذى يودع أمواله بتلك المؤسسات، يطلب عائداً على إيداعاته لما تتعرض له هذه الأموال المودعة من مخاطر، لا تستطيع المؤسسة درأها أو المحلولة دون وقوعها.

وبطبيعة الحال فإن الذى يتحمل هذه العوائد على الأموال هو المقرض.

لذلك كان تقليل المخاطر واتخاذ الحيلة الاقتصادية ضد المخاطر على جانب كبير من الأهمية عند وضع السياسة الائتمانية.

٣ - المرونة :

طالما اعتبرنا الائتمان الزراعى أداة فعالة فى تحقيق سياسة اقتصادية معينة، فلا بد أن تتصف سياسته بالمرونة والقدرة على تحقيق الأهداف.

وليست المرونة قاصرة على الفرض من الائتمان، بل تشمل حجمه، وسرعة الصرف، ومواعيد السداد، وتسهيل تعامل صفار المزارعين مع مؤسسات الائتمان النظامية، وأساليب مطاوعة المقترضين فى حالة إعسارهم أو توقفهم عن السداد .. وغير ذلك.

٤ - التأثير المتبادل :

عند وضع سياسة الائتمان.. يجب على المخطط الائتمانى أن يدرك أثر الائتمان الزراعى على الأنواع الأخرى غير الزراعية التى يقدمها الجهاز المصرفى فى الدولة.

لأنه ليس مدخلا مستقلاً أو منعزلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة.

لذلك - فإن عليه أن يراعى علاقات وارتباطات الائتمان الزراعى، بالنواحي المختلفة للسياسة الزراعية، والعمالة، والتسويق والإرشاد.. وغير ذلك من البرامج المكونة للسياسة الزراعية.. إلخ.

السياسة الرشيدة

السياسة الرشيدة هي التي يثبت نجاحها ، ويلوغ الأهداف الموضوعة لتحقيقها ، وهذا يحدث عندما يكون واضعوها ومخططوها لديهم كافة البيانات والمعلومات التي تمكنهم من الحكم على الظروف المنظورة وغير المنظورة في المستقبل.

وسياسة الائتمان الرشيدة هي التي تمكن المزارعين من الحصول على أكبر عائد من عملهم.. وذلك عن طريق ترشيد أنماط الإنتاج الزراعي واستحداث نماذج مختلفة من التطور الزراعي كاستنباط أصناف جديدة واستغلال النتائج العلمية في زيادة كميات المحاصيل والتغير في الدورات الزراعية التي تعطي في النهاية مزيدا من الإنتاج فيؤدي بالتبعية إلى زيادة الطلب على الائتمان.

وبصفة خاصة لابد أن يراعى في السياسة الرشيدة أن تعطي أهمية لكثيف التنمية الرأسية للزراعة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

وأن تجعل من مؤسسات الائتمان النظامية (حكومية أو غير حكومية) منافساً قوياً للمرابين وتجار الحاصلات ومؤسسات الإقراض غير النظامية (القطاع الخاص).

النتائج :

- ١ - إذا ما كانت السياسة رشيدة وقائمة على أسس مدروسة فإن نتائجها المحققة تكون كما يلي :
- ١ - تقليل تكلفة الإنتاج الزراعي لارتفاع تكلفته.
- ٢ - استخدام جزء كبير من القروض في الأغراض الزراعية.
- ٣ - مساعدة الفلاحين على تنظيم الاتفاقات على زراعاتهم، والاستفادة بوسائل الإرشاد الزراعي وقيام الإنتاج على أسس علمية.
- ٤ - تحسين أساليب تسويق المحاصيل مما يساعد على تحسين أسعارها.
- ٥ - خلق فرص عمل للعاطلين في الريف وذلك بإدخال محاصيل جديدة وأعمال إضافية لزيادة الإقراض في هذه المجالات الجديدة.

برامج الائتمان

بعد وضع الإطار العام للسياسة الائتمانية ومناقشتها مع المخطط الزراعي - تعد برامج تنفيذية لمجزيات هذه السياسة بما يحقق أهدافها.

وحتى تكون سياسة الائتمان ذات فاعلية، فإن الدولة تقوم بتنفيذ برامج ائتمانية شاملة، تكفل تغطية الائتمان قصير ومتوسط وطويل الأجل لجميع الأغراض الإنتاجية الزراعية بل إنها تقوم بتوفير الائتمان للمؤسسات والوكالات التي تقدمه. وكذلك مؤسسات التخزين والتسويق والتصنيع الزراعي.. كما تخصص

برامج ائتمانية لاحتياجات الرعاة من البدو وسكان المناطق المتعزلة.

أنواع برامج الائتمان :

برامج الائتمان لا تقع تحت حصر.. فقد تتنوع هذه البرامج لتمثل أنشطة تمويلية مثل استصلاح الأراضي والميكنة والأعمال المتعلقة بالزراعة والرى وغيرها - وقد تكون برامج لفئات ائتمانية كصغار الزراع ومتوسطيهم وكبارهم وغير ذلك.

وأهم البرامج التى يجب إعدادها لتنفيذ السياسة الائتمانية هى :

- برامج التوسع الائتمانى فى توزيع القروض.
- برامج التوسع الرأسى والأفقى لتعظيم الإنتاج الزراعى.
- برامج تسوية المديونيات المتراكمة على الزراع لتمكينهم من الاستمرار فى التعامل.
- برامج تطوير الوحدات الإنتاجية الخاصة والتعاونيات.
- برامج توزيع الائتمان على فئات الزراع المختلفة.
- برامج إسقاط أو تأجيل السداد فى حالة الكوارث الطبيعية التى تقضى على المحاصيل كلها أو جزء منها.
- برامج تنمية وتطوير الموارد البشرية.
- برامج التنسيق بين مختلف قطاعات الدولة المعنية بخدمة الإنتاج الزراعى.
- برامج متنوعة تحث المزارعين على الادخار لإمكان التوسع فى الائتمان وأساليب التشجيع كثيرة منها أسعار الفائدة العالية ومحرم المقاصة بين المبالغ المدخرة والديون، وصرف جوائز للفائزين فى السحب الدورى وغير ذلك مما تتبناه مؤسسات الائتمان التجارى.

نموذج تطبيقى :

قام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بوضع مجموعة من البرامج نوقشت فى مؤتمر رؤساء البنوك فى الإسماعيلية (١ - ٤ فبراير ١٩٨٨).

ونورد فيما يلى نماذج لعدد من هذه البرامج :

أولا : برامج التوسع الرأسى للزراعة:

- ١ - تطوير الائتمان لتحويل نتائج البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعى.
- ٢ - زيادة إنتاجية المزارع وبالتالي زيادة دخله وزيادة الإنتاج الزراعى فى مصر.
- ٣ - التحليل المالى لكافة العمليات الزراعية للتأكد من تحقيق العائد المناسب.
- ٤ - التوسع فى إدخال الميكنة الزراعية.

- ٥ - تنمية مزارع الثروة السمكية والإنتاج الحيواني.
- ٦ - تحسين وتطوير أراضي الدلتا والوادي ووضع الحلول لمشاكلها.
- ٧ - تمويل برامج إدخال نظم الري الحديثة.
- ٨ - دعم برامج ترشيد استخدام مياه الري.
- ٩ - دعم برامج تطوير الصناعات التحويلية والتصنيع الزراعي.
- ١٠ - منح القروض للمزارع بالقدر الملائم وفي الوقت المناسب.

ثانيا : تنفيذ برامج التوسع الأفقي وغزو الصحراء :

- استراتيجية الدولة تستهدف استصلاح ٢ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ وقد تضمنت الخطة الخمسية لوزارة الزراعة استصلاح ٧٥٠ ألف فدان وهذا يتطلب :
- ١ - تطوير البرامج الائتمانية لتمويل قروض استصلاح الأراضي.
 - ٢ - وضع الأسلوب الأمثل لمراجعة المشاكل التي تواجه تحقيق الاستراتيجية في هذا المجال سواء البنكية أو الفنية أو التشريعية. ٣ - تطويع الائتمان بما يتواءم والاستخدام الأمثل لهذه الأراضي.

ثالثا : تنفيذ برامج التنسيق بين مختلف قطاعات

الدولة المعنية بخدمة الإنتاج الزراعي:

- ١ - التنسيق بين خدمات الائتمان وأجهزة البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وأجهزة وزارة الري.
- ٢ - قيام شركات إنتاج التقاوى بتنفيذ دورها في خدمة مشروعات التنمية الزراعية.
- ٣ - دعم العلاقة بين البنك والتعاونيات.

رابعاً: تنفيذ برامج تنمية وتطوير الموارد البشرية :

- ١ - تطوير البرامج التدريبية للعاملين بما يتواءم والمتغيرات المستهدفة وتطوير أجهزة التدريب.
- ٢ - إجراء حصر عام للعالة الموجودة حالياً وتوجيه فائضها إلى التدريب التمويلي.

خامساً: تنفيذ برامج تدعيم دور القطاع الخاص والتعاونيات :

- ١ - تدعيم نشاط القطاع الخاص بترفير التمويل اللازم لقيامه بممارسة أنشطته في استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج.
- ٢ - تدعيم دور التعاونيات في :
أ - مساهمتها في رأس مال البنك.

- ب - تمثيلها فى لجان مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان على كافة المستويات.
- ج - توفير التمويل اللازم لها لتجارة وتداول مستلزمات الإنتاج الزراعى.
- تلك كانت أمثلة على برامج الائتمان التى يحتوى كل منها على أسلوب عمل وخطة للتنفيذ وهيكल للتمويل ووحدات ميدانية تقوم بتنفيذها.
- ولكل من هذه البرامج تعد خطوات تنفيذية لإمكان تحقيقها .
- وما يهمنى عند النظر لآى برنامج من هذه البرامج هو الهيكل التمويلى وبخاصة الجزء الخاص بالقروض.

أسباب فشل برامج الائتمان :

- إذا بحثنا عن الأسباب التى تؤدى إلى فشل برامج الائتمان أو نقص كفاءتها فى تمويل الغرض المعدة من أجله.. فإننا نجد أنها لا تخرج عن ثلاثة أسباب يجب على المخطط الائتمانى محاولة تلاقيها. وهى :
- ١ - عدم توفير الاحتياجات الائتمانية فى مختلف مراحل العمليات الزراعية من البدار إلى الحصاد.. وقد يمتد ذلك إلى التعبئة والتخزين والتسويق إذا احتوى البرنامج الائتمانى على عمليات التسويق وتصريف الحاصلات.
- ٢ - غياب عنصر (الجدارة الائتمانية) عند وضع السياسة بمعنى أن مقادير الائتمان تحدد لا على أساس القدرة الإنتاجية.. بل بمقدار الأرض المملوكة للمزارع.. أو على أساس المكانة الاجتماعية للمزارع دون النظر إلى جودة الأرض الزراعية أو المحصول أو كفاءة الإنتاجية.
- ٣ - غياب التكامل بين عناصر تسهيل سداد القروض وهى الائتمان، والتسويق، والتصنيع.. وقد تكون هناك مؤسسات تقوم بهذه الوظائف ولا يوجد تنسيق بينها.
- لذلك.. نقول عند وضع أى برنامج فإن معد البرنامج يجب أن يحدد الهدف منه.. وعوامل النجاح التى تقضى على أسباب الفشل وانحسارها وتحديد الخطوات الموقوتة بزمان محدد لتنفيذها، ووسائل وأساليب المتابعة الميدانية على تنفيذ البرنامج.

الفصل

الثانى

عناصر السياسة الائتمانية

ذكرنا أنواع السياسات التى تطبقها مؤسسات الإقراض وهى : سياسة الإقراض، والاستثمار والإيداع والخدمات المصرفية، والسيولة والإدخار.. وكل نوع منها يحتوى على عدد من العناصر.

وأهم هذه السياسات الخمسة بطبيعة الحال هى: (سياسة الإقراض) وعناصرها تنحصر فى عشرة عناصر

هى :

- ١ - الهدف من السياسة.
- ٢ - الفئات المستهدفة.
- ٣ - شكل الائتمان.
- ٤ - مقدار الائتمان.
- ٥ - أسلوب توزيع الائتمان.
- ٦ - أنواع الائتمان.
- ٧ - الضمانات.
- ٨ - سعر الفائدة أو العمولات أو المصاريف الإدارية.
- ٩ - طريقة الصرف وشروطه.
- ١٠ - استرداد القروض.

تلك كانت هى العناصر العشرة التى يجب أن تحتوى عليها أى سياسة من سياسات الائتمان الزراعى المعان. وسنتناول كلا منها بالشرح على الصفحات التالية كما سنخصص مبحثين لتطبيق هذه العناصر فى مصر من خلال نشاط البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وهو البنك المتخصص فى تمويل الزراعة المصرية وتنفيذ السياسات التى تشارك الحكومة فى رسمها.

أولاً: الهدف من السياسة

لا بد وأن يعلن لجمهور الزراع الهدف الذى من أجله وضعت سياسة الائتمان. وغالباً ما يكون الهدف ليس زيادة الإنتاج الزراعى بصورة إجمالية من أجل الاستهلاك المحلى فحسب ولكنه يشمل أيضاً رفع مستوى الدخل وزيادة العمالة، وتحقيق الاكتفاء الذاتى وزيادة الصادرات من المحاصيل.. ومن أجل هذه الأهداف ينظم الائتمان الزراعى ويدعم من الدولة.

ويطبيعة الحال فإن الأهداف تختلف باختلاف نظرة الدولة واتجاهها نحو الزراعة.
وتتضمن السياسة الزراعية فى مصر فصلا كاملا عن أهداف السياسة التمويلية للقطاع الزراعى والبرامج
الاتمائية المزمع تنفيذها خلال سنوات الخطة.

ثانيا : الفئات المستهدفة

تحدد الحكومة الفئات التى يقدم إليها الائتمان الزراعى.. هل هم الفلاحون وحدهم أم يضم إليهم الرعاة
والبدو وزراع الغابات وصائدو الأسماك وموردو مستلزمات الإنتاج ووكالات التسويق، وشركات التجهيز،
والصناعات الريفية؟.. هل يقدم لصغار الزراع ومتوسطيهم.. أم يعمم ليشمل جميع الزراع؟.. وهكذا..
ثم.. من يقدم الائتمان؟.. هل هى الحكومة بذاتها بطريق مباشر.. أم مؤسسات متخصصة كبنوك التنمية
الزراعية، .. أم تعاونيات التوريد والتسليف، .. أم البنوك التجارية، .. أم الوكالات الحكومية المتخصصة
كهيئات الإصلاح الزراعى، ومؤسسات التوطن والأراضى المستصلحة وغيرها؟

ثالثا : شكل الائتمان

يقدم الائتمان إما نقداً (الخدمة الائتمانية النقدية) أو عينا (الخدمة الائتمانية العينية) أو هما معا..
لذلك يقال إن الائتمان الزراعى يتميز بتعدد صوره..
ولكى تحقق الدولة نوعاً من الإشراف على استخدام القروض فيما صرفت من أجله.. فإنها تقدر كمياته
العينية من مستلزمات الإنتاج الزراعى كالأسمدة والبذور والمبيدات الزراعية والأدوات الإنتاجية ومقاديرها
النقدية.. أما إذا كان الغرض من الإقراض هو خدمة المحصول أو تسويقه أو تخزينه أو تصنيعه فإن ما يصرف
من قروض يكون فى شكل نقدى تتحدد دفعاته بالقدر الذى يخدم الغرض..
ويقدر ما تسهم به الدولة فى إعانة الفلاحين بالتمويل المنظم والمدمج.. بقدر ما تتدخل فى تحديد شكل
الائتمان ومقداره.

رابعاً : مقدار الائتمان

تشارك الدولة مؤسسة الائتمان فى رسم حدود القروض أو ما تسمى بمعايير التمويل.. وقد توضع حدود
قصوى لكل نوع من القروض يكون مقدارها مبنيا على أساس دراسة تكاليف الإنتاج والعائد منها، أو على
أساس طلب المقرض للائتمان، أو على أساس قيمة الضمان، أو على أساس قدرة المقرض وملكيته وربحيته أو
على أساس آخر يراه المخطط الائتمانى ويتمشى مع القدرة الائتمانية للمؤسسة القائمة عليه..
وفى كثير من الدول تغطى قيمة القروض حاجات الفلاح من المستلزمات وخدمة الأرض ورعاية المحصول

إلى جانب تغطية جزء من نفقات استهلاكه العائلي.

وهي بذلك تهتم بالعامل الإنسانى الذى يقى المقترض شر اللجوء للمرابين ويسهل عليه رد القرض فى نهاية فترة المصداق.. بل وتحقيق فائض اقتصادى يستعين به فى زراعة الموسم التالى.

وتشارك دول كثيرة الفلاحين فى دراسة مقادير القروض.. وتعتقد لهم المؤقرات والندوات ويكون لأربهم وزن فى تقديرها.

ودول أخرى تستعين فى تقديرها بمراكز الأبحاث الزراعية والحقول الإرشادية ولجان حساب تكلفة الإنتاج وغير ذلك مما يعطى صورة عن الحاجات الحقيقية لزراعة المحاصيل.

ملاحظة المقررات :

نعنى بالملاحظة.. تحديد قيمة القروض بالقدر اللازم لسد احتياجات الزراعة دون إفراط أو تفريط، أى دون اسراف أو تقتير، ويراعى فى تقدير الملاحظة فى خدمات الائتمان الزراعى.. كفاية الإنتاج لسداد القروض المنصرفة، ووجود فائض للمزارعين للوفاء بالتزاماتهم الأخرى حتى لا يعجزوا عن الوفاء بها فيتبع ذلك آثار ضارة على الإنتاج الزراعى.

وتقتضى الملاحظة تحديد مجموع القروض التى تصرف لكل زراعة.. وخصوصا نسبة القروض النقدية إلى قيمة الإنتاج.. وهذا بدوره يتوقف على نوع الزراعة من حيث أهميتها للمبلاد.

فهناك محاصيل رئيسية مثل القطن والقمح والبنساتين.. وأخرى غير رئيسية لعدم ملاءمتها للمتربة.. أو لأنها أقل أهمية فى الإنتاج الزراعى.

ويمكن تحديد سقف ائتمانية لكل محصول أو لكل مزارع أو لكل جمعية تعاونية وغيرها.

السقف الائتمانى :

السقف الائتمانى هو الحد الأقصى المسموح به للائتمان لكل نشاط من الأنشطة.. أو لكل مؤسسة أو حتى بالنسبة للمقترض حيث أن له قدرة وطاقة ائتمانية لا يتعين تجاوزها. وإلا كانت النتيجة عدم تمكنه من السداد.. فهو يتعلق بتحديد حجم أو مبلغ الائتمان الذى يصرف لطالبه.. أى المبلغ الذى ترغب المؤسسة المانحة توظيفه.. وفى نفس الوقت عدم تجاوزه بأى حال من الأحوال.. حتى لا تختل العلاقة بين النسب التوظيفية وبين اعتبارات الأمان أو الاحتياطات النقدية التى تكونها تلك المؤسسات^(١).

وعند تحديد السقف الائتمانى للمزارع.. يراعى فى الاعتبار ما يحوزه من وحدات إنتاجية.

ومن الأمور الهامة فى تحديد السقف الائتمانية.. مراعاة عدم إرهاق المزارعين بديون غير اقتصادية يعجزون عن سدادها.

(١) د. محسن الحضيرى - مرجع سابق (ص ١٢٩).

المعايير المستخدمة فى تقدير كمية الائتمان :

هناك كثير من المعايير تؤخذ فى الحساب عند رسم حدود القروض.. ففى الماضى كان المعيار الأحدث هو الضمان أو الضمانات المادية التى يقدمها المقترض إلا أن الاتجاه الحديث يأخذ بمعيار القدرة الإنتاجية التى نتاولناها فى الفصل الأول من هذا المبحث.

ويرى بعض خبراء الائتمان أن حدود القرض يجب تحديدها على أساس طلب المقترض للائتمان الإنتاجى. ويؤكدون على الحاجة إلى تغيير المعيار من ما نسميه (رابطة الضمان) إلى ما نسميه (رابطة الإنتاج)^(١).

أى أن تقدير كمية الائتمان التى يجب صرفها للمزارع لابد وأن تتناسب مع دخله الزراعى.. وفى الوقت نفسه لا تدفعه إلى أن يلجأ إلى المصادر غير النظامية (تجار ومرايون) يطلب استكمال حاجاته الائتمانية. ومن الضروري أن تكون القواعد الخاصة بمعايير تقدير قيمة القروض بسيطة، واضحة لتسهيل من إجراء المراجعة على المقترضين وعلى موظفى المؤسسة المقرضة.

وعندما يكون الائتمان موجها من الدولة.. فإنها تقوم بإجراء الدراسات التفصيلية عن احتياجات كل وحدة زراعية (فدان).. وكذلك دراسات عن تكلفة إنتاج الرحدة من محصول معين والعائد المتوقع.. ومن هذه الدراسات تستطيع تحديد الحاجات الائتمانية لكل مزارع على حدة.

وهذه هى الطريقة المتبعة فى مصر إلا أنها تتم بالنسبة للمساحة المنزرعة من المحاصيل على امتداد الرقعة الزراعية كلها ونادرا ما تأخذ فى الاعتبار اختلاف خصوبة تربة المناطق أو الأحواض، أو تكلفة الأيدى العاملة، أو توفر المياه.. وغير ذلك.

ونرى أن هذه الطريقة أصبحت عقيمة، ومكلفة بدليل استمرار مطالبية المزارعين للحكومة برفع الفئات التسليفية لاختلاف تكاليف الزراعة من منطقة زراعية إلى أخرى.

خامسا : أسلوب توزيع الائتمان

من السياسات الهامة للائتمان سياسة توزيع الائتمان على المزارعين.. فقد تقوم الحكومة بنفسها بتوزيع الائتمان عن طريق صياغة القرى.. وقد تعهد بذلك إلى مؤسسة متخصصة (حكومية أو شبه حكومية).. أو تلقى بهذا الأمر إلى التعاونيات، أو صناديق الإقراض التعاونية، أو تعاونيات التسويق المركزية وغيرها. وهناك أسلوبان أساسيان لتقديم الائتمان :

١ - يوزع الائتمان من المؤسسة للمزارعين مباشرة كأفراد.

٢ - يوزع الائتمان عن طريق تعاونيات قوتها مؤسسات الائتمان الزراعى.

وأيا كان مصدر التوزيع فإن الكفاءة الائتمانية هى العنصر المحدد والمساعد على بلوغ الأهداف.

(١) الحلقة الدراسية عن الائتمان الزراعى - بيروت - سنة ١٩٦٢ (ص ٥٣).

سادساً : أنواع الائتمان

لما كان الائتمان الزراعى له عديد من الاستخدامات التى تفيد الإنتاج .. فإن أنواع الائتمان أو القروض التى تقدمها مؤسساته تتعدد أيضا لتلبى الحاجات الائتمانية للمزارعين.

وقتل سياسة منح القروض العنصر الأساسى من بين العناصر العشرة المكونة للسياسة الائتمانية .. كما أنها تعتبر أهم التسهيلات الائتمانية التى تقدمها مؤسسات التمويل. مثل خصم الأوراق التجارية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وغيرها.

والباحث فى وظائف المؤسسات المالية عموما .. يجد أن وظيفة «منح الائتمان» تعتبر أهم وأخطر وظائفها.

ذلك لأن الأموال التى تقرضها لطالبيها ليست ملكا لها .. بل هى أسوان المودعين أو مقترضة من الجهاز المصرفى بالدولة - لذلك فهى ترسم سياسة هذا العنصر بدقة ليحقق لها سلامة استخدام مواردها.

ومن هنا تختلف مستندات القرض عن مستندات الأوراق المالية .. إذ أن الأخيرة قابلة للبيع فى البورصة، وإن كان هناك وجه شبه فى إمكانية التحويل من شخص أو هيئة إلى أخرى.

ولأن الائتمان هو أخطر وأهم وظائف المؤسسات الائتمانية فقد تبارى المالىون فى تقسيمها إلى أنواع مختلفة نذكر منها على سبيل المثال تسعة أنواع لتعريف القارئ بها .. وإن كانت هذه التقسيمات تحكيمية أى أن القرض يدخل تحتها جميعا.

١ - التقسيم بحسب الغرض :

- وتقسيم الائتمان بحسب الغرض منه .. يشمل القروض الاستهلاكية التى يحصل عليها المزارع لشراء السلع والخدمات اللازمة له ولعائلته ومنها المأكول والملبس وغيرها.
- وكون هذه القروض لا تستخدم فى الإنتاج الزراعى مباشرة إلا أن بعض الآراء تؤيدها باعتبارها تحمى الفلاح من الالتجاء إلى المراكب للحصول على المال اللازم للاتفاق الأخرى.
- كما أنها تشمل القروض الإنتاجية. وهو ما يستخدم بصفة مباشرة فى فلاحه الأرض، وإنتاج المحاصيل، أو شراء أصول جديدة - لذلك ... فإن هذا النوع من القروض ينقسم إلى :
- أ - قروض زراعية مباشرة: وهى التى تتمثل فى التقاوى والبذور والأسمدة والمبيدات وسلف خدمة الأرض الزراعية.
- ب - قروض استثمارية : وتستخدم لشراء الأرض والمباني وإقامة الحظائر والمشروعات الزراعية والآلات والمواشى ونحوها مما يكون أصولا لازمة للاستثمار الزراعى.
- ج - قروض تشغيل: وتستهمل فى شراء الوقود والمخصبات والعلف وأجور العمالة والرعاية البيطرية لحيوانات المزرعة وغيرها.

٢ - التقسيم بحسب الضمان :

بالنسبة لتقسيم القروض بحسب الضمانات.. فنجد أنها تنقسم إلى :

- أ - قروض بضمانات عقارية أو بضمان حق الامتياز.
- ب - قروض بضمان المحصول أو عائد المشروع الزراعى.
- ج - قروض بضمان المشروع نفسه والآلات والمعدات المستخدمة فيه.
- د - قروض بضمان بضائع.
- هـ - قروض بالضمان الشخصى.
- و - قروض بضمان ودائع أو أوراق مالية كالأسهم والسندات والكمبيالات.
- ز - قروض بلا ضمان.

وقد جرى العمل فى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بمصر حتى عام ١٩٥٤ / ٥٣ ألا يصرف أى نوع من أنواع القروض إلا بضمان الأرض الزراعية.

وكان الذين يستطيعون تقديم الضمانات للبنك هم الملاك فقط.. ونظرا لأن غالبية الزراع كانوا مستأجرين فى تلك الفترة من الزمن فإنهم لجأوا إلى الملاك لضمانهم لدى البنك.. مما أدى إلى تسليطهم عليهم وإطلاق يدهم فى تحديد القيمة الإيجارية.

وابتداءً من الموسم الشتوى عام ١٩٥٤ اكتفى البنك بتقديم المزارع عقد الإيجار كضمان للقروض.. إلا أن معظم المستأجرين لم يكن فى حوزتهم هذه العقود، وعز عليهم الحصول على القروض أيضا. وتطبيق نظام الائتمان فى عام ١٩٥٧ اكتفى البنك بشهادة مجلس إدارة الجمعية التعاونية على صحة طلبات القروض واشترط أن يكون محصول الأرض التى يحوزها المستأجر هو الضمان للقروض.. إلى أن استخدم نظام البطاقة الزراعية فحلت محل شهادة أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

ومع تسهيل شروط الضمان الذى صاحب تطبيق نظام الائتمان التعاونى.. زادت نسبة استرداد القروض وتولدت الثقة بين الزراع والجمعيات التعاونية، وإن كانت هذه النسبة قد تناقصت عام ١٩٦١ لإصابة محصول القطن بإصابة شديدة أعجزت الزراع عن الوفاء بالتزاماتهم لسنوات تالية.

٣ - التقسيم بحسب طرق السداد :

هذا التقسيم مبنى على أن بعض القروض يتم استردادها دفعة واحدة عندما يحين أجل سدادها. وقد يكون السداد على دفعات أو أقساط شهرية، أو موسمية، أو سنوية تتمشى فى الغالب مع طبيعة الدخل أو الإيراد الناتج من المشروع محل الاقتراض.

٤ - التقسيم بحسب مدة القرض :

هذا النوع من التقسيم هو الأكثر وضوحاً فى معظم مؤسسات الائتمان والجمعيات التعاونية لأنه يربط

بين أجل استحقاق القرض وموعد نضج المحاصيل!
ومن هنا - كان هذا التقسيم هو الوحيد الذى تصرف القروض الزراعية على أساسه بجانب التقسيمات الأخرى.

وتنقسم القروض بحسب مدتها إلى ثلاثة أقسام :

- أ - قروض قصيرة الأجل.
 - ب - قروض متوسطة الأجل.
 - ج - قروض طويلة الأجل.
- ولأهمية هذا التقسيم وشيوعه حيث يمثل التقسيم الأساسى المستخدم فى مؤسسات الائتمان فإننا سنتناوله بالتفصيل.

(أ) الائتمان قصير الأجل

تمثل القروض قصيرة الأجل الجزء الأكبر من جملة الائتمان الزراعى فى معظم بلاد العالم.. إذ أنه النوع الذى يصرف لممارسة عمليات الإنتاج الزراعى فى المواسم الزراعية.. وتحدد بيوت التسليف الزراعى مقدار القرض لكل موسم طبقاً لحاجته من مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية. كما تحدد مواعيد صرفها بحيث تتفق مع مواعيد زراعة المحاصيل التى تصرف القروض من أجلها.

وينقسم الائتمان قصير الأجل إلى قسمين :

- ١ - قروض لتمويل الإنتاج الزراعى.
 - ٢ - قروض لتسويق المحاصيل الزراعية.
- وقروض تمويل الإنتاج الزراعى تصرف لغرض تجهيز الأرض للزراعة وشراء التقاوى أو الحصول عليها من مصدر الإقراض ذاته، وكذلك الأموال اللازمة لخدمة المزارع من رى الأرض وعزقها وتنقيتها من الحشائش وتطهير المساقى والمرابى ومكافحة الآفات التى قد تصيب الزروع، ثم الأموال اللازمة لحصاد والمحصول أو جنيهه أو تعبئته ونقله إلى أماكن تخزينه.. وأخيراً قروض لتربية الماشية وحيوانات المزرعة.
- ويدخل فى ذلك ما يحتاجه الفلاح كمصروف شخصى حتى لا يلجأ إلى المرابى حيث تطول المدة بين البدء فى الزراعة وحصاد المحصول.
- أما مواعيد صرف هذه القروض وكمياتها.. فيرتبط بالاحتياجات الفعلية للمحصول.. وفى الأوقات التى تقتضيها زراعته.

وهذا النوع من القروض يكون الصرف منه على شكل عيني أحياناً (أسدة - تقاوى - مخصبات - مبيدات.. إلخ) والباقى على شكل نقدي للصرف منه على إجراء العمليات الزراعية كتأجير العمالة والآلات،

وشراء المخصصات البلدية، ومتطلبات تشغيل المزرعة.

ولا تزيد مدة إعارة القرض إلى الزراع على ١٤ شهراً في أغلب الأحوال.. وإلا انتقلنا إلى نوع آخر من الائتمان [متوسط الأجل] وتحديد مدة استرداد هذه القروض مرتبط بمواعيد بيع المحاصيل التي صرفت القروض من أجلها.

أما قروض تسويق الحاصلات الزراعية فتعمل على إحداث التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية.. وعند نضج المحاصيل لابد من مد الزراع بالأموال اللازمة لتسويق حاصلاتهم.. وإلا اضطروا إلى عرضها في الأسواق ليمكنوا من سداد التزاماتهم العاجلة. فينخفض سعرها في بداية موسم الحصاد.. وإن كان من المؤكد أن يعود إلى الارتفاع مرة ثانية في آخر الموسم.

والائتمان في هذه الحالة يمكن الفلاح من تخزين محصوله لحين ارتفاع الأسعار على مدار الموسم.. ولا يتعرض بالتالي لاستغلال التجار.. كما أن عملية التخزين في حد ذاتها تمنع المحصول من إغراق السوق.. وبالتالي تحفظ الأسعار من الانهيار في بداية الموسم.

ومن الجدير بالذكر أن تمويل تسويق الحاصلات الزراعية يعتمد أساساً على البنوك التجارية وبنوك الائتمان الزراعي والجمعيات التعاونية سواء اقتصر التسويق على شركات القطاع العام أو اشترك فيه تجار القطاع الخاص.. وذلك لما يتطلبه التمويل من مبالغ كبيرة تزيد على إمكانية بنوك الائتمان والجمعيات.. والملاحظ تضافر الجهاز المصرفي والبنك المركزي في مصر في تقديم التمويل اللازم للمحاصيل الرئيسية للبلاد^(١).

وهناك اتفاق عام بين علماء التمويل على أن للقروض قصيرة الأجل مميزات كثيرة يجب النظر إليها عند

رسم سياسة الإقراض - أهمها:

١ - تمثل مديونية مؤقتة.

٢ - قليلة التكلفة بالنسبة للمقرض.

٣ - مخاطرها قليلة.

٤ - ضماناتها ضئيلة.

٥ - تتسم بالمرونة.

والجدير بالذكر أن الائتمان قصير الأجل في مؤسسات الائتمان الزراعي يختلف في مدته عن الائتمان التجاري.. فبينما يرتبط الأول بالزراعة التي لا تقل في العادة عن ثلاثة أشهر.

نجد أن الائتمان قصير الأجل في المؤسسات التجارية العالمية يصل إلى ليلة واحدة - بحيث يتم تجديد القرض في كل يوم لليوم التالي، ويصبح من حق هذه المؤسسات الامتناع عن تجديد هذه القروض في أي يوم إذا ما اضطرها طارئ.. ما إلى تخفيض حجم القروض أو تصفية بعضها لتدعيم أرصدها النقدية السائلة^(٢).

(١) محمد أبو القاسم - بحث بعنوان : التمويل الزراعي - النوبة العربية الأولى للمصارف ببيروت.

(٢) د. حياة شحاتة - مرجع سابق (ص ٣٨).

(ب) الائتمان متوسط الأجل

هى القروض التى تسدد خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات وتستخدم فى التوسع الرأسى فى الزراعة، ورفع إنتاجية الأرض، ولا ترتبط بمحصول معين.. وتمدد على أقساط سنوية أو نصف سنوية. كما تستخدم هذه القروض فى شراء الآلات والمكائن مثل آلات الرى والحراث والدراس والغرس ومكافحة الآفات وشراء حيوانات المزرعة وإقامة الجسور وفرز الأرض وتجهيزها وتحسينها وإنشاء وتحسين البساتين وتحسين التربة، والزراعات المحمية، وتطوير وسائل الرى وغيرها. كما تصرف لإقامة المشروعات الفردية أو الجماعية فى مجالات التصنيع الزراعى، ومشروعات تربية الدواجن، والثروة السمكية وغير ذلك من المشروعات الريفية. وليس لهذا النوع مقررات.. وإنما يعرف بناءً على دراسات جدوى للمشروع ودراسة المركز المالى لطالب القرض وضماناته. وعادة ما يكون المشروع الزراعى الممول هو جزء من الضمان - لذلك فإن هذا النوع من الائتمان يحتاج إلى متابعة دقيقة من المقرض وكفاءة فى استخدام الأموال من المقرض.

(ج) الائتمان طويل الأجل

هى القروض التى يمتد أجل استردادها إلى عشرين سنة وتستخدم فى عمليات الاستثمار الزراعى كشق الترع والجسور واستصلاح الأراضي وتحسينها واستزراعها وتهيتها للإنتاج الزراعى ومشروعات الرى والصرف العامة واستزراع الأراضي، وإنشاء البساتين وإقامة المنشآت الزراعية والتصنيع الزراعى.. إلخ.. وهذا النوع من الإقراض تكون نسبته ضئيلة فى مجموع قروض الائتمان الثلاثة وتتطلب إجراءات معقدة لطول مدة القرض، وعدم وضوح نتائج الاستثمار.. مما يجعل بيوت التسليف الزراعى تتجنب تمويل عمليات استصلاح الأراضي تاركة ذلك لهيئات حكومية متخصصة. وتنقسم مدة الائتمان فى القروض طويلة الأجل إلى ثلاث فترات كما يلى :

الفترة الأولى : فترة السحب أو الاستخدام.

وفى هذه الفترة يقوم المزارع بسحب المبلغ المعتمد له من السلطة الائتمانية للاتفاق على المشروع وشراء الآلات وتركيبها ونحو ذلك.

الفترة الثانية : فترة السباح

وهى الفترة الأولى لتشغيل المشروع المؤتمن عليه. ولا يقوم المزارع (المؤتمن) بسداد أية قسط من الائتمان تشجيعاً له على استمرار المشروع.

الفقرة الثالثة : فترة السداد

وهي التي تلى فترة السماح ويبدأ في أولها سداد الأقساط. وضمانات هذه القروض لا بد أن تكون قوية لطول فترة الاستحقاق التي قد تصل إلى عشرين عاماً.. ومن ثم فإن المؤسسات تشترط إجراء الرهن العقاري على الضمان وعلى المشروع والأرض المقام عليها.

٥ - التقسيم بحسب شكل القرض :

قروض الائتمان الزراعي تصرف إما عينا أو نقداً :

أ - عينا : تتمثل في مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوي وبذور وكبماويات أو آلات.

ب - نقداً : وتتمثل في قروض الخدمة والتشغيل والإتشاء.

وفي مصر تخصص وزارة الزراعة لجنة لتحديد حجم الإقراض العيني المدعم من الدولة لزراعة كل وحدة إنتاج (فدان) وللمزارع أن يشتري أى كمية من مستلزمات الإنتاج العينية بالسعر غير المدعم إذا تطلبت زراعته ذلك.

٦ - التقسيم بحسب طريقة الصرف :

حسب نوعية الإنتاج الزراعي هناك أكثر من طريقة لصرف القرض.

أ - قرض يصرف دفعة واحدة.

ب - قرض يصرف على دفعات تبعاً لطبيعة النشاط الذي تقرر من أجله.

ج - قروض تأخذ شكل اعتمادات أو حسابات جارية أو خطابات ضمان.

٧ - التقسيم بحسب نوعية المقرض :

أ - قروض حكومية أو شبه حكومية.. وهي تمنح للمزارات أو المصالح أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

ب - قروض تصرف للجمعيات التعاونية.

ج - قروض فردية .. وتمنح للأفراد الطبيعيين.

د - قروض تصرف للشركات بمختلف أنواعها.

٨ - التقسيم بحسب نوع العملة :

من حيث العملة التي يصرف بها القرض فتنقسم إلى نوعين:

أ - قروض بالعملة المحلية.

ب - قروض بالعملة الأجنبية.

٢٠. ولو كان

٩ - التقسيم بحسب الفائدة :

عقود القروض تجدد العائد منها أو الفائدة عليها وهي ما نسميها بأعباء القرض ومعظمها:

أ - قروض بفائدة مدعمة.

ب - قروض بدون فائدة.

ج - قروض بفائدة عادية.

د - قروض بفائدة بسيطة أو مركبة.

هـ - قروض بالأسلوب الإسلامي.

ونلخص ما ذكرناه من تقسيمات القروض في الجدول التالي :

أنواع القروض					التقسيم			
وائع	ضمان شخصى	ضمان بضائع	تشغيل	استثمارية	زراعة مباشرة	حسب القرض		
			ضمان المشروع	ضمان المحصول	عقارية	حسب الضمان		
			طويل الأجل	دفعات	دفعة واحدة	حسب طرق السداد		
				متوسط	قصيرة الأجل	حسب مدة القرض		
			اعتمادات	تقلى	عشى	حسب شكل القرض		
				دفعات	دفعة واحدة	حسب طريقة الصرف		
			شركات	فردية	تعاوية	شبه حكومية	حكومية	حسب نوعية المقرض
					أجنبية	محلية	حسب نوع العملة	
			إسلامى	بسيطة أو مركبة	عادية	بدون فائدة	مدعمة	حسب الفائدة

وقد لا يكون مهما بدرجة كبيرة ما ذكرناه عن تقسيمات القروض وأنواعها.. التفصيلية.. لأنها تقسيمات تحكيمية.. ويخضع أى نوع من القروض إلى تقسيم أو أكثر منها.. فقد يكون القرض بحسب الضمان.. مضمونا وبحسب الشكل عينيا وبحسب طريقة الصرف يصرف على دفعات.. وبحسب المدة قصير الأجل.. وهكذا.. أى أن القرض الواحد يدخل تحت أكثر من تقسيم.. ومن المفضل أن نوضح الأنواع المختلفة من التقسيم لكل قرض على حده فى قائمة تعطى ملخصا عنه.

سابعاً: الضمانات

قلنا إن الائتمان الزراعي يحيط به العديد من المخاطر - أي احتمالات عدم الاسترداد.. وإذا كان الائتمان في مجمله يصرف لطالبيه على أمانتهم وحسن معاملتهم.. فإن أكثر أنواع الائتمان تعرضاً للمخاطر.. هو ذلك الذي يصرف للفلاحين ويستمر ديناً معلقاً في رقابهم إلى آجال أطول بكثير من الأجال التي تصرف فيها أنواع الائتمان الأخرى.

وقد تتأثر قدرة المزارعين على السداد نتيجة ظروف لا دخل لهم فيها، كفقْد المحصول لسوء الأحوال الجوية مثلاً، أو لنقص في المحصول نتيجة لآفات قد تصيبه مما لا يمكنهم من بيع الجزء الباقي منه بأموال تكفي سداده ديونهم. لذلك.. تشترط مؤسسات الائتمان جميعها على طالبي القروض تقديم ضمانات لدرء الخطر الائتماني أو تقليله. وقد شبه الضمان بأنه حد الأمان لتلك المؤسسات.. إلا أنه لا يجب صرف القروض لوجود ضمان فقط.. ولكن لابد وأن تتوفر الثقة بين المقرض والمقرض.. وأن الأخير متأكد أن الأول سيستخدم الأموال المقرضة فيما صرفت له.. وهو الاستغلال الزراعي وإنتاج المحاصيل..

.. كما أن هذه الضمانات قد تتأثر قيمتها بعد الصرف كتلفها أو انخفاض أثمانها أو لأي ظروف أخرى. ويرى البعض^(١):

أن الضمانات ليست هي الأمان الوحيد للبنك والتي تجعله في منأى عن المخاطر، وإنما يتعين على العاملين بمؤسسات الائتمان القيام بواجباتهم الوظيفية المترابطة، والتي تتناول الجمع الدقيق لكافة البيانات والمعلومات اللازمة عن متانة المركز المالي للعميل ومقدرته على الدفع، ثم سمعته وكذلك الظروف الاقتصادية العامة، ثم يأتي بعد ذلك الضمان العيني مكملاً وليس هو الأساس.

أي أنها تعتبر الضمان العيني مكملاً للضمان الأصلي وهو قوة المركز المالي للعميل وقدرته على السداد واحترامه لتعهداته وسمعته الطيبة.

وكمبدأ عام لا يؤخذ الضمان وفي نية البنك الحصول على السداد من هذا الضمان، إنما يؤخذ على أساس أنه يمكن الاستفادة به في حالة تقاعس المؤتمن عن السداد.

ولاشك أن الإقراض بدون ضمان هو أكثر أنواع الائتمان شيوعاً وأقلها مخاطراً إذا ما اتبعت عند منحه الإجراءات والخطوات السليمة.

ورغم أن الائتمان يغطيه ضمان عيني ملموس.. إلا أنه قد يغطي في الواقع بما هو أهم كالمركز المالي مثلاً.. فدراسة طلب الائتمان تقتضي من الفاحص الائتماني التعمق في تحليل المركز المالي لطالِب الائتمان سواء من حيث سلامة تكوين الهيكل المالي في الماضي أو اتجاهات تطوره في المستقبل إلى جانب الاطمئنان على توفر مقومات السيولة وضمان حد أدنى من الربح الصافي يغطي تكلفة الإقراض^(٢).

.. فقبل صرف القرض يجب أن تتوافر لدى المقرض بيانات كافية عن المقرض ومجالات استخدام القرض

(١) و (٢) د. حياة شحاتة مرجع سابق - (ص ٤٦ و ٤٨).

المطلوب بما يطمئنه في النهاية إلى سلامة الاستخدام في الغرض المطلوب من أجله الصرف وإلى سهولة استرداده في تاريخ الاستحقاق.

وأهم هذه المعلومات :

١ - بالنسبة للمقترض:

أ - المركز المالي للمقترض.

ب - قدرته على السداد.

ج - مديونيته للبنوك أو الجهات الأخرى.

د - القدرة على إدارته لمزرعته.

٢ - بالنسبة للغرض من استخدام القرض :

أ - أن يكون داخلاً ضمن أغراض المؤسسة المقرضة.

ب - أن يتماشى الإنتاج مع خطة الدولة.

د - أن يؤدي استخدام القرض إلى زيادة إنتاجية المزارع.

ج - أن يحقق استخدام القرض فائضاً صافياً يغطي على الأقل سداد أقساط القرض وقوائده.

وبعد الحصول على المعلومات اللازمة وتوافر الشروط الخاصة بالقرض.. تتم المقابلة مع طالب القرض للتأكد من بعض الأمور وأهمها :

أ - حجم القرض المطلوب.

ب - كفاية القرض للغرض المطلوب له.

ج - مدى كفاية الدخل المتوقع للسداد.

د - الضمانات ومدى كفايتها لتأمين القرض.

هـ - حالة المزارع المالية.

و - كفاءة المزارع الإنتاجية.

ز - سمعة المزارع الائتمانية.

ثم تقرر السلطة الائتمانية مقدار ونوع الائتمان المطلوب.

وتكون أحد هذه القروض أو بعضها :

١ - قروض زراعية (موسمية).

٢ - قروض كبيرة.

٣ - قروض مركبة

٤ - قروض ذات درجة عالية من المخاطر.

٥ - قروض ذات شروط خاصة.

مشكلة الضمان

... إذا كانت مشكلة الضمانات تأخذ شكلاً إيجابياً.. بل وأساسياً لصرف القروض من مؤسسات الائتمان.. إلا أن حجمها أصغر في مؤسسات الائتمان الزراعي لكونها ائتمانا موجهاً من الدولة.. فقد تبسط الدولة يدها لتقرض دون أية ضمانات وذلك إذا رأت أن في ذلك وسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين الأحوال المعيشية للمزارعين أو لتشجيع على إنتاج محصول تصديرى معين.

وقد تغالى في طلب الضمانات لتحقيق الموازنة بين الموارد المالية المتاحة والطلب المتزايد على القروض.

أنواع الضمانات

ضمانات القروض تأمين للدائن ضد مخاطر الإقراض، وزيادة تأكيد لجدية المدين في اعتماده تسديد القرض.

وأهمية الضمان ترجع إلى أنه يساعد على تقليل المخاطر التى قد يتعرض لها المال المقترض من عدم رده للدائن.. لأن الضمان تأكيد لعملية الوفاء بالدين.. ومن ثم يعتبر الضمان حافزاً للدائن على الإقراض ودافعاً للمدين على السداد.

وللضمان أنواع وصور عديدة يفترض في أى ضمان منها أن يطمئن معه الممول على مصير قرضه، وعلى إمكان استرداده طبقاً لما يتفق عليه.. وبصفة عامة الضمان فى الأنواع التالية :

١ - الضمان الشخصى :

قد يكون الضمان فى شخص المدين نفسه مباشرة.. وقد تكون الثقة غير مباشرة أى من خلال شخص آخر أو أكثر - أو فى جماعة أو فى هيئة.. وبالضمان الشخصى يحصل المدين على القرض نظير كلمة شرف أو بتوقيعه على اتفاق تحريرى وبدون ضمان مادى عادة.

وينتشر الضمان الشخصى فى المجتمعات المحلية وخصوصاً فى المقادير الصغيرة نسبياً ويكون عادة قصير الأجل.. ويقل كثيراً فى المجتمعات الحضرية وخصوصاً المتقدمة.

٢ - ضمان المحصول :

كانت مشكلة الضمانات من أكبر المشاكل التى تواجه المنتجين الزراعيين حتى منتصف هذا القرن .. إلا أنه بعد استقلال الدول وتنظيم الائتمان واتخاذها وسيلة ناجحة فى تحقيق أهداف التنمية أخذت الحكومات فى الدول النامية على عاتقها مسئولية الضمان، وإعطاء المزارعين ملاكاً ومستأجرين منه، واكتفت بما يسمى بضمان المحصول.

و ضمان المحصول ليس من الضمانات المؤكدة.. فقد يتعرض المحصول للتلف أو الفناء لعوامل طبيعية،

ولذلك فإن تخفيف الضمان بهذه الصورة يدل على اتجاه السياسة إلى زيادة الإنتاج وتشجيع المزارعين، ولو كان ذلك يحملها أعباء إضافية.. هذا بالإضافة إلى أن فكرة تقديم الائتمان أصبحت نابعة من الدولة ذاتها لأغراض التنمية.

٣ - ضمان الممتلكات الخاصة :

وهذا النوع يقوم عليه الائتمان عامة.. ويمقتضى هذا النوع من الضمان يحوز الممول بطريقة أو بأخرى ما يعتبره ضماناً مادياً كافياً للقرض.

وأنواع هذه الضمانات هي :

أ - ممتلكات ثابتة كالأرض والمباني.

ب - ممتلكات منقولة مزرعية، كبعض الآلات والأدوات والماشية والنتاج المزرعى.

ج - ممتلكات منقولة كالحلى يختلف أنواعها وكونائق التأمين وشهادات الاستثمار.. ويفضل هذا النوع أكثر

الزراع كضمان لقروضهم نظراً لعدم اتصالها اتصالاً مباشراً بقيمة ومصدر ممتلكاتهم المزرعية^(١).

وقد سبق أن أكدنا أن مؤسسات الائتمان التجارية لا تقبل على إقراض الزراع.. وخاصة صفارهم لأنه ليس

لديهم ما يقدمونه لها كضمان.. فممتلكات المزارع الصغير تكاد تكون قليلة.. وبالنسبة للمستأجر فإنه يكاد لا يملك شيئاً يقوم بالنقود يقدمه كضمان.

فالمدين يعين للدائن حقا خاصا من أمواله كرهن منقول أو عقار.

تقدير الضمانات

هناك صعوبة حقيقية فى تقدير الضمانات المقدمة من المزارعين.. وذلك لاختلاف الأسعار وتذبذبها من أن

لآخر. وموظف الائتمان الذى يعاين الضمان لتقديره لابد وأن يراعى قواعد التقدير التى تضعها مؤسسته.

ومن الصعوبات التى تقابل من يقوم بتقدير ضمانات الأرض الزراعية وجودها فى حالة غير مفرزة (على

المشاع) أو غير مسجلة.. أو تحت يد أحد المزارعين.. أو عدم وجود سند ملكيتها.. أو أن هناك صعوبة فى

تقصى سند الملكية ودراسته من الناحية القانونية وغير ذلك..

.. والسؤال الذى يطرح أحيانا - هل يتم تقدير الضمان المقدم من المزارع بسعره الحالى فى السوق أو

السعر المحتمل فى المستقبل (فى زمن الاستحقاق).

والجواب: أن التقدير يجب أن يكون عند استحقاق أجل القرض وهو الوقت الذى يباع فيه الضمان فى حالة

الإعسار أو التوقف عن السداد.

(١) المرجع السابق (ص ٣١ - ٣٤).

كفاية الضمان :

لا يشترط أن يقدم المقرض إلى مؤسسات الائتمان تأميناً يبقّى أموالها أخطار عدم ردها إليها.. بل يجب أن يكون هذا الضمان كافياً إذا بيع فى أسوأ الظروف وأن يسدّد ثمن بيعه قيمة المبلغ المقرض وأعباءه أو حتى القيمة الأصلية للقرض.

ونوع الضمان وكفايته يتوقفان على عنصرين هامين هما :

- أ - قدرة المزارع على تحقيق دخل من زراعته يتجاوز الحاجات الأساسية لمعيشة أسرته، ويسدّد ما عليه من ديون.. بل ويتبقى له ما يمكن ادخاره أو استغلاله فى دورة إنتاج جديدة. وهذا يتوقف على ما يلى :
 - ١ - الطاقة الإنتاجية للمزارع.
 - ٤ - قرب المزرعة من مراكز التسويق.
 - ٢ - قدرة المزارع واستقامته.
 - ٥ - درجة وعى المقرض.
 - ٣ - حجم الحمّالة الزراعية وخصوبتها.
 - ٦ - المناخ الائتماني العام.
- ب - القيمة الحالية للأصول الموجودة كضمان، ومدى إمكان بيعها فى حالة عجز المزارع عن السداد فى تاريخ الاستحقاق.

تحديد كمية الضمان ونوعه :

تحدد كمية الضمان ونوعه وفقاً لأنواع المخاطر التى يتعرض لها المالك المقرض والتى نتناولها على الصفحات التالية:

أنواع المخاطر

تقسم هوراس بلشو مخاطر الائتمان إلى أربعة أقسام رئيسية هى الأخطار الناجمة عن أسباب طبيعية والمخاطر الفنية والمخاطر التجارية والمخاطر المالية.. وسنتناول كلا منها باختصار :

أ - المخاطر الناجمة عن ظروف طبيعية :

عوامل الطبيعة التى تؤثر على الإنتاج الزراعى كثيرة أهمها ظروف المناخ الذى تنتج فيه المحاصيل من حرارة وبرودة وصقيع ورياح وغير ذلك.
وتتعرض الزروع للحشرات والآفات التى تصيبها.. وغير ذلك من العوامل الطبيعية التى لا دخل للمزارع فيها.

وقد يموت وليد البقرة أو تمرض أو تنفق وغير ذلك!!

ب - المخاطر الناتجة عن أسباب فنية :

تعرض المحاصيل لأخطار فنية كثيرة كاستخدام نظام زراعة غير كفء، أو نتيجة بحوث لم تثبت بعد فائدتها، أو استخدام سلالات من التقاوى لا تصلح للتربة، أو مخصبات غير جيدة، أو مبيدات حشرية وفطرية مفسوشة، أو نظام الري والصرف.. كلها أسباب فنية لها أثرها على المحصول. وتعتبر طرق تخزين وتشوين ونقل المحاصيل الرديئة من الأسباب الفنية التي تؤثر على تسويق المحصول وبيعها بأسعار مناسبة.

ج - المخاطر الناتجة عن أسباب تجارية :

المخاطر التجارية التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي رغما عنه كثيرة.. وإن كان أبرزها تقلبات الأسعار، أو انخفاضها بدرجة شديدة لكثرة العروض من المحاصيل لإنتاج دورة زراعية معينة للحفاظ على خصوبة التربة، وأن تكون.. غير قابلة للتغيير أو التعديل لتتناسب مع تغيرات الطلب عليها وعدم وجود نظام للتسويق. أو أن يكون هناك نقص في المعلومات التسويقية وإعطاء المزارعين اتجاهات متوقعة للأسعار في المستقبل وهكذا..

وتعمل الحكومات دائما على تحقيق الاستقرار السعري لبعض المحاصيل الطبيعية حتى لا يسبب ذلك ضرراً للزراع ومؤسسات الإقراض والتسويق والتعاونيات.

د - المخاطر المالية :

المخاطر المالية هي التي تنتج من عدم كفاية الوسائل المالية للمزارعين لمواجهة التزاماتهم المالية النقدية ، أو لاستخدام طريقة سيئة في ترتيب معاملاتهم المالية. ومن أمثلة ذلك عدم موازنة تواريخ سداد القروض لمواعيد تصريف المحاصيل، أو عدم صرف قروض على ذمة التسويق حين ارتفاع الأسعار (قروض رهن حاصلات)، أو عدم إمكان تحويل موجودات المزارع إلى نقد بدون خسائر، أو إرباك للعملة الزراعية. وباختصار فإن المخاطر تنتج عن السيولة وليست عن العجز عن الدفع والسداد.

التغلب على مشاكل الضمانات

طالما كانت حيازة المزارع المملوكة والمفروزة لا تعد ضمانا كافيا في معظم الأحيان.. كما أن الموجودات التي يمتلكها معظم المزارع غالبا ما تكون غير كافية كضمان مع صعوبة تقدير القيمة السوقية المحتملة لها بالإضافة إلى ما يسببه رهن ممتلكات المزارع من آثار نفسية واجتماعية سيئة تنعكس عليه. لذلك يرى بعض أساتذة التمويل أنه يمكن التغلب على مشاكل الضمانات بوسائل ثلاثة هي :

١ - قيام ضامنين (كفيل) جدد بتقديم ضماناتهم.

٢ - إصدار سند مشترك لمجموعة من المقترضين يتسلم كل منهم قرضا منفصلا.. إلا أن مسؤولية السداد مسئولية جماعية.

٣ - قيام تعاونيات الإقراض بتوزيع الائتمان على أعضائها مع مسئوليتها عن الضمان أو عن استرداد القروض.

وفى الحالات الثلاثة السابقة يمكن الاستغناء عن فحص ضمانات كل مقترض على حدة.

قد يقال إن مسئولية التعاونيات مسئولية غير محددة.. وأن العضو لا يلتزم بالديون التي على تعاونيته للغير إلا فى حدود ما ساهم به.. أى يكون رأس المال المسهم به هو الضمان الوحيد.. كما أن قوانين تعاونيات الإقراض تحدد الحدود القصوى لما يمكن لأى عضو فيها أن يقترض منها.

أو أن المؤسسة المقرضة لا تعرف المقترضين كأفراد.. ولا يمكن تقدير ضماناتهم.

إلا أننا نقول.. إن الضمان الجماعى هو أنسب أساليب التغلب على مشاكل الضمانات فى البلاد التى تعتمد على الزراعة كنشاط رئيسى.

فالجمعية كمؤسسة جماعية يتضامن أعضاؤها فى مساندة غير القادر منهم على الإنتاج أو سداد ديونه ونحو ذلك.

كما أن البنیان التعاونى كله يكون فى خدمة هذه التعاونيات القاعدية.. وقد يطبق نظام الضمانات المتبادلة بين الأعضاء.. أى يكون كل عضو كفيلاً لعضو آخر يختاره هو..

وضمان أعضاء التعاونيات بعضهم لبعض يعد من أقوى الضمانات.. إذ أن المتضامنين يعرف بعضهم بعضاً، وأن لكل منهم الحق فى مراجعة ووقاية أعمال التعاونية التى يساهم فى عضويتها.

ثامناً : سعر الفائدة

عند رد المبلغ المقرض إلى المقرض.. فإنه يرد مع أعبائه، والأعباء هى مبالغ من المال تدفع مع القروض تسمى بالفائدة والمصاريف.

والمبدأ المسمى بمبدأ تناسب أعباء القروض يجب أن يراعى فى حالة تمويل الائتمان الزراعى، ويؤدى رفع الأعباء إلى سلبية المزارعين فى السداد وحدثت أزمات عقارية زراعية، تتدخل الحكومات لتسويتها أحياناً.

تكلفة الائتمان :

هناك ارتباط وثيق بين تكلفة الائتمان وسائر أنواع التكلفة الإنتاجية كالإيجار والضرائب وغيرها من جهة،

ثم بين مستوى أسعار المحاصيل الزراعية من جهة أخرى - والمزارع إذا جمع محصوله ولم يجد من حصيلة بيعه فائضاً يكفى لتفقات معيشته الضرورية.. فإنه يفضل الصرف على معيشته قبل سداد التزاماته مهما كانت العواقب.

وتتفاوت مقادير الأعباء بحسب شروط كل قرض وضماناته ومدته.. ولأن العناصر المكونة للتكلفة تختلف من قرض لآخر.

عناصر التكلفة :

تكلفة الإقراض الزراعى تتكون من أربعة عناصر وإن كانت تسمى فى مجملها بالفائدة :

١ - سعر الفائدة الخالص :

٢ - تكاليف الإدارة (إدارة عمليات الإقراض).

٣ - المخاطر الائتمانية.

٤ - تكلفة التسويق الائتماني.

وتبلغ تكلفة الائتمان الزراعى أعلى نسبة من تكلفة أى نوع آخر من الائتمان لما ذكرناه من طول مدة القرض، والأخطار المحيطة به، والوحدات الميدانية الواجب انتشارها لتوزيع الائتمان، والأعباء الباهظة تؤدى إلى خفض مستويات معيشة الفلاحين، وإلى هروب رؤوس الأموال من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وكانت الأعباء الضخمة والتي بلغت أضعاف الديون سببا فى تحويل ملاك الأرض إلى مستأجرين بعد بيعها للدائنين وخاصة المرابين.

لذلك.. فإن الحكومات تعمل جاهدة على أن تصل سعر الفائدة للقروض الزراعية، وبخاصة ما يصرف لإنتاج الزروع لأقل حد ممكن.

.. بل إن الدولة قد تتحمل جزءاً من الفائدة.. والفائدة المخفضة تعتبر معونة مالية غير مباشرة من

الحكومة للمزارعين

ونرى أن الائتمان إذا اعتبر خدمة قومية.. فلا بد وأن تكون بلا ثمن.. أو بأثمان زهيدة - وبعض الحكومات إن لم تكن كلها تحدد للائتمان سعر الفائدة ودائماً ما يكون أقل من سعر الفائدة السارى فى سوق المال وتتحمل هى بالفرق بين السعرين.

وقد تتحمل الحكومة كل الفائدة عن المنتجين رغبة منها فى زيادة دخولهم من الأرباح وسعر الفائدة على جانب كبير من الأهمية عند وضع السياسة القومية للائتمان.

سعر الفائدة :

تقلل الفائدة جزءاً من أعباء الإقراض.. وتعرف بأنها إيجار يدفع نظير حيازة المدين للأموال المؤتمن عليها. وقد لا تكون ظاهرة بالمرّة فى الائتمان الزراعى الذى يقدمه تجار الحاصلات إلى المزارعين. فهم يقدمون القروض مقابل توريد المحاصيل دون أن يتقاضوا عنها فوائد وأعباء.

وغالباً ما تكون الفوائد فى هذه الحالة ضخمة.. وإن كانت غير ظاهرة فالتاجر يشتري المحصول بسعر أقل

بكثير ثم يبيعه للفلاح بسعر أعلى.. ومن هنا كان حرص الدول على نشر الائتمان المؤسسى.

أشكال الفائدة^(١):

كلما زاد نشاط المصارف الزراعية والتعاونيات.. انخفض سعر الفائدة.. وتعرف الفائدة بأنها إيجار يدفع نظير حيازة المدين لهذا القرض وهى أنواع:

- ١ - فائدة متركمة - أى لم تحصل لفترة معينة قد تكون طويلة نسبياً، كما فى السندات مثلاً.
- ٢ - فائدة بسيطة - أى تحتسب على أصل مبلغ القرض فقط.
- ٣ - فائدة مركبة - أى تحتسب على أصل مبلغ القرض وفوائده.
- ٤ - فائدة قانونية - يؤخذ بها فى حالة عدم وجود اتفاق.
- ٥ - فائدة صرفه - أى بدون أية ضمانات أخرى.
- ٦ - فائدة إجمالية - وتشمل عادة الفائدة والمصاريف الإدارية.
- ٧ - فائدة كلية - وهى مجموع الفوائد طول فترة القرض.

وتؤثر عوامل عديدة فى معدل الفائدة الذى يتفق عليه المقرض والمقترض ومن هذه العوامل : تكاليف الاقتراض ومخاطره، ومعدلات الفائدة السائدة وغير ذلك.

ويعبر عن سعر الفائدة بنسبة مئوية من قيمة القرض، وتكون هذه النسبة عادة أقل فى تمويل الزراعة عنها فى باقى النشاطات الأخرى كالصناعة والتجارة.

ويتأثر سعر الفائدة على القروض بنوع النشاط الذى يقدم القرض من أجله، ومدى حجم المخاطرة التى تحيط به..^(٢) ومن ثم يمكن أن يكون سعر الفائدة على القروض الزراعية بصفة عامة أعلى منه على القروض الصناعية.. كذلك يمكن توقع أن يكون سعر الفائدة لقروض شراء الآلات الزراعية، أو بناء المباني الزراعية، أو تحسين الأراضى - أقل منه على سلف المحاصيل الزراعية نظراً لما يحيط بالمحاصيل من مخاطر يمكن أن تؤثر على قدرة المزارع على سداد القروض.

وعند وضع السياسة لابد من تحديد سعر الفائدة (معدلها) على أن يراعى ما يلى :

- ١ - القروض قصيرة الأجل - تدفع عنها فائدة بسيطة يعكس القروض متوسطة وطويلة الأجل.. والتى يستمر سدادها لعدة أعوام تدفع عنها فائدة مركبة.
- ٢ - تكاليف مخاطر عدم السداد - إذ يتضمن سعر الفائدة جزءاً يستخدم لتغطية الخسائر التى تترتب على عجز بعض المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون.

(١) د. شحاتة السيد - مرجع سابق - (ص ٤٠).

(٢) د. أحمد حسن إبراهيم - محاضرات فى التنظيمات الاقتصادية الزراعية - معهد التخطيط القومى (مذكرة داخلية رقم ٧٢٢) (ص ٢٧).

٣ - أن يتناسب سعر الفائدة مع الغرض المخصص له القرض (نوع النشاط) ومدى حجم المخاطرة التي تحيط به... ومن ثم فإن سعر الفائدة على القروض الزراعية التي تستخدم في إنتاج الزروع أقل بكثير من سعر غيرها لشراء الأصول الزراعية (مباني - آلات - تحسين تربة).

٤ - تكلفة القرض البديلة لرأس المال والتي تتمثل في تكلفة القرض المضحي بها عند استخدام رأس المال في الزراعة بدلا من أنشطة أخرى.

٥ - التكلفة الإدارية المتعلقة بإدارة عمليات تقديم القروض للمزارعين ثم تحصيلها منهم.. ويزاد نصيب التكاليف الإدارية في سعر الفائدة الكلى على القرض كلما كان حجم القرض صغيراً وأجل سداده قصيراً، وكلما اتسع نطاق المستفيدين به كما هو الحال في سلف المحاصيل الزراعية.

تاسعا : طريقة الصرف وشروطه

طريقة الصرف من العناصر الهامة في تكوين السياسة الائتمانية - وذلك لأن القروض لابد وأن تقدم في الوقت وبالقدر المناسب وطريقة صرف القروض من النواحي التنظيمية للائتمان.. وتتضمنها برامجه وتوضحها السياسة.

وطريقة الصرف هي عدد الدفعات التي يصرف فيها المبلغ الذي اعتمد من السلطة الائتمانية للمزارع، وقد يصرف على عدة دفعات حسب الحاجة إليه، أو يصرف دفعة واحدة.. كما تشمل طريقة الصرف تسليم النقديّة إلى المزارع نفسه أو سدادها لجهة التعاقد معها لتوريد المستلزمات الإنتاجية كالآلات والبذور والأسمدة وغيرها. وقد يكون سداد الجهة الحكومية نظير أداء خدمة كالرسوم التي تدفع لفرز الأرض وتجنبيها إذا كانت مشاعة بين الملاك.

ومن الجدير بالذكر.. أن الأموال التي تقوم مؤسسات الائتمان بسدادها نيابة عن المزارعين تؤكد استخدامها في الغرض المنصرفة من أجله.

شروط الصرف :

قد يعلن الدائن شرطاً أو أكثر لصرف القرض.. فمثلاً يشترط سداد المقترض ما يكون عليه من ديون أولاً.. أو موافقته على شروط القرض الجديد وعدد أقساطها وفترة السماح، وفترة السحب أو بالاستخدام. ويمكن أن يكون الشرط المطلوب لقرض دواجن.. أن تكون العنابر جيدة التهوية أو المراقبة البيطرية للقطيع، وقرض آخر يمكن أن تكون شروطه أن يقدم العميل بياناً ربع سنوياً للدخل والمصروفات. أو أن يصرف القرض على مراحل حتى يتم استكمال الإنشاءات، ويمكن أيضاً طلب معاينة للمبنى قبل كل دفعة صرف.. كذلك يمكن أن تكون شروط القرض أن يوقع الضامن على القرض، وفي هذه الحالة يجب فحص قدرته المالية للتأكد من أنه يمكن سداد القرض عند الضرورة.

وشروط القرض الخاصة يجب أن تكون كتابة وموقعا عليها من المزارع وتحفظ صورة منها فى ملف القرض.. وغير ذلك مما يتصل بإنتاجية القرض.

ويجب أن تحمى شروط الإقراض المقرض والمقترض معاً.. فلا يجب أن تصرف القروض طبقاً لرغبات المقترض أو بشروط واهية.. فإن ذلك يمثل خطراً على المؤسسة والمقترضين الذين يتحملون بديون تفوق بكثير قدراتهم التسديدية.

المهم ألا تغالى مؤسسات الائتمان الزراعى فى شروطها.. حتى لا يصعب ذلك على المقترضين وينصرفون عنها إلى المربابين ومجار الحاصلات.

عاشراً : استرداد القروض

من أهم عناصر السياسة الائتمانية.. عنصر تحديد طرق ووسائل وأساليب استرداد القروض وأعبائها من المزارعين بعد انتهاء المواسم الزراعية وحصولهم على الإيرادات الناجمة من المحاصيل.

وغالباً ما تكون سياسة الاسترداد ثابتة ومحكمة بما لا يدع مجالاً لمحاباة مزارع معين أو مجموعة مميزة من المزارعين.

ويجب إقرار سياسة التحصيل والعمل على ثباتها ووضوحها لدى موظفى الائتمان والمزارعين أنفسهم حتى يدركوا أن مؤسسة الإقراض لا تتوانى فى تحصيل ما أقرضته لهم بأية طريقة.. وبالتالي فإن ذلك يقلل من محاولات تأخير رد القروض إليها.

أهمية الاسترداد :

إذا كانت عملية الإقراض هامة.. فإن تحصيل القروض أهم.. وكما يقول أحد خبراء الإقراض (يجب ألا يسجل أى قرض فى دفاتر المؤسسة المقرضة دون فهم لكيفية تحصيله)^(١).

وترجع أهمية استرداد القروض لإعادة إقراضها للمزارعين لموسم زراعى جديد، أو لدورة إنتاجية جديدة.

ومن هنا تأتى أهمية متابعة استخدام القروض الزراعية منذ صرفها وحتى سدادها.. وذلك بزيارة المزارعين فى مواقع الإنتاج والرؤية الفعلية لكيفية إدارة المزارع لمزرعته أو لمشروعه الزراعى.

فترة السداد :

فترة السداد وأحجام الأقساط التى يدفعها المزارع فى تواريخ محددة تسمى بتواريخ الاستحقاق.. تتوقف على الغرض المستخدم فيه القرض والإيراد المتحقق من استخدامه.

(١)- سيد الهوارى - مرجع سابق - (ص ١٤٧).

الأقساط :

نوعية الأقساط كثيرة ومتعددة لتعدد العقود التى يبرمها مع مؤسسات الإقراض.. وإن كان أهمها :

- أ - قروض المحاصيل الزراعية - تسدد دفعة واحدة عند نضج المحصول.
- ب - قروض الآلات - تسدد على دفعات سنوية أو نصف سنوية تبدأ بعد توريد الآلات وتشغيلها.
- ج - قروض استصلاح الأراضى أو تحسينها - تسدد على أجال طويلة.. ويسبق السداد فترة تسمى بفترة السماح لا يطالب فيها المقرض بسداد شئ، مما أقترضه حتى الفوائد فإنها تحتسب وتضاف إلى أصل القرض وتعامل معاملة القرض.
- وبعد انتهاء فترة السماح يبدأ سداد الأقساط إما ثابتة أو متناقصة.

طرق استرداد القروض :

تسترد القروض من المزارعين فى أغلب الأحوال بواحدة أو أكثر من الطرق الآتية :

- ١ - التحصيل التقدى من المزارع.
- ٢ - التحصيل خصما من أثمان المحاصيل المسوقة.
- ٣ - التحصيل عن طريق أجهزة الدولة للضرائب العقارية.

التمتع فى السداد :

يؤخذ على مؤسسات التمويل التجارية أنها تتخذ الإجراءات المنصوص عليها فى عقد القرض لتصفية القرض عند تأخر عميلها فى السداد.

أما مؤسسات الائتمان الزراعى فإنها تطبق مبدأ إنسانية الائتمان.. ويقضى هذا المبدأ بمطابقة المزارع المتمتع أو المتوقف عن السداد وإجراء ترتيبات خاصة معه غالبا ما تؤدى إلى تأخير المستحقات المطلوبة أو تقسيطها.. وقد تساعده باعطائه أموالاً أخرى تساعده فى التغلب على مشاكله المالية مع اتخاذ ضمانات إضافية.

ومن هنا يقال.. إن هذه المؤسسات تقف مع الموقن فى أوقاته العصيبة وتقبله من عثرته المالية.. إذا كان حسن النية!!

أسباب عدم الوفاء بالدين :

بصفة عامة توجد مجموعة من الأسباب وراء عدم وفاء المزارعين بما عليهم من ديون لمؤسسات الائتمان

نذكر منها :

- ١ - أسباباً ترجع إلى طبيعة النشاط الزراعى وخصائصه التى ذكرناها فى المبحث الأول.

- ٢ - أسباباً ترجع إلى انخفاض فى أسعار المحاصيل المنتجة نظراً لظروف السوق وزيادة المعروض من المنتجات الزراعية أو لسوء سياسة التسعير.
- ٣ - أسباباً ترجع إلى انخفاض المهارة الزراعية لدى المزارع من سوء تخطيط للعملية الإنتاجية، والإسراف فى استخدام مياه الري والأسمدة والمبيدات وغيرها.
- ٤ - توسع المزارع فى الإقراض بتكاليف مرتفعة ودون حاجة فعلية له مع المغالاة فى الضمانات المقدمة منه وتسعيرها بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية.
- وكل هذه الأسباب تؤدي إلى تضخم المديونيات على المزارعين مما لا تتحمله الإيرادات المحققة من بيع حاصلاتهم بما هو مطلوب سداده للدائنين.

جهاز التحصيل :

لا بد وأن يكون بكل مؤسسة من مؤسسات الائتمان جهاز وظيفى محصيلي يتميز بالكفاءة التحصيلية واستيفاء حقها من المزارعين.. كما يضع الجهاز أساليب وطرق مطاوعتهم فى السداد ومد أجله إذا كانت هناك معوقات تعوق السداد.

وبعض هذه الأجهزة لديها سجلات يجرى تغذيتها بمعلومات تبين التاريخ الائتماني لكل مزارع وعاداته السدادية وتوضح ما يلى :

- ١ - حيازة المزارع ونوعها (ملك - إيجار).
 - ٢ - معلومات عن الخطوط العريضة لتاريخ حياة المزارع وعن خلفياته.
 - ٣ - معلومات عن الأحوال المالية السائدة.
 - ٤ - التاريخ المالى للمزارع.
 - ٥ - معلومات عن الغرض من القرض والاتفاق الخاص بالسداد.
 - ٦ - سرد لتطورات علاقة المزارع فى خطوطها العريضة.
 - ٧ - المراسلات المتعلقة بالمزارع.
 - ٨ - رصد نصوص وشروط القروض (متابعة القروض، أى الإشراف والتوجيه).
- .. تلك كانت العناصر العشرة للسياسة الائتمانية التى تبنى عليها سياسة الائتمان الزراعى.. وإن كان بعض التمويلين يأخذون بجزء من تلك العناصر دون الآخر.

الجزء الثانى

التطبيق

المبحث الأول

المؤسسات الائتمانية في مصر

فهرس المبث الأول

- ١٩١ الفصل الأول : الائتمان الزراعى فى مصر قديما :
- ١٩١ أولا : لمحة تاريخية عن التمويل الزراعى فى العصر العثمانى :
- ١٩١ - المزارع يستدين ليزرع ويسدد أعباء الضريبة.
- ١٩٢ - نظام الائتزام.
- ١٩٢ - هروب المزارعين من الزراعة.
- ١٩٢ - محمد على.. والمالك الوحيد.
- ١٩٢ - عهد ترقية الزراعة المصرية.
- ١٩٣ - حالة المزارع فى عهد محمد على.
- ١٩٣ - ظهور الاقتطاع الزراعى.
- ١٩٤ - النظام البنكى فى مصر.. مؤسسات التمويل الأجنبية تفتح لها فروعاً فى مصر.
- ١٩٤ - بداية ظهور الائتمان البنكى فى مصر.
- ١٩٥ بنك مصر (١٨٥٦) - البنك الامبراطورى العثمانى - البنك الإنجليزى المصرى
- ١٩٦ - بنك كريدى ليونيه - بنك الكتتوار الأهلى الباريسى - بنك دى روما وبنك الخصم والتوفير.
- ١٩٦ - دور البنوك الأولى فى تمويل الزراعة.
- ١٩٧ ثانيا : الائتمان الزراعى فى عهد الاحتلال ١٨٨٠ - ١٩٢٠ :
- ١٩٨ - الائتمان الزراعى والاحتلال.
- ١٩٨ - الاحتلال والطبقية.
- ١٩٨ - الاحتلال والمرابون.
- ١٩٩ - الاحتلال والائتمان العقارى.
- ١٩٩ - الائتمان العام.
- ١٩٩ ١ - البنك العقارى المصرى.
- ٢٠٠ ٢ - الائتمان الحكومى.
- ٢٠١ ٣ - البنك الأهلى المصرى.
- ٢٠١ - ديون الفلاحين.
- ٢٠٣ ٤ - البنك الزراعى المصرى.
- ٢٠٥ - عهد الصعود (١٩٠٤ - ١٩٠٦).
- ٢٠٥ ٥ - بنك الأراضى المصرى.
- ٢٠٥ - الأزمة المالية سنة ١٩٠٧.

- ٢٠٦ - مؤسسات مالية أخرى.
- ٢٠٦ - شركة الرهن العقاري المصرى.
- ٢٠٦ - البنك البلجيكي.
- ٢٠٦ - دور المؤسسات المالية الأجنبية فى تقديم الائتمان الزراعى.
- ٢٠٧ - دور البنوك فى الاقتصاد القومى.

الفصل الثانى : الائتمان التعاونى والحكومى :

- ٢١١ - ظهور التعاون فى مصر متأخراً.
- ٢١٢ - بنك مصر وقبول التعاونيات.
- ٢١٢ - شروط إقراض التعاونيات من بنك مصر.
- ٢١٤ - الإقراض الحكومى المباشر :
- ٢١٤ ١ - الإقراض النقدي.
- ٢١٤ - البنك الأهلى يقدم الائتمان نيابة عن الحكومة.
- ٢١٥ - برنامج النهضة الزراعية.
- ٢١٥ - مكونات الاحتياطى.
- ٢١٦ - الصرف من الاحتياطى.
- ٢١٦ - الإقراض الحكومى على محصول القطن.
- ٢١٧ ٢ - الإقراض العينى.
- ٢١٧ أ - البذور.
- ٢١٧ ب - الأسمدة.
- ٢١٨ - الاحتياطى الزراعى.
- ٢١٩ - القانون ٥٣ لسنة ١٩٢٩.
- ٢١٩ - شروط إقراض التعاونيات.
- ٢١٩ - فشل نظام الائتمان الحكومى.
- ٢٢٠ - الإقراض ليس من وظائف الحكومة.
- ٢٢٠ - الحاجة إلى نظام ائتمانى كامل.

الفصل الثالث : بنك التحليف الزراعى المصرى :

- ٢٢١ - حاجة البلاد إلى مؤسسة قومية للإقراض الزراعى.

- ٢٢١ - الحاجات الائتمانية لإنشاء مؤسسة متخصصة.
- ٢٢١ أولاً: تشجيع التسليف على الزراعات بدلا من التسليف العقاري.
- ٢٢٢ ثانيا : إنقاذ الثروة العقارية الزراعية للبلاد.
- ٢٢٣ ثالثا: التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية.
- ٢٢٣ رابعا: التخلص من الضغط الأجنبي.
- ٢٢٣ خامسا : مساندة الحركة التعاونية.
- ٢٢٤ سادسا : إيجاد مصدر تمويل منظم يعطى الزراعة.
- ٢٢٤ - المجلس الاقتصادي يدرس فكرة إنشاء ... التسليف الزراعي.
- ٢٢٥ - الآراء التي نوقشت بالمجلس الاقتصادي.
- ٢٢٧ - جلسة مجلس الوزراء في ١٦ يوزة - ١٩٣٠.
- ٢٢٧ - المرسوم بقانون ٥٠ لسنة ١٩٣٠.
- ٢٢٨ - مرسوم التأسيس.
- ٢٢٩ - المساعدات الحكومية.
- ٢٣٠ أ - المساعدات.
- ٢٣٠ أولاً : توفير الأموال.
- ٢٣٠ ثانيا : حماية الأموال المقترضة.
- ٢٣١ ثالثا : تحصيل أموال البنك إدارياً.
- ٢٣١ رابعا : ضمان قروض وسندات البنك.
- ٢٣٢ خامسا : إعفاء أرباح المدخوات لديه من الضرائب.
- ٢٣٢ سادسا : إعفاء محركات البنك من رسوم الدفعة.
- ٢٣٢ سابعا : مساعدة أجهزة الدولة الأخرى :
- ٢٣٢ ثامنا : توفير تكاليف الاستعلام عن العملاء.
- ٢٣٣ - عناصر الوجود البنكي واستمراره.
- ٢٣٣ ١ - الأمن والضمان.
- ٢٣٣ ٢ - السيولة النقدية.
- ٢٣٣ ٣ - الربحية.
- ٢٣٣ ٤ - التعاونية.
- ٢٣٤ - اسم الشركة وشكلها القانوني.
- ٢٣٤ - البنك الرئيسي للتنمية الائتمان الزراعي.

- ٢٣٥ - مدة الامتياز.
- ٢٣٥ - مراحل تطور البنك.
- ٢٣٥ أهمية دراسة مراحل التطور.
- ٢٣٥ - مرحلة تطور البنك الأولى (١٩٣١ - ١٩٤٧).
- ٢٣٦ - وظائف البنك.
- ٢٣٦ تنوع الوظائف وتعددتها.
- ٢٣٦ - الوظائف الواردة في مرسوم الإنشاء.
- ٢٣٦ - ملاحظات على الوظائف التأسيسية.
- ٢٣٧ ١ - الوظيفة الائتمانية.
- ٢٣٧ أ - قصيرة الأجل.
- ٢٣٨ ب - متوسطة الأجل.
- ٢٣٨ ج - طويلة الأجل.
- ٢٣٩ ٢ - الوظيفة التمويلية للتعاونيات.
- ٢٣٩ ٣ - الوظيفة التسويقية (شراء وبيع).
- ٢٣٩ - مرحلة تطور البنك الثانية: بنك التسليف الزراعى والتعاونى (١٩٤٨ - ١٩٦٣).
- ٢٤٠ بنك التعاون العام.
- ٢٤٠ - غرضية التعاونيين.
- ٢٤١ - صدور القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ وإلغاؤه.
- ٢٤٢ قوانين التحول.
- ٢٤٢ تطور وظائف البنك.
- ٢٤٣ الوظيفة المصرفية للتعاونيات.
- ٢٤٣ - مرحلة تطور البنك الثالثة (١٩٦٤ - ١٩٧٦) :
- ٢٤٣ - اتساع نطاق اللامركزية في عهد الثورة.
- ٢٤٤ - وظيفة التخطيط المركزية للائتمان الزراعى.
- ٢٤٤ الائتمان التعاونى فى ظل القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤.
- ٢٤٥ التسويق التعاونى للمحاصلات.
- ٢٤٥ - التخطيط الإقليمى للائتمان.
- ٢٤٦ - وظائف المؤسسة.
- ٢٤٧ - تعديل النظام الأساسى.

- ٢٤٧ - المرحلة الرابعة لتطور البنك (١٩٧٧ - ١٩٩٠) :
- ٢٤٧ - وظائف جديدة يأتي بها القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦.
- ٢٤٧ - وظائف البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.
- ٢٤٨ أ - تحويل التنمية الريفية.
- ٢٤٨ ب - تقديم الخدمات المصرفية فى الريف.
- ٢٤٩ ج - الوظيفة الاستثمارية.
- ٢٥٠ د - العلاقة بين بنوك المحافظات وبنكها الرئيسى.

٢٥٣ الفصل الرابع : علاقة البنك بالحركة التعاونية :

- ٢٥٣ - أولا : العلاقة القانونية.
- ٢٥٥ - ثانيا : دعم الحركة التعاونية ونشرها قبل الثورة.
- ٢٥٥ أ - الدعم المادى للتعاونيات
- ٢٥٦ ب - الدعم المعنوى للتعاونيات.
- ٢٥٧ حركة تعاونية شعبية قوية.
- ٢٥٧ - ثالثا : تخفيف عبء الضمانات عن التعاونيات.
- ٢٥٧ - شروط إقراض التعاونيات وضماناتها.
- ٢٥٨ - أنواع الضمانات التى تقدمها التعاونيات.
- ٢٥٨ أولا : ضمان المركز المالى.
- ٢٥٨ ثانيا : قروض بالضمان الشخصى.
- ٢٥٨ ثالثا : ضمان البضائع.
- ٢٥٩ رابعا : قروض بضمان كمبيالات.
- ٢٥٩ خامسا : قروض بضمان ما يستحق للجمعية من أقساط شهرية.
- ٢٥٩ - مقارنة دعم البنك للحركة بدعم الحكومة.
- ٢٦٠ - علاقة البنك بالتعاونيات فى ظل الثورة.
- ٢٦١ - مزايا جديدة للتعاونيات
- ٢٦٢ - رعاية البنك للتعاونيات.
- ٢٦٤ - علاقة التعاونيات ببنوك القرى.
- ٢٦٦ - التعاونيات تقدم الائتمان لأعضائها من جديد

- ٢٦٦ - الجمعيات المختارة.
- ٢٦٦ - تحقيق التكامل بين التعاونيات وبنوك القرى.
- ٢٦٧ - مشاكل الجمعيات المختارة.
- ٢٦٨ - صورة العلاقة يوضحها تقرير مجلس الشورى.
- ٢٦٨ قروض زراعية :
- ٢٦٨ ١ - قروض مستلزمات الإنتاج.
- ٢٦٩ ٢ - قروض جمعيات الاصلاح الزراعى.
- ٢٦٩ ٣ - قروض جمعيات استصلاح واستزراع الأراضى.
- ٢٦٩ - قروض استثمارية :
- ٢٦٩ ١ - قروض استثمارية قصيرة الأجل.
- ٢٧٠ ٢ - قروض متوسطة الأجل.
- ٢٧٠ ٣ - قروض استثمارية طويلة الأجل.

تمهيد :

تناولنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب استعراض الأساس النظرى للائتمان الزراعى كفرض من علم التمويل الحديث والمؤسسات التى تقدم هذا الائتمان للمزارعين من حيث أشكالها القانونية ونظم عملها - ومدى مساهمة الدولة فى قيامها ومساعدتها وتوجيه سياستها بما يخدم الاقتصاد القومى ويحمى المزارعين من شرور المرابين وتجار المحاصلات وملاك الأراضى وغيرها.

وستتناول فى الجزء الثانى من هذا الكتاب التطبيق الائتمانى فى مصر من حيث المؤسسات التى قامت بتقديمه وأهمها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - والسياسات التى طبقها على مدى ستين عاماً منذ قيام هذا البنك وحتى الآن. كما سنعرض بالتفصيل النظام الحالى لبنوك القرى ومستقبل الائتمان فى التسعينيات.

وسنخصص المبحث الأول من الجزء التطبيقى لعرض أنواع المؤسسات الائتمانية فى مصر منذ عهد محمد على حتى الآن.

وفى الفصل الأول نتناول الائتمان الزراعى فى مصر قديماً منذ العصر العثمانى ونظام الالتزام.. وكيف حول محمد على نفسه إلى مالك وحيد لأرض مصر.. وظهور النظام البنكى فى مصر فى فترة مبكرة فى عهد أسرة محمد على. ثم نتناول الائتمان الزراعى فى عهد الاحتلال.. وكيف استطاعت البنوك الأجنبية فتح فروع لها فى مصر تحت حماية المحاكم المختلطة.

وقد بدأ التفكير فى اتخاذ خطوات فعلية لمساعدة المزارعين لتخليصهم من سيطرة المرابين وبنوك الرهن العقارى فى السنوات الأولى من هذا القرن بظهور ما يسمى بالائتمان العام ممثلاً فى البنك العقارى المصرى والبنك الأهلى والبنك الزراعى المصرى وبنك الأراضى المصرى.

ثم نتعرض بالتحليل لدور المؤسسات الأجنبية فى تقديم الائتمان وأثرها فى الإضرار بالاقتصاد المصرى.

أما الفصل الثانى فيتناول قيام الحكومة نفسها بتقديم الإقراض للفلاحين.. بعد أن تقاعس البنك الأهلى وبنك مصر عن أداء هذه المهمة نيابة عن الحكومة.

ويتعرض الفصل الثالث إلى المحاجات الائتمانية التى أدت إلى قيام بنك التسليف الزراعى المصرى ودور المجلس الاقتصادى فى التخطيط لإنشاء هذا البنك والمساعدات الحكومية التى قدمت عند تأسيسه.

ثم نستعرض مراحل تطور البنك الأربعة من حيث التشريعات الاقتصادية التى

صدرت بشأنه.. والوظائف التي حملتها هذه التشريعات مع التوسع في شرح المرحلة الرابعة التي بدأت بقيام بنوك القرى حيث تحول فيها البنك إلى بنك للتنمية الريفية إلى جانب كونه بنكاً للائتمان الزراعي.

ونختتم هذا المبحث بعلاقة البنك بالحركة التعاونية منذ قيامه حتى الآن والدعم المادي والمعنوي الذي قدمه لها ومدى ارتباط البنك بالتعاونيات إلى أن أصبحت على مدى عشرين عاما هي النافذة التي يقدم منها الائتمان للمزارعين من خلال نظام يسمى (الائتمان الموجه).. وما لاحق هذا النظام من أخطاء انتهت بقيام بنوك القرى... ثم عودة الجمعيات إلى ممارسة الإقراض من جديد في ظل القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠.

الائتمان الزراعى فى مصر قديما

أولا : لمحة تاريخية عن الائتمان الزراعى فى العصر العثمانى

قد يتساءل البعض.. هل كان هناك ائتمان فى مصر العثمانية؟!.. وهل كان الولاة حريصين على نمو الزراعة وترقيتها فى ظل ظروف استعمارية وتنازع على السلطة بين الأتراك والمماليك؟! والجواب.. أنه لم يكن فى القرن التاسع عشر، وهو أسوأ فترات الاحتلال العثمانى، وبعبارة الاحتلال الإنجليزى أى نوع من الائتمان يقدم للزراع من غير طائفة المرابين التى انتشرت فى مصر أكثر من غيرها من بلاد العالم منذ قديم الزمان.

أما ما كان ينفق على نمو الزراعة وترقيتها من جانب الدولة العثمانية فهو جزء من دخلها من الضرائب والإتاوات التى يجمعها والى ويرسلها إلى الأستانة عاصمة الدولة مستقبيا جزءا بسيروا لاستثماره فى الزراعة وإصلاح شئون البلاد وبالقدر الذى يرضى السلطان.

والاستثمار فى الزراعة كان قاصرا على مشروعات الري والصرف فقط.

والدولة العثمانية وقت قوتها وسيطرتها على الولايات لم تكن تعنى بنشاط إنتاجى حتى لا يزيد الدخل وتستثير الشعوب فغطال بالحرية - كما أن الطلب على السلع والتخفيضات كان ضئيلا لانخفاض القوة الشرائية فى البلاد التى تبسط سيطرتها عليها بالإضافة إلى صعوبة المواصلات واضطراب الأمن.

المزارع يستدين ليزرع ويسده أعباء الضريبة :

لم يكن أمام المزارعين حتى يدفعوا ما فرض عليهم من ضرائب ويزرعوا الأرض سوى أن يستدينوا من طائفة المرابين التى كانت تحتكر التسليف من قديم الزمان.. وأيضاً ليس لهم الخيار فى أن يستدينوا من مراب دون آخر.

فالمزارع الذى كان يقع فى قبضة أى مراب يظل تحت رحمته طول حياته ولا يعرف مقدار ما عليه من ديون لذلك المرابى - كما أنه لا يستطيع معاملة آخر هو أو ورثته من بعده لذات السبب.. كما لا يستطيع الحصول منه على ما يريد من أموال إلا بالقدر الذى يراه المرابى كافيا.. وهكذا يرضخ الفلاح لشروطه.. إذ لا حول له ولا قوة ولا مند له فى المساومة.

ولم يكن اهتمام الحكام بتحقيق مبادئ العدالة بين المحكومين بقدر ما كان اهتمامهم بجمع الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية.. ولا دخل لهم بالمصدر الذى سددت منه هذه الضرائب إن كان من ناتج الأرض أم دينا استدانه المزارع - المهم أن يدفعها صاغرا وإلا تعرض للأذى - وكذلك خشى الحكام التدخل بين طائفة المرابين العاتية وبين صغار الفلاحين المغلوبين على أمرهم.

نظام الالتزام :

فى القرن التاسع عشر عجزت الدولة عن تحصيل الضرائب لضعفها .. ولجأت إلى نظام سعى بالالتزام .. وفيه يتعهد فرد بجمع الضرائب من المزارعين ويسدها للدولة .. وكان حق الالتزام فى بادى الأمر لسنة واحدة ثم أصبح لمدى الحياة ثم .. وراثيا .. وكل ما يعنيننا هو أن الملتزمين تعسفوا فى جمع وتحصيل هذه الضرائب مضاعفة مما زاد الفلاحين قفرا على فقرهم وأعرقهم فى الديون للمرابين ، واضطر بعضهم إلى بيع جزء من أرضه ومتنولاته .. وقد يبيع ماشيته إذا لم يسعفه المراهى بالمال الذى يسده به مطلوبات الملتزم الذى لا يرحم !! .. وليس كل المزارعين على هذا الحال - فطائفة كبار المزارعين من المشايخ والأعيان قد تمكنوا من تمويل زراعاتهم قويا ذاتيا .. بما لهم من حق تسخير الآخرين ... وبعضهم قد حصل من الوالى على أمر باعفائه من الضرائب .. وكثير منهم مارس الربا ليزيد من أمواله ويسخر المزارعين منه فى الإنتاج الزراعى ..

هروب المزارعين من الزراعة :

عندما أخذت سلطة الملتزمين في الازدياد وضعفت الدولة وانعدم الائتمان في مرافق الزراعة الأساسية - نقصت مساحة الأرض المنزوعة وقتلت خصوصيتها وضعف إنتاجها... وأصبح ما يقرب من ثلث الأراضي الزراعية في الوجه البحري غير صالح للزراعة لطقس الترع والتقانات... لما لم يستطع المزارعون الوفاء بما يطلبه الملتزمون هجروا أراضيهم وفروا هارين من ديارهم.

وأدت هذه الهجرة إلى ضعف الصناعات التي كانت قائمة على الزراعة وقتئذ وأهمها صناعة المنسوجات والسكر، كما ضعفت القوة التصديرية للبلاد وأغرقت في الدين للعالم الخارجي.

محمد علي، والمالك الوحيد

استهزل محمد على عهده بأن جعل نفسه المالك الوحيد. - رغبة بحجة أنه نائب للسلطان العثماني وأصدر مرسوماً بأن تزول إليه ملكية جميع الأراضي الزراعية. - ساء ستولى على أرض مالكك بعد التخلص منهم في القلعة - أما الأراضي الموقوفة فلم يتعرض لها وإنما حل محل العلماء في إدارتها، والقوى نظام الالتزام، وخص الملتزمين برواتب سنوية تعويضاً لهم عما سلب منهم من رأس وما كانوا يتحصنون عليه من الأمان.

عهد ترقية الزراعة المصرية :

نالت الزراعة اهتمام محمد على إلى حد كبير. نطقت به بأنها: «الزاوية في تقدم البلاد» وكان في تخطيطه أن يقوى الجيش، ويؤسس الصناعات ليحل محل السلطان العثماني في ملكه.

مرة، وحول أرض الدلتا من رى الحياض إلى الرى الدائم، وأدخل كثيراً من المحاصيل لتزرع فى مصر لأول مرة ومنها محصول القطن.

وعهد محمد على.. هو عهد ترقية الزراعة المصرية فإلى جانب التوسع الرأسى كان اهتمامه أيضاً بالتوسع الأفقى فزادت المساحات المنزرعة حتى بلغت أربعة ملايين فدان بعد أن كانت مليونين تقريباً.

حالة المزارع فى عهد محمد على :

بعد قيام محمد على بتحديد الزمامات أجر الأرض للمزارعين بنسبة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أقدنة مقابل ضرائب تمحدد قيمتها بحسب جودة الأرض.. فإذا لم يستطع المزارع سداد هذه الضرائب طرد منها، إلى جانب ما يلقاه من تعذيب.. وقد لجأ محمد على أخيراً إلى طريقة سداد الضرائب بالتضامن.. فكثيراً ما كان يتحمل ضرائب المزارع من أسرته أو جيرانه.. كما كان يجبر بعض القرى على سداد ضرائبها كفرد واحد أو يجمع منها ضرائب قرى أخرى مجاورة لها وهكذا.

وأمام هذا النظام البربرى - ظل المزارع على حاله - يستدين ليزرع.. ويستدين مرة أخرى ليدفع ما عليه من ضرائب للوالى.. ويستدين ليأكل.. وهكذا..

ذلك لأن محمد على لم يغير فى نظام الحيازة والضرائب فحسب - بل استولى على سرق المحاصيل الزراعية لنفسه واحتكرها وحرم على الفلاح بيع شىء منها، والزومه بتسليم نتاج أرضه إلى مخازن الحكومة ليقوم موظفوها بتقدير أثمانها وخصم ما استحق عليه من ضرائب وصرف القليل المتبقى لسداد ديونه.. أما إذا لم تكن أثمانها كافية لمطلوبات والى فيرحل الباقي للعام التالى بفوائد ربوية عالية، وكثيراً ما كان يرحل قبضة ما تبقى مضاعفاً!!

وهكذا.. تعددت مصادر الاستدانة.. الحكومة والمرابى.. والمزارع بين كل هؤلاء مسلوب الإرادة أمام أيهما، لضعفه وقلة حيلته تاركاً أمره للظروف.. إن قبض المرابى يده لا يجد ما ينفقه على زراعته وشراء ما يلزمه من تقاوى وأسمدة وتعرض أرضه لللبوار، وإن بسطها إقترض وأنتج وفى نهاية العام يورد ما حصده إلى مخازن الدولة مقابل مال قليل يأخذه منها ويدفعه للمرابى كجزء مما عليه.. وبذلك تدعم مركز المرابين كثيراً فى عهد محمد على.

ظهور الاقتطاع الزراعى :

يرجع كثير من المؤرخين ظهور الاقتطاع الزراعى فى مصر إلى محمد على وأسرته فبرغم أنه حرم المزارعين من حق الملكية الزراعية إلا أنه فى الوقت ذاته منح أنصاره والمقربين إليه مساحات كبيرة معفاة من الضرائب، وكانت هذه بداية ظهور الاقتطاع فى مصر.

ثم جاء - إسماعيل ليكون رأس الاقتطاع - فعندما تولى الحكم كانت ملكيته لا تتجاوز ١٥٠٠ فدان إلا

أنه أخذ يستولى على الأرض بالقوة حتى بلغ ما استولى عليه من صغار المزارعين مليونين من الأقدنة. وهكذا أرست أسرة محمد على كل القواعد الاقتصادية فى الدولة، وهيات لأثصارها وسائل استقلال شعب عانى الكثير من الذل والمهانة والفاقة كي يحقق الرخاء المادى والسياسى لحفنة تنكرت له على مر العصور^(١). وإن كان بحثنا هذا لا يتناول تطور نظام الملكية أو المحيظة أو الضرائب على الأرض الزراعية.. إلا أن ذلك كله يحدد ملامح الائتمان السائد فى أى فترة وتحت أى نظام سياسى. إن الائتمان لم يختلف فى عهد محمد على أو خلفائه على وجه الإجمال عما كان عليه فى العهد العثمانى.

- فالمرابى هو مصدر التمويل الوحيد لصغار الزراع وشروطه مجحفة جداً والمزارع مضطر إلى أن يلجأ إليه عند الحاجة لاتعدام قدرته الادخارية، وانخفاض مستوى الدخل إلى حد الكفاف وهو بذلك - الطرف الضعيف فى كل عقود القروض التى يبرمها مع المرابى. والمرابى - هو الطرف القوى فى الجانب الآخر - يعامل فريسته بكل حذر ومكر حتى إذا ما سنحت له الفرصة استولى على ما يملكه المزارع الضعيف سداً لما عليه له من أموال، ولا أحد ينقذ الفريسة من لؤم الذئاب!

النظام البنكى فى مصر

مؤسسات التمويل الأجنبية تفتح لها فروعاً فى مصر

نستعرض باختصار على الصفحات التالية مؤسسات التمويل الأجنبية الأولى التى ساهمت فى تمويل المزارعين بصفة عامة والزراعات التصديرية بصفة خاصة.

بداية ظهور الائتمان البنكى فى مصر :

يتخذ كثير من المؤرخين عام ١٨٨٠ بداية للائتمان والتمويل الزراعى المنظم بمصر بتأسيس البنك العقارى المصرى.

ومادونا بصدد دراسة تأسيس الائتمان الزراعى وهو النشاط الذى صاحب التاريخ المصرى عمراً.. إذ كان المصريون وهم صانعوا أقدم حضارات العالم يشتغلون بالزراعة كحرفة رئيسية لهم، وكان المرابون ينتشرون فى القرى لقرون عديدة يمدون بالمال من هم فى حاجة إليه، أما فى المدن الكبيرة ولاسيما فى الموانئ فقد أسست بيوت مالية لبعضها سمعة طيبة قامت بتمويل التجارة الخارجية^(٢).

(١) وزارة الزراعة - الزراعة فى مصر الإسلامية - تأليف وليم نظير (ص ١٧).

(٢) راجع : كمال الدين صدقى - البنوك المصرية ودورها فى الائتمان المصرفى - مكتبة النهضة سنة ١٩٥٨ (ص ٤٩).

ونرى أنه إذا كان الائتمان الفردى قد صاحب الفلاحة منذ ظهورها فإن الائتمان الجماعى عن طريق البنوك ووكالات وبيوت الائتمان قد بدأ قبل ظهور البنك العقارى المصرى.

فقد أسس بنك مصر سنة ١٨٥٦، ثم البنك العثمانى ١٨٦٣، ثم البنك الإنجليزى سنة ١٨٦٤، وبنوك أخرى أجنبية الأصل كان لها دور كبير فى تمويل الزراعة المصرية.. وسنتناولها بتواريخ ظهورها كالتالى :

١ - بنك مصر (١٨٥٦) :

كان بنك مصر أول شركة مصرفية أنشئت فى البلاد سنة ١٨٥٦.. وكان مركزها الرئيسى فى لندن ومكتبها العام فى الإسكندرية وكانت تملكه شركة مالية إنجليزية ورأس ماله ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى غطى بالكامل فى لندن ثم زيد إلى ٦٠٠ ألف جنيه سنة ١٩١١.

والفرض الأصيل من إنشاء هذا البنك هو العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا.. ولكن كانت معاملاته مع الحكومة كبيرة لشراء أذونات الخزانة التى كانت تصدر بكثرة فى ذلك الحين لكثرة الإنفاق الجارى لها.

.. وكان الخديوى سعيد يأمل بإنشاء هذا البنك أن يؤدى إلى تخفيض سعر الفائدة، وأن يخفف من وطأة شروط المرابين الأجانب.

وقد تعامل مع بعض كبار ملاك الأراضى الزراعية، وإن كان تعاملهم معه محدودا بالضمانات القوية التى كان يطلبها البنك والتى تبلغ أضعاف القروض المطلوبة.

٢ - البنك الإمبراطورى العثمانى (١٨٦٣) :

فى سنة ١٨٦٣ أنشئ فى تركيا البنك الإمبراطورى العثمانى تحت إدارة إنجليزية فرنسية وفتح فروعاً له فى لندن وباريس ومصر- وكان عمله مرتبطاً فى البداية بعلاقاته مع الحكومة.. ثم أخذت عملياته المصرفية فى الازدياد وعماله فى التكاثر واشترك بنصيب متزايد فى تمويل المحاصيل الزراعية.. وكان أكبر المصارف الموجودة فى مصر توزيعاً للائتمان، وتغير اسمه إلى البنك العثمانى سنة ١٩٢٥.

٣ - البنك الإنجليزى المصرى (١٨٦٤) :

أنشئ فى لندن بنك جديد باسم البنك الإنجليزى المصرى لمباشرة العمليات المصرفية فى مصر، وكان هذا البنك يضم عناصر فرنسية قوية فى مجلس إدارته وبين مساهميه بالرغم من وجود مركزه الرئيسى فى لندن رأسماله بلغ مليونين من الجنيهات الاسترلينية).

وقد تغير إسم البنك إلى (الشركة المصرفية الإنجليزىة) سنة ١٨٦٧، ثم عاد إلى اسمه الأول سنة ١٨٨٧ وأخيراً اندمج مع بنوك أخرى سنة ١٩٢٥ مكوناً مع بنك جديد هو بنك (باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة

والمستعمرات والخارج) وقد لعب هذا البنك دوراً بارزاً فى تمويل الزراعات التصديرية.

٤ - بنك كريدى ليونيه (١٨٧٤) :

أسس هذا البنك فى فرنسا فى نفس السنة التى أسس فيها البنك الامبراطورى العثمانى.. وقام بفتح فروع له فى مختلف الأقطار ومنها مصر حيث افتتح أول فرع له بالإسكندرية عام ١٨٧٤.. ثم أعقبه بفرعى القاهرة وبور سعيد فى الستينيات.

وأصبح عملاؤه : صندوق الدين العام، ومصلحة الجمارك، وأعيان البلاد.. وبدأ أعماله بالخدمات المصرفية، ثم قام بدور بالغ الأهمية فى تمويل محصول القطن بمعاونة فرعيه بلندن وباريس. وقد شجع هذا البنك المودعين على استثمار أموالهم فى قروض الحكومة المصرية، وفى السنوات التى كانت تصدرها تباعاً لتطور الحياة الاقتصادية فى البلاد، وسداد الأقساط المستحقة عليها.

٥ - بنك الكنتوار الأهلى الباريسى (١٨٦٩) :

افتتح هذا البنك فرعاً له فى الإسكندرية سنة ١٨٦٩.. على أنه ما انتقضت أربع سنوات على افتتاح الفرع حتى روى أنه من الأفضل إغلاقه انتظاراً لظروف اقتصادية أكثر ملاءمة. وفى سنة ١٩٠٥ عاد البنك لمزاولة أعماله فى مصر مع مجموعة البنوك الأجنبية الأخرى عملاً لقطاع التجارة وبعض المحاصيل التصديرية.

٦ - بنك دى روما وبنك الخصم والتوفير :

هذان البنكان إيطاليان.. أنشئ الأول عام ١٨٨٠ والثانى فى عام ١٨٨٧، وقد واجه البنك الثانى صعوبات فى عام ١٩٠٧ وهو عام الأزمة الاقتصادية الأولى لمصر.. وقد اقتصر تمويلها للزراعة على كبار الملاك.

دور البنوك الأولى فى تمويل الزراعة

باشرت هذه البنوك الإقراض على المحاصيل التصديرية قبل تأسيس البنك العقارى المصرى، ولكنها لم تمارس الائتمان العقارى لعدم وجود قوانين تحمى رؤوس الأموال التى تمارس هذا النوع من النشاط فى ذلك الوقت..

وعند تقييم هذه البنوك نجد أنفسنا أمام حقائق خمس هى :

- ١ - هدف هذه البنوك كان واحداً.. وهو الحصول على أرباح طائلة وترحيلها للخارج لتزيد من ثروات المساهمين فيها، وهم أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والباحثون عن فرص الاستثمار فى الدول الفقيرة.

- ٢ - كان محور نشاطها شراء أدوات الخزانة المصرية التى أصدرت تباعاً لتمويل النفقات الحكومية الباهظة فى ذلك الوقت والنفقات المظهرية للحاكمين من أسرة محمد على.
- ٣ - لم تساهم فى تقدم الزراعة المصرية إلا بالقدر الذى كان يخدم تصريف الحاصلات التصديرية وكان أغلبها غذائية وتشترى من الفلاحين بثمن بخس.
- ٤ - لم تأت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر إلا وقد اختفى الكثير من هذه البنوك لانخفاض السيولة المالية بها وانخفاض نسبة الاسترداد للقروض المنصرفة وعجز الحكومة والمحكومين عن سداد ديونهم لها.
- ٥ - النمط الإقراضى لكل هذه المؤسسات المالية الأجنبية واحد وهو الإقراض قصير الأجل.
- هذا عن الحقائق.. أما عن السمات المشتركة لها فقد أوجزها المورخون فيما يلى :
- « يبدو أنه رغم اختلاف جنسيات هذه البنوك التجارية والزراعية كانت نها بعض المظاهر المشتركة.. إذ قامت بتزويد البلاد برؤوس الأموال الأجنبية التى طالما افتقرت إليها.. فساهمت فى تقدم مصر الاقتصادى.. ولكن نظراً لوجود مراكزها الرئيسية فى عواصم البلاد التى انشئت فيها فقد كان توجيه سياستها والإشراف على إدارتها إلى حد كبير فى الخارج».
- وهكذا.. نجد أن مؤسسات التمويل الأجنبية التى أنشأت لها فروعاً فى مصر لم يكن هدفها إثراء الاقتصاد الوطنى بنشر الائتمان الزراعى فى فروع النشاط لزيادة المنتج من السلع والخدمات وقرص العمالة.. بل ركزت على الإقراض الحكومى مما أدى إلى ضعف قوتها الائتمانية.

ثانياً : الائتمان الزراعى فى عهد الاحتلال

١٨٨٠ - ١٩٢٠.

إنتمت هذه الفترة بالتوسع فى تأسيس البنوك التى قامت برؤوس أموال أجنبية لتقديم مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية لحصول القطن، وأيضاً التسهيلات الائتمانية لبعض المراحل التسويقية لكثير من الحاصلات وبضائيات وفوائد لا يتحملها الاستغلال الزراعى ولا تتفق مع طبيعته ولا بالقدر الذى يساعد على نمو اقتصادياته.

وإن كانت الأزمة المالية سبباً مباشراً للاحتلال الإنجليزى لمصر فإن الإنجليز عمدوا بعد الاحتلال إلى أن يكون إغراق المصريين أنفسهم بالديون سبباً فى بقائهم فيها.. وذلك عن طريق إنشاء البنوك الأجنبية التى تعمل فى ظل النظم الاستعمارية.

وكانت الامتيازات التى منحت لرعايا الدول الأجنبية بما فيها تأسيس البنوك أداة فعالة لقهر الزراع الذين عرفوا الطريق إليها.

فهى لم تقتصر على امتصاص دماء المزارعين كل عام والاستيلاء على إنتاجهم بإغراقهم فى الديون ذات

الفوائد الفاحشة.. بل إنها أرهقتهم بنزع ملكيات من تعاملوا معها مما اضطر الحكومة إلى التدخل أكثر من مرة لتعديد إليهم الأرض وتوقف إجراءات نزع ملكياتهم الزراعية لصالح المدينين ابتداءً من عام ١٩١٣.. كما منحت المدينين بعض التخفيضات، وقامت بتقسيم الديون على آجال طويلة.. إلا أن فداحة الديون التي اقترضت من هذه البنوك أعجزت الكثير عن الانتظام فى السداد.

الائتمان الزراعى والاحتلال

كان الاحتلال البريطانى جائئاً على صدر مصر منذ عام ١٨٨٢ وإن كانت حدة هذا الاحتلال قد خفت على أثر صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعطى لمصر استقلالاً مشروطاً وحتى استكملت مصر استقلالها بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

الاحتلال والطبقة :

الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ قام بتدعيم الإقطاع الزراعى الذى بدأ انتشاره منذ عهد محمد على.. إذ خص الأسر المروالية له باقطاعات كبيرة من الأرض المغلة الجيدة، كما ذكرنا. وظهرت طائفة جديدة من الملاك الزراعيين فى الوقت الذى اختفت فيه أسماء الملاك الوطنيين الذين عرفوا بعدائهم للاستعمار والحدوى.. وكان الهدف هو تجميع أكبر عدد من الأنصار يدافعون عن بقاء الاحتلال فى البلاد.

وكانت هذه الأسر المحظية - تمول زراعاتها تمويلاً ذاتياً بما اكتسبوه من الوضع القائم.. كما ظهرت طبقة أخرى وسط هم أصحاب الحيازات الصغيرة من الملاك والمستأجرين يحصلون على المال اللازم ومستلزمات الزراعة من طبقة الإقطاعيين بأسعار عالية يدفعونها فى نهاية السنة الزراعية مع القيمة الإيجارية للمساحات المؤجرة أو من تجار الحاصلات الزراعية وهم فئة زاد نشاطها فى هذه الفترة، ولا عمل لها سوى احتكار ناتج الأرض بشراء محاصيلها قبل نضجها بل قبل زراعتها أحياناً بثمن لا يزيد فى الغالب على ربع ثمنها وقت حصادها.

الاحتلال والمرابون :

نزع كثير من المستثمرين الأجانب إلى مصر فى أعقاب الاحتلال مباشرة ومعظمهم من المرابين والتجار. ووفدت على مصر العديد من بيوت المال والبنوك الصغيرة الأجنبية التى كانت تقرض برهن منقولات وعقارات زراعية وبشكل غير علنى ويدون أن تتخذ إجراءات الرهن العقارى. كان ذلك فى أواخر القرن الماضى والسنوات الأولى من القرن العشرين. وما تجدد الإشارة إليه أن المرابين وبيوت المال الصغيرة هذه - كانت تقرض الفلاحين بفوائد تكاد تقترب من قيمة القروض.

إلا أن عقد الرهن واضح.. والقيمة التى يطالب بها المدين فى ميعاد الاستحقاق معروفة لدى طرفى عقد الرهن.. وهذا لم يكن واضحاً فى النظام الربوى قبل دخول المرابين الأجانب إلى مصر.

الاحتلال والائتمان العقارى:

بعد الاحتلال ظهر فى مصر ولأول مرة عدد من البنوك مصرية الاسم أجنبية التمويل والإدارة. احترفت التسليف مقابل ضمانات قوية معظمها عقارات زراعية أو رهن حاصلات واتخذت هذه القروض الصفة القانونية فى الرهن الحيازى.

.. وهى ليست كالبنوك التى تأسست فى الخارج وزاولت عملها فى مصر فى عهد أسرة محمد على وقبل دخول الإنجليز مصر.. فالأولى كان يهملها شراء المحاصيل التصديرية وتقديم التمويل قصير الأجل لهذا الغرض. أما البنوك العقارية التى صاحبت الاحتلال فإن هدفها كان الحصول على أكبر ربح دون النظر إلى حالة الزراع أو صالحهم وإغراق المصريين بالديون لأجل طويلة.. لذلك كان نمط الإقراض هو الائتمان العقارى طويل الأجل فى ظل الحماية البريطانية وسيطرة رؤوس الأموال فى الإدارة المالية الأجنبية.

الائتمان العام

أجمع المؤرخون أن هذه الفترة تسمى فترة الائتمان العام.. بمعنى أن كل مالك لأرض زراعية كان يستطيع الحصول على قرض بفائدة محدودة (كبيرة أم صغيرة) وأن حسابات القروض منتظمة لأن المقترض شخص عام له شخصيته المعنوية.

ويقول الأستاذ أحمد لطفى عبد الحميد فى كتابه الذى صدر فى القاهرة سنة ١٩٣٧ : «إذ أصبحت سوق مصر المالية جزءاً من سوق لندن.. وفقد أولو الأمر فى مصر كل سيطرة على خروج الأموال من مصر ودخلها إليها.. وأصبح المالىون الأجانب يتحولون بأموالهم الطليقة من مصر وإليها تبعاً لتغيرات سعر الفائدة مهما كانت التغيرات طفيفة.. إذ ليس هناك ما يخشونه من تغير سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلى».

وعلى الصفحات التالية شرح مختصر لتاريخ تلك المؤسسات البنكية بحسب ظهورها على المسرح الاقتصادى المصرى مبينين أثرها عليه :

١ - البنك العقارى المصرى :

كانت بيوت المال الرسمية محصورة فى البنوك العقارية القائمة آنذاك وهى البنك العقارى المصرى والبنك الزراعى المصرى وبنك الأراضى.

وكانت أول شركة تأسست لممارسة الإقراض العقارى هى «شركة الأراضى والرهن العقارى المصرية» التى

تأسست في أبريل سنة ١٨٨٠ برأسمال قدره ٤١٣٧٠٠ جنيه استرليني قدمته السوق المالية الفرنسية وينك كريدى ليونيه^(١).

ثم تأسس في شهر يونيه من نفس السنة في باريس «البنك العقاري المصرى» برأسمال قدره ٢٧,٥ مليون فرنك اكتتب فيها مجموعة من الأجانب قاموا بطرح سندات طويلة الأجل في أوروبا لتحويله. وبعد مدة زيد رأس المال بطرح أسهم في مصر اكتتب فيها كبار رجال المال... وقد لعب هذا البنك دوراً رئيسياً في تحول الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب.

وقد اقتصر نشاطه على تقديم قروض طويلة الأجل للملاك الأراضى الزراعية برهن أراضيتهم لصالحه. وكان الاقطاعيون وحدهم عملاء هذا البنك.. إذ كانوا يفضلون الحصول على قروض طويلة الأجل لا بغرض استثمارها في الزراعة بل لشراء المزيد من الأرض وإنفاقها في أغراض استهلاكية أخرى. ولقد أدت هذه القروض في كثير من الحالات في مستهل صرفها منافع عاجلة للمقترضين - إلا أن الكثير منها تعثر على أصحابها الانتظام في سداد أقساطها وكانت نتيجة ذلك وبالا عليهم. ولأن حاجة ملاك الأرض للمال شديدة فقد استطاع البنك أن يستغل هذه الحاجة لإقراضهم بفوائد تكاد تساوى نصف قيمة القرض زيادة على تكاليف رهن الأرض التى يدفعونها لجهات الرهن الحكومية. وقد بلغت قروض البنك وشركة الأراضى فى سنتها الأولى ما قيمته ١,٩١٥,٣٨٨ جنيهاً.. وقد أدى هبوط أسعار الحاصلات الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر بالإضافة إلى تكلفة القروض إلى توقف بعض المقترضين عن الدفع مما حدا بالبنك إلى نزع ملكياتهم وفاء لديونه قبلهم. ورغم أن هذا البنك قد لعب دوراً هاماً فى تطوير الزراعة فى البلاد إلا أنه ابتداء من عام ١٩٥٠ أخذ نشاطه ينكمش لاتساع خدمات التسليف وصدور قوانين الإصلاح الزراعى.. وقد اتجه البنك بنشاطه أخيراً إلى الإقراض الاسكانى بعد تأميمه وأصبح تخصصه فى تقديم الائتمان على العقارات المبنية.

٢ - الائتمان الحكومى :

قصر البنك العقارى نشاطه على نشر الائتمان بين كبار ملاك الأراضى الزراعية المسجلة بضمائم تلك العقارات، وامتنع عن تمويل زراعات صغار الملاك والمستأجرين مما حدا بالحكومة أن تقوم بتقديم الائتمان لهم عامى ١٨٩٦، ١٨٩٧.. إلا أن المبالغ التى خصصتها فى ميزانياتها للإقراض كانت صغيرة، ولم تستطع الوفاء بحاجاتهم إلى الائتمان.

وكانت هذه هى أول مرة تقوم الحكومة المصرية فيها بدور المقترض ومساعدة الفلاح الصغير حتى ينهض بمسئولية الزراعة دون اللجوء إلى المرابى، أو البنك العقارى ومرحلة التسليف الحكومى يسميها بعض المؤرخين بداية الصحوة الوطنية.. والتى كان من ثمارها تأسيس البنك الأهلى سنة ١٨٩٨.

(١) كمال الدين صدقى - مرجع سابق.

- ومع أن الحكومة لم تنجح فى هذه المحاولة لعدم وجود النظام الائتمانى المناسب فى الإقراض والاسترداد.. فإن ذلك يرجع لعجزها عن توفير الائتمان الكافى للزراع إذ شجعت على تأسيس البنك الأهلى المصرى، ووضعت تحت تصرفه ٢٥ ألف جنيه للقيام بمهمة صرف القروض الزراعية وتحصيلها بأسلوب مصرفى سليم.

٣ - البنك الأهلى المصرى :

بعد فشل تجربة التسليف الحكومى الأولى نصح المستعمر الإنجليزى الحكومة المصرية بضرورة تأسيس بنك مركزى يقوم بمهمة إقراض الزراع ويكون بمثابة خزانها العامة - تودع فيها أموالها والاحتياطي الذهبى الملوك لمصر والذى كانت تودعه فى بنك إنجلترا، وأشارت بأن يكون له سلطة إصدار العملة نيابة عن الحكومة^(١). وكان على رأس الناصحين^(٢) السير الوين بالمر^(٣) المستشار المالى للحكومة المصرية والذى لعب دوراً هاماً فى حصول الحكومة على قروض كان أولها قرض إنشاء خزان أسوان وقد استقال من منصبه وعين محافظاً للبنك الأهلى عند إنشائه.

وقد صدر أمر عالى مؤرخ ٢٥ يونيه ١٨٩٨ يسمح لمجموعة من المستثمرين الأجانب بتأسيس هذا البنك كفرع للبنك المركزى فى إنجلترا ويتبع نفس نظام العمل به.. وكان على رأس هذه المجموعة^(٤) (المسيو سوارس) الذى منح امتيازاً بإنشاء هذا البنك الذى يبدأ عمله فى ٣ سبتمبر ١٨٩٨ كبنك للدولة يزدى نيابة عنها بعض الخدمات.

وتضمن النظام الأساسى للبنك وظائف متعددة. أهمها توجيه دفة الائتمان فى مصر وإقراض الزراع برهن حيازى أو بدون رهن قروضاً قصيرة الأجل للمنفعات الزراعية وكذلك مباشرة الأعمال التجارية ذات الصفة المصرفية العادية كجزء من اختصاصه لتنمية الاقتصاد الأهلى. ومنذ البداية أودعت الحكومة فى البنك الأهلى أموالها.. وكذلك فعل الأثرياء وتجار القطن ثم المحاكم المختلطة وبلدية الإسكندرية وحكومة السودان وغيرهما.

ديون الفلاحين^(١)؛

وجد البنك الأهلى أن ديون فئة الملاك من الفلاحين تنقسم قسمين :

أ - ديون استحققت على رأس المال لشراء الأراضى أو للقيام بإصلاحات فيها أو لأعمال الصرف أو الرى والحصول على الآلات وما إلى ذلك.

ب - ديون تجمعت نتيجة المصروفات الموسمية لصغار الزراع وهم من الملاك وذلك لعدم وجود رأس مال للاستغلال الزراعى لديهم.

(١) اليويل الذهبى للبنك الأهلى.

وكان على البنك أن يقوم بنشاطين على جانب كبير من الأهمية.. تسوية ديون الفلاحين هذه. وإقراضهم قروضا بفائدة معتدلة للقيام بالعمليات الزراعية العادية على أن يقوم بتحصيل هذه القروض صيارفة القرى مع قيامهم بتحصيل ضرائب الأقطان الزراعية.

وقام البنك بأول عملية لإقراض الزراع سنة ١٨٩٩ واستمر فى ذلك ثلاث سنوات.. أقرض فيها ٣٤ ألف قرض رصد لها من أمواله ٤٠٠ ألف جنيه.. ولما رأت الحكومة أن البنك قد توسع فى إقراض الزراع.. قدمت له ربع مليون جنيه ليستمر فى هذه العملية.

إلا أنه سرعان ما توقف عن تقديم التسهيلات الائتمانية لصغار الزراع بعد السنة الثالثة من إنشائه ونهج نهج غيره فى تفضيل الائتمان التجارى بل وغالى فى طلب الضمانات.

وكانت فئة المتعاملين معه من كبار الملاك الزراعيين كما كانت معظم القروض التى قدمها برهن حاصلات زراعية.

وقد نصح المسئولون الحكومة بأن تعمل على تأسيس بنك متخصص فى الإقراض الزراعى يتولى تسوية ديون الفلاحين وتقديم القروض لهم يختلف فى طبيعة عمله عن البنوك القائمة فى ذلك الوقت... وأخيراً اقتنعت وشجعت على قيام البنك الزراعى المصرى.

والحقيقة.. أن البنك الأهلى كان فى استطاعته مساعدة المزارعين وائتمانهم كما جاء فى نظامه الأساسى.. فالدولة قدمت له جزءاً من الأموال المقترضة لتشجيعه على الاستمرار فى إقراضهم، ومنحت له حق تحصيل القروض بطريق الحجز الإدارى عن طريق الصياقة، ثم إن الأموال التى تدفقت على البنك كانت كافية لأن يحتل نشاط التمويل الزراعى جانباً كبيراً من أعماله.

جدول رقم (٣)

القروض الزراعية التى قدمها البنك الأهلى للزراع

السنة	قروض (أ)			قروض (ب)			المجموع الكلى	
	عدد القروض	مجموع المبالغ	المتوسط	عدد القروض	مجموع المبالغ	المتوسط	عدد القروض	مجموع المبالغ
١٨٩٩	١,٥٨٠	٥	٢,٠٣	٢٧	٣٠,٧١	٢٤٥٠	٣١	٢٤٥٠
١٩٠٠	٦,٢١٣	٣٦	٥,٨٤	١٠٢	٣,٢٨٧	٣٠,٩٠	١٣٨	٩٥٠٠
١٩٠١	١٣,٠٣٠	٧٨	٦,٠٢	١٩٨	٥,١٦١	٢٨,٣١	٢٧٦	١٨١٩١
١٩٠٢	٣٤,٥٣٢	٢٠٣	٥,٨٨	٧٤٩	٢٠,٣٤١	٣٦,٨٢	٩٥٢	٥٤٨٧٣

وفى عام ١٩٢١ اتفقت الحكومة مع البنك المذكور على أن يقرض لحسابها الملاك الذين لا تزيد حيازاتهم على خمسة أفدنة فأقل قروضا بفائدة ٩٪ لنفقات الزراعة بشرط ألا يزيد القرض على ثلاثة أضعاف ضريبة الأرض المملوكة للمقترض.. وخصصت لذلك مائة ألف جنيه.

وقد بلغ عدد هذه القروض ٦٠١٣ قرضا قدرها ٤٠٨٣٩ جنيهها.

وفى سنة ١٩٢٢ اتفقت مع البنك الزراعى أن يقدم قروضا للملاك الأراضى المنزوعة قطنا بفائدة ٦٪ لمن يملكون خمسة أفدنة دون أى ضمان على ألا يزيد القرض على ثلاثة أمثال الضريبة العقارية.

وكان مجموع القروض التى صرفت طبقا لذلك ٧٢٩٦٢ جنيهها لعدد ٢٤٠٠ مزارع.

وفى سنة ١٩٢٣ اتفقت الحكومة مع البنك الأهلى أن يقرض الزراع بضمان الأقطان التى يودعونها

بحلفات القطن أو شون البنك.. لحسابها بفائدة قدرها خمسة مليمات عن كل جنيه شهرياً.

ثم أودعت أموالها فى بنك مصر فى ذلك العام ليقرض منها شركات التعاون.. وأخيراً أنشأت ما يسمى

بالاحتياطى الزراعى الذى كان نواة لإنشاء بنك التسليف الزراعى بعد ذلك.

إلا أنه كما يبدو أن مؤسسى البنك الأهلى كى يحوزوا رضا الحكام فى ذلك الوقت.. جعلوا من بين

أغراضه إقراض الزراع.. ولكن إدارته فى إنجلترا لم يكن يروقها أن تتحسن الأحوال الاقتصادية لهم!!.

٤ - البنك الزراعى المصرى :

تأسس أول بنك زراعى مصرى بمرسوم الحديوى فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ بناء على مشروع تقدم به البنك

الأهلى للحكومة.. وعين محافظ البنك الأخير رئيساً لمجلس إدارة البنك الجديد.

والغرض الأساسى من تأسيس هذا البنك مساعدة صغار الزراع ذوى الخمسة أفدنة فأقل.. ويعتبر هذا

البنك هو أول بنك متخصص فى الإقراض الزراعى المنظم بمصر - لذلك يرى المؤرخون أن السنة التى تأسس فيها

هى ميلاد الائتمان الزراعى بالبلاد..

وقد تأسس البنك برأس مال قدره ١.١٥٠.٠٠٠ جنيه استرلينى ساهم فيه البنك الأهلى وحده بـ ٤٠٠

ألف جنيه، ولشدة حاجة الزراع إلى الأموال رأت الحكومة زيادة رأس ماله إلى ٣.٧٤٠.٠٠٠ جنيه استرلينى

عن طريق أسهم محلية ضمنت لها ربحاً قدره ٣٪ على الأقل.

.. وارتكز نشاط البنك على الإقراض الزراعى طبقاً لما جاء بتسميته.. وقدم قروضا صغيرة لا تتجاوز

قيمة كل منها ٣٠٠ جنيه ثم زيد بعدها الأقصى إلى ٥٠٠ جنيه ومعنى ذلك أن فئة المستفيدين منه هم صغار

الزراعى.. وقد أعطى البنك أولوية لمن تقل مساحته عن خمسة أفدنة.. وبذلك - عمل على عدم تمتع كبار الزراع

بخدماته.

وكانت القروض تصرف دون النظر إلى المساحة المنزوعة أو نوع المحصول.. لذلك تزايدت القروض لإقبال

الزراعى عليه مما اضطره إلى إصدار سندات قيمتها ٦.٥٧٠.٠٠٠ جنيه استرلينى.

والحقيقة أن هذا البنك لاقى نجاحاً وارتياًحاً من جمهور الزراع.. حاجة الفلاحين الشديدة إلى مثل هذه المؤسسات التي تراعى ظروفهم وتأخذ في حساباتها طبيعة الإنتاج الزراعى^(١).
 إلا أن ظروفه لم تكن أحسن من سابقه.. إذ حلت بالبلاد أزمة مالية سنة ١٩٠٧ أدت إلى خفض أسعار الحاصلات الزراعية فارتبك المزارعون وتوقفوا عن سداد ديونهم للبنك وتراكت المديونيات.. فلدجاً إلى نزع ملكيات أكثرهم وبيعها بأثمان ضئيلة شأنه فى ذلك شأن أى بنك عقارى آخر.
 وأسرعت الحكومة لأول مرة بالتدخل لتوقف بيع الأراضى الزراعية لحماية لصغار الزراع وذلك بأن أصدرت قانون (الخمس أفدنة) الذى قضى بعدم جواز الهجز على الملكيات التى لا تتجاوز خمسة أفدنة^(٢).
 وبذلك لم يتحقق الغرض المتصور عليه فى نظامه وانكسرت معاملاته بنحو ٨٥٪.
 ومنذ سنة ١٩١٣ طرأ تغيير تام على نشاطه إذ بلغ مجموع الأقساط السنوية من أصل القروض مبلغاً أعلى من قيمة القروض الجديدة.. وعُدل البنك من نظامه الأساسى ليتمكن من توظيف أمواله السائلة فى عمليات الرهون الكثيرة.. ولكن لم يصادف نجاحاً بعد ذلك.

جدول رقم (٤)

قانون الخمسة أفدنة وأثره على تضائل الائتمان

السنة	رصيد الفروق بالآلاف الجنيهات
١٩١٢/١٩١١	٧,٠٠٧
١٩١٣/١٩١٢	٦,٨٧٧
١٩١٤/١٩١٣	٦,١٣٧
١٩١٥/١٩١٤	٥,٥٣٧
١٩١٦/١٩١٥	٤,٩٩٨
١٩٢١/١٩٢٠	٣,٣٨٧
١٩٢٢/١٩٢١	٣,٤٤٤
١٩٣١/١٩٣٠	٧٦٣
١٩٣٢/١٩٣١	٥٧٩

وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣ قوت الجمعية العمومية غير العادية للبنك تصفية أعماله واختتم آخر سنة مالية فى ٣١ / ١٢ / ١٩٣٦، وفشل أول بنك متخصص فى الإقراض الزراعى وحده - لأن نظام العمل به لم يكن يختلف كثيراً عن البنوك التى كانت قائمة فى ذلك الوقت.

(١) القانون ٣١ لسنة ١٩١٢ - مذكرة إيضاحية.

صندوق الرهونات :

قامت مجموعة من المستثمرين بتأسيس صندوق للرهنات فى بروكسيل سنة ١٩٠٣ برأسمال قدره ١٦٨٦٤ ألف فرنك ليعمل على إقراض المصريين بضمان ممتلكاتهم الزراعية. وقد بلغت قروض الصندوق فى سنته الأولى ٧٦٥١٣٨٥ فرنكا.. واستمر يعمل حتى توسع البنك الزراعى المصرى فى إقراض الزراع وإقبالهم عليه مما أدى إلى الانصراف عن الصندوق شيئا فشيئا.. إلى أن توقف عن إقراض الزراع نهائيا.

عهد الصعود (١٩٠٤ - ١٩٠٦) :

تزامنت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر فى عهد ما يسمى بعهد الصعود وقد رجع ذلك التزامن إلى المضاربات التى أدت إلى حدوث أزمة مالية فلما توقف تسرب هذه الأموال بسبب الأزمة شرعت البنوك والمرابون فى نزع ملكية الأراضى من أصحابها وبيعها بأبخس الأثمان بعد أن عجز الزراع عن سداد مستحقات هذه البنوك.

٥ - بنك الأراضى المصرى :

بعد النجاح الذى حققه البنك الزراعى المصرى فى سنوات حياته الأولى تأسس بنك الأراضى المصرى سنة ١٩٠٥ برأسمال قدره ١,٩٣٩,٣٧٥ جنيه مصرى إكتتب فيها الأجانب. ومارس هذا البنك نفس النشاط الذى كان يمارسه البنك العقارى.. وقد بلغت القروض التى قدمها فى سنته الأولى ٣٠٣٦٧٧٧ و٢٠٠ جنيه مصرى.. إلا أنه لسوء الحظ حلت بالبلاد أزمة مالية سنة ١٩٠٧ كان من نتيجتها إفلاس هذا البنك وأدمج مع البنك العقارى.

الأزمة المالية سنة ١٩٠٧

حلت بالبلاد أزمة مالية نتيجة للتقلبات السريعة لاثمان بعض المحاصيل الرئيسية فى البلاد.. وكان من نتيجة هذه الأزمة أن عجز كثير من الزراع عن سداد ديونهم المستحقة للبنوك، واستخدمت البنوك حقها فى نزع ملكية أرض المدينين وصدر قانون الخمسة أفدنة ليوقف انسياب ملكية الأراضى إلى الدائنين. وقد عانى الاقتصاد المصرى كثيراً من جراء هذه الأزمة. مما دفع باتجاه تفكير بعض المصريين إلى أن معالجة هذه الحالة يتطلب تحرير الاقتصاد المصرى من الابتزازية (الامبريالية) التى يتعرض لها من الأجانب بل إن بعضهم كان يرى أن تحرير البلاد اقتصاديا هو الدعامه التى يركز عليها الاستقلال السياسى^(١).

(١) د. عبد الحميد نصر المنيزع - التعاون - دار المطبوعات الجديدة (ص ١١٧).

٦ - مؤسسات مالية أخرى :

بعد الحرب العالمية الأولى ثا الاقتصاد المصرى.. وأدى ذلك إلى تطور كبير فى النظام المصرفى.. فتأسس عدد قليل من البنوك التى وجدت مجالاً لاستثمار أموالها.. وذلك بجانب البنوك الأخرى التى أمكنها اجتياز أزمة سنة ١٩٠٧.

وكان أهم البنوك الجديدة (البنك الأهلى اليونانى) الذى حل محل بنك الشرق، وبنك ايونيان عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧، بالإضافة إلى بنك اثينا سنة ١٨٩٥ وكانت تعتمد هذه البنوك الثلاثة على رأس المال اليونانى.

٧ - شركة الرهن العقارى المصرى :

تأسست فى لندن سنة ١٩٠٨ شركة للرهن العقارى برأسمال قدره مليون وربع مليون جنيه استرلىنى. ومارست هذه الشركة نشاطها فى الإقراض العقارى بمصر وبلغت قروضها فى السنة الأولى ١.٣٥٦.٤١٠ جنيهات مصرية.. إلا أن قانون الخمسة أفدنة أضر بهذه الشركة وما لبثت أن توقف نشاطها.

٨ - البنك البلجيكى :

أنشئ سنة ١٩١١ بنك بلجيكى عرف فيما بعد باسم (البنك البلجيكى للخارج) وعمل فى نفس النشاط والأسلوب التى سارت عليه البنوك الأخرى. وهكذا نجد أنه فى نهاية الحرب العالمية أسست بنوك فرنسية وإنجليزية وإيطالية وبلجيكية ويونانية بجانب البنك الأهلى الذى أسس برأسمال أجنبى. ويمكن القول بأنه خلال العشرين عاماً الأولى من هذا القرن.. أنشئ بمصر أكبر عدد من البنوك ويبتو المال الأجنبية وإن دل ذلك على شئ.. فإنما يدل على أن رأس المال قد وجد توافر عنصرى الأمان والربحية فى ظل الاحتلال البريطانى، واستغلال الامتيازات المقررة للأجانب على حساب الوطنيين مما ساعد على ظهور الأفكار التعاونية وانتشارها بين طبقات الشعب المصرى.

دور المؤسسات المالية الأجنبية

فى تقديم الائتمان الزراعى

قبل أن تنتقل إلى الحديث عن الائتمان التعاونى والحكومى الذى أخذ فى الانتشار بعد ظهور الأزمة المالية سنة ١٩٠٧ واستمرت ما يقرب من عشر سنوات.. كان لابد وأن نقف أمام البنوك الأجنبية التى ظهرت فى مصر مصاحبة للاحتلال الإنجليزى.. وحتى نتابع المسيرة التاريخية لهذه البنوك لابد أن نتناول دورها فى

الاقتصاد القومي الذي مارست فيه نشاطها إلى جانب ما تعرضنا له باختصار عن نشأتها ونموها ووظائفها.

دور البنوك في الاقتصاد القومي :

ما نعلمه أن للبنوك دوراً هاماً جداً في نمو الاقتصاد وتقدمه وزيادة عددها في مجتمع يدل على قوة اقتصاده ومتانته.

وأن هذه البنوك ركزت عملها أساساً على كبار المزارعين والتجار. إذ كان النشاط الرئيسي لغالبية أفراد الشعب هو الزراعة.

.. ولأن وظائفها الرئيسية كانت تشجيع المواطنين على الإدخار، وتجميع تلك المدخرات وإعادة توزيعها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية وإمداد قطاعات نشاط المجتمع بالأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها.. فإن أهم عملاتها كانوا من كبار الزراعة والتجار.

وتتساءل... هل قامت المؤسسات المالية المنشأة بمصر قبل سنة ١٩٢٠ بدورها في تنمية الاقتصاد المصري؟.. وهل تهافت رأس المال ليعمل بمصر دليل على متانة اقتصادها؟ وما هو التقييم النهائي لدور هذه البنوك في الاقتصاد المصري.

والجواب.. أن هذه البنوك أضرت بالاقتصاد المصري أبلغ الضرر.. وهذه هي الأسباب :

١ - تحقيق أرباح طائلة وزحيلها للخارج :

زودت هذه المؤسسات المالية برؤوس أموال مقترضة عن طريق طرح سندات في أسواق أوروبا العالمية.. وقد استطاعت سداد هذه السندات قبل مواعيد استحقاقها وحقت أرباحاً طائلة رحلتها للخارج لتجذب بها رؤوس الأموال الأجنبية فأضاعت على البلاد خيراتها وحرمتها من إعادة استثمار هذه الأرباح فيها.

٢ - ساعدت المستعمر على تحقيق مآربه :

جاءت هذه المؤسسات لتعين الاستعمار والمستعمرين، وتسهل للأجانب المقيمين في مصر ممارستهم للتجارة الخارجية - لاسيما شراء القطن المصري والتحكم في المحصول الأول للبلاد والسيطرة على سوقه، وشرائه من المزارعين بأقل الأثمان.. حتى إذا ما انتهى موسم تمويل حركة الأقطان نزحت الأموال إلى الخارج لتعمل في الأسواق المالية حيث فرص الاستثمار أحسن منها في مصر.

٣ - خدمة رعايا الدول :

المؤسسات المالية في هذه الفترة كانت أجنبية في فكرتها ورؤوس أموالها وإدارتها.. لذلك كان طبيعياً أن تقوم على خدمة رعايا الدول التي تتبعها هذه البنوك. ومن هنا اختلفت سياستها في البلد الواحد - فرعايا الدولة التي يتبعها البنك لهم أولوية الحصول على

قروضه بشروط ميسرة لتسهيل استيراد السلع وتصدير الأقطان من مصر إلى الخارج وأحياناً إعادة إقراضها للجمهور بفوائد عالية.

ولم تساعد المزارع أو الصناع المصري ولم تقدمها بالأموال - بل لم تفكر في إقراض الزراع بضمان أقطانهم لأن ذلك يخدمهم ويسىء للمصدرين الأجانب الذين جاؤوا لشراء القطن بأبخس الأثمان.

٤ - الإقراض لأى غرض برهن الأراضى الزراعية :

قدمت مؤسسات الائتمان الأجنبية قروضاً لكافة الأغراض بشرط أن يتوافر للمقترض قدر كاف من الأرض الزراعية يغطى ثمنها قيمة القرض وأعباءه من رسوم وفوائد ومتأخرات، ولم تكن القروض مقصورة على الأغراض الإنتاجية واستثمارها في الزراعة.. فهى قروض فى معظمها طويلة الأجل تتراوح آجال سدادها من ١٠ - ١٥ سنة وقد تزيد على ذلك.

ويتدر أن يكون من بينها قرض زراعى وكانت تستخدم فى أغراض استهلاكية وترفيهية.. ولو سميت شكلاً بقروض زراعية.. فمثلاً البنك العقارى وبنك الأراضى قصراً قروضهما على كبار الزراع.. ومع ذلك لم تؤثر كثيراً فى رفع مستوى الإنتاج أو إقامة المشروعات الزراعية طويلة المدى.

٥ - ساعدت على انتشار الربا الفاحش :

تعاونت هذه المؤسسات مع المرابين والتجار الأجانب وأمدتهم بالأموال اللازمة لإعادة إقراضها للمواطنين بالربا الفاحش مما ساعد على انتشار الربا بشكل أفسد الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد. ونستثنى من هذه البنوك - البنك الزراعى - فقد أدى هذا البنك وظيفته بشكل ملموس حيث كان اقتراض صغار الملاك منه يتزايد عاماً بعد عام.. ولسوء الحظ فقد أدى استخدام هذه القروض إلى إقبال كاهل المدينين فى أعقاب أزمة سنة ١٩٠٧^(١)

٦ - لم تساعد الزراع أو الصناع :

لم تكن نشأة هذه المؤسسات لمواجهة احتياجات الزراعة فتستفيد الفلاحة أو الصناعة.. بل إن البنوك أغلقت أبواب الاستثمار أمام هذين النشاطين لأنها كانت تعتقد أن ذلك ينطوى على كثير من الخطر.. وقد عاق ذلك تقدم الزراعة والصناعة.. وقيت مصر مزرعة للأقطان الجيدة فقط التى تشتري بأبخس الأثمان.

٧ - أعباء القرض قد تصل إلى أضعافها :

الطلب على القروض الزراعية غالباً ما يكون قصير الأجل لتمويل حاجات الإنتاج. ولم تراخ المؤسسات

(١) سامى أبو العز - معاصرة سبق ذكرها.

القائمة حاجة المزارع إلى القروض القصيرة وعمدت إلى إغراقه بالديون طويلة الأجل برهن حيازته عن طريق الرهن الحيازي مما جعل معه المقرض يتحمل بأعباء قد تصل في جملتها إلى أضعاف القرض. فالفوائد العالية ورسوم تسجيل الرهن والتأخرات.. كلها أعباء لم تكن تتحملها غلة الأرض مما جعل عدم الرفاء هو القاعدة وسداد الديون هو الاستثناء. لذلك اضطرت الحكومة إلى تعديل القانون المدني فأضافت مادة جديدة هي المادة ٢٣٧ التي حرمت أن تتجاوز مجموع الفوائد المحصلة على دين من الديون مقدار الدين نفسه. ولكن الإصرار على نهب الشعب جعلهم يتحايلون على القانون بالمزج بين عمليات الإقراض والعمليات التجارية لتحقيق أقصى ربح ممكن!!.

٨ - إتخذت أفضل الوسائل لضمان السداد :

الضمان المقدم لهذه المؤسسات كان.. رهن ممتلكات طالب القرض. ولم ترض عن ذلك بديلاً - والرهن كما نعرف - هو تحويل جزء من الممتلكات أو كلها إلى مال سائل دون التخلي عن الملكية. وقد باشرت هذه البنوك نشاطها في فترات الكساد الاقتصادي وأوقات الأزمات والحروب حيث تزايدت حاجات الناس إلى المال غير مدركين للعواقب التي تنتج عن عدم السداد.. والائتمان العقاري لا يتناسب مع ظروف الزراعة وطبيعتها فحاجتها إلى ائتمان قصير الأجل أفضل بكثير.

٩ - لم تسير مصر في سياستها :

كان لهذه المؤسسات علاقات تجارية في البلاد.. ولأن هدفها واحد.. هو تمويل التجارة الخارجية.. وبالتالي كان هدفها مالياً بحتاً وهو يختلف عن أهداف الحكومة في رفع المعاناة عن الشعب.. ومما يدل على ذلك أنه بعد الحرب العالمية الأولى توقف البنك العقاري عن تقديم الائتمان الزراعي مما كان سبباً في تدخل الحكومة بالإقراض المباشر وتنشيط الروح التعاونية.. بل أخذت تخرج إلى دائرة الائتمان الزراعي بقيام بنك التسليف وتتدخل الحكومة مرة أخرى بإصدار قانون التسويات العقارية.. ومقتضاه تحملت الحكومة جزءاً من أعباء الديون وسداد بعض الأقساط المتأخرة لهذه البنوك نيابة عن الزراع.

أما قيمة القروض التي منحتها المؤسسات في سنة ١٩١٠ وحدها فقد بلغت ١٨٧. ١١٠. ٤١ مليوناً من الجنيهات موزعة كالآتي :

جنيه	
٤٩٥٤٩٤	شركة أراضي الرهن العقاري المصري
٢٢٠. ٢٧٦٤	البنك العقاري المصري
٧٦٤٥٩١٠	البنك الزراعي المصري.
٣٣١٦. ٨٨	بنك الأراضي المصري.
٢٠. ١٢٥٧٤	شركة الرهن العقاري المصري.

وطبيعة الحال لم يكن يمكن أن تسدد القروض مع أعبائها ومتأخرات الأعوام السابقة من محاصيل عام واحد.

١٠ - إنعدام إرتباطها بالجمهور المصرى :

كان بين هذه المؤسسات وبين الجمهور هوة سحيقة لفشلها فى القيام بإحدى الوظائف الهامة للبنوك وهى توجيه الأموال المدخرة نحو وجوه الاستثمار المفيد وأخيراً نذكر ما جاء على لسان بعض الاقتصاديين المعاصرين لهذه البنوك^(١) :

١.. يُعذر الكتاب الأجانب فيما يذهبون إليه من أنه ليس للمصريين إلا أن يشكروا وليس للأجانب إلا أن يفخروا.. إذ يرون أن من بين الخمسة عشر بنكاً تجارياً التى أنشئت فى مصر خلال المائة سنة الأخيرة لا يوجد ما يمكن أن يعتبر بنكاً مصرياً سوى بنك مصر الذى أنشئ سنة ١٩٢٠ أما البنوك الباقية فإنه كان بعضها يعتبر من وجهة نظر قانونية بنوكاً أجنبية لها علاقات تجارية هامة مع مصر..^(٢) ثم يستطرد قائلاً ..

٢.. وأوضح أنه وإن كنا لا نستطيع لوم هؤلاء المالىين على انتهاز هذه الظروف على الوجه الذى يتفق وصالحهم الخاص.. إلا أننا لا نهد وأن نعتمد محافظ البنك الأهلى المصرى فى شكواه من هذه الحالة وطلبه اعطاء البنك الأهلى الحق فى تغيير السعر الذى يحول به الجنيهات المصرية إلى الاسترلينية والعكس.. فى حدود معينة تجعل الحركة الموسمية للأموال من وإلى مصر أكثر اعتدالاً.. وبالتالي تقيم سوقاً مصرية للسلف قصيرة الأجل.. إذ يؤدى بقاء الأموال فى مصر إلى تخفيض سعر الإقراض الأمر الذى ربما أدى إلى تنشيط الطلب وعدم المغالة فى الحذر والحيلة من جانب المقرضين عند انتقاء أوجه الاستثمار..^(٣)

أما خبراء التمويل المحدثون فيرون صورة أخرى لهذه البنوك :

إن الإقراض المصرى لم يكن يفيد إلا كبار الملاك.. أما صغارهم ومتوسطهم فلم يكن فى استطاعتهم أن يرتادوا هذه المصارف حيث لا يتيسر لهم تقديم الضمانات التى تطلبها البنوك ولم يكن أمامهم إلا الالتجاء إلى المرابين وتجار الأقطان والحاصلات الأخرى.

٢.. ومؤسسات التمويل وعلى رأسها البنك الأهلى وبنك مصر لم تكن تقدم القروض إلا لكبار الملاك وفوائد وشروط لا تتناسب مع غلة الأرض وقتذاك.. وطبيعى أنها لم تكن تهتم بالغرض من طلب القرض فإن ذلك لم يكن يعنىها طالما أنها كانت تحصل على الضمان الكافى له^(٤).

وهنا نجد أن مساهمة هذه المؤسسات فى تمويل الزراعة كانت مساهمة محدودة وغير فعالة بسبب الأخطار التى يتعرض لها هذا النوع من التمويل.

والخلاصة.. أن هذه المؤسسات أضرت بالاقتصاد عامدة.. وخدمت المستعمر متمعمة.. وانفصلت عن الجمهور المصرى.. وركزت اهتمامها على جمع الأرباح وترحيلها للخارج والخلط بين الإقراض والإيجار.

(١) أحمد نظمى عيد الحميد - البنوك فى مصر - طبعة سنة ١٩٣٨.

(٢) سامى أبو الغز - وأحمد أبو الفار - التمويل الزراعى التعاونى (ص ١٠).

الائتمان التعاونى والحكومى

رغم التقدم النسبى لمصر بين دول الشرق الأوسط... إلا أنها تأخرت كثيراً عن الدخول فى حلبة التعاون والأخذ به كتنظيم شعبى يعمل على تقدم ورفاهية أعضائه - والسبب فى ذلك ليس بخاف على القارىء... فجعل الأهالى والأزمة المالية التى حلت بالبلاد فى عهد خلفاء محمد على، ثم الاحتلال الإنجليزى، ونزوح المستثمرين الأجانب إليها، واستغلالهم للامتيازات المخولة لهم، والقضاء المختلط وسيطرة الإقطاع، وغير ذلك من الظروف السياسية والاجتماعية قد أخرتنا عن القيام بإنشاء التنظيمات التعاونية لمحاربة الاستغلال.

ظهور التعاون فى مصر :

هناك فاصل زمنى يصل إلى حوالى ربع قرن بين بدء الحركة التعاونية فى مصر وبين تاريخ تأسيس بنك التنمية والائتمان الزراعى (بنك التسليف الزراعى المصرى) وهو أول بنك وطنى أسس لتمويل التعاونيات والقطاع الزراعى.

فبينما يرجع تاريخ الحركة التعاونية فى مصر إلى عام ١٩٠٨ فإن تاريخ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يرجع إلى عام ١٩٣١ وإن كان تاريخ التمويل الزراعى فى مصر يرجع إلى ما قبل نشأة بنك التسليف وقبل مولد الحركة التعاونية.

وقد عانت الحركة التعاونية الزراعية فى بداية ظهورها من مشكلة التمويل الزراعى التى عانى منها الزراع قبل إنشاء البنك كما سنوضح فى هذا الفصل.

فقد بدأت المحاولات للانهاء نحو التعاونيات كأسلوب لحل مشكلة التمويل الزراعى، وقد بدأت أولى المحاولات عام ١٩٠٨ ثم نشطت عقب صدور قانون الخصصة أفدنة.

إلا أنه كانت هناك اعتبارات تشكل صعوبات تقف فى سبيل هذه المحاولات منها :

- ١ - بظنة الاحتلال ووقوفه أمام كل عمل تقدمى فى البلاد بل ومحاربه فى مهده خاصة إذا كان عملاً يتصل بالمجال الاجتماعى والاقتصادى فى نفس الوقت كالتعاون.
 - ٢ - عدم توافر مصدر دائم ومنتظم لتمويل هذه التعاونيات بما تحتاجه من أموال.
 - ٣ - عزوف الإقطاع عن تأييده لهذه الحركة لعدم إحساسه بالحاجة إليها وتخوفه من احتمالات تقويتها لصغار الفلاحين ومساعدتهم على التمرد والخروج على سيطرته.
 - ٤ - انتشار الأمية والجهل بين الفلاحين أدى إلى ضعف الوعى وصعوبة انتشار الفكرة التعاونية بينهم.
- وبرغم كل ذلك فقد تمكن عمر لطفى من تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية للإقراض الزراعى كان أولها

فى شبرا النملة، كما أسس (شركة التعاون المالى) عام ١٩١٠ التى بدأت فى إقراض (التقابات الزراعية) بفائدة تتراوح بين ٦، ٧٪.

ولم تفكر الحكومة فى هذا الأمر إلا بعد صدور قانون الخمسة أفدنة فأعدت مشروعاً جديداً قصرته على التعاون الزراعى عرض على الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤.. إلا أن الحرب العالمية الأولى حالت دون صدوره رغم إجراء الكثير من التعديلات على المشروع.. وجاءت الحرب لتقضى على معظم التقابات التى أسست إلى أن جاءت حكومة سعد زغلول الوطنية فكان أول عمل لها هو الاعتراف بالحركة التعاونية.. ولذلك سعى سعد بالتعاونى الأول.. ثم أنشئ بنك مصر.. وكونت الحكومة المجلس الاقتصادى فى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وكلفته بإعداد أول قانون للتعاون فى البلاد..

بنك مصر وتمويل التعاونيات :

انتهت الحرب العالمية الأولى بدروس مستفادة للمصريين - من هذه الدروس الإصلاح عن ركب الدولة البريطانية واستقلالهم عنها، وعدم تمكين المؤسسات الأجنبية من استغلالهم.

وكان من نتيجة ذلك إنشاء أول مؤسسة مالية مصرية مائة فى المائة هى بنك مصر.. ولأن هذا البنك قد قام لتحقيق أهداف وطنية.. فقد وجه عنايته إلى إنشاء عدد كبير من الشركات الصناعية والتجارية تعتمد عليها البلاد فى تلبية حاجاتها وقت السلم ووقت الحرب بعد أن كان من الصعب على المصريين استيراد كثير من السلع أثناء فترة الحرب.

وقد كان قيام بنك مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى التى خاضتها مصر مجبرة.. أحد العوامل المشجعة للمصريين على المضى فى طريق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى.

وعقدت حكومة سعد باشا زغلول آمالاً كبيرة على هذا البنك فى تحقيق أهدافها الوطنية .. ويصدر قانون التعاون الثانى خصصت مبلغاً يزيد على ضعف المبلغ الأول لتمويل الجمعيات.

فخصت التعاونيات الزراعية وحدها باعتماد قدره ٢٥٠ ألف جنيه زيدت إلى ٣٥٠ ألف جنيه سنة ١٩٣٠.. كما خفضت الفائدة إلى ٤٪ بدلا من ٥٪ تقتسمها الحكومة مع البنك بشرط أن يحتسب فائدة قدرها ٥، ٣٪ على أموال التعاونيات المودعة لديه.

وقام بنك مصر بإقراض التعاونيات من هذا الاعتماد على مدى أربع سنوات إلا أنه كان يغالى فى طلب الضمانات لتحمله مسئولية تحصيل هذه القروض.

شروط إقراض التعاونيات من بنك مصر :

بدأ بنك مصر إقراض الجمعيات التعاونية لمختلف الأغراض ابتداء من سنة ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٩.. وقد بلغت القروض المنصرفة خلال هذه المدة ٥٩٣٤٢٩ جنيتها بضمان مجالس إدارات الجمعيات المقترضة.

- وقدم بنك مصر قروضه للجمعيات التعاونية طبقا للقواعد التالية :
- يفتح اعتماد للجمعية التعاونية بعد حصولها على موافقة إدارة التعاون.
 - تسحب الجمعية من الاعتماد المفتوح تبعا لاحتياجاتها، ولا تحتسب الفائدة إلا على ما يتم سحبه فعلا من مبالغ.
 - يدفع البنك للحكومة فائدة بمعدل ٢٪ عن المبالغ التى يستخدمها فى الإقراض ويستخدم فرق الفائدة فى تغطية مصاريفه الإدارية ومخاطر عدم السداد.
 - يمنح البنك للجمعيات فائدة ٥, ٣٪ على ما تودعه لديه من مبالغ فى شكل حسابات جارية.
 - وقد تزايد عدد الجمعيات المقترضة حتى بلغت ٢٥٨ جمعية عام ١٩٣١ وذلك طبقا للمجدول التالى :

جدول رقم (٥)

قروض التعاونيات من بنك مصر

السنة	عدد الجمعيات المقترضة	المبالغ المنصرفة (بالجنيه)
١٩٢٨	١٧	١٨٤٨١
١٩٢٩	١١١	١٢٧٤٥٤
١٩٣٠	٢٥١	٢٧٣١٢١
١٩٣١	٢٥٨	١٦٤٣٧٣

وقد كانت مسئولية البنك عن تحصيل هذه القروض أيضا مدعاة لأن يتشدد فى توفير ضمانات السداد واستيفائها من ممتلكات أعضاء مجالس إدارة الجمعيات مما جعل معظمهم ينأى عن طلب عضوية المجالس من كبار الزراع.

وفى نفس العام الذى انشئ فيه البنك اجتاحت مصر الأزمة الاقتصادية العالمية.. وكان الفلاح المصرى أول من شعر بوطأتها سواء فى انخفاض سعر محصوله الرئيسى وهو القطن، أو فى ارتفاع تكلفة المعيشة والإنتاج، أو فى صعوبة الحصول على القروض الزراعية. كذلك شهدت هذه الفترة وقوع الحرب العالمية الثانية، وما كان لها من تأثير على الاقتصاد المصرى، وعلى تطور الحركة التعاونية فى مصر.

ويلاحظ أن الحكومة اضطرت إلى التدخل لرفع جزء من المعاناة عن كاهل الزراع المدينين للبنوك الزراعية الموجودة فى ذلك الوقت (البنك العقارى المصرى، وبنك الأراضى) وذلك بحلونها لدى البنوك محل المدينين المتوقفين عن السداد بسبب الأزمة الاقتصادية.

وأخيراً.. إنتهت التجارب الائتمانية عن طريق البنك الأجنبية والوطنية بالفشل ولم تجد الحكومة بدا من القيام بنفسها بالإقراض من مبلغ خصص لذلك واستقطع من احتياطاتها.

الإقراض الحكومي المباشر

١ - الإقراض النقدي^(١):

- فكرت الحكومة فى التدخل لمحاربة الربا ومساعدة الزراع.. وذلك فى عام ١٨٩٤ عندما وزعت ٥٠٠ أردب من بذرة القطن.. زيد هذا المقدار إلى ٨٠٠ أردب سنة ١٨٩٥ ثم إلى ٨٤٥٠ أردباً سنة ١٨٩٦.
- وفى السنة الأخيرة رصدت مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه للإقراض بالشروط الآتية :
- ١ - ألا يزيد ما يقترضه المزارع على عشرة جنيهات ولا يقل عن جنيهين للفدان.
 - ٢ - أن يكون سعر الفائدة ٦٪.
 - ٣ - ألا ينتفع بهذه القروض إلا من يملكون خمسة أفدنة فأقل.
 - ٤ - أن يراعى تبسيط الإجراءات فى صرف القروض.

البنك الأهلى يقدم الائتمان نهاية عن الحكومة :

- نجحت محاولة الإقراض الحكومى إلى حد ما.. وقد شجعت الحكومة على قيام البنك ليتولى هذه المهمة نهاية عنها.. وبعد نجاحها اتفق معها أن يتولى صرف نوعين من القروض:
- ١ - قروض تسدد فى نفس السنة.. لا تتجاوز قيمتها عشرين جنيها لكل مزارع.
 - ٢ - قروض تسدد على خمسة أقساط سنوية.. لا يتجاوز الواحد منها عشرة جنيهات للفدان.
- وكلفت الحكومة صياغة القرى بتحصيل هذه القروض مع فائدتها التى بلغت ٩٪ (١.٥ لوكلاء البنك المحليين، ١.٥ للمحصلين، والباقى للبنك) وفى عام ١٨٩٩ قام البنك بتنفيذ ذلك.. وأقرض بعض الأفراد ليسددوا ديوناً كانوا قد اقترضوها برها فاحش.
- وفى عام ١٩٢٩ أصدرت الحكومة القانون رقم ٥٣ بإنشاء الاحتياطى الزراعى الذى نصت مذكرة وزير المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء بخصوص إنشائه على ما يلى :
- ١.. قضت التطورات الاقتصادية والمناقشات الحادة القائمة بين البلاد المختلفة بأنه لابد من قيام الحكومة بشد أزر الهيئات الخاصة والأفراد ابتغاء النهوض بالصناعة والزراعة بعد أن كان ذلك متروكا للجهود الفردية أو لجهود الجماعات.
- ولما كانت الزراعة عماد جميع المرافق فى البلاد.. كان من الطبيعى أن تفكر الحكومة فى العمل على

(١) عبد الفتى الغنام - الاقتصاد الزراعى - مطبعة العلوم سنة ١٩٣٩ (ص ٧٧ وما بعدها).

تحسينها وتوسيع نطاقها تشيئا مع زيادة عدد السكان والرغبة فى توفير أسباب الحياة للمواطنين خصوصاً وقد ضاقت سبل العيش فى وجه الكثير فى بعض الجهات بسبب اكتظاظها مع عدم اتساع نطاق الأراضى الصالحة للزراعة...].

برنامج النهضة الزراعية :

شرعت الحكومة فى تنفيذ برنامج للرى واسع المدى بهدف زيادة مساحة الأراضى المنزرعة زيادة كبيرة .. كما أنها أخذت تعمل على مواصلة الجهود المؤدية لزيادة الإنتاج وصيانة الثروة الأهلية. وكانت الرغبة فى زيادة الإنتاج هى التى حدثت بالحكومة إلى توزيع البذور والسماد وتحسين وسائل الرى والصرف واستنباط الأنواع الجديدة من الحاصلات ثم التفكير فى المعاونة فى استصلاح الأراضى وغير ذلك. كما أن الرغبة فى صيانة الثروة الأهلية هى التى حدثت بالحكومة إلى اتخاذ الإجراءات لإقراض المزارعين وأرباب الصناعات سواء كان ذلك مباشراً أو عن طريق البنوك.. وهى التى أوصت باصدار قانون التعاون والعمل على نشره ومؤازرة المتعاونين بوسائل مختلفة.

ولم يكن اتباع هذه السبل بالأمر العسير مادام للحكومة احتياطي يرجع إليه.. أما ذلك الاحتياطي فقد أصبح مقيداً للمستقبل بسبب المشروعات التى تمت دراستها أو التى لا تزال قيد البحث. ورأت الحكومة رغبة فى إقامة تلك التدابير على أساس ثابت أن تخصص جزءاً من الاحتياطي العام يقتصر استعماله على ما تستلزمه هذه التدابير من الأموال فاقترحت اللجنة المالية إنشاء احتياطي خاص يسمى (الاحتياطي الزراعي) يستعمل فى تحسين الشئون الزراعية والصناعات المرتبطة بها وعلى الأخص ما يلى :

- ١ - التسليف للمزارعين سواء كان ذلك مباشرة أم عن طريق البنوك..
- ٢ - التدابير التى ترى الحكومة اتخاذها فى الأزمات الاقتصادية.
- ٣ - معاونة الهيئات التى تعمل فى سبيل تحسين الشئون الزراعية.. وماله ارتباط بها من الصناعات بالوسائل التى تراها الحكومة.

مكونات الاحتياطي :

يتكون الاحتياطي الزراعي من المبالغ الآتية :

- ١ - مبلغ ٤ ملايين جنيه يؤخذ من الاحتياطي العام.. وهذا ما قرره مجلس الوزراء فيما بين عامي ١٩٢٦، ١٩٢٨ (فتح به اعتماد بقصد التسليف منه للمزارعين على أقساطين متعاً لتدفق الأقطان إلى السوق فى بداية الموسم).
- ٢ - المبالغ الناتجة من بيع القطن الذى كان فى حيازة الحكومة عند صدور قرار مجلس الوزراء فى ٩ يونيه ١٩٢٩ بالموافقة على إنشاء احتياطي زراعي.
- ٣ - المتحصل من ضريبة القطن ابتداء من السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١.

وبتكوين هذا الاحتياطي.. ظنت الحكومة أنها قد أعدت عدتها لصيانة الثروة الأهلية ومقابلة الطوارئ.. التي قد تصيب حاصلاتها أو أسواقها في تلك الطوارئ.. التي لا بد منها في هذا العصر الذي احتدم فيه النضال الاقتصادي في كافة أنحاء المعمورة.

الصرف من الاحتياطي :

حددت الحكومة في مرسوم آخر كيفية تقديم هذه الخدمات ونظمت القواعد والأسس الخاصة بذلك.

فاختارت تقديم القروض من وزارة المالية مباشرة، وبواسطة الصيارفة للحائزين الذين لا تزيد حيازاتهم على ثلاثين فدانا سواء بالملك أو بالإيجار.

كما حددت أنواع الزراعات التي يقتصر تقديم الخدمات عليها.. وقصرتها على القطن والذرة والأرز.. وحددت عدد السلفيات التي تمنح سنوياً كما منعت القروض عن المزارعين المتأخرين في الوفاء بالتزاماتهم للحكومة، وعن المحجوز على أطيانهم عقارياً أو مشروع في نزاع ملكيتها.

وحددت سعر الفائدة على السلفيات بواقع ٥٪ للأفراد، ٣٪ للجمعيات التعاونية وغير ذلك من التنظيمات التي رأت ضرورتها لحسن سير العمل..

إلا أن هذا النظام لم يدم العمل به أكثر من نصف عام إذ اقتضى الأمر خلالهما أكثر من مرة زيادة هذا الاحتياطي الزراعي لمواجهة الاحتياطات وقتذاك.

الإقراض الحكومي على محصول القطن :

في عام ١٩٢٧ اعتمدت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه خصصتها للإقراض على محصول القطن.. ولجأت إلى بعض البنوك لتعمل لحسابها.. ولكن هذه البنوك لم يكن يروقها الإقراض القصير.. فأقامت الشئون بالقرى وأخذت تقرض بواسطة الصيارفة تحت إشراف هيئة المديرين.. وكانت شروط الإقراض :

١ - مدة القرض أربعة أشهر قابلة للتجديد أربعة أشهر أخرى بعد دفع فوائد المدة الأولى.

٢ - الفائدة السنوية ٤٪.

٣ - كمية القطن المقرض عليها لا تقل عن خمسة قناطير ولا تزيد على مائة قنطار.

وقد بلغ ما أقرضته الحكومة ٢.٣٥٩٦٩ جنيهاً على ٥٧٥٧٤٠ قنطاراً.

وفي السنة الثالثة (عام ١٩٢٨) أقرضت الحكومة ما قيمته ٣٥٢٧٩٩ جنيهاً على ١٠٠٤٣٤ قنطاراً،

وعام ١٩٢٩ أيضاً ٩٨٨٠٨ جنيهاً على ١٦٨٨٩٩ قنطاراً.

٢ - الإقراض العيني^(١):

قامت الحكومة بالإقراض العيني المباشر لتشجيع المزارع على استعمال البذور المنتقاة والأسمدة الكيماوية.

(أ) البذور :

وبدأت بتوزيع بذرة القطن منذ عام ١٩١٠ وكان الإقراض العيني مقصوراً على مديرية واحدة على سبيل التجربة.

وقد بلغت قيمة البذور الموزعة هذه السنة ١٦٣٢ جنيهاً أخذت في الازدياد عاماً بعد عام إلى أن بلغت ٥٢٩٠٠ جنيهاً عام ١٩١٩ وإن كانت بعد ذلك أخذت في الانخفاض حتى بلغت عام ١٩٢٢ ما قيمته ١٨٣٦٥٨ جنيهاً.. كما يوضحه البيان التالي:

جدول رقم (٦)

البذور الموزعة من الحكومة على المزارعين

الموسم	القيمة المنصرفة بالجنيه	الموسم	القيمة المنصرفة بالجنيه
١٩١٠ - ١٩١١	١٦٣٢	١٩١٧ - ١٩١٨	٣١٤٥٨٨
١٩١١ - ١٩١٢	٥٢٣٦٢	١٩١٨ - ١٩١٩	٣٦٥١٢٤
١٩١٢ - ١٩١٣	٩٧٤٨٧	١٩١٩ - ١٩٢٠	٥٢٩٦٣٣
١٩١٣ - ١٩١٤	١٤٨٢٢٦	١٩٢٠ - ١٩٢١	٣٠٤٩٥٢
١٩١٤ - ١٩١٥	٥٧٠٢٦	١٩٢١ - ١٩٢٢	٣٤٤٢٦٧
١٩١٥ - ١٩١٦	١٢٢٥٦٩	١٩٢٢ - ١٩٢٣	١٨٣٥٥٧
١٩١٦ - ١٩١٧	١٨٥١٧٥		

(ب) الأسمدة :

ابتداءً من عام ١٩٢٣ أخذت وزارة الزراعة في استيراد الأسمدة الكيماوية لتوزيعها بالأجل على المزارع، وكان التوزيع على أرصفة المحطات.. إلا أنه نظراً لما قابل هذه العملية من مصاعب فكرت الوزارة في إنشاء مخازن خاصة بتوزيع الأسمدة.

(١) محمد زكى سويلم - محاضرة بالمؤتمر الزراعى الأول سنة ١٩٣٦.

وكانت تصرف الأسمدة بشرط ألا يزيد ثمنها على الأموال المربوطة على الأرض المنصرفة لها السلفة.
كما كانت تبيع الأسمدة نقداً بشرط أن يتعهد كتابة باستعمالها فى أرضه.. وألا يتجر بها.

جدول رقم (٧)

(قيمة الأسمدة التى وزعتها الحكومة والاعتماد المخصص لها بالميزانية)

القيمة بالجنيه

السنة	الاعتماد المقرر	المنصرف فعلا
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٤٥٦.٠٠	٤٤٨٨٦١
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٥٧.٠٠٠	٥٤٧.٩٧
١٩٢٥ - ١٩٢٦	٧٧٣٣.٠	٧.١٤٤٤
١٩٢٦ - ١٩٢٧	٧٣٢٢.٤	٦٧٦٧٧٥
١٩٢٧ - ١٩٢٨	١.٠٠٠	٩٣٨٢٢٦
١٩٢٨ - ١٩٢٩	١.٠٠٠	٩٢٦٣.٢
١٩٢٩ - ١٩٣٠	١.٠٠٠	٩٣٤٥٥٣

وكانت آخر المحاولات لقيام الحكومة بإقراض الزراع نقداً وعينا هى الاحتياطى الزراعى.

الاحتياطى الزراعى

كانت نتيجة الشروط المجحفة التى وضعها بنك مصر فى مواجهة طلبات الزراع المتزايدة على القروض عن طريق التعاونيات.. وأهم هذه الشروط ضمان مجلس إدارة التعاونية فى سداد القرض.. أن احتكرت مجالس الإدارة هذه القروض لنفسها.. ولم تصل إلى صغار الزراع المنصرفة باسمائهم.. كما أن التعاونيات كانت عاجزة عن تمويل نفسها لضعف مواردها الذاتية وضآلة الاعتمادات المخصصة لها فى البنوك التجارية أو شركة التضامن المالية.
وكانت الحكومة وقتئذ بصدد تنفيذ برنامج للتوسع الزراعى لمقاومة الزيادة المطردة فى عدد السكان شغل ما يأتى :

١ - التوسع الأفقى للمساحات المزروعة واستصلاح أراض جديدة يكفى انتاجها احتياجات السكان من المواد الغذائية.

٢ - زراعة أنواع جديدة من المحاصيل التصديرية للمساعدة على سداد جزء من ديون مصر وتحسين ميزان مدفوعاتها.

٣ - التوسع فى مشروعات الري والصرف لمد الأراضي الجديدة بالمياه اللازمة.

القانون ٥٣ لسنة ١٩٢٩ :

صدر القانون ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بتكوين مبلغ من المال للاحتياطي الزراعى يصرف من وزارة المالية أو عن طريق صياغة القري للفلاحين بغائدة لا تزيد نسبتها على ٥٪ للأفراد ، ٣٪ للجمعيات.

ولم يقتصر الصرف من مبلغ الاحتياطي على الأفراد والتعاونيات بل احتوى مرسوم إنشائه على تقديم قروض واغانات للمهينات الحكومية التى تعمل فى قطاع الزراعة وما يرتبط بها من صناعات.

شروط إقراض التعاونيات :

وضعت الحكومة شروطا لإقراض التعاونيات هي :

- ١ - القروض لصغار الزراع بمن لا تزيد حيازة الفرد منهم على ٣٠ فدناً سواء كان الشكل الحيازي الملك أو الإيجار.
- ٢ - يقتصر الإقراض على زراع المحاصيل التصديرية فقط وهى القطن والأذرة والأرز.
- ٣ - تمنح هذه القروض لمن يشتري من الحكومة مستلزمات الزراعة العينية من أسمدة وتقاوى وبذور ويحرم منها الدينون للحكومة وأصحاب الأملاك الموهونة أو المطلوب نزع ملكيتها لسداد ديون الغير.
- ٤ - القروض التى تصرف للزراع قصيرة الأجل لتمويل الزراعات وبشكل موسمى.

فشل نظام الائتمان الحكومى :

رغم أن نظام الائتمان الحكومى كان موجهاً لخدمة الأغراض الزراعية وبخاصة تحسين الإنتاج ورفع مستواه إلا أن ما خص هذا النشاط لا يزيد على (خمس) ما صرف من مبلغ الاحتياطي أما أربعة أخماسه فقد ذهبت لتمويل شراء الأقطان من الفلاحين والتسليف برهنتها.

ولكن الملاحظ أن الجزء الأكبر من هذا المبلغ قد استنفد فى شراء الأقطان بمعرفة الحكومة فى حين أن المبالغ التى أقرضت للمزارعين لم تتجاوز ٢٥ مليون جنيه معظمها عبارة عن سلفيات برهن الأقطان نفسها - أما الزراعة ذاتها فكان نصيبها ضئيلاً مما اتضحت معه الحاجة لوجود نظام ائتماني كامل لرعاية النشاط الزراعى فى البلاد وما يتصل به من أوجه النشاط الأخرى التى تفيد الاقتصاد الزراعى.

مما تقدم نجد أن النظام الذى وضع لاستخدام هذا الاحتياطي سليم فى جوهره.. حيث خصص قروضاً لصغار الملاك وحددت المحاصيل التى يتم الإقراض لإنتاجها.. وحرّم المتأخرون فى السداد من الحصول على قروض جديدة.. كما ميز الجمعيات التعاونية فى التعامل.

كل هذه أسس سليمة.. ولكن كيف كان يمكن لهذا النظام أن يحقق نجاحاً ملموساً والأمور المودعة تحت

تصرفه محدودة والأجهزة القائمة بالعمل أجهزة حكومية يغلب عليها طابعها التقليدى وهو عدم المرونة.

الإقراض ليس من وظائف الحكومة :

ولكى ينجح نظام الاحتياطى لابد وأن تكون الملكية واضحة والأهداف مخططة.. أما النظام الحيازى السائد وقتذاك فلم يساعد على نجاح هذا النوع من الإقراض.. بل إن نية الحكومة إلى ضرورة وجود مؤسسة تمويلية يقوم عليها جهاز ائتمانى كفء يتولى عمليات الإقراض نيابة عنها يحركه الحافز الشخصى.. وقد رسخ هذا الفكر لدى المسئولين بعد فشل الحكومة للمرة الثانية فى القيام بدور المقرض.

الحاجة إلى نظام ائتمانى كامل :

أسفرت تجربة التسليف الحكومى من الأموال الاحتياطية إلى ضرورة وجود نظام ائتمانى كامل لرعاية النشاط الزراعى فى البلاد وما يتصل به من نشاطات أخرى تفيد الاقتصاد الزراعى. لأن الائتمان الزراعى يجب أن يؤدى بأقل تكلفة.. والبنوك التجارية لا يكفيها ربح ضئيل.. ولأنه لا يسد إلا بعد انقضاء فترة طويلة من صرفه مما لا تأمن معه البنوك التجارية أن قوله من ودائعها ولأنه بطبيعته لا يخلو من المخاطرة..

والزراعة كثيراً ما تأخذ ولا تعطى فمتعرض المأل للضياع.. فلا مناص من أن تدبر الحكومة - والحكومة وحدها - الأمر لمواجهة هذه المخاطر.. ولأن مقتضيات الخدمات الزراعية تستلزم ائتماناً سريعاً لا تسعفه الإجراءات التى تتبعها البنوك.. علاوة على أنها تقرض بضمانات محققة ومؤكدة لا يتسنى للزارع المصرى أن يقدمها^(١).

لذلك كان إقدام الحكومة على إنشاء بنك زراعى هو الإجراء العملى الوحيد لعلاج اقتصاديات البلاد مما أصابها من ضعف ووهن نتيجة لسوء الأحوال الزراعية وإهمال النشاط الزراعى بوجه عام وأتبن الفلاحين من ظلم المرابين فى الريف.

(١) سامى أبو العز - محاضرة بنادى التجارة العليا فى ١٩٥٨/٢/١٦.

بنك التسليف الزراعى المصرى

من الملاحظ أن كل الأزمات الاقتصادية العالمية كانت تسبقها فترات من الانتعاش الاقتصادى، ومنذ نشأة بنك مصر عام ١٩٢٠ والأمور فى البلاد بدأت فى التحسن إلى أن ظهرت الأزمة العالمية مع بداية عام ١٩٢٩ واستمرت ما يقرب من أربع سنوات آتت فيها على الأخضر واليابس وساءت الحالة الاقتصادية للمواطنين خاصة فى ريف مصر : مما دعا المصلحين إلى التفكير فى إيجاد وسيلة للخروج من الأزمة.

حاجة البلاد إلى مؤسسة قومية للإقراض الزراعى :

بينما فى الفصل الأول أن البنوك التى قامت فى مصر قبل عام ١٩٣٠ كانت بنوكاً أجنبية عدا بنك مصر الذى نهت مصرياً فكرياً وأموالاً وإدارة.. وأن البنوك الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والبلجيكية واليونانية إنحصرت أهدافها فى :

أ - تحقيق أقصى أرباح ممكنة وترجيلها للخارج دون إعادة استثمارها.

ب - تمويل تجارة مصر الخارجية.

وما أن حلت الأزمة العالمية حتى انخفضت أسعار الحاصلات الزراعية إلى قدر لم تألفه البلاد من قبل وبالتالي عجز الزراع عن سداد الأقساط والدين المستحق للبنوك.. كما اشتدت مطالبة الدائنين لهم، وأصبح نزاع ملكيات الوطنيين من الأمور المألوفة.. وقد اشتد صراخ الفلاحين تحت ضغط حاجاتهم إلى الغذاء وإرهاق الدائنين، وشهد المجلس النيابى تحمس مثلى الشعب ومطالبتهم الحكومة بالتدخل لوقف التدهور الاقتصادى.. كما ظهرت الكتب والمجلات التى حملت آراء المصلحين والكتاب بضرورة الأخذ بيد الرجل المدين دائماً (الفلاح) ووقف إنسياب الثروة العقارية فى البلاد إلى أيدي الأجانب وإصلاح المسار الاقتصادى.

ليس هذا فحسب.. بل إن الدائنين الأجانب نددوا بالحكومة واعتبروها مسئولة عن عجز المدينين عن الوفاء.

الحاجات الائتمانية لإنشاء مؤسسة متخصصة

يرغبت فكرة إنشاء بنك للتسليف الزراعى قصير الأجل يقوم بتوزيع الائتمان على الفلاحين.. وكانت العوامل التى أدت إلى بزوغ هذه الفكرة كثيرة.. وإن كان علينا أن نذكر أهمها :

أولاً : تشجيع التسليف على الزراعات بدلا من التسليف العقارى :

كانت القروض تقدم بضمان رهن الحيازات الزراعية.. وكانت مبالغ كبيرة تقسط على عدد من السنوات..

وبطبيعة الحال كان معظمها ينفق فى أغراض غير إنتاجية ولو استخدمت فى الاستثمار الزراعى لكان ذلك عاملاً مباعداً على التوازن والاستقرار الاقتصادى.

ولو أن هذه البنوك استبعدت رهن الأرض كضمان.. وما تبعه من نفقات الرهن الباهظة. وأقرضت الفلاحين مبالغ ضئيلة تسترد من ناتج الزراعة كل موسم قللت المخاطر التى تحيط بانتمائهم.

وقد كان واضحاً أن الدولة مدركة لأضرار الائتمان طويل الأجل هذا - وأمام إصرار البنوك على تقديم هذا النوع من الإقراض حاولت الحكومة ممارسة الإقراض قصير الأجل مرتين عند تقديمها له من مآلها الاحتياطى ثم عن طريق بنك مصر وإن فشلت فى كليهما.

والسبب.. أن الائتمان الزراعى أول ما يتطلب من عوامل لنجاحه أن تكون وحداته الميدانية قريبة من الفلاح فى حالتي الإقراض والتحصيل.. لذلك برزت فكرة إقراض من النوع الذى لم يكن مألوفاً فى ذلك الوقت بمصر.. ويتميز بمواصفات هى :

١ - قصر أجله ليسهل استرداده.

٢ - يمنح دون رهن حيازى.

٣ - يتمشى مع طبيعة الاستغلال.

٤ - يسترد من الفلاحين إدارياً.

٥ - يكون للدائن حق الامتياز القانونى.

٦ - يستغل فى الإنتاج وليس فى الاستهلاك.

وكان كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال جهاز ائتمانى يشجع التسليف على الزراعات.. ويكون أقرب ما يمكن من الفلاحين.

ثانياً : إنقاذ العروة العقارية الزراعية للبلاد :

كان من أهم أسباب التفكير فى تأسيس بنك زراعى هو ملاحظة الدائنين الأجانب ودفع ما يكون مستحقاً لهم قبل الفلاحين ليقاب بيع الأرض، وإجراء تسويات للديون.

وابتداءً من عام ١٩٣٠ صدرت عدة تشريعات متعاقبة لوقف انتقال ملكية الأرض إلى أيدى الأجانب.. وانتهت بصور القانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤.. الذى جاء بمذكرته الايضاحية ما يلى :

«إن الديون العقارية هى من أهم أركان الإنتاج - لا تحقق الأغراض الاجتماعية المرجوة منها.. ولا تكون الوسيلة الناجحة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية العميمة النفع ما لم يقترن تسديدها فى مواعيد محددة وبأقساط سنوية - ولو حرص المدين على دفع الأقساط فى الميعاد المحدد لدفع عن نفسه شر المطالبة بفوائد التأخير.. ولأبعد عنه شبح نزاع الملكية».

لذلك كان أول نشاط لبنك الجديد هو التدخل لوقف البيوع - وفى أقل من سنة سدد للدائنين ما قيمته ٧٢٢٠٠٧ جنيهات وعقد اتفاقية مع الشركة العقارية لتدخل كمشتري للأرض المعروضة للبيع على أن يدفع

لها أثمانها حتى إذا ما سئحت الفرصة لإعادة بيعها للمصريين مع إعطاء الأولوية عند البيع للمالك أو أفراد عائلته.

وقد بلغت مشتريات هذه الشركة فى نفس المدة ١٧٨١٠ أفدنة. دفع البنك ثمنها مبلغا وقدره ١٢٥٢٧١٧ جنيهًا مصريًا للشركة.

ثالثا : التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية :

الخروج من حالة الكساد الاقتصادي الناشئة عن سوء الأحوال الزراعية كان من الممكن التخفيف من حدتها.. وذلك بالتيسير على الزراع ومدهم بالمال.. إلا أن عجز الحكومة وإحجام البنوك القائمة عن ذلك. جعل من الضرورى قيام نظام إقراضى غير الذى عرفته البلاد من قبل.

رابعا: التخلص من الضغط الأجنبى :

ذكرنا أن البنوك الأجنبية قد ألقت على الدولة مسئولية عجز الزراع عن السداد لضعف المحصول وانخفاض سعره وعدم وجود مشترين للأرض الزراعية المعروضة للبيع، وعجزها عن استلامها من مالكيها وإدارتها لصعوبات كثيرة أهمها العصبية الموجودة بالريف.

وقد رأت الحكومة أن تستريح من الضغط الأجنبى - بإنشاء جهاز قومى يقوم عليه مصريون - يتوسط بين مدين عاجز عن السداد ودائن محمية قوانين بلاده - وبعد أن ينجح الوسيط فى تخليص المدين ويدفع ما عليه لدائنه.. يأخذه بأسباب الرحمة ويطاوعه فى أساليب الوفاء بالدين ويقدم له من الائتمان ما يكفى زراعة موسم زراعى واحد.

خامسا : مساندة الحركة التعاونية :

بعد أن نشرت الصحف المناقشات التى دارت فى مجلس النواب حول قانون التعاون الثانى (٢٣) لسنة ١٩٢٧) اهتمت الطبقة المستنيرة فى البلاد بالحركة التعاونية لتأثيرها الاقتصادى والاجتماعى على الشعوب التى سيقتنا إلى الأخذ بالتعاون.

وقد أكد الرعيل الأول من التعاونيين المصريين أن التعاونيات التى أسست طبقا لهذا القانون لم تحقق أهدافها لصعوبة توفير الأموال من البنوك التجارية أو من شركة التضامن المالى ذاتها.. مما جعلهم يطالبون الحكومة بالأخذ بالتجربة الفرنسية فى الائتمان الزراعى.

وتقوم هذه التجربة على فكرة البنك القومى للائتمان - الذى يوزع المواد والأموال على الجمعيات التعاونية لتعديد إقراضها للفلاحين متحملة بذلك مسئولية ردها للبنك.

سادسا : إيجاد مصدر تمويل منظم لتقطاع الزراعة :

حيال الفشل فى تمويل الزراعة عن طريق الحكومة وبنك مصر للظروف المحيطة بهذا النشاط.. فقد أجمع الرأى العام على أن الوقت قد حان لقيام جهاز متخصص فى الإقراض الزراعى له سياسته وأساليبه التى يرضى بها الفلاح الصغير.

وقد استعرض المجلس آراء المصلعين والمفكرين الذين نددوا بموقف الحكومة من الفلاحين.. واقترح رئيس الوزراء الذى كان فى نفس الوقت وزيراً للمالية إنشاء جهاز حكومى يكون له طابع المنفعة العامة. وشكل الشركات المساهمة بعمل على إنشاء صناديق زراعية وجمعيات تعاونية تقرض الفلاحين الصغار وتنمى الثروة الزراعية كوسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية.. وقد قوبلت الفكرة بحماس من الوزراء وقرروا ما يلى :

أ - وقف بيع الأراضى الزراعية لصالح البنوك وميوت الرهن وتقسيم المستحق على الفلاحين على خمس سنوات دون أية فوائد.

ب - إنشاء بنك متخصص لإقراض صغار الزراع قروضا للزراعة وتمويل الحركة التعاونية ويكون له صفة المنفعة العامة.

.. ولو أن الفكرة كانت متواضعة إلا أنها كانت ضربة من الخيال، وأمنية يصعب تحقيقها لسوء الحالة الاقتصادية فى البلاد وتوقف معظم البنوك القائمة عن إقراض المواطنين.

المجلس الاقتصادى يدرس فكرة

إنشاء بنك للتسليف الزراعى

ناقش مجلس الوزراء عدداً من التقارير فى إحدى جلساته عن اضطراب الأحوال الاقتصادية فى البلاد.

وبعد هذه المناقشة بزغت فكرة إنشاء جهاز متخصص للائتمان الزراعى.

وأحالت الحكومة إلى المجلس الاقتصادى الأعلى فكرة إنشاء هذا الجهاز ليكون أداة الحكومة فى محاربة القوى المستغلة التى تعبت بالاقتصاد الوطنى، ويساعد على الخروج من الأزمة الاقتصادية، ويعمل الحركة التعاونية التى أثبتت فاعليتها فى تحسين مستوى أعضائها.

وكان المجلس الاقتصادى الأعلى أكبر هيئة اقتصادية فنية فى البلاد عملت على تكوين القوى الوطنية

عام ١٩٢٢م. وكان من أولى إنجازاته دفع الحكومة إلى إصدار قانون التعاون الأول سنة ١٩٢٣.

وبالحماس الذى شارك به المجلس عند دراسته للحركة التعاونية تلقف فكرة الحكومة وكون لجنة من

أعضائه ضمت رجال المال والاقتصاد ورؤساء البنوك لدراستها.

.. وفى أول اجتماع للجنة قامت بدراسة عدد من الموضوعات :

أ - الظروف السياسية والاقتصادية العامة.

- ب - الأسباب التي أدت إلى امتداد الأزمة الاقتصادية لمصر.
- ج - دور البنوك الأجنبية وبنك مصر الوطنى فى تمويل الزراعة.
- د - حاجة الشعب إلى المواد الغذائية ونقص إنتاجها واستيرادها بنسبة كبيرة.
- هـ - الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين.
- و - توقف المدينين عن السداد ونزع ملكياتهم.

الآراء التى نوقشت بالمجلس الاقتصادى :

وأثناء الدراسة ظهرت آراء عديدة منها أن يكون البنك الجديد زراعياً وصناعياً فى وقت واحد.. ورأى آخر بنادى بقصر نشاطه على المجال الزراعى فقط . وقد كان الترجيح فى النهاية للرأى الثانى حيث جاء فى تقرير المجلس العبارات التالية :

«من المستصوب أن يكون هناك مصرفان مستقلان أحدهما للتسليف الزراعى، والآخر للتسليف الصناعى - ذلك لأن مصرفاً من مهمته أن يقدم طوائف عدة من قروض غاليتهها بمبالغ ضئيلة لن يكون له نفس النظام الذى يتطلبه مصرف مهمته تقديم قروض أكبر أهمية إلى الهيئات الصناعية فى البلاد.. وإلى جانب هذا فإن الإشراف على هذين المصرفين مع ما بينهما من تباين فى الأغراض يشير أموراً بينهما، والكثير من الاختلاف بحيث يصعب من المتعذر أن تتوافر فى إدارة واحدة كل ما يتطلبه القيام بهذه العمليات المتنوعة على الوجه الأكمل من المعلومات والمؤهلات الفنية».

.. وقد تناول المجلس دراسة الظروف الزراعية الراهنة.. ووجد أن المزارع الذى يملك أرضاً ذات قيمة هو وحده الذى يستطيع أن يتراد المصارف المالية، وأن هذه المصارف كثيرة العدد فى مصر ولها الكثير من الفروع المنتشرة فى أنحاء البلاد حتى أن المالك الكبير يجد لديها فى غير عنا، ما يحتاجه من المال.

أما المالك الصغير فإنه يتعامل مع البنوك التجارية التى ترفض إقراضه وحتى لا تدخل طريقاً ينتهى بها إلى تقديم عدد كبير من القروض الضئيلة التى تزيد متاعبها عن مغانمها - وكثيراً ما يكون تحصيلها عسيراً باهظ النفقات .. ولذلك فإن صغار الملاك المزارعين لا يجدون ما يحتاجونه من أموال إلا من مصادر خارج المصارف المالية.. فهم يلجأون إلى صغار المرابين أو كبارهم، أو إلى تجار القطن، أو تجار المحاصيل الزراعية الذين يشترون محاصيلهم بشروط مجحفة.. أما صغار المستأجرين فهم سبب المشكلة.. إذ أن المعروف أن محاصيلهم محملة بقيمة الإيجار المستحق للملاك، وبذلك لا يجدون من يقدم لهم القروض إلا أولئك الذين تفرغوا للإقراض فى القرى بشروط يزداد عبثها على الحد المعقول (المرابى والتاجر).

كما كان من رأى المجلس أن تقصر الحكومة عنايتها على الحاجات المتفرعة من الزراعة والمحافظة على المحاصيل الزراعية حتى توفر للمزارعين الوسائل التى تمكنهم من أن يستخرجوا من أرضهم أكبر غلة ممكنة.. وبذلك يستطيعوا أن يدفعوا عن حاصلاتهم ما لوفرة عرضها من سوء الأثر.

فى النظام الاقتصادى العام.. فعلىنا بدهة أن نسلم بضرورة قيام الدولة بتوفير عوامل نجاح المؤسسة التى تقدم الخدمات الائتمانية والمصرفية للمزارعين خاصة إذا كان إسهامها فى رأس المال كبيراً.
وعلىنا أن نستعرض أهم المعاونات التى قدمتها الدولة لهذه المؤسسة التى بدأت فكرة وجودها من الدولة ذاتها ثم كيف أن هذه المعاونات مثلت عناصر قوية لوجود هذا البنك واستمراره!!

(أ) المساعدات

تضمن النظام الداخلى للبنك كثيراً من المساعدات الحكومية أهمها :

أولاً: توفير الأموال :

أوصى المجلس الاقتصادى بضرورة أن تتولى الحكومة توفير الأموال اللازمة للبنك وبفائدة معتدلة، ذلك لأن موارده ستكون محدودة.. وتضمن مشروع التأسيس إلزام الحكومة بتقديم قرض فى حدود ستة ملايين جنيه لا تطالب به طالما كان البنك مستمراً فى أداء أعماله وبفائدة لا تزيد على ٢.٥٪ ولا تقل عن ٢٪.. فى مقابل أن يكون لها امتياز على ممتلكاته نظير هذه الديون عند التصفية.
وقد قامت الحكومة بدفع نصف القرض فى السنة الأولى.. والنصف الآخر فى السنوات الثلاث التالية.
واستطاع البنك أن يستخدم موارده المالية هذه أحسن استخدام حتى عام ١٩٤٦.
إلا أنه اضطر بعد ذلك إلى الإقراض باصدار سندات ضمنت الدولة سدادها للمكتتبين فيها بعد أن تشعبت أعماله وأقبل الزراع على التعامل معه، وضعفت سلطة المرابى فى البلاد إلى حد بعيد.

ثانياً : حماية الأموال المقترضة :

كان على الحكومة أن تأخذ حذرهما وتضمن رد الأموال المقترضة من أثمان المحاصيل التى صرفت القروض من أجلها.. فأعطت للبنك حق الامتياز على المحصولات الناتجة من الزراعات الممولة.. إذ يكون ترتيب الدين عند التصفية بعد المصروفات القضائية، والأموال الاميرية، ومصروفات الحفظ والترقيم والمبالغ المستحقة للأجور والمرتبآت.

كما أن القانون لم يطالب البنك عند استخدامه حق الامتياز على ممتلكات المدين عند التصفية - بتقديم الدليل على عكس ذلك (أى أن يقدم الدليل على أن القروض لم تستعمل فى الزراعة).
ولتحقيق قدر أكبر من حماية أموال البنك من أخطار عدم استردادها نص قانونه الأخير (١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦) على معاقبة أى عميل بالمحبس والغرامة إذا حصل على قروض بغير وجه حق.. كأن يقدم بيانات غير صحيحة للحصول عليها.

ثالثاً : تحصيل أموال البنك إدارياً :

تسترد ديون البنك لدى علامته بمعرفة صياغة القرى.. ودون الحاجة إلى الالتجاء للقضاء واستصدار أحكام.. لأن اتباع الأسلوب القضائي في تحصيل الديون يستغرق وقتاً طويلاً وتكاليف عالية بالإضافة إلى عدم استيفاء كل الديون من قيمة الضمان والتأمين.

ورغم تعدد القوانين التي صدرت بشأن المحجز الإداري (اعوام ١٨٨٠، ١٨٨٥، ١٨٩٢، ١٩٠٠ على التوالي). إلا أن القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تضمن نصاً جديداً في المادة ٦٣٥ هو:

«مطلوبات البنك والجمعيات التعاونية هي من الديون الممتازة ويبدأ بالحجز على الزراعة التي عليها حق الامتياز أولاً.. ثم على ما يملكه المدين أو ضامنه من زراعة ومواشي أو منقولات أخرى أيضاً وجدت.

ويجوز للبنك تأجيل أو رفع المحجز الإداري لأي سبب من الأسباب كما أن لمدنوى البنك حق «الاطلاع على سجلات المحجزات بالمركز للحصول على البيانات الخاصة بالمحجزات الموقعة»..

وتحصيل ديون البنك إدارياً يوفر كثيراً من التكلفة التي يمكن أن تنكبها جهاز مصرفي يتعامل مع ملايين الناس دون دراسة جادة للمراكز المالية للعملاء ونوعية ضمانين ذاتها في حاجة إلى توجيه وإرشاد مالي.

ولتشجيع الصياغة على تحصيل الديون.. من السهل..

١- ثمة شور السوال التالي : إذا امتنع المدين عن سداد..

فهل معنى ذلك.. أنه ليس من حق البنك استيفاء حقه بالمحجز.. نعم.. في ربيع ١٩٥٥..

ونتيجة : أن الحكومة كانت حريصة على استرداد ديون البنوك.. فوضعت قانون الخمسة أقدمة بالنسبة لبريوت.. حتى لا يهتم صغار الزراع وراء هذا القانون.. خاصة وأن البنك قد تأسس من جهتهم.

ويقول الأستاذ : أحمد أبو الغار :

«... ويمكننا أن نعتبر إن هذه المدة من جانب الحكومة كانت أكيدة للبنك في سبيل تمكينه من

استرداد الجزء الأكبر من قروضه في مواعيد استحقاقها وملاحقة المتأخرين بصفة حازمة وجدية مما رفع النسبة المئوية لتحصيل القروض إلى درجة عالية.. ولهذا تمكن البنك من أن يوفر النسبة اللازمة لعملياته.. كما أن

ارتفاع نسبة التحصيل أدت بدورها إلى التوسع في سياسة الإقراض.. وهذا يعنى نجاح البنك في مهمته...»

رابعاً : ضمان قروض وسندات البنك :

تعهدت الحكومة بضمائم القروض التي يبرمها البنك مع الجهات الأخرى والقروض التي يتعاقد عليها مع البنوك والسندات التي يصدرها لتمويل نشاطه.. ذلك لأنه بعد الحرب العالمية زادت فئات التسليف لارتفاع الأسعار.. مما اضطر البنك إلى إصدار سندات قيمتها ٢٥ مليون جنيه بفائدة ٣٪ اكتتب فيها بالكامل البنك المركزي المصري.

مرسوم التأسيس

اجتمع المؤسسون فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٣١ بالقاهرة.. ثم فى ٢٩ يونيه بالإسكندرية لتوقيع عقد التأسيس الابتدائى لبنك التسليف الزراعى المصرى - وصدر به مرسوم فى ٢٥ يوليو من نفس العام. وتم التصديق على نظامه الأساسى فى ٦ / ٨ / ١٩٣١. حيث بدأ فى مباشرة عمله على الفور وبين الجدول التالى المؤسسين وعدد أسهم كل منهم :

المؤسس	عدد الأسهم
الحكومة المصرية	١٢٥٠٠٠
البنك الأهلى المصرى	٥٠٠٠٠
بنك مصر	٢٥٠٠٠
البنك العقارى المصرى	٢٥٠٠٠
البنك الشرقى الألمانى	٥٨٧٥
بنك الكريدى ليونيه	٢٥٠٠
بنك الأراضى المصرية	٢٥٠٠
البنك العثمانى	١٢٥٠
بنك اثينا	١٢٥٠
بنك الاناضول	١٢٥٠
بنك الخصم الأهلى الباريسى	١٢٥٠
البنك الإيطالى المصرى	١٢٥٠
بنك باركليز للممتلكات البريطانية	١٢٥٠
البنك البلجيكي والدولى بالقطر المصرى	١٢٥٠
البنك التجارى الإيطالى للقطر المصرى	١٢٥٠
شركة الغاز (اليون وشركاه)	١٢٥٠
موصيرى وشركاه	١٠٠٠
البنك العقارى المصرى	٧٥٠
بنك يونيان	٦٢٥
صندوق الرهونات العقارية بمصر	٥٠٠
	<u>٢٥٠٠٠٠</u>

وينظرة سريعة على قائمة المؤسسين هذه - نجد أن الحكومة المصرية استطاعت استقطاب رأس المال الأجنبي النازح إلى مصر بغية الربح وتقييد حرية بعض الأموال التي كانت طليقة تذهب وتأتى إلى مصر بحسب سعر الفائدة واستثمارها استثماراً قومياً لأول مرة ويتضح أن قائمة المؤسسين تشمل ٢٠ مؤسساً منهم اثنان فقط من المصريين هما إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء والدكتور فؤاد سلطان ممثلاً عن بنك مصر. أما باقى المساهمين فكلهم أجانبا!!

أما مساهمة الحكومة بهذا القدر فى رأس المال فقد كان ضرورياً لسببين :

١ - تمكينها من الإشراف على سياسة الإقراض الزراعى وتوجيهها إلى ما يعود بالنفع على الاقتصاد القومى وجمهور الزراع.

٢ - تشجيع البنوك الأجنبية على المساهمة فى رأس مال تلك الدولة الجزء الأكبر منه مما يدفعها إلى الحفاظ عليه وتنميته - خاصة وأنها لم تطرح أسهم البنك للاكتتاب العام لضعف القدرة الاستثمارية لدى المواطنين وعدم وجود فوائض مالية لديهم لظروف الأزمة الاقتصادية وانعدام الثقة بين الحكومة والمحكومين.

٣ - كان من الضرورى اشتراك البنوك الأجنبية فى تأسيس البنك حتى توافق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على قانون التأسيس.. فمساهمة هذه البنوك الأجنبية معناه عدم معارضتها قيام بنك متخصص فى الائتمان الزراعى يخدم صغار المزارعين.. وأن هذه المساهمة تتيح لها توجيه سياسة البنك بما لا يتعارض مع مصالحها.. هذا بالإضافة إلى تشجيعه على نسبة الأموال التى ساهمت بها.. .. خاصة وأن احتمال تغطية رأس المال كان غير ممكن فى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية إذا ما طرح للاكتتاب العام..

.. لذلك كانت لفظة ذكية من الحكومة أن تجذب رأس المال الأجنبى.. وتضمن له ربحاً سنوياً لا يقل عن ٥٪.

وعندما نجحت الحكومة فى جذب هذه البنوك للمساهمة، وأصبح البنك حقيقة واقعة.. أعلنت أن المساهمين الأجانب على استعداد للتنازل عن بعض أسهمهم لمن يطلب شراءها.. هذا.. ولم تدم الأسهم فى أيدي المؤسسين طويلاً.. فمع زيادة التقدم والحركة.. رحل المستثمر الأجنبى إلى غير رجعة، وانتقلت الأسهم تدريجياً إلى الجمعيات التعاونية وصندوق توفير البريد، ومؤسسات التأمين والادخار للعامل، وبعض الهيئات والأفراد مما سنتناوله بالتفصيل فى هذا الفصل تحت عنوان رأس المال.

المساعدات الحكومية

لاشك البنك شركة تعاونت الدولة على تأسيسها لتقدم خدمة قومية، بصرف النظر عن ثمن الخدمة أو تحقيق أرباح من تقديمها. ولتكون الشركة أداة ترشيد للمستفيدين منها. وطالما سلمنا أن الخدمة الائتمانية أو الإقراضية ضرورة قومية، وأن البنين الائتماني الزراعى أهم دعامة

وكان رأى معظم الأعضاء أن تقديم الأموال للفلاح دون تأكد من أنه فى حاجة صحيحة إليها.. فيه أبلغ الضرر به.. إذ يكون من وراء ذلك اعتياده على الاستدانة وخلق حاجات كثيراً ما تكون بعيدة عن حاجة الزراعة نفسها.

وعلاجاً لذلك.. إقترح المجلس أن الأصوب أن يكون تقديم القروض بعد إجراء بحث دقيق لتعيين الحاجات التى يطلب القرض من أجلها.. ولمعرفة ما إذا كان طالب القرض ملتبساً أم غير ملتبس.. وذكر المجلس أن هذه (المباحث) تتطلب نفقات كثيرة يهدد القيام بها كيان البنك نفسه لأنها تلقى عليه عبء المصاريف التى تتكلفتها.

لذلك لا يجب تحديد فئة للتسليف على كل زراعة بل يترك ذلك للبنك نفسه ليقرر ما يراه مناسباً حتى تكون معاملات البنك متسمة بالطابع المصرفى، وعلى أن يقوم البنك دفعاً للإقراض والمحاباة بوضع فئات محددة قبل البدء فى الإقراض.

أما عن الإقراض لشراء الآلات الزراعية - فقد رأى المجلس أنه بما أن الأمر خاص بصغار المزارعين فليس من الحكمة ولا من حسن التدبير أن يدفع بهم إلى التطلع إلى تسهيلات يجب أن يركز الانتفاع بها مقصوراً على كبار المزارعين أو الجمعيات التعاونية الزراعية.

وليس معنى هذا أنه لا توجد حالات سحتح فيها مزارع صغير إلى العدد الميكى سيكية ولو بعضه استثنائية لاستغلال أرضه.. وفى هذا تبرير لإقراضه تلك اللازم لشراؤها.

وبالنسبة للعلاقة بين الحكومة والبنك رأى المجلس أن شراك الحكومة يجب أن يقتصر على التسهيل.. أما ترتيب العمل وإدارته وتوزيع السلفيات فتلك وظائفه.. كما أن جعل السلفيات فى عداد أعمال البنك يتطلب أن يترك إلى المصرف الذى يمنح هذه السلفيات كامل الحرية فى التقدير

وفى الاجتماعات المتتالية قام المجلس بدراسة الموضوعات التالية على وجه التفصيل :

١ - الشكل القانونى لجهاز الإقراض المقترح قيامه.

٢ - وظائف الجهاز فى الأجلين القريب والبعيد.

٣ - الجمعيات التعاونية ودورها فى المستقبل.

٤ - المالك الصغير والمستأجر الصغير.

٥ - أنواع القروض بالنسبة للحاصلات الزراعية.

٦ - مساعدات الدولة.

٧ - ضمانات القروض.

٨ - اقتصاديات البنك المزمع إنشاؤه وأساليبه تمويله.

٩ - الإشراف المالى والإدارى على جهاز التسليف.

١٠ - سعر الفائدة.

١١ - تحصيل القروض.

١٢ - إدارة الجهاز المزمع تأسيسه.

١٣ - دور الجهاز الائتماني في حماية الثروة الأهلية.

١٤ - أرباح المساهمين في رأس المال.

وبالدراسة المستفيضة لكل هذه الموضوعات خرج المجلس بمشروع كامل لتأسيس بنك للائتمان الزراعي يسمى «بنك التسليف الزراعي المصري».

وما أن عرض تقريرها على الحكومة إلا وأدت كل ما جاء به من مقترحات موجّهة الشكر للرجال الذين استطاعوا أن يخططوا لأول بنبان يحمي الفلاحين من غيلان الربا وأساصين السلب والنهب من المرابين ويوت المال الأجنبية.

ويقول الأستاذ / أحمد أبو الفار وهو من الرعيل الأول للبنك في كتابه .

«... وإذا استعرضنا تاريخ البنك منذ تأسيسه وحتى الآن لوجدنا أنه بفضل التخطيط الحكيم الذي خططته اللجنة استطاع البنك أن ينطلق، وأن يستجيب لحاجات الزرع. ولو كانت الأمور سارت على هذا الأسلوب - أي أنه لو ترك للحكومة أن تحدد قواعد التسليف ونشاته، وجعلت مهمة البنك قاصرة على التنفيذ.. لوقف مكتوف اليدين أمام مطالب الزراع الملحة والعاجلة.. بلما استطاع أن يتطور وينطلق متحرراً لخدمة الإنتاج الزراعي...».

وباختصار... فإن البنبان الائتماني البنكي الذي رسمت اللجنة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي هيكله كان بناءً شامخاً لتمويل زراعي واسع يتكيف بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

جلسة مجلس الوزراء في ١٦ يونيو ١٩٣٠ :

كانت التوصيات التي احتواها تقرير المجلس الاقتصادي انعكاساً صادقاً للإحساس العام بضرورة إنشاء مؤسسة رسمية للإقراض الزراعي، وعاملاً مساعداً على الخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة وخطوة مبدئية لتوجيه الحكومي لمسار الائتمان في البلاد.. وقد أقر مجلس الوزراء هذه التوصيات دون ما تعديل يذكر.

المرسوم بقانون ٥٠ لسنة ١٩٣٠ :

فور موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون يرخص للحكومة بالاسسراك في تأسيس بنك زراعي لا يهدف إلى الربح.. وإنما إلى تقديم منفعة عامة، ولا يتقيد بالأنظمة الخاصة بالبنوك.. أعدت وزارة المالية مشروع قانون الإشاء ووضع الفكرة على أرض الواقع. وكان هذا المرسوم خطوة جريئة من الحكومة برئاسة إسماعيل باشا صدقي لم يتوقعها أحد وقد قصد بها ضرب المصالح الأجنبية في مصر.

هذا... إلى جانب أن البنك يمول نشاطه الآن من الاقتراض بضمان الحكومة والسلع والأوراق المالية التي تحت يده من البنوك التجارية الأخرى بسعر الفائدة السائد... وستعود إلى ذلك عند الحديث عن تمويل البنك.

خامساً : إعفاء أرباح المدخرات لديه من الضرائب :

أوضحت المادة التاسعة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ أن فوائد الودائع والمدخرات لدى البنك معفاة من جميع الضرائب بعد أقصى مقداره خمسة آلاف جنيه للوديعة.. أو المبلغ المدخر للشخص الواحد.. كما أن المشرع أراد تشجيع المدخرات في القطاع الريفي.. فأوجد لها الحماية بالنص على عدم جواز الحجز عليها.

سادساً : إعفاء محركات البنك من رسوم الدفعة :

كما أعفيت المحركات والعمود ومستندات التعامل مع البنك من رسوم الدفعة حتى لا يكون تغيير الشكل القانوني لبنوك التسليف الزراعي له أثره في تحمل الزراع لعبء تلك الرسوم التي كانوا يتحملونها أثناء تعاملهم مع الجمعيات.

سابعاً : مساعدة أجهزة الدولة الأخرى :

كلفت أجهزة الدولة كلا فيما يخصه بتقديم كل ما يطلبه البنك من خدمات أو معانات تؤدي إلى قيامه بوظائفه وتسهيل مهمته خاصة وأن للبنك علاقات كثيرة مع كل أجهزة الدولة تقريباً. وقيام الحكومة بواسطة أجهزتها الإدارية المختصة بالمعانة اللازمة التي تتطلبها عمليات الإقراض والتحصيل كان الهدف منها أن تضمن الحكومة حسن إدارة البنك. والرغبة في عدم تحميله عبء النفقات التي تحتاجها أجهزته للقيام بهذه العمليات.

ثامناً : توفير تكاليف الاستعلام عن العملاء :

تحصل البنوك على المعلومات والبيانات الائتمانية لطالبي القروض من مصدرين :

١ - طالب الائتمان (مقدم الطلب).

٢ - المصادر الخارجية.

من خلال مساعدة أجهزة الدولة للبنك في أن يكون تحقيق البيانات الخاصة بالقروض التي يطلبها الزراع بمعرفة لجان الحكومة في القرى وهم العدد والصبارة. وبطبيعة الحال يجب قبل منح القروض - أن تتطابق المعلومات عن المراكز المالية لطالبي القروض... وهذا يكلف جهة الإقراض الكثير من الأموال خصوصاً إذا كان عدد المتعاملين معها كبيراً.

وقد وفرت الدولة على البنك تكاليف الاستعلام هذه - حيث كلفت اللجان القروية المكونة من صيارفة القرى والعمد والمشايع بتقديم كافة البيانات الخاصة بطالب القرض من ناحية الملكية أو الحيازة أو سمعته المالية.

(ب) عناصر الوجود البنكى واستمراره

مثلت المساعدات الحكومية للبنك سلفة الذكر عناصر لوجود أول بنك حكومى متخصص أدى دوره بكفاءة واستمر كذلك على مدى ستين عاما حتى الآن.
وتتلخص عناصر الوجود والاستمرارية فى أربعة هى :

١ - الأمن والضمان :

حيث جاء مرسوم تأسيس بنك التسليف بكثير من الضمانات أو التأكيدات لاسترداد الأموال التى يقرضها للفلاحين وحمايتهم من تراكم الديون عليهم حتى لا تضطرب أحوالهم المالية.

٢ - السيولة النقدية :

التزمت الحكومة منذ تأسيس البنك بتوفير المال اللازم للإقراض... طالما استمر البنك فى أداء وظائفه التى حددها مرسوم التأسيس.

٣ - الربحية :

كانت الفائدة التى يدفعها البنك عن الأموال المقرضة أو التى يحصل عليها من عملاته محل مساومة مع الحكومة.. وإن كان الربح هو ثمن المخاطرة التى تتعرض لها أمواله وتحمله تكاليف الإقراض.. فقد اتفقت معه الحكومة على أن تكون الفائدة التى يحصل عليها من عملاته فى السنة الأولى ٧٪ للأفراد، ٥٪ للجمعيات التعاونية أى منح الجمعيات التعاونية تخفيضا فى سعر الفائدة قدره ٢٪، وفى عام ١٩٣٣ كانت الفائدة ٦٪ للأفراد، ٤٪ للجمعيات التعاونية.. ثم خفضت مرة أخرى سنة ١٩٣٩ إلى ٥٪ للأفراد، ٤٪ للجمعيات، وفى عام ١٩٤٥ خفض سعر الفائدة للجمعيات إلى ٣٪ حتى ألغيت هذه الأعباء سنة ١٩٦١ وتحملت الحكومة.
أما الفائدة التى يدفعها البنك عن قروضه فهى أقل من السعر الذى يقرض به الفلاحين، وكان معدلها فى السنة الأولى ٢.٥٪ من القيمة المقرضة.

٤ - التعاونية :

عندما عرض رئيس الوزراء مشروع قانون البنك.. صرح بأن البنك هو بنك تعاونى لحما ودما.. وأنه لم يتم التمويل الزراعى فحسب.. بل لتمويل الحركة التعاونية ويكون جهازها المصرفى.. وحتى تؤكد تعاونيته فإنه سيتمتع عن إقراض الأفراد وسيكتفى بإقراض الجمعيات التعاونية بعد أن يشتد عودها.
وقد لقى هذا التصريح قبولا لدى المتعاطفين مع الحركة التعاونية وشدهم للمساهمة فى نجاح البنك.

ويتوافر هذه العناصر الأربعة.. إستطاعت هذه المؤسسة أن تنمو بسرعة لتكون من أولى المؤسسات المتخصصة في الشرقين الأدنى والأوسط وأكبر المؤسسات الاقتصادية في مصر.

اسم الشركة وشكلها القانوني

رغم أن البنك يقوم بخدمة عامة إلا أن المشرع أراد أن يضمن عليه شكل الشركة المساهمة.. ليتعد به عن الروتين والتعقيدات الحكومية.. ويضع في أيدي مجلس إدارته سلطة تطوير أساليب العمل لتواكب التغيرات الاقتصادية سريعة الحركة.. ويمكنه من تحريك الأموال حيث الحاجة إليها.. وكانت تسميته الأولى بمرسوم تأسيسه «بنك التسليف الزراعي المصري».. وعندما توجهت النية إلى تحويله إلى مصرف تعاوني صدر مرسوم في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ وحول هذه التسمية إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني.

وعُدل المسمى للمرة الثالثة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤.. عندما تقرر تحويله إلى بنك مركزي للإقراض التعاوني وسمى «المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني».. كما نصت المادة الخامسة من القانون المشار إليه على تحويل فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني بالمحافظات إلى بنوك للائتمان الزراعي والتعاوني على شكل شركات مساهمة تتبع المؤسسة المركزية الجديدة.

وأخيراً.. صدر قانون بنوك القرى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ مغيراً اسمه إلى «البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي» وقد جاءت هذه التسمية نتيجة لتعديل معظم البنود الواردة بمرسوم التأسيس.

البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

أوردت المادة الأولى من القانون الأخير ١١٧ لسنة ١٩٧٦ أن تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني إلى بنك للتنمية على شكل هيئة عامة قابضة (ملوكة للدولة ملكية عامة) تسمى «البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي» وتغير اسم بنوك المحافظات إلى «بنوك التنمية الزراعية».. وهكذا تطور شكل البنك من شركة مساهمة برأس مال مختلط يحكمها القانون المصري.. ويسرى بشأنها ما يسرى على كل الشركات المساهمة حتى سنة ١٩٦٤.. إلى مؤسسة ثم هيئة عامة ملوكة للدولة ملكية خاصة في الحالة الأولى وملكية عامة في الحالة الثانية.

أما بنوك المحافظات فقد ظلت على حالها شركات مساهمة مصرية لها مجلس إدارتها وميزانياتها الخاصة منذ عام ١٩٦٤ وحتى الآن.. وإن كانت خاضعة لإشراف ورقابة البنك الرئيسي بالقاهرة.

مدة الامتياز :

المدة المحددة للبنك هي تسع وتسعون سنة ابتداء من تاريخ المرسوم الملكي المرخص بتأسيسه وهو ٢٥ يوليو سنة ١٩٣١.. وبذلك تنتهي مدة الامتياز في ٢٤ يوليو عام ٢٠٣٠.. وهذا الحق أصبح غير ذي موضوع بعد أيلولة أموال البنك وموجوداته إلى الدولة.

مراحل تطور البنك

ذكرنا أهم العوامل التي أدت إلى التفكير في إنشاء بنك زراعي متخصص في الإقراض قصير الأجل يكون في الوقت ذاته بنك التعاون العام، وركيزة في تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة.

أهمية دراسة مراحل التطور :

لأن هذه المؤسسة المالية تمثل إحدى دعائم الاقتصاد المصري القوية.. وأن كثيراً من دول العالم الثالث قد أخذت عنها نظمها وسياساتها فإننا سنتناول مراحل تطوره على مدى ستين عاماً مضت.. لنستفيد منها في التخطيط المستقبلي للائتمان الزراعي.. فدراسة التاريخ قد لا تفيد.. وإنما هي كما قلنا في مقدمة هذا الكتاب أن الجدوى من العرض التاريخي وتحليله هو استخلاص النتائج والمسببات حتى لا يتكرر الخطأ عند رسم السياسة الائتمانية، أو تقرير المساعدة الائتمانية للمزارعين.

ملاحظة :

على القارئ أن يلاحظ أن هناك فرقاً كبيراً بين تطور البنك كمؤسسة للائتمان الزراعي وبين الائتمان نفسه أو تطور العملية الائتمانية من حيث شروطها وطرق صرفها واستردادها.. وكذلك المسائل الفنية في صرف القروض.

وقد أفردنا لتطور الائتمان مبحثين كاملين للشرح التفصيلي للسياسات المطبقة وما تولد عن كل سياسة... وهي ما نعبّر عنها بتطور الائتمان.

مرحلة تطور البنك الأولى

(١٩٣١ - ١٩٤٧)

في الصفحات التالية سنحاول أن نبين مراحل تطور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الذي أنشئ عام ١٩٣١ تحت اسم بنك التصليف الزراعي المصري وحتى الآن من خلال وظائفه والتشريعات الاقتصادية التي صدرت بشأنه.

وظائف البنك

لأن هذا التطور يرتبط بوظائف البنك.. إذ أن كل تشريع يتضمن وظيفة جديدة دون أن يلغى ما سبق إقراره من وظائف.. فإننا سنتخذ التطور التشريعي أساساً لدراستنا.

تنوع الوظائف وتعددّها :

كان لابد وأن تتعدد وظائف بنك أسسته الدولة وحظى برعايتها وأحكمت رقابتها عليه .. فكل غرض من أغراضه تقوم عليها وظيفة تحقق هذا الغرض.. ويقدر ما تعددت الأغراض تنوعت الوظائف أو الأنشطة..

الوظائف الواردة فى مرسوم الإنشاء :

لم يذكر القانون المنشئ للبنك من الوظائف إلا القدر الذى جاء تحت عبارة :

ويتولى على وجه الخصوص العمليات الآتية :

١ - التسليف لتفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات الزراعية والماشية واستصلاح الأراضى.

٢ - التسليف على المحصولات.

٣- تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية.

٤ - بيع الأسمدة والبذور بالأجل.

٥ - المساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وإنشاء تلك المنشآت.

ملاحظات على الوظائف التأسيسية :

الوظائف التى أوردتها المادة الأولى من قانون الإنشاء لم تكن تباشرها البنوك التجارية القائمة فى ذلك الوقت، وكأن المشرع أراد بذلك أن يبعدها عن منافسة البنك الجديد بالإضافة إلى مساهمتها فى رأس ماله.

ومن الطبيعى أن يأتى مرسوم الإنشاء (٥٠ لسنة ١٩٣٠) بالوظائف مجملة فى حين تناولها بالتفصيل

مرسوم التأسيس الصادر فى ١٥ يوليو سنة ١٩٣١ .. عندما ثبت نجاح البنك فى تحقيق ما أنشئ من أجله جاء

مرسوم سنة ١٩٣٩ مجموعة من الوظائف الجديدة غير المحدودة وهى :

«قيام البنك بكل ما يتصل بالذات أو بالواسطة بالتسليف الزراعى وخدمة النظام التعاونى والاقتصاد

الزراعى».

وبذلك فإن وظائفه لم تقتصر على ما نص عليه قانون تأسيسه بل له أن يقوم بأى وظيفة تخدم المجالات

الآتية :

١ - الإقراض الزراعى.

٢ - النظام التعاونى.

٣ - الاقتصاد الزراعى.

وهذا يؤكد أن الحكومة قد عازمت فعلاً على مساعدة الزراع والنهوض بالزراعة، وأنها بصدد تنفيذ برنامج زراعى كامل.. فهى إذ تلقى على البنك بمسئولية المشاركة فى إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة وانتشارها.. كان ذلك فى قانون الإنشاء نجدها فى قانون التأسيس تطلق يده فى أن يقوم بأى وظيفة تؤدى إلى خدمة النظام التعاونى والاقتصاد الزراعى.. وله أن يتخذ ما يشاء من وظائف فى إطار الحركة التعاونية والتسليف الزراعى والاقتصاد الزراعى.

وعند تداخل الوظائف وتعددتها فإننا نستطيع أن نحدد للبنك ثلاث وظائف رئيسية تأسيسية :

١ - الوظيفة الائتمانية :

وتتلخص فى قيامه بإقراض صغار الزراع ومتوسطيهم، والجمعيات التعاونية قروضا على ثلاثة أجال:

أ - قصيرة الأجل :

مدتها لا تتجاوز ١٤ شهراً وهى قروض مضمونة بحق امتياز على أموال المقترضين وحاصلاتهم الزراعية التى تقدم القروض من أجلها. وتصرف القروض عيناً أو نقداً أو هما معاً.

١ - قروض عينية : متمثلة فى مستلزمات الإنتاج كالتقاوى والبذور والأسمدة وغيرها.

٢ - قروض نقدية : وهى المال السائل الذى يأخذه الفلاح للمصرف منه على الزراعة وكذلك المال الذى يقترض برهن محاصيله الناجمة من الأرض حتى لا يضطر إلى بيعها فور نضجها - فالمعروف - أنه كلما زاد العرض على الطلب انخفض الثمن فعرض الحاصلات كلها دفعة واحدة حال نضجها يؤدى إلى زيادة المعروض منها وانخفاض ثمنها.

وهنا نناقش أمرين :

تجديد مدة القرض القصير بأربعة عشر شهراً.. يرجع إلى أن أطول فترة ممكنة لزراعة أى محصول وحصاده لا تزيد على هذه المدة فأغلب الحاصلات لا تتجاوز مدة نضجها ستة أشهر.. أما محاصيل أخرى كالقصب فإنها تستغرق زراعة وتسويقاً ما لا يزيد على أربعة عشر شهراً. والمعروف عن الائتمان المصرفى أن القروض عندما تمتنع لمدة لا تزيد على عام تسمى القروض قصيرة الأجل.

الأمر الثانى - هو صرف جزء من القروض على شكل عينى.. فمن أهم توصيات المجلس الاقتصادى للحكومة أن يكون الإقراض العيني هو السمة المميزة لهذا النوع من الائتمان.

ومن أهم مستلزمات الإنتاج العينية بذرة القطن والأسمدة الكيماوية.. وهذا يؤدى إلى زيادة الإنتاج

ومحسين مواصفاته، ويساعد على اختيار التقاوى المنتقاة والمستلزمات الأخرى عالية الجودة. إلى جانب أن لكل تربة ظروفها وحاجاتها من الأسمدة.. فالأرض الضعيفة غير القوية، والتربة الغلوية غير التربة الملحية.. وهكذا..

وعن طريق تحليل عناصر التربة فى كل منطقة زراعية تحدد نوع وكمية الأسمدة اللازمة لوحدة الإنتاج وهى الفدان.. وكذلك الحال بالنسبة للتقاوى فقانون الميزة النسبية يعنى زراعة الأرض بالمحصول الذى تجود زراعته فيها.

كما كان من توصيات المجلس صرف القروض النقدية حسب ظروف كل محصول فهناك بعضها لا يستلزم القيام بعملیات زراعية تتطلب نفقات كثيرة كالأرز والبرسيم مثلاً..

وقد لاقت هذه التوصيات قبولا من الحكومة التى كانت ترى أن يكون البنك الجديد ذا أسلوب فريد فى تقديمه للائتمان حتى لا تعارض البنوك الأخرى فى قيامه.

والحقائق التى نقرها بعد ستين عاماً مضت على تأسيسه :

١ - أنه قد ثبت بعد نظر الحكومة عندما قررت الإقراض العينية فى ذلك الوقت.. إذ كان التوسع الهائل فى استخدام مستلزمات الإنتاج غير قاصر على التقاوى والأسمدة بل شمل أنواعاً لم تكن معروفة عندما تأسس البنك مما أدى إلى زيادة الدخل من الزراعة.

٢ - قيام البنك بالإقراض العينية خروجاً على القاعدة العامة للبنوك بتقديم المال السائل فقط.. قد استرعى نظر خبراء الائتمان إذ وضع لهم أن أكثر القروض فعالية ما قدم منها عينياً.

٣ - إن الأزمة المستحكمة وقتذاك دفعت بالزراع إلى التهافت على قروض البنك بصورة لم تكن متوقعة. وأنهم كانوا عاجزين عن زراعة أراضيهم فى ذلك الوقت لو لم يوفر لهم البنك التقاوى اللازمة.

ب - متوسطة الأجل :

القروض متوسطة الأجل تستحق الوفاء بعد أكثر من عام وأقل من خمسة أعوام - ولكن المجلس الاقتصادى كان يرى مضاعفة المدة إلى عشر سنوات حتى لا يرهق المقرض.. ويتيح له فرصة اقتناء الآلات والماشية، وإصلاح الأرض وإقامة مشروعات الري بحفر المساقى والترع والمصارف وإقامة الجسور.. وكلها عمليات رأسمالية تعود على النشاط الزراعى بالخير لسنوات طويلة.

ج - طويلة الأجل :

تصرف هذه القروض لزيادة رأس المال الاجتماعى الذى يتمثل فى الإصلاح والاستصلاح وإقامة منشآت الري والصرف العامة، وبناء المنشآت الزراعية وتجهيزها.

وكان لابد أن تزيد فترة الاستحقاق لهذه القروض أكثر من عشر سنوات!

٢ - الوظيفة التمويلية للتعاونيات :

كانت الجمعيات التعاونية مثل غيرها من المؤسسات الخاصة يعوزها المال لتستخدمه في مشروعاتها لعدم كفاية التمويل الذاتي من أعضائها.

وقد عملت الحكومة على تمويل الشركات التعاونية الزراعية التي أنشئت طبقاً لقانون التعاون الأول - من المال الذي أودعته في بنك مصر وخصصته للسلف الصناعية. وعقب صدور قانون التعاون الثاني فتح اعتماد قدره ٢٥ ألف جنيه في بنك مصر خصصته لإقراض الجمعيات التعاونية.

وعند طرح فكرة إنشاء البنك رأى أن يدعم الحركة ويعمل على نشرها بادئاً بما يأتي :

أ - تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية لأجل قصيرة ومتوسطة وطويلة.

ب - القيام بجميع العمليات المصرفية الأخرى لها..

٣ - الوظيفة التسويقية (شراء وبيع) :

تضمن النظام الأساسي وظيفة البيع إلى جانب وظائفه الإقراضية والمصرفية والتمويلية فالبنك يبيع مستلزمات الإنتاج لجميع المزارعين على السواء نقداً أو بالأجل.

وجاء قانون سنة ١٩٤٨.. ليجعل من وظيفة البيع نشاطاً رئيسياً للبنك.. فنص على قيامه ببيع مهمات الزراعة.. وبذلك رخص له شراء مستلزمات الإنتاج ومهمات الزراعة وبيعها.

وهذا.. نجد أن التطور التشريعي كان مرتبطاً بالحالة السياسية في البلاد.. ففي بداية الأمر طرحت فكرة البنك لمساعدة صغار الزارع ومدهم بمستلزمات الإنتاج.. وهو ما لا يمكن أن تقوم به البنوك القائمة وقتذاك.. ثم امتدت لقروض الجمعيات التعاونية.

وعند الإنشاء جعل الإقراض التعاوني جزءاً من نشاطه.. ثم تطور إلى تمويل الجمعيات والقيام بخدمات مصرفية لها.. ثم أصبح يباشر كل الأعمال أو الأنشطة التي تخدم النشاط التعاوني كله.

مرحلة تطور البنك الثانية

بنك التسليف الزراعي والتعاوني

(١٩٤٨ - ١٩٦٣)

كان مخططاً للبنك منذ بزوغ فكرته أن يكون بنكاً تعاونياً في المستقبل القريب - يقوم بوظيفة دعم الحركة التعاونية، ويعمل على انتشار الجمعيات القروية وتمويلها وتميزها في المعاملة حتى يشد عودها.. وعند ذلك تكون نافذة للإقراض.. ويعتق البنك عن معاملة الأفراد ليكون بمثابة المصرف المالي للحركة التعاونية في البلاد.

وهذا ما صرح به وزير المالية عند عرض مشروع تأسيسه على نواب الشعب.

بنك التعاون العام

غضبة التعاونيين :

قام البنك بدعم التعاونيات مادياً وأدبياً.. وستتناول ذلك فى الفصل الرابع من هذا البحث.. وكان هذا الدعم سبباً فى انتشار الحركة التعاونية وتغلغل نشاطها فى فروع النشاط الاقتصادى.. ورغم أنه قد خطط للبنك الجديد أن يكون بنكاً تعاونياً. فقد غضب بعض التعاونيين لأنهم لم يمثلوا فى مجلس إدارته. وأن قيامه بالتسليف على غير أساس تعاونى.. وفى حديث إذاعى ألقاه قائد هذه الحملة الدكتور / إبراهيم رشاد مدير التعاون فى ذلك الوقت قال: إن أكبر عيب أن يعامل البنك التعاونيين فرادى بدلاً من أن يعامل الجمعيات ذاتها.. وكان يقصد بذلك أن يتمتع البنك عن معاملة الأفراد^(١).

واقترح إنشاء بنك تعاونى مركزى يقتصر نشاطه على تمويل التعاونيات وحدها ويكون لها وبها.

ويصدر قانون التعاون الثالث رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ جاء هذا الاتجاه بين نصوصه.

وكان على أصحاب فكرة إنشاء بنك جديد أن يبرروا ذلك لدى المسؤولين بالبلاد.. فقالوا إن بنك التسليف لا يقوم بكل العمليات المصرفية للجمعيات وأنه يفضل التعامل مع الأفراد ليحصل على المميزات المادية التى كان يمنحها للجمعيات إذا تم التعامل عن طريقها وأهمها خفض فى أسعار مشترياتهم من مستلزمات الإنتاج والفائدة المخفضة على قروضها.

ثم جاؤا بمقولة إن البنك متخصص فى الإقراض الزراعى.. لذلك فرعائته للزراع والجمعياتهم الزراعية أكبر بكثير من الجمعيات غير الزراعية.

ثم أن هناك سنداً قانونياً لإنشاء بنك جديد جاء به القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤.

ويمكن أن نحمل فيما يلى ما أثاره التعاونيون من انتقادات لبنك التسليف وقيام الحجة على إنشاء بنك للتعاونيات :

١ - البنك قد منح الزراع تسهيلات ائتمانية أدت إلى تفضيل التعامل معه وانصرفهم عن الجمعيات التعاونية مما أضعف الحركة وأضر بنظام التسليف التعاونى.

٢ - يفضل البنك التعامل مع الأفراد دون الجمعيات لتحقيق أرباح كثيرة ناتجة من الفرق بين سعرى الفائدة الذى يتحمل به العميل والسعر الذى يتحمل به العضو التعاونى.. إذ يزيد الأول على الثانى بمقدار ٢٪ سنوياً من قيمة القروض النقدية والعينية.

٣ - حرمان كبار الزراع من التعامل مع البنك أدى إلى تسريحهم إلى الجمعيات التعاونية للحصول على القروض

(١) لزيادة الاستفادة.. يرجى الاطلاع على كتاب أعلام التعاون (د. إبراهيم رشاد).

عن طريقها مما أدى إلى سيطرتهم على جمعيات القرى والاستفادة بخدماتها وأصبحت تعاونيات عائلية تضم فى عضويتها كبار الزراع.

٤ - تلجأ الجمعيات التجارية طالبة خدماتها المصرفية كالحسابات الجارية وتحصيل وخصم الأوراق المالية وغيرها مما لا يدخل فى وظائف التسليف.

٥ - عدم تمثيل التعاونيين فى إدارة البنك جعله بنكا زراعياً صرفاً لا يهمه تقدم الحركة وازدهارها رغم أنها أكبر عملاته.

٦ - إنه بنك للالتئام الزراعى والجمعيات الأخرى الزراعية بحاجة إلى بنك يولها ويرعى مصالحها.. ويقوم بكافة العمليات المالية التى تتطلبها كما يتولى الإقراض متوسط وقصير الأجل.

٧ - إن قانون التعاون الثالث الذى صدر فى سنة ١٩٤٤ نصت المادة رقم (١٦٧) منه على إنشاء بنك للتعاون العام تساهم فيه الجمعيات التعاونية القائمة وقت صدوره.. ولهذا مغزاه إذ لو كان المشرع يريد من التعاونيات أن تستمر فى تعاملها مع بنك التسليف لما أورد هذا النص.

وتحت ضغط رجال الحكومة فى مصلحة التعاون وأعضاء البرلمان التعاونيين وكان عددهم يقرب من مائة نائب معظمهم رؤساء جمعيات تعاونية استجابت الحكومة وأصدرت القانون المرغوب فيه.

صدر القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ وإلغاؤه

إزاء مبررات التعاونيين هذه ومثليهم فى المجلس النيابى أصدرت الحكومة قانوناً بإنشاء بنك التعاون العام تساهم فى رأسماله الجمعيات التعاونية ونشر نظامه الداخلى فى أول إبريل سنة ١٩٤٦ ونص على تقديم خدماته المصرفية والإقراضية لجميع الجمعيات دون سواها.

إلا أن وزير المالية فى ذلك الوقت عارض قيام بنك آخر يؤدى نفس الأغراض التى يقوم بها (بنك التسليف الزراعى المصرى) بما ينتج عن زيادة فى التكاليف والتنافس غير المحمود.. وتركزت معارضته فى أن الحكومة لا يمكنها أن تقدم المساعدة لبنكين يؤديان غرضاً واحداً وهو الإقراض الزراعى.

ومفهوم ذلك - أن نجاح أحدهما يعنى فشل الآخر.. وطبيعة الحال فإن بنك التسليف قد اكتسب خبرة لا يمكن أن تتحصل لبنك جديد.

واستقر رأى بين وزارة الشؤون الاجتماعية وهى الجهة المسئولة عن الحركة التعاونية ووزارة المالية حينذاك على زيادة الوظائف التى يقوم بها بنك التسليف بالإضافة الوظيفة المصرفية للتعاونيات وبذلك يتحول إلى بنك تعاونى على مراحل.

ونشر قرار حل البنك بالجريدة الرسمية فى ١٨ إبريل سنة ١٩٤٩ وانتهى من حيث بدأ.

قوانين التحول

صرفت الحكومة النظر عن قيام بنك التعاون العام وأخذت في استصدار التشريعات الاقتصادية لتحويل البنك إلى بنك تعاوني ليحقق الهدف الأصيل من إنشائه واتخذت الخطوات التالية :

أولا : في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ بتحويل مبلغ ربع مليون جنيه من الاحتياطي العام للدولة وتخصيصه لاكتتاب الحكومة في أسهم التعاون والتسليف الزراعي.

ثانيا : في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالترخيص في الاشتراك في إنشاء بنك زراعي، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية، وتقرير استثناء من أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة.

ثالثا : في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بتعديل بعض بنود ونظام بنك التسليف الزراعي وهي ٨، ٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٩، ٤٥، ٥٥، ٦٠، واستبدلت بنصوص أخرى.

رابعا : في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ طرحت للاكتتاب في الاسهم التعاونية الجديدة ٦٢٥٠٠ سهم وقيمتها ربع مليون جنيه بلغ مجموع اكتتاب الجمعيات التعاونية التي سرى عليها تخصيص هذه الأسهم ٢٩١٥٦٤ جنيها اكتتب بها ١٩٥٥ جمعية.

خامسا : في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر المرسوم بالترخيص للشركة المساهمة المصرية «بنك التسليف الزراعي المصري» بتغيير هذه التسمية وجعلها «بنك التسليف الزراعي والتعاوني» شركة مساهمة مصرية.

سادسا : في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٩ انعقدت الجمعية العمومية غير العادية للبنك وقررت تعديل البند (٥) من نظام البنك بما يحدد رأس المال بمليون ونصف مليون من الجنيهات بدلا من مليون واحد.

سابعا : في ١٨ مارس سنة ١٩٤٩ صدر المرسوم باعتماد وتعديل البند (٥) من نظام البنك بشأن تحديد رأس المال والمالكين له.

تطور وظائف البنك

تضمن تعديل نظام البنك من حيث أغراضه التي يباشرها تحقيق آمال التعاونيين التي ترمي إلى التوسع في اختصاصات البنك بحيث لا تقتصر خدماته على الجمعيات التعاونية والزراعي للأغراض الزراعية - بل أصبح من وظائفه علاوة على تمويل النشاط الزراعي القيام بتمويل الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها - ولمختلف الأغراض.. ومعنى هذا أن البنك أصبح بموجب هذا التطوير بنكا تعاونيا يمول الزراعي والجمعيات الزراعية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية والسكنية والعمالية وغيرها.. وكان على البنك أن يضع النظم والقواعد التي تكفل رعايته وتنشط هذه الأنواع غير الزراعية من التعاونيات ويوفر التمويل لها.. وأن

بواجه احتياجات القطاع التعاونى الجديد سواء كانت عمليات استهلاكية أو إنتاجية أو جمعيات للتوفير والتسليف.. أو جمعيات لصيد الأسماك أو غيرها.

وبالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية كان عليه أن يلبي طلباتها غير المتصلة بالزراعة اتصالاً مباشراً مثل الفروع الاستهلاكية والقروض المخصصة لإنشاء مقار ومخازن أو الفروع التسويقية. لذا كانت القروض الزراعية يتم صرفها على أسس وقواعد محددة.. ويتم التحصيل منهم مباشرة والوضع يختلف تماماً بالنسبة للقروض التي تصرف لأغراض أخرى.

الوظيفة المصرفية للتعاونيات

بصدور قوانين التحول المشار إليها بدىء فى تحويل البنك إلى بنك تعاونى على خطوات.. وأصبحت الوظيفة المصرفية للتعاونيات من الوظائف الأساسية للبنك.. فهر يقوم بكافة العمليات المصرفية التى تؤدىها البنوك التجارية مثل فتح الحسابات الجارية وتحصيل الكمبيالات والشيكات المحررة لصالح الجمعيات وفتح الاعتمادات المالية لها بصرف النظر عن نوعها (زراعية - حرفية - استهلاكية - خدمية - اسكان).. ولم يكن يسمح له مباشرة هذه الوظيفة للأفراد وإلا تحول إلى مصرف تجارى يتنافس مع غيره من البنوك. ويمكن القول.. إنه عندما أخذ يشتد عود الحركة التعاونية وتوسع نشاطها.. اشتدت حاجة التعاونيين إلى الائتمان مما استلزم إجراء كل هذه التعديلات على نظام البنك ليصبح ممولاً للنشاط التعاونى وليس النشاط الزراعى فقط.. ويغذى الأنواع الجديدة التى ظهرت بعد صدور القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بما تحتاجه من المال بدلاً من اعتمادها على مصادر ليست تعاونية.

المرحلة الثالثة لتطور البنك

١٩٦٤ - ١٩٧٦

إتساع نطاق اللامركزية فى عهد الثورة :

بتطبيق نظام الحكم المحلى سنة ١٩٦١ اتبعت سياسة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.. وذلك مع بداية تنفيذ خطة التنمية الشاملة الأولى حتى تتمكن الدولة من الوصول بالتنمية إلى معدلاتها المطلوبة. وإشراكا لهيئات الحكم المحلى فى تحقيق هذه المعدلات روى التوسع فى نظام اللامركزية، وإنشاء المؤسسات العامة النوعية التى تشرف على مختلف القطاعات الاقتصادية. ولهذه السياسة تقرر تحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى مؤسسة عامة للائتمان الزراعى والتعاونى، وتحويل فروعه فى المحافظات إلى بنوك للتسليف الزراعى.. أما التوكيلات التى كانت بالمراكز الإدارية فقد تحولت بدورها إلى فروع للبنك.. أما الإشراف على المؤسسة، فكان لوزير الزراعة.

وظيفة التخطيط المركزي للاتئمان الزراعى

صدر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ محلاً المركز الرئيسى للبنك إلى مؤسسة، ولم يغير من الأغراض التى انشئ، من أجلها.. كما لم يغير من الوظائف إلا بالقدر الذى رسمه قانون المؤسسات. وأعطى للمؤسسة والشركات التابعة لها (بنوك التسليف بالمحافظات) نفس الحقوق والامتيازات المقررة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقتضى القانون ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وتتولى نفس الوظائف السابق ذكرها. ونص قانون التحويل الصادر سنة ١٩٦٤ فى المادة الخامسة منه على أن :

« بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات هى شركات مساهمة تتولى عمليات الائتمان الزراعى والتعاونى فى المحافظات طبقاً للسياسة التى ترسمها مجالس إدارتها فى نطاق التخطيط المركزى الذى ترسمه المؤسسة.. وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها، ولها استقلالها فى العمل عن المؤسسة وشخصية اعتبارية مستقلة.. ».

أى أن المشرع قد فصل المركز الرئيسى عن فروعه وحوله إلى مؤسسة بينما حول الفروع إلى شركات مستقلة تابعة للمؤسسة وأعطاهها وظيفة جديدة هى التخطيط الإقليمى.

الائتمان التعاونى فى ظل القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ :

لم تشهد الحركة التعاونية المصرية عهداً أزهى مما شهدته فى ظل القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤.. فقد تبنى البنك الكثير من الجمعيات التعاونية التى تعمل فى ميادين غير الزراعة مثل الجمعيات الاستهلاكية وجمعيات الاسكان، وصيد الأسماك، والنسيج.. ورغم قلة عدد هذه الجمعيات كما ذكرنا إلا أن حركة تمويل البنك لها تطورت تطوراً سريعاً لتصل إلى حوالى ١٢٪ من جملة القروض الممنوحة للتعاونيات الزراعية.. وليتجاوز رقمها ١٠٥ مليون جنيه.

وما هو جدير بالذكر.. أن نسبة المعاملات التعاونية إلى جملة تعاملات البنك قد وصلت فى نهاية مراحل تطبيق نظام الائتمان إلى ١٠٠٪ بعد أن مرت بالتطورات التالية :

جدول رقم (٨)

نسبة تعامل البنك مع مختلف التعاونيات

السنة	النسبة ٪
١٩٤٥	٢٣.٥
١٩٥٥	٣٠.٥
١٩٥٧	٤١.٧
١٩٥٨	٥٠.٢
١٩٦١	١٠٠

التسويق التعاونى للحاصلات :

قام البنك بأداء الدور الرئيسى فى تطبيق النظام الحكومى للتسويق التعاونى لمحصولى القطن ثم الأرز اعتباراً من عام ١٩٦٥.

التخطيط الإقليمى للاتمان :

أشارت المادة الخامسة من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ إلى الأغراض التى أنشئت من أجلها بنوك المحافظات وهى القيام بتقديم الائتمان فى المحافظات طبقاً لما تتطلبه احتياجاتها الائتمانية وظروف الزراعة فى المحافظة على ألا تخرج هذه السياسة عن إطار التخطيط المركزى الذى تضعه المؤسسة العامة للاتمان الزراعى والتعاونى.. وألا يتعدى حجم عمليات الائتمان الذى يقدمه بنك المحافظة الاعتماد المقرر له. ويستفاد من هذه المادة أنه سيقتصر لكل بنك محافظة قدرأ من الائتمان التقدي والعينى لا يجوز أن يعتمد.. ويضع خطة إقليمية لتوزيع هذا القدر طبقاً لظروف الزراعة^(١).

ونلاحظ أن القانون أبرز وظيفة التخطيط وقدمها على غيرها إذ كانت هى السمة الغالبة بعد تطبيق القوانين الاشتراكية.. واتباع أسلوب التنمية المخططة لأول مرة فى مصر.

فينبغى المحافظات تخطط للاتمان فى نطاق الإقليم.. وبعد موافقة المؤسسة على خططها (بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها).. تجمع هذه الخطط ويكون منها الخطة العامة للاتمان.. ويوافق عليها وزير الزراعة وتنزل هذه الخطط للتنفيذ قبل بداية العام المالى بوقت كاف.. بحيث تملك المؤسسة من الوسائل ما يعينها على متابعة تنفيذ الخطة العامة (المركزية) للاتمان.

وبذلك فالتخطيط بهذه الصورة يبدأ من القاعدة.. وينتهى بالقمة وذلك بعكس ما اتبع قبل صدور القانون - إذ كان المركز الرئيسى يقوم بوظيفة التخطيط المركزى للاتمان ككل دون مراعاة للظروف الإقليمية.

ويرجع السبب فى تحويل المركز الرئيسى إلى مؤسسة عامة إلى عدة اعتبارات :

١ - إعطاء الحرية لبنوك المحافظات.. بحيث يمارس كل بنك النشاط الائتمانى داخل حدود محافظته طبقاً للسياسة التى يرسمها مجلس إدارته فى نطاق التخطيط المركزى الذى تعده المؤسسة.. وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها.

٢ - أن يخضع مرفق الائتمان إلى رقابة الحكم المعلى وإتاحة الفرصة أمام البنوك المنشأة فى ظل القانون ١٠٥ لأن تدرس احتياجات المحافظة من أنواع الائتمان وتعمل على تلبيتها... وأن تتماشى مع السياسة الإقليمية الرامية إلى استغلال الطاقات الموجودة فى الإقليم فى مشروعات التنمية.

٣ - تحويل الفروع إلى بنوك مستقلة يتيح أمامها الفرص أن تعمل بكفاءة ساعية إلى تحقيق ربح من الخدمات التى تؤديها واستغلال الساعات الإدارية فيها.

(١) المذكرة التفسيرية للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤.

- ٤ - تحقيق سهولة أكبر فى التمويل والتوجيه والرقابة على هذه البنوك بما يضمن الاستفادة بالقروض الائتمانية على أحسن وجه^(١).
- ٥ - إحكام الربط بين بنوك المحافظات والجمعيات التى تقع بدائرة تلك البنوك مما يساعد على سرعة إصدار القرارات.
- ٦ - تفرغ المؤسسة لأعمال التخطيط والمتابعة.. بينما تكون بنوكها فى المحافظات الأداة التنفيذية الميدانية التى تتولى تقديم الائتمان.

وظائف المؤسسة

- قامت المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى لتباشر الوظائف الواردة بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادرة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣.. وذلك فضلا عما جاء بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ من اختصاصات تخطيطية وإشرافية وتنفيذية... فهى تباشر على وجه الخصوص :
- ١ - التخطيط المركزى للائتمان الزراعى.
 - ٢ - التخطيط المركزى للائتمان التعاونى.
 - ٣ - تدبير التمويل النقدي اللازم للائتمان الزراعى والتمويل التعاونى، بحيث يكفل تحقيق السيولة اللازمة لتغطية نشاط المؤسسة وبنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات.
 - ٤ - توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى من المواد العينية (الأسمدة - التقاوى والبذور - آلات المقاومة - قطع الغيار ومجموعات الرى - الكسب والعلف - القوارىء والعبوات - المبيدات الحشرية - إلخ).
 - ٥ - تمويل عمليات الاستيراد والشراء والتصنيع المحلى ونقلها من مناطق الاستلام أو الإنتاج أو التخزين إلى مخازن بنوك المحافظات والجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى على مستوى الجمهورية.
 - ٦ - القيام بالعمليات الوقائية والعلاجية لمنشآت التخزين التابعة لبنوك المحافظات والمحاصيل والمواد المخزنة بهذه المنشآت، فضلا عن القيام بهذه المهام للغير كالهينة العامة للسلع التموينية، ومزسسة الصوامع، والقوات المسلحة، والأفراد.
 - ٧ - أعمال التسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية، ومتابعة تنفيذ بنوك التسليف وإقام المحاسبة والتسويات النهائية مع الشركات المشترية.
 - ٨ - متابعة تحقيق الأهداف المقررة لبنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات وتقييم أدائها.
 - ٩ - معاونة بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات فى تذليل الصعاب والمشاكل ذات الصلة العامة التى تعترضها فى سبيل تحقيق أهدافها والتنسيق بينها.
 - ١٠ - مباشرة الخدمات الاستشارية لبنوك المحافظات كخدمات التنظيم وترتيب الوظائف وتخطيط القوى العاملة والتدريب والشئون القانونية والتوريدات والإتشاءات المدنية.. إلخ.

(١) د. عبد الحميد نصر - ومحمد كمال العتر (التعاون) دار المطبوعات الجديدة سنة ١٩٧٧.

- ١١ - القيام بجميع الأعمال المصرفية للجمعيات التعاونية العامة والمتخصصة التي يكون مجال عملها في أكثر من محافظة.. أو التي تقع في نطاق المحافظات التي تعمل بدائرتها فروع المؤسسة.
- ١٢ - ما تكلفها به الدولة من أعمال أو خدمات تتصل بأغراض المؤسسة وبنوكها كما هو الشأن بالنسبة للمحاصيل والمواد التموينية.
- أما بنوك المحافظات فقد ظلت تباشر الوظائف المنصوص عليها بقوانين الإنشاء والتأسيس والتعديلات التي أدخلت عليها.

تعديل النظام الأساسي

إقتضى قيام بنوك المحافظات سنة ١٩٦٤ إشهارها.. لتمارس عملها وفقاً لنظامها الأساسي - وقام البنك الرئيسي (المؤسسة) بإقرار نظام موحد لكل بنوك المحافظات والبالغ مدتها سبعة عشر بنكا تخدم هذا العدد من المحافظات الزراعية.. أما غيرها من المحافظات التي لا يعمل أهلها بالزراعة فقد أنشئت فيها فروع للمؤسسة كالقاهرة والوادي الجديد والإسكندرية ومرسى مطروح.

المرحلة الرابعة لتطور البنك

١٩٧٧ - ١٩٩٠

وظائف جديدة يأتي بها القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ :

إقتضت سياسة الانفتاح الاقتصادي تطوير الجهاز المصرفي كله.. وخاصة ما كان متصلاً بالريف ليؤدي الائتمان دوراً رائداً في تحقيق التنمية ودفع عجلتها ويدخل مجال المنافسة المشرعة مع البنوك الأخرى الأجنبية التي افتتحت لها فروعاً بمصر - وظهر اتجاه الدولة إلى تحرير الوحدات الاقتصادية.. فصدر القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام - وترتب عليه إلغاء المؤسسات العامة باستثناء ما يمارس منها نشاطه بنفسه.. ومن بينها مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني.

وصدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ليحول المؤسسة العامة للائتمان الزراعي إلى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة تسمى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.. وهذه التسمية كشفت عن دور البنك في تنمية المجتمع الريفي.

وظائف البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

حددت المادة الثالثة من القانون وظائف البنك الرئيسي فيما يلي :

- ١ - التخطيط المركزي للائتمان الزراعي والتمويل التعاوني.

- ٢ - متابعة البرامج والمخطط.
 - ٣ - الرقابة على تنفيذ الخطط في إطار السياسة العامة للدولة.
 - ٤ - تمويل الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج.
 - ٥ - وضع سياسة توزيع مستلزمات الإنتاج بالنقد والأجل.
 - ٦ - وضع سياسة لدعم المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتعاون.
 - ٧ - تقديم العون والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية.
 - ٨ - القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد والتصدير في مجالات نشاط البنك المختلفة وقبول الودائع والمذخرات من المتعاملين.
 - ٩ - خدمة أغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق النفع العام.
- وستتناول الوظائف الأساسية للوحدات الجديدة التي سميت بنوك القرى.. وستفرد لها مبحثا خاصاً بها.

(أ) تمويل التنمية الريفية

الأسلوب الجديد الذي ارتأته الدولة وهي بصدد إصدار القانون أن يتخذ التمويل للتنمية الجاهزين :

التحويل عن طريق الإقراض :

رؤى أن تقوم الجمعيات التعاونية كوحدات إنتاجية بدراسة احتياجات البيئة المحلية وامكانياتها.. وكيفية استخدام مواردها المتاحة.. ثم القيام بمشروعات جديدة أو توسيعها أو تحديث القائمة منها.. وهذا التطور في وظيفة التعاونيات يجعلها في حاجة إلى المال والإرشاد المالي من جهات متخصصة - ولهذا يصبح من وظائف بنوك القرى معاونت الجمعيات فيما يتصل بدراسة المشروعات والوقوف على جدواها الاقتصادية وامكانية قيامها وتسويق منتجاتها في المستقبل وأثرها على سوق العمل والظروف الاجتماعية في الريف، وحاجتها إلى المال وإمدادها به.

وليست الجمعيات وحدها التي تحصل على هذه المعانة بل وأيضا وحدات الحكم المحلي والمنشآت الخاصة والأفراد.

(ب) تقديم الخدمات المصرفية في الريف

لا تحتاج المشروعات إلى تمويل فحسب.. بل إلى عمليات مصرفية مثل فتح الحسابات الجارية.. وإصدار وصرف الشيكات العادية والمصرفية وخضم الكمبيالات والسندات الإذنية وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الاعتمادات المستندة.

وهذه الخدمات تقدمها بنوك القرى كما تقوم بنوك المحافظات بجميع الأعمال المصرفية التى تخدم أغراض التصدير والاستيراد.

ومن هذه الدوافع نرى أن المشروع أراد بصدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ إحداث نمو حقيقى يزيد فى معدله على معدل نمو السكان حتى لا يمتص تزايد عددهم كل زيادة فى الدخل القومى.

ويمكن أن نجمل الأهداف التى كانت وراء صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فيما يلى :

- ١ - اصلاح المسار الائتمانى.
- ٢ - دعم دور التعاونيات فى خدمة الزراع، وتقديم الإرشاد الزراعى ومقاومة الآفات، وقيامها بالمشروعات التعاونية.
- ٣ - الإسهام فى تطوير المجتمع الريفى وتنميته.
- ٤ - تسهيل توفير مستلزمات الإنتاج بسعر موحد فى جميع المحافظات.
- ٥ - إدخال الوظيفة المصرفية ضمن وظائف البنك، لتخدم هذه الوظيفة أغراض التنمية.
- ٦ - تشجيع المدخرات المحلية ومساهمتها فى تمويل المشروعات الريفية.
- ٧ - الاستفادة من القروض الأجنبية التى تقدمها الهيئات الدولية للتخفيف عن كاهل الدولة فى تدبير الموارد اللازمة للتنمية.

- ٨ - إدخال الوحدات المصرفية إلى مستوى القرية بعد أن كانت على مستوى المركز وتتبع البنوك التجارية.
- ٩ - فائض أرباح البنوك التابعة تؤول للبنك الرئيسى.. وبالتالي فإن فائض موازنة البنك الأخير يؤول إلى الخزانة العامة للدولة - مقابل التزامات الدولة بأداء قيمة تكلفة القرارات التى تصدرها السلطات المختصة (وزير الزراعة والمستويات الأعلى).. لذلك كان لابد وأن يكون لكل بنك موازنة خاصة يتم اعدادها وفقا للقواعد المطبقة فى البنوك التجارية.

- ١٠ - مقتضيات تطبيق سياسة الانفتاح وضرورة تحرير الوحدات الاقتصادية من القيود التى تعرقل نشاطها لتنطلق على طريق التنمية الشاملة.

- ١١ - قرار مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ والذى صدر بشأن إلغاء مؤسسة الائتمان الزراعى.. وحمس الجدل حول قانونية إلغائها طبقاً لقانون المؤسسات رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ حيث منح هذا القانون مهلة مدتها ستة أشهر يتم خلالها تحديد الشكل القانونى للمؤسسات التى تباشر نشاطها بنفسها.

(ج) الوظيفة الاستثمارية

حين أعلنت سياسة الانفتاح استتبع ذلك ضرورة تحرير الوحدات الاقتصادية من القيود التى تعرقل نشاطها ومنها البنك.. ففى ظل هذه السياسة كان عليه أن ينطلق ويقوم بدور الممول للمشروعات الاستثمارية.. ويقتحم الميادين الائتمانية الجديدة لتدعيم التنمية الزراعية والريفية.

ولأن النظام الداخلى للبنك يحول بين دخوله كل هذه الميادين بل والانطلاق ليكون منافساً للبنوك التجارية (بعد أن خرج من دائرة التخصص إلى دائرة الشمول والعمومية لكافة أنواع النشاطين المصرفي والائتماني) في وقت تشدد فيه المنافسة بين البنوك الوطنية والأجنبية على اجتذاب المستثمرين في ظل الانفتاح الاقتصادي.

وكان على إدارة البنك أن تغير من أسلوبها في العمل وشروطه لتقديم القروض خاصة فيما يتصل بموضوع الضمان.. وفي طريقته لدراسة طلبات المولدين.

وقد شكلت لذلك عديد من اللجان خرجت كلها باتفاق عام.. أنه لابد من التخفيف من عبء الضمان على المستثمرين.. فالنظرة الحديثة للائتمان الاستثماري لا تنظر إلى مقدار الضمان بقدر ما تنظر إلى المركز المالي للعميل ونتائج دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وما يحققه من عوائد اقتصادية.. وأن بنوك العالم التي تقوم بالإقراض الاستثماري لا تقرض على أساس ضمان التصفية وإنما على أساس العائد.

وفي إطار التطور العالمي للائتمان.. فللبنك أن يحرص على استرداد قروضه بشتى الطرق والعوامل التي قد لا يكون من بينها عامل الرهن كشرط أساسي لمنح القروض.. كما أن قانون البنك لا يتطلب بالضرورة رهنا عقاريا ويجوز لمجلس الإدارة أن يرى غير ذلك (أى أن يطلب أى ضمان آخر).

وانعقد مجلس الإدارة في ١٩٨٠ / ٦ / ٣٠ ليناقش موضوع الضمانات وتعديل النظام الداخلى بما يكفل له تحقيق التنمية في الريف.

وفي ١٩٨٠ / ١٢ / ٢٧ إنعقد المجلس على هيئة جمعية عمومية غير عادية لمناقشة الضمانات المقررة وسلطات اعتماد القروض الاستثمارية.. وقد أسفر الاجتماع عن تعديل نظام البنك بما يتلاءم مع ممارسة وظائفه الجديدة.. ودخل مضممار التنمية الشاملة.. وصدر بذلك القرار الوزاري رقم ١٤ في ١٩٨١ / ١ / ١١ معدلا لنظامه.

(د) العلاقة بين بنوك المحافظات وبنكها الرئيسي

نوضح فيما يلي العلاقة بين البنك الرئيسي وبنوك المحافظات في مختلف

المجالات^(١):

- ١ - يقوم البنك الرئيسي بالتخطيط المركزي للائتمان الزراعي في الجمهورية في حدود السياسة العامة للدولة وفي حدود الاعتماد المالي المقرر لكل بنك.
- ٢ - يتولى البنك الرئيسي توفير التمويل التعاوني على مستوى الجمهورية لتلك البنوك ومتابعة برامجها ورقابة تنفيذها.
- ٣ - يتولى البنك الرئيسي توفير كافة مستلزمات الإنتاج سواء بالاستيراد، أو من الإنتاج المحلي ووضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل.. وفي حدود الاعتمادات المقررة لها.

(١) أحمد لطفى الكفراوي - محاضرة بمركز التدريب الدولي بمريوط.

- ٤ - يتولى ما تكلفه به الدولة من أعمال وخدمات تتصل بهذه الأغراض كما يتولى وضع سياسة دعم المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتعدين.
- ٥ - النظر فى التقارير الدورية عن سير العمل فى البنوك التابعة له.
- ٦ - تقديم التمويل والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية على اختلاف أغراضها ، والقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد والتصدير فى مجالات نشاط البنك.
- ٧ - الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية ، وإصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالبنوك التابعة ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدلات السفر لهم فى الداخل والخارج دون التقييد بالنظم والقواعد المتصوص عليها فى نظام العاملين بالحكومة والقطاع العام مع مراعاة المزايا المقررة للتعاونيات.
- ٨ - اعتماد الموازنة التخطيطية للبنوك التابعة.
- ٩ - اعتماد الهيكل الوظيفى وهياكل التنظيم الإدارى للبنوك التابعة.
- ١٠ - مجلس إدارة البنك الرئيسى مخول بسلطة الجمعية العمومية بالنسبة للبنوك التابعة له فى :
 - أ - إقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح.
 - ب - الترخيص باستخدام المخصصات فى غير الأغراض المخصصة لها فى ميزانية البنك.

علاقة البنك بالحركة التعاونية

كثير من الباحثين والاقتصاديين فى مصر والخارج قد أظهرها حقيقة واضحة.. هى أن ما وصل إليه الفلاح المصرى والزراع فى مصر لم يكن ليتحقق لولا قيام البنك.. وأنه بنفس القدر من الحقيقة لم يكن من المتصور أن يصل التعاون فى بلادنا إلى ما وصل إليه من انتشار واسع فى كافة المجالات لولا قيام البنك.

ومن واقع قراءتنا لفصول هذا المبحث لمسنا أن البنك لم يتخل عن الحركة التعاونية فى أى مرحلة من مراحل تطوره.. بل إنه أخذ يبدؤها عندما كانت تحبو حتى اشتد عودها، ثم وقف بجانبها يساند نموها المستمر، وجعل من نفسه مسئولاً عن حل مشاكلها، بل إنه كثيراً ما كان يسبق الحركة التعاونية فى الطريق الذى تسعى إليه لكى يمهدها.

وهو فى سبيل ذلك.. كثيراً ما كان يشارك فى تحمل مسئوليات تتعدى اختصاصه.. حدث ذلك مثلاً عندما شارك وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحادات التعاونية مسئولية نشر الدعوة التعاونية بين جماهير الزراع لحثهم على تأسيس الجمعيات التعاونية والانضمام إليها - وكان له أكبر الأثر فى انتشار التعاونيات الزراعية فى كل قرى مصر وانضمام كل الزراع إليها.

ولم ييخل البنك فى سبيل أداء هذه الأمانة بأى جهد بشرى أو مادى.. ولذلك كان الارتباط بين الحركة التعاونية والبنك ارتباطاً عضوياً يستمد قوته من التاريخ الطويل لهذه العلاقة.. وإن شأبها شئ من التوتر وسوء الفهم خلال الفترة الأخيرة.. فإننا نقرر أن ذلك استثناء لا يمكن أن يترتب عليه بناء سياسة جديدة، أو تغيير فى أسس العلاقة بين الطرفين، بل إن كل المشاكل مهما بلغت من التعقيد سوف تكون قابلة للحل طالما كان الهدف هو تحقيق الصالح العام.

وفى المبحث التالى.. سوف نتأكد لنا قدرة البنك على أداء دوره كاملاً.. ليس فقط نحو الجمعيات التعاونية الزراعية بل نحو الحركة التعاونية فى مصر بمختلف أنشطتها ومستوياتها التنظيمية. وتأكيداً لهذه الحقيقة التى يعرفها الباحثون والاقتصاديون فإننا سوف نستعرض على الصفحات التالية صورة هذه العلاقة.. وإلى أى مدى وصلت من القوة والارتباط.

أولاً : العلاقة القانونية

عندما أنشئ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوكه فى المحافظات.. لم يكن عدد الجمعيات التعاونية المسجلة فى مصر كلها سوى خمسمائة وتسع وخمسين جمعية.. وقد انحصر نشاط معظم هذه التعاونيات فى التوريد الزراعى.. ومارس القليل منها عمليات الإقراض فى نطاق محدود.

وقد لاحظنا من استعراض مراحل تطور البنك أن هدف المشرع كان واضحاً في أن يصبح البنك هو بنك التعاون العام بعد أن تقوى الحركة التعاونية وتنتشر في ريف البلاد.

ولمنا بوضوح هذا الاتجاه من خلال تحديد وظائفه في كل مرحلة حيث لم يصدر أى قانون خلوا من النص على دور البنك في تمويل الحركة التعاونية وتتناول ذلك على الوجه التالى :

أ - جاء بقانون الإنشاء أن من أهم وظائف البنك تقديم سلفيات للجمعيات.. أما قانون التأسيس فنجد قدم هذه الوظيفة على باقى الوظائف وجعل منها أول نشاط يمارسه البنك.. وأناط به مهمة صعبة هى نشر الفكرة التعاونية بين جمهور المزارعين.. بل إن المشرع فى قانون ١٩٣٩ غير من وظيفة البنك «إقراض التعاونيات» لجعلها أكبر من ذلك بكثير.. إذ جعلها «خدمة النظام التعاونى».

ومعنى ذلك أنه لم يخصه بالتمويل فقط.. بل جعل نجاح الحركة التعاونية من واجباته الأساسية.

ب - فى قانون التأسيس أعفيت الجمعيات التعاونية من شرط تقديم الضمان العقارى عند طلبها لقروض البنك متوسطة وطويلة الأجل. إذ استثنى جماعات صغار الملاك للأراضى الزراعية والجمعيات التعاونية واختصها وحدها بهذا النوع من القروض.. وخفض سعر الفائدة التى تدفعها بمقدار ٢٪ عن السعر الذى يتحمله العملاء.

ج - كان من بين العوامل التى ساعدت على انتشار الحركة.. قصر منح القروض النقدية اللازمة لخدمة الزراعة والحصاد ووهن الحاصلات على التعاونيات وصغار الملاك دون كبارهم.

ولما كان قانون التعاون لا يفرق بين صغير وكبير من أعضاء الجمعيات فإن كبار الملاك قد انضموا إلى التعاونيات وأصبح من حقهم أن يتمتعوا بما يمنع لها من مزايا حرموا منها كأفراد. وكان جواز صرف هذه القروض للجمعيات التعاونية دون قيد أو شرط منفذاً لكبار الملاك والمستأجرين فى الحصول على السلفيات النقدية متى انضموا إلى عضويتها.

أما صغار الملاك فلم يهتموا بالانضمام إلى عضوية الجمعيات التعاونية لاعتقادهم أنهم فى غير حاجة إليها حيث كان من حقهم الحصول على القروض النقدية مباشرة.. برغم المزايا التى كفلها قانون البنك للأعضاء. ويرجع ذلك إلى أن توعيتهم بالاستفادة من الميزات التعاونية لم تكن كافية لتشجيعهم على الانضمام لهذه الجمعيات.

ومن المفارقات الملحوظة.. أن هذه الإجازة لكبار الزراع من أعضاء التعاونيات قد ميزتهم عن صغار الملاك الذين كانوا يتعاملون معه بصفتهم الفردية.. ولم يلتفتوا إلى الاستفادة من المزايا التعاونية.

د - قصر صرف القروض لشراء الآلات الزراعية والماشية وبعض الأنواع الأخرى من القروض على التعاونيات.

هـ - تضمن نظام البنك منح الجمعيات التعاونية خفضاً قدره ٥٪ من أثمان الأسمدة والتقاوى والبذور التى تشتريها الجمعيات منه وقد قتن هذا الخفض فى كل قوانين التعاون التى صدرت بعد إنشاء البنك.

ولاشك أن لهذه المزايا أثرها الواضح فى نمو الحركة التعاونية وانتشارها.. وذلك بإنشاء جمعيات جديدة..

أو بانضمام أعضاء جدد إلى الجمعيات القائمة.. فاستعدت بذلك دائرة النشاط التعاونى فى قطاع الزراعة.
وبما ييسر ذكره عند وصف علاقة البنك بالحركة التعاونية المصرية أنه جعل من معايير ترقية موظفيه مساهمتهم فى تكوين وتأسيس وتشجيع التعاونيات.. وجعل فى التقارير الدورية التى يعدها عنهم درجة لهذا النشاط.

ثانيا : دعم الحركة التعاونية ونشرها قبل الثورة

الهدف الثالث لقيام البنك بعد تقديم الائتمان لصغار الملاك وحماية أراضيهم من اغتصاب الممول الأجنبى لها.. والتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية هو :

.. دعم الحركة التعاونية بما يكفل لها الاستقرار والانتشار.

ومسألة الدعم هذه تشمل كل ما يجعل من الحركة التعاونية حركة قوية بدءاً بالتمويل وانتهاء بالتوعية والإرشاد والدعوة والفتوى وربطها بأعضائها وتحقيق ولائهم لها والحرص عليها.. إلخ.
ولقد أخذ البنك بكافة الوسائل والوسائل.. فلم يقتصر على المميزات الاقتصادية التى قررتها الحكومة للجمعيات التعاونية فى قانون التعاون الثانى رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ - أو فى قانون انشاء البنك - بل وفر لها عوامل التوسع والنمو لتمكين من تحقيق فوائد مالية تساعد على استئجار المقار والأماكن والمخازن الصالحة وتعيين الموظفين الأكفاء ممن يعملون على نشر الأفكار التعاونية واجتذاب أعضاء جدد وتأسيس جمعيات جديدة فى المناطق الخالية منها.

وإذا قسمنا وسائل الدعم التى قدمها البنك للتعاونيات قبل الثورة لوجدناها نوعين :

أ - الدعم المادى للتعاونيات :

قدم البنك العديد من أنواع الدعم المادى للتعاونيات.. وهو ما لم يتحقق عندما عهدت الحكومة إلى البنك الأهلى وبنك مصر بذلك قبل تأسيسه.

وما نورد هنا من صور الدعم المادى هو ما كان له كل الأثر فى زيادة عدد التعاونيات واتساع دائرة نشاطها. وأهم تلك الصور ما يلى :

١ - تخفيض أسعار مشترياتها من مستلزمات الإنتاج التى تعيد توزيعها على أعضائها بما قيمته ٥٪ من ثمن تلك المشتريات.

٢ - تخفيض سعر الفائدة على القروض المنصرفة لها بمقدار ٢٪ عن تلك التى يحصل عليها المقترضون فرادى.

٣ - احتساب سعر فائدة قدره ١, ٥ ٪ على ودائع ومخزرات الجمعيات لدى البنك.

٤ - القروض التى قدمها البنك للتعاونيات لرهن حاصلات أعضائها غير مقيدة بنسبة معينة من ثمن السوق للمحصل.. أما علاؤه فإن نسبة ما يقدمه لهم من قروض تتراوح بين ٦٠ - ٨٠ ٪ من سعر السوق وقت الرهن.

- ٥ - قروض نفقات الزراعة والحصاد التي طلبتها التعاونيات غير محددة بمبالغ معينة.. فى الوقت الذى تصرف فيه بمعدلات ثابتة للأفراد أو لغير المتعاونيين.
- ٦ - قدم للتعاونيات ائتمناً لمدة سنة.. وذلك لشراء بذرة القطن والسماذ والقيام بنفقات الزراعة.. وكذلك التسليف على المحاصيل.
- ٧ - انفراد الجمعيات دون غيرها ببعض قروض البنك كالتى تصرف لشراء قوارخ وعبوات ووقود وغير ذلك.
- ٨ - حصلت التعاونيات على عمولات لبعض المحاصيل كالبطاطس والبصل وتعبئة وتصدير الموالح والفواكه.
- ٩ - أعفيت الجمعيات من كثير من الضمانات عند صرف القروض.
- ١٠ - توفير الأموال للتعاونيات والهيئات التى تعمل لتحقيق أغراضها.
- ١١ - تقديم سلفيات لأجل لا يزيد على عشر سنوات لشراء الآلات الزراعية أو الماشية أو إصلاح الأراضى الزراعية بحفر الترع والمصاريف وقصر هذا النوع من الائتمان على الجمعيات التعاونية تشجيعاً لإنشائها وانتشارها.
- ١٢ - تقديم سلفيات لأجل لا يزيد على عشرين سنة لتحسين وإصلاح الأراضى التى يمكن أن تنتفع من تحسينات فى الري والصرف.

ب - الدعم المعنوى للتعاونيات:

تمثل دعم البنك للتعاونيات فيما يلى :

- ١ - رفض التعامل مع الزراع المتعاونيين إذا تقدموا بطلبات القروض إليه مباشرة أو عن طريق آخر غير جمعياتهم.
- ٢ - بسط فى إجراءات التعامل مع التعاونيات.. والأمثلة على ذلك كثيرة.. فبدلاً من توقيع الصياغة وأعضاء اللجان القروية على طلبات القروض التى تقدم من عملائه.. فإن الجمعيات تتقدم بطلب جماعى تفوض فيه أحد أعضائها بطلب القروض وصرفها من البنك.
- ٣ - كون من بين موظفيه فرقاً للدعوة إلى قيام الجمعيات التعاونية على غرار فرق الدعاة التى كان لها أكبر الأثر فى نشر الحركة التعاونية فى غرب أوروبا.
- ٤ - كلف موظفيه بالنزول للقرى.. وحث الزراع على تكوين الجمعيات التعاونية.. وعقد ندوات لشرح مزايا النظام التعاونى للمزارعين.. وقد احتوى التقرير السنوى عن موظف البنك ما يلى :
- أ - المساعدات التى قدمها خلال العام فى تأسيس الجمعيات.
- ب - العدد الذى اشترك فى تأسيسه من التعاونيات (وقد كانت الترقية مقصورة على من أظهر نشاطاً ملحوظاً فى مجال الدعوة للتعاون.. إلى جانب صرف مكافأة عن هذا الجهد).
- ٥ - قصر صرف القروض على صفار الملاك والتعاونيات.. أعطى كبار الملاك والمستأجرين فرصة الحصول على

تلك القروض إذا ما انضموا إلى جمعيات تعاونية.
وقد ظل البنك طوال هذه الفترة يتحمل عن الجمعيات التعاونية المقرضة عبء متابعة سداد هذه القروض.

حركة تعاونية شعبية قوية :

صاحب ظهور البنك حركة تعاونية شعبية قوية تتعامل بأسلوب غير الذى ألفته فى تعاملها مع البنك
الألهى وينك مصر والذى سبق الحديث عنهما.

وكان من نتيجة ذلك.. زيادة عدد الجمعيات من ٥٥٩ جمعية سنة ١٩٣٢ إلى ٧٠٨ جمعيات سنة
١٩٣٦ أغلبها زراعية.. حتى إذا ما كانت الحرب العالمية الثانية انتشرت الجمعيات الاستهلاكية فى مختلف
القرى حتى بلغ عددها ١٩٣٣ جمعية سنة ١٩٤٤.

وكانت هناك جمعيات كبيرة قام البنك بالاشتراك فى تأسيسها مثل جمعية البرايه مركز أبوتيج، وجمعية
طنشا مركز المنيا، وجمعية البريا الكبرى، والمنيا المنزلية بالمنيا، والجمعية التعاونية لموظفى التعليم الإلزامى
وغيرها.. وهى من أنجح الجمعيات التى مازالت تمارس نشاطها إلى الآن بنجاح.

ثالثا: تخفيف عبء الضمانات عن التعاونيات

القروض التى طُلبت للتعاونيات على مختلف أشكالها: الزراعية أو الاستهلاكية أو الإنتاجية. وجمعية
التسويق وغيرها.. إنما تطلبها بصفتها شخصية معنوية كى تستعملها فى تمويل نشاطها.. ولا علاقة مباشرة
بين البنك والأعضاء فالجمعية هى طالبة القرض وهى ملزمة بسداده.

ولهذا.. قام البنك بدراسة هذه الطلبات بعناية.. وعلى أسس مصرفية سليمة.
.. ذلك لأن البنوك التعاونية وإن كانت تهدف أساساً إلى معاونه الجمعيات فى تحقيق أهدافها.. إلا أنها
فى نفس الوقت يجب أن تسلك الأساليب المصرفية السليمة وتتجنب المخاطر الائتمانية..
وقد حدد البنك شروط الإقراض لتكون بمثابة علامات إرشادية لموظفيه من بيدهم السلطات الائتمانية
لإقراض التعاونيات.

شروط إقراض التعاونيات وضماناتها

كانت الشروط التى حددها البنك للممثلين عن اعتماد القروض للتعاونيات ما يلى :
أولا : أن يكون القرض المطلوب وسيلة لتحقيق غاية تعاونية تخدم مجموع التعاونيين .. وليس خدمة عضو
أو أكثر لتحقيق مصلحتهم الخاصة فى إطار تعاونى.
ثانيا : أن يكون القرض المطلوب لتمويل أغراض محددة ومدروسة وينص عليها النظام الداخلى بحيث تعود
القروض على الجمعيات وعلى أعضائها بفائدة محققة.

ثالثا : أن يكون أجل القرض مرتبطا بأجل المشروع التعاونى حتى يسهل على الجمعية الوفاء به فى ميعاد الاستحقاق.

رابعا : أن تكون الجمعية محل ثقة البنك.. بحيث تلتزم باتباع النظم المالية والتعاونية السليمة.. وأن يتمتع مجلس إدارتها ومديروها بسمعة ائتمانية طيبة، وروح تعاونية عالية.

خامسا : يكون الضمان مناسباً للقرض.. ولا يجب التمسك بالضمانات التقليدية التى تتطلبها البنوك التجارية بل المهم وجود ضمان يؤمن البنك على أمواله مقابل ما يمنحه من قروض للجمعيات بصفتها المعنية.

أنواع الضمانات التى تقدمها التعاونيات :

تعددت الضمانات التى أباح نظام البنك قبولها من التعاونيات لإمكان تدبيرها بسهولة وهى على سبيل المثال ما يلى:

أولاً: ضمان المركز المالى :

أن يكون لدى الجمعية أموال ممثلة فى رأس المال والاحتياطيات مما يعتبر ضماناً كافياً للقروض.. وذلك علاوة على ما تتمتع به الجمعية من سمعة طيبة واحترام لالتزاماتها.. وهذا النوع من القروض يمنح عادة للجمعيات الكبرى.. والتى استقرت أوضاعها وتمكنت من تجميع احتياطيات كبيرة مثل : الجمعية التعاونية للبترول (قبل تحويلها إلى شركة وجمعية منتجى البطاطس، وجمعية الأدوية (قبل توقفها).. وهكذا.

ثانيا : قروض بالضمان الشخصى :

ومعنى هذا أن أعضاء مجلس الإدارة يقدمون ضمانهم الشخصى. ولكن - لماذا يضمن هؤلاء قروضاَ المفروض أنها تخدم أغراض الجمعية ولا مصلحة شخصية لهم فيها؟!.

والجواب على ذلك.. أن كثيراً من المشتغلين بالشئون التعاونية يدفعهم حب الخير وإيمانهم بالدور الذى تقوم به الجمعية إلى ضمانها لدى البنك والغير.. حتى تستطيع الجمعية السير فى أداء رسالتها.. كما أن الإشراف المباشر لأعضاء المجلس على الجمعية يجنبهم التعرض لمخاطر عدم السداد مما يضطرون معه إلى سداد ما عليها من ديون من أموالهم الشخصية.

ثالثا : ضمان بضائع :

من الضمانات الميسورة تقديمها هذا النوع من الضمان.. خصوصاً فى الجمعيات الاستهلاكية أو الإنتاجية - فالأولى يكون لديها عادة المخازن التى تخزن فيها بضائعها.. والثانية تضع فى هذه المخازن المواد الخام والمنتجات.

.. وتحصل الجمعية على قروض بضمان هذه البضائع.. على أن تقوم بسداد القرض عند سحب البضائع المرتهنة.. ويقدم البنك تمهيلات كبيرة فى هذا الشأن حتى لا تتعطل أنشطة الجمعيات ولتمكينها من أن تسحب ما تحتاجه من البضائع عند الحاجة.

رابعاً : قروض بضمان كمبيالات :

الجمعيات الإنتاجية التى تبيع منتجاتها بالأجل يمكنها أن تقدم هذه الكمبيالات إلى البنك للحصول مقابل حصولها على ما تحتاجه من أموال بضمانها.

خامساً : قروض بضمان ما يستحق للجمعية من أقساط شهرية :

كثير من الجمعيات الاستهلاكية وخصوصاً الجمعيات الطائفية إقترضت من البنك لإقراض أعضائها مقابل قيام الجهات التى يعملون بها بخصم الأقساط الشهرية من المرتب وتحويله إلى الجمعية.. وفى مثل هذه الحالات كانت تحول الأقساط مباشرة للبنك كضمان للقروض التى تحصل عليها الجمعية.. الضمانات التى أوردناها كانت على سبيل المثال.. وليس على سبيل الحصر.. القرض منها أن يطمئن البنك على أمواله.. وكما سبق أن أوضحنا فإن اهتمامه كان كبيراً بمدى ما تتمتع به التعاونية من ثقة وسمعة طيبة وإدارة سليمة.

وإذا كان البنك كمؤسسة اتحائية متخصصة قد طور نفسه إلى هذه الدرجة الكبيرة لكى يستوعب الحركة التعاونية التى دخلت بدورها مرحلة جديدة بقيامه.. إلا أنها كانت هناك تطورات أخرى جديدة تنتظرها.

مقارنة دعم البنك للحركة بدعم الحكومة :

إذا قارنا الدعم الذى قدمه البنك بالدعم الحكومى الذى جاء به قانون التعاون المعمول به آنذاك.. لسلمنا بحق أن البنك ولد تعاونياً وعاش درعاً للحركة التعاونية.

فلم يتعد الدعم الحكومى الإعفاء من الرسوم النسبية وغيرها مما يستحق على عقود التأسيس، والإعفاء من رسوم تسجيل الممتلكات والحقوق العينية، والإعفاء من رسوم التصديق على التوقيعات والإعفاء من التأمين المؤقت الذى يدفع عند الدخول فى المناقصات التى تطرحها الحكومة والسلطات المحلية والإعفاء من الرسوم الجزركية، وتخفيض ١٠٪ من رسوم تحليل المواد الغذائية.

وغنى عن التعليق أنها مساعدات غير قليلة.. إذ كانت الحركة التعاونية فى وقت الاحتلال ليس لها من يعينها سوى قلة من الوطنيين خارج السلطة، وكان المستعمر يخشى تجمع الأفراد حول منظمات تدافع عن مصالحهم.

ومن المفيد أن نورد هنا ما ذكره وزير المالية والتعاونيون أنفسهم عن دور البنك فى تقوية البنيان

التعاونى :

(أ) وزير المالية يشهد بدعم البنك للحركة التعاونية :

من الصور التي يجب إبرازها والتي تدل على تبنى البنك للحركة التعاونية.. ذلك الخطاب الذي أرسله وزير المالية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٥ إلى رئيس البنك :

الأستاذ / رئيس مجلس إدارة

بنك التسليف الزراعى المصرى

سررنى ما علمته من أن حركة تعامل البنك مع الجمعيات التعاونية آخذة بأسباب النمو سنة بعد أخرى.

ولاشك أن من أهم عوامل تشجيع النهضة التعاونية ودعمها لتجنى البلاد ثمارها أن نيسر لها سبيل الائتمان ونخفف أعباءه وتحقيقاً لهذه الغاية يحسن تخفيض الفائدة على ما يقرضه البنك للجمعيات الزراعية من ٤ إلى ٣٪.

وتفضلوا سيادتكم مع احترامى

وزير المالية

مكرم عبيد

(ب) التعاونيات تشهد بدور البنك :

وما يؤكد حسن علاقة البنك بالتعاونيات ما نشر عن هذه العلاقة:

«تقوم هذه العلاقة فى الوقت الحاضر على أساس متين من حسن التفاهم مما يدفعنا لانتهاز هذه الفرصة لشكر حضرات موظفى البنك لجهودهم الصادقة فى التوفيق بين المبادئ التجارية التى يقوم على أساسها البنك والمبادئ التعاونية التى هى كثيراً ما تتعارض مع تلك...»^(١).

علاقة البنك بالتعاونيات فى ظل الثورة

فى عام ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى بعد ٤٧ يوماً من قيام الثورة .. لكى يظهر نوع جديد من التعاونيات التى انضم إلى عضويتها الفلاحون المنتفعون من قانون الإصلاح الزراعى.. وذلك تطبيقاً لنص المادة (١٨) من قانون الإصلاح الزراعى الأول : (تشكون بحكم القانون جمعية تعاونية بمن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة.. ومن يملكون أكثر من خمسة أفدنة).

وقد وجدت الثورة أنه لا بد من تغيير قانون التعاون بعد مرور ١٢ عاماً على صدوره.. حيث أصدرت القانون رقم (٣١٧) لسنة ١٩٥٦ والذى شارك البنك فى اللجنة التى أعدت نصوصه.. ثم شهدت نفس الفترة إلغاء هذا القانون أيضاً بصدور قانون التعاون الزراعى رقم (٥١) لسنة ١٩٦٩ الذى أنشأ لأول مرة فى مصر

(١) مجلة التعاون - السنة الحادية عشرة - أكتوبر سنة ١٩٣٩ (ص ٧٢٢).

إتحاداً تعاونياً زراعياً مركزياً يخطط للحركة التعاونية ويرعى مسيرتها.

.. وكان لابد للبنك أن يطور نظمه وقواعده بل بنيانه بما يسمح له باستيعاب هذه التطورات الجديدة في الحركة التعاونية.. ومن أهم مظاهر هذا التطور وضع قواعد جديدة للتعامل مع تعاونيات الإصلاح الزراعى بصفتها شخصية معنوية وبدون انصاف مباشر بأعضائها.. والتي سنتناولها فيما بعد..^(١).

ومن مظاهر التطور أيضاً.. البدء فى تنفيذ سياسة جديدة للتعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية التقليدية.. بما يضمن تيسير قواعد إقراض أعضائها.. ودفع تيار الحركة التعاونية نحو الانتشار.. وقد بدأ تطبيق هذه السياسات من عام ١٩٥٦ تحت إسم (الجمعيات المختارة).. ثم تطورت عام ١٩٥٧ تحت اسم (نظام الائتمان).. ثم عام ١٩٦٠ تحت اسم (بنك القرية) - ثم عام ١٩٦٤ تحت اسم (تنظيم الإنتاج الزراعى).. وقد أسفرت هذه النظم عن انتشار التعاونيات الزراعية لتغطى كافة قرى مصر.. أما أعضاؤها فهم جميع الزراع.. وقد كانت الأهداف المحددة لنظام الائتمان التعاونى ما يلى:

- أ - المساعدة على قيام حركة تعاونية زراعية قوية.
- ب - تشجيع قيام الجمعيات المتخصصة فى التسويق والخدمات الزراعية.
- ج - إعداد جيل من التعاونيين والأجهزة التعاونية والإدارية يتمكن من رعاية الحركة وإعادة الثقة إليها.
- د - رفع مستوى الإنتاج الزراعى بتوفير التمويل والخدمات التعاونية.
- هـ - نشر الميكنة الزراعية عن طريق التعاونيات.
- و - زيادة الثروة الحيوانية.
- ز - تشجيع الصناعات الريفية والمشروعات الاجتماعية.

مشاركة التعاونيات الزراعية فى وضع سياسات الائتمان الزراعى :

يشارك مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية مع المشرف الزراعى المختص فى اثبات بيانات الحياة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز بالقرية توتنة لتدوينها ببطاقات حياة المزارعين التى تصرف بموجبها مستلزمات الإنتاج والسلف النقدية للمزارعين وتعتبر سند المحاسبة.

مزايا جديدة للتعاونيات

برغم أن الجمعيات أصبحت واجهة الإقراض الزراعى واقتصر دور البنك على تمويلها إلا أنه زاد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها وعلى سبيل المثال :

- ١ - عمولة خفض قدرها ٥٪ على مشتريات الجمعية من مستلزمات الإنتاج.
- ٢ - الإعفاء من إجراءات الرهن على الضمانات العقارية المقدمة من الجمعيات.. ويكتفى بإيضاح البيانات

(١) التفاصيل فى الفصلين الثالث والرابع من البحث التالى.

المتعلقة بهذه الأطنان والحصول على مستندات الملكية.

٣ - تتمتع بفئات تصنيفية أعلى لقروض الثروة الحيوانية سواء فى القروض قصيرة الأجل (الذكور) أو متوسطة الأجل (الإناث).

٤ - تتمتع بمدة أطول فى القروض المتوسطة وطويلة الأجل (تربية الإناث وإنشاء الحظائر).

٥ - تحصل على كميات أعلى من الأعلاف التقليدية.

٦ - عمولة مبيعات على الكسب والعلف و كل كيلو مباح للأعضاء.

٧ - عمولة خفض عن توريدات الجمعية للعضو بنسبة ٢٥٪ من قيمة هذه التوريدات كشراء آلات أو جرارات زراعية.

٨ - عمولة مكافحة الآفات الحشرية.

٩ - عمولات تسويق المحاصيل الزراعية تعاونياً وهى محددة بنسبة من أثمانها لمحاصيل القطن والبصل والأرز والفول السوداني والسمم .. إلخ عن كل جنه.

رعاية البنك للتعاونيات

شهدت الفترة التى أعقبت قيام الثورة وحتى منتصف السبعينيات دعماً قوياً من البنك للحركة التعاونية.. ظهرت آثارها واضحة فى نمو عدد الجمعيات التعاونية الزراعية، والازدياد الكبير فى حجم عضويتها، وارتفاع نسبة تعامل البنك معها حتى وصلت إلى ١٠٠٪.

وفى سنة ١٩٦١.. نجد مظاهر هذا الدعم واضحة فى سياسة البنك الإدارية والتنفيذية.. حيث تم إنشاء إدارة خاصة للتعاون بالبنك وفروعه.. كما تم تعيين دفعات متتالية من خريجي الجامعات لتولى أعباء المهام المتعلقة بالتعامل بين البنك والجمعيات التعاونية، وكذلك فقد خصص البنك باباً ثابتاً فى النشرة الدورية التى كان يصدرها فى الخمسينيات والستينيات عنوانه (رعاية البنك للجمعيات التعاونية).

وإذا استعرضنا التقارير السنوية لمجلس إدارة البنك التى قدمت للجمعيات العمومية بنتائج نشاطه خلال السنة المقدم عنها التقرير.. فإننا لن نجد تقريراً يخلو من الإشارة إلى دعم البنك للحركة التعاونية والالتحام بها^(١) :

١ - تقرير السنة المالية ١٩٥٣ :

«هذا.. وقد أولى البنك عناية بالناحية التعاونية غير مدخر فى ذلك وسعا، ولم يقف نشاطه فى هذا الميدان عند حد تقديم السلف الزراعية العادية للجمعيات التعاونية.. أو أداء الأعمال المصرفية لها وفقاً للنظام المقرر، بل إنه سار فى سبيل ذلك إلى أبعد مدى.. فساند الجمعية التعاونية للبتترول فى جهودها الموفقة التى

(١) راجع مرحلتى التوسع التعاونى والانتشار التعاونى فى المحث التالى.

ظهرت باكورتها بالكشف عن منطقة غنية بمادة البترول في وادي فيران.. كما يسر على جمعية البطاطس سبل الحصول على ما هي في حاجة إليه من تقاوى هذا المحصول الغذائي الهام.. وقدم مساعدته لجمعية منتجي الكتائن حتى تتمكن من النهوض بزراعة هذا المحصول وتحسين تصريفه.. كما قام البنك بإمداد الجمعيات التعاونية بما تحتاج إليه من أموال لتسويق محصولات أعضائها وخاصة محصولي القطن والبصل. ورغبة من البنك في توثيق الصلة بينه وبين التعاونيين على وجه بضمن رعاية مصالحهم ونشر الدعوة التعاونية بينهم قررت الإدارة أن يخصص لكل فرع من فروع البنك موظف من ذوي المؤهلات العليا من تكون له خبرة بشئون التعاون وأعمال البنوك يوكل إليه أمر القيام بهذه المهمة.

٢ - تقرير سنة ١٩٥٥ :

(لما كان الائتمان السليم يقوم على تيسير إجراءاته ونشره بين أكبر عدد من العاملين في الأرض، فقد هدفت إدارة البنك في سياسة الائتمان التي وضعتها منذ بداية العام الحالي إلى أن تصل خدمات البنك إلى صغار المزارعين وخاصة طبقة المستأجرين فهم الذين حرموا من هذه الخدمات بسبب تعذر حصولهم على ضمان ملاك الأراضي التي يزرعونها أو أى ضمان آخر كاف وذلك عن طريق ضم هؤلاء للجمعيات التعاونية وتدعيم هذه الجمعيات بتعيين مديري أكفاء لها يقومون مع مجالس إدارتها بتوزيع القروض على الأعضاء، والتحقق من سلامة استعمالها في الأغراض التي منحت من أجلها وذلك بالإشراف على زراعات الأعضاء وإرشادهم ومعاونة البنك في تحصيل مطلوباته. ولا يقتصر عمل الجمعيات التعاونية تحت ظل سياسة الائتمان المشرف عليه على توجيه استعمال القروض توجيهها سليما بل إن الجمعيات التعاونية ستتولى تسويق محاصيل أعضائها).

٣ - تقرير سنة ١٩٥٦ :

(وانتهت الدراسات التي تمت في وزارة الشؤون الاجتماعية واشترك فيها البنك إلى الأخذ بالتوصيات التي سبق أن أوصى بها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بجعل الإقراض عن طريق الجمعيات التعاونية وقصره عليها. فتحصل هذه من البنك على الخدمات الزراعية بجميع أنواعها وتقديمها بدورها إلى أعضائها مستأجرين كانوا أو ملاكا والضمان الذي يركز عليه هذا النظام الجديد هو حق الامتياز على الزراعة والتزام الأعضاء المستفيدين بتوريد محاصيلهم إلى جمعيتهم، وأخيرا الثقة في حسن إدراك التعاونيين لما يعود به عليهم هذا النظام من خير ونفع فيقبلون على الوفاء بالتزاماتهم طائعين مختارين. ومتى استقر هذا النظام وتأكد نجاحه فلن يكون ضمان الأرض هو الفصيل الوحيد في منح القروض.

وقد بدأ البنك بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تجربة هذا النظام في مناطق اختيرت لذلك وقام البنك بتعيين مديري من بين موظفيه الذين اكتسبوا خبرة في عمليات الإقراض الزراعي لمعاونة مجالس إدارة الجمعيات تيسيرا للعمل وضمانا لنجاح التجربة.

وإذا كنا بصدد الكلام عن الحركة التعاونية فإنه لمن دواعي اليقظة لدينا أن تتسع دائرة خدمات البنك للجمعيات التعاونية سنة بعد أخرى - فهو إلى جانب ما يقدمه للجمعيات التعاونية من سلف زراعية عادية وما يؤديه لها من أعمال مصرفية قد أولى عنايته بالجمعيات الصناعية كجمعيات الغزل والنسيج وتصنيع الفاكهة وتسويقها وصناعة منتجات الألبان، كما ساعد بعض جمعيات مديرية المنوفية فيما أقدمت عليه من مشاريع تستهدف تحسين وسائل الري بالإفادة من المياه الجوفية، وأتاحته للجمعيات التعاونية في مناطق إنتاج القصب المساهمة في رأس مال شركة السكر وذلك بقيامه بدفع قيمة ما اكتسبت فيه هذه الجمعيات من أسهم وتيسير طريقة سدادها. وقد بلغت نسبة السلف التي قدمها البنك للجمعيات التعاونية في عام ١٩٥٦ حوالي ٣٨٪ من مجموع السلف التي منحها البنك، وكانت ٣٥.٥٪ في عام ١٩٥٥).

٤ - تقرير سنة ١٩٥٧ :

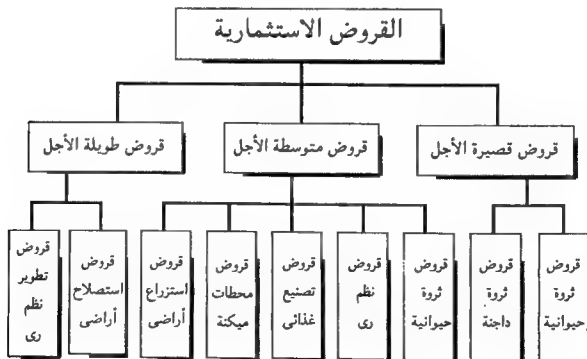
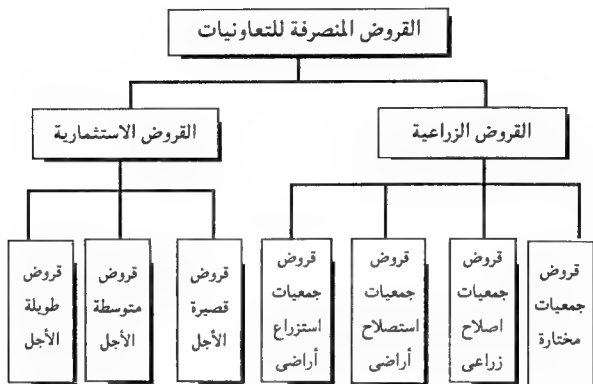
(فتح البنك للجمعيات التعاونية عموما ميادين واسعة لمباشرة أنواع جديدة من مختلف أنواع النشاط الاقتصادي وأصبح للتعاون شأن يذكر في خدمة اقتصاديات البلاد.

فإلى جانب خدمات البنك للجمعية التعاونية للبتترول خطى البنوك خطوات في تدعيم صناعة النسيج وذلك بمعاونته للجمعيات التعاونية الصناعية كجمعية المحلة الكبرى وشبين الكوم وتمكينهما من شراء الغزل اللازم لتشغيل مصانعهما بأسعار معتدلة وتمكين أعضائهما من الحصول عليه بالأجل وإقراضهما على منتجاتهما إلى أن تيسر لهم فرصة البيع المناسبة، كما عني بمساعدة الصناعات الريفية وذلك بإمداد الجمعيات المعنية بهذه الصناعات بالقروض اللازمة لتمويل مشروعاتها، وعاون جمعيات منتجي الألبان، وجمعيات تسويق الخضر والفاكهة في مباشرة أوجه نشاطها، كما أمد جمعية منتجي البطاطس كمادته سنويا بالاعتماد اللازم لاستيراد التقاوي اللازمة لها..

وإن البنك ليدرك واجبه نحو نظام الائتمان التعاوني تمام الإدراك، ومدى مسؤوليته عن نجاحه، لذلك لم يذخر وسعا في تقديم العون للجمعيات التعاونية والأخذ بيدها نحو الطريق السوي، فبالإضافة إلى تسهيل تقديم الخدمات اللازمة لها قد خصص للإشراف عليها وتوجيهها عددا من خيرة موظفيه المدربين، كما يشترك في هذا الإشراف وكلاء فروعهم ومساعدوهم الذين أصبحت خدمة هذا النشاط من أولى واجباتهم).

علاقة التعاونيات ببنوك القرى

في منتصف الستينيات بدأ نظام الائتمان الزراعي يتعثر نتيجة اتباع سياسة نشر الائتمان على المزارعين بصرف النظر عن مدى جدبتهم في رد الائتمان.. مما أدى إلى انخفاض نسبة استرداد القروض لعدم الرغبة فيه وانعدام الثقة في حسابات التعاونيات، ولطالبة الأجهزة الشعبية والحكومية بتصحيح مسار الائتمان.. وبرزت مشاكل كثيرة منها مشكلة الديون المتراكمة والتسويق.



وقد أصبحت قضية تصحيح مسار الائتمان تمثل رأياً عاماً.. وكاد البنك أن يتوقف عن تمويل التعاونيات.. وانتهى الأمر إلى قيام بنوك قرى ولكنها فى هذه المرة مستقلة تماماً عن التعاونيات.. وتقل امتداداً طبيعياً للبنك.. وقاعدة جديدة تتعامل مع الجمهور دون وساطة التعاونيات.

ومنذ صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المنشئ للبنوك القرى وحتى عام ١٩٨٣ امتنعت جمعيات الائتمان الزراعى عن تقديم القروض لأعضائها، وتفرغت لأداء دورها الإنتاجى فى التنمية الزراعية تاركة وظيفة الإقراض إلى بنوك القرى.

أما جمعيات الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى فبقيت على حالها.. تحصل على قروض من البنك بصفتها المعنية وتعيد إقراضها إلى أعضائها دون أن يكون للبنك أى تدخل فى ذلك.

والمعروف أن هذه الجمعيات تتمتع بوفرة المشروعات الزراعية التى شجعت أعضائها على القيام بها.

وقد ساعدت بنوك القرى على تقديم جميع أنواع العمليات المصرفية للتعاونيات وتمويل الأنشطة الاقتصادية لها.

التعاونيات تقدم الائتمان لأعضائها من جديد

الجمعيات المخفارة :

قلنا إن إقراض التعاونيات المسماة بجمعيات الائتمان قد توقف وإن استمرت غيرها من التعاونيات فى مناطق الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى.

وبعد صدور القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتعاون الزراعى الذى أكد على استمرار وظيفة الإقراض من بين وظائف التعاونيات.

بدأت قيادات الحركة التعاونية فى مناطق الائتمان تطالب البنك بإقراض التعاونيات لتعيد إقراض أعضائها من جديد.

وقد استجاب البنك لهذه الرغبة.. وبدأ فى تنفيذ ذلك كتجربة فى جمعية الوصفية بمحافظة الإسماعيلية فى العام الزراعى ٨٣ / ١٩٨٤.. واستمرت التجربة إلى أن بلغ عدد الجمعيات التى تقرض أعضائها بتمويل من البنك والتى سميت (الجمعيات المختارة) تميزاً لها عن جمعيات الائتمان التى لا تقوم بتقديم الائتمان (٣٥٤٠) جمعية.

وقد تعددت أنواع القروض التى قام البنك بصرفها للتعاونيات عامة فى كافة نواحي النشاط الزراعى إلى جانب خدماته المصرفية الكاملة لها.. والرسم التالى يوضح أنواع القروض.

تحقيق التكامل بين التعاونيات وبنوك القرى

مع نهاية عام ١٩٨٧ بدأ البنك انجماها جديداً لتقوية علاقته بالتعاونيات.. وذلك بعد أن ضمن فى

استراتيجيته الجديدة تطوير هذه العلاقة.

وفى مؤتمر رؤساء البنوك بالإسماعيلية الذى عقد يوم ٤ / ٢ / ١٩٨٨ .. قرر المؤتمر عدة قرارات بشأن علاقة البنك بالجمعيات التعاونية خلال المرحلة القادمة كان من بينها تدعيم العلاقة مع التعاونيات ومساندتها للقيام بدورها فى التنمية الزراعية والريفية.

كما قرر مؤتمر رؤساء البنوك فى المنيا بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٥ أسلوب التعامل مع التعاونيات المختارة فى صرف مستلزمات الإنتاج من حيث اختيار الجمعيات التى تسمح ظروفها بالتعامل الكلى بحيث يتم مع الجمعية كشخصية معنوية وأن تودع الجمعيات الراغبة فى التعامل حساباتها كاملة بالبنك.

وقد التقت قيادة البنك بقيادات الحركة التعاونية الزراعية فى اجتماع موسع للحركة التعاونية فى ١٠/٢/١٩٨٨ .. واتفق الطرفان على ما يلى :

١ - تحقيق التكامل بين التعاونيات الزراعية وبنوك التنمية والائتمان بالمحافظات.

٢ - دعم التعاونيات وقيامها بصرف مستلزمات الإنتاج الزراعى على أن يتم ذلك تدريجيا وفقاً لمراحل رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتوفر القدرة لدى الجمعيات من مخازن وجهاز وظيفى لتقوم بهذا الدور. ولتقوية هذه العلاقة قام البنك بموافاة الاتحاد التعاونى بما يخص التعاونيات من استراتيجيته المقررة بمؤتمر الإسماعيلية وطلب عرضها على مجلس إدارته.. وذلك للوصول إلى صيغة جديدة للعلاقة بين البنك والتعاونيات.

ومما دفع بهذه العلاقة إلى القوة توصيات المؤتمر التعاونى العام الذى انعقد فى ٤ ديسمبر ١٩٨٨ .. بإعادة النظر فى أحكام القانون ١١٧ لإضفاء الصفة التعاونية لىخدم كافة أنشطة الحركة التعاونية ويكون للتعاونيين فيه دور رئيسى فى التخطيط واتخاذ القرار بما يتناسب مع وزنهم وقدرهم.

وكان لتوجيهات السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة التى حملها كتابه للبنك رقم ١٦٠٥ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩ وقع آخر على تقوية العلاقة فقد أقر عقد اجتماع بالبنك الرئيسى فى اليوم الأول من شهر فبراير من نفس العام لتشكيل لجننتين من الجانبين :

اللجنة الأولى : لدراسة ووضع نظام لانتقال مستلزمات الإنتاج من بنوك القرى للتعاونيات.

اللجنة الثانية : لتعديل القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بما يضمنى الصفة التعاونية على أحكامه.

وقد رأس كلا من اللجنتين نائب لرئيس البنك.. وانتهيا إلى نقاط رئيسية لتحقيق التكامل المنشود.

مشاكل الجمعيات المختارة :

أسفر تطبيق نظام الجمعيات المختارة عن كثير من المشاكل والخلافات بين البنك والتعاونيات فضلاً عن ثبوت عدم سلامة التجربة من الناحية الاقتصادية.. حيث كانت تؤدي إلى وجود فاقد فى الجهد والنفقات نتيجة لوجود جهتين للتعامل فى نفس القرية.. مما كان له أكبر الأثر فى تضعين استراتيجية البنك تطوير هذا النظام بما

يحقق صالحي المزارع ويؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق التكامل بين البنك والتعاونيات وذلك بقيامها بعملية توزيع المستلزمات.. واقتصار عمل البنك على تقديم الائتمان والحليات المصرفية اللازمة للتنمية الزراعية.

من هذا المنطلق قام البنك بالاشتراك مع التعاونيات بإعداد نظام بمقتضاه أقتصر عمل البنك على تقديم القروض النقدية للمزارع ومسك حساباتهم.. وتقوم الجمعيات المحلية ببيع مستلزمات الإنتاج لأعضائها نقداً دون أن يتدخل أحدهما في اختصاص الآخر.

وقد تم عرض مشروع النظام على مجلس إدارة البنك واعتمده السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء - وزير الزراعة في جلسة ٢٤ / ٩ / ١٩٨٩.

ويقوم النظام على أساس تسليم الجمعيات مستلزمات الإنتاج العينية اللازمة لأعضائها كقروض تتحمل فوائده (بالنمر والقواسم) بأدنى سعر للفائدة.. والتي لا تتجاوز نصف في المائة من جملة قيمة مستلزمات الإنتاج المسلمة لها.

وسوف نتناول تفصيلاً النظام الجديد في المبحث الثالث من هذا الجزء.

صورة العلاقة يوضحها تقرير مجلس الشورى

تدارس مجلس الشورى نظام الائتمان الزراعي وعلاقته بالتعاونيات^(١) ونورد هنا بعض فقرات هذا التقرير:

يقوم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وينوك المحافظات التابعة له وفروعها بالمراكز وينوك القرى بدور كبير في تمويل الحركة التعاونية الزراعية في مصر بقروض زراعية واستثمارية مما كان له أكبر الأثر في شتى ميادين التنمية الزراعية^(٢).

وقد تدارست اللجنة نشاط البنك في هذا الشأن، وتبين أن إجمالي القروض قد بلغ حوالي ٨٨,٨٥ مليون جنيه خلال عام ٨٨ / ٨٧ (١ / ٧ / ٨٧ - ٣٠ / ٦ / ٨٨) وهي نوعان :

النوع الأول : قروض زراعية :

تبلغ قيمتها ٥٥,١ مليون جنيه بنسبة ٦٧,٣٪ من إجمالي القروض وتم إقراضها في المجالات الآتية :
١ - قروض مستلزمات الإنتاج (الجمعيات المختارة) بقيمة قدرها ١٥,٥٦ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٣٪ من حجم القروض الزراعية، وذلك تطبيقاً لقانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والذي ينص على قيام الجمعيات بتوزيع مستلزمات الإنتاج على أعضائها.

وقد بدأت التجربة بجمعية واحدة في محافظة الاسماعيلية عام ١٩٨٣، وبنجاحها زاد عدد الجمعيات المختارة إلى ١٠٠ جمعية عام ١٩٨٤، ثم إلى ١٢٠ جمعية موسم ٨٥ / ٨٦، وإلى ١٩١ جمعية موسم ٨٦ / ٨٧،

(١) التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الزراعي والرئ - مجلس الشورى - ١٩٩٠ (ص ٥٠ وما بعدها).

ووصل إلى ٢٨٠ جمعية في موسم ٨٧ / ٨٨ في أربع عشرة محافظة فقط، وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في عدد الجمعيات المختارة لتوزيع مستلزمات الإنتاج خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنها زيادة ضئيلة لم تصل نسبتها إلى حوالي ٦,٧٪ من مجموع جمعيات الائتمان.

٢ - قروض جمعيات الإصلاح الزراعي :

وهذه القروض خاصة بمستلزمات الإنتاج لقطاع جمعيات الإصلاح الزراعي التي أنشئت في ظل قانون الإصلاح الزراعي لمساعدة المزارعين المنتفعين بهذا القانون. وقد شمل نشاط التعاونيات بها ١٧ محافظة، وبلغ حجم القروض الزراعية الممنوحة ٣,٤ مليون جنيه بنسبة ٥٢,٧٪ من إجمالي القروض الزراعية المنصرفة خلال المدة المذكورة.

٣ - قروض جمعيات استصلاح واستزراع الأراضي :

تعتبر جمعيات استصلاح الأراضي من الجمعيات التي لها استقلاليتها عن جمعيات استزراع الأراضي، ولكل نوع قروضه الخاصة به.

ولقد بلغ حجم قروض استصلاح الأراضي حوالي ٣,٥٥ مليون جنيه بنسبة ٦,٤٪ من إجمالي حجم القروض الزراعية، وقد شملت هذه القروض أربع محافظات فقط هي البحيرة والمنيا والقليوبية والإسماعيلية. كما بلغ حجم قروض استزراع الأراضي حوالي ٣,٦ مليون جنيه بنسبة ٦,٥٪ من إجمالي حجم القروض الزراعية.

وقد لاحظت اللجنة أن قروض جمعيات استصلاح الأراضي منفصلة تماما عن قروض استزراع الأراضي، وترى أنه من الضروري أن تندمج جمعيات استصلاح الأراضي وجمعيات استزراع الأراضي في جمعية واحدة تحت اسم جمعيات استصلاح واستزراع الأراضي لأن عمليات استصلاح الأراضي لا بد وأن تتبعها مباشرة عمليات استزراع لهذه الأراضي.

النوع الثاني : قروض استثمارية :

وتبلغ قيمة هذا النوع من القروض نحو ٢٦,٨ مليون جنيه بنسبة ٣٢,٧٪ من إجمالي القروض المنصرفة في عام ١٩٨٨/٨٧، وتنقسم هذه القروض من حيث أجلها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

١ - قروض استثمارية قصيرة الأجل :

وهي ذات النصيب الأكبر في حجم القروض الاستثمارية المنصرفة، حيث بلغت ٢٢,٦٥ مليون جنيه بنسبة ٨٤,٦٪، منها ٣٦٥ ألف جنيه قروضا استثمارية قصيرة الأجل مدعمة وتبلغ نسبتها ١,٦٪ من حجم

القروض قصيرة الأجل، ومبلغ ٢.٣ مليون جنيه قروضا استثمارية قصيرة الأجل غير مدعمة بنسبة ٩٨.٤٪ من حجم القروض قصيرة الأجل.

وتتركز القروض قصيرة الأجل في نشاطين أساسيين هما :

- أ) الثروة الحيوانية وتبلغ جملتها ٢٢.٤ مليون جنيه بنسبة ٩٩٪ من جملة القروض قصيرة الأجل.
ب) الثروة الداجنة وتبلغ جملتها ٢١٢ ألف جنيه بنسبة ٩.٠٠٪ من جملة القروض قصيرة الأجل.

٢ - القروض الاستثمارية متوسطة الأجل :

ويبلغ حجمها ٢٦٥ مليون جنيه، ونفذت هذه القروض في عدة أنشطة هي الثروة الحيوانية، وقروض نظم رى، وقروض تصنيع غذائى، وقروض محطات ميكنة، وقروض استزراع أراض.

٣ - القروض الاستثمارية طويلة الأجل :

وهي قروض مدعمة، إنحصرت في نوعين فقط من الأنشطة هما قروض استصلاح الأراضي وقروض تطوير الرى.

مما سبق يتضح أن التعاونيات الزراعية تقوم بأنشطة زراعية نشطة يجب تشجيعها والعمل على زيادة دعمها خاصة في مجالات مستلزمات الإنتاج واستصلاح واستزراع الأراضي وتطوير نظم الرى والميكنة الزراعية والتصنيع الغذائى وذلك لتعظيم دور هذه الجمعيات بحيث تساهم مساهمة فعلية في زيادة الإنتاج وتطويره.

المبحث الثاني
مراحل تطور السياسات
الإئتمانية

فهرس المبحث الثانى

٢٧٩	تمهيد
٢٨٣	لفصل الأول: المرحلة التأسيسية (١٩٣١ - ١٩٤٧) :
٢٨٣	- أولاً: السياسة الائتمانية.
٢٨٣	١ - وضوح الهدف.
٢٨٣	٢ - الفئات الموجه إليها الائتمان.
٢٨٤	٣ - شروط الصرف وضماناته.
٢٨٤	٤ - أنواع القروض.
٢٨٥	أ - الإقراض قصير الأجل.
٢٨٦	ب - الإقراض متوسط الأجل.
٢٨٦	ج - الإقراض طويل الأجل.
٢٨٧	٥ - أشكال القروض.
٢٨٨	٦ - حجم القروض.
٢٨٩	السلطة الائتمانية.
٢٩٠	٧ - شروط صرف القروض.
٢٩٠	٨ - استرداد القروض.
٢٩١	- النشاط الائتماني.
٢٩١	- صعوبة البدء وجسامة المهام.
٢٩٣	١ - حجم الائتمان.
٢٩٤	٢ - خدمة النظام التعاوني.
٢٩٥	٣ - مشكلة الأرض.
٢٩٥	أ - التدخل لوقف البيع سنة ١٩٣٢.
٢٩٦	ب - تأسيس البنك العقاري الزراعى المصرى
٢٩٦	٤ - تصدير الحاصلات الزراعية.
٢٩٧	٥ - توزيع الأقماع والدقيق.
٢٩٧	٦ - استرداد وتوزيع بعض السلع التموينية.
٢٩٩	الفصل الثانى : مرحلة التحول التعاونى (١٩٤٨ - ١٩٥١) :
٣٠٠	- إجراءات التحول.

٣٠٠	أولا : السياسة الائتمانية.
٣٠١	ثانيا : النشاط الائتماني.
٣٠٣	ثالثا : الخدمات المصرفية.
٣٠٥	- اللجنة الدائمة للتعاون.
٣٠٧	الفصل الثالث : مرحلة التوسع التعاوني (١٩٥٢ - ١٩٥٦) :
٣٠٧	- الإصلاح الزراعي والائتمان.
٣٠٧	- جمعيات المنتفعين
٣٠٨	- إقراض المدممين بضمان الحكومة.
٣٠٨	- نجاح تعاونيات الإصلاح الزراعي - إقراض جمعيات الإصلاح الزراعي.
٣٠٨	- جمعيات الائتمان بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.
٣٠٩	- سياسة الائتمان الزراعي في عهد الثورة :
٣٠٩	أولا : السياسة الائتمانية.
٣٠٩	- مشكلة الضمانات بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.
٣١٠	- مجلس الإنتاج يرسم سياسة جديدة للائتمان.
٣١١	- سياسة جديدة لإقراض المستأجرين.
٣١١	- التجربة الأولى لتطوير جمعيات الائتمان.
٣١١	أ - لجنة عليا للإشراف على التعاونيات.
٣١٢	ب - لجنة سياسة التسليف الزراعي.
٣١٢	- ظهور أنواع جديدة من القروض متوسطة الأجل.
٣١٢	- تقييم التجربة الأولى لتطوير الائتمان.
٣١٣	- دعم الحركة التعاونية في عهد الثورة.
٣١٤	ثانيا : النشاط الائتماني
٣١٤	- حجم الائتمان.
٣١٥	- صدور القانون الرابع للتعاون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦
٣١٦	- تسجيل الهياكل الزراعية بالجمعيات.
٣١٧	الفصل الرابع : مرحلة الانتشار التعاوني (١٩٥٧ - ١٩٦١)
٣١٧	- عوامل تغيير السياسة الائتمانية.
٣١٧	١ - مؤامرة البنوك الأجنبية.
٣١٧	٢ - البدء بخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣١٧	٣ - تكوين الاتحاد القومى.
٣١٨	أولا : السياسة الائتمانية.
٣١٨	- الائتمان الزراعى التعاونى الموجه.
٣١٩	- الجمعية التعاونية أداة للتنمية - شمولية الائتمان.
٣٢٠	- إعادة تنظيم الإشراف الإدارى والمالى على التعاونيات- تبسيط الضمانات
٣٢٠	- الخروج على القاعدة الائتمانية.
٣٢١	- الهدف من إطلاق الضمانات.
٣٢١	- أهداف سياسة الائتمان الزراعى التعاونى.
٣٢٢	١ - تدبير الموارد.
٣٢٢	٢ - سريان امتياز البنك على جميع ممتلكات المدين.
٣٢٢	٣ - شراء الجمعيات لأسهم بنوكها التعاونى.
٣٢٣	- مراحل تنفيذ نظام الائتمان الزراعى التعاونى.
٣٢٤	- مقار التعاونيات ومخازنها.
٣٢٤	- تقديم الخدمات التعاونية على مراحل.
٣٢٥	- الجهاز الإشرافى.
٣٢٥	- البنك يوقف تعامله مع الأفراد.
٣٢٦	- التطورات الائتمانية خلال المرحلة.
٣٢٦	- هجرة بنوك القرى الأولى.
٣٢٦	- تصحيح مسار الائتمان الزراعى.
٣٢٧	- نظام بنوك القرى.
٣٢٧	- أهداف نظام بنك القرية.
٣٢٩	- مقومات نجاح نظام بنوك القرى.
٣٢٩	- الخطة التنفيذية لتطبيق التجربة الأولى لبنك القرية.
٣٣٠	- التطور الإنتاجى خلال المرحلة.
٣٢٩	- الاتجاه إلى تقسيط المتأخرات.
٣٣٢	- ثانيا : النشاط الائتمانى.
٣٣٤	- اتساع دائرة الخدمات التعاونية
٣٣٦	- مشروع ناصر لتعليك الماشية.
٣٣٦	- إلغاء الفائدة على القروض.

الفصل الخامس : مرحلة الائتمان لكل الحائزين (١٩٦٢ - ١٩٦٦).

- ٣٣٩ - العوامل التي أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية.
- ٣٣٩ ١ - التحول إلى الاشتراكية.
- ٣٣٩ ٢ - نظام الحكم المحلى.
- ٣٤٠ ٣ - لا مركزية الإقراض.
- ٣٤٠ ٤ - التسويق التعاونى الشامل.
- ٣٤٠ ٥ - زيادة مساحات الأراضى المستولى عليها.
- ٣٤٠ ٦ - تنفيذ مشروعات خطة التنمية.
- ٣٤٠ ٧ - التوسع الأفقى فى الزراعة.
- ٣٤٠ ٨ - توحيد أسعار الأقطان المصرية.
- ٣٤١ أولاً : السياسة الائتمانية
- ٣٤٢ أ - تيسيرات فى المبادئ العامة للتعامل.
- ٣٤٣ ب - تعديل قيم القروض للزراعات المختلفة تبعاً لحاجة تلك الخدمات.
- ٣٤٣ ج - استحداث أنواع جديدة من القروض.
- ٣٤٣ د - تيسيرات للتخفيض من أعباء العملاء.
- ٣٤٤ هـ - تطوير الجمعيات التعاونية لتكون جهازاً اقتصادياً واجتماعياً.
- ٣٤٤ و - الخدمة الآلية.
- ٣٤٤ ز - تدعيم الجمعيات الصناعية والاستهلاكية.
- ٣٤٥ ثانياً : النشاط الائتماني
- ٣٤٥ - حجم الائتمان.
- ٣٤٦ - المؤشرات الائتمانية فى المرحلة.
- ٣٤٩ - الجانب الميداني للتسويق.
- ٣٥٠ - التوسع فى نطاق بنوك القرى.
- ٣٥١ - بطاقة الحيازة الزراعية.
- ٣٥٢ - الرقابة المالية والمحاسبية للجمعيات الزراعية.
- ٣٥٢ - التطور الإنتاجى خلال المرحلة.
- ٣٥٣ - الأهداف العامة للمشروع.

- ٣٥٣ - توقف المشروع.
- ٣٥٤ - نشاط الائتمان يتعثر.
- ٣٥٤ - نتائج سياسة الائتمان لكل حائز.
- ٣٥٥ - إنخفاض نسب الاسترداد.
- ٣٥٧ - الحكومة تشكل لجانا لتنظيم مرقق الائتمان الزراعى.

الفصل السادس : مرحلة تصحيح مسار الائتمان (١٩٦٧ - ١٩٧٦) :

- ٣٥٩ - العوامل التى أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية.
- ٣٦١ - المؤتمر القومى العام يطالب بالتصحيح.
- ٣٦١ - مؤتمر وزراء الزراعة العرب.
- ٣٦١ أولا : السياسة الائتمانية
- ٣٦٣ - تراكم الديون.
- ٣٦٤ - تحصيل الديون.
- ٣٦٤ - تخفيف المديونية.
- ٣٦٥ - تخفيض أعباء تكاليف الائتمان.
- ٣٦٥ - تجديد التراكمات.
- ٣٦٦ - الاسقاط الثانى للمديونيات.
- ٣٦٧ ثانيا : النشاط الائتمانى.
- ٣٦٧ - حجم الائتمان.
- ٣٦٩ - الرأى العام يطالب بتصحيح الائتمان التعاونى.
- ٣٦٩ ١ - مشكلة حسابات الزراعة.
- ٣٧٠ ٢ - مشكلة تراكم المديونيات.
- ٣٧١ ٣ - مشاكل الحيازة وأثرها فى تجديد تراكم المديونيات.
- ٣٧٢ ٤ - مشكلة تحصيل الديون.
- ٣٧٢ ٥ - مشاكل التسويق التعاونى للحاصلات.
- ٣٧٣ - البنك يواجه أزمة حادة.
- ٣٧٤ - خطة تصحيح وتنظيم التعاونيات والتسليف الزراعى.
- ٣٧٤ أولا : حسابات الزراعة.
- ٣٧٨ ثانيا : تدعيم الأجهزة.

- ٣٧٨ - إنخفاض نسبة الاسترداد.
- ٣٨٠ - تجربة كوم حمادة لتطوير الجمعيات.
- ٣٨٠ - نتائج تجربة التطوير.
- ٣٨١ - بنك القرية.. مرة أخرى.
- ٣٨٢ - مقار بنوك القرى.
- ٣٨٣ - الجهاز الوظيفى لبنوك القرى.
- ٣٨٣ - إخفاق الجهود لتصحيح مسار الائتمان.

تمهيد :

قد تتغير سياسة إقراض المزارعين من فترة لأخرى بتغير نظرة الحكومات إلى أهمية الائتمان، والظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع.

ومع ثبات العوامل غير الاقتصادية نجد أن هذه السياسة تختلف في أوقات الرواج عنها في زمن الكساد، أو التقلبات السريعة الحادة أو في مواسم انتشار الآفات والإضرار بالمحاصيل.

وبالجملة.. يعاد النظر في سياسة الائتمان الزراعي من حين لآخر، ويتم تعديلها أو تغييرها لتحقيق أهداف قومية في ظل ظروف اقتصادية معينة.

وهي بذلك أكثر تغيرا من أي سياسة ائتمانية تنتهجها مؤسسات المال التجارية التي قليلا ما يجرى تغييرها للثبات النسبي للأنشطة الممولة.

والقاعدة.. أن كل مؤسسات الائتمان تعيد رسم سياستها وتنظم نفسها وتصيغ برامجها بطريقة تكفل لها إدارة مواردها في المستقبل بكفاءة.

أما إذا كانت المؤسسة تعمل بتوجيه من الحكومة لأي سبب من الأسباب فمسئولية الائتمان تتحملها كل من المؤسسة والحكومة معا.

تطور البنك وتطور سياساته الائتمانية :

تناولنا في المبحث الأول من هذا الجزء تطور البنك القائم بتقديم القروض الزراعية، في مصر وتاريخه على مدى ستين عاما من خلال التشريعات الاقتصادية التي صدرت بشأنه.

وكان علينا أن نورد هذا المبحث للسياسات الائتمانية التي رسمها البنك لنفسه، أو أمليت عليه من الحكومة حتى لا يحدث خلط بين تطور البنك تشريعا وتنظيما وبين نشاط الائتمان كواحد من أهم نشاطاته.

فالبنك مؤسسة اقتصادية لها وظائف متعددة منها الوظيفة الائتمانية... أما الائتمان كنشاط أو وظيفة أساسية لها فلسفتها وسياساتها وقواعدها وضوابطها وضماناتها... إلخ.

إلا أن السياسة الائتمانية تتغير مع تغير اتجاهات الدولة - وقد وجدنا أن هذا التغير قد مر بعدد من المراحل بدأت كل منها بقرار سياسي أو قانون يغير من شروط الضمانات أو أسلوب الإقراض، أو غير ذلك مما يدخل في سياسة توزيع القروض. وسنجد أن كل مرحلة كان لها طابعها الخاص، وأهميتها التاريخية - وتبدأ الفترة

أو المرحلة عادة بتغيير في عناصر سياسة الإقراض الزراعي، التي تناولناها في الجزء الأول.

مثلا - في عام ١٩٤٨ .. أخذ البنك يمارس نشاطا جديدا يهدف إلى تدعيم التعاونيات وأصبح مصرفها المالي والممول الوحيد لنشاطاتها .
وبقيام الثورة اتبعت سياسة جديدة لنشر الائتمان على المنتفعين بأراضى الإصلاح الزراعي دون أن يكون للبنك حق الإشراف على توزيع الائتمان أو استرداد القروض بل تركت هذه المهمة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي.
وفي عام ١٩٥٧ بدأ البنك في تنفيذ نظام الائتمان الزراعي الذي يهدف إلى قصر التعامل على أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال جمعياتهم، وهو النظام الذي انتهى البنك من تعميمه عام ١٩٦١ .
- وهكذا نجد في كل مرحلة تغييرا وتعديلا في بعض عناصر السياسة.

التقسيم المرحلي :

التقسيم المرحلي لتاريخ البنك أو تاريخ الائتمان هو تقسيم محكمى... ذلك لأن -
سياسة البنك العامة في تشجيع الزراعة والجمعيات لم تتغير - أما السياسات الائتمانية فهي التي شملها التغيير والتطوير.
.. إلا أننا نجد أنفسنا ونحن في مجال التطبيق - نتناول السياسات الائتمانية بطريقة تفصيلية تخدم الباحثين.. وتوضح دور البنك في النشاط الاقتصادي القومي وتحدد ملامح الائتمان الذي يناسب خصائص الزراعة ويستجيب لحاجاتها ويساير مستويات الزراعة وأحوالهم في كل فترة.
وستتناول تطور سياسات الائتمان الزراعي. وسنفرد لكل مرحلة من المراحل التالية فصلاً مستقلاً.

المرحلة الأولى - ١٩٣١ - ١٩٤٧ - المرحلة التأسيسية.

المرحلة الثانية - ١٩٤٨ - ١٩٥١ - التحول التعاوني.

المرحلة الثالثة - ١٩٥٢ - ١٩٥٦ - التوسع التعاوني.

المرحلة الرابعة - ١٩٥٧ - ١٩٦١ - الانتشار التعاوني.

المرحلة الخامسة - ١٩٦٢ - ١٩٦٦ - الائتمان لكل الحائزين.

المرحلة السادسة - ١٩٦٧ - ١٩٧٦ - تصحيح مسار الائتمان.

المرحلة السابعة - ١٩٧٧ - ١٩٨٠ - بنوك القرى.

المرحلة الثامنة - ١٩٨٠ - ١٩٩٠ - الحزمة الانتخابية.

ونظراً لأهمية المرحلتين الأخيرتين فيفضل أن نفرد مبحثاً مستقلاً لهما (المبحث الثالث) وستجد في نهاية المرحلة الثامنة والأخيرة أن هذا البنك على أبواب مرحلة تاسعة .. هي مرحلة التحول إلى النشاط المصرفي البحث تاركاً مهمة توزيع مستلزمات الإنتاج للقطاعين التعاوني والخاص وهو ما سنفرد له المبحث الأخير من هذا الجزء.

المرحلة التأسيسية

(١٩٣١ - ١٩٤٧)

على الصفحات التالية سنتناول السياسة الائتمانية التي طبقت في المرحلة الأولى لقيام بنك التسليف الزراعى المصرى والنشاط الائتمانى الذى قام به.. كما نتناول كيف استطاع التغلب على مشكلة تسرب الأرض الزراعية إلى أيدي الأجانب وإعادتها إليهم.

أولا : السياسة الائتمانية

فى سنوات حياة البنك الأولى اتجهت سياسته إلى تزويد صغار المزارعين بصفتهم الفردية أو التعاونية بمقومات الإنتاج الزراعى، أما كبار المزارعين فقد اعتمدوا على البنوك التجارية والعقارية وتجار الحاصلات فى تمويل زراعاتهم. وكانت هذه السياسة منصوفا عليها فى عقد تأسيس البنك وفيما يلى أهم عناصر سياسة المرحلة التأسيسية :

١ - وضوح الهدف

إتجه البنك فى سياسته إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١ - تمكين الزراع من الإنتاج عن طريق الإقراض العينى والنقدى بما يكفى احتياجاتهم وإنقاذ صغارهم من المرابين وتجار القرى، وتخليص أراضيهم المرهونة من أيدي الأجانب.
 - ٢ - معارضة الهيئات التى تعمل فى مجال التنمية الزراعية.
 - ٣ - نشر الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف المصرى.
- وبذلك كان الهدف العام للبنك كمؤسسة قومية هو تحقيق الخدمة العامة وليس تحقيق الربح. وتكمن الخدمة العامة فى تنمية الثروة الزراعية بمدها بقروض موسمية للزراعات، وأخرى لإقامة المنشآت الزراعية، وحيازة الماشية وتربيتها، وشراء الآلات الزراعية وتشغيلها.
- .. ومع وضوح الأهداف استطاع البنك أن يحدد عملاءه، وحاجاتهم إلى الأموال، وإجراءات صرفها، وطريقة تقديمها لهم، والرقابة على استخدامها واستردادها منهم.

٢ - الفئات الموجه إليها الائتمان

تأكدت نية المخططين فى أن يكون الجهاز الجديد مصرفاً تعاونياً صرفاً فى أقصر وقت ممكن بما احتواه نظامه الداخلى، وتعليمات مجلس إدارته الأول من إلزام الموظفين بمساعدة الجمعيات القائمة والعمل على

تأسيس جمعيات أخرى جديدة فى الريف.
وذلك لأن حاجة البلاد كانت شديدة لتكوين بنية تعاونى يقوم على الخدمة الاقتراضية بعد صدور قانون التعاون الثانى سنة ١٩٢٧ .
وقد حدد البنك سياسته على أساس أن يوجه الائتمان للتعاونيات أولاً، ثم لصغار المزارعين ثانياً.

٣ - شروط الصرف وضماناته

إشترط البنك لصرف القروض أن يكون المزارع مالكا لأرض زراعية تقدم كضمان لاسترداد القروض فى مواعيد استحقاقها.. وأن يكون من صغار الملاك، وقد أثير فى اجتماع الجمعية العمومية الأولى للبنك أن هناك ضرورة لتعريف «صغار الملاك».

واختلفت الآراء حول هذا التعريف (هل.. على أساس مقدار الأموال الأميرية التى يدفعها المالك للحكومة عما فى حيازته من الأرض.. أو على أساس الحد الأقصى للحيازة المملوكة)؟..
وتم الأخذ بالرأى الثانى معياراً تحددت على أساسه الملكية الصغيرة بأربعين فداناً مهما كانت جودتها، إلا أن كثيراً من المزارع طالبوا بتوسيع دائرة التعامل بعد أن وضع أثر البنك فى تدعيم المراكز المالية لصغار الملاك، ومنذ عام ١٩٣٣ تعدل التعريف بأن المالك الصغير هو من يحوز تسعين فداناً يدفع عنها ضريبة لا تتجاوز ٩٨,٤٠٠ جنيه.

وقد طلبت وزارة المالية فى بداية عام ١٩٣٩ أن تمتد خدمات البنك إلى متوسطى المزارع من الملاك بمجنيها لهم من الالتجاء إلى المراهين وتجار الحاصلات وكلا الوسيطين ضار بالاقتصاد القومى.
واقترحت الوزارة بمحدد الملكية الفردية التى يجب أن تمتد إليها خدمات البنك بمائتى فدان بصرف النظر عما يدفع من ضريبة.. وأخذ بهذا الاقتراح.. وزادت نسبة المستفيدين بخدمات الائتمان إلى ٩٩٪ من مجموع الملاك المزارعين فى البلاد الذين يمتلكون ٦٨٪ من مجموع الأراضى الزراعية.

التعامل مع المستأجرين :

كانت سياسة البنك تقوم على الإقراض بضمان الأرض، وليس بضمان المحصول، وقد حدث تعديل فى السياسة الائتمانية عام ١٩٣٩ - إذ اتيح للمستأجرين الحصول على الأموال اللازمة لهم بشرط ضمان الأراضى التى يستأجرونها.. وبذلك استفادت هذه الفئة لأول مرة من خدمات البنك.

٤ - أنواع القروض

جاء بتقرير مجلس إدارة البنك إلى جمعيته العمومية الأولى فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ ما يلى :

أنشئ. هذا البنك للقيام بعمليات التسليف الزراعى.. وعلى الأخص العمليات

الآتية:

- أ - تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية ولصغار ملاك الأراضى الزراعية والحصاد.
- ب - بيع الأسمدة والبذور لأجل لجميع المزارعين على السواء.
- وهاتان العمليتان مضمومتان بحق الامتياز الوارد فى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط المقررة فيه.
- ج - تقديم سلفيات على المحاصيل الزراعية للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين.
- د - تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية.
- هـ - تقديم سلفيات لاصلاح الأراضى الزراعية بواسطة حفر الترع والمساقى والمصارف.
- والعمليتان الأخيرتان مقصورتان فيما عدا الأمور الاستثنائية - على الجمعيات التعاونية ولا تتجاوز مدتها ١٠ سنوات.
- و - تقديم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضى التى يمكن أن تفيدها فى أعمال الرى والصرف العامة.
- ز - تمويل المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة.
- ولا يتجاوز أجل هاتين العمليتين عشرين سنة.
- ويتعين أن تكون العمليات الأربع الأخيرة عدا ما يتعلق منها بالجمعيات وجماعات صغار ملاك الأراضى الزراعية مضمونة بتسجيل رهن عقارى.
- وبعد عرض الوظائف أختتم التقرير ببيان إنجازات البنك:
- ١.. إن المهمة الموكلة إلى بنك التسليف الزراعى المصرى مهمة واسعة النطاق.. وأن عملياتها متعددة ومختلفة الأجل.. فمتنا ذات الأجل القصير، والأجل المتوسط، والأجل الطويل.. فكان من الخطر أن يقوم بها جميعاً فى السنة الأولى من بدء حياته..
- لذلك قصر نشاطه فى السنة الأولى على القيام بالعمليات التى لا يتجاوز أجلها أربعة عشر شهراً..، وعلى تقديم سلف للجمعيات التعاونية لشراء الآلات الزراعية والماشية على أن ينظر فى توسيع نطاق عمله تدريجياً.
- .. ومن استطلاع هذا التقرير.. نجد أن البنك قد قسم معاملاته إلى ثلاثة أنواع، كما هو معمول به فى معظم مؤسسات الائتمان الزراعى.. وكان هذا التقسيم بحسب أجل الاستحقاق (موعد السداد).

أ - الإقراض قصير الأجل

وهو الذى لا يتجاوز أجل استرداده أربعة عشر شهراً ومضمون بحق الامتياز المقرر للبنك على ممتلكات مدينة وهى نوعان:

أ - قروض لتغطية نفقات الزراعة والحصاد .

وهذه القروض مقصورة على الجمعيات التعاونية وصغار الملاك.

ب - قروض برهن المحاصيل.

لارتباط الإنتاج بالتسويق فى مختلف أنواع النشاطات الإنتاجية فإن سياسة البنك الائتمانية حرصت على أن يكون العائد للمنتج أكبر ما يمكن.

وذلك لأن الزراع يضطرون إلى بيع حاصلاتهم فى أوقات الحصاد لسداد ما عليهم من التزامات مالية، وأن عرض المحاصيل بهذه الصورة يجعل سعرها منخفضاً بدرجة قد لا تغطي تكاليف إنتاجها فى بعض الأحيان..

وقد ساعد الإقراض برهن المحاصيل على تنظيم عملية عرض المحاصيل للاستهلاك ومنع تدفقها على الأسواق.

ولتأكيد هذه المساعدة فإن القروض التى قرر البنك صرفها على المحاصيل المرهونة سواء احتفظ بها فى شونه أو مخازن عملائه حين بيعها تبلغ فى أغلب الأحيان ٨٠٪ من ثمن المحصول فى السوق وقت الرهن.. ولا يطالب بأى غطاء إذا انخفض سعر المحصول بعد صرف قيمة القرض.

بل إن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٩٥٪ وهو ما يقرب من سعر البيع فى الحالات التى كانت الحكومة تدخل كمشتري لبعض المحاصيل التموينية.

وقد حققت هذه السياسة ارتفاعاً نسبياً فى أسعار الكثير من المحاصيل واستقراراً نسبياً لهذه الأسعار.

ب - الإقراض متوسط الأجل :

وهى قروض لا تتجاوز مدة استردادها عشر سنوات تصرف لشراء الآلات الزراعية والماشية، وإصلاح الأراضى الزراعية وغيرها من الأدوات التى تساعد على الإنتاج وتحسينه فالآلات الزراعية للرى والمحراث والدراس وغيرها لم تكن موجودة إلا عند كبار الاقطاعيين.

وقد شجع البنك أعضاء التعاونيات على تملك هذه الآلات منفردين أو بالمشاركة - كما شجع التعاونيات على امتلاكها.

أما القروض التى تصرف للجمعيات لشراء مواشى العمل وتوزيعها على أعضائها فالهدف منها تنمية دخول الأعضاء وتوفير الأسمدة البلدية اللازمة للزراعة لسد النقص فى غيرها من الأسمدة الكيماوية. وتسترد قيمة هذه القروض على دفعات سنوية يتراوح أجلها ما بين ثلاث وخمس سنوات.

ج - الإقراض طويل الأجل :

اقتصر البنك فى هذه المرحلة على تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل وعزف عن تقديم القروض

طويلة الأجل.. لما تتطلبه من إجراءات رهن مطولة، حتى لا يتكرر ما حدث للفلاحين مع المؤسسات الأخرى التي اقضت أنظمتها أن تكون القروض طويلة الأجل برهن عقارى.

وقد تركزت السياسة الائتمانية فى التوسع فى الائتمان قصير الأجل منذ نشأة البنك وحتى اليوم لأن إنتاج المحاصيل يتحمل بالجانب الأكبر من الدخل الزراعى (نباتى، حيوانى، صناعات زراعية).. ومن المتفق عليه أن الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية يتمثل فى إنتاج محاصيل تصديرية وأخرى للغذاء أو الصناعات الغذائية.

وللخروج من الأزمة الاقتصادية القائمة وقتئذ.. ركز البنك على انسياب التمويل قصير الأجل خاصة بالنسبة للمحاصيل التصديرية ذات العائد المرتفع لحوصه منذ البداية على زيادة ممتلكات عملائه وإثرائهم، ومعاربة أساليب إغراقهم بالديون.

وإن كانت هناك ضرورة ملحة فى أن يتوسع أيضا فى النوعين الآخرين لأن من أهم عوامل نجاح الائتمان هو زيادة رأس المال فى أصول تدر دخلاً فى الأجل الطويل، مثل المساقى والمراوى والترع وإقامة السدود والكبارى، والاتفاق والمخاطر والمباني والآلات الكبيرة.. وغيرها.

إلا أنه اقتصر فى المرحلة الأولى على تقديم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل فقط مع علمه بأن اطراد النمو فى الريف لا يتأتى إلا بتوسيع قاعدة الاستثمار طويل الأجل.

وحتى بتحقيق التكامل بين الأنواع الثلاثة للإقراض.. فقد حرص البنك على إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة خاصة تلك التى تقيم مشروعات مثل جمعيات وشركات استصلاح الأراضى وتعمير الصحارى وغيرها.

٥ - أشكال القروض

الأصل أن تصرف القروض فى شكل نقدى - إلا أن البنك خرج على هذه القاعدة بأن قدم لعملائه قروضاً عينية، ونقدية واستلزم لصرف الجزء النقدى أن يكون المزارع قد قام باستلام المواد العينية من مستلزمات الإنتاج.

ونظراً لأن الغرض الذى تصرف من أجله السلف النقدية هو تغطية جانب من تكاليف الخدمات الزراعية حتى تتاح الفرصة للمزارع أن يعمل فى أرضه بنفسه مستعيناً بأفراد عائلته على أداء أكبر قدر ممكن من العمليات الزراعية وتخفيضاً لأعباء المديونية.. وحتى يتبقى للمزارع بعد توريد محاصيلهم فائض مجزى يشعرهم بشمرة كفاحهم طول العام.. لهذا فقد اتجهت السياسة إلى الحد من الإقراض النقدي لكثير من المحاصيل التى لا تحتاج لهذه القروض^(١).

(١) أحمد أبو الغار - التمويل التعاونى - مكتبة الشباب ١٩٧٣.

مبررات صرف القروض عينا :

لم تكن الصورة الجديدة فى صرف القروض عينا ونقدأ لاتفراد البنك بهذه الوظيفة التى جاء بها نظامه الداخلى (وهى بيع الأسمدة والبذور بالأجل) ولكن كانت هناك عدة أسباب قصد بها حماية الإنتاج والمنتج.. وهى :

١ - توزيع التقاوى المنتقاة والمخصبات الكيماوية على الزراع يؤدى إلى زيادة الإنتاج بانتشار التقاوى المحسنة والتسميد الجيد.

٢ - حصول المزارع على احتياجاته من مصدر واحد ينأى به عن طرق أبواب المرابين وتجار الحاصلات.. كما أن تكامل الإنتاج بالتسويق بمساعدة نفس المصدر يعمل على توحيد معاملاته فى جهة واحدة تدرك ظروفه المالية وتعطيه الفرصة لتصرف إنتاجه بسعر مجز.

٣ - توزيع الائتمان العينى يحفظ توازن أسعارها فى السوق إلى جانب توفيرها فى الأوقات المناسبة بمقادير كافية.

ولاشك أن سياسة توزيع القروض عينا ونقدأ كانت من أنجح السياسات التى اتبعت.. إذ جذبت أنظار الخبراء الأجانب ووقفوا أمامها طويلا لتقييمها.. وقد نقلت المؤسسات الأخرى فى بعض البلاد العربية تجربة البنك كاملة.

٦ - حجم القروض

تحدد القروض قصيرة الأجل عن طريق لجنة من المتخصصين فى البنك ووزارة الزراعة.. حيث يكون لكل فدان مقرر (فئة تسليفية) من المواد السلعية (مستلزمات الإنتاج) والمبالغ النقدية التى تغطى جزءا من نفقات الزراعة.. وتسمى أحجام القروض هذه بفئات التسليف.

أما القروض متوسطة وطويلة الأجل.. فإن تحديدها يخضع لعدد من العوامل المتغيرة أهمها نوع القرض (آلات.. مواشى.. مبان.. مناحل.. إلخ) والضمانات المقدمة والأجل المحدد للوفاء وعدد الأقساط والجدوى الاقتصادية لاستغلال القرض، وصيانة المركز المالى للعميل.. ويقوم بتحقيق المراكز المالية للعملاء لجان قروية (لجان استعمال) تقوم بالتصديق على طلبات القروض المقدمة للبنك.

كفاية القروض :

قلنا إنه من المبادئ الأساسية التى يقوم عليها الائتمان الزراعى كفاية حجم القروض أو تلبية حاجات الزراع حتى لا يلجأوا إلى المرابين والوسطاء يستعينون بهم لتغطية احتياجاتهم من المال -إلا أنه فى هذه المرحلة بالذات - اعتمدت فيها الزراعة على جهد الفلاح وأسرته وماشيته فى خدمة أرضه.

وكان حجم القروض فيها غير كاف لتكاليف الخدمات الزراعية.. وإلا لما استطاع البنك برارده المحدودة أن

يلبى طلبات المزارعين.. وقد ركز على كفاية القروض العينية لاستخدامها فى الإنتاج .. أما القروض النقدية فالمعروف أن جزءاً كبيراً منها ينفق على حاجات الاستهلاك اليومية للمزارعين وبالتالي كانت قيمتها قليلة بالمقارنة بما ينفق فعلاً على الزراعات.

السلطة الائتمانية :

حجم القروض وكفايتها كان من أهم الموضوعات التى تدارسها مجلس إدارة البنك، وكانت سهولة الاسترداد وقدرة العميل ورغبته فى الوفاء من أهم المؤشرات التى تنير الطريق لتحديد هذه الأحجام.. ومن الملاحظات الهامة فى هذه المرحلة أن إدارة البنك قد حددت بعض المعايير لتسترشد بها السلطات الائتمانية عند اعتماد القروض وهى :

- أ - ألا يكون القرض كبيراً حتى لا يؤدى إلى ارتباك ميزانية المقترض.
 - ب - أن يتحمل المحصول بما يصرف له من القرض.. فالمحاصيل الغذائية كالقمح والأذرة والشعير مثلاً يحتفظ الفلاح بالجزء الأكبر منها لغذائه وأسرته.. ولذلك فإن النسبة وسيولة النقدية لها أقل من تلك التى يبيعها كلها ويحقق منها عائداً مناسباً كالمقطن والقصب.
 - ج - لابد من دراسة إمكانية المقترض وعدم حصوله على ائتمان من مصادر أخرى تنازع البنك فى استرداده لأمواله.
 - د - التوسع فى الإقراض على المحاصيل التى تشجع الدولة زراعتها لأسباب قومية واقتصادية وأغلبها حاصلات تصديرية يسهل تحصيل الائتمان المنصرف من البنك عليها.
- وطبقاً للمعايير السابقة لمديرى الفروع سلطات تخفيض أو رفع قيمة القروض عما هو مقرر لها من المركز الرئيسى للبنك.
- .. وفى بداية المرحلة صرفت القروض دون معدلات محددة للقدان وإنما كانت حدود مقدرة المقترض المالية وقوة ضمان استرداد القروض هى أحد العناصر العامة فى تحديد مقدار القرض.
- ثم تقرر صرف قروض لزراعات الترمس والفول السوداني والذرة الشامية والذرة الصفوى والعدس والحلبة والشعير فى نهاية عام ١٩٣٢.
- كما تقرر فى بداية عام ١٩٣٣ مساعدة الجمعيات فى المناطق التى تجود فيها زراعة البصل، وتقديم قروض لإصلاح الأراضى الزراعية حيث اقتصر صرفها على الجمعيات كما اختصت الجمعيات بقروض إنشاء معامل الألبان.
- وفى نفس العام ضمنّت الجمعيات صفار الملاك فى قروض شراء الآلات ومحركات (فراكات) دراس الأرز كما بدأ الإقراض على محاصيل السمسم والبرسيم فى ذلك العام أيضاً.

٧ - شروط صرف القروض

الخطوات التى يمر بها طلب أى قرض زراعى خلال هذه المرحلة حددت كالاتى :

١ - طلبات القروض :

- أ - هناك شروط شكلية إستلزم البنك توافرها - وهى أن يشمل طلب القرض حداً أدنى من البيانات وهى:
ب - إسم طالب القرض وماهيته (مالك - مستأجر - ضامن لآخرين).
ج - صفة الطالب للقرض (اصلاً - وكيلًا عن الغير - ولياً - وصياً طبيعياً أو حارساً أو ناظر زراعة أو وقف.. إلخ).
- د - المساحة المملوكة والمؤجرة لطالب القرض (أو ذى الصفة) وطريقة الملكية وكيفية الأملولة.
- هـ - رقم المكلّفة واسم صاحب التكاليف والمالك.
- و - المساحة المطلوب لها القرض وضريبة الأطنان المربوطة عليها.
- ز - المعاملات السابقة للطالب.

٢ - تصديق اللجنة القروية :

بعد استيفاء البيانات السابق ذكرها.. يعرض المزارع طلبه على اللجنة القروية الكائن بدائرتها للتصديق على الطلب، وإقرارها ب مطابقة البيانات للحقيقة - كما تتعهد بإخطار البنك فوراً وكتابة عن أى تصرف للطالب أو المزرع أو الضامن فى أى جزء من ملكيته أو المساحة المقترض عليها.

٣ - تصديق صراف القرية :

يحول الطلب إلى صراف القرية للتصديق على ما جاء به من بيانات وذلك تحت مسئوليته مع إضافة قيمة الأموال الأميرية المتأخرة أو التى يزيد استحقاقها على عام.

٨ - استرداد القروض

كفلت الدولة للبنك استرداد أمواله التى أعارها للفلاحين عن طريق التحصيل الإدارى ومنحته حق الامتياز عند تنازع المدينين على ممتلكات مدينتهم.
إلا أنه قرر الامتناع عن تقديم الائتمان للزراع المعاطلين أو الذين لم يسددوا ما عليهم له فى مواعيد الاستحقاق - حتى تكون هناك تفرقة بين من يلتزم بوعده وذلك الذى يتهرب من الوفاء.
وقد حرص المسئولون أن لا يكون عميل البنك مرتبكاً مالياً وأن يقدم إليه الائتمان فى قريته وفى نفس

الوقت المناسب ويتكاليف زهيدة.

أما إذا كان عدم الوفاء بسبب خارج عن إرادته كتنقص فى المحصول أو فى سعره فإنه يعدل سياسته طبقا لظروف الحال تعديلا كليا (لجميع الزراع) أو جزئيا - تبعاً لهذه الظروف تحقيقاً لمبدأ إنسانية الائتمان.

طرق الاسترداد :

لكل قرض بداية ونهاية لصرفه واسترده - وعلى أية حال فإن التزام المزارع نحو البنك يبدأ بمجرد نضج المحصول.. وعليه القيام بنقله وتسليمه إلى أقرب منشأة للبنك (شونة أو مخزن) ولا يكون له الحق فى استرداد تلك الحاصلات أو المطالبة بشئ منها إلا بعد سداد جميع المطلوبات.. وفى حالة عدم الوفاء.. يقوم البنك بمعاونة الصراف بتوقيع الحجز الإدارى عليها وبيعها وفاء للديون وليس للمزارع الحق فى الاعتراض على هذا الإجراء القانونى.

ثانيا : النشاط الائتماني صعوبة البدء وجسامة المهام

كانت بداية ممارسة أول مؤسسة للائتمان الزراعى بمصر بداية صعبة وشاقة نظرا للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية وظروف الإنشاء والتأسيس. إذ كان لابد من تدبير مقر البنك فى المدن (عواصم المراكز) وشون ومخازن فى القرى. واختيار الموظفين لإلحجاز الأعمال، والاتصال بالجمهور وتعريفهم بأهداف البنك وذلك فى ظل ظروف بالغة الصعوبة.

١ - بلغت الأزمة المالية ذروتها فى عام إنشاء البنك مما جعل الدول الكبرى تتخذ العديد من القرارات الاقتصادية لتخفيض من أثار الأزمة على شعوبها.

فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ أى بعد أن فتح البنك أبوابه بأربعين يوما.. قررت الحكومة البريطانية العدول عن عيار الذهب، أما الحكومة الأمريكية فقد قررت أن تخرج من قاعدة الذهب لتنفيذ خطة وضعها رئيسها روزفلت لإنعاش الحركة الاقتصادية فى أمريكا.

وكان لهذين القرارين أثرهما المباشر فى انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية فى مصر فى وقت توقف فيه الزراع عن سداد ديونهم للبنوك.

٢ - الظروف الاقتصادية الداخلية:

لم يكن معقولا لبنك كانت الأزمة الاقتصادية سببا من أسباب التعجيل بقيامه لما له من ارتباط وثيق بالغذاء، أن يقف مكتوف الأيدي دون أن يساهم فى حل الأزمة.

فمنذ اللحظة الأولى التى بدأ فيها نشاطه كان عليه أن يوفر مستلزمات الإنتاج التى تساعد على زيادة المحاصيل - وكان أول عمل له أن تعاقد على استيراد أسمدة من الخارج كما عهدت إليه وزارة الزراعة باستيراد تقاوى بطاطس من أيرلندا وتوزيعها على الزراع فى الموسم الشتوى، واستيراد أخرى من إيطاليا للزراعة النبيلة.. وفى نفس الوقت قام بتوزيع بذرة القطن والتقاوى اللازمة.

وبزيادة خدمات البنك فى الشهور الأولى لميلاده وانتشار شونه ومخازنه لتوزيع واستقبال الحبوب والتقاوى والأسمدة كان أن التحدث فئات من الممولين تعارضت مصالحها مع أهدافه - ومعظمهم من المرابين وتجار القرى الذين وجدوا فى هذا الانتشار السريع إضعافا لسلطوتهم وسيطرتهم وتأثيرهم المادى والفكرى على صفار الفلاحين فقاموا بمحاربهه وتخويف صفار الزراع منه.

كما أحست بخطرته البنوك التجارية وكبار التجار الذين يسيطرون سيطرة كاملة على متوسطى وكبار الزراع وقد كان يهدم محرك أسعار الحاصلات قبل تمويل البنك لتسويقها.

هذه الظروف أدت إلى صعوبة المناخ الذى مارس البنك فيه تمويل الزراعات وقد اضطرت أجهزته إلى القيام بالتوعية والإرشاد وإقامة العلاقات الشخصية مع الفلاحين.

٣ - ظروف التأسيس

غداة صدور المرسوم بإنشاء البنك فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ كان عليه القيام بتقديم القروض على محصول القطن الناتج من زراعة نفس السنة - وكان من الضروري أن يبدأ عمله فى النصف الأول من شهر أغسطس.. وفتح أبوابه للجمهور فى صبيحة العاشر من أغسطس عام ١٩٣١.

٤ - قيام مؤسسات ومنشآت البنك

فى فترة قصيرة جدا استطاع البنك أن يشيد ١٣ فرعا فى عواصم المديرىات، ١٤ توكيلا فى بنادر المراكز، ٢٥٠ شونة فى القرى (معظمها كان مؤقتا) لاستقبال المحاصيل وقيام هذا العدد الضخم من المنشآت أحس الممولون والزراع بأهمية نشاطه وأنه يختلف عن باقى البنوك التى قصرت عملها على المدن الكبرى - كما اختلف فى أسلوب تعامله إذ يذهب إلى عمله فى أى مكان.

كما أن أسلوب موظفيه الذين يتكلمون العربية يختلف عن أساليب موظفي البنوك الأجنبية.

٥ - اختيار الأجهزة الوظيفية

لم يكن صعباً على المسؤولين اختيار أماكن الشون والمكاتب بقدر ما قابلهم من مشاق في اختيار أجهزته الوظيفية.. فلم يكن من المستطاع وتنتذ تدبير العدد الكافي من المصريين المدربين على النظام الائتماني الرفي، ويتقنون التعامل مع الفلاحين.

١ - حجم الائتمان

حقق البنك في هذه المرحلة ما لم يكن متوقعاً له. ذلك لأن منشأته في كل البلاد ساعدته على تحقيق الأهداف والنمو بسرعة.. كما تشهد بذلك أرقام النشاط.

وقد بلغ مجموع القروض لكافة الأغراض في السنة الأولى لقيام البنك ٢٠٩٠٠٠٠ جنيه تضاعفت في نهاية السنة الأخيرة من المرحلة (١٩٤٧) إلى ما قيمته ٥٧٠٤٠٠٠٠ جنيه أي بزيادة قدرها ٣٦١٤٠٠٠ على سنة الأساس.. وبذلك فإن نسبة الزيادة بين السنتين ١٧٢,٩٪.

(أ) القروض قصيرة الأجل

بلغ إجمالي القروض قصيرة الأجل في بداية المرحلة الأولى (١٩٣٢/٣١) ما قيمته ٢٠٥٩٠٠٠ جنيه وفي السنة الأخيرة للمرحلة ٥٦٦٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٣٦٠٣٠٠٠ جنيه أي بنسبة ١٧٤,٩٪.

إذ كانت ١٠١٩٨٢٩ جنيهاً في بداية المرحلة مقابل ٦٩٢٠٨٥ في نهايتها.. وبذلك فإن نسبة الانخفاض بين عامي البدء والنهاية ٣٢,١٪ وذلك لسيطرة الحكومة على أسعار المحاصيل ولم يعد هناك مبرر لاختزانها وعرضها في الوقت المناسب.

أما بالنسبة لعدد المقرضين في السنة الأولى من حياة البنك فلم يتجاوز ٧٥١ مزارعاً تضاعف عددهم بنسبة ١٠١٥,٣٪ في نهاية المرحلة إذ بلغ عدد المقرضين ٧٦٢٥٨.

وبالتالي زادت المساحة التي يخدمها الائتمان إذ بلغت ٦٢٣٧٥٣ فدانا في نهاية المرحلة بعد أن كانت في بدايتها ٥١٦١٣٨ أي بزيادة قدرها ٢٠,٨٪.

(ب) القروض متوسطة الأجل

إجمالي القروض المنصرفة للجمعيات التعاونية لشراء الآلات الزراعية والمواشي ٣٠٦١٦ جنيهاً في بداية

المرحلة فى حين بلغت فى سنتها الأخيرة ٤٠٠٠ جنيه أى زادت هذه القروض بنسبة ٣٠.٦٪.
والجدول التالى يوضح إجمالى القروض فى المرحلة الأولى :

جدول رقم (٩)

إجمالى قروض البنك لعملائه فى المرحلة الأولى

(القيمة بالالف جنيه)

السنة	إجمالى القرض
١٩٣٢/٣١	٢.٩٠
١٩٣٣	٢٣٥١
١٩٣٤	٥.٣٣
١٩٣٥	٥٤٥١
١٩٣٦	٤١٥٢
١٩٣٧	٥٢٢٠
١٩٣٨	٤.٨٩
١٩٣٩	٦.٠٦
١٩٤٠	٤٨٤١
١٩٤١	٢٤٧٦
١٩٤٢	٣٩٦٩
١٩٤٣	٤.٦٤
١٩٤٤	٦.٤٥
١٩٤٥	٥٤١٢
١٩٤٦	٥٤١٠
١٩٤٧	٥٧٠٤

٢ - خدمة النظام التعاونى

وجه البنك منذ تأسيسه عنايته للحركة التعاونية، مما ساعدها على النمو والانتشار وزادت المعاملات التعاونية تبعاً لذلك بنسبة ٣٢.٢٪ كما هو موضح بعد.

جدول رقم (١٠)

تطور الجمعيات الزراعية ومعاملاتها مع البنك خلال المرحلة التأسيسية.

النسبة قروض الجمعيات إلى مجموع القروض	القروض بالاتجاهات	عدد الجمعيات الزراعية	المدة
٪ ٥,٦	١٢٢	٥٥٤	١٩٣٢/٣١
٪ ٤,٩	٩٧	٥٧٥	١٩٣٣
٪ ١٠,٨	٥٤٨	٦٢٦	١٩٣٤
٪ ١٤,٨	٧٦٧	٦٧٧	١٩٣٥
٪ ٢٠	٨٣٧	٧٠٨	١٩٣٦
٪ ١٧	٨٧٥	٧٢٦	١٩٣٧
٪ ٢٠	٨٢٩	٧٣٨	١٩٣٨
٪ ١٥,٨	٩٤٩	٧٤٦	١٩٣٩
٪ ٢٢	١٠٦٨	٧٦٥	١٩٤٠
٪ ٢٧	١١٤٧	٧٥٨	١٩٤١
٪ ٢٩,٢	١١٦١	٧٦٨	١٩٤٢
٪ ٢٩,٢	١١٨١	١١٦٣	١٩٤٣
٪ ٢٥,١	١٥٠٩	١٥٦٢	١٩٤٤
٪ ٢٣,٢	١٢٠٧	١٦٣٨	١٩٤٥
٪ ٢١,٩	١١٨٣	١٦٤١	١٩٤٦
٪ ٢٣,٢	١٣٢٥	١٦٤٩	١٩٤٧

(٣) مشكلة الأرض

استطاع البنك التغلب على مشكلة الأرض بإساليبين هما وقف إجراءات بيعها وإنشاء بنك للائتمان العقاري.

(أ) التدخل لوقف البيع سنة ١٩٣٢

فى صيف سنة ١٩٣١ وقبل قيام البنك بشهور زادت قضايا البيع الجبرى للأرض الزراعية لصالح الدائنين الأجانب، وفى ظروف اقتصادية طاحنة هبطت القيمة السوقية للأرض ولجأت الحكومة إلى البنك طالبة التدخل بصفته الشخصية والاتفاق مع بنوك الرهن الأجنبية على وقف نزح الملكيات فى حالة توفر إمكانية السداد. وقد وضعت الحكومة مليوناً من الجنيهات تحت تصرفه لاتخاذ ما يمكن إنقاذه من أرض المصريين.

وقد تمكن البنك من وقف بيع ٤٨٩٤٦ فدانا فى حيازة ٢٨٤٢ مزارعاً وذلك مقابل دفع التسط الأول من الديون وقدره ٧٠٩٤٨٣ جنيهاً.

(ب) تأسيس البنك العقارى الزراعى المصرى

كان لنجاح البنك فى انقاذ الثروة القومية للبلاد أكبر الأثر فى نفوس الحكام.. ومرة أخرى طلبوا استمراره فى صيانة هذه الثروة وذلك عن طريق الإقراض العقارى. إلا أنه اقترح على الحكومة أن تنشئ بنكاً متخصصاً للإقراض العقارى بالبنك العقارى الزراعى المصرى - ووافقت الحكومة على ذلك بشرط أن يشرف عليه مجلس إدارة البنك ويتولى إدارته رئيس المجلس وعضوه المنتدب.

وأسس البنك الجديد برأس مال قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات، ودعى مساهميه فى جمعية عمومية غير عادية لعرض ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة فى ١١ أبريل سنة ١٩٣٣.

بنكان تحت إدارة واحدة :

كان البنك المنشئ والبنك المنشأ تحت إدارة عليا واحدة إلا أنهما منفصلان قام الانفصال.. وكان بعض موظفى بنك التسليف يقومون بأداء الخدمات العقارية للبنك الجديد فى الفروع والتوكيلات، ولم يكن البنك الجديد قسماً من بنك التسليف.

إستقلال البنك العقارى الزراعى:

إستمر مجلس إدارة بنك التسليف يدير البنك العقارى المصرى لمدة خمس سنوات إنتهت فى مايو سنة ١٩٣٧ على أساس الاتفاق الذى عقد فى يونيه سنة ١٩٣٢ بين بنك التسليف والحكومة. وأخيراً تم انفصال البنكين بعد هذه المدة. وتشعبت أعمال البنك العقارى الزراعى المصرى وقيامه بتحصيل قروض البنك الزراعى وشركة الرهن العقارى وقروض الحكومة حرف ج وتسوية ديون الدرجة الثانية وغير ذلك. وفى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بتنظيم إدارة البنك العقارى الزراعى وأصبح هيئة مستقلة عن البنك واستقل بمسئداته فى ٢٦ نوفمبر من نفس العام.

٤ - تصدير المحاصلات الزراعية

إلى جانب تصدير المحصول الرئيسى للبلاد وهو القطن فإن البنك قد حقق رغبة الحكومة سنة ١٩٣٦ فى تصدير كميات من القمح لأول مرة إلى الأسواق الخارجيه.. وبيع كميات القمح الزائدة على حاجة الاستهلاك المحلى للمصدرين بالمزاد العلنى.. وقد لاقى القمح المصرى إقبالاً شديداً فى الخارج.. وبذلك فتح باب لتصدير

الإنتاج الزراعى من المحبوب لأول مرة دون أن يشق طريقه إلى الأسواق الخارجية.

٥ - توزيع الأقماع والدقيق

قام البنك بتوزيع القمح الموهون لديه على المدن وأشرف على طحنه وتبخره قهيداً لتخزينه طويلاً.. ثم قام بتصرف الدقيق حسب حاجة البلاد.

٦ - استيراد وتوزيع بعض السلع التموينية

بعد نجاحه فى المساهمة فى اجتياز الأزمة الاقتصادية رغم حداثته، وتصدير الحاصلات إلى الخارج واستلام المحاصيل والمنتجات التموينية التى تقرر الحكومة الاستيلاء عليها أو شراؤها .. حقق رغبتها فى أن يتحمل عبء استيراد وتوزيع المواد التموينية، وقام بفتح الاعتمادات اللازمة لها فى الداخل والخارج ابتداء من عام ١٩٤١.

ورغم أن العمليات التموينية لا تنطوى على أى ائتمان نظراً لأن ثمنها يدفع عند الاستلام إلا أن نجاحه فى الإنجاز فى بعض المواد والمنتجات الزراعية قد شجعه على قبول هذه العمليات، وأدائها لحساب الحكومة أصبح مسئولاً عن مد المواطنين بالغذاء.

واعتبرته الحكومة مسئولاً عن الحالة التموينية فى البلاد بعد نجاحه فى تنظيم توزيع المواد الغذائية إبان الحرب العالمية الثانية فى سرعة ودقة.. مما مكن المطاحن والمستهلكين من الحصول على حاجاتهم من القمح والذرة بنوعيهما والأرز فى الوقت المناسب وكانت خطته فى ذلك.

١ - شراء القمح والذرة والدقيق من داخل البلاد وتميئتها ونقلها إلى أماكن الاستهلاك.

٢ - استلام المستورد من المواد التموينية والمشتري منها داخلياً والقيام بعمليات نقلها وتوزيعها من البواخر وشحنها بالسكك الحديدية والصنادل وتوزيعها.

٣ - توزيع الفواغ على المزارعين والتجار والمحال لاستعمالها فى تعبئة الحاصلات وتعبير الفواغ اللازمة للمواد التموينية.

وبذلك قام بما كلف به من قبل الدولة على خير وجه، وأصبح محل ثقتها ووسيلتها فى تنظيم الاقتصاد.

الفصل

الثانى

مرحلة التحول التعاونى

(١٩٤٨ - ١٩٥١)

نجحت الخطة التى خططها البنك منذ قيامه فى نشر الحركة التعاونية وتغذيتها بالأموال والقيادات.. إذ زاد عدد الجمعيات فى عام ١٩٤٧ إلى ١٦٤٩ جمعية تضم فى عضويتها ٧٨٣٣٧٩ عضواً.. كما بلغت القروض التى صرفت لها فى تلك السنة ١,٣ مليون جنيه (بنسبة ٥٪ فى العام الأول لقيام البنك).

إلا أن معظم خدماته كانت مقصورة على الجمعيات التعاونية الزراعية وللأغراض الزراعية وحدها بينما تكون العديد من الجمعيات غير الزراعية فى كل فروع النشاط الاقتصادى.. كان ذلك دافعاً لبعض التعاونيين إلى المطالبة بإنشاء بنك خاص بالتعاونيات على اختلاف أشكالها وأغراضها ليكون مصرفها التعاونى واتحادها المالى.

وتبلورت هذه المطالب فى قانون التعاون الثالث رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ إذ نصت المادة ٩٧ من هذا القانون على إنشاء بنك للتعاون تساهم فيه الجمعيات التعاونية والجمعيات العامة القائمة وقت صدوره والتى تسجل فى المستقبل.

واتخذت جميع الإجراءات التمهيدية اللازمة لإنشائه ثم سجل ونشر فى الوقائع المصرية وتم الاكتتاب فى جزء من رأس ماله.

ولكن عدل بعد ذلك عن تنفيذ الفكرة خوفاً من تزاخم البنكين معا على إقراض المزارعين.. ولأن الزراع تغلب عليهم النزعة الفردية.. فإذا ما وجدوا سبيلاً ميسراً للحصول على حاجاتهم سوف ينصرفون عن البنك التعاونى، وفى ذلك اضعاف للحركة التعاونية.

ثم إن بنك التمليف قد تغلغل منشأته فى القرى، وقام موظفوه بجهد محمود فى تأسيس الجمعيات التى كانت قائمة. كما أن الأموال التى ساهمت بها الجمعيات لم تكن كافية لمجرد تأسيس بنك جديد فضلاً عن تمويل أنشطته بعد ذلك.

وبعد أن عدل عن تنفيذ الفكرة أخذت المناقشات والآراء تأخذ طريقها إلى الصحف اليومية.. على مدى أربع سنوات.. وكان أبرز هذه الآراء :

- ١ - تسترد الجمعيات أموالها من البنك لتكوين البنك التعاونى العام وأعمال المادة ٩٧ من قانون التعاون..
- ٢ - قصر ملكية أسهم رأس مال بنك التمليف على الجمعيات التعاونية أو الحكومة فقط.
- ٣ - ضرورة تعامل البنك مع كبار المزارعين من غير أعضاء الجمعيات التعاونية وإقراضهم قروضا قصيرة الأجل بشروط زيادة الفائدة إلى ٦٪ بدلا من ٣٪.
- ٤ - يقدم البنك قروضا للتعاونيات دون أية ضمانات.

- ٥ - الاحتفاظ للجمعيات التعاونية الزراعية بحاجات أعضائها من الأسمدة والتقاوى ومهمات الزراعة.. ويكون لها الأولوية على غيرها فى الكميات والأسعار.
- ٦ - تمثيل مجلس إدارة الجمعيات الكبرى مثل الجمعيات التعاونية للاحتجار بالجملة فى إدارة البنك وتنسيق العلاقة بين هذه الجمعيات مع تبادل التمثيل.. إذ يجب أن يمثل البنك فى مجالس إدارة هذه الجمعيات.
- ٧ - قبول ودائع الأفراد ومخزنتهم عن طريق الجمعيات التعاونية وقد كان لهذه الآراء وزنها عند صدور قوانين التحول.

إجراءات التحول

- بصدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٨ والخاص بتحويل البنك إلى بنك تعاونى بدأ التحول بتعديل نظام بنك التسليف، إذ اشتركت الجمعيات التعاونية فى رأس ماله ومثلت فى مجلس إدارته. وعدلت وظائفه طبقاً لما تقتضيه ضرورة التحول.. وقد اتخذت الخطوات الآتية:
- أ - زيادة رأس مال البنك إلى مليون ونصف من الجنيهات.
- ب - ساهمت الجمعيات التعاونية فى نصف الزيادة - أى بمقدار ربع مليون جنيه وساهمت الحكومة بنصفها الآخر.
- ج - أضيفت وظائف جديدة للبنك هى: القيام بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها وأغراضها، وخدمة النظام التعاونى بالإضافة إلى الوظيفة السابقة وهى دعم التعاونيات.
- د - أدخلت تعديلات على تشكيل مجلس الإدارة باشتراك ستة أعضاء جدد يمثلون النشاط التعاونى.. تنتخبهم الجمعيات وثلاثة آخرين تعينهم الحكومة.
- هـ - تغير اسم البنك إلى بنك التسليف الزراعى التعاونى.
- ومن الجدير بالذكر أنه صدر فى هذه المرحلة أكبر عدد من التشريعات الاقتصادية بهدف التحول التعاونى.
- ونستعرض السياسة الائتمانية والنشاط التعاونى فى هذه المرحلة.

أولاً : السياسة الائتمانية

- بعد أن مثلت الحركة التعاونية فى مجلس إدارة البنك.. وزاد التمثيل الحكومى فى المجلس أيضاً اتجهت السياسة فى هذه المرحلة انجهاً تعاونياً صرفاً.. لأن قانون التحول قد أضاف وظيفة جديدة للبنك هى :
- خدمة النظام التعاونى بالإضافة إلى الوظيفة الواردة فى النظام الداخلى وهى : دعم التعاونيات.
- ولذلك تعدل البند الثانى من نظام البنك وأصبح من وظائفه قبول الودائع من الجمعيات بكافة أنواعها،

وتقديم القروض لها لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة.. ولكافة الأغراض التي تقوم عليها، وتأدية جميع الأعمال المصرفية لها.

وكان الاتجاه إلى التسهيل على الجمعيات الناجحة التي يتعذر عليها تقديم ضمانات شخصية لأعضاء مجلس الإدارة، وإعفائها من الضمان اكتفاءً باطمئنان البنك إلى مراكزها المالية وبذلك تعدلت ضمانات البنك بالنسبة للتعاونيات.

إذا كان يشترط لمنح بعض القروض وجود أى نوع من الضمان كالسلع والأوراق المالية قبل بداية هذه المرحلة.

كما اتجه إلى التوسع فى القروض متوسطة وطويلة الأجل التى تصرف للجمعيات وتبسيط إجراءاتها وطرق وأساليب الصرف وغيرها من عناصر السياسة الائتمانية.

تمويل الجمعيات غير الزراعية

إنجتهت سياسة الحكومة إلى تشجيع التعاونيات الأخرى غير الزراعية وبخاصة الجمعيات الاستهلاكية وجمعيات الإسكان لتشارك هذه الجمعيات فى مكافحة الفلاحة الذى بدأ مع الحرب العالمية الثانية.

ثانيا : النشاط الائتماني

رغم قصر مدة هذه المرحلة إلا أن اتجاه البنك نحو التعاونية كان واضحا خاصة فى سنتى التحول الأخيرتين ١٩٥٠، ١٩٥١ إذ زاد عدد القروض من ٩٧ ألف قرض فى سنة الأساس إلى ٥٤٣ ألف قرض فى السنة الأخيرة للمرحلة.

حجم الائتمان :

إجمالى القروض قصيرة الأجل بضمان حق الامتياز بلغت ٦.٦ مليون جنيه فى سنة الأساس تضاعفت فى السنة الأخيرة إلى ١١.٨ مليون جنيه تقريبا.

واتسعت الرقعة الزراعية التى امتد إليها الائتمان لتصبح ١٢٢٩٧٨٣ فدانا بعد أن كانت فى بداية المرحلة ٦٩٩٤٢٦ فدانا.

.. ويلاحظ زيادة القروض الخاصة بالأسمدة الكيماوية من ١٥٣٨٥١٩ جنيها إلى ٥٠٥.٩٣٠ جنيها فى نهاية المرحلة بعد أن وضحت فاعليتها فى زيادة الإنتاج.

وبدأ البنك فى تنفيذ سياسة إقراض التعاونيات التى لا تستطيع مكتفيا بالاطمئنان إلى مركزها المالى.

جدول رقم (١١)

حجم الائتمان قصير الأجل في المرحلة الثانية

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	إجمالي القروض	ما يخص التعاونيات
١٩٤٨	٦,٦	١,٦
١٩٤٩	٨,٤	٢,٠
١٩٥٠	١١,٦	٢,٣
١٩٥١	١١,٨	٣,٣

أما الإقراض متوسط الأجل فنصرف معظمه إلى التعاونيات لشراء الآلات الزراعية والماشية وبلغ خلال سنوات المرحلة:

آلات زراعية : ٨٣٨٤٨ جنيهها

ماشية : ١٦١١٥٤ جنيهها

اصلاح أراضي: ٤٨١٨٨ جنيهها

إنخفاض حركة الاسترداد :

نتيجة لإقراض التعاونيات دون ضمانات قوية أو رقابة على توزيع القروض واستخدامها فقد انخفضت نسبة الاسترداد بنحو ١٠٪ تقريبا في السنة الأخيرة للمرحلة.

ويرجع ذلك إلى سيطرة القطاعيين على هذه الجمعيات الضعيفة، والحصول على قروض لمساحات واسعة من الأرض دون ردها لاستخدامها إما في شراء أراض جديدة، أو في الانفاق الاستهلاكي والمظهري.

ورغم زيادة النشاط الائتماني لأعضاء التعاونيات فإن الجمعيات قد حصلت لنفسها على قروض طويلة الأجل بلغت ٨٢٤٠ جنيهها لبناء مزار ومخازن.

جدول رقم ١٢

حركة استرداد القروض بضمان حق الامتياز في المرحلة الثانية

السنة	المستحق	المسد	الرصيد	النسبة
١٩٤٨	٦٣١٨٩٠.٢	٥٥٣٩٠.٧٧	٨٢٩٨٢٥	٨٦,٩٧
١٩٤٩	٨١٧.٣٠٨	٦٧٢٤٤٨٢	١٤٤٥٨٢٦	٨٢,٣٠
١٩٥٠	١١١٥١٤٢٦	٩٤١٦٤٥١	١٧٣٤٩٧٥	٨٤,٤٤
١٩٥١	١٢٣٥٢٨٩٣	٩٤١-٨٩٥	٢٩٤١٩٩٨	٧٦,١٨

هذا ولم تكن زيادة حجم الائتمان التعاونى هي السمة المميزة لهذه المرحلة بل إن الخدمات المصرفية وهي الوظيفة الجديدة التى أتى بها قانون التحول كانت أبرز ما فيها.

ثالثا : الخدمات المصرفية

بعد أن أضفيت الصفة التعاونية على البنك.. بدأ يقوم بالخدمات المصرفية التى تتطلبها حاجة الجمعيات التعاونية، وكانت البنوك التجارية تقوم بهذه الخدمات وأهمها.

- ١ - فتح الحسابات الجارية.
 - ٢ - فتح الاعتمادات المصرفية فى الخارج للجمعيات التى تقوم باستيراد مستلزمات الإنتاج.
 - ٣ - تحصيل الأوراق المالية مثل الكمبيالات والشيكات.
 - ٤ - سداد ما على الجمعية من ديون للغير.
 - ٥ - إصدار خطابات ضمان للجمعيات التى يستلزم نشاطها تقديمها.
- هذه الخدمات المصرفية هى أهم ما تقوم به بنوك القرى الآن.. ونوضح ذلك على النحو التالى..

قبول الودائع من الجمعيات

شرح البنك فى قبول الودائع من كافة الجمعيات بفوائد بلغ معدلها ١,٥ ٪/ محتسب من يوم الايداع حتى تاريخ السحب.

كما زادت نشاطاته المصرفية تبعا لنشاط التعاونيات حيث كلفته بتحصيل ما لها لدى الغير بموجب كمبيالات وشيكات وغيرها من الأوراق التجارية.

جدول رقم (١٣)

المودع والمحصل لحساب التعاونيات

السنة	المبالغ المودعة بالجمعية	المحصل لحساب الجمعيات بالجمعية
١٩٤٩	٣٥١٧١٨	٢٥٣٨٨
١٩٥٠	١٢٦٦٩٨٦	٢٤٤٧١٤
١٩٥١	٢٦١٧٦٠٥	٣٠٨٤١١
الجملة	٤٢٣٦٣٠٩	٥٧٨٥١٣

ولانتظام السحب من تلك الودائع أصدر البنك دفاتر شيكات على الجمعيات المودعة.

فتح اعتمادات فى الخارج:

وأصدر لها خطابات ضمان، وقام بفتح اعتماد لها فى الخارج لتمكينها من أداء وظائفها.

جدول رقم (١٤)

خطابات الضمان التى أصدرها البنك للتعاونيات

السنة	خطابات ضمان بالجنبيه	اعتمادات فى الخارج بالجنبيه
١٩٤٩	٢٥٠٥١	٢٥٧٢٣
١٩٥٠	١٣٠٠٠	٥٧٦٥٣
١٩٥١	٣٨٠٥١	١٠٢٩٦٤
المجملة	٧٦١٠٢	١٨٦٣٤٠

الجمعيات غير الزراعية تزيد من نشاطها :

نتيجة لمد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بما يلزمها من أموال استطاعت هذه الجمعيات أن تفتح الكثير من المحال التجارية لبيع اللحوم والسلع الضرورية - كما أقامت أسواقا منتظمة لتصرف ما ينتجه أعضاؤها من الخضر والفاكهة بأسعار تعاونية.

وقد بلغ ما صرف لهذه الجمعيات بضمان الحكومة للمساهمة فى مشروع مكافحة الغلاء ما قيمته ٢٥٣٨٨ جنيها عام ١٩٥٠ وحدها.

كما شجع تعاونيات الإسكان لتساهم فى حل أزمة المساكن التى بدأت بعد الحرب أيضا.

المشروع الاجتماعى للجمعيات التعاونية:

تكون هذا المشروع للنهوض بالجمعيات ماديا عن طريق فتح حساب بالبنك ابتداء من عام ١٩٥٠ أودعت فيه البالغ الى تقرر الحكومة منحها للتعاونيات على سبيل الإعانة وكذلك تبرعات الجمعيات التى حققت عائدا كبيرا.

إنشاء قسم خاص للتعاون بالبنك:

على أثر تحويل البنك إلى بنك تعاونى أنشئ فيه قسم خاص للتعاونيات وتم تدعيمه بالموظفين الذين لهم خبرة بشئون التعاون.

تعيين وكيل عام للبنك لشئون التعاون

وقد تحددت مهمته فى العناية بالتعاون والحركة التعاونية فى جميع المجالات واقتراح ما يراه ضروريا لنهضتها وانتشارها .

تشكيل لجنة عليا دائمة لشئون التعاون

شكلت بالبنك لجنة دائمة من خبراء التعاون تضم فى عضويتها :

- ١ - مدير عام مصلحة التعاون.
 - ٢ - عضواً من مجلس إدارة البنك الممثلين للحركة التعاونية.
 - ٣ - وكيل عام البنك لشئون التعاون.
 - ٤ - مدير قسم التعاون بالبنك.
- وحددت مهمة هذه اللجنة بدراسة وسائل توزيع النشاط التعاونى وعرض نتائج دراستها على المجلس الاستشارى الأعلى للتعاون بوزارة الشئون الاجتماعية المشرفة على الحركة التعاونية فى ذلك الوقت.

اللجنة الدائمة للتعاون:

شكل مجلس إدارة البنك فى ٢٩ / ١١ / ١٩٥١ لجنة دائمة للتعاون - كلفت بدراسة عناصر المرحلة الثانية من تحويله إلى بنك تعاونى.

وتقدمت هذه اللجنة فى ٢٠ / ٢ / ١٩٥٢ بالاقتراحات التالية :

- ١ - قصر ملكية الأسهم فى رأس مال البنك على الحكومة والجمعيات دون غيرها .
 - ٢ - أن يكون تعامل البنك مع المزارعين عموماً عن طريق الجمعيات التعاونية.
 - ٣ - للبنك أن يتعامل مع كبار الزراع بفائدة أعلى.
 - ٤ - تيسير نظام تعامل البنك مع الجمعيات على اختلاف أنواعها من حيث الإجراءات والضمانات.
 - ٥ - الاحتفاظ للجمعيات التعاونية الزراعية بحاجات أعضائها وأن يكون لطلباتها الأولوية على غيرها .
 - ٦ - قبول الودائع من أعضاء الجمعيات التعاونية عن طريق جمعياتهم.
 - ٧ - تمثيل مجلس إدارة الجمعية التعاونية للإيجار بالجلسة وتبادل التمثيل بين البنك وهذه الجمعية.
- واستمرت اللجنة فى عملها حتى بعد فترة التحول حيث عرض عليها الكثير من مشاكل تمويل الجمعيات التعاونية - انتهت بأسلوب ناجح، مما ترتب عليه دفع عجلة التعاون إلى الأمام.
- وبهذا تحرك البنك فى هذه المرحلة من بنك زراعى إلى بنك مركزى للحركة التعاونية بقطاعاتها المختلفة وكلف رسمياً بنشر الحركة والدعوة لها .

مرحلة التوسع التعاوني

(١٩٥٢ - ١٩٥٦)

الإصلاح الزراعي والائتمان

عندما قامت الثورة أطاحت بالقطاع المستند إلى حيازة المساحات الواسعة من الأرض واستغلالها.. والإصلاح الزراعي كما يجرى تشريعه وتطبيقه في كثير من بلاد العالم لا يعنى تنظيم حيازة الأرض الزراعية فحسب.. إنفا المقصود به مجموعة الخطط والبرامج والإجراءات التى تضعها الدولة لإزالة العقبات أمام تقدم الإنتاج الزراعي لتحقيق الأهداف الآتية^(١):

- رفع الكفاية الإنتاجية للأرض الزراعية.
- تحقيق قدر من العدالة فى توزيع الدخول.
- تطوير الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد بتحرير فقراء المجتمع من الاستغلال والاحتكار الأدمى.

وقبل أن نتناول السياسة الائتمانية المطبقة فى هذه المرحلة.. علينا أن نلقى بعض الأضواء على أهداف قانون الإصلاح الزراعي باعتباره قمة التشريعات الثورية فى مصر وبداية لثورة على نظم الائتمان التى طبقت فيها قبل عام ١٩٥٢.

جمعيات المتفعين:

نصت المادة (١٨) من قانون الإصلاح الزراعي الأول (١٧٨ لسنة ١٩٥٢) على تكوين جمعيات تعاونية زراعية من آلت إليهم الأرض المستولى عليها. ذلك لأن المشرع فطن إلى صعوبة حصول المتفعين على التمويل اللازم لزراعتهم، ورأى أن فى انضمامهم إلى جمعيات ترعى مصالحهم وتدبر لهم المال وتقيم المنشآت العامة للرى والصرف والخدمة الزراعية هو خير ضمان لنجاح السياسة الثورية الجديدة الرامية إلى تحقيق العدل الاجتماعى. وكانت هذه أول مرة تنشأ فيها فى مصر جمعيات تعاونية إجبارية متعددة الأغراض يشرف عليها ويديرها موظفون فنيون من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.

.. أخطر البنك القائمين بتطبيق الإصلاح الزراعي.. بأنه بضع موارد تحت تصرفهم وأنه يلزم الدراسة المشتركة لإيجاد الوسيلة الملائمة لإمداد الزراع فى المناطق التى شملها التطبيق بالقروض والبذور والأسمدة.. بما يساعدهم على استغلال أراضيهم ويعوضهم عن مساعدة الملاك الأصليين، ويوفر لهم الإمكانات المادية والفنية خاصة وأن قانون الإصلاح الزراعي قد جاءت المادة (١٦) منه بالأعمال التى تؤديها الجمعيات التعاونية وفى

(١) عبد الحكيم شطا - بحث بعنوان : الآثار المتولدة عن الإصلاح الزراعي بمصر - اللجنة المركزية للامحاد الاشتراكي (١٩٧٢).

مقدمتها إقراض الأعضاء ومدهم بما يلزم لاستغلال الأرض من الأسمدة والماشية والآلات.

إقراض المعدمين بضمان الحكومة :

رحبت الحكومة باستعداد البنك هذا - وكونت لجنة مشتركة للدراسة وأصدر البنك على أثرها تعليماته بإجراءات الصرف وشروط إقراض المعدمين (المنتفعين) عن طريق جمعيات الإصلاح الزراعى سواء فى توزيع القروض، والإشراف على استخدامها وإعطاء التوجيهات والإرشادات الزراعية، كما أن عليهم أيضا تحصيل القروض.

وكان نظام جمعيات الإصلاح نظاما فريدا. فالدولة تقوم فيه بدور الريادة فى الإنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية وتعليم وتدريب الفلاحين.

نجاح تعاونيات الإصلاح الزراعى :

هيات عوامل كثيرة النجاح لهذه الجمعيات وكان أهمها : تنظيم العمل والعامل الكفاء، والمكان المناسب، وإتباع أحدث أساليب الإنتاج وتعميم الميكنة فى بعض المناطق واستخدام الآلات بطريقة اقتصادية، واستعمال المخصبات والتقاوى المنتقاة، ومقاومة الآفات، والدورة الثلاثية.

وأصبحت جمعيات الإصلاح الزراعى قدوة إنتاجية بتطبيق أساليب الزراعة، وقدوة تعاونية فى الأخذ بالنظام التعاونى السليم، وقدوة اجتماعية فى تنظيم المجتمع الريفى ليعمل فى جو من التأخى والتعاون، وكانت سببا فى تحسين وسائل العيش فى الريف.

إقراض جمعيات الإصلاح الزراعى :

حصل البنك على موافقة الحكومة على القيام بتقديم القروض العينية والتقديية اللازمة لها بضمانات فى حدود مليون جنيه. وإعطائها الامتيازات المقررة للتعاونيات الأخرى.

جمعيات الائتمان بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى :

بعد قيام جمعيات خاضعة لإشراف الدولة فى المناطق المستولى عليها من الاقطاعيين أصبحت الجمعيات المكونة من غير المنتفعين تسمى بجمعيات الائتمان الزراعى.. وتختلف عن جمعيات الإصلاح فى الإدارة والتنظيم والإشراف، ومعظمها بدون مقر ولا جهاز وظيفى ولا تخضع إلا لإشراف ضعيف جداً من مصلحة التعاون أو وزارة الشؤون الاجتماعية.. ومن أبرز سماتها :

١ - ينضم إليها من يشاء من الزراع للحصول على خدماتها التعاونية.

- ٢ - ركزت عضوية مجالس إدارتها فى العمد والمشايخ وكبار ملاك الريف.
- ٣ - تحصل على قروض البنك بموجب محاضر مجلس الإدارة (تفويض أحد أعضائها وغالبا ما يكون رئيس الجمعية فى استلام القروض من البنك وتوزيعها على من تشاء من الأعضاء).. ومن الملاحظ أن غالبية المزارعين كانوا يفضلون التعامل مع البنك مباشرة.
- ٤ - تتركز خدماتها فى التوريد والإقراض لعدد محدود من أعضائها.
- ٥ - فى نهاية العام تسدد ما اقترضته من البنك لتحصل على قروض جديدة.

سياسة الائتمان الزراعى فى عهد الثورة

تغيرت سياسة الائتمان الزراعى بصور قانون الإصلاح الزراعى الأول، وكان هذا التغيير لصالح صغار الفلاحين.. كما كان هناك تأثير لبعض المجالس القومية التى أنشئت بغرض التخطيط للتنمية الشاملة وصدر الدستور المصرى الجديد كالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، والمجلس الدائم للخدمات العامة.. كما صدر أول دستور فى عهد الثورة شجع على قيام التعاونيات ورعاية الدولة لها.

ونستعرض فيما يلى السياسة الائتمانية والنشاط الائتماني فى هذه المرحلة.

أولاً : السياسة الائتمانية

انعكست فلسفة الحكم على السياسة الائتمانية - فقد أولت الثورة عنايتها القصوى إلى زيادة الإنتاج الزراعى باعتباره أهم المصادر القومية - ونظراً لأن الائتمان يرتبط بالأرض وأن التغيير الأول للثورة هو تغيير نظام الحياة الزراعية.. لذلك كان لابد من إجراء دراسات لرسم سياسة جديدة للائتمان.

مشكلة الضمانات بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى :

- بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى أخذت مشكلة الضمانات أهمية جديدة.. فقد كان الملاك بضمون مستأجرهم فى سداد القروض لا معونة منهم ولكن استغلالاً لجهودهم واحتكاراً لإنتاجهم.
- وقد تبلورت مشاكل ضمان المستأجرين فيما يلى :
- ١ - عدم استطاعة طائفة كبيرة من الحائزين على خدمات البنك بسبب امتناع الملاك عن ضمانهم نتيجة لتحديد العلاقة بينهم.. كما امتنعوا عن تقديم أية تسهيلات ائتمانية للمستأجرين.. وهذا يؤثر تأثيراً سيئاً على الإنتاج.
 - ٢ - عدم استطاعة المستأجرين إثبات حيازتهم الاستثنائية.. حيث رفض الملاك تحرير عقود إيجار لهم.

وقد أدت هذه المشاكل إلى المطالبة بإنشاء جمعيات على غرار ما طبق فى مناطق الإصلاح الزراعى...
يحصل الزراع على القروض منها دون أية ضمانات سوى ضمان المحصول.
واستجابت الحكومة لهذه المطالب وكلفت المجلس الدائم للإنتاج بتقييم نشاط البنك ورسم سياسة ائتمانية جديدة.

مجلس الإنتاج يرسم سياسة جديدة للائتمان :

كلفت الحكومة فى مستهل عام ١٩٥٣ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج بتقييم البنك ودوره فى تنمية الاقتصاد القومى، وقام المجلس بتشكيل عدد من اللجان لبحث الأنشطة الائتمانية للبنك بشقيها المالى والزراعى. وقد مثلت وزارات المالية والاقتصاد والزراعة والشئون الاجتماعية فى هذه اللجان.
ووضع للمجلس أن البنك هو حجر الزاوية فى تنمية الاقتصاد القومى الزراعى إلا أن صعوبة تمويله أسفرت عما يلى :

- أ - عدم إقراض المستأجرين لعجزهم عن تقديم ضمانات كافية تكفل استرداد القروض وهم مواطنون تعوزهم السيولة النقدية، ويثقلون أغلبية الزراع.
- ب - طول إجراءات التعامل لتشديد شروط الضمانات وبعد المسافة بين فروع البنك ومواطن الإنتاج نسبيا جعل بعض الزراع يفضلون التعامل مع التجار والمرايين بالقرى.
- ج - الجمعيات تقصر خدماتها غالبا على رئيسها وأعضاء مجلس إدارتها والمقرين منهم وكبار الزراع وأغلبها أسس لأغراضهم الخاصة ليستفيدوا من الخفض فى أسعار مستلزمات الإنتاج والمقرر أصلا لصغار الزراع ومتوسطيهم.

واقترح المجلس على الحكومة ما ياتى :

- ١ - إقراض المستأجرين بضمان المحصول الناتج عن الزراعة، دون التمسك بضمان الأرض، ويسمح للحائزين ممن تقل حيازاتهم عن ٣٠ فدانا أن يحصلوا بضمان المحصول على الائتمان العينى ونصف الائتمان النقدى.
- ٢ - تكون فوائد الائتمان زهيدة وتقل عما يتحمله البنك فعلا من الأعباء التى يدفعها كتكلفة تمويله من البنوك التجارية.. (تبلغ فى المتوسط ٥.٨٪ بينما فائدة الإقراض ٤.٥٪ للزراع) وتقوم الدولة بسد العجز الناشئ عن ذلك.
- ٣ - توفير البذور والتقاوى الممتازة وخفض أسعار الأسمدة والمخصبات وغيرها من مستلزمات الزراعة.

سياسة جديدة لإقراض المستأجرين

التجربة الأولى لتطوير جمعيات الائتمان :

رسم المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى سياسة جديدة للإقراض بدأ تنفيذها مع بداية السنة الزراعية

٥٣ / ١٩٥٤ .. وكان أهم عناصرها^(١) :

١ - إقراض المستأجرين بضمان المحصول الناتج من الزراعة التى تعطى عنها القروض دون إلزامهم بتقديم ضمان

عقارى اكتفاء بما للبنك من حق الامتياز إذ يقضى منطق الأمور بأن يستخدم عائد تلك المحصولات فى

سداد القروض ثم يصحح الباقي دخلاً صافياً للزراع.

٢ - قصر منح القروض السابقة على من لا تتجاوز حيازاتهم ثلاثين فدانا.

٣ - تصرف نصف القروض النقدية المقررة بالإضافة إلى كل القروض العينية (القروض النقدية كانت تمثل ٢٠٪

من مجموع القروض).

٤ - عدم إقراض الزراع نقدا للزراعات التى لا تحتاج إلى نفقات ذات بهال كالأذرة ويكتفى بالقروض

العينية.

٥ - قصر القروض على الأرض الصالحة للاستغلال الزراعى.

٦ - قصر القروض على العملاء حسنى النية والذين لم يسبق اتهامهم بتبديد المحجوز لديهم نظير ديون البنك

فى السنتين السابقتين على التعامل.

٧ - حرمان العملاء الذين لم يسددوا القروض من المحاصيل الناتجة من الزراعة المسحوب عليها القروض.

٨ - يشترط لصرف القروض لآى مستأجر توقيعه على محضر حجز بالحراسة على الزراعات الناتجة واعتبار

امتناعه عن التوقيع دليلاً على سوء نيته ومصوغاً لحرمائه من التعامل.

وهكذا بدأ لأول مرة - إقراض المستأجرين دون أية ضمانات سوى المحصول الناتج من الزراعة.. وكان ذلك

أكبر عون لهم من الشرة وقد شكلت لجنتان على درجة كبيرة من الأهمية للإشراف على تنفيذ السياسة

الائتمانية الجديدة.

أ - لجنة عليا للإشراف على التعاونيات :

أعطت اللجنة التنفيذية للإصلاح الزراعى حق الإشراف على الجمعيات التعاونية إلى لجنة تشكل من

وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة العليا للإصلاح الزراعى وعضوين آخرين من البنك.

(١) جلسة المجلس فى يوم الخميس ٢٢ أكتوبر عام ١٩٥٣.

ب - لجنة سياسة التسليف الزراعى :

مع بداية السياسة الائتمانية التى رسمها المجلس القومى للإنتاج شكلت لجنة متابعة هذه السياسة وقد سميت (لجنة سياسة التسليف الزراعى) تعمل تحت إشراف المجلس القومى للإنتاج.

حملات إعلامية لتوعية الزراع بالسياسة الجديدة :

قام البنك بتوجيه حملة إعلامية واسعة النطاق فى قرى الريف إلى الزراع لحثهم على الاستجابة للسياسة الائتمانية الجديدة. ومطالبتهم بتغيير النمط الزراعى الذى كان سائداً قبل الثورة إلى نمط آخر يؤدى إلى زيادة الإنتاج فى المجتمع الجديد، واستخدام الأسمدة الكيماوية والمخصبات الزراعية. واتفق القروض الزراعية فيما صرفت من أجله. وفى نفس الوقت طالب الحكومة بضرورة قصر بيع التقاوى المحسنة على الهيئات الفنية المختصة حتى يكتمل عنصر التقاوى والتسميد الجيد.

ظهور أنواع جديدة من القروض متوسطة الأجل

حل الوقف الأهلى :

من القوانين التى صدرت فى هذه المرحلة القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى قضى بحل الوقف الأهلى.. وقد وزعت لذلك مساحات كبيرة على المعدين كانت تديرها وزارة الأوقاف قبل صدور هذا القانون. كما كان هناك بعض الملاك يمتلكون مساحات كبيرة من الأرض الزراعية غير محددة المعالم (على المشاع مع غيرهم)، وحتى يتيسر لهم الحصول على الائتمان تقرر صرف أنواع جديدة من القروض ليست زراعية ولكن لها صلة بالزراعة وهى على سبيل الحصر :

- ١ - قروض إشهار عقود الفرز والتجنيب عما يمتلكه العميل على الشيوخ.
 - ٢ - قروض إشهار عقود الفرز والتجنيب عما يمتلكه العملاء بالميراث المسجل باسم المورث.
 - ٣ - قروض إشهار عقود الفرز والتجنيب وحل الوقف عما يمتلكه العملاء فى الأرض التى كانت موقوفة.
- كما استحدثت نوعاً آخر من القروض قصيرة الأجل كنفقات تسجيل الأراضى المشتراة من الحكومة والهيئات أو الشركات بالتقسيط... وهذه القروض لا تصرف لطالبيها.. وإنما يحل البنك محل طالب القرض فى سدادها لمأمورية الشهر العقارى فى اليوم المحدد للتوقيع من البائع والمشتري.

تقييم التجربة الأولى لتطوير الائتمان :

رغم حرص البنك وسعيه لتقديم خدماته لكل الحائزين لزيادة الإنتاج الزراعى كما وكيفا.. والإسراع بتنفيذ توصيات المجلس الدائم لتنمية الإنتاج.. إلا أن التجربة الأولى لتطوير الائتمان فى عهد الثورة التى بدأ

العمل بها فى الموسم الشتوى ٥٣ / ١٩٥٤ قد أخفقت لأكثر من سبب :

- ١ - تقديم الائتمان لأفراد لا يملكون سوى جهدهم بلا ضمان وبلا متابعة لاستعمال القروض.
 - ٢ - كثير من صغار الزراع لم يستفيدوا بالسياسة الجديدة لعدم قدرتهم على إثبات حيازتهم الاستنتاجية للبنك، ورفض الملاك الاعتراف بهم كمستأجرين.
 - ٣ - توقف بعض من صرفت لهم القروض عن سدادها.. بل وتركوا حيازتهم لمالكها محملة بالديون.
- أما نجاح تجربة الإقراض بلا ضمان سوى ضمان المحصول فى جمعيات الإصلاح الزراعى فيرجع إلى أن النظام التمويلي ينساب فى يسره.. كما أن السداد يتم بالكامل نتيجة للإشراف الدقيق للأجهزة الحكومية على هذه التعاونيات ذات العضوية المتجانسة.. وتجميع حاصلات الأعضاء وبيعها دفعة واحدة ومعالجة الأعضاء أولا بأول.. وقد أدى ذلك إلى سداد مستحقاتهم كاملة.

دعم الحركة التعاونية فى عهد الثورة

- كون المجلس الدائم للخدمات العامة لجنة تسمى لجنة دعم التعاون من السادة محمد فؤاد جلال - حسنى الششيتى - عبد اللطيف عامر - حسنى الشهاوى - سامى أبو العز - أحمد زكى الإمام.
- واستمر عمل اللجنة حتى ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وحضر جلساتها إثنان من أعضاء مجلس الثورة هما السادة / حسين الشافعى بصفته وزيرا للشئون الاجتماعية، وكمال الدين حسين.. وتناولت هذه اللجنة عددا من الموضوعات التى تتصل بسياسة الائتمان.
- ١ - قروض البنك.
 - ٢ - الأوضاع المتبعة لتيسير معاملات البنك للتعاونية.
 - ٣ - مقترحات لتحويل البنك إلى بنك تعاونى.
 - ٤ - التقاليد التى تسير عليها البنوك التعاونية فى العالم.
 - ٥ - الخطوات التى يمكن اتباعها لتعديل العلاقة القائمة بين البنك والتعاونيات إلى أن يصبح البنك تعاونيا مشتركا مع الحكومة.
 - ٦ - إعادة النظر فى الجهاز الإدارى للبنك.
 - ٧ - إعادة النظر فى الجهاز الإدارى المنتخب للجمعيات.
- وقد خرجت هذه اللجنة بآراء انعكس أثرها على السياسة الائتمانية التى اتبعها البنك فى المرحلة التالية.

ثانيا : النشاط الائتماني

دخل مجال الإقراض الجمعيات الجديدة فى المناطق الزراعية التى استولت عليها الحكومة ووزعتها على صغار المزارعين كما أصبحت الصفة التعاونية واضحة على النشاط الائتماني للبنك.

حجم الائتمان :

فى بداية المرحلة لم تزد القروض بمختلف أجالها على ١٦ مليوناً إرتفعت فى السنة الأخيرة إلى ١٨ مليوناً من الجنيهات.

جدول رقم (١٥)

إجمالى قروض البنك لعملائه خلال المرحلة الثالثة
القيمة (بالألف جنيه)

السنة	إجمالى القرض
١٩٥٢	١٥٩٦٠
١٩٥٣	١٦٣٨٥
١٩٥٤	١٧٤٤٨
١٩٥٥	١٩٤٧٤
١٩٥٦	١٧٧٢١

وامتدت الخدمات الائتمانية إلى مساحات جديدة تبلغ حوالى مليون فدان.. وبذلك فإن القروض قصيرة الأجل بضمن الامتياز إحتلت المركز الأول فى زيادة الائتمان.

جدول رقم (١٦)

حجم الائتمان قصير الأجل بالمرحلة الثالثة

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	إجمالى القرض	ما يخص التعاونيات
١٩٥٢	١٣.٨	٢.٧
١٩٥٣	١٥.٩	٣.٢
١٩٥٤	١٥.٢	٣.٤
١٩٥٥	١٧.٠	٤.٣
١٩٥٦	١٤.٦	٤.٨

ومعنى ذلك أن قروض الزراعات التى حصلت عليها الجمعيات التعاونية قد تضاعفت تقريبا .. وانخفاض قروض الزراعات سنة ١٩٥٦ يرجع إلى وقف تجربة التسليف بضمان المحصول. أما قروض الرهن فقد أخذت فى الانكماش قبيحا كانت عام ١٩٥٢ ما قيمته ١,٨ انخفضت إلى ١,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ .. وهذا يرجع إلى قيام جمعيات الإصلاح الزراعى بعملية تسويق حاصلات أعضائها. .. أما الخدمات المصرفية فقد تضاعفت لنمو واتساع النشاط التعاونى.

جدول رقم (١٧)

الخدمات المصرفية التى قدمها البنك للجمعيات التعاونية

(القيمة بالجنيه)

السنة	الحسابات الجارية	السحوبات	شيكات محصلة	خطابات ضمان وأوراق مالية	فتح اعتماد
١٩٥٢	٢٥٢٩.٦٦	٢٤.٧٨.٠١	٢٧٧٧٣٥	٥٤٦٥١	٤٨٢١٧
١٩٥٣	٢٢١٥٧٢٨	١٨١.٨٤٧	١٥٨٧٦٥	١٢٦٦٦٥	٧٨٥٦٥
١٩٥٤	٣١.٩٤٨٤	٢٩٢.٥٩٨	٣٢٨٤٥٧	٣٤٣٨٥٣	٧١٦.٢
١٩٥٥	٣١.٩٤٨٤	٢٩٢.٥٩٨	٣٢٨٤٥٧	٣٤٣٨٥٣	٧١٦.٢
١٩٥٥	٤٥٥٥٤٨٠	٤.٢٦١٥٨	٧٧٢٢٦٠	٥٤١١٣٩	٦.٥٢٢
١٩٥٦	٤٩٥٦٧٢٥	٥٢٥٥١٩	١١٤.٥١٠	٦٠.٨٣٨	-

صدور القانون الرابع للتعاون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ :

بعد أن استقر رأى على تدعيم موقف صغار الزراع وإمدادهم بالأموال اللازمة لزراعتهم وبالتجربة ثبت أن النظام الأمثل هو تقديم القروض عن طريق التعاونيات إلا أن القانون المعمول به وقتئذ (٥٨ لسنة ١٩٤٤) لم يعد يصلح للأخذ بيد التعاون وإن كان أكثر تقدما من قوانين التعاون السابقة عليه لأنها صدرت فى عهد الاقطاع والمصالح الحزبية.

وكان لابد من إصدار قانون تعاونى أكثر ديمقراطية من القانون السارى الذى اتسم بصعوبة التطبيق وزيادة تدخل الدولة فى شئون التعاونيات.. وكان ذلك سببا فى إهمال تطبيق بعض نصوصه.

لذلك صدر قانون التعاون الرابع رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ متضمنا دعوة صريحة لكل الحائزين للانضمام إلى جمعيات تعاونية زراعية بتأسيسها فى المناطق الخالية منها أو إلى الانضمام إليها إن وجدت فى قراهم. وأتاح للحركة التعاونية حرية العمل نحو أهداف أعضائها.

وقد استتبع صدور التشريع التعاونى الرابع للتعاون مجموعة أخرى من القوانين الخاصة بالتشريعات

الآتية :

- ١ - إنشاء صندوق لتمويل الصناعات الريفية والبيئية.
 - ٢ - تمويل جمعيات المساكن.
 - ٣ - التأمين على الماشية.
- كما عدل قانون الغرف التجارية بحيث أصبح التعاونيون أعضاء فى مجالس إدارة هذه الغرف.

تسجيل الحيازات الزراعية بالجمعيات :

أعد البنك نظاماً جديداً لتسجيل حيازات الأعضاء المتعاملين مع الجمعيات المختارة.. على أن يكون سجل الحيازة هذا هو الأساس فى صرف القروض بعد مطابقة بياناته بما هو وارد للجمعية من بيانات من اللجان القروية للاستعلام.

وبذلك انتهت مشكلة تحديد الحيازات تحديداً واضحاً وصرفت القروض على أساس سليم.

واتبع لأول مرة نظام الدورات الزراعية الثلاثية بهدف حسن استخدام الأرض وتمثيل أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية فى الإشراف على هذا النظام.

مرحلة الانتشار التعاوني

(١٩٥٧ - ١٩٦١)

عوامل تغيير السياسة الائتمانية

صدر في عام ١٩٥٧ أكبر القرارات الثورية في مجال المال والاقتصاد .. ويعتبر الاقتصاديون هذا العام هو البداية الحقيقية لتطوير الهيكل الإنتاجي والائتماني في البلاد ولم يعد هدف رأس المال الحصول على أكبر ربح ... بل أصبح مكلفاً بأداء وظيفة اجتماعية هي تمويل أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة والمنتجين الزراعيين.

وهذه هي العوامل التي أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية الزراعية :

١ - مؤامرة البنوك الأجنبية :

إستجابات البنوك التي تعمل في مصر إلى رغبة دول العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وامتنع بعضها عن تمويل النشاط الاقتصادي .. وبخاصة محصول القطن وكان لزاماً على المشرع أن يتدخل لحماية الاقتصاد - فغير شكل الائتمان المصرفي بإصدار قانون تمصير البنوك وشركات أموال الدول المعتدية وتقرر إنشاء المؤسسة الاقتصادية المصرية.

٢ - البدء بخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

كان تمصير البنوك خطوة أولى لتحرير الاقتصاد القومي، تبعها قرارات التأميم .. ثم تنفيذ برنامج تنموي كامل لأول خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كان نصيب القطاع الزراعي منها كبيراً .. واعتبرت الجمعيات التعاونية التي بدأ انتشارها سنة ١٩٥٧ الوسيلة الفعالة في تنفيذ هذه الخطة في القطاع الريفي.

٣ - تكوين الاتحاد القومي :

كان تكوين الاتحاد القومي سنة ١٩٦٠ دفعة شعبية قوية للحركة التعاونية، إذ كان لمجهودات لجانه في القرى الأثر الكبير في نشر الوعي التعاوني، والرقابة على استخدام القروض الزراعية.

ونستعرض فيما يلي السياسة الائتمانية والنشاط الائتماني.

أولا : السياسية الائتمانية

الائتمان الزراعى التعاونى الموجه

فى ظل قانون التعاون الرابع وضعت الحكومة نظاما جديداً للائتمان الزراعى حوله من الصورة الفردية إلى صورة أخرى تعاونية، ليرتفع مستوى الإنتاج الزراعى كقاعدة أساسية لبناء الاقتصاد الوطنى - كما أتاحت الفرصة لمستأجرى الأرض الزراعية فى الحصول على المال اللازم لزراعتهم دون حاجة إلى ضمان الملاك أو أية ضمانات أخرى اكتفاء بضمان المحصول.

الجمعية وحدها مصدر الائتمان الزراعى :

كان هذا القرار تيسيرا على الغالبية العظمى من الزراع فى الحصول على ما يلزمهم من أموال فقد تقرر أن تكون الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية هى مصدر هذا الائتمان وهو ما سعى... «بنظام الائتمان التعاونى الموجه».

ولم تعد الجمعيات التى أنشئت تطبيقا للقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ جمعيات للتوريد والتسليف فقط كما كانت من قبل.. بل إن المشرع أحاط الحركة التعاونية برعايته واتجه بها نحو الاشتراكية التعاونية بأن جعل جمعية القرية وحدة اقتصادية اجتماعية تقدم الخدمات المختلفة التى يحتاجها أعضاؤها، وتحمل محل بنك التسليف فى تقديم القروض الزراعية. وهى لذلك جمعيات متعددة الأغراض يشرف عليها موظف مالى وآخر فنى.. ولها جهازها الوظيفى ومقر يقصده كل الزراع.

صدور التشريعات التعاونية تباعا :

بصدور القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ أخذت التشريعات التعاونية تصدر تباعا لمصلحة التعاونيات وفى العام التالى صدر القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٧ مجيزا للجمعيات والشركات تلك أكثر من مائتى فدان من الأراضى التى تستصلحها كما منحها حق التصرف فيها بالبيع.. حتى يدفعها ذلك إلى الدخول فى مضمار استصلاح وتملك الأراضى متجاوزا بذلك أحكام القانون ١٠٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى حدد الملكية بما لا يزيد على مائتى فدان للأسرة الواحدة.

شمولية الائتمان :

أسفرت الدراسة بين البنك والحكومة عن أن الأسلوب الأمثل لتوفير القروض لجميع المزارعين ضرورة

إصدار تشريع يدفع بالحركة التعاونية نحو آفاق التنمية فى كافة المجالات ولهذا صدر قانون التعاون الرابع ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ مؤكدا نجاح تجربة الائتمان عن طريق الجمعيات التى بدأ تطبيقها عام ١٩٥٥ وتكون بداية لحركة تعاونية واسعة الانتشار.

الجمعية التعاونية أداة للتنمية :

حددت أهداف الجمعية الزراعية بالقرية فيما يلى :

- ١ - الجمعية هى وحدة اقتصادية واجتماعية عن طريقها يتم النهوض بالإنتاج الزراعى فى الريف.
 - ٢ - يقع على الجمعية عبء تنفيذ خطة الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - ٣ - تقدم الجمعية القروض للزراعى وتوفر لهم كافة الخدمات التى يحتاجونها فى قراهم وفى الأوقات المناسبة.
 - ٤ - تقدم الجمعية القروض الزراعية إلى الزراعى دون ضمان شخصى أو عقارى وتكون المعايير هى الضمان الوحيد لسداد الديون.
 - ٥ - تقوم الجمعية بدور الوسيط بين البنك والمزارعين وسيلة للرقابة على استخدام القروض وتحصيلها.
 - ٦ - تعمل الجمعية على تحديث الزراعة واستخدام الآلات والتقائى المنتقاة والمخسبات وموارد مكافحة الآفات.
 - ٧ - قيام الجمعية بتصريف حاصلات أعضائها ومساعدتهم فى الحصول على عائد مجز لها.
 - ٨ - تعمل الجمعية على تنمية الريف بإقامة المشروعات تأسيسا أو مساهمة فيها.
- تلك كانت أهداف جمعيات القرى الزراعية.

وتغير نظام الائتمان بحيث أدى إلى إضعاف قبضة المرابين وتجار المعايير على صغار الفلاحيين والمستأجرين بصفة خاصة وحول البنك إلى بنك تعاونى يتعامل مع الجمعيات فقط... متخذاً من السياسة الائتمانية التالية... وسيلة لذلك :

- ١ - قصر البنك تعامله على الجمعيات التعاونية وحدها.
- ٢ - تقديم القروض للزراعى الذين تقل حيازاتهم الزراعية عن ثلاثين فدانا بضمان المحصول بدلا من ضمان الأرض أو أية ضمانات عقارية أو شخصية عن طريق الجمعيات أيضا.
- ٣ - تقديم القروض للزراعى فى قراهم عن طريق جمعيات تعاونية متعددة الأغراض هدفها الإنتاج والتسويق وليس توزيع الائتمان فحسب. وتقوم بالمشروعات الاجتماعية والثقافية.
- ٤ - مارس البنك نوعا من الرقابة والإرشاد المالى على الجمعيات التعاونية ليضمن تنفيذ النظام بدقة.
- ٥ - قلل من إجراءات التعامل مع الجمعيات على ضوء تجاربه السابقة.
- ٦ - أشرف على الجمعيات التعاونية المحلية أثناء تقديم القروض واتخذ من الإجراءات ما يضمن له رد أمواله فى مواعيد استحقاقها عن طريق جهازه الذى يقوم بمراقبة الصرف والتحصيل والإشراف على قيد حسابات أعضائه الجمعيات.

٧ - انتشرت أجهزة البنك فى الريف لتكون قريبة من المزارعين بعد تدريبها على أساليب العمل التعاونى ومقوماته.

٨ - وجه البنك سياسة الائتمان وراقب انسياب الأموال إلى الفلاحين.

٩ - دعم البنك الجمعيات بالأجهزة الوظيفية اللازمة لها وساعدها فى إنشاء المقار والمخازن والمستودعات اللازمة لصيانة المحاصيل ومستلزمات الإنتاج المخزنة بها.

إعادة تنظيم الإشراف الإدارى والمالى على التعاونيات

كان لاتساع الحركة التعاونية وتعدد مجالاتها وتنوع أنشطتها - أن صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بنقل مسئولية الإشراف على الجمعيات التعاونية إلى الوزارات المعنية. فالجمعيات الزراعية تشرف عليها وزارة الزراعة. والاستهلاكية من اختصاص وزارة التموين... وهكذا.. كما صدر القرار الجمهورى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة تعاونية زراعية عامة تنظم النشاط التعاونى فى القطاع الزراعى. كما تغيرت تبعية البنك من الناحية الإشرافية وأصبح خاضعاً لإشراف وزير الزراعة والمؤسسة التعاونية الزراعية التى تخضع بدورها لإشراف وزير الزراعة.

تبسيط الضمانات

كان قرار الإقراض بلا ضمان سوى محاصيل الأرض من أهم القرارات التى اتخذتها الحكومة.. فهو لا يقل أهمية عن قوانين الإصلاح الزراعى. وأهمية القرار ترجع إلى : أن الائتمان يقدم من المقرض إلى المقترض بناء على توفر الثقة فى أن الأموال التى يقرضها الأول للشانى ستعود إليه فى الأجل المتفق عليه.. وقد توافرت هذه الثقة بين البنك المقرض والجمعيات المقترضة بعد أن أحاطها المشرع بسياسات الضمانات القانونية. وعملية الإقراض بضمان المحصول يمكن تسميتها فى العرف المصرفى : بالضمان المؤجل.. فالفلاح المقرض ليس لديه ما يقدمه سوى نتاج أرض سوف يزرعها مستقبلاً أو يزرعها حالياً، وضمانه سوف ينتج مستقبلاً.

الخروج على القاعدة الائتمانية :

أرادت الحكومة بسياسة تبسيط الضمانات أن تساعد فئة المستأجرين الذين عجزوا عن تقديم الضمانات التى كان يطلبها البنك.. ولذلك حرموا من الحصول على ائتمان بفائدة معقولة، ولجأوا إلى المرابين بطلبون الأموال منهم بفوائد باهظة.

وبذلك انتهى عهد استغلال الملاك للمستأجرين، واحاطت الائتمان برقابة ذاتية، وضمنت استغلال الجزء الأكبر من الأموال فى العمليات الزراعية بدلا من انفاقها فى أغراض استهلاكية.

كما انتهى أيضا عهد جمعيات - الرجل الواحد - إذ كانت المعاملات التعاونية قبل تطبيق نظام الائتمان الزراعى التعاونى حكراً على مجموعة من كبار الملاك والمستأجرين الذين سعوا إلى تأسيس الجمعيات ليس عن إيمان بالتعاون.. بل لتحقيق مصلحتهم الشخصية.

لذلك اتسمت هذه الفترة بارتباط الائتمان التعاونى بهم.. وتوجه إليهم فى دورهم أو قصورهم - يسجلونه فى دفاتر حازوها دون رقيب أو حسيب - تحت إشراف مجالس إدارات ارتبطت بهم ارتباط التتابع بالتبوع^(١) لا حول لها ولا قوة، سوى التنفيذ على هوى الفئة المحتكرة للجمعيات.

الهدف من إطلاق الضمانات :

لم يكن الهدف من إطلاق الضمانات للحصول على ائتمان زراعى مساعدة المستأجرين وإنهاء عهد امتد طويلاً أمعن الملاك فيه استغلالهم للزراع، كما لم يكن الهدف تغيير الشكل التعاونى فى البلاد ولكن كان هناك أكثر من هدف.

أهداف سياسة الائتمان الزراعى التعاونى

- ١ - توفير التوريد الزراعى السليم لتحقيق زيادة الإنتاج.
- ٢ - توفير التسليف الزراعى الكامل فى المواعيد المناسبة وبالقدر الكافى مع عدم التمسك بالضمانات التقليدية.
- ٣ - حسن استخدام القروض فى الأغراض التى وجهت لها.
- ٤ - خفض نفقات الإنتاج لأداء العمليات الزراعية بطريقة جماعية.
- ٥ - توجيه الخدمات إلى مستحقيها.
- ٦ - تشجيع الزراع على استخدام الآلات الحديثة فى العمليات الزراعية.
- ٧ - استحداث أنواع جديدة من النشاط التعاونى غير الخدمات التسليفية وذلك بإنشاء العديد من جمعيات التسويق وتصنيع المنتجات والتأمين على الماشية وتربيتها وجمعيات المنتجين والمستهلكين.. وغيرها.
- ٨ - قيام صناعات ريفية بالموارد المتاحة والأيدى العاملة المتوفرة فى القطاع الزراعى.
- ٩ - تسويق المحاصيل تعاونياً.
- ١٠ - زيادة مدخولات الزراع نتيجة للفروق الناجمة عن خفض أسعار مستلزمات الإنتاج والعائد على المعاملات وكذلك ارتفاع دخلهم لانتخفاض التكلفة للعمل الزراعى.

(١) فتح الله رفعت - محاضرة عن تطور الائتمان الزراعى فى مصر.

والأهداف في جعلتها منها ما هو اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى... والأخذ بنظام الائتمان التعاونى بعد استحکالا للخط الثورى الذى بدأ بصدر قانون الإصلاح والتهج الذى رسمته الثورة لمساعدة صغار المنتجين.

وفى إعلان آخر للحكومة : إن الهدف من تنفيذ نظام الائتمان الزراعى هو رعاية زارع الأرض الصغير الذى لم يجد قبل الثورة أى معين له - والذى عاش انفراديا مستولا عن نفسه وعن مستلزمات زراعته دون أن تكون لديه الامكانيات اللازمة. واعتبر غير مؤتمن على المعاملات الآجلة فمنعت عنه القروض الزراعية نقدية كانت أم عينية وسلمت لغيره من لم يزرع الأرض وهو توجيه خطأ فى التعامل. وأن الحكومة بهذا لتعتبر الإنتاجية ضمانا لما يصرف عليها^(١).

وقبل أن يبدأ تطبيق النظام كانت هناك عدة مسائل قد تدارستها الحكومة مع إدارة البنك أهمها :

١ - تدهير الموارد

فطن المخطط إلى أن موارد البنك تقصر عن مد كل المستأجرين الراغبين فى الإقراض بكل هذه الأموال وهم فئة كبيرة جدا من صغار الزراع والمنتجين والحرفيين الذين يُشَق عليهم الحصول على الأموال من البنوك التجارية بسبب سياسة الائتمان التى تنتهجها، كما قد لا يتيسر للبنك ذاته أن يحصل على الأموال من هذه البنوك بعد أن فتح باب الإقراض على مصراعيه.. إلا أنه بقرارات التصدير أصبحت البنوك المؤممة تحت رقابة الدولة توجهها كيف تشاء لزيادة الناتج القومى... وأباحت للبنك حق الاقتراض منها.

٢ - سريان امتياز البنك على جميع ممتلكات المدين :

فى مقابل أن يتحمل البنك أخطار الإقراض بضمان مؤجل هو ضمان الحصول بادرت الحكومة من تلقاء نفسها بإصدار تشريع آخر يقضى بسريان امتياز البنك على جميع ممتلكات مدينه (المستأجر) ليضمن استرداده للأصول المقرضة.

لذا كان الهدف من هذا التشريع هو تأمين ديون البنك المتأخرة وكفالة سدادها وإضافة جديدة للضمانات المقدمة له تشجيعا له على زيادة التيسير على الزراع.

٣ - شراء الجمعيات لأسهم بنوكها التعاونى :

قامت الجمعيات التى كانت قائمة بشراء ما تبقى من أسهم البنك من البنك العقارى المصرى وشركاته وبلغت هذه الأسهم ٢٥٢٢٥ سهما. كما تم لها شراء ١٨٧٠٧ أسهم كان يملكها بنك مصر.

(١) وزارة الزراعة فى خمسين عاما.

وزاد بذلك تمثيل الجمعيات التعاونية فى مجلس إدارة البنك بعضوين حلا محل آخرين كانا يمثلان تلك البنوك.

مراحل تنفيذ نظام الائتمان الزراعى التعاونى

اتفقت الحكومة مع البنك على أن تكون باكورة تنفيذ هذا النظام فى مراكز ثلاثة هى ميت غمر، وشبين الكوم والمنيا. حيث بدأت إقراض الأعضاء من الموسم الصيفى ١٩٥٧ وفى سنة ١٩٥٨ ينفذ فى كل محافظات الجمهورية بمعدل مركز بكل محافظة ويعمم تدريجيا فى جميع أنحاء البلاد خلال خمس سنوات تنتهى عام ١٩٦١.

أما تطبيق النظام متدرجا على خمس سنوات فمرده إلى الأسباب الآتية :

- أ - ضرورة العمل على اقناع الزراع بأهمية الانضمام إلى الجمعيات التعاونية حتى تستوعب كل واحدة منها كافة زراع القرية بدون استثناء.
- ب - العمل على إنشاء جمعيات تعاونية جديدة فى القرى التى تخلو منها بحيث تغطى الحركة التعاونية كافة قرى الجمهورية.
- ج - حصر الحيازات الفعلية فى مواقع الجمعيات وإثباتها للتعرف على العضو المزارع النهائى الذى تتعامل معه الجمعية على أساس مساحات معلومة من الأرض.
- د - إعداد ما يحتاجه الجمعيات من أجهزة إدارية وفتية تتميز بالوعى والإيمان بالحركة التعاونية سواء أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين المعينين.
- هـ - دعم الاتحادات التعاونية الإقليمية التى تشرف على هذه الجمعيات باعتبارها القلب النابض للحركة التعاونية. وقد أقر هذا النظام وبدأ فى شكل تجريبى وفقا للبرنامج الزمنى التالى :

جدول رقم (١٨)

البرنامج الزمنى لتطبيق نظام الائتمان الزراعى التعاونى

المرحلة	السنة	عدد المراكز	عدد الجمعيات
الأولى	١٩٥٧	٣	١٣٣
الثانية	١٩٥٨	١٧	٧١٧
الثالثة	١٩٥٩	٥٣	٢٠٦٩
الرابعة	١٩٦٠	٨٦	٣١٢٢
الخامسة	١٩٦١	١١٥	٤٠٢٢

مقار التعاونيات ومغازنها :

فى بداية تطبيق التجربة أوائل عام ١٩٥٧ روى أنه يمكن تدبير أمكنة للتعاونيات فى الوحدات المجمعمة طبقا لما أشار به أحد الخبراء الدوليين.. إذ اعتبر أن هذه الوحدات المجمعمة هى مركز تجميع الخدمات، ومن خلالها يمكن التعرف على الحاجات الحقيقية للزراع.

وللراغبين أن تكون الجمعيات فى قراهم أن يقوموا بتدبير مقر (مكان) صالح أما فى حالة بعد القرى عن الوحدات المجمعمة أو صعوبة الحصول على مقر فإن لكل جمعيتين متقاربتين أن تستأجرا مقرا فى مكان وسط بينهما.

وقد شجع البنك الجمعيات الجديدة والتي كانت قائمة قبل تطبيق النظام على إنشاء المقار والمخازن والشون - وذلك بصرف قروض طويلة الأجل بدون فوائد تقسط على عشر سنوات لبنائها. وقام بوضع خطة خمسية لاستكمال مقار الجمعيات التعاونية إشتراك فى إعدادها إدارة الائتمان بوزارة الشؤون الاجتماعية.

.. وبلغ ما صرف من قروض للغرض ذاته سنة ١٩٦١ وحدها ٦٧٠.٧ جنيهات لبناء ٦١ مقر جمعية وفى نهاية الخطة بلغ عدد المقار التى أنشئت ١٤٢٥ مقرا فى المحافظات المختلفة.

تقديم الخدمات التعاونية على مراحل

فى العام الأول لتطبيق نظام الائتمان التعاونى ظهرت بوادر نجاحه باتساع قاعدة عضوية التعاونيات الزراعية واشتد طلب الزراع على الائتمان.. فقررت الحكومة تعميم النظام فى عام ١٩٦١ بتوقف البنك عن إقراض المزارعين فرادى.

أما بالنسبة لوظائف التعاونيات كوحدة اقتصادية واجتماعية فإنها لا تستطيع أن تمارس كل وظائفها منذ لحظة تأسيسها وكان على المسؤولين بوزارة الشؤون الاجتماعية أن يخططوا لقيام الجمعية بتحقيق الغرض منها، واستقر رأى على تقسيم ممارسة الوظائف التعاونية الجديدة على ثلاث مراحل :

- ١ - المرحلة الأولى - وفيها تمارس التعاونية وظيفة الإقراض فقط وتشجيع الزراع فى القرية للدخول فى عضويتها وتدبير الأمان والمقار والموظفين لتقديم الائتمان فى أحسن صورة.
 - ٢ - المرحلة الثانية - وفيها تقوم الجمعية بتقديم خدمات اقتصادية وتعاونية بجانب وظيفتها الإقراضية - هذه الخدمات تتصل بالزراعة كالخدمة الآلية.. الحرث والحصاد الآلى والخدمات التسويقية.
 - ٣ - المرحلة الثالثة - وفيها تقوم الجمعية بتقديم خدمات ثقافية واجتماعية بعد استكمال أدائها للخدمات الإقراضية والاقتصادية والتعاونية.. وفى هذه المرحلة تقوم برعاية الأعضاء صحيا وثقافيا.
- وباستكمال المراحل الثلاث تكون الجمعية قد أصبحت وحدة اقتصادية واجتماعية غير التى كانت تقدم خدمات التوريد والتسليف فى ظل قوانين التعاون السابقة.

الجهاز الإشرافى :

كان لتحقيق كفاءة الإقراض فى مختلف مراحل التجربة أن يتم التحقق من الحيازات لاعتماد السلف وصرفها مباشرة للزراع فى قراهم، ومباشرة تحصيلها مع صيارف القرى.

ويقوم بذلك جهاز وظيفى وآخر إشرافى - وخصص البنك فى كل مرحلة من مراحل التطبيق الخمس عددا من الموظفين يشرف كل منهم على النشاط الائتمانى فى عدد من الجمعيات المتجاورة - وأمكن عن طريق هؤلاء توفير احتياجات الزراع عند طلبها... ومن واقع تقاريرهم أمكن للبنك إتخاذ العديد من القرارات التى حققت للخدمة الائتمانية كفايتها.

وللمشرف التعاونى (مندوب البنك) حق الإشراف على الجهاز الوظيفى العامل بالجمعية وإلى جانبه مشرف آخر زراعى من قبل وزارة الزراعة حددت مهمته بالإشراف الفنى على النواحى الزراعية. وعليه إرشاد الزراع فى حقولهم وحضور جلسات مجلس الإدارة للتعرف على رغباته وتنفيذ قراراته بشرط أن تكون متمشية مع القانون التعاونى.

وكان على البنك أن يوفر جهازا آخر للمتابعة وتقييم الأداء التعاونى يقوم بالمرور الدورى على الجمعيات فى القرى وفق خط سير مسبق يحدده شهريا أو أسبوعيا.

البنك يوقف تعامله مع الأفراد

مع بداية عام ١٩٦١ أوقف البنك نهائيا تعامله مع الزراع بصفتهم الفردية وبدأ التعامل معهم من خلال جمعياتهم التعاونية التى بلغت ٤٠٣٨ جمعية عدا الجمعيات القائمة منذ عام ١٩٥٢ فى المناطق التى استولى عليها الإصلاح الزراعى من العائلة المالكة وكبار الاقطاعيين وأصبح يتعامل مع ١٦٦.١٢٥ حائزا زراعيا أقرضهم ٣٢٥٧٤٣.٩ جنيهات حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ وتوقف اعتبارا من الموسم الصيفى ١٩٦١ عن تعامله مع الأفراد.

جدول رقم (١٩)

نتائج الخطة الخمسية لتعميم الائتمان التعاونى

البيان	قبل الائتمان	بعد الائتمان	نسبة الزيادة
عدد الجمعيات الائتمانية فى مناطق الائتمان	٢١٩٠	٤٠٣٨	٨٤.١
عدد الأعضاء	٤٤٨٣٥٨	١٢٥٠١٦٦	١٨١
متوسط عدد الأعضاء فى الجمعية	٢٠٥	٣١٥	-
المساحة المخدومة بالفدان	٢٠٩٢٠٢٩	٣٣٧٥٠٤٥٠	٦١.٣
قيمة الائتمان الممنوح بالجنهيه	٢٠٤١٤٣٣٤	٣٢٥٧٤٣.٩	٥٩.٥

ويتضح من الجدول أن البيان التعاونى حقق غرا فى قاعدته من ناحيتين^(١١).

الأولى : ازدياد عدد الجمعيات بحيث انتشرت فى القرى كلها.

الثانية : نمو العضوية بنسبة كبيرة جدا مما يدل عليه عدد الأعضاء ومتوسط العضوية فى كل جمعية.. ولا يغوتنا الإشارة إلى أن الخدمات الائتمانية أصبحت قريبة من الزراع تقدم إليهم فى قراهم ويظهر أثر ذلك فى زيادة قيمة القروض واتساع الرقعة المخدومة.

التطورات الائتمانية خلال المرحلة

١ - تجربة بنوك القرى الأولى :

كان لسياسة الدفعة القوية للتعاونيات وتطبيق نظام الائتمان بضمان المحصول أن زادت المساحات الزراعية التى امتد إليها الائتمان الرسمى بنسبة ٨٤٪ كما زاد عدد المتعاملين مع البنك بنسبة ١٢٥٪ وقيمة القروض ٥٤٪ فى أواخر العام الثانى لتطبيق التجربة الأولى لتطوير الائتمان.

ولكن الآثار السلبية لهذه التجربة ومنها عدم تشغيل الجهاز الوظيفى الكفء الذى يمكنه تقديم الخدمات للجمهور فى سهولة ويسر، وتحقيق دقة وانتظام العمل الحسابى أدى إلى ارتفاع شكوى الجماهير من الجمعيات الزراعية حيث أصبحت حديث الناس فى القرية والمدينة على السواء.

.. وكان لهذا الصراخ أثره فشدد البنك الرقابة الحسابية على التعاونيات واقترح تطوير الجمعيات القائمة بتدعيمها بالأجهزة الوظيفية المناسبة حتى تتحمل المسؤولية.

وشكلت لجنة من الجهة الإدارية المختصة وهى وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك فى أواخر ١٩٥٩ لدراسة أسباب القصور فى أداء العمليات التعاونية ووضع مقترحات لعلاج النقص الذى يحيط بنشاط الائتمان. وأسفرت الدراسة عن ضرورة تصحيح المسار الائتمانى بإنشاء بنوك قرى... أى تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تصبح فى نهاية التجربة بنكا مصرفيا للقرية.

تصحيح مسار الائتمان الزراعى

نظام بنوك القرى فى هذه المرحلة هو امتداد لنظام الائتمان الزراعى التعاونى قصد به اختيار بعض الجمعيات الناجحة، وإمداد كل منها بمدير من بين موظفى البنك الأكفاء يقيم فى القرية إقامة دائمة ويسهم مع مجلس الإدارة فى توفير الخدمات.

والجمعية فى وضعها هذا تعتبر بنكا كاملا له تمام الاستقلال. يشرف عليه مجلس إدارة ويديره مندوب

(١١) مصطفى الفار - محاضرة عن الائتمان الزراعى فى ج.ع.م.

البنك.. ومن ناحية الوضع العام ففي هذا البنك الريفي توجد المخازن حيث تودع مستلزمات الإنتاج لتكون تحت طلب الأعضاء عند الحاجة وبهذا يستكمل هذا البنك المتواضع شكله العام^(١).

نظام بنوك القرى :

بنك القرية نظام مأخوذ به في معظم دول العالم المتقدم ويسمى Lacol Bank أو البنك المحلي. ولكن التجربة الأولى لبنوك القرى في مصر لم يخطط لها بأن تمارس هذه البنوك الصغيرة وظائف البنوك بمعناها المتعارف عليه. فأى بنك لا بد وأن يقوم بالعمليات المصرفية.. مثل قبول الودائع والمدخرات وخضم الكمبيالات، وتحصيلها والتسليف على السندات والأوراق المالية وفتح الاعتمادات المالية.. وما إلى ذلك. ولكن بنك القرية الذي تقرر إنشاؤه ما هو إلا قسم للتمويل التعاوني في الجمعية لذلك اختلفت مسمياته فالبعض يسميه ببنك الجمعية وآخرون أسموه بالوحدة المصرفية أو الوحدة الحسابية.

مجلس إدارة بنك القرية :

يدير البنك مجلس إدارة مكون من رئيس الجمعية وأعضاء مجلس إدارتها كما يضم في عضويته مدير بنك القرية والمُشرف الزراعي بها. وللمجلس الإدارة سلطات واسعة تخوله وضع السياسة المالية التي يسير عليها الائتمان الزراعي وفقا لظروف أعضاء الجمعية المالية كما أن عليه تنفيذ الخطة السنوية للبنك.

مدير البنك :

يدير البنك مندوب من بنك التسليف إلا أنه يخضع لإشراف مجلس إدارة بنك القرية. وقد اختير مديرو هذه البنوك من بين حملة المؤهلات العليا المشهود لهم بالكفاءة والخبرة بعمل البنك. وقد كلفت هذه النخبة بالإشراف على الجهاز الوظيفي ومراقبة تأدية اختصاصه بتوجيه من مجلس الإدارة حيث أقاموا إقامة دائمة بالقرى التي بها تلك البنوك.

أهداف نظام بنك القرية

بنك القرية في مجريته الأولى حددت له خطة عمل للقيام بالمسئوليات التالية^(٢) :

(١) أحمد محمد أبو الفار - التمويل التعاوني - ص ٢٥١

(٢) فتح الله رفعت - مرجع سابق.

الأهداف العاجلة :

- أ - حصول الأعضاء على الائتمان التقدي والعيني. دون تعقيد أو تأخير.
- ب - تبسيط إجراءات تحصيل القروض - حيث منح مجلس الإدارة سلطة التجاوز عن المقررات والشروط المعلنة للحصول على السلف، حتى إذا ما جاء ميعاد استحقاق القروض فإن للمجلس الحق في المطالبة الودية بالسداد بدلا من توقيع الحجز الإداري على ممتلكات المدين.
- ج - تسجيل معاملات الأعضاء أولا بأول. سواء بكشوف الحسابات الجارية لهم أو بالبطاقات الزراعية عند صرف السلف وسدادها وذلك كله لتمكين العضو من أن يقف على مديونيته للبنك في أى لحظة.
- د - تسجيل محاسبي سليم للعمليات التمويلية التي يقوم بها البنك في الجمعية وتصور الميزانية والحسابات الختامية.
- هـ - تسويق المحاصيل تعاونيا وتسجيل المسدد من أثمانها بحسابات الأعضاء وبطاقاتهم فور حدوثها.
- و - تقصى أسباب شكوى الأعضاء وفحصها وإزالة أسبابها.
- ز - تنفيذ خطة خمسية للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعى بالقرية.

الأهداف الأجلة :

- أ - العمل على زيادة المدخرات والودائع بحفز الأعضاء على زيادة مساهمتهم فى رأس المال أو إنشاء صناديق للادخار.. تمكن الجمعية من تحقيق مبدأ التمويل الذاتى.
- ب - عمل مسح ميدانى للبيئة ودراسة المشروعات اللازمة لها ووضع خطط التمويل لتنفيذها.
- .. ومن الواضح أن هذه الأهداف القريبة أو البعيدة كانت تتركز فى حل مشاكل قائمة فى نظام الائتمان الزراعى أظهرها عدم ضبط حسابات الزراع وضياح المسؤولية التعاونية.

وتقرر أن يبدأ البنك مستهدفا ما يلى :

- ١ - تقديم الخدمات الائتمانية.
- ٢ - العمل على زيادة الإنتاج باتباع الوسائل الحديثة وتعميم الخدمة الآلية التعاونية.
- ٣ - مقاومة الآفات تعاونيا.
- ٤ - الاهتمام بتربية الماشية سواء لإنتاج اللحم أو اللبن.
- ٥ - إنشاء الصناعات الرفيعة التي تناسب البيئة بقصد زيادة موارد الفلاح.
- ٦ - تشجيع تنظيم الدورة الزراعية الثلاثية.
- ٧ - إرشاد المزارعين إلى طرق الزراعة الحديثة.
- ٨ - تسويق المحاصيل تعاونيا.
- ٩ - إجراءات المسح الشامل للبيئة أو القيام بالمشروعات الثقافية والصحية والعمرانية.

مقومات نجاح نظام بنوك القرى:

كان لابد من تهيئة الظروف أمام التجربة كي تنجح ويعمم النظام.. لذلك لم يفت على اللجنة أن توفر للمشروع مقومات نجاح أساسية أهمها :

- ١ - وجود مخازن مستلزمات الإنتاج ملحقه ببنك القرية.
 - ٢ - وجود خزانة من الحديد لحفظ النقدية بدلا من وجودها مع مندوب البنك ومجلس إدارة الجمعية.
 - ٣ - كفاية الأجهزة العاملة ببنوك القرى ورفع كفاءتها الإدارية ويمكن اعتبار هذا العامل من أهم العوامل جميعا.
- أما بالنسبة للمقومات الأخرى فكان لابد من توفر عناصر أهمها :
- ١ - الوضوح فى الاختصاصات والمسئوليات.
 - ٢ - الإيمان بالحركة التعاونية كحركة تقدمية ترفع من مستوى أعضائها.
 - ٣ - زيادة وعى مجلس الإدارة القائم على النظام بحيث يشترك فى كل خطوات أداء الخدمات وحل المشاكل التى تقابل الجهاز الوظيفى بماله من صلة بالأهلين.
 - ٤ - التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين.
- كان هذا هو التخطيط لنظام بنك القرية فى مجريته الأولى.. أما التنفيذ فقد قوبل بالعديد من الصعاب.

الخطوة التنفيذية لتطبيق التجربة الأولى

لبنك القرية

فى أول أكتوبر من عام ١٩٥٩ بدىء باتخاذ الخطوات الأولى - واختيرت ست عشرة جمعية تعاونية ومن الواضح أنه لم يكن ممكنا أن يطبق النظام دفعة واحدة.. وإنما بدىء بالجمعيات النموذجية على أن يتم تعميمه تدريجيا .

جدول رقم (٢٠)

الجمعيات التعاونية المختارة لتطبيق نظام بنك القرية عام ١٩٦٠

م	بنك قرية	المركز الإدارى	المحافظة	م	بنك قرية	المركز الإدارى	المحافظة
١	قها	طوخ	القليوبية	٩	المنصورة	إمبابة	الجيزة
٢	ميت بره	قويسنا	المنوفية	١٠	دمشقين	الفيوم	الفيوم
٣	البتانون	شين الكوم	المنوفية	١١	أهشنا	بنى سويف	بنى سويف
٤	سبرباى	طنطا	الغربية	١٢	معصرة حجاج	بنى مزار	المنيا
٥	محلة القصب	كفر الشيخ	كفر الشيخ	١٣	طهنا	المنيا	المنيا
٦	غزالة الحيس	الزقازيق	الشرقية	١٤	النخيلة	أبو تيج	أسيوط
٧	صهرجت الكبرى	ميت غمر	الدقهلية	١٥	روافع القصير	سوهاج	سوهاج
٨	دسوس أم دينار	دمنهو	البحيرة	١٦	الكيمان	إسنا	قنا

بدأ العمل بحصر مقومات البيئة بمعرفة لجنة من مدير بنك القرية (مندوب البنك).
ومجلس إدارة الجمعية والمشرف الزراعى... وأمكن حصر الإمكانيات والزماد والزراعات الشائعة
والمساحات التى يقل إنتاجها عن متوسط الإنتاج العادى.

الخطط المحلية لبنوك القرى :

بعد انتهاء المسح الشامل لمقومات البيئة بالجمعيات المختارة لتنفيذ نظام بنك القرية قام البنك بالاشتراك
مع أعضاء مجالس إدارة بنوك القرى بوضع خطة خمسية هدفها استغلال البيئة فى النهوض الاقتصادى
والاجتماعى بأهالى القرى التى قمت فيها التجربة، بإقامة الصناعات البيئية والدخول بأهل الريف إلى مضمار
التصنيع لاستغلال طاقتهم البشرية ولأهمية التعاون كتنظيم شعبى فإن عليه من المسؤوليات الاجتماعية ما
يفوق مسئوليات النهوض بالإنتاج لذلك تضمنت الخطط مشروعات عمرانية وأخرى ثقافية.

جدول رقم (٢١)

ميزانية مشروعات بنوك القرى فى الخطة الخمسية الأولى

المشروعات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجملة
آلات زراعية	١٦٥٣١	١٢٥٨٠	٦٣٣	٦٦٥٠	٧٥٥٠	٤٩٦٤١
رى وصرف وتحسين أراضى	٢١٧٨٥	١١٤٤٠	٨٤٥٠	٣٦٥٠	١٦٥٠	٤٦٩٧٥
تقليك ماشية	١٩٠٩٨	١٩٨٤٧	١٩٥٠٠	١٨٧٥٠	١٨٠٠٠	٩٥١٩٥
مخازن ومحطات بترولية	٣٥٠٠	٢٠٠	١٥٠٠	-	-	٥٢٠٠
صناعات ريفية						
ومشروعات اجتماعية	٣٧١٠	٣٩٠٠	٢٥٥٠٠	٢٢٣٠	٢١٣٠	١٤٥٢٠
معدات مقاومة آفات	٣٣٩٤	٨٢٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٥٤١٤
المجملة	٦٨٠١٨	٤٨٧٨٧	٣٨٧٣٠	٣١٦٨٠	٢٩٧٣٠	٣١٦٩٤٥

٢ - التطور الإنتاجى خلال المرحلة

مشروع تنظيم الدورة الزراعية

كانت طبيعة النظام الحيازى الزراعى فى مصر الدافع إلى هذه التجربة. فمصر بها عدد من الحيازات
الزراعية الصغيرة المتناثرة، ونتيجة لهذا التفتت فى الحيازة وتجاور الحاصلات التى تعامل معاملات مختلفة
فى وقت واحد.. اتجه التفكير فى إقامة هذا المشروع حتى لا يحدث تدهور كبير فى الإنتاج - فقد بدى فى
مشروع تنظيم الدورة الزراعية فى قرية نواج تحت إشراف جمعياتها التعاونية سنة ١٩٥٦ ثم تقرر تنفيذه على

خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٦١ / ٦٠.

المشروع :

يعمل المشروع على تحويل الحيازات المبعثرة فى كل قرية إلى وحدات كبيرة تمكن المنتجين من استغلال مواردها الأرضية استغلالاً اقتصادياً بتجميع الحيازات فى أحواض.
ولا دخل لهذا التنظيم بالملكية الزراعية الفردية - فكل مزارع يقوم بالزراعة والعمل فيما يحوزه من الأرض وجنى ثمار مجهوده.

مزايا تنظيم الدروة الزراعية :

لهذا التنظيم العديد من المزايا نذكر منها :

- ١ - تقديم الخدمات الزراعية للحائزين فى سهولة ويسر، وتنظيم رى الأرض بدون إسراف والاستفادة بالمياه المتوفرة.
 - ٢ - المحافظة على خصوبة التربة.
 - ٣ - سهولة مقاومة الآفات وخفض تكلفتها وضمان القضاء على الإصابات.
 - ٤ - إمكان استخدام الآلات الزراعية بتكلفة اقتصادية.
 - ٥ - تمكين الزراع من التمييز بالزراعة والقيام بالخدمة الآلية.
- وحتى يمكن إحكام الرقابة على المشروع استخدمت لأول مرة بطاقة الحيازة الزراعية مع بداية العام الزراعى ٦١/٦٠ ومازالت تستعمل إلى اليوم كمصدر للمعلومات الأساسية عن أعضاء التعاونيات.

٣ - الاتجاه إلى تقسيط المتأخرات

رغبت الحكومة تشجيع نظام الائتمان التعاونى وأشارت على البنك أن يقوم بتقسيط الأموال المتأخرة لدى الزراع قبل تطبيق النظام والتي بلغت فى مجملتها ١٦٢٨٤٧١ جنيها لدى ٤٤٠٨١ مزارعاً فئات حياتهم كالاتى :

جدول رقم (٢٢)

متأخرات البنك لدى الزراع فى بداية المرحلة الرابعة

الحيازة	المبلغ بالجنيه	عدد المدينين
من ٥ أفدنة	٢٤٠٩٢٥	٢٨٧٢٦
من ٥ - ١٠ أفدنة	٢٣٧٢١١	٧٣٦٧
أكثر من عشرة أفدنة	١١٥٠٣٣٥	٧٩٨٨
المجموع	١٦٢٨٤٧١	٤٤٠٨١

وقد نصح البنك الحكومة بعدم إجراء تقسيط عام للمتأخرين فى السداد - إذ أنه لو كان الغرض المقصود من التقسيط هو عدم حرمانهم من القروض الجديدة - فإن من حقهم الحصول على القروض العينية اللازمة لزراعاتهم - ولن يتحقق الهدف، بل بالعكس فإنه يخشى أن يكون نتيجة ذلك تشجيع المتأخرين على الاستمرار فى تأخرهم، وإغراء المنتظمين فى السداد على الانحراف عن الطريق السليم- وفى ذلك إضرار بمصالح جمهور المزارعين.

وفى مذكرة أخرى بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ٥٩ أبدى البنك استعداده للنظر فى كل حالة على حدة وتقرير النسبة التى تلائم ظروف كل مزارع لتخليصه من المسئولية الجنائية التى يلقيها عليه القانون بسبب تبديد المحاصيل.

وأن الحكومة لا يجب أن تنهوا مع الماطلين فى السداد إذ أنهم غير جديرين بأية رعاية أو مساعدة.

وقد أخذت الحكومة برأى البنك فى هذه المرحلة.

والحقيقة أن نظرة البنك إلى المدين الماطل كانت دائماً صائبة.. إذ أن التقسيط العام الذى بدأ بعد إصابة محصول القطن سنة ١٩٦١ ولو أنه كان ضرورياً إلا أن الكثير تهرب من دفع ديونه للبنك وتبعه تقسيطات أخرى كبدت الحكومة مبالغ طائلة.. وتولد لدى المزارع سلوك جديد هو عدم السداد انتظاراً لإسقاط الديون وتقسيتها أو نحو ذلك.

ثانياً : النشاط الائتماني

ذكرنا أنه أعدت خطة خمسية لتأسيس تعاونيات بالقرى.. وبهذا يمتنع البنك عن التعامل مع الأفراد إلا من خلال عضويتهم لهذه التعاونيات.

وانتشر رجال البنك ورجال وزارة الشؤون الاجتماعية (الجهة المشرفة على التعاونيات) فى القرى يمشرون صفار الفلاحين بالسياسة الائتمانية الجديدة ويجمعون مساهمتهم فى رأس المال (خمسین قرشا عن كل فدان أو كسوره) لحثهم على الانضمام وتعريفهم بالزايا التى سيحققها لهم نظام الائتمان الزراعى التعاونى الجديد من خلال التعاونيات التى ستؤسسها الدولة لهم.

وقد قوبلت هذه الدعوة التعاونية بمعارضة شديدة من كبار ملاك الأراضى الزراعية بل إن بعضهم أشاع بين صفوف الفلاحين أن ما دفعوه قيمة مساهمتهم فى الجمعيات المزمع تأسيسها ما هى إلا ضريبة جديدة تفرضها الدولة على صفار الفلاحين.

ومع استمرار الدعوة إلى التعاون استطاع التعاونيون تجميع الفلاحين فى جمعيات تعاونية .. وتبرع الكثير منهم بالمقار والأثاثات وغير ذلك.

ونفضت هذه الجمعيات ترفض الفلاحين فى قراهم تحت إشرافهم وإدارتهم وتحقق الحلم الذى راودهم طويلاً.

حجم الائتمان :

قفز حجم الائتمان في هذه المرحلة من عشرين مليوناً من الجنيهات في بدايتها إلى ضعف هذه القيمة. وذلك لأن صغار الحائزين جميعاً قد انضموا إلى التعاونيات وأصبحوا يمثلون ٧٤,٣٪ من إجمالي عدد المتعاملين. كما بلغت القروض قصيرة الأجل لهم ٨ ملايين جنيه. والجداول التالية توضح القيم المالية المقترضة والمستردة خلال المرحلة :

جدول رقم (٢٣)

إجمالي قروض البنك لعملائه خلال المرحلة الرابعة
(القيمة بالآلاف جنيه)

السنة	إجمالي القروض
١٩٥٧	٢.٣٢٩
١٩٥٨	٢٤٤٧٥
١٩٥٩	٢٩٤١٣
١٩٦٠	٣٦٦٧١
١٩٦١	٣٩٤٤٧

أما بالنسبة لاسترداد القروض فقد زادت نسبة الاسترداد بمعدلات كبيرة إذ بلغت في بداية المرحلة ١٣٪ وفي نهايتها ٩٢٪ وهي نسبة تعتبر كبيرة إلى حد ما.

جدول رقم (٢٤)

حركة استرداد القروض في المرحلة الرابعة

السنة	المستحق خلال العام	المسدد	الرصيد	النسبة
١٩٥٧	١٦٣٣.٦٧٣	١٣٥.٨٢٨٢	٢٨٢٢٣٩١	٪٨٣
١٩٥٨	١٩٥٧٥٠٧٨	١٦٦٩٦١١٤	٢٨٧٦٤٦٤	٪٨٥
١٩٥٩	٢٢٩١٤٦٤٠	٢.٧.٣٤٦٢	٢٢١١١٧٨	٪٩٠
١٩٦٠	٢٧٣٤٥٢٣٦	٢٤٩٢٨٦٤٩	٢٤١٦٥٨٧	٪٩١
إجمالي	٨٦١٦٣١٢٧	٧٥٨٣٦٥.٧	١.٣٢٦٦٢.	

جدول رقم (٢٥)

قروض البنك للتعاونيات فى المرحلة الرابعة

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	جملة القروض القصيرة والمتوسطة	ما يخص التعاون من القروض	نسبة الاقراض التعاونى %
١٩٥٧	١٩.٨	٨.٣	٤١.٧
١٩٥٨	٢٤.٤	١٢.٣	٥٠.٢
١٩٥٩	٢٩.٤	٢٠.٦	٧٠.٠
١٩٦٠	٣٦.٧	٣٠.٨	٨٤.٢
١٩٦١	٣٩.٥٠	٣٧.٩	٩٥.٩

ولأن نظام الائتمان قد مد الفلاحين بكل ما يحتاجونه دون اللجوء إلى رهن المحاصيل أو بيعها فقد انخفضت قروض الرهن من ١.٥ إلى ١.٢ مليون من الجنيهات فى السنتين الأولى والأخيرة للمرحلة. وقد تميزت هذه المرحلة باستفادة جميع الأراضى الزراعية من التقاوى المحسنة والأسمدة الكيماوية. فبينما كان الموزع من التقاوى سنة ١٩٥٧ حوالى مليون طن إذ به يزيد إلى خمسة ملايين فى السنة الأخيرة للمرحلة. وكذلك كان الموزع منها نصف مليون زاد إلى ١.٣ مليون طن فى السنتين المذكورتين. وبالنسبة للخدمات المصرفية للتعاونيات فإن الحسابات الجارية زادت فى نهاية المرحلة إلى ما يقرب من ١١.٥ مليون جنيه بعد أن كانت فى بدايتها أربعة ملايين. وما يدل على إقبال الفلاحين على النظام التعاونى تزايد نسبة الاستيراد فبينما نجدها فى السنة الأولى لتطبيق النظام لم تزد على ٨٣٪ فإنها فى آخر عام فى هذه المرحلة وصلت إلى ٩٢٪. كما اضطر البنك إلى تشغيل ما يقرب من ألف موظف نتيجة لتطبيق النظام الجديد. وأخذ منذ ذلك العام يستكمل رسالته فى خدمة الاقتصاد الزراعى برعاية المحاصيل وحمايتها من الآفات.. وذلك بتوفير جميع أنواع المبيدات التى تطلبها وزارة الزراعة وزاد نشاطه فى هذا المجال عاما بعد آخر إلى أن وضعت الحكومة توزيع الأنواع الرئيسية من المبيدات على عاتقه.

إتساع دائرة الخدمات التعاونية

الجمعيات الصناعية :

فى هذه المرحلة لم تقتصر خدمات البنك الإقراضية والمصرفية على الجمعيات الزراعية بل امتدت لتشمل جميع أنواع الجمعيات وبخاصة الجمعية التعاونية للبترول والجمعيات التعاونية الصناعية كجمعية المحلة وشبين الكوم، وتمكينها من شراء الفلز اللازم لتشغيل مصانعها بأسعار معتدلة. وقد شجع البنك على تأسيس جمعيات صناعية مماثلة للجمعيتين المذكورتين فى كل من القاهرة

والقلبية. كما قام البنك بتمويل جمعية الكساء الشعبى، وجمعية الكتان، وجمعية الأدوية وقد ساهمت هذه الجمعيات مساهمة فعالة فى رفع مستوى أعضائها اقتصاديا واجتماعيا وكان لها دور بارز فى مجال الصناعة. وقد بلغت القروض المنصرفة للجمعيات الصناعية عام ١٩٦٠ وحدها ٣٢٥, ١٩٦, ٢ جنيها.

الجمعيات الاستهلاكية :

زادت خدمات البنك للقطاع الاستهلاكي خصوصا جمعيات العمال والموظفين وجمعية الحضر والفاكهة بالإسكندرية، وجمعية الاتجار بالجملة. وقد استطاعت كل هذه الجمعيات بفضل التمويل المنظم والميسر للبنك أن تخفف من أعباء المعيشة. وبلغت جملة القروض المنصرفة لهذه الجمعيات فى عامى ٥٩ - ١٩٦٠ على التوالى ما قيمته ٩٣٤٨٠, ٢٥٠٠٥٤ جنيها.

ظهور العديد من الجمعيات المتخصصة

اتفقت وزارة الشؤون الاجتماعية مع البنك على إنشاء جمعيات متخصصة (وحيدة الغرض) فى تنمية الثروة الحيوانية.

وتقوم هذه الجمعيات بتربية وتسمين الماشية أو تسويق ألبان مواشى الأعضاء وابتداء من عام ١٩٦٠ إتفق البنك مع الحكومة على وضع برنامج لتنمية الثروة الحيوانية تساعد الحكومة بالأطباء البيطريين والأعلاف.

ولتنفيذ هذا الاتفاق أعد البنك نظاما للإقراض الاقتصادى لتربية الماشية وتسمينها لمدة ستة أشهر يعاد بيعها بعد فترة التسمين - بعد أن قامت الحكومة بإصدار تشريع يحمى أموال البنك من الضياع فى حالات تبيد الماشية أو نفوقها.

وصدر من أجل هذا القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٩ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين على الماشية. وبموجب هذا القانون يدفع الصندوق ٧٥٪ من ثمن الماشية إذا كان نفوقها فى الحالات التى يحددها الصندوق. أما بالنسبة لحالات تبيد الماشية فقد اشترط البنك تقديم بوليصة تأمين لدى إحدى الشركات ضد خيانة الأمانة.

وتبع هذا النوع من القروض نوع آخر ليس للتربية والتسمين ولكن لإقامة الحظائر للتربية وإقامة العنابر على أحدث النظم الصحية التى تكفل نجاح التربية السليمة.

مشروع ناصر لتعليك الماشية

أعطى السيد رئيس الجمهورية توجيهات للحكومة بأن تساعد صغار الزراع الذين لم توزع عليهم أراضي الاصلاح الزراعى، وذلك بتعليكهم ماشية يعادل إبرادها فدان أرض وأطلق على هذا المشروع «مشروع ناصر» وقد بلغ عدد المنتفعين به ١٠٨٨١ فردا تملكوا ماشية للعمل تسدد قيمتها على سبعة أقساط متساوية سنوية، ويدون أية فوائد أو عمولات... إذا تحملت إدارة المشروع بها... إلا أن المشروع لم يستمر طويلا وتوقف لأسباب فنية.

تقص قروض الرهن :

مع الأخذ بسياسة تحقيق العدل الاجتماعى والتحول الاشتراكى ابتداء من عام ١٩٦١ فكرت الحكومة فى تطبيق نظام التسويق التعاونى لتضمن به ربحا معقولا للمنتج الزراعى ودخلت مشترية لبعض المحاصيل الزراعية. وبذلك تقلصت قروض رهن المحاصيل الزراعية وحل محلها نظام التسويق.

إلغاء الفائدة على القروض

كان من بين قرارات يوليو الاشتراكية.. القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١.. وبه الغيت الفائدة على قروض المزارعين.

ومن المعروف أن إنتاجية القرض تزيد إذا خفضت تكاليفه أو انعدمت.. وقصد بهذا القرار تخفيض تكلفة الإنتاج الزراعى وبالتالي زيادة دخول الفلاحين لزيادة الاستثمارات فى الزراعة بتكوين المدخرات الريفية الناجمة عن زيادة الدخل.

ولأن البنك يدفع فائدة على القروض التى يحصل عليها من البنوك التجارية.. كان لابد من البحث عن مصدر يتحمل بالفوائد التى رفعت عن قروض الفلاحين.. فصدر القانون ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ملزما لصندوق دعم الأسمدة (منشأ بالقانون ٦٤ لسنة ١٩٦٠) بسداد الفوائد التى كان يتقاضاها البنك عن السلف الزراعية حتى يستطيع مواجهة أعبائه المالية.

وقد تولى الصندوق مراجعة بيانات البنك ورصد لهذا الغرض بميزانية عام ١٩٦٣ / ٦٢ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه، ١٠٤٠٠ ٠٠٠ بميزانية العام التالى.. ثم توقفت بعد فترة عن سداد الفوائد مما كان سببا فى تراكم خسائر البنك.

لجنة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بعد الأخذ بنظام التنمية المخططة فى البلاد صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٢٩ ينص على ضرورة تشكيل لجنة للتخطيط فى كل وزارة أو ما يتبعها - وإلزام البنك بوضع خطة خمسية محددة الأهداف. وصدر قرار الإدارة فى ١١ / ٣ / ١٩٦١ بتشكيل هذه اللجنة وأعدت الخطة اللازمة فى إطار الخطة العامة للدولة. وتضمنت نظاما لمتابعة مشروعات التمويل والادخار الريفى.

تقسيم المديونيات :

فى نهاية هذه المرحلة - أصيب المحصول الرئيسى للجلاء بدودة ورق القطن وكانت كارثة لم تشهدها البلاد من قبل - واستجابة لرغبات زراع القطن تقدم البنك بتقدير نسب الإصابة فى جميع المحافظات فاضطرت الحكومة إلى تقسيط مبلغ ١٨٧٩١٤٧٨ جنيها على ستة أقساط متساوية يبدأ سداد القسط الأول منها فى أكتوبر ١٩٦٢ ويشمل المبلغ المقسط باقى السلف الشتوية ٦٠/٦١، وصيفى ٦١، ونيلى أذرة ١٩٦١.

مرحلة الائتمان لكل الحائزين

(١٩٦٦/ ١٩٦٢)

العوامل التى أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية

كان لقوانين التحول الاشتراكى التى صدرت عام ١٩٦١ أثرها البالغ ليس على قطاع الزراعة

فحسب بل على قطاعات النشاط الاقتصادى، وكانت أهم العوامل التى أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية :

١ - التحول إلى الاشتراكية.

٢ - نظام الحكم المحلى.

٣ - لا مركزية الإقراض.

٤ - التسويق التعاونى الشامل.

٥ - زيادة مساحات الأراضى المستولى عليها.

٦ - تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاقتصادية.

٧ - التوسع الأفقى فى الزراعة.

٨ - توحيد أسعار الأقطان المصرية.

١ - التحول إلى الاشتراكية :

أعقب صدور القوانين الاشتراكية.. صدور ميثاق العمل الوطنى فى مايو سنة ١٩٦٢ ورسم هذا الميثاق

ملامح المستقبل وآمال الشعب فى تحقيق الكفاية والعدل والحرية والوحدة.

وكان للقطاع الزراعى نصيب فيه كبير - فقد حدد الأسس التى تقوم عليها التنمية الزراعية بما يلى:

١ - توسيع الرقعة الزراعية ولاسيما بعد اتمام بناء السد العالى.

٢ - احترام الملكية الزراعية الخاصة وحقوق التوريث. فى نطاق قوانين الإصلاح الزراعى.

٣ - رفع الكفاية الإنتاجية بالوسائل العلمية الحديثة، ونشر الصناعات الريفية لاستيعاب فائض الأيدى العاملة

فى القطاع الزراعى.

٤ - توسيع أبعاد النشاط التعاونى ليشمل كافة العمليات الزراعية من بدء إعداد الأرض للزراعة إلى تسويق

منتجاتها فى الأسواق.

٢ - نظام الحكم المحلى :

بصدور قانون الحكم المحلى الأول، أصبحت مسئولية النهوض بمختلف المرافق فى المحافظات تقع على

عائق المحافظين والأجهزة الشعبية.. وكان من بين هذه المرافق مرفق الائتمان الزراعي. وكانت أولى نتائج هذا النظام الاهتمام بالزراعة، إذ حددت الحيازات الزراعية تحديدا دقيقا، ومحددت مقررات القروض العينية والنقدية وفقا للموارد الأرضية بكل محافظة وحاجات الفلاحين إليها.

٣ - لا مركزية الإقراض :

كان من نتائج الحكم المحلي تحويل المركز الرئيسي لبنك التسليف إلى مؤسسة عامة وفروعه إلى شركات مساهمة مستقلة - إذ رؤى أن تكون إدارة مرفق الائتمان إدارة مستقلة تتمشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية بكل محافظة.. لذلك صدر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بإنشاء بنوك مستقلة للتسليف الزراعى يعهد إليها بأعمال الائتمان فى المحافظة، ورسم سياسة لتحقيق أغراضه القومية - وتتبع هذه البنوك مؤسسة عامة تتولى مسؤولية التخطيط المركزى، وتتابع وتراقب الإدارة التنفيذية الميدانية التى تتولى تقديم الخدمات الائتمانية.

٤ - التسويق التعاونى الشامل :

قررت لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب عام ١٩٦٢ البدء بتجربة التسويق التعاونى الشامل فى مناطق الائتمان.. وذلك للنجاح الذى حققته جمعيات الإصلاح الزراعى إذ قامت بالارتباط على تصريف حاصلات أعضائها لشركات عديدة وجهات مختلفة.

وطبق القرار على محصول القطن موسم ١٩٦٢، وأسفر التطبيق عن نتائج طيبة فى المحافظات التى اختيرت للتجربة وهى المنوفية، وبنى سويف، وأسيوط، وسوهاج. ثم طالبت اللجنة سالفه الذكر بتوحيد النظام وتطبيقه فى تسع محافظات بدلا من أربع هى : الجيزة، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، والفيوم، والقليوبية، والمنوفية، وبنى سويف، والشرقية. وطبق النظام بعد تعديله عام ١٩٦٥ فى جميع المحافظات.. وقد تلا تسويق المحصول الرئيسى للبلاد باقى المحاصيل الزراعية.

٥ - زيادة مساحات الأراضى المستولى عليها :

جا، ميثاق العمل الوطنى محددا للملكية الزراعية بمائة فدان للأسرة كلها وليس للفرد.. وقد عُرِفَت الأسرة بأنها مجموعة تتكون من شخص وزواجه وأولاده القصر... ثم أعقبه القانون ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٢ ناصا على استبدال الأرض الموقوفة على جهات البر والى كانت وزارة الأوقاف تؤجرها لمستأجرين وتحويلها إلى ملكيات توزع على صغار الزراع.

ثم تلاء القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ويقضى بحظر تملك الأجانب للأرض الزراعية، والقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بأبلولة ممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة لدواعي الأمن إلى الدولة.

٦ - تنفيذ مشروعات خطة التنمية :

بدأ فى عام ١٩٦٢ تنفيذ مشروعات المرحلة الثالثة من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان نصيب القطاع الزراعى من هذه الخطة كبيرا إذ بلغ ما يقرب من نصف الاستثمارات التى أدرجت فى الخطة.

٧ - التوسع الأفقى فى الزراعة

كفاية المياه المخزنة أمام سد أسوان استوجبت التوسع الأفقى فى الزراعة والأخذ بنظام الري الدائم فى معظم محافظات الصعيد.. كما قررت الحكومة التوسع فى زراعة محصول الأرز فى محافظات الوجه البحرى لوفرة المياه.

٨ - توحيد أسعار الأقطان المصرية :

وضعت الحكومة سياسة تهدف إلى توحيد سعر الأقطان المصرية فى الخارج لتتمشى مع الأسعار العالمية. وفيما يلى عرض لمراحل التطوير الائتماني خلال هذه الفترة:

أولا : السياسة الائتمانية

حرصت الحكومة على توفير أنواع الخدمات الاقتصادية وتيسير حصول الزراع على مقومات الإنتاج الزراعى فى هذه المرحلة..

كما هيات للفلاحين العوامل التى تساعد على تطوير الزراعة، وخلق الموارد الجديدة.. وعملت على المحافظة على الإنتاج من كافة المؤثرات والآفات.

وكانت هذه المرحلة هى مرحلة التعاطف مع الفلاحين.. فقد سمح للبنك بإقراض الزراع المتأخرين فى السداد قروضا عينية بعد ما وضع لها زيادة إنتاجية الأرض بفضل التسميد الجيد والتقاوى المنتقاء.

وسياسة التعاطف هذه سميت بسياسة (اصرف بصرف النظر) أى أن البنك أصدر تعليماته لموظفيه بصرف القروض بصرف النظر عن مديونية الفلاحين أو الضمانات هذا بالنسبة للقروض العينية.. أما القروض النقدية فاقترص منحها على من سدد مديونته للبنك عن العام السابق بما فى ذلك الأقساط المستحقة عليه.

ليس هذا فحسب.. بل إن الحدود القصوى المقررة لمجموع ما يصرف من قروض لأغلب الزراعات قد زادت،

وفتح باب الائتمان على مصراعيه لمن يرغب من الحائزين.. حيث تقرر صرف أية كميات لمن يريد زيادة إنتاجه من الزراع.

وحتى لا يحرم المستأجرون لأراضى الوقف قررت إدارة البنك أن يمتد الائتمان إليهم ولو كانوا حائزين لقد يزيد على المائة فدان بشرط أن تكون هذه المساحات الزائدة ضمن حيازاتهم.

ومنحت تسهيلات أكثر لجمعيات الإصلاح الزراعى... حيث تم الاتفاق بين وزارة الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت وإدارة البنك على أن يقوم الأخير بتمويل الجمعيات بناء على طلبات مقدمة منها باعتماد مندوب المنطقة فقط على أن تكون مديريات الإصلاح الزراعى فى المحافظات مسئولة عن سداد القروض للبنك فى مواعيد استحقاقها.

وبهذه السياسة اتسع نطاق الإقراض العينى بشكل لم يسبق له مثيل.

ونورد هنا مذكرة للبنك مرسله لوزير الزراعة مؤرخة فى ١٩٦٢/١٢/٣٠ جاء بها :

من وحى الحاجة إلى جهاز ائتمان له أنظمة مثلى تتجه قواعدنا نحو اليسر والسهولة وترسى ضمانات الوفاء والتحصيل على أسس ثابتة.

ومن أجل توفير أنواع الخدمات الاقتصادية التى يحتاج إليها البنيان الاقتصادى فى المجتمع الريفى سواء بتيسير حصول الزراع على مقومات الإنتاج اللازمة للاستغلال الحقلى، وتهيئة المقومات التى تساعد على تطوير طرق الزراعة وتنمية دخول المزارعين بالعمل على خلق موارد جديدة لهم، والعمل على المحافظة على الإنتاج من كافة المؤثرات والأفات ثم تحقيق أكبر قدر من الدخل.

لذلك فإن البنك رسم سياسته المتطورة والتى تعاون أجهزته على القيام بها على أسس:

١ - انتشار أجهزته فى الريف لتكون خدماته أقرب ما تكون للمزارعين.

٢ - مرونة إجراءاته وبساطتها وتطويرها على ضوء تجاربه وتبعاً لحاجات الزراع، وما تقتضيه ظروف تنظيم الإنتاج الزراعى والمحافظة عليه وزيادته.

٣ - التوسع فى خدماته لتسهم فى تطوير المستوى الاجتماعى للريف بتوفير مقومات البرامج الاجتماعية التعاونية.

وقد اتخذ البنك الخطوات التالية :

أ : تيسيرات فى المبادئ العامة للتعامل :

فقد أصبح من الميسور الآتى :

١ - كل مزارع عليه أن يحصل على قروض البنك عن المساحة التى فى حيازته سواء كانت ملكاً أو إيجاراً.

٢ - على كل مستأجر وخاصة صغار الحائزين أن يحصل على قروض البنك اكتفاء بضمان المحصول أو أى ضمانات أخرى خلاف ضمان المالك.

... وقد كانت سلف البنك لا تمتنع إلا على الحيازة المملوكة أو المستأجرة بشرط ضمان المالك. وقد تقرر هذا

التيسير بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى.

٣ - عمل البنك على حماية المزارع من اللجوء إلى التجار والمرايين فراعى فى تنظيم صرف السلف أن تتناسب مع مواعيد الزراعة والخدمة والمقاومة والجنى، وعمل على مراقبة استعمالها خاصة النقدية منها فى الغرض المصروفة من أجله.

ب : تعديل قيم القروض للزراعات المختلفة

تبعا لحاجة تلك الزراعات :

١) دأب البنك على تقديم يد المعونة للمزارعين بتعديل قيم القروض كلما دعت الظروف إلى ذلك - بل زيادة مقررات أنواعها من تقاوى وأسمدة ومبيدات.

٢) الفى الحدود القصوى المقررة لمجموع ما يصرف من سلف لأغلب الزراعات.

٣) شجع المزارعين على زيادة إنتاجهم وذلك بجواز زيادة المنصرف من الأسمدة الكيماوية على السلف المقررة لبعض الزراعات للعملاء الذين يعملون على زيادة إنتاجهم.

ج - استحداث أنواع جديدة من القروض :

١ - تقرر صرف سلف لم تكن تصرف من قبل للبطيخ والقلناس والتين.

٢ - صرف سلف تحت حساب توريد بعض المحاصيل كالقمح والقطن والأرز.

٣ - صرف سلف لإتشاء البساتين.

٤ - صرف سلف لاشهار عقود الفرز والتجنيب والوقف لتصبح ملكيات العملاء محررة ومحددة.

د : تيسيرات للتخفيف من أعباء العملاء :

١- حصول العملاء على حاجاتهم بسعر مخفض بعد التعامل بنظام بطاقات العضوية.

٢ - جعل البنك استمارات السلف سنوية بعد أن كانت موسمية، وأصبح لا يتعدى موعد صرف الخدمات سوى أيام لا تتعدى الاسبوع من تقديم الطلب للقرض وذلك بفضل مساعدة موظفى البنك.

٣ - خفض البنك عمولته نظير بيع محصولات العميل من ١٪ إلى $\frac{1}{4}$ ٪ كما خفض عمولة الأقطان التى تودع بالمحالج إلى ٢٠ مليماً بدلاً من ٥٠ مليماً.

ومن أجل هذه التيسيرات تقرر التوسع فى سلطة الفروع والمشرق التعاونى دون الرجوع إلى المركز الرئيسى، كما تم التوسع فى سلطة الفروع والتوكيلات فى تقدير الضمانات، وأعطت لها سلطة البت فى طلبات التيسيرات لحسنى النية من العملاء.

ه : تطوير الجمعيات التعاونية لتكون

جهازا اقتصاديا واجتماعيا :

وذلك بعمل خطة خمسية لتغطى احتياجات القرية بدأت فى بنوك القرى وتم التوسع فى تجربة هذه البنوك ومنحها سلفا للمقار والائاثات. ويساهم البنك فى خدمة التعاونيات فيكلف متعهديه بنقل التقاوى والأسمدة إلى مقار الجمعيات اختصارا للوقت والنفقات.

و : الخدمة الآلية :

أ) يحل البنك محل الجمعيات فى التعاقد مع الشركات الموردة للآلات (رى - حرث - رش) لرفع مستوى الإنتاج.

ب) يمنح البنك سلفا للموارد البترولية (بالتعاون مع الجمعية التعاونية للبترول) وشرائها وتشغيل الآلات وإقامة وحدات بترولية تعمل لحساب أعضائها ولأغراض التجارة بقصد الربح لرفع مواردها وزيادة دخلها وبالتالي دخول أعضائها.

ز : تدعيم الجمعيات الصناعية والاستهلاكية :

١ - تشجيعا على خلق موارد جديدة لأبناء الريف يقوم البنك بصرف سلف للجمعيات الصناعية لشراء المواد الخام (كالفول مثلا) ومنحها سلفا على الإنتاج المخزون لتمكينها من القيام بإنتاج صناعاتها على أوسع نطاق وعدم بيع المنتج إلا فى الأسواق والمواعيد المناسبة، دون اللجوء إلى التجار والمستغلين.

٢ - بصرف البنك للجمعيات الاستهلاكية الموجودة داخل الشركات والمصانع والهيئات التى يقيمها المستخدمون كفروع تعاونية لبيع المستلزمات الاستهلاكية للأعضاء - ومدهم بما يلزمهم من الحاجيات المنزلية والغذائية بأسعار مخفضة.

انتهى التقرير... ولعل ما جاء به يبرز نشاط البنك فى هذه المرحلة وإن كان لم يتناول موضوع الحاصلات لسابق تاريخه على اليد به.

.. وتعتبر مرحلة الائتمان لكل حائز من أسوأ المراحل التى مر بها الائتمان الزراعى فى مصر.. ذلك لأنه لم يراع فيها تطبيق أهم عناصر السياسة الائتمانية الخاصة بشروط الصرف وضماناته.. بل فتح الباب على مصراعيه لكل من يطلب الائتمان بشرط واحد.. هو أن يكون حائزا!

وقد عانت الدولة من نتائج تطبيق هذه المرحلة أشد المعاناة وتحملت كثيرا من الديون التى اسقطتها عن الفلاحين.. وكان من أهم النتائج أن ظهرت عادات ائتمانية سيئة للمزارعين.. بأن يحصلوا على الائتمان دون أن تكرر لديهم النية لرده.

وربما تصور المرحلة السادسة من مراحل تطور السياسات الائتمانية المعانة التي تخلت عن الآثار لهذه المرحلة.

ثانيا : النشاط الائتماني

في هذه المرحلة بلغ النشاط الائتماني ثلاثة أضعافه وأصبح جميعه تعاونيا صرفا وانتهى تعامل البنك مع الأفراد.

ويتضح من أرقام القروض أن الجزء الأكبر منها صرف لصغار الحائزين والمستأجرين وأنه شمل مساحات من الأرض كانت فرصتها في الحصول على مقومات الإنتاج الزراعي تكاد تكون معدومة. وحقق النشاط الائتماني أعلى نسبة في الزيادة سنة ١٩٦٣ وهي السنة التي أخذ فيها الانقباض الاشتراكي يسيطر على اقتصاديات المجتمع.. فزاد عدد الجمعيات إلى ٤٠٤٣ جمعية محلية قدمت الائتمان إلى ١٥٥٣٤٥١ من الفلاحين لزراعة مساحة ٤٦٠.٨٧٦٨ فدانا.

حجم الائتمان :

حقق النشاط زيادة لم يشهدها من قبل وقفز حجم القروض بمختلف آجالها من ٣٩,٤ إلى ٨٦,٤ مليون جنيه في عامي ١٩٦٢/٦١، ١٩٦٧/٦٦.

ونظرا لتعميم نظام الائتمان التعاوني فإن الإقراض قصير الأجل للزراعات قد حقق وحده زيادة قدرها ١٩٤٪. إذ بلغت ٣٦,٧٧ في أول سني المرحلة وفي السنة الأخيرة كان ٧١,٣٣ مليون جنيه.. وظهر نوع من الإقراض قصير الأجل لتسويق وتجهيز المحاصيل الزراعية أخذ في الزيادة عاما بعد آخر.. وفي الجانب الآخر تضاعفت قروض رهن المحاصيل حتى ثلاثت تقريبا.

جدول رقم (٢٦)

إجمالي القروض في المرحلة الخامسة
(القيمة بالآلاف جنيه)

السنة	القيمة
٦٢/١٩٦١	٣٩٤٤٧
٦٣/٦٢	٥٣٩٩٥
٦٤/٦٣	٥٩٥٥٣
٦٥/٦٤	٦٥٤٦٥
٦٦/٦٥	٧٩٤٦١
٦٧/٦٦	٨٦٤٣٠

أما المحاصيل التى شملها نظام التسويق التعاونى فهى القطن والأرز والبصل وإن امتد إلى غيرها فيما بعد.

وكان نصيب القروض متوسطة الأجل كبيرا لاستحداث أنواع جديدة منها والتوسع فى الأنواع الأخرى. فتركز معظمها فى المكنة الزراعية والثروة الحيوانية، والمناحل، واستصلاح الأراضي.

جدول رقم (٢٧)

جملة القروض متوسطة الأجل خلال سنوات المرحلة الخامسة

السنة	القيمة بالآلاف جنيه
١٩٦٢	٩٢٧
١٩٦٣	٢١٣٥
١٩٦٤	٣١٥٣
١٩٦٥	٢٥٧٠
١٩٦٦	١٣٣٠

ومنذ تحول البنك إلى مؤسسة عامة واستقلت فروع وأصبحت بنوكا مستقلة ارتبط الإقراض بالبيئة، وتغيرت سياساته وفقا لظروف كل محافظة.. وكان ذلك نتيجة لسياسة الاتجاه بالائتمان إلى التوسع الرأسى.

المؤشرات الائتمانية فى المرحلة

١ - قروض الثروة الحيوانية :

أرادت الحكومة أن تدعم مشروعات الثروة الحيوانية - على نظام الدفعة القوية - وذلك بأن تزيد الأموال المستثمرة فى أكثر من مشروع لفترة محددة.. وتم إعداد خطة نفذت فى عام ١٩٦٤ تشمل أربعة مشروعات قيل إنها تغطى حاجات الشعب من اللحوم.. هذه المشروعات وهى :

١ - تربية عجول البتلو.

٢ - تسمين المجدول على البرسيم لدى أعضاء التعاونيات.

٣ - تربية الماشية عن طريق جمعيات مركزية بالمحافظات وجمعية عامة بالقاهرة.

٤ - تدعيم نشاط الجمعيات المتخصصة فى تربية الماشية.

وما زالت هذه المشروعات تعمل حتى اليوم على توفير جزء كبير من الاستهلاك الملقى.

٢ - القروض التعاونية :

القروض التعاونية اصطلاح أطلقه البنك على الخدمات الائتمانية التي تقدم للجمعيات التعاونية غير الزراعية وذلك منذ تحويله إلى بنك التعاون العام الذي يخدم الجمعيات الزراعية بصفتها الشخصية.

٣ - الجمعيات الصناعية :

ظلت خدمات البنك للقطاعات غير الزراعية تتزايد عاما بعد عام إلى أن أنشئت المؤسسات النوعية لرعاية الأنشطة التعاونية التي تتصل بها وباشرت مهامها في عام ١٩٦٢. وقد بلغت التسهيلات الائتمانية التي قدمت لجمعيات القطاعات غير الزراعية مبالغ كبيرة حيث حصلت على قروض قيمتها ٢٢٣٨٧٧٢ جنيهها في عام ١٩٦٢ وفي العالم التالي ٢٣١٢٢٣٧ جنبها بزيادة قدرها ٧٣٤٦٥. في عام واحد. واستأثرت الجمعيات الإنتاجية بالجانب الأكبر من هذه التسهيلات إذ بلغ مجموع ما خصص لها ٨١٪ في المتوسط.

وكان نصيب الجمعيات التعاونية للتسيج كبيرا بغية تمكينها من الحصول على الخامات اللازمة لأعضائها بأسعار معتدلة إلى جانب تيسير نشاطها في تسويق منتجاتها. كما تمكن الكثير من الجمعيات غير الزراعية من الحصول على عطاءات لتوريد إنتاج أعضائها بتمويل من البنك، وبذلك استطاعت أن تقدم لأعضائها خدمات طبية في ميدان التصنيع والتسويق.

٤ - الجمعيات الاستهلاكية :

زادت خدمات البنك للقطاع الاستهلاكي زيادة ملحوظة تمكنت بفضلها معظم الجمعيات من تمويل حركة مشترياتها وزيادة حجم مبيعاتها وبذلك ساهمت مساهمة فعالة في تخفيف أعباء المعيشة على أعضائها ومعظمهم من ذوي الدخل المحدودة.

٥ - جمعيات صائدي الأسماك :

قطاع الثروة السمكية تزايدت قروضه هو الآخر خاصة بعد ضمان الحكومة هذا القطاع في حدود خمسة ملايين جنيه.

٦ - جمعيات الطباعة والنشر :

وامتد نشاط الائتمان إلى الجمعية التعاونية للطبع والنشر لتتمكن من تحقيق رسالتها الاعلامية في

المجال التعاونى فتقرر صرف قروض لها لاستيراد آلات الطباعة وتملك مبنى وشراء ورق بلغت ١٠٥ ٠٠٠ جنيه.

٧ - وقف تمويل جمعية البترول لتحويلها إلى شركة مساهمة:

نالت الجمعية التعاونية للبترول تشجيعا من البنوك لم تحظ به أية جمعية تعاونية أخرى حتى أصبحت من الجمعيات الكبرى، وبعد أن تحولت إلى شركة مساهمة عربية أوقف البنك تعامله معها لخروج التعامل مع الشركات عن نطاق وظائفه.

٨ - بداية الإنتاج المحلى لسداد السلفات :

كان عام ١٩٦٣ بداية الإنتاج المحلى من سداد سلفات النشادر من إنتاج شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس. وبذلك قلت الكميات المستوردة من هذا النوع الذى ثبت صلاحيته لمعظم الزراعات بعد أن كان استعماله قاصرا على زراعة الأرز فقط.

٩ - توزيع البنك لمستلزمات مقاومة الآفات :

ليستكمل البنك دوره فى توفير احتياجات الجمعيات التعاونية وأعضائها من مستلزمات المقاومة القروية والجماعية للآفات التى تلحق بالمحاصيل الزراعية قام باستيراد وتوزيع أدوات المقاومة ومهماتا من الآلات المتحركة للرش والرشاشات والعمارات اليدوية وقطع غيارها سواء من الإنتاج المحلى أو المستورد ابتداء من عام ١٩٦٢..

١٠ - توزيع الجبس الزراعى :

شجع البنك الزراع على استعمال الجبس الزراعى بعد ما تبين فوائده فى اصلاح الأراضى القلوية.. وقام بتوزيعه دون أن يتقاضى أية عمولات رغبة منه فى المساهمة فى خلق الوعى لاستعماله وتشجيع الاقبال عليه... وقد بلغ ما وزع خلال عامى ١٩٦٣، ٦٢ على التوالي ٢٠٤٣، ٨١٨٦٥ طنا .

١١ - قصر توزيع المبيدات على البنك :

بعد نجاح البنك فى توفير مختلف أنواع المبيدات لحماية المحاصيل صدر قرار وزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ يقصر توزيع معظم أنواع المبيدات الرئيسية على البنك.. وتنفيذا لهذا القرار قام باستلام جميع المبيدات من الهيئات والتجار واتسع هذا النشاط باتباع سياسة مقاومة الآفات جماعيا وجميع المحاصيل بعد أن كانت مقصورة على محصول القطن.

الجانب الميداني للتسويق

كلفت المؤسسة التعاونية الزراعية بالإشراف على عمليات التسويق التعاوني وتنظيمها باستكمال تكوين الجمعيات التعاونية في القرى بعد أن اعتبرت الخلية الأساسية في الاقتصاد الزراعي التعاوني. وبعد أن أصبح في كل قرية جمعية إنتظم في عضويتها جميع الحائزين على أرض زراعية تقوم بخدمات أعضائها في مجالات التوريد والتسليف والخدمات الزراعية المختلفة ثم تسويق حاصلاتهم ليتمكنوا من الحصول على الأسعار المناسبة^(١).

وشكلت لجنة عليا لمتابعة تسويق القطن بتلك المؤسسة في عام ١٩٦٥ مهمتها الإشراف على عمليات التسويق والبت في أى مشاكل تعترض الجمعيات. ونظرا لأن البنك كان يتبع تلك المؤسسة فقد كلف بالقيام بالعمل الميداني للتسويق لضعف الامكانيات المادية والفنية الموجودة بالمؤسسة التعاونية والجمعيات القائمة بالتسويق. ويشترك البنك مع الجمعيات التعاونية الزراعية في جميع أقطان الزراع وبعد الأجهزة الفنية لفرزها وتحديد قيمة الأقطان الزهر بعد تحديد رتبته، ويستمر إلى جانب الفلاح برعى حقوقه في مرحلة الحليج حتى يحصل في النهاية على الرتبة الحقيقية ويستفيد من نسبة تصافى أقطانه.

بدء النشاط الائتماني لتسويق الحاصلات الحقلية والبساتينية :

بدأ البنك بإعداد جهاز فني متخصص ودعمه بالعناصر الفنية، كما عين الكثير من الموظفين الإداريين والمحاسبين لتولى مهمة التسويق ابتداء من عام ١٩٦٢. وبدأ بتسويق القطن على شكل تجرية في محافظة المنوفية لتصرف المحصول على أسس تعاونية وخصصت أجهزة فنية وإدارية تتولى مهام فرز أقطان المنتجين وصرف القروض التسويقية لهم فور إتمام الفرز كدفعة أولى من قيمة الأقطان التي يرودونها. وبلغ مجموع هذه القروض في هذه السنة ٥٨٧.٧٤٨ جنيهها.

وقد حققت هذه التجربة معظم أهدافها - رغم ما صادفها من صعاب - وتم استلام وتسويق ما يزيد على نصف مليون قنطار، وحصل الزراع لأول مرة على الثمن الحقيقي لأقطانهم على أساس التقييم الصحيح لهذه الأقطان بواسطة فرازي البنك.

وقد قام المسؤولون بدراسة نتائج التجربة وتحليل الصعوبات التي اعترضتها ووضع نظام شامل للتسويق التعاوني للأقطان بديء به في عام ١٩٦٤ في ثلاث محافظات.

(١) على فهمي المنتيل - دراسات في التسويق التعاوني للقطن - المطبعة العربية الحديثة.

تسويق البصل تعاونيا :

بدى بتسويق البصل عام ١٩٦٣ وحددت الحكومة أسعاره، كما ألزمت شركات القطاع العام بشرائه من الجمعيات بهذه الأسعار، وبدأ تسويق البصل بإبرام عقود الشراء بين المحافظات المنتجة بوصفها ممثلة للجمعيات التعاونية فى دائرة المحافظة وبين الشركات المشترية وأوكلت محافظة أسيوط إلى البنك عبء التنفيذ نيابة عنها. وقام البنك بتقديم التسهيلات الائتمانية والفوارغ اللازمة لتعبئة المحصول.

تسويق الخضر والفاكهة :

تعهد البنك بالنشاط التسويقي للخضر والفاكهة وقدم تسهيلات ائتمانية للتعاونيات التى قامت بالتسويق لأول مرة قيمتها ١٧١٠، ٧٠، ٨٦، ٨٩١ جنيها أعوام ٦٢، ١٩٦٣ على التوالي.

تمويل محصول القطن :

إتخذ البنك عددا من الإجراءات لسهولة انسياب المحصول إلى مراكز تجميعه وكانت أهم تلك الإجراءات هى :

- ١ - بصرف البنك سلفة جنى قدرها خمسة جنيهات - زيدت بعد ذلك - عن كل فدان قبل موعد بدء جنى المحصول.
- ٢ - يقوم البنك بتوفير العدد اللازم من القبانين الرسميين لمراكز التجميع على أن يتم الوزن بمعرفة لجنة تمثل فيها الجمعية.
- ٣ - يتولى موظفو البنك صرف الثمن المبدئى فى اليوم التالى للتوريد (خلال ٢٤ ساعة من التوريد) حسب رتبة الأساس بعد خصم الأموال الأميرية ومطلوبات البنك ومصاريف التسويق على ألا يقل المنصرف عن حد معين عن كل وحلة وزن.
- ٤ - بمجرد تحديد الرتبة والتصافى بصرف الفلاح ما تبقى له بعد خصم المطلوب منه للحكومة والبنك. ويلاحظ أن البنك يقوم بصرف الثمنين المبدئى والنهائى لأعضاء التعاونيات دون النظر إلى تحصيل الثمن من الشركات المشترية - لذلك وضعت وزارة الخزانة فى كل محافظة مبلغ نصف مليون جنيه بدون فوائد تحت تصرف البنك حتى تتم المحاسبة مع الشركات المشترية للمحصول.

التوسع فى نطاق بنوك القرى

فى هذه المرحلة ظهرت بوادر طيبة لنجاح بنوك القرى التى أمكن للبنك أن يوفر لها جهازا إشرافيا عالى الكفاءة من عناصر مؤهلة علميا وعمليا.

ونتيجة لما لمسه من نجاح زيد عددها من ست عشرة جمعية إلى خمسين واعد التخطيط على أساس أن يزيد العدد إلى مائة فى نهاية عام ٦٤ وذلك بالاستفادة الكاملة بالطاقة الإنتاجية للخمسين مشرفا القانمين بإدارة الخمسين جمعية.

وقد أبدى وزير الزراعة رغبته فى زيادة عدد بنوك القرى إلى مائة وذلك عند افتتاح جمعية كوم النجار وكلف مديرى التعاون بدراسة مدى تحقيق هذه الرغبة.

اجتماع ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ :

عقد رئيس البنك اجتماعا مع المسئولين التعاونيين وانتهى الرأى إلى التوسع فى نظام بنك القرية باختيار جمعيات جديدة مجاورة لبنوك القرى القائمة وبنوك القرى الجديدة وعددها ٢٧ بنك قرية بضمها إلى اختصاص مديرى هذه البنوك وتنفيذ النظام بها.

وكان قرار المجتمعين :

- ١ - تعيين مساعدين لمدير بنك القرية فى بعض الجمعيات المجاورة للجمعية المنفذ فيها النظام.
 - ٢ - ضم بعض القرى المجاورة إلى بنك القرية القائم حالياً بحيث يخدم أعضاء جمعيات هذه القرى.
 - ٣ - ضم جمعية أو أكثر إلى اختصاص مدير بنك القرية بحيث يؤدي وظيفته فى كل منها.
- ورغم النجاح الكبير الذى حققه نظام بنك القرية وتوسعه ليشمل أكثر من مائة جمعية.. إلا أن الحكومة رأت تجميد هذا النظام نظراً للبدء فى تطبيق مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى عام ١٩٦٤ بمحافظتى كفر الشيخ وبنى سويف حيث اعتبرت الحكومة هذا النظام بديلاً لبنوك القرى ووضعت خطة التوسع فى تطبيقه الذى آل فى النهاية إلى الفشل وهو ما سنعرض له فى صفحات مقبلة.

بطاقة الحيازة الزراعية :

حتى تنهض الجمعيات بالإنتاج الزراعى كان لابد من وضع ضوابط تحقق عدالة توزيع مستلزمات الإنتاج على الزراع والتعاسب معهم على ما صرفوه من قروض.. فصدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ والذى يقضى بأن يعتبر حائزاً كل مالك أو مستأجر يزرع أرضاً زراعية لحسابه أو يستغلها بأى وجه من الوجوه.. ويعتبر فى حكم الحائز مريو الماشية.

كما ألزم كل جمعية أن تعد سجلاً يدون فيه البيانات الزراعية الخاصة لكل حائز والتحقق من صحتها وإعداد بطاقة لكل حائز.

أما واجبات الحائز فهى الاحتفاظ بها وتقديمها عند كل طلب واخطار الجمعية عن أى تغيير يطرأ على حيازته.

الرقابة المالية والمحاسبية للجمعيات الزراعية:

كلف البنك منذ عام ١٩٦١ بمهمة الرقابة المالية والمحاسبية للجمعيات الزراعية وبدأ بمسح شامل لأوضاع الجمعيات ومراكزها المالية قبل مباشرته لهذه المهمة وقدم تقريراً بذلك.

وقد قام بمهمة الرقابة المالية والمحاسبية - وكان لا بد وأن تكون هناك مؤشرات صحيحة تعطي نتائج العمل التعاوني فأنشئ قسم التحليل المالي بالمركز الرئيسى، وبه استطاع الوصول إلى تحليل دقيق للأوضاع المالية لعدد كبير جداً من الجمعيات أظهر للمستولين صورة لا تبعد كثيراً عن حقائقها المالية - ولم تقف أجهزة البنك عن حد إعطاء هذه الصورة للمستولين عن الحركة التعاونية بل إنها تناولت اصلاح الأخطاء التى أصبحت ماثار شكوى الزراع والقضاة على بعض العلاقات التى تفشت داخل الكثرة الغالبة من الجمعيات سواء فى الأنظمة المحاسبية والدفترية أو التصرفات الإدارية.

ووضع البنك نظاماً جديداً يكفل انتظام العمل ودقته ويعيد الثقة فى الجمعيات كما قام بجهد ضخم فى حماية أصول الجمعيات وتدعيمها وذلك بتحصيل مبالغ كبيرة كانت عهداً لدى أمناء صناديق الجمعيات وأعضاء مجالس إدارتها واعتبرت هذه المبالغ فى حكم المفقودة لبقائها سنوات طويلة دون تسوية أو استرداد.

توفير الخزائن الحديدية للجمعيات :

لإحكام الرقابة على التعاونيات تطلب الأمر توفير خزائن حديدية لحفظ الأموال فى جمعيات القرى... وتم تزويد ١٥٠٠ جمعية بها، توفر فيها أسكنة ملائمة لوضع تلك الخزن.

التطور الإنتاجى خلال المرحلة

مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى

يعتمد المشروع فى أساسياته على ما يأتى :

- ١ - تأسيس جمعية لكل قرية لا يلتزم الزراع بالانضمام إليها، ومع ذلك فهى تنظم لهم عملية الإقراض والتسويق تحت إشراف الهيئة العامة للإصلاح الزراعى.
- ٢ - لا تقل المساحة التى تخدمها الجمعية عن ألفى فدان - وذلك بضم الجمعيات التى تقل عن هذا القدر لبعضها.
- ٣ - تقتضى الجمعية ما تشاء من القروض من البنك وهى مسئولة عن ردها إليه فى مواعيد استحقاقها - وعليها أن تمسك حسابات نظامية لأعمالها وتسويتها ومحاسبة الزراع على القروض، وما وردوه من محاصيل سوقت تعاونياً.
- ٤ - ليس للبنك أى علاقة مباشرة بالزراع بل انحصرت علاقته بالجمعية فقط.

- ٥ - لا تعتمد الجمعيات فى إدارتها على مجالس الإدارة المنتخبة، وإنما على جهاز وظيفى منح كل السلطات مقابل مسئوليته عن زيادة الإنتاج.
- ٦ - زودت الجمعيات بمخازن وآلات زراعية ومراكز للصيانة وافتتحت مجمعات لسكنى موظفيها.
- ٧ - لكل جمعية مدير مسئول أمام إدارة المشروع عن الدفاتر والسجلات المسوكة بها وحساباتها وتشغيل الآلات وأى نوع للنشاط.

الأهداف العامة للمشروع :

استهدف المشروع تحقيق خدماته بالوسائل الآتية^(١) :

- ١ - إعادة تطوير الجمعية التعاونية بالقرية ودعم أجهزة التوجيه والإرشاد.
 - ٢ - تحسين الأرض الضعيفة.
 - ٣ - تعميم وسائل الري والصرف.
 - ٤ - التوسع فى الخدمة الآلية.
 - ٥ - النهوض بالثروة الحيوانية.
 - ٦ - تعميم استخدام التقاوى المنتقاة.
 - ٧ - التوسع فى الصناعات الريفية والبيئية القائمة على الخدمات المحلية.
- وإن كان التخطيط للمشروع تولد عن دراسات جادة لتطوير الهيكل الإنتاجى إلا أن مشاكل التطبيق تضخمت سنة بعد أخرى.
- هذا وقد اختيرت محافظتا كفر الشيخ وبنى سويف لتطبيق التجربة فى يناير سنة ١٩٦٤. ثم امتد التطبيق إلى خمس محافظات أخرى، فى العام التالى، ولكن المشروع لم يواصل الانتشار بعد ظهور بوادر فشله كما نوضح فيما يلى :

توقف المشروع :

وضحت أهمية بنك التسليف كجهة متخصصة للإقراض الزراعى ذات تجربة طويلة فى هذا المجال وذلك عندما ارتبكت النواحي المالية للجمعيات التى أسسها مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى واعتبرها تجاوزاً لمرحلة الائتمان البسيط ووضع لها الكثير من الامكانيات.

إذ ضعفت ثقة المتعاملين معها إلى أبعد حد، وامتنع معظمهم عن السداد وخرجت تقارير المختصين تنبئ، بفشل المشروع وأعيد تسليم هذه الجمعيات إلى بنك التسليف فشق عليه الكثير فى إعادة تنظيمها وضبط حساباتها.

(١) فتح الله رفعت - مرجع سابق.

نشاط الائتمان يتعثر

كان لعامل السرعة فى تأسيس الجمعيات التعاونية فى كل القرى وانحسار نشاط البنك عن التعامل مع الأفراد إلا من خلالها أن تعثر النشاط الائتمانى وأصبح الفلاحون يضجون بالشكوى من الأخطاء فى حساباتهم مع الجمعيات وبرزت مشكلة عدم كفاية أجهزة العمل بالجمعيات وكذلك ضعفها لتحمل تبعات عمليات الائتمان واسعة النطاق.

ويرى بعض المسئولين أن مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى قد ارتبط بتعثر الائتمان.. فلو قرر لنظام الائتمان التعاونى أن يسير فى طريقه المرسوم لكان للتعاونيات شأن كبير فى تطوير القرية المصرية ومساهمتها فى الثورة الخضراء.. والأمن الغذائى... إذ أن تدخل الدولة عام ١٩٦١ لتطبيق نظام جديد تحت اسم «تنظيم الإنتاج الزراعى» أدى إلى اختناق التعاونيات وانحرفاها عن مسارها.

نتائج سياسة الائتمان لكل حائز:

من القواعد الأساسية فى الائتمان أن المدين فى حاجة إلى العناية والرعاية، وأن مركزه ضعيف، ويجب تشجيعه بصرف القروض حماية للإنتاج وحتى يستطيع أن يزيد دخله وينميه، وبالتالي يصبح قادرا على الوفاء بمتطلبات حياته خاصة سداد ديونه.

ولذلك كانت نتائج سياسة اصرف بصرف النظر من أخطر السياسات التى اتبعت للتيسير على الماطلين ومنهم مزيدا من الفرص للحصول على القروض، وعدم سدادها حتى يأتى الله بالفرج.. إما أن تحملها الحكومة.. أو أن تقسط المديونيات أو تقسط بعضها.

وتراكمت ديون الزراع وهبطت حركة استرداد القروض واضطربت سياسة الائتمان واستثمرت أمواله فى قطاع الزراعة دون مبرر وزاد حجم القروض زيادة كبيرة دون الانتظام فى سدادها فى مواعيدها.. إذ تعتبر قاعدة السداد من نفس المحصول من أقوى الدلائل على فاعلية الائتمان ونجاحه.. وأن الانتظام فى السداد هو الذى يدفع مصدر الائتمان بارتياح وثقة والمئنان إلى المزيد من التوسع.

وكان من نتيجة اتباع تلك السياسة أن تحملت الحكومة ملايين من الجنيهات باسقاط الديون عن الزراع.

وجاء بتقرير مجلس إدارة البنك عام ١٩٦٤ ما يلى :

« .. يواجه قطاع الائتمان بالبنك الكثير من المشاكل والصعوبات على المستوى الميدانى ومن أهم المشاكل اختلاف وجهات النظر فى تقدير حدود الائتمان الذى يحقق أكبر قدر من الفائدة للإنتاج الزراعى والمصلحة العامة.

ومن أخطر الأمور فى هذا الصدد إغفال المقاييس التى توضع لتنظيم هذه الحدود بإطلاق الائتمان أو

التوسع فيه على غير أساس لا يؤدي ثمرة ولا نفعاً... بل بالعكس يجلب ضرراً بشكل خطير ولا معنى ذلك أننا ننادي بالتقتير أو الانكماش إلا أننا نرى أن الإسراف أو التقتير في هذا المجال على حد سواء في الضرر وسوء النتائج...»

إنخفاض نسب الاسترداد :

نتج عن إطلاق الائتمان والتوسع فيه بشكل لم يألّفه البنك من قبل أن تراخي بعض العملاء عن السداد.. وواجه البنك صعوبات كبيرة في استرداد ما سبق له إقراضه ورفع بذلك تقريراً للمسؤولين عن قطاع الزراعة والائتمان جاء به:

... يواجه البنك صعوبة في عمليات تحصيل القروض بسبب عدم اهتمام بعض الجهات المختصة بهذه العمليات الاهتمام الكافي.

وفي رأينا أن النظام الذي ما زال متبعاً في عمليات التحصيل والذي وضع في وقت ونحت ظروف تغيرت معالمها وأوضاعها إن لم تكن قد انقضت لم يعد صالحاً في الوقت الحاضر وأن الوقت قد حان لإعادة النظر في أسلوب التحصيل بحيث يكون متمشياً مع أسلوب الائتمان والمبادئ التي يقوم عليها والأهداف التي يعمل على تحقيقها...»

جدول رقم (٢٨)

حركة استرداد السلف قصيرة الأجل بضمان حق الامتياز في المرحلة الخامسة

(القيمة بالجنينة)

السنة	المستحق خلال العام	المسدد	الرصيد	النسبة
١٩٦٢	٥٦ ١٧٧٣٧٤	٤١ ٢٩٩ ٦٥٧	١٤ ٨٧٧ ٧١٧	٪٧٤
١٩٦٣	٦٥ ٤٢٨٧٣٦	٤٧ ٤٥٠ ٤٤٢	١٧ ٩٧٨ ٢٨٤	٪٧٣
١٩٦٤	٦٩ ١٣٩٩٥٦	٤٧ ٣١٢ ٨٠٤	٢١ ٩٢٦ ١٥٢	٪٦٨
١٩٦٥	٩٧ ٠١١٣٧٥	٧٠ ٦٢٧ ٩٧٢	٢٦ ٣٨٣ ٧٦٣	٪٧٣
١٩٦٦	١١٤ ٦٠٢٧٤٧	٧٩ ٩٨٢ ٨٠٤	٣٤ ٦١٩ ٩٤٣	٪٧٠

ومن أهم الملاحظات على سياسة التساهل مع الفلاحين وصرف القروض بصرف النظر عن مديونياتهم.. نرى أن قروض مستلزمات الإنتاج المصروح لهم بصرفها دون القروض النقدية قد زادت بينما بلغت القروض النقدية ذروتها في عام ٦٥/٦٤ ثم انكمشت في عام ١٩٦٦/٦٥ تمشياً مع السياسة الائتمانية.

وبين الجدول التالي قروض الزراعة ومكوناتها في بعض سنوات هذه المرحلة

جدول رقم (٢٩)

قروض الزراعات فى بعض سنوات المرحلة الخامسة

(القيمة بالجنيه)

٦٥ / ٦٦	٦٤ / ٦٥	٦٣ / ٦٤	قروض الزراعات - السنة
٢٣ ٩٨٢ ٢٩٩	٢٤ . ٧٢ ٩٨٦	١٨ ١٣٥ ٩٧٣	تقديده
٤ ٦٣٢ . ٣٦	٣ . ٢٧ ٩٨٤	٢ ٩٠٥ ٢٦٨	بذور
٣٤ ٧٤١ ٧٢٩	٢٥ ٣٢٨ ٤٧٨	٢٠ ٤٤٧ ٣٨٢	أسمدة
٧ ٨٦٠ ٥٨٧	٦ . ٤١ . ٧٢	٩ . ٨١ ٦٠٧	مبيدات
--	١٨٢ ٨٢٥	١١٧ ٤٤٢	عبرات
٧١ ٢١٦ ٦٥١	٥٨ ٦٥٣ ٣٤٥	٥٠ ٦٨٧ ٦٧٢	المجموع

واضح أن قروض البذرة والأسمدة كانت مطردة الزيادة بينما بلغت القروض النقدية ذروتها فى عام ٦٤ / ٦٥ من المرحلة ثم انكمشت بعد ذلك.

خوف.. واعتراض :

مما يدل على أن سياسة الصرف للزراع دون أية قيود لم يكن البنك راضيا عنها... وانه كان أداة لتنفيذ أوامر السلطة الحاكمة فى ذلك الوقت، حتى ولو كانت هذه الأوامر ضارة بالاقتصاد القومى. فإن مجلس إدارة البنك نوه فى تقرير له عام ١٩٦٣ لذلك حيث يقول :

«... نوه أن تشير فى هذا المقام أن الزيادة المرجوة فى حجم النشاط يجب أن تكون تابعة لزيادة المستفيدين وألا تكون نتيجة تضخم المديونية على عدد متجمد من المستفيدين ولا خير من التوسع فى منح الائتمان الذى يفتح أبوابا لايرادات جديدة للمستفيدين الذين تثبت مقدرتهم على الوفاء بمديونياتهم فإن مثل هذا الائتمان يكون ائتمانا مشمرا بالنسبة للمستفيدين لما يحقق لهم من فوائد تتمثل فى زيادة دخولهم التى تنعكس على زيادة الدخل القومى فى مجموعه مما يحسن الحالة الاقتصادية للبلاد...».

وبعد فشل سياسة الائتمان لكل حائز عدلت الدولة سياستها واتبعت سياسة أخرى أكثر حزمًا. وقرر مجلس الوزراء قصر السلف النقدية على الزراع المسددين وذلك ابتداء من السنة الزراعية ٦٥ / ٦٤ بما فيها أقساط التيسيرات وأقساط السلف متوسطة الأجل والمتأخر من القروض حتى سنة ١٩٦٣.. وقرر أيضا :

١ - أن يتحمل كل محصول بالسلف المنصرفة عليه فى السنة الزراعية نفسها ومتأخرات السلف التى قد تكون متخلفة من الأعوام السابقة على ذات المحصول.

٢ - إن المبالغ المتخلفة من القروض التى صرفت لمحصولات أخرى توزع على بعض المحاصيل بحسب أهميتها الإنتاجية وعائدها.

٣ - فرض غرامة تأخير بواقع ٦٪ على المستأجرين فى السداد وتحسب الغرامة من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد.

إلا أن تضخم مديونية الزراع وعجزهم عن السداد جعل البنك يطالب بإعادة النظر فى سياسة الإقراض بضمان المحصول، وطلب بضمانات حتى لو كان ضمان المستأجرين بعضهم البعض.

الحكومة تشكل لجانا لتنظيم مرفق الائتمان الزراعى

القرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٢:

شكلت هذه اللجنة لتنظيم العمل فى وزارة الزراعة والمؤسسات والهيئات التابعة لها أو الملحقة بها، وكانت هذه اللجنة من اللجان الدائمة. تضع أسس السياسة الزراعية والإقراضية.

القرار الوزارى رقم ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٥:

شكلت فى ٣٠ / ٨ / ٦٥ لجنة لإعادة تنظيم المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى وعقدت اجتماعات مكثفة خلال شهرى أغسطس وسبتمبر تدارست خلالهما اختصاصات المؤسسة وخريبتها التنظيمية وانتهت إلى توصيات أهمها :

١ - رسم سياسة الائتمان :

تقوم المؤسسة برسم سياسة الائتمان ومتابعتها فى حدود سياسة الدولة وتبلغها للبنوك التابعة بالمحافظات لتنفيذها.

٢ - توفير الائتمان النقدى من مصادر قوله :

تعتمد المؤسسة على بنوك الجهاز المصرفى فى تمويل الجانب الأكبر من احتياجاتها.

٣ - تمويل مشروع التسويق التعاونى للحاصلات :

قوله فى مناطق الإصلاح وأوصت بالتوسع فى مشروع التنظيم الزراعى وتطبيقه فى سبع محافظات. وانتهت إلى ضرورة إعادة البناء التنظيمى.

مؤتمر نادى التجارة :

عقد البنك مؤتمرا لموظفيه فى ١٢ / ٥ / ٦٢ بنادى التجارة لدراسة أوجه نشاط البنك فى هذه المرحلة

وأسلوب العمل الذى يتبع -- وقد أسفر المؤتمر عن قوالب عمل جديدة صدر بها الأمر الإدارى رقم (٦) ويذى بتنفيذها فوراً وكان أهم القرارات لمساندة نظام الائتمان الزراعى والتغلب على المعوقات التى برزت من التطبيق.

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٥ :

شكّلت لجان فى ١٢/١٢/٦٥ فى كل من محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف لبحث المشاكل التى تعترض سير العمل بالجمعيات التعاونية أو البنك واقتراح الحلول اللازمة بحيث تتأكد من سلامة التوجيه وصحة القيود بالدفاتر والمستندات.

مرحلة تصحيح مسار الائتمان

(١٩٦٧ - ١٩٧٦)

العوامل التي أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية

كانت المرحلة السابقة.. مرحلة تقديم الائتمان لكل حائز أكثر المراحل اتساعا فى حجم الائتمان، وأبسطها من حيث إجراءات الحصول عليه وذلك رغم ما اكتنفها من سلبيات. وفى تلك المرحلة وضعت سياسة مخالفة تماما لمبادئ الائتمان المتعارف عليها فى النظام المصرفى.. ومن أهمها:

(أ) يتعهد المدين بسداد الأموال التى اقترضها وملحقاتها من فوائد وعمولات ومصاريف دفعة واحدة أو على أقساط فى تواريخ محددة.
(ب) تقدم الضمانات لتدعيم العلاقة بين المقرض والمقترضين وتكفل للأول استرداد أمواله فى حالة توقف الثانى عن السداد.

(ج) ضرورة وجود عقد واضح للقرض بين المقرض والمقترضين يحدد شروط القروض وطرق السداد.
إلا أن المبادئ الثلاثة هذه لم تكن مطبقة فى المرحلة الخامسة.. فصرف القروض متوقف على رغبة الحكومة فى زيادة الإنتاج يصرف النظر عن أية ضمانات.. كما أن الجمعية الزراعية وهى وسيط بين المقرض والمقرض لم يكن يعنىها فى قليل أو كثير لمحصل القروض.. ولم تتم بالإشراف على استخدامها ورقابة سدادها من أئمان المعاصيل الناجمة من الزراعات.
وكان هم الدولة تشجيع زراعة حاصلات تصديرية لسد العجز فى ميزانها التجارى الناتج عن زيادة النفقات الحربية.

.. وكان للخروج على المبادئ العامة للائتمان ظهور كثير من المشاكل المالية والإدارية فى البنك المقرض والجمعيات الزراعية.. وتضخمت هذه المشاكل إلى حد كاد كلهما أن يتوقف عن الإقراض لولا تدخل الحكومة.
كما تركت هذه المرحلة طروفاً نفسية لدى الزراع المقترضين جعلتهم أقل استجابة إلى سداد ديونهم للبنك وأكثر طلبا للقروض معللين عدم السداد إلى اجبار الدولة لهم على زراعة محاصيل تصدر للخارج.

الحكومة تستجيب لمطالب البنك :

قدم البنك للحكومة تقريرا فى نهاية عام ١٩٦٦ ينذرها بتوقف نشاطه إذ لم تغير من سياستها الائتمانية أو على الأقل تصحيحها.. لضعف نسب استرداد الأموال المقرضه.

ولعل التقرير التالي يصور عيوب المرحلة السابقة ويكشف لنا الأسباب التي من أجلها غيرت الحكومة من سياستها الائتمانية تجاه الفلاحين المتوقفين عن السداد وقفل باب الائتمان الميسر أمامهم استجابة لصرخات البنك منذ بداية المرحلة السابق :

جاء بالتقرير ما يلي :

... القروض المنصرفة للزراع لا تسترد إلا بنسبة ٦٥٪ في مجموعها وفي ذلك خطر على استمرار أداء البنك لرسالته.. وتعزى ذلك إلى عدة عوامل :

١ - إلغاء الفائدة على الأموال المقترضة جعل الحائزين يطلبون القروض بحاجة ويغير حاجة لأنها قروض بلا تكلفة.. خاصة شعور الفلاحين بتيسيرات الدولة واتباعها سياسة التقسيط.

٢ - كثرة التقسيطات والتيسير على الفلاح في الحصول على ما يشاء من قروض عينية ونقدية بصرف النظر عن صوقفه الحيازي أو الائتماني، مالكا أو مستأجرا، مدينا أو غير مدين جعله يشتط في طلب القرض غير عابىء بسداده.. بل إن بعضهم كان ينظر إليه كهبة وأن الدولة تتحمل بجزء منه ولا تسترده إلا على سنوات.

٣ - زيادة حجم القروض العينية دون ضبط حيازات الزراعة وأعمال نظام السجل العيني تسبب في صرف مبالغ كبيرة على حيازات وهمية.

٤ - حصول الزراع على نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من ثمن المحصول المورد فور توريده بصرف النظر عن مديونيته ووضع حد أعلى يخضع من أثمان هذه المحاصيل في سداد القروض.

٥ - إهمال متعمد من جانب الصيرافة في تحصيل مطلوبات البنك إما للمحسوبيات أو المخالفات وعدم المراجعة على أعمال الصراف وانعدام سلطة البنك على متابعته.

٦ - قيام الجمعيات التعاونية بالمقاومة الجماعية للأقوات لصغار الحائزين إضطرها إلى فتح حسابات لهم جميعا لرصد مديونية المقاومة دون ما مستند أو موافقة من لا يتعامل معها.

٧ - زيادة القروض النقدية دون دراسة فعلية لحاجات الفلاح إليها - فقروض الزراعات تكون أقل من المطلوب الفعلي بينما غيرها من القروض كمتوسطة الأجل تصرف بأكثر من الحاجة إليها ودون متابعة لأوجه الاتفاق والاستثمار.

٨ - وعاء سداد القروض هي المحاصيل - وهو وعاء يسهل تهريبه دون أي جزاءات على مهريبه.

٩ - إجحام البنوك التجارية عن تمويل الزراع حتى أصبح اعتمادهم كاملا على بنك التسليف في تمويل زراعاتهم.

.. وقد أخذ ما جاء بهذا التقرير في الاعتبار.. وكان قرار الحكومة وقف العمل بسياسة «اصرف بصرف النظر» أو سياسة التساهل مع الفلاحين، واتباع سياسة أكثر حزما.

المؤتمر القومي العام يطالب بالتصحيح

كان من أهم المشاكل التى تصدى لها المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى دورته الثالثة المتعقدة عام ١٩٦٩ مشكلة الزراعة..

وأوصى المؤتمر بضرورة تحريك القيادات السياسية للاتحاد مع الجمعيات التعاونية لبدل أقصى الجهد للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن والقضاء على المشاكل القائمة فى الجمعيات.

مؤتمر وزراء الزراعة العرب يوصى بترشيد الائتمان :

نادى وزراء الزراعة العرب من خلال مؤتمريهم الذى عقد فى شهر أغسطس عام ١٩٦٩ بضرورة تدارس الرسائل والأساليب التى تمكن من السيطرة الكاملة على القطاع الزراعى واستثماره إلى أقصى حد ممكن بالقضاء على السليبيات فيه.

تلك كانت العوامل التى أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية فى قطاع الزراعة وبدى، بهذا المحاولات لاصلاح مسار الائتمان الزراعى والقضاء على شكاوى الزراع من سوء الخدمة الائتمانية التى تقدمها الجمعيات التعاونية.. وتم رسم سياسة جديدة مؤداها الحزم مع الماطلين ووضع الخطط التى تهدف إلى الاصلاح المالى والإدارى للائتمان الزراعى.

أولا : السياسة الائتمانية

وضعت الحكومة سياسة جديدة سميت بسياسة (الحزم) طبقت ابتداء من عام ١٩٦٧ تقوم على الأسس التالية:

(أ) قروض الموسم الشتوى :

١ - لأن محاصيل الموسم معظمها غذائية يستهلك الفلاح جزءا كبيرا منها فى غذائه إلى جانب مواشيه، علاوة على أنها لا تحتاج إلى نفقات كبيرة فى إعداد الأرض وتجهيزها ورعاية المحصول حتى نضجه.. وأن نسبة استرداد قروض هذا الموسم غالبا ما تكون ضعيفة.

فإن البنك يقصر قروض الموسم الشتوى على السلف العينية دون النقدية باستثناء قروض الخدمة الجماعية التى تحصل عليها التعاونيات منه لتشغيل الآلات فى إعداد الأرض وتهيتها لمحصول القمح والفول بشروط أهمها عدم تجاوز هذه القروض التكلفة الحقيقية للتشغيل.

(ب) قروض الموسمين الصيفي والشتوي :

- ٢ - قصر صرف الدفعة الأولى من القروض النقدية لزراعة محصول القطن على التعاونيات التي تستخدم الميكنة الزراعية وما لا يجاوز تكلفة التشغيل الحقيقية.
- ٣ - تصرف سلف مقاومة الآفات للجمعيات التعاونية لتتولى هذه المهمة تحت إشراف وزارة الزراعة.
- ٤ - لا تصرف سلفة جنى القطن إلا للحائزين المسددين ما عليهم من ديون مستحقة للبنك.

(ج) مبادئ عامة :

- ٥ - الزراع الماطلون في السداد والحائزون لأكثر من عشرة أفدنة لهم أن يحصلوا على نصف مستلزمات الإنتاج بالأجل والنصف الآخر بالنقد حتى لا تضار زراعاتهم.
- ٦ - تصرف السلف العينية فقط للبهاتين وتلقى السلف النقدية.
- ٧ - في كل الحالات يمتنع على البنك تقديم القروض للزراع المتأخرين في السداد أو الذين سبق لهم التهرب من توريد حاصلاتهم إلى مراكز تجميع المحاصيل والشون.

وكان من نتيجة هذه السياسة في معاملة الزراع ما يأتي :

- ١ - قفل باب الائتمان المبسر أمام الزراع الماطلين وانتهاج سياسة أكثر حزمًا في تحصيل مطلوبات البنك قبلهم.
- ٢ - خلق الحوافز لدى مجموع الزراع للوقوف على مديونياتهم أولاً بأول أو لمبادرة سدادها في مواعيد استحقاقها.. مع مراعاة إتاحة الفرص للزراع للسداد في فترات مناسبة.
- ٣ - العزوف عن أية تسهيلات ائتمانية للراغبين في تقسيط ديون البنك قبلهم.
- ٤ - عدم اللجوء إلى القروض النقدية إلا في الحالات الضرورية.
- ٥ - إعادة النظر في مقررات السلف النقدية وتحديد معدلات جديدة على أسس اقتصادية بحيث لا تؤدي إلى إفراق الفلاح بالديون.. ووضع تعليمات بالشروط الواجب توافرها في طالب سلف كل موسم زراعي.
- ٦ - تشجيع الجمعيات على اقتناء الآلات الزراعية لتقدم الخدمة الآلية بأسعار مناسبة لتقليل تكلفة الإنتاج.

سياسة أكثر حزمًا :

- ابتداءً من عام ١٩٦٨ إتبع البنك سياسة أكثر حزمًا لمواجهة المراوغين في سداد القروض تتلخص فيما يأتي :
- ١ - قصر القروض النقدية على المحاصيل التصديرية كالقطن والأرز والبصل والكتان بشرط سداد جميع السلف المستحقة على المزارع وقت طلب القرض النقدي.

- ٢ - تسهيل الحصول على القروض العينية لمن قام بسداد قروض الموسم المائل فى العام السابق علاوة على ما استحق من أقساط.
- ٣ - الاستمرار فى صرف القروض العينية والتقديرة اللازمة لمقاومة الآفات الزراعية للتعاونيات دون أية شروط إلى أن يتم وضع قواعد للمعاطلين من الزراع المستفيدين بهذه الخدمة التى تقدمها التعاونيات.
- ٤ - إتباع مبدأ السداد الكامل لكل المستحقات واتخاذ إجراءات الحجز الإدارى على ممتلكات المزارع المعاطل.

تراكم الديون

كانت سياسة البنك تقوم على رفض تقسيط الديون إلا فى حالات الكوارث الزراعية.. إلا أن الحكومة رأت أنه لكى تنجح سياسة الحزم الجديدة فإن ذلك يقتضى أن تقسط الديون حتى يجد الزراع فوائض مالية من ناتج كل محصول يستعينون بها فى سداد التزاماتهم الأخرى.

وقد طلب مجلس الوزراء دراسة مشكلة تراكم ديون الفلاحين للبنك، وإيجاد الحلول لها وقدم البنك دراسة إلى المجلس ليتخذ القرارات التالية :

قرارات مجلس الوزراء فى ١٥/٤/١٩٦٩

- ١ - فيما يختص بتراكم المتأخرات والمستحقات وافق مجلس الوزراء على ما يأتى :
- أ - تقسيط أرصدة المتأخرات حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٨ على عشرة أقساط سنوية متساوية بحد أدنى جنيه للفدان ويستحق كل قسط لم يتم سداؤه كلياً أو جزئياً على غرامة تأخير قدرها ٧٪ ابتداء من أول يناير من العام التالى للاستحقاق.
- ب - تفويض السيد وزير الزراعة فى تقرير خصم نسبة لا تقل عن ١٠٪ ولا تزيد على ٢٠٪ من رصيد المتأخرات المقسطة إذا رغب المدين فى سداؤها دفعة واحدة.

٢ - لتنظيم الاستفادة بالائتمان الزراعى تقرر ما يلى :

- أ - يحرم الزراع المعاطلون فى السداد من التعامل مع البنوك والجمعيات فى القروض التقديرية والعينية على حد سواء مع تبليغ أسمائهم للاتحاد الاشتراكى لتوعيتهم وحثهم على السداد ويجوز التعامل إذا ظهر استعادههم للسداد.
- ب - المزارع الذى يتأخر فى السداد لظروف طارئة مع توريده للمحاصيل المسوقة كاملة وعدم تهريبه لها يمكن له الحصول على القروض العينية فقط وفى حدود المبالغ المسوقة من خلال السنة السابقة.
- ج - تقوم بنوك المحافظات بطلب استبدال المانز المعاطل بمانز آخر تتولى الجمعية والاتحاد الاشتراكى اختياره

على أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة ويجوز النظر فى تقسيطها عليه لأجل مناسب.

د - بوجه سداد قيمة المبالغ التى تحصل من الزراع نظير المستحقات لسداد السلف الجديدة التى منحت خلال العام أولا ثم القسط المستحق.

تحصيل الديون

بلغت المديونيات المتراكمة على الزراع فى ١٩٦٨/١٢/٣١ والتى شملها قرار التقسيط ما قيمته ٦١ مليون جنيه وقد أصدر المجلس استكمالا لإجراءاته السابقة قرارا هذا نصه :

مادة أولى :

تتولى كل مصلحة أو هيئة من الهيئات التابعة للدولة والحكم المحلى مسئولية تحصيل المبالغ المربوطة بقوانين أو قرارات على الزراع بواسطة صياغة الأموال المقررة وأجهزتها الخاصة وبالإجراءات التى حددها لها القانون حتى تتفرغ البنوك لمهامها ومسئولياتها الأساسية ويحصل المزارعون على صافى حاصلاتهم المسوقة كاملة.

مادة ثانية :

تتولى الأجهزة التى تتعامل مع الفلاحين أخطارهم بتفصيلات حساباتهم والمبالغ المطلوب تحصيلها منهم، وبوجه خاص تقوم مصلحة الأموال المقررة بإرسال إخطار سنوى لكل حائز أو مالك بحيازته، ومقررات الأموال المربوطة عليه وذلك من واقع سجلات تقرير الحيازة المودعة بالجمعيات التعاونية وذلك خلال شهر أبريل من كل عام وأن يكون الصراف هو المحصل لهذه الأموال أسوة بما كان متبعاً من قبل.

ولكن لم ينفذ كل ما جاء بهذا القرار ولو طبق لقضى على كثير من شكاوى الزراع التى نسب معظمها لبنوك التسليف... وواضح أن المجلس أراد بهذا القرار ملاحقة المدينين وتعريفهم بمديونياتهم أولا بأول ومطابقتهم بسدادها.

تخفيف المديونية

إتبعته الحكومة أكثر من أسلوب لتخفيف مديونية الزراع وخفض تكلفة الإنتاج الزراعى فى هذه المرحلة.

أ - الاسقاط :

علاجاً لمشكلة تراكم المديونيات على الزراع فقد تقرر اسقاط ما قيمته ١٠٠٧٣٤٠٤ جنيهاً من جملة المديونيات التي بلغت حوالى ٧٠ مليون جنيه وفيما يلى بيان بالمبالغ المسقطة بالجنيه :

٦٢٠١٠٤٣	قيمة ما تم اسقاطه بالكامل قبل حائزى قدان فأقل.
٢٠١١٣٦٧	قيمة ما أسقط من فوائد التأخير قبل الحائزين لأكثر من فدان وحتى خمسة أفدنة.
٩٢٧٣٩٢	قيمة $\frac{٤}{٧}$ فوائد التأخير المقسطة على حائزى أكثر من خمسة أفدنة.
٥٠٢٨٢٧	أجور الرى المسقطة بالكامل قبل الحائزين بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا.
٤٣٠٧٧٥	خسائر تشغيل آلات الرى النقالى قبل الحائزين بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا.

الجملة ١٠٠٧٣٤٠٤

ب - تخفيض أعباء تكاليف الائتمان :

خففت الدولة من عبء الفوائد على الزراع من ٦٪ إلى ٤٪ وكذلك فوائد التأخير من ٧٪ إلى ٥٪.

ج - غرامات عدم توريد المحاصيل :

رفعت الغرامات التى سبق قيدها على حسابات الزراع الذين لا تتجاوز حيازة كل منهم خمسة أفدنة - هذا وقد بلغت جملة المبالغ التى أعفت الدولة الزراع منها ٥٢٩, ٤٣٨, ٤ جنيهاً.

د - تكاليف مقاومة الآفات :

تحملت الدولة نياحة عن الزراع نصف تكاليف المقاومة الجماعية لآفات القطن.

تجدد التراكمات

ورغم اسقاط الكثير من الأموال عن الفلاحين فإن البنك واجه مشكلة عدم انتظامهم فى السداد وتجدد التراكمات المالية عليهم - وقد أثار بعض الزراع المدينين بمديونيات كبيرة الشكوى من عدم حصولهم على قروض جديدة وعدم استجابة البنك لطلباتهم متعللين بأن عدم السداد سببه ما طرأ على الإنتاج من نقص - كما أن الدولة تلتزم بزراعة محاصيل معينة.

وقد بادر البنك بتقديم مذكرة للحكومة يطالبها بعدم الاستجابة إلى مثل هذه المطالب لأنها تؤدي إلى

تزايد كثافة المديونية مما يشغل كاهل الزراع ويزيد العبء على قيمة الفدان، أو يعرض أمواله للضياع في حالة الزراعة بالإيجار، وكان رأى المستولين بعد هذه التيسيرات أن يلتزم البنك بالقواعد العامة للائتمان التى سبق إقرارها عام ١٩٦٧.

إلا أنه نتيجة للضغط الشعبى وافقت الحكومة على إسقاط آخر للمديونية.

الإسقاط الثانى للمديونيات

مجلس الوزراء يقرر إسقاط المديونية :

صدر منشور البنك رقم ٨٨١ / ٧٢ يحمل موافقة مجلس الوزراء كجزء من السياسة الزراعية للدولة على عدد من القرارات لحل مشاكل الفلاحين الخاصة بتراكم المديونيات واسلوب امتصاصها ونظام الإقراض والتحصيل يضمن العدالة الاجتماعية ويشجع على زيادة الإنتاج ويهدف إلى قيام الزراع بمسئولياتهم قبل الدولة.

فيما يختص بإمتصاص تراكم المديونيات فقد قرر المجلس :

١ - إسقاط الديون المتراكمة على صغار الفلاحين الحائزين لفدان أو أقل حتى ٣٠/٦/٧١ بشرط الانتظام فى السداد.

٢ - إسقاط الفائدة عن الديون المتراكمة للحائزين لأكثر من فدان حتى خمسة أفدنة وكذلك غرامات عدم توريد المحاصيل بشرط الانتظام فى سداد الأقساط وتوريد المحاصيل وذلك حتى ٣٠/٦/١٩٧١.

٣ - تخفيض سعر الفائدة بالنسبة للديون المتراكمة على الحائزين لأكثر من خمسة أفدنة إلى ٣٪ بشرط الانتظام فى السداد وتوريد المحاصيل المطلوبة.

٤ - تحصيل القروض القديمة بواقع خمسة جنيهاً سنوياً عن كل فدان بحد أقصى مع ما يستحق من قروض العام من المحصول الأساسى.

٥ - أراضى الحدائق لا تسرى عليها أية تيسيرات.

وأصدر البنك تعليماته بإعلان أرصدة المديونية فى ٣٠/٦/١٩٧٢ والتي اتخذت أساساً للإسقاط والتخفيف عن الزراع، وكذلك ما يتم إسقاطه منها أو من الغرامات وفوائد التأخير وغرامات عدم التوريد فى موعد اقضاء ٥/٨/١٩٧٢ - وفتح باب الطعون أمام لجنة مثل فيها الاتحاد الاشتراكى، وهيئة التعاون، والبنك والجمعية.

ثانياً: النشاط الائتماني

رغم أن مرحلة تصحيح مسار الائتمان واتباع سياسة الخزم مع الزراع الماطلين والمراوغين إلا أن النشاط الائتماني قد تزايد نتيجة استحداث أنواع جديدة من القروض تطلبتها حاجة الزراع، ورفع مقرارات القروض العينية لبعض الزراعات.

حجم الائتمان :

قفزت أرقام إجمالي القروض التي قدمها البنك في عامي ١٩٦٧، ١٩٧٦ من ٧٨,٦ إلى ١٢٢ر٤ مليون جنيه وهذا يدل على أن الائتمان الزراعي في ظل أي سياسة ائتمانية كان في توسع مستمر لتلبية الحاجات الاقتصادية اللازمة للتوسع الرأسي والافقي في الزراعة. وإذا استقرأنا حجم القروض المنصرفة للزراعات في المرحلة السادسة نجد أنها تزايدت في السنة الأخيرة للمرحلة بنسبة ١٥١٪ عن سنة الأساس (١٩٦٧).

جدول رقم (٣٠)

مقارنة لإجمالي القروض قصيرة الأجل بين عامي ١٩٧٦، ١٩٧٦

أنواع القروض	قيمة القروض بالآلاف جنيه	
	١٩٦٧	١٩٧٦
الزراعات	٧٩١١٥	١١٠٥٧٥
تسويق المحاصيل	٥٣٧	٢٥٠
ثروة حيوانية	٢١٢٩	١٠٠٩٧
أغراض أخرى	٢٤٢٣	٢٧١
المجملة	٨٤٢٠٤	١٢١١٩٣

ونلاحظ أن قروض رهن المحاصيل الزراعية لم تقدم لتطبيق نظام التسويق التعاوني.. أما القروض متوسطة الأجل فقد تزايدت هي الأخرى لاستخدام الأساليب التكنولوجية.

جدول رقم (٣١)

إجمالي القروض فى المرحلة السادسة

السنة	القيمة بالآلاف جنيه
٦٨/٦٧	٧٨٦١٢
٦٩/٦٨	٦٨٨٤٣
٧٠/٦٩	٨٠٨٦٨
٧١/٧٠	٧٦٩٢٧
٧٢/٧١	٧٧٩٥٨
٧٣/٧٢	٧٥١٣١
٧٤/٧٣	٨٣٦٩١
١٩٧٤	٨٠٤٨٩
١٩٧٥	٨٠٧١٠
١٩٧٦	١٢٢٣٩١

جدول رقم (٣٢)

مقارنة لإجمالي القروض متوسطة الأجل بين عامى ١٩٧٦، ٦٧

أنواع القروض	قيمة القروض بالآلاف جنيه	
	١٩٦٧	١٩٧٦
ميكنة زراعية	١٨٣٥	٢١١٠
ثروة حيوانية	١٩٦	٥
استصلاح أراضى	٦٩	١
مناحل	١٨	٦
بساتين	٦	٥
أغراض أخرى	١٠٧	١٨٧
المجملة	٢٢٢٦	٢٣١٤

ويلاحظ انخفاض معدلات قروض الثروة الحيوانية، والبستانية لتراكم المديونيات على الفلاحين وعدم اتخاذ إجراءات جدية لسدادها إلى جانب عدم اتجاه كثير من المقترضين إلى السداد ورغم الإسقاط والتقسيط لأكثر من مرة.

إلا أن سياسة الحزم التى اتبعت فى هذه المرحلة أسفرت عن تنشيط تحصيل الديون وارتفاع نسبة التحصيل وإن كانت هذه النسبة ضئيلة.

جدول رقم (٣٣)

نسبة استرداد القروض فى ظل التقسيط والإسقاط

السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٦
النسبة	٧٢,٦٥	٦١,٤٩	٧٢,١٧	٧٤,٢٣	٧٩,١١

ونلاحظ عدم مسايرة الاسترداد للارتفاع فى حجم الإقراض - وأدى ذلك لشكوى البنك وعملائه من النظام الإقراضى المتبع... واشتدت مطالبة الرأى العام بتصحيح مسار التعاونيات.

الرأى العام يطالب بتصحيح الائتمان التعاونى

رغم أن الدولة أخذت بسياسة الحزم فى توزيع الأموال على الفلاحين من جهة... ومن جهة أخرى اتبعت مبدأ التخفيف عنهم بإسقاط بعض الديون وتخفيض أسعار الفائدة... وتحملها جزء من تكاليف مقاومة الآفات... إلا أن الشكوى كانت عامة من مرفق الائتمان ومن الجمعيات التعاونية.

عام ١٩٦٨ وقمة التضرو :

فى تقرير لرئيس مجلس إدارة البنك عن شكاوى العملاء والعاملين جاء فيه :
 «... لقد سجل عام ١٩٦٨ ارتفاعا واضحا فى معدل التضرو من مرفق الائتمان والجمعيات التعاونية وأظهرت مختلف الانطباعات بين الزراع عن تناقص درجة الكفاة فى أداء العمل التعاونى.
 وعبرت مؤشرات التحجهاات الزراع عن اهتزاز الثقة فى قيمة خدمات الائتمان والتعاونيات وإذا كانت تلك الانطباعات والاتجهاات مقياسا لمستوى أداء المرفق، وتعبير عن أبعاد كفايته كان لزاما عن طريق الاستقصاء والمسح الشامل والتقييم للتعرف على نواحي القصور وتشخيصها والوقوف على الثغرات وتحديدها، ومواطن الخلل وقياس أبعادها...»
 ..ولقد أبرز المسح الشامل الذى قام به البنك فى الربع الأخير من عام ١٩٦٨ عددا من المشاكل.

١ - مشكلة ضبط حسابات الزراع :

كانت هذه أهم المشاكل التى أشاعت الاضطراب بين الزراع إذ ظن معظمهم أن هناك تلاعبا فى الحسابات للأمية السائدة بين معظمهم وأن خصم مستحقات البنك من أثمان المحاصيل قد ساعد على تغطية هذا التلاعب، كما أن مصاريف المقاومة الجماعية للآفات كانت سببا آخر، على هذه التغطية. وأن الجهاز العامل بالجمعيات يستطيع أن يضيف أو يخصم من الحسابات ما يشاء...»

وإذا أرجعنا هذه المشكلة إلى أسبابها لوجدنا أن لها أكثر من سبب :

- ١ - عدم انتظام القيد الحسابية للقروض والسداد بالحسابات الشخصية لأعضاء التعاونيات أدى إلى تعذر وقوف الزراع على مراكزهم المالية قبل البنك ومعرفة مديونياتهم له بالإضافة إلى عجزهم عن متابعة النظام المحاسبي المطبق في الجمعيات.
 - ٢ - تدخل بعض حسابات الزراع في بعضها الآخر إما لتشابه الأسماء أو لأخطاء متعمدة أو غير متعمدة بشكل أشاع الخلل في مراكز المديونية للأعضاء.
 - ٣ - صعوبة طريقة احتساب العمولات وتكاليف الائتمان بالإضافة إلى تعددها أعجز الكثير من كتبة الجمعيات عن تحرى الدقة في قيدها بحسابات الأعضاء.
 - ٤ - عدم إحكام الدورة المستندية والتنظيم المستندي، أو نقص في سلامة بعضها فبعض المحافظات وخاصة التي طبق فيها التنظيم الزراعي لم تستخدم بعض المستندات.
 - ٥ - سوء حفظ المستندات وصيانتها أدى إلى ضياع الكثير منها واختلاط مستندات العملاء بعضها البعض مما أوجد صعوبة في مراجعتها.
 - ٦ - وجود إضافات على حسابات الزراع لا تزيدها مستندات كتكاليف المقاومة أو تمثل قيم مبالغ مختلصة أو انحرافات أضيفت على هذه الحسابات لتغطية هذه الانحرافات.
 - ٧ - كان لسيادة الأمية بين صفوف الزراع أن عاقبتهم عن متابعة تطور مديونياتهم قبل البنك وحالاً بينهم وبين مسألة المحاسبة والتحاسب.
- إلا أنه كان من الممكن ألا تظهر هذه المشكلة بهذا الحجم فالقانون أزم كاتب الجمعية وأمين مخزنها بإثبات القروض والسداد في بطاقة العضوية التي تحت يده، بل إنه حرم صرف أية قرض إلا بعد استيفاء النقص في البطاقة.
- .. حتى القروض التي كانت تضاف على الزراع دون مستندات وهي تكاليف مقاومة الآفات فكان من الممكن عمل نماذج وأخذ توقيعات الزراع عليها بالمبالغ المستحقة للجمعية نظير المقاومة - وبالتالي فإن الزراع سيكونون على علم بكل ما يضاف أو يخصم من حساباتهم عن طريق بطاقة المعاملات (البطاقة الزراعية) .
- ... إلا أن عدم الجدية في استخدام البطاقة الزراعية لتسجيل المعاملات والقصور في مراجعتها وتوعية الزراع بالرجوع إليها وتقديمها للجمعية لمطابقتها، وضبطها أولاً بأول... كل ذلك أدى إلى تضخم المشكلة بصورة أساءت إلى النظام وأضاعت على الدولة والبنك ملايين الجنيهات.

٢ - مشكلة تراكم المديونيات :

لم تسامر سياسة سداد القروض سياسة الإقراض، ويرجع ذلك إلى عدم تحديد المسؤوليات بين رجال الحكومة القائمين بالتحصيل وواضعي أنظمة التسويق والبنك..

وتراكم المديونيات المتأخرة قبل الزراع بصورة أثقلت كاهلهم كانت نتيجة لعديد من العوامل أهمها :

أ - إطلاق الإقراض العينى دون أية قيود .

ب - قصور وسائل التحصيل عن ملاحقة التوسع فى منح الائتمان .

ج - إنعدام الحافز لدى الزراع عن السداد .. أدى إلى تفضيلهم بيع المحاصيل للتجار عن توريدها .

د - لم تكن هناك أساليب رادعة لمعاينة المتخلفين عن السداد .

هـ - وجود كثير من الإضافات على أرصدة مديونيات الزراع نتيجة قرارات محلية وأخرى مركزية فضلا عن إقبال كاهلهم بالغرامات الخاصة بالتسويق وقوارغه وعبواته .

و - حرمان بعض المزارعين من الحصول على الائتمان العينى بسبب تأخرهم فى سداد مطلوباتهم للبنك، ورغم عدم تهربهم للحاصلات فإنهم لم يسددوا لظروف خارجة عن إرادتهم عاقبتهم عن السداد رغم انتظامهم له فى السنوات السابقة .

ز - عدم وجود رقابة على صرف القروض النقدية والعينية أدى إلى التلاعب فيما يصرف للزراع منها ، وقد ظهر ذلك واضحا فى المحافظات التى طبق فيها التنظيم الزراعى .

كل هذه العوامل أدت إلى عزوف الزراع عن سداد كل مديونياتهم للبنك فى تواريخ استحقاقها رغم قدرتهم على ذلك .

٣ - مشاكل الحيازات وأثرها فى تهديد تراكم المديونيات :

تعتمد اقتصاديات الاتفاق الزراعى على أركان رئيسية وفى مقدمتها الحيازة المنزوعة ونوع المحصول المطلوب الإقراض من أجله . فإذا ما وجدت أخطاء أو ثغرات فى مقدار الحيازة أو نوعها أو اختلاف فى نوع الزراعة الموسمية التى يخدمها الائتمان .. فإن الأموال تتعرض للتراكم أو الضياع .

وقد طالب البنك وزارة الزراعة بتصحيح البيانات الحيازية للزراع باتباع النظام التالى :

أ - إجراء مسح شامل لزماد كل قرية على أساس وضع يد كل حائز سواء بالملك أو بالإيجار أو الميراث، وضبط الحيازات على الزماد الكلى للقرية وإثبات ذلك فى سجل خاص يدون بدقة .

ب - إجراء حصر الحيازات بالتجاور عقب الانتهاء من كل زراعة بواسطة لجنة يشترك فيها كل من دلال المساحة وعضو من الجمعية وآخر عن الاتحاد الاشتراكى والصراف ومدير الجمعية .. وتخطر بنوك التسليف بها لمراجعة المساحات المنصرف عليها القروض ومطابقتها بالمساحات المنزوعة فعلا . وحصر المخالفين لشروط الإقراض ... واتخاذ إجراءات حاسمة لتحصيل القروض المنصرفة بغير وجه حق .

ج - ربط مقررات السلف بإنتاجية الأرض فى كل منطقة بحيث تكفل تغطية احتياجات الزراعة دون إسراف يشغل المديونية أو تقييد يضر بالإنتاج .

د - الإلتزام بما يقضى به قانون الزراعة الموحد ... إذ ينص على ضرورة إقرار من الحائز الجديد يعترف فيه

بتحمل المديونية فى حالة نقل الحياةزة من مزارع إلى آخر...
كما تضمن هذا القانون ضوابط لعدم اتخاذ أحكام الطرد فى حالة الإيجار كوسيلة من وسائل الإقلاات من المديونية.

هـ - إلزام الزراع فى بداية كل سنة زراعية بتقديم بيان بتصنيف حيازاتهم من الزراعات المختلفة.
وقد أخذت الوزارة بهذا التنظيم الجديد الذى تقدم به البنك، وأصدرت به تعليمات إلى مديرى الجمعيات.. إلا أنه لم يؤخذ بكل ما جاء به فى بعض الجمعيات مما أدى إلى تفاقم مشكلة تحديد الحيازات تحديدا واضحا.

٤ - مشكلة تحصيل الديون:

يعد الصيارفة الجهاز الأساسى لتحصيل مطلوبات الحكومة والبنك، وقيامهم بتوقيع الحجوزات الإدارية من العوامل الفعالة لتنشيط حركة الاسترداد.. إلا أنه بعد تطبيق نظام الائتمان التعاونى لم يزد ما يحصله الصيارفة على ٥٪ من جملة المبالغ المحصلة. والباقى يخصم من أثمان المحاصيل المسوقة تعاونيا - الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة الاسترداد (التحصيل)، وقد استطاع البنك أن يقنع وزير المالية بندب الصيارفة للعمل بالجمعيات وحصد بذلك قرار... وإن كان لم يطبق فى معظم الجمعيات.

ثم تقدم البنك بمذكرة أبرز فيها هذه المشكلة.. وعزى تراكم المديونيات وانخفاض نسبة الاسترداد إلى عدم إقامة الصيارفة بالجمعيات.. وطالب بضرورة وضع ضوابط تلزم الصيارفة باتخاذهم مقار الجمعيات أماكن لعملهم.. إلى جانب تشديد الرقابة على هذه الإقامة. خاصة وأن ظاهرة التراكمات أخذت فى الظهور مرة أخرى.. وقد طالب البنك ألا تكون الإقامة بالقرى سببا فى ارتفاع نسبة الاسترداد فحسب.. بل يجب على الصيارفة إثبات الأموال الأميرية المستحقة على كل حائز ببطاقته الزراعية أسوة بمطلوبات البنك حتى لا تحدث مبالغة فى تحصيلها لما لها من أولوية فى الامتياز على المطلوبات الأخرى..

وجاء بمذكرته.. أنه وإن كان التسويق التعاونى من المنافع الرئيسية فى التحصيل وامتصاص المديونية فإن حالات تهرب المحاصيل تتزايد عاماً بعد عام - لذلك فإنه يلزم أن تكون هناك فاعلية فى تنفيذ الجزاءات التى تترتب على عدم التوريد غير الغرامات.. وهذا لا يمكن حدوثه إلا بتوقيع الحجوز الإدارية على الزراعات.

٥ - مشاكل التسويق التعاونى للحاصلات:

يقوم البنك كما ذكرنا بالجهد الأكبر فى عمليات التسويق التعاونى إذ أنيط به تنفيذ الجانب الميدانى الذى تقرره لجنة التسويق العليا.

وإن كان التسويق من المهام الرئيسية للجمعيات التعاونية إلا أنها لم تقم بها حتى الآن لقصور امكانياتها عن تدبير مراكز لتجميع الحاصلات أو عدد من الموظفين للقيام بعملية استلام وبيع الحاصلات..

وإن كان دور البنك لا يتعدى تنفيذ قرارات لجنة التسويق متحملاً في سبيل ذلك أعباء ومجهودات كثيرة.. إلا أنه ينسب إليه أخطاء التطبيق لأنه الجهة التي تقوم بمحاسبة الزراع والشركات المشتري. وفي هذه المرحلة برزت مشاكل التسويق بصورة واضحة وهي مشاكل نتجت من اشتراك أكثر من جهة في تنفيذ النظام.

فمثلاً إذا نظرنا إلى شكوى الزراع من انخفاض تقديرات رتب الحاصلات نجد أن ذلك مسؤولية هيئة التحكيم.. وشكواهم من قفز الأرز وتقدير درجة نفاثته ورتبته نجد أنها مسؤولية أجهزة الفرز ومؤسسة المضارب والشكوى من تقدير رتبة البصل أو الفول السوداني هي مسؤولية الشركات المصدرة.. وهكذا.

كيف برزت هذه المشاكل؟

أثبتت الدراسات التي أجريت على نظام الائتمان الزراعي التعاوني أن السرعة في تطبيق النظام بحيث عم الجمهوريتها كلها في مدى أقل من خمس سنوات قد صاحبه قصور في التطبيق لقلة الإمكانيات التي كانت متاحة للجمعيات. فلم تكن الأجهزة القائمة بالعمل على دارة كاملة بأسلوب العمل التعاوني، ومعظم المخازن ومقار الجمعيات كانت غير ملائمة.

بل إن تعجل نتائج النظام اقتضت إدخال تعديلات على خطة التنفيذ فبعد أن كان مخططاً أن تستمر التجربة الأولى لمدة ثلاث سنوات تعدلت الخطة بحيث تعمم الجمعيات في مدى خمس سنوات. كما أن سياسات الإقراض وإغراق الفلاحين بالأموال دون إتخاذ الإجراءات القانونية لردّها وتدليل الدولة للفلاحين بتقسيط الديون أو إسقاطها كل ذلك أدى إلى ظهور المشاكل وأظهر عيوب نظام الائتمان.

البنك يواجه أزمة حادة

ارتفعت الخسائر التي لحقت بالبنك (المؤسسة) في هذه المرحلة.. فيينا وصلت خسائره عام ١٩٦٣ / ٦٢ إلى ما يقرب من ٢٦ مليون جنيه نجدها وصلت ٦٢ مليوناً عام ١٩٦٩ / ٦٨ مما عرضه لأزمة حادة. ويرجع ارتفاع الخسائر هذه إلى عدد من القرارات السيادية منعت البنك من الحصول على تكلفة خدماته لجمهور الزراع مع عدم تناسيه مع ما يحصل عليه من عمولات لارتفاع النفقات. ومع تكليف البنك بتحصيل الأموال الأميرية، والأموال الخاصة للدولة، وقروض الإصلاح الزراعي وغيرها من أثمان المحاصيل المسوقة دون الحصول على عمونه محصيل عنها برغم ما يتكبده من نفقات. هذا بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة على الأموال التي يقترضها من البنوك التجارية وقد أدى ذلك إلى تحميله بالفرق بين فائدتي الاقتراض والإقراض.

كل ذلك وغيره أدى إلى إلحاق الخسائر بالبنك وتراكمها سنة بعد أخرى مما جعل المسؤولين ينهضون لإيجاد

خطوات جديدة لعلاج الأزمة وتشكيل العديد من اللجان للإصلاح المالي والإداري.

وقد قامت إحدى هذه اللجان بوضع خطة عرضت على وزير الزراعة - تهدف إلى الإصلاح المالي والإداري بالبنك وقد شارك في أعمال هذه اللجنة وكيل وزارة الخزانة، كما شكلت لجنة أخرى لبحث خطوات تنفيذ الخطة.. وانتهت اللجنة الأخيرة إلى عدد من التوصيات :

١ - تتحمل وزارة الخزانة بقيمة الفائدة على المبالغ المقسطة للزراع على عشر سنوات وتبلغ قيمتها ٢,٢٥ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠.

٢ - تعويض البنك عن الفوائد التي يتحملها نتيجة عجوزات الميزانيات المتراكمة حتى عام ١٩٦٨/٦٨ بعد خصم المخصصات والاستهلاكات وتبلغ هذه حوالى تسعة ملايين جنيه ويقدر عبء التمويل عن هذا المبلغ بحوالى ٤٧٥ ألف جنيه.

٣ - تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥/٤/١٩٦٩ الخاص بتقسيط الديون والذي يقضى بأن تتولى وزارة الخزانة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل البنك حتى إصدار سندات قيمتها ٦٠ مليون جنيه بفائدة ٣٪ تقدمها البنوك التجارية له حتى يتوفر له استقرار التمويل بضمن وزارة الخزانة.

٤ - تعديل مختلف أنواع العملات الخاصة بالأسمدة والتسويق والتخيش والمحاصيل وغيرها. والغريب أن قرارات هذه اللجنة التى شكلت على أعلى مستوى لم ينفذ منه سوى البند الأول الخاص بفوائد المبالغ المقسطة.. فتجمدت بذلك أموال البنك وتزايدت أعباءه وتراكمت خسائره.

خطة تصحيح وتنظيم

التعاونيات والتسليف الزراعى

تعتبر خطة التصحيح والإعداد التى بدأ تنفيذها اعتبارا من مستهل عام ١٩٦٩ مدخلا لخطة أخرى عاجلة فى مجال تنظيم التعاونيات الزراعية والتسليف الزراعى، وتستهدف هذه الخطة العاجلة تهيئة الجمعيات التعاونية الزراعية لتتولى مهامها فى مختلف نواحى النشاط وخاصة مسئوليات الإقراض والتحصيل باعتبارها شخصية معنوية^(١) وقد شملت هذه الخطة الآتى :

أولا: حسابات الزراع

كانت خطة التصحيح لحسابات الزراع، وتحديد العلاج الجذرى لما يعترى هذه المشكلة من نقص أو خلل مبنية على عدد من الأهداف تضمنتها منشور البنك الصادر فى ١١/١٢/١٩٦٨ وأهم ما جاء به :

(١) تقرير لمؤسسة الائتمان الزراعى مقدم لوزير الزراعة واستصلاح الأراضى فى ١٩٧٢/١/٣١.

١ - استكمال الأجهزة الحسابية والمخزنية والإشرافية لمعظم التعاونيات رغم أى ظروف صعبة مثل مشكلة تجنيد بعض العاملين وهروب الموظفين إلى مجالات عمل أخرى مجزية الأجر.

٢ - ضبط حسابات الزراع حتى نهاية ١٩٦٨ حتى يكون كل مزارع على بينة بحسابه بطريقة لا تقبل الشك وذلك باتباع ما يأتى :

أ - استكمال جميع القيود بالدفاتر الحسابية.

ب - تنظيم مستندات مديونية العملاء وحفظها فى ملفات مفهومة.

ج - مراجعة مفردات المديونية على المستندات، ومراجعة إجماليات الحسابات للتعاونيات بالبنك.

د - موافاة العملاء بكشوف حساب لبيان مراكزهم المالية قبل التعاونيات (٢٥٠٠٠٠٠ عميل) ولهم الحق فى الطعن فى حجية تلك الحسابات.

هـ - تشكيل لجان محايدة لفحص طعون الزراع (بلغ عدد هذه اللجان ١٥٨٩ لجنة) من موظفى البنك ووزارة الزراعة، والمؤسسة التعاونية ومنسوب الاتحاد الاشتراكى.. ويحضر الشاكى أمامها للمناقشة.

٣ - حجية البطاقة الزراعية فى الاثبات :

ابتداء من السنة الزراعية ٦٨ / ١٩٦٩ تعتبر البطاقة الزراعية سندا للمحاسبة... وتعديل لتكون شاملة لجميع معاملات الزراع.. وحتى يكون ميسورا لكل مزارع التعرف من واقع بطاقته التى فى حوزته على مركزه المالى أولا بأول.

ويصدر قانون التعاون الخامس ٥١ لسنة ١٩٦٩ تأكدت حجيتها وتقرر ألا تصرف أية قروض عينية أو نقدية إلا بموجب البطاقة مع قيام القائم بالصرف بتسجيل كميات وقيم القروض بالبطاقة فور الصرف مقرونا بتوقيعه قرين البيانات التى يسجلها.

تعديل بطاقة الحيازة :

فى شهر أكتوبر سنة ١٩٧٢ تعديلت بيانات بطاقة الحيازة لتكون أكثر شمولا للبيانات والمديونيات وقامت مصلحة الضرائب العقارية بإصدار تعليماتها للصيارفة بالحصول على بطاقات الحيازة وإثبات المديونيات بها قبل تسليمها للحائزين حتى يكونوا على علم تام بمركزهم المالى مع الجمعيات وحتى لا تتعدد مصادر محاسبة الحائز وحتى يوفر الثقة والاطمئنان بين الزراع والأجهزة التنفيذية للدولة^(١).

كما ناشدت مراقبي الضرائب بكل محافظة الإشراف الفعلى على الصيارفة فى تدوين البيانات الخاصة بالبطاقة الجديدة حيث خصصت بها الصفحات من ٤ إلى ٩ للملئها بمعرفة الصيارفة.

رغم كل هذه المحاولات فى إيجاد مستند يكون تحت يد الزراع فيه كل المعاملات والحيازات إلا أن صعوبة الحصول على البطاقات فى معظم الأحيان وعدم حرص الزراع على تقديمها لاثبات كل تغير فى مركزهم المالى أو الحيازى.. أدى إلى عدم فاعلية هذه البطاقات واستخدامها كحجة فى الإثبات.

تنفيذ الخطوة :

بدئ بتنفيذ خطة ضبط الحسابات الشخصية للزراع، وأخطروا بأرصدتهم وتلقت لجان الطعون ٧٦٥٩٤ طعنا قامت بفصلها وتأكد لها صحة ١٩٤٣٧ طعنا صححت بمقتضاها ما قيمته ١٥٤٩٣٠ جنيها .

تقييم الخطوة :

أسفرت نتائج الخطوة عن تحسن ملموس فى حسابات الزراع إلى حد كبير بالمقارنة إلى أوضاعها عام ١٩٦٨ وما قبلها وذلك باستخدام معيارين - أولهما الطعون المقدمة وثانيهما استمارات التسويق.

جدول رقم (٣٤)

طعون الزراع فى حساباتهم

السنة	عدد الحائزين	عدد الشكاوى المتصلة بحسابات الزراع	عدد الصحيح منها	النسبة المئوية للشكاوى	نسبة الصحيح من الشكاوى للحائزين
١٩٦٨	٢,٥٠٠,٠٠٠	٤٣٥٦	٧٢٢	١٧٪	٣ فى الألف
١٩٦٩	٢,٥٠٠,٠٠٠	٤٤٦٣	٦٤٣	١٤٪	٣ فى الألف
١٩٧٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٤٠٤	٤٧٦	١٢٪	٢ فى الألف
١٩٧١	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٧٥٥	٣٤٨	١٠٪	١ فى الألف

كما استخدم معيار لتقييم الخطوة أكثر دلالة هو الطعون المقدمة من الزراع فى مديونياتهم المعلنة فى استمارات التسويق التعاونى للظن مما يبرز مدى الانتظام الذى وصلت إليه هذه الحسابات ودقتها .

جدول رقم (٣٥)
شكاوى الزراع من مديونياتهم المعلنة

السنة	عدد الموردين	جولة الشكاوى	الشكاوى المقبولة	نسبة الشكاوى لعدد الموردين	نسبة المقبول من الشكاوى	نسبة المقبول من الشكاوى
١٩٦٨	١١٢.٦٩٩	١٠٦١	٢٩٧	٠.٠٩٪	٢٨.٠	٢ في الألف
١٩٦٩	١١٥٥١٥٧	٧٦٣	١٢٤	٠.٠٦٪	١٦.٢٥	١ في الألف
١٩٧٠	١١٩٤٩٥١	٣٥٧	١١٨	٠.٠٢٪	٣٣.٠٥	٠.٩ في الألف
١٩٧١	١٢.٠٠٠	٢٩٥	٩٦	٠.٠٢٪	٣٢.٥٤	٠.٨ في الألف

تسليم صورة للزراع من مستندات المديونية :

للتأكد من سلامة ما صرف للزراع وما سجل في بطاقتهم تقرر تسليم صورة من الايصالات التي وقع عليها باستلام القرض كما يسلم له أيضا إيصالات بالمبالغ التي يقوم بسدادها كل منهم.

تنظيم فهرسة وحفظ مستندات التعامل بالجمعيات :

يخصص ملف لكل عضو بالجمعية تحفظ فيه مستندات القروض الخاصة به والسداد باعتبارهما أساساً للضبط والمراجعة الحسابية في التعامل.

كشف حساب للزراع :

بتنفيذ قرارات التخفيف والإسقاط قام البنك بتسليم كشف حساب لكل مزارع موضحا به جملة مديونيته قبل الإسقاط وماتم إسقاطه منها والباقي الخاضع للتقسيط.. وقد تم تسليم ٢٣٣١٤٧٨ كشف حساب للزراع (وهم أعضاء الجمعيات التعاونية عدا جمعيات محافظة بنى سويف وجمعيات منتفعي الإصلاح الزراعى) وأعطى للمزارع حق الطعن في كشف حسابه أمام اللجنة السابق ذكرها.

وقضت التعليمات بتسليم الزراع كشف حساب قبل بدء موسم تسويق أى محصول يبين به المساحة المزروعة من المحصول أو المبالغ المطلوب خصمها من ثمنه بالتفصيل.. كما يتم هذا الإجراء بالنسبة لزراع القصب المتعاقدين مع شركة السكر.

ثانيا : تدعيم الأجهزة

إزاء ما توضح من ضعف الرقابة على أنشطة الجمعيات الزراعية وخاصة فيما يتعلق بحركة مستلزمات الإنتاج فيها والأموال السائلة في خزائنها سارع البنك بإعداد خطة لتدعيم أجهزة الرقابة وإنشاء أجهزة للرقابة والمتابعة على التفصيل الآتى :

- ١ - إنشاء جهاز للمتابعة الميدانية بالبنك (المؤسسة) يكشف باستمرار عن موقع العمل فى الجمعيات وإبراز أى مخالفات للقوانين والتعليمات واللوائح وتحمس أية شكاوى يشير بها الزراع.
- ٢ - تدعيم وتركيز الرقابة فى جهاز متخصص بالإدارة العامة للتفتيش والرقابة بالبنك بما يكفل تحرك أجهزة الرقابة المحلية بالمحافظات وتقييم الأنواع الرقابية الأخرى للتعرف على فاعليتها.
- ٣ - تدعيم أجهزة المراجعة فى بنوك المحافظات لاستمرارية مراجعة حسابات الزراع وجرّد الخزن والمخازن والشون أولا بأول.

وكان أثر تنفيذ هذه الخطة واضحا إذ قلت الانحرافات فى الكشف عنها بسرعة وعلاج الأخطاء فوراً^(١). ومن الجدير بالذكر أن البنك يجرى تأميننا على أصحاب العهد ضد خيانة الأمانة لدى شركات التأمين.. وأن هذه الشركات تقوم بسداد التعويضات التى تستحق طبقاً لأحكام هذه الاختلاسات. فى تقرير لرئيس البنك مؤرخ ١٩٧٢ / ١ / ٣١ :

« .. زادت عدد حوادث الانحرافات والاختلاسات بالجمعيات التعاونية فى النصف الثانى من عام ١٩٦٨ نتيجة كشف صور التلاعب فى حسابات الزراع والسرقات والاختلاسات التى وقعت على أموال بعض الجمعيات والتى واجهناها بأسلوب جديد لتحريك أجهزة الرقابة والمراجعة المحلية والتفتيش على مستوى المؤسسة والبنوك وكذلك بتنفيذ برنامج مراجعة لحسابات الزراع.

والمحصلة النهائية لهذا كله كشف مزيد من حالات التلاعب.. فبلغ ما كشف من حوادث الاختلاس ٨٨١ حادثة فى عام ١٩٦٩ - وأنه نتيجة طبيعية للتحرك المستمر لهذه الأجهزة إلى جانب زيادة وفاعلية دورات الرقابة والمتابعة انخفاض عدد الحوادث سنة ١٩٧١ إلى ٥٥٦ حادثة بنقص قدره ٣٢٥ أى بنسبة ٣٨ ٪ / رقم قصر هذه المدة.. وقد قابل انخفاض عدد الحوادث انخفاضاً فى نفس الوقت فى المبالغ المختلسة.

وقد بلغت قيمة هذه الحوادث التى وقعت بالجمعيات ووحدات المحافظات فى السنة التالية ٦٩/٦٨ ما قيمته ٢٦٧٣٨٦ جنيهًا مقابل ١٨٣٨٣٨ جنيهًا خلال عام ٧٠ / ١٩٧١ من جملة المبالغ التى يتم التعامل مع الزراع بها وهى تربو على ١٤٠ مليون جنيه أى بنسبة واحد فى الألف من هذه المبالغ... ».

إنخفاض نسبة الاسترداد :

رغم التيسيرات التى قدمتها الدولة للزراع، وفى مقدمتها إسقاط بعض الديون إلا أن نسبة التحصيل ظلت على حالها، ولم ترتفع إلا بنسبة قليلة.. ويرجع ذلك إلى العادات التى اكتسبها الزراع نتيجة تعاملهم مع

(١) - راجع تقييم الأداء فى جميعات الائتمان - معهد التخطيط القومى سنة ١٩٦٩ - للباحث.

- راجع جريدة التعاون العدد : ٥٦٠ سنة ١٩٧٠.

الجمعيات.. ونعزى استمرار هذا الانخفاض إلى ما يأتى :

١ - تنشى ظاهرة تهريب الفلاحين لمحاصيلهم المسوقة وعدم إمكان الحد من هذه الظاهرة رغم ما وضع لها من استحكامات لمكافحة التهريب.

٢ - التلاعب فى الحيازات عن طريق افتعال خصومات قضائية تنتهى بصدد أحكام طرد تقسط المديونية على الحائز الجديد بالإضافة إلى ترك الحيازة، وبلغت مديونيات البنك على الزراع غير الحائزين فى نهاية عام ١٩٧١ ما قيمته سبعة ملايين من الجنيهات.

٣ - قيام البنك بخصم الأموال الأميرية (ضريبة الأقطان الزراعية) من أثمان المحاصيل المسوقة تعاونا قبل خصم مطلوباته لأن هذه الديون فى المرتبة الأولى من الامتياز المقرر قانونا.

٤ - ما يصرف مقدم ثمن المحاصيل المسوقة تعاونا - وقد بلغ ما صرف لمحاصيل القطن والأرز والبصل عام ١٩٧٠ وحدها ١٨.٥ مليون.

٥ - تعود بعض الزراع الماطلة فى سداد مطلوبات البنك انتظارا لتيسيرات أخرى جديدة.

٦ - إعفاء الحائزين من زراع القمح من توريد محصولهم مع عدم توقيع المحجزات عليهم رغم أن هذا الإعفاء اقترن بسداد المديونية.

٧ - إعفاء منتجى الفول من تحصيل المطلوبات من ثمن المحصول تشجيعا لهم على توريده.

٨ - عدم الحجز على محصول الأذرة رغم أنه من المحاصيل الرئيسية فى بعض المناطق الزراعية.

٩ - تهاون الصياغة فى توقيع الحجز على المحاصيل غير المسوقة بسبب شكاوى الزراع المتكررة من أضرار هذه المحجزات - مما أدى إلى وضع قيود حدث من هذه المحجزات وبالتالي من كفاءة التحصيل الإدارى.

جدول رقم (٣٦)

حركة استرداد القروض فى المرحلة السادسة

القيمة بالآلاف جنيه

السنوات	المستحق	المسدد	الرصيد	التحصيل /
١٩٦٧	٩٦٤٤٧	٧٠٠٧٦	٢٦٣٧١	٧٢,٦٥
١٩٦٨	١٠٨٣٤٦	٦٦٦٣١	٤١٧١٥	٦١,٤٩
١٩٦٩	٩٦١٥٢	٧٢٥١٤	٢٣٦٣٨	٧٥,٤١
١٩٧٠	١٠٨٣٨٦	٧٢١١٤	٣٦٢٧٢	٦٦,٥٣
١٩٧١	١٢٤٣٣٦	٧٥٩٨٥	٤٨٣٥١	٦١,١١
١٩٧٢	٨٩٨٦٢	٦٤٨٥٤	٢٥٠٠٨	٧٢,١٧
١٩٧٣	١١٦٣٧٣	٨٢١٢٠	٣٤٢٥٣	٧٠,٥٦
١٩٧٤	١٢٢٤٦٨	٨٥٨٣٠	٣٦٦٣٨	٧٠,٠٨
١٩٧٥	١٢١٦٧٤	٩٠٣٢٢	٣١٤٥٢	٧٤,٢٣
١٩٧٦	١٢٥٣٤٠	٩٩١٦١	٢٦١٧٩	٧٩,١١

وقد أصبح استرداد أموال البنك فى نهاية هذه المرحلة قاصرا على التخصم من اثمان المحاصيل الرئيسية بالإضافة إلى ثمار الحدائق.

تجربة كوم حمادة لتطوير الجمعيات

عند قيام الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى بنشاطه فى ١٩٧٢/٧/١ درس مع البنك إمكانية تطوير الجمعيات، وتحديد نطاق عمل كل جمعية.. واتفق على أن يبدأ تطوير الجمعيات فى اتجاهين متوازيين^(١).

الإنهاء الأول :

قوام هذا الإنهاء أن تتعامل الجمعيات مع البنك بصفقتها المعنوية على أن يتم ذلك تدريجيا فى فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات فتقتضى من البنك وتقرض الزراع وتكون مسئولة عن رد ما اقترضته.

الإنهاء الثانى :

أن يقوم الاتحاد التعاونى بدوره فى مراجعة الحسابات بالجمعيات طبقا للمادة ٥٧ من قانون التعاون ٥١ لسنة ١٩٦٩.

نتائج تجربة التطوير

بدأت تجربة التطوير عام ١٩٧٢ بمركز كوم حمادة محافظة البحيرة بصفة مبدئية، وقد قامت لجان بفحص وضبط حسابات الزراع والجمعيات التعاونية قبل التطور.

.. وفى ٢٣ مارس ١٩٧٣ اجتمعت لجنة التطوير وقررت استكمال أجهزة الجمعيات والاتحاد التعاونى فى فترة انتقالية مدتها خمس سنوات.. وخلال هذه الفترة تم نقل أجهزة البنك التى تقوم بمهمة الإشراف والمراجعة إلى الاتحاد التعاونى للقيام بمسئوليته كاملة.

.. وفى عام ١٩٧٤ انتقلت تجربة التطوير إلى مرحلة الانتشار وتقرر تنفيذها فى ستة مراكز موزعة على ست محافظات.

ورغم أن مشروع التطوير قد توقف بحل الاتحاد التعاونى سنة ١٩٧٦ إلا أن التقارير تشير إلى أن التجربة أسفرت عن عدة نتائج هامة :

(أ) تأكيد الشخصية المستقلة للجمعيات التعاونية الزراعية من خلال الممارسة الفعلية لإدارة الجمعيات وتعاملها من غيرها من جهات الإقراض والتسويق والخدمة والإشراف والتحصيل باعتبارها شخصية معنوية.

(١) تقرير البنك عن منجزاته - مقدم إلى السيد وزير الزراعة.

(ب) تحقيق ديون الزراع والجمعيات من خلال عمليات التسليم والتسليم لدفاتر ومستندات المديونيات، ونتيجة لذلك تم رفع مبلغ ١٤٦ ألف جنيه من حسابات الزراع والجمعيات فى المراكز التى طبق فيها نظام التطوير عام ١٩٧٤ لتقيدها على غير حائزين وعدم وجود مستندات مؤيدة لها .

(ج) إمساك دفاتر حسابية نظامية للجمعيات مع بنوك التسليف لضمان انتظام القيد بها ومراجعة حسابات الجمعيات.

(د) تحول كثير من الجمعيات إلى جمعيات دائنة بعد أن كانت حساباتها فى بنك التسليف مدينة نتيجة لضغط الانفاق وترشيد المصروفات.

(هـ) قامت مكاتب الاتحاد بمراكز التطوير الستة بتسويق محصول القطن نيابة عن الجمعيات سنة ١٩٧٤ فيما عدا مركز منوف حيث طبقت فيه تجربة جديدة قامت بها الجمعية العامة لتنجي القطن.

هذه النتائج المشجعة كان بجانبها بعض النتائج السلبية أيضا وإن كانت أقل فى تأثيرها . ويمكن القول إن تجربة التطوير كانت خطوة ضرورية لتحقيق مبدأ استقلالية الجمعية وتدبير أمورها عن طريق مجالس الإدارة المنتخبة، وقيامها بمسئوليات الإقراض والتحصيل والتسويق.

بنك القرية .. مرة أخرى

كان الاتجاه الثانى لتصحيح مسار الائتمان هو العودة لنظام بنوك القرى فى نهاية سنة ١٩٦٧ واعتبرت بنوك القرى هذه المرة أجهزة مالية للجمعيات مهمتها إدارة التمويل الذاتى والخارجى والإشراف على توظيف الأموال بإقراضها واستثمارها ثم إعادة استردادها إلى جانب تنمية الودائع والمدخرات . وقد اتخذ البنك أسلوب الحيلة عند إنشاء هذه البنوك للمرة الثانية فاقصر إنشاؤها على محافظتى المنوفية والقليوبية فى الجمعيات التى تبلغ المساحات التى تخدمها ١٥٠٠ فدان وكان عددها فى المحافظتين ٢٧٠ جمعية.

واكتفى فى العام الأول لتطبيق التجربة بمحافظة القليوبية فاخترت بعض القرى وزودت بعاملين أكفاء وأمكنة مناسبة لهذه البنوك فى مقر الجمعيات التعاونية وجهاز بأحدث التجهيزات المستخدمة فى المصارف حتى ترسخ مهمته فى أذهان الزراع فى محيط القرية . وقد بدأت التجربة بدراسة ميدانية تناولت ما يأتى :

أ - بيانات عن الجمعية التى سينفذ فيها النظام من حيث مجلس إدارتها وعدد أعضائها والمساحة التى تخدمها وموقفها من التحصيل ومركزها المالى ومقرها ودرجة وعى الأعضاء .. وغير ذلك من المسائل التى تهم البنك .

ب - انضمام المتعاملين إلى عضوية الجمعية .

ولكى تنجح بنوك القرى هذه المرة كان لابد أن يصمم لها نظام محاسبى مبسط يساعد على تحقيق الرقابة

الداخلية للعمليات المالية والمخزنية.

وظائف بنك القرية فى تجربته الثانية :

تعددت مستلزمات بنك القرى فى تجربتها الثانية.. وانحصرت وظائفها فيما يأتى :

- ١ - استلام مستلزمات الإنتاج وتخزينها وتسجيلها فى الدفاتر الخاصة بذلك.
 - ٢ - اعتماد وتوزيع القروض النقدية والعينية على أساس المساحات المنزرعة والمقررات الموضوعة.
 - ٣ - أعمال الخزينة من استلام وصرف النقدية والقيود بالدفاتر والمستندات.
 - ٤ - مباشرة جميع عمليات التسويق من استلام المحاصيل وتسليمها واحتساب أثمانها الميدنية والنهائية وصرف الأثمان للمنتجين وليس لقرع البنك دخل فى ذلك كله.
 - ٥ - اعتماد القروض اللازمة للجمعيات بصفتها المعنوية لشراء الآلات والمعدات وكذلك قروض تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد.
 - ٦ - إنشاء صندوق توفير يودع فيه الأعضاء مدخراتهم بفائدة يحددها البنك حتى تخرج الأموال المحبسة إلى مجالات الاستثمار وتنمية القرية.
 - ٧ - رقابة البنك على العضوية التعاونية والتأكد من دخول الزراع جميعا أعضاء فى جمعياتهم التعاونية.
 - ٨ - تحصيل القروض من الزراع فى مواعيد الاستحقاق.
 - ٩ - ضبط حسابات الأعضاء وتسجيل جميع العمليات المالية وإعداد الحسابات الختامية.
- وواضح أن هذه الوظائف تقترب من الوظائف المصرفية التى تباشرها البنوك التجارية.. إذ كان يراد ببنك القرية هذه المرة أن يكون أول عهد القرية بالمصارف التعاونية.

مجلس الإدارة.. استشارى إشرافى :

يكون مجلس الإدارة مجلسا استشاريا إشرافيا على البنك ويتكون من رئيس الجمعية، ومدير البنك، والمشرِف الزراعى، وعضو مجلس إدارة الجمعية ويجتمع مجلس إدارة البنك مرة على الأقل كل شهر لبحث خطة عمل البنك وحاجات الزراع والموقف التحصيلى وغير ذلك من المسائل الإدارية وتسجل هذه الاجتماعات بدفتر خاص.. وقد كلف مدير البنك بإعداد تقرير عن نشاط البنك يعرض كل اجتماع لمجلس الإدارة كما يبلغ رئاسته فى البنك بالمحافظة بصورة من هذا التقرير وترسل صورة أخرى لهيئة التعاون الزراعى (المؤسسة التعاونية فى ذلك الوقت).

مقار بنوك القرى :

إتخذت البنوك الجديدة مقار لها خاصة بمبائى الجمعيات وزودت بالأثاث الذى يساعد على أداء العمليات

المصرفية واتخذت هذه المقار أماكن لتواجد صيارفة القرى.

الجهاز الوطني لبنوك القرى :

يتكون جهاز بنك القرية من مدير البنك وصرافي الخزينة ومجموعة من الكتبة (كاتب لكل ألف حانز) وكاتب لمركز تجميع الحاصلات، وأمين المخزن ومحاسب. وقد أعدت اختصاصات واضحة لهذا الجهاز. كما حددت اختصاصات للمحاسبين ويختص كل منهم بمراجعة أعمال خمسة بنوك قرى.

إلغاء مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى :

عدلت الدولة عن الاستمرار فى تطبيق مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى لعقق المشاكل التى تولدت عن تطبيق المشروع وفى مقدمتها الانحرافات المالية، وعاد التعامل مرة ثانية مع البنك عن طريق جمعيات الائتمان فى المحافظات الخمس التى كانت تشرف على المشروع فيها أجهزة وزارة الزراعة. ولم يبق سوى محافظتى بنى سويف وكفر الشيخ كانتا تحت إشراف هيئة الإصلاح الزراعى وفى عام ١٩٧٥ تقرر أن يلغى المشروع من المحافظتين ويعود التعامل مع البنك فيهما.. وبذلك ألغى تنفيذ المشروع من المحافظات التى طبق فيها بعد أن أضر بالزراع نتيجة أخطاء التطبيق الجمسية.

إخفاق الجهود لتصحيح مسار الائتمان

لاشك أن الجهود التى بذلتها الدولة والبنك فى تصحيح مسار الائتمان الزراعى والتعاونى منذ بداية هذه المرحلة كانت جهوداً كبيرة قصد بها إعادة ثقة الفلاحين فى جمعياتهم التعاونية متخذة فى ذلك العديد من السبل فى محاولة لإنجاح نظام الائتمان التعاونى إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل.. ولم تحل المشاكل التى كانت قائمة بالخطط التى أعدتها لجان الإصلاح المالى والإدارى.. وقد وجدت الدولة أنه لا مفر من أن تتولى تقديم الائتمان جهة واحدة هى البنك.. وألّ تفترغ الجمعيات لدورها الإنتاجى وخدمة المجتمع الريفى.. وقد برزت سياسة الدولة هذه فى المؤتمر التعاونى العام الذى عقد بجامعة القاهرة فى شهر فبراير سنة ١٩٧٦ فى نداء السيد رئيس الجمهورية الموجه للمؤتمر بضرورة قيام بنوك القرى على أسس جديدة. وفى ضوء ذلك صدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وتنفيذاً لأحكامه تم إنشاء بنوك القرى الحالية.

المبحث الثالث

بنو القري

فهرس المبحث الثالث

- ٣٩١ تمهيد :
- ٣٩٣ الفصل الأول : المرحلة السابعة بنوك القرى (١٩٧٧ - ١٩٨٠)
- ٣٩٣ الضرورات الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء بنوك القرى
- ٣٩٣ ١ - إعادة الثقة فى نظام الائتمان الزراعى.
- ٣٩٤ ٢ - تطوير الخدمات الائتمانية من أجل التنمية.
- ٣٩٥ ٣ - التنمية الريفية.
- ٣٩٧ ٤ - تعبئة المدخرات.
- ٣٩٧ ٥ - توفير الأمن الغذائى للشعب.
- ٣٩٨ ٦ - نمو النشاط المصرفى العام.
- ٣٩٨ ٧ - مسايرة سياسة الانفتاح الاقتصادى.
- ٣٩٨ ٨ - صدور قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥.
- ٣٩٩ ٩ - تماسك بنيان المجتمع الريفى.
- ٣٩٩ وظائف بنوك القرى
- ٤٠١ مشاكل فى مواجهة بنوك القرى.
- ٤٠٢ تعاونيات المزارعين فى ظل قانون بنوك القرى.
- ٤٠٤ سياسات بنوك القرى
- ٤٠٥ أولا : سياسة الائتمان الزراعى
- ٤٠٥ ١ - الهدف من السياسة.
- ٤٠٧ ٢ - الشروط العامة الواجب توافرها فى طالب الائتمان.
- ٤٠٧ ٣ - التحديد المسبق لحجم الائتمان.
- ٤٠٧ ٤ - إسترداد القروض.
- ٤٠٨ حصول البنك على مستحقاته قانونا.
- ٤٠٩ مواعيد استحقاق القروض قصيرة الأجل.
- ٤٠٩ طرق الاسترداد
- ٤٠٩ أ - الاسترداد النقدى.
- ٤١١ ب - الاسترداد من أثمان المحاصيل المسوقة تعاونيا أو ثمن حاصلات مشتراه لحساب الحكومة.
- ٤١١ ج - الاسترداد من أثمان محاصيل موردة لجهات أخرى.

٤١١	ثانيا : سياسة الائتمان الاستثماري
٤١٣	أساليب الائتمان الاستثماري.
٤١٤	ضمانات الائتمان الاستثماري.
٤١٦	أنواع القروض الاستثمارية بحسب آجالها
٤١٧	١ - قروض الأمن الغذائي
٤١٨	شروط وأساليب صرف قروض الأمن الغذائي.
٤١٩	٢ - قروض الثروة الحيوانية.
٤٢٠	٣ - قروض المشروعات التعاونية.
٤٢٠	٤ - قروض تنمية المجتمع المحلي.
٤٢١	قروض الصناعات الريفية.
٤٢١	ثالثا : النشاط المصرفي
٤٢٢	الودائع والمدخرات
٤٢٢	رابعا : نشاط بنوك القرى
٤٢٢	- قروض الزراعات.
٤٢٣	- زيادة القيم التسليفية للخدمة الزراعية.
٤٢٧	الفصل الثاني : مرحلة الحزمة الائتمانية ١٩٨٠ - ١٩٩٠
٤٢٧	تعريف الحزمة الائتمانية
٤٢٨	أسباب تغير السياسة.
٤٣٠	أولا : السياسة الائتمانية.
٤٣٠	١ - الائتمان الزراعي
٤٣٢	٢ - الائتمان الاستثماري
٤٣٤	ثانيا : السياسة المصرفية
٤٣٥	أدوات تنفيذ السياسة الجديدة.
٤٣٥	١ - استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق الأهداف.
٤٣٧	٢ - أسس التطوير الائتماني.
٤٣٨	٣ - الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة.
٤٤٠	٤ - زيادة أنواع القروض.
٤٤١	٥ - مراجعة أسعار الفائدة.
٤٤١	٦ - التغير المستمر لأسعار الفائدة.

٤٤١	٧ - شروط الإقراض وضماناته.
٤٤٤	ثالثا : النشاط الائتماني.
٤٥١	رابعا : النشاط المصرفي.
٤٥٢	خامساً : التطورات الائتمانية فى المرحلة.
٤٥٢	(أ) مشروع زيادة إنتاجية المزارع الصغير.
٤٥٦	- الإدارة المزرعية.
٤٦٠	- التطبيق اللامركزى للمشروع.
٤٦١	- الآثار الاقتصادية لمشروع المزارع الصغير.
٤٦٥	(ب) مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان.
٤٦٦	أهداف المشروع وبرامجه.
٤٦٩	(ج) الإقراض الدولى.
٤٧٠	(أولاً) - القروض الدولية.
٤٧١	١ - قرض التنمية الزراعية.
٤٧١	٢ - قرض التصنيع الزراعى.
٤٧٣	٣ - قروض الصندوق الدولى للتنمية.
٤٧٥	- تطوع الإقراض الدولى
٤٧٥	(ثانياً) المنح والمساعدات
٤٧٥	١ - مشروع المزارع الصغير
٤٧٦	٢ - هيئة السلع الأمريكية.
٤٧٦	٣ - منحة الورش الصغيرة.
٤٧٦	٤ - منحة طلبات ومعدات المياه.
٤٧٦	٥ - منحة المعدات الزراعية.
٤٧٦	٦ - منحة مشروع الانتاج الزراعى والائتمان.
٤٧٧	بنوك القرى الإسلامية
٤٧٧	١ - النظام الاقتصادى الإسلامى.
٤٨١	٢ - إجراءات تطبيق النشاط المصرفى الإسلامى.
٤٨١	٣ - الإطار العام لنشاط بنك القرية الإسلامى.
٤٨٥	٤ - توظيف أموال بنك القرية الإسلامى.
٤٨٥	٥ - توزيع العائد

- ٤٨٦ - نشاط بنك القرية الإسلامى.
- ٤٨٨ - تعامل التعاونيات فى مستلزمات الإنتاج.
- ٤٩٠ - تجربة الإفراض الكلى
- ٤٩٢ - تطوير نظام التعاونيات فى مستلزمات الإنتاج.
- ٤٩٤ - الأسس العلمية لتطبيق النظام الجديد.
- ٤٩٥ - مزايا النظام.

تهديد :

تناولنا فى المبحث السابق السياسات الائتمانية التى طبقتها مؤسسات الائتمان الزراعى فى مصر منذ تأسيس بنك التسليف الزراعى والذى تطور إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ثم المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى. وقد تناولنا فى الفصل الأخير (مرحلة تصحيح مسار الائتمان) المحاولات التى بذلت للتصحيح ومطالبة الرأى العام بتغيير الواجهة الائتمانية.

وقد كانت هناك ضرورات إقتصادية واجتماعية جعلت الحكومة تتخذ قراراً هاماً - هو وقف توزيع الائتمان على الفلاحين عن طريق التعاونيات وإنشاء وحدات مصرفية صغيرة تتولى هذه المهمة.

- وسنتناول فى هذا المبحث مرحلتين من أهم مراحل التطبيق الائتمانى فى مصر والتي أصبح فيهما الائتمان يصرف لأغراض زراعية وأخرى استثمارية من خلال بنوك قروية تقدم خدمات متعددة.

ويتضمن الفصل الأول المرحلة السابعة من مراحل التطبيق الائتمانى والتي تم فيها تأسيس بنوك القرى واضطلاعها بتقديم الائتمان الزراعى والاستثمارى للزراع والتعاونيات ولوحدات الحكم المحلى. بأسلوب جديد يختلف عن الأساليب التى اتبعت فى المراحل السابقة، وقد سميت هذه المرحلة بمرحلة الائتمان المنضبط.. للتحديد المسبق لحجم الائتمان وشروطه وطرق استرداده وتعدد أنواعه.

.. كما ظهرت أساليب جديدة لصرف الائتمان الاستثمارى لمشروعات التنمية الريفيه ومشروعات الأمن الغذائى.

أما الفصل الثانى - فيتناول المرحلة الأخيرة (الحالية) للتطبيق الائتمانى وهى أهم المراحل على الإطلاق.. وقد سميت بمرحلة الحزمة الائتمانية.. حيث وجد أنه لتحقيق التنمية لابد من تضافر وتجميع وربط العوامل الرئيسية التى تعظم الإنتاج الزراعى والاستفادة بوجودها معاً.

وفى السنوات العشر الأخيرة تغيرت النظرة إلى الائتمان بظهور متغيرات عالمية مثل مشكلة الغذاء، ونقص الأيدى العاملة وزيادة الأسعار وغيرها.

وقد تطور الائتمان فى هذه المرحلة تطوراً كبيراً إذ لم يعد قاصراً على تقديم الأموال.. بل وتقديم النتائج العلمية والتكنولوجية للمزارعين. وظهور ما يسمى بالإقراض

الدولى والبنوك الإسلامية وغيرها.

وسوف نتناول فى هذا الفصل تطورات كثيرة حدثت فى هذه المرحلة وأهمها :
المشروعات الأجنبية المشتركة لتطوير الائتمان وظهور بنوك القرى الإسلامية وقيام جمعيات
مختارة لتوزيع الائتمان.

وفى نهاية هذه المرحلة تكون قد برزت للوجود مؤشرات جديدة لتطوير ائتمانى
جديد.. يتمثل فى تقديم ائتمان محرر من الفائدة ودعم الدولة والمقررات الائتمانية.

المرحلة السابعة

بنوك القرى

[١٩٨٠ - ١٩٧٧]

الضرورات الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء بنوك القرى

بتحرير الأرض في أكتوبر سنة ١٩٧٣ أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى.. واجتمع رأى القادة على أن هناك ضرورات إقتصادية واجتماعية لابد من تحقيقها بعد أن استعادت البلاد أرضها من أبدي مفتصبها.

هذه الضرورات التى أدت إلى تغيير السياسة الائتمانية فى هذه المرحلة وإنشاء بنوك القرى لتقوم

بوظائف إئتمانية واستثمارية وإدارية.. هى :

١ - إعادة الثقة فى نظام الائتمان الزراعى.

٢ - تطوير الخدمات الائتمانية من أجل التنمية.

٣ - التنمية الريفية.

٤ - تعبئة المدخرات.

٥ - توفير الأمن الغذائى للشعب.

٦ - نمو النشاط المصرفى العام.

٧ - مسايرة سياسة الانفتاح الاقتصادى.

٨ - صدور قانون جديد للحكم المحلى.

٩ - تماسك بنيان المجتمع الريفى.

وبعد أن نتناول شرح كل منها باختصار.. نأتى إلى سياسات البنك لنجدها فى هذه المرحلة قد انقسمت إلى سياسة خاصة بائتمان الفلاحين وأخرى استثمارية وإدارية من أجل التنمية.

١ - إعادة الثقة فى نظام الائتمان الزراعى

رأينا فى المرحلة السادسة كيف تفاقمت المشاكل بين الفلاحين والجمعيات التعاونية الزراعية، ولم تستطع الحكومة والبنك التغلب عليها بخطط الإصلاح الائتمانى لدرجة أن طالب الرأى العام بتغيير الواجهة الائتمانية التى استمرت عشرين عاما دون أن تحقق الائتمان الزراعى المنضبط. وبدلا من أن تكون عاملا مساعدا على زيادة الإنتاج فإنها شغلت الفلاحين بمسائل أفقدتهم الثقة فى النظام الائتمانى التعاونى.. ونعبد هنا ذكر أهم الأمور التى حالت دون نجاح نظام الائتمان الزراعى التعاونى :

- ١ - مشاكل الحيازة.
 - ٢ - الأخطاء بحسابات الزراع، والمطالبة بأكثر مما هو مستحق للجمعية.
 - ٣ - التلاعب فى صرف مستلزمات الإنتاج.
 - ٤ - المبالغة فى تقدير المبالغ التى تصرف على المقاومة وتضاف على حسابات الأعضاء.
 - ٥ - زيادة تكاليف المقاومة اليدوية والكيمائية.
 - ٦ - قيام الجمعيات بالمقاومة الكيمائية دون ضرورة ملحة مما أضر بالمحصولات.
 - ٧ - الأخطاء فى تشغيل الآلات.
 - ٨ - صعوبة استرداد المبالغ المحصلة بالخطأ من الزراع.
 - ٩ - عدم الدقة فى تدوين المديونيات ببطاقات الأعضاء.
 - ١٠ - أخطاء تقدير أثمان المحاصيل الموردة لمراكز تجميعها.
 - ١١ - تعدد السجلات والمستندات التى تستخدمها الجمعيات وصعوبة فهم حساباتها.
 - ١٢ - أخطاء حدثت فى لجان فض المنازعات.
 - ١٣ - تهريب الزراع لمجازاتهم وحاصلاتهم بنية عدم سداد ما عليهم من مستحقات.
 - ١٤ - التفسير المستمر فى السياسات الائتمانية وتقاوس معظم المزارعين عن الرغبة فى سداد ديونهم للتعاونيات.
 - ١٥ - تعدد جهات الإشراف والرقابة على الجمعيات وتنازعها على السلطة.
 - ١٦ - عدم وجود التنسيق بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية بالقرية.
 - ١٧ - عدم كفاءة أعضاء مجالس الإدارة وفقدان سيطرتهم على تصرفات موظفى الجمعيات.
 - ١٨ - عدم قيام الجمعيات ببرامجياتها خاصة فى صرف القروض وتحصيلها.
 - ١٩ - تعدد التعليمات المبلغة للجمعيات وتداخلها وإلغاء بعضها وإضافة البعض الآخر.
- كل ذلك حال دون إيجاد الحلول لهذه المشاكل وفشل كل خطط الإصلاح الائتمانى فى النصف الأول من السبعينيات.

٢ - تطوير الخدمات الائتمانية من أجل التنمية

وجه السيد رئيس الجمهورية ندا» فى السابع من فبراير سنة ١٩٧٦ إلى الفلاحين المجتمعين على شكل مؤتمر تعاونى عام فى جامعة القاهرة.. دعا فيه إلى قيام بنك القرية ليكون الجهاز المصرفى الذى يقوم على تنمية الريف.. وقال سيادته :

«إنه قد آن الأوان لتطوير أهداف البنبن التعاونى لتكون أكثر اتساعا حيث تشمل جميع مراحل الإنتاج الزراعى.. الأمر الذى يستوجب إحداث تطوير فى الخدمات الائتمانية والتمويلية والمصرفية بما يحقق الدعم

للتعاونيات والنهوض بالريف...».

ويستند هذا التطوير على المبادئ الآتية :

- ١ - إقامة بنوك قري لتوزيع الائتمان على المزارعين.
 - ٢ - يوفر بنك القرية الأموال اللازمة للتنمية في كافة المجالات - أما الجمعيات التعاونية فتتفرغ لدورها الإنتاجي ويهيء لها التمويل لتكون أوفر قدرة على تطوير الاقتصاد الريفي والنهوض به.
 - ٣ - تتوفر لبنوك القرى الخبرة الفنية التي تمكنها من القيام بدور إيجابي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وذلك لأن اقتراب الوحدات المصرفية من المزارعين يوفر جهدهم ويشجعهم على الاتجاه نحو التنمية.
 - ٤ - إحداث التكامل بين وحدات الحكم المحلي، والتعاونيات ومشروعات الانعاش الريفي وسائر المنشآت، وتدعيم هذا التكامل بتطوير الخدمات المصرفية القروية..
 - ٥ - التخصص وتحديد المسؤولية.. كانت القروض الزراعية تصل إلى الزراع من بنوك التسليف الزراعي والتعاوني بالمحافظات عن طريق الجمعيات التعاونية في القرى - غير أن ذلك أدى إلى إنصراف هذه الجمعيات عن مهمتها الأولى - وهي الإسهام بشكل فعال في ترقية الإنتاج الزراعي وتكامله مباشرة المشروعات الإنتاجية التي تؤدي إلى تعجيل التنمية الاقتصادية في الريف.
- لذلك رُؤي فصل أعمال التمويل والإقراض عن أعمال الإنتاج - وقد اقتضى ذلك تطوير أهداف البنبان التعاوني ليكون أكثر اتساعا وشمولا بصدر قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠.

٣ - التنمية الريفية

تعددت مفاهيم التنمية الريفية بتعدد المفكرين الذين تعرضوا لمناقشة هذا الموضوع - وقد انتهت المؤتمر العربي الرابع الذي ناقش إدارة التنمية الريفية في الوطن العربي عام ١٩٧٨ في مدينة طنجة، والذي اشترك فيه البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى اعتماد تعريف البنك الدولي لها على أنها^(١) :
(...) العملية المقصود بها تحقيق زيادة محسوسة وجوهرية في إنتاج الطبقة العاملة والمنتجة في الريف وبالتالي دخلها وصولاً إلى تحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل...
«... والتنمية الريفية هي العملية التي يتم من خلالها توجيه جهود الأفراد في الريف إلى ما يؤدي إلى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق قيامهم بمشروعات فردية وجماعية لاستغلال إمكانياتهم المتاحة...».

وتقوم التنمية الريفية على عدد من العوامل التي تحققها وهي:

- ١ - الإرتقاء بالزراعة وتحديثها وتكثيفها.

(١) د. قاسم جميل، د. صبحي محرم - إدارة التنمية الريفية - المجلة الزراعية - العدد السادس - يونيو ١٩٨٠.

- ٢ - إستثمار مقومات البيئة الريفية واستغلال مواردها فى إنتاج مصنوعات ريفية بسيطة، وصناعات حرفية بيئية متطورة.
- ٣ - تغير الهيكل الإنتاجى فى الريف وتعدد المجالات لاستثمار الامكانيات البشرية.

هدف التنمية الريفية:

تهدف تنمية الريف إلى زيادة إنتاجه من السلع المادية وإيجاد فرص جديدة للعمالة وزيادة دخول أبنائه، وتحسين مستوى التغذية والسكن والتدريب والصحة لهم.

.. أى أن أى خطة للتنمية الريفية لابد وأن تتضمن مشروعات عديدة لزيادة الناتج الزراعى، وإدخال أنشطة إقتصادية جديدة بالريف وتحسين المواصلات، وإنشاء المرافق والمساكن الصحية والمياه الصالحة للشرب وغير ذلك من المشروعات التى تنتشر فى قطاعات متعددة بالريف^(١).

مستلزمات التنمية:

- يتطلب تحقيق التنمية عدداً من المستلزمات :
- أ - إسهام كامل من الأفراد والجماعات من أبناء الريف لإقامة مشروعات التنمية وتوسيعها ودعمها .. وذلك بالمشاركة الشعبية أو الحافز الفردى وتنمية اعتماد الأفراد على أنفسهم.
- ب - جهاز ائتماني يتحمل قدراً كبيراً من المشاركة فى تدبير الأموال اللازمة للتنمية وتهيئة أنواع مختلفة من التمويل لإنشاء المشروعات وتشغيلها وتسويق منتجاتها.
- ج - تعدد مصادر التنمية وغدوم الاعتماد على ما تخصصه الدولة .. بل يجب الاستعانة بالقروض الداخلية والخارجية، والمنح والهبات والتبرعات، واستثمارات الممولين المحليين والأجانب ..
- د - تنشيط ودائع ومدخرات الأفراد وتوجيهها لخدمة الاستثمار فى مشروعات التنمية وتوفير الأمان والضمان لها.

بنك التنمية:

كان لابد وأن يكون هناك بنك للتنمية.. يغذى مشروعاتها بالأموال ويقوم على رعايتها إقتصادياً.. ينتشر فى قرى الريف.. ويكون وعاء ادخارياً قادراً على جذب مدخرات الأهالى واشراكهم فى مسألة التنمية.

(١) عمر الفاروق الجوهري - بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : بنك القرية ودوره فى تمويل التنمية الريفية.

٤ - تعبئة المدخرات

تعرف أن تعبئة المدخرات من المسائل الهامة في الدول المتقدمة فهي أشد أهمية بالنسبة للدول النامية، ولا عجب إذا أصبحت هذه المسألة موضوع عناية ودراسة من كبار الاقتصاديين بحيث عقدت لها المؤتمرات الدولية، وتخصص فيها الباحثون ورسمت لها المخططات وابتكرت لها الوسائل والحواجز. وبالرغم من أن التعاونيات الزراعية كانت تقبل من الأعضاء ودائعهم بفوائد عالية عما يودعون.. إلا أن هذه الودائع كانت ضئيلة إلى الحد الذي يقال معه إنه ليس هناك مدخرات للتعاونيين. ويرجع السبب في ذلك إلى خوف الزراع من أن تقوم الجمعيات بإجراء المقاصة بين ائدياعاتهم في الجمعيات والمديونيات التي عليهم لها، والتي قد لا يكون في نيتهم سدادها لفترة. عامل آخر.. هو غياب عنصر السرية على ما للأعضاء من مبالغ مودعة وما عليهم من ديون للجمعيات.

وقد روعيت كل هذه الاعتبارات عند إنشاء بنوك القرى.. إذ كان من بين وظائفها تعبئة المدخرات واستخدامها في تمويل التنمية والائتمان الزراعي بحيث يشعر سكان الريف بأهمية وفائدة تعبئة المدخرات. ونص القانون الجديد على الإعفاء الكامل من الضرائب عن فوائد المدخرات لدى بنوك القرى.

٥ - توفير الأمن الغذائي للشعب

رغم التقدم الكبير الذي ساد العالم وبخاصة في قطاع الزراعة - إلا أنه كان هناك قصور واضح في الإنتاج مما تسبب عنه أزمة بدأت عام ١٩٧٢.. إذ انخفض الإنتاج في ذلك العام لسوء الأحوال الجوية وهو ما لم يحدث منذ عشرين عاما^(١).

كما انخفض مخزون القمح في البلدان الرئيسية المصدرة له من ٤٩ مليون طن عام ١٩٧١ إلى ٢٩ مليون طن فقط عام ١٩٧٢.

وأخذت الحالة الغذائية العالمية في التدهور عاما بعد آخر، وكانت الدول النامية تدفع كل عام المزيد من الأموال لاستيراد المواد الغذائية.. بسبب سياستها الزراعية السيئة.

.. وفي ٥ نوفمبر ١٩٧٤ عقد في روما مؤتمر الغذاء العالمي تحت إشراف الأمم المتحدة وأختير المهندس / سيد مرعي سكرتيرا عاما للمؤتمر.. وقد أرجعت الأزمة إلى : نقص التمويل الزراعي، والنقص في الأسمدة والمبيدات والتقاي المتقدمة.

أما في مصر فقد أرجعت الأزمة إلى أن الأرض الزراعية لا تحقق حاليا معدلات الزيادة الإنتاجية لبعض المحاصيل نتيجة العديد من المعوقات القائمة في قطاع الزراعة بالإضافة إلى الأساليب الزراعية المبطئة حاليا.

(١) محمد رشاد - السادات فلاحا - مركز الدراسات الصحفية (ص ١٤٠).

.. وأعدت الدولة سياستها وكانت أهم الاتجاهات البارزة فيها.. الحد من استيراد المواد الغذائية وتوفير النقد الأجنبي الذي كانت تدفعه فى شرائها لتخصيصه لاستجلاب المعدات والآلات الرأسمالية التى تستلزمها عملية التنمية.

وكان لابد أن تستهدف الخطة الزراعية توفير الحبوب اللازمة لغذاء الشعب بل وزيادتها لتزايد الطلب عليها نتيجة النمو السكانى إذ دلت التوقعات على تضاعف عدد السكان ليبلغوا نحو ٦٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

وعقدت الكثير من اللجان والمؤتمرات لتبحث مدى امكانية زيادة الموارد الغذائية كما وكيفا، بعد أن أصبح استيرادها عملية مكلفة للغاية.

٦ - نمو النشاط المصرفى العام

تزايد عدد البنوك فى مصر مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وانتشرت انتشارا واسعا، وعمل كل منها على جذب العملاء بشتى الطرق مستخدمين فى ذلك كل أساليب تحسين الخدمات المصرفية وتطوير نظم العمل.

كما كان لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة أثره فى إيجاد مناخ استثمارى متكامل وجدت فى ظله البنوك المصرية فرصة للنمو.. وتطوير معاملاتها المصرفية لتساير تطور الاقتصاد المصرى.

وفى عام ١٩٧٥ نوقشت مسألة الخدمة المصرفية فى البلاد. إذ أصبحت فى ظل الانفتاح والتنمية تشكل جانبا فى سلوك الإنسان المصرى الذى ظل ولأجيال طويلة بعيدا عن التعامل مع البنوك فى كل ما يتصل بدمته المالية، واتجاهاته نحو غمأ أمواله بالادخار والاستثمار.

٧ - مساهمة سياسة الانفتاح الاقتصادى

حينما أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى استتبعته بالضرورة تحرير الوحدات الاقتصادية من القيود التى تعرقل نشاطها لتنتقل إلى أفاق جديدة تتحقق بها ولها تنمية اقتصادية واجتماعية تعود بالخير على البلاد وشعبها - فالتفت المؤسسات العامة ومنها المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى خلفها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

٨ - صدور قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥

إنطلاقا من فلسفة التنمية الشعبية صدر قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى جاء بزيادة

جديدة فى سلطات محافظات الأقاليم على أجهزة الخدمات ومنحها مرفق الائتمان الزراعى..
وتهدف إلى زيادة صلاحيات حكام الأقاليم للانطلاق بها إلى آفاق واسعة من التنمية الشاملة والمتوازنة
لإمكان محاسبتهم على زيادة معدلاتها.

٩ - تماسك بنيان المجتمع الريفي

فى تحقيق التنمية الريفية ما يحقق التماسك فى بنيان المجتمع، وتقوية الروابط بين أفراد واستئصال
عوامل التنافر والتفتت.. وذلك كله يؤدي إلى الشعور بالولاء للجماعة القومية والمجتمع، وتغيير فلسفة الحياة
وتحويل المجتمعات الساكنة إلى مجتمعات متحركة فعالة بعيدة عن آفة السلبية^(١).
وكان لابد أن تكون المؤسسات التى تعمل فى أكبر القطاعات السكنية فى مصر مؤسسات قوية، يرضى
بوجودها ومساهمتها فى التنمية كل الريفيين.

.. تلك كانت الضرورات التى استدعت وجود بنوك محلية صغيرة تخدم عمليات التنمية وتعملها وتعيد
الثقة بنظام الائتمان الزراعى وتهىء الظروف أمام الفلاحين للتفرغ للإنتاج الزراعى والتفكير فى إقامة
المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.. وتحسم المشاكل التى عانى منها المزارعون لما يزيد على عشر سنوات.
وصدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المنشئ لبنوك القرى محققا لهذه الأهداف الضرورية فى هذه المرحلة.
حيث تمثل بنوك القرى القاعدة المنتشرة فى أنحاء الريف على امتداد الأرض الخضراء وأبرز ما استحدثه
قانون إنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ١١٧ لسنة ١٩٧٦ هو النص على إنشاء وحدات ائتمانية
فى القرى تكون تابعة لبنوك التنمية والائتمان الزراعى فى المحافظات بهدف تصحيح مسار الائتمان الزراعى
وتدعيم الإنتاج وتنفيذ خطط التنمية والنهوض بالمجتمع الريفي.

وظائف بنوك القرى

تتركز وظائف بنوك القرى فى النهوض بتمويل النشاط الاقتصادى فى الريف مع القيام بالأعمال المصرفية
الخادمة لهذا النشاط.

ويتفرع تمويلها للنشاط الاقتصادى إلى تمويل الإنتاج الزراعى.. وتمويل المشروعات ذات الصلة بهذا
الإنتاج بغية إيجاد التكامل الرأسى والأفقى وتقوية العوامل التى تزيد من دخول الزراعة.. وذلك باستخدام
المنتجات الزراعية والخامات المتوافرة حاليا، أو التى ترمى إلى زيادة الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة وهو ما
يطلق عليه «تمويل التنمية».

(١) عمر الفاروق الجوهري - مرجع سابق

أما الوظائف المصرفية التي تقوم بها بنوك القرى فأهمها الحسابات الجارية وخطابات الضمان وخطابات الاعتماد والاعتمادات المستندية وإصدار صرف وتحصيل الشيكات وخصم الكمبيالات والسندات الإذنية.. إلخ - وكل ما يساعد على تعبئة الأموال من حسابات الادخار والودائع بغرض استخدامها في أغراض التنمية الزراعية.. وحتى لا تذهب أموال القطاع إلى قطاعات أخرى إذا ما أودعت في بنوك تجارية.

ولقد صاحب إنشاء بنوك القرى وضع أنظمة ائتمانية تضمن انسياب الخدمات إلى الزراع في يسر وانضباط.. وأصبحت العلاقة مباشرة بين بنوك القرى والزراع بغير وساطة الجمعيات التعاونية التي تفرغت للإنتاج.. وتتولى بنوك القرى مسئولية العمليات الائتمانية من بدايتها إلى نهايتها دون تدخل يعطلها أو يؤثر في كفاءتها.. وكان ذلك لازماً لتصحيح مسار الائتمان وتنسيق الخدمات بما يتفق وظروف البيئة المحلية وإزالة المعوقات وإعادة الثقة لدى الزراع.

وقد انتهت إجراءات شتى لتحقيق هذا الهدف منها :

- ١ - حصول الزراع على الخدمات اللازمة لهم من مستلزمات الإنتاج والائتمان النقدي فور طلبهم بحيث لا ترجع بنوك القرى في ذلك إلى سلطات ائتمانية أعلى منها طالما كان الطالب مستوفياً لشروط صرف القروض.
- ٢ - العمل على توافر مستلزمات الإنتاج والأموال النقدية في مواعيد مناسبة وبكميات كافية لتكون تحت طلب الزراع قبل بداية الزراعة لكل موسم.
- ٣ - استمرار تمتع الزراع بالمكاسب التي تحققت لهم وفي مقدمتها حصول المستأجرين على الائتمان الموسمي بضمان المحصول وعلى الخدمات الائتمانية في قراهم دون الحاجة إلى تكديهم مشقة الانتقال إليها.
- ٤ - ضبط حسابات الزراع بدءاً بتحقيق مديونياتهم المحالة من الجمعيات التعاونية والتأكد من سلامتها باستخراج كشوف حساب. وإتاحة الفرصة للزراع كي يراجعوها ويضمنوها إلى صحتها. أو يطعنوا فيما جاء بها تمهيداً لمناقشتها معهم حتى تكون بداية التعامل على أساس سليم مع بنوك القرى.
- ٥ - سلامة الحسابات والتأكد من صحة التسجيل المحاسبي لمعاملات الزراع ومراجعتها بمعرفة أجهزة متخصصة في الرقابة والمتابعة وتسجيلها فوراً في البطاقات الزراعية لتكفل للزراع عوامل الاطمئنان والثقة.
- ٦ - تلافى الشفرات التي حدثت في توزيع مستلزمات الإنتاج.. إذ تأكد قيام المزارعين باستلام الكميات المقررة لهم من مستلزمات الإنتاج كاملة في عبوات مغلقة مع المحافظة على نوعية ومواصفات مستلزمات الإنتاج، واتباع الطرق السليمة في التخزين.
- ٧ - إعادة النظر في الدورة المستندية والمحاسبية المستخدمة.

مندوبيات بنوك القرى:

لأهمية تقديم الائتمان للزراع في مواعيده الموسمية المحددة للزراعة وبالقدر الكافي، وبأيسر الإجراءات، وبأقل تكلفة، وبدون مشقة في الانتقال من بنوك القرى... فقد قامت هذه الوحدات الائتمانية المصرفية بإنشاء

مندوبيات فى كافة القرى يحصل الزراع منها على القروض النقدية والعينية.. وتعد هذه المندوبيات واجهة الإقراض بدلا من التعاونيات.

ويتولى مسئولية الأداء فيها أجهزة مديرية - ويكل مندوبية مخزن يتسلم منه المزارع مستلزمات الإنتاج وأيضا صرف القروض النقدية، وتحصيلها عند استحقاقها..

البنك الائتماني الجديد:

تهيأ للبنك فى هذه المرحلة إقامة صرح ائتماني يقع فى قمته البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى باعتباره هيئة عامة قابضة تتبعها بنوك التنمية والائتمان بالمحافظات.. ولكل بنك من هذه البنوك عدد من الفروع فى مراكز المحافظة.

ويتبع كل فرع عدد من بنوك القرى على مستوى وحدات الحكم المحلى القروية ويتبع كل بنك قرية عدد من المندوبيات على مستوى القرية. وبذلك انتشرت أجهزة بنوك المحافظات على مستوى القرى لتقترب من الزراع.

مشاكل فى مواجهة بنوك القرى

المشكلة الأولى:

أدت تراكمات الديون التى خلفتها السياسة الائتمانية طوال الستينيات التى لا تستند إلى أسس سليمة إلى إغراق الفلاحين بمديونيات بلغت ٨٠ مليون جنيه.. وقد أمكن التغلب على هذه المشكلة بوضع سياسة ائتمانية تعتمد على أسس سليمة لتصحيح مسار الائتمان.

المشكلة الثانية:

تراكم خسائر البنك منذ ١٩٦٣ وتزايدها سنة بعد أخرى حتى وصلت إلى ٦٣,٦ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٧٦.. كانت بمثابة عبء على الخزنة العامة فى ظل السياسة الحكومية التى سعت إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومى فى أوائل السبعينيات.

وقد استطاع البنك تصحيح مركزه المالى والإيرادى بامتصاص الخسائر سنة بعد أخرى بداية من عام ١٩٧٧ إلى أن اختفت فى ميزانية السنة المالية ٨٠ / ١٩٨١.

وكانت بعض بنوك المحافظات قد بدأت تحقق ربحاً قابلاً للتوزيع فى نهاية السنة المالية ١٩٧٩. وتساعد الخط البياني للأرباح فى عام ١٩٧٧.

تعاونيات المزارعين فى ظل قانون بنوك القرى

هدف المخطط إلى تحويل الجمعيات التعاونية من جمعيات للتوريد والتسليف إلى أدوات إنتاجية لتطوير الإنتاج الزراعى والنهوض باقتصاديات الزراعة على أساس من التخصص الكفء وذلك بإحداث تطوير للتعاونيات يستند إلى المبادئ التالية^(١):

- ١ - تتفرغ التعاونيات الزراعية فى القرى لدورها الإنتاجى وتكامل أنشطتها مع أنشطة المحليات بسائر المنشآت الأخرى حتى يتنبأ التمويل لتدعيمها بكفاية أوفر قدرة على تطوير الاقتصاد الريفى والنهوض به وبما يحقق أهداف التنمية.
- ٢ - تختص التعاونيات الزراعية بتقدير الائتمان العينى والنقدى للزراع الحائزين عن طريق وضع خطة الإنتاج الزراعى على مستوى القرية وذلك فى إطار السياسة الزراعية بالاشتراك مع الأجهزة المسئولة كما أنها تعد صورة التركيب المحصولى عن زمام القرية التى تخدمها.
- ٣ - تساعد التعاونيات بنك القرية فى تقدير حجم الاحتياجات النقدية والعينية للزراع. وكذلك تحديد حيازات الزراع حسب كل موسم وحسب أنواع الزراعات وذلك على مدار العام.
- ٤ - تتولى التعاونيات الإشراف على مشروعاتها فى مجالات الثروة الحيوانية والداجنة، والتصنيع الزراعى، وتقديم الخدمات التعاونية الزراعية الجماعية سواء الآلية فى مجال الحرث والدراس أو الرى أو مقاومة الآفات أو الأغراض الإنتاجية الزراعية حتى تسويق المنتجات الزراعية.

حجم الائتمان

تحديد حجم الخدمات العينية والنقدية من مستلزمات الإنتاج وسلف الخدمة اللازمة لزراعات كل موسم يعتمد على تحديد حجم الحيازة للفرد ودورتها الزراعية فى المواسم المختلفة ونوعيات المحاصيل فى كل موسم ويمكن ايضاح دور الجمعية فى تحديد هذه المقررات فيما يلى :

أولاً: تسجيل الحيازة:

يعتبر تسجيل المساحة المنزرعة لدى كل مزارع فى سجل (٢ خدمات) وأسلوبه فى إدارتها.. من أهم مؤشرات مركزه المالى، فضلاً عن أنها من ضوابط المطابقة بين المساحة المحصولية على مدار العام الزراعى والحيازة الحقيقية لدى المزارع.. ويجب ملاحظة التغيرات التى تحدث بالإرث أو بالإيجار أو البيع عن طريق مختلف الأجهزة المعنية، وفى مقدمتهم صياغة الأموال العقارية والجمعيات التعاونية الزراعية.. وتعتبر

(١) محمد عبد المز هلال - رسالة للحصول على درجة الماجستير بعنوان : دور بنوك القرى فى التنمية الريفيه.

بيانات هذا السجل من أساسيات إعداد القروض الموسمية وتحديد كمياتها وقيمتها.

ثانياً: التركيب المحصولي:

الخريطة المحصولية للحيازة على مدار العام تعتبر من ركائز تحديد الخدمات وحجمها وقيمتها، وهى من أهم واجبات التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى أن التركيب المحصولي من وسائل تحديد مقررات مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية - لذلك يتعين على بنك القرية قبل بداية كل موسم بفترة مناسبة الحصول على كشوف الدورة الزراعية والتركيب المحصولي التى تعدها التعاونيات ومراجعتها على سجل الحيازة وحصر الخلاف لتدراكه والصرف على أساس سليم.

ثالثاً: تحديد مستلزمات الإنتاج:

رغبة فى تحديد مقررات مستلزمات الإنتاج لكل مزارع من السلف والقروض النقدية والعينية.. إذا كان مستوفياً لشروط منح القروض.. فقد أعد بنك القرية سجلاً آخر (٣ بنك قرية) يحتوى على البيانات التالية :

أ - الحيازة الحقلية من واقع سجلات الحيازة موضحة ملك أو إيجار أو وضع يد.

ب - الحيازة المحصولية لكل زراعة فى الموسم.. وذلك من واقع التركيب المحصولي والحيازة المنزرعة فعلياً من واقع كشوف الحصر الفعلي.

ج - إثبات المديونيات المستحقة الخاصة لكل مزارع فى حالة وجودها لتحديد أسلوب التعامل بالنقد أو بالأجل.

د - تسجيل مقررات مستلزمات الإنتاج الخاصة بكل عضو من واقع المعدلات المقررة.

وقد حققت الأسس السابقة لتقديم خدمات الائتمان.. ما سعى بالائتمان المنضبط والذي سنتناوله فى هذا الفصل.

القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ يدعم التعاونيات:

نصت المادتان (٤، ١٦) من قانون بنوك القرى على دعم التعاونيات على النحو التالى :

مادة ٤:

تقوم بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات وفروعها وبنوك القرى ووحدات البنك الرئيسى بتنفيذ أغراضه ولها بصفة خاصة :

١ - إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة جميع الأغراض الإنتاجية التى تقوم عليها ولمختلف الآجال. وكذلك إقراض المنشآت التى تعمل فى التنمية الزراعية وتأسيسها أو المشاركة فيها.

- ٢ - إقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.
- ٣ - القيام بالعمليات المصرفية التي تخدم أغراض الجمعيات التعاونية وأعضائها، وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين، ومن الجمعيات التعاونية وأعضائها.

مادة ١٦ :

- تباشر مجالس إدارة البنوك التابعة اختصاصاتها على الوجه المبين بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ وأنظمتها الأساسية، ولها على وجه الخصوص ما يأتي :
- ١ - دراسة احتياجات الزراعة والجمعيات من التمويل النقدي والعيني ووضع البرامج التنفيذية فيما لا يخالف السياسة العامة للاتمان، وفي حدود التمويل المقرر في إطار الخطة المركزية التي يضعها البنك الرئيسى.
- ٢ - التنسيق بين الهيئات العاملة في مجال الزراعة والتعاون بما يكفل دعم الائتمان الزراعى في خدمة الاحتياجات المحلية.
- ومن ذلك - نرى أن من وظائف بنوك القرى دعم التعاونيات الزراعية والارتباط بها .. بل استقى منها الأساس الحيازى الذى يسترشد به عند إقراض المزارعين. بالإضافة إلى تقديم الائتمان للتعاونيات بصفتها المعنوية لإقامة مشروعات يرى فيها التعاونيون أنها تحقق جدوى اقتصادية لهم.. والمجدول رقم ٣٧ يقدم بيانا إحصائيا بمنشآت البنك وأيضاً التعاونيات الزراعية على مستوى الجمهورية.

سياسات بنوك القرى

- تطورت سياسات البنك من مجرد منح السلف الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى إلى قيامه بدوره في إحداث التنمية في القطاع الزراعى.. وذلك عن طريق ربط نشاطه بخطة تنمية القطاع.. وفي سبيل ذلك قرر ما يلى :
- أ - الاستعانة بالخبرات العالمية في مجالات الائتمان الزراعى المنظم في الدول المتقدمة والتنمية التى ساندتها البنك الدولي للإشياء والتعمير.
- ب - وضع أنظمة جديدة للائتمان تعتمد على القدرات الإنتاجية للأنشطة التى يتقرر تمويلها أكثر من اعتمادها على الضمانات التقليدية.
- ج - تحسين أسلوب الخدمة وسهولة تقديمها للعملاء بما يكفل ارتياحهم ورضاهم.
- د - إسهام البنك في المهمة القومية الخاصة بالتنمية وتدعيم مشروعات الأمن الغذائى.
- هـ - إدارة الأموال إدارة رشيدة من ناحية التمويل الذاتى من المدخرات والودائع وتوظيف هذا التمويل لخدمة أهداف المجتمع الزراعى والريفى.

- و - اقتحام مختلف الميادين التي تسهم فى تحديث الزراعة وزيادة الإنتاج ودخول المزارعين.
- ز - تبسيط إجراءات المنح تيسيراً على المتعاملين وخصوصاً الفلاحين منهم.
- ح - تخليص الائتمان مما يعوقه من الانطلاق بكل إمكانياته صوب التنمية بكل أبعادها.. فالقروض الزراعية لزراعة المحاصيل تمنح بضمان المحصول، أما القروض الاستثمارية فقد تحررت من وجوب الرهن وتكاليفه الباهظة وأصبحت ضماناتها تعتمد على أساس القدرة على تحقيق العائد من المشروع.. فالضمان ضمان إدارة وإنتاج.
- ط - وضع إطار عام لسلطة اعتماد القروض لجميع المستويات من القاعدة إلى القمة وأسلوبها وضماناتها.
- وقد انقسمت سياسة البنك إلى نوعين من السياسات :
- أ - سياسة الائتمان الزراعى التقليدى.
- ب - سياسة الائتمان الاستثمارى.

أولاً: سياسة الائتمان الزراعى

- بقيام بنوك القرى تغيرت السياسة الائتمانية تماماً واستبدلت بأخرى سميت بسياسة (الائتمان المنضبط).. حيث تصرف القروض مباشرة من مندوبيات هذه البنوك بأسلوب ائتمانى سليم وتسترد فى مواعيد محددة.
- وستناول من عناصر السياسة ما يلى :
- ١ - الهدف من السياسة.
 - ٢ - الشروط العامة الواجب توافرها فى طالب الائتمان.
 - ٣ - التحديد المسبق للائتمان.
 - ٤ - استرداد القروض من المزارعين.

١ - الهدف من السياسة :

تهدف السياسة فى هذه المرحلة إلى :

- ترشيد صرف قروض الزراعات بعد انضباط أساسيات الإقراض وهى :

- أ - حيازة المزارع والتأكد من سلامتها من أكثر من مصدر.
- ب - تصنيف الحيازة.
- ج - المركز الائتمانى للعائز، وإيضاح مديونيته المستحقة وغير المستحقة من واقع حسابات العملاء الفردية.
- د - تحديد شروط لتعامل المزارع مع بنوك القرى.
- هـ - تحديد مسبق لمقررات مستلزمات الإنتاج لكل حائز والإعلان عن مواقيت صرفها وسدادها.

جدول رقم (٣٧)
بيان إحصائي بمنشآت البنك والتعاونيات الزراعية

٢	المحافظة	الفروع	بنوك القرى	المنشآت	التعاونيات المحلية
				انتظام	إصلاح
١	القاهرة	٣	٥	١٦	٨
٢	الجيزة	٧	٣١	١٨٤	١٥٧
٣	الفيوم	٥	٤١	١٧١	١٥٨
٤	بنى سويف	٧	٣٣	٢٢١	٢٢١
٥	المنيا	٩	٧٣	٣٥٥	٣٤١
٦	أسيوط	١١	٤٨	٢٢٦	٢١٥
٧	سوهاج	١١	٥٤	٢٨٢	٢٦٣
٨	قنا	١٢	٤٨	٢١٧	٢١٧
٩	أسوان	٣	١٨	٨٨	١٠٢
١٠	الوادى الجديد	٢	١٠	٤٤	٣٧
١١	شمال سيناء	١	٣	٩	١٠
١٢	الإسكندرية	٣	٩	٢٦	٩
١٣	البحيرة	١٥	٨٠	٤٠٤	٤٠٣
١٤	دمياط	٤	١٦	٨١	٧٦
١٥	بورسعيد	-	-	-	٣
١٦	الإسماعيلية	٤	٧	٣٣	٣٢
١٧	السويس	-	-	-	٧
١٨	الدقهلية	١٠	٦٩	٤٥٥	٤٢٤
١٩	الشرقية	١٣	٧٨	٤٧٢	٤٥١
٢٠	الغربية	٨	٥٣	٣٣٥	٣٢١
٢١	المنوفية	٨	٣٩	٣١٠	٢٧١
٢٢	كفر الشيخ	١٠	٤٧	٢٥٤	٢٤٥
٢٣	القليوبية	٧	٣٩	٢٠٤	١٩٥
	المجملة	١٥٣	٨٠١	٤٣٨٧	٤١٦٦

المصدر : إدارة بحوث تطوير التمويل التعاونى - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى

توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى بجميع أنواعها المحلية والمستوردة وإعداد البرامج الزمنية لانسائها طبقا لاحتياجات المزارعين إليها .

وكان لعملية الإعداد المسبق للخدمات الائتمانية قبل بدء الزراعة أثره فى إعادة الثقة بنظام الائتمان وتحفيز الزراع على العناية بإنتاجهم من المحاصيل.

٢ - الشروط العامة الواجب توافرها فى طالب الائتمان :

- أ - أن يكون حائزاً لأرض زراعية يقوم بزراعتها .. ولا تتجاوز مساحتها الحدود التى نص عليها قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له.
- ب - ألا يكون مديناً للبنك بقروض مستحقة السداد.
- ج - ألا تكون الأقطان المطلوب لها الإقراض قد اتخذت بشأنها إجراءات نزع الملكية.
- د - أما إذا رغب المزارع فى التعامل مع البنك بصفته وكيلأ أو وليأ طبيعياً أو وصياً أو قسماً على محجور عليه أو حارساً على وقف أو حارساً قضائياً .. ففى أى من هذه الحالات يجب تقديم المستندات الرسمية التى تثبت الصفة التى يرغب التعامل عليها .

٣ - التحديد المسبق لحجم الائتمان:

كلفت الأجهزة الفنية بوزارة الزراعة بتحديد الكميات اللازمة للفدان الواحد من المستلزمات العينية وهى: التقاوى والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والفوارغ .. وكذلك السلف النقدية التى تصرف لمواجهة إعداد الأرض ونفقات إنتاج المحصول.

وهى مقررات يتخذ مقدرها صفة الشبات فى بعض الأنواع. كمعدلات التقاوى وبعض أنواع الأسمدة .. ويعلم البنك عن هذه المقادير قبل بداية المواسم الزراعية.

ويقوم مديرو بنوك القرى باعتماد هذه المقررات لكل حياة لصفرتها بالنقد أو بالأجل للطالب إذا كان مستوفياً لشروط السداد ، وقبل بدء الزراعة وتثبت فى سجلات بنك القرية.

وإذا ما تقدم المزارع ببطاقته إلى مندوبية البنك .. فإن الصرف يتم بسرعة وبصورة مرضية.

.. وكان ضبط ديون الزراع لدى الجمعيات التعاونية وإخطارهم بكشوف حساب عن تلك المديونيات عاملاً مهماً على تحقيق الائتمان المنضبط.

٤ - استرداد القروض من المزارعين :

يهتم المقرض دائماً قبل منح القرض بالوقوف على مصادر الأموال التى تمكن المقرض من الوفاء بالدين فى ميعاد استحقاقه، ولا يعنى كون القرض مضموناً .. أن الضمان يستعمل فى الوفاء - إذ أن المقرض لا يرجع

إليه إلا في حالة عجز المدين عن السداد^(١).

وحتى يتمكن البنك من إعادة الإقراض فى كل موسم زراعى والإعداد لتقديم الائتمان لدورة زراعية جديدة - فإنه يسترد ما سبق إقراضه وإلا ما تمكن من مواصلة نشاطه فى الإقراض.

وقد اتجه البنك فى هذه المرحلة إتجاهها جديداً لاسترداد أمواله من المزارعين والمستثمرين.. هذا الاتجاه يقوم على خلق الدوافع على المبادرة بسداد قروض البنك كشرط للتمتع بخدماته والوقوف بجانب أى مقترض تواجهه ظروف تمنعه من السداد وتكون خارجة عن إرادته.

والمعروف أن المصادر التى يسدد منها المزارع ما اقترضه ثلاثة .. هى :

أ - الدخل من بيع المحاصيل الزراعية.

ب - تحويل الأصول المملوكة له إلى نقود.

ج - الإقراض.

والمصدر الأخير هو أسوأ المصادر التسديدية لأنه يبادل الدين بدين آخر أكبر منه.

حصول البنك على مستحقاته قانوناً

أوضحت المادة التاسعة عشرة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ كيفية حصول البنك على مستحقاته لدى الغير، وذلك عن طريق حق الامتياز العام وتوقيع الحجز الإدارى :

« يكون لمستحقات البنك الرئيسى والبنوك التابعة له لدى الغير إمتياز عام على جميع أموال المدين من منقول وعقار، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ولها حق تحصيلها بطريق الحجز الإدارى عن طريق مندوبيها.

ويكون للمبالغ التى تقرضها إلى الغير لغرض استصلاح الأراضى أو إقامة المنشآت إمتياز خاص على الأراضى والعقارات التى صرفت من أجلها، ويقيد هذا الامتياز وتكون مرتبته وفقاً لما هو منصوص عليه فى الفقرة السابقة، وتعفى قوائم التقييد وتجديده وشطبته والطلبات التى تقدمها هذه البنوك بشأن ذلك من جميع الرسوم المستحقة بموجب قانون رسوم التوثيق والشهر العقارى.

واستثناء من القواعد الخاصة بالرهن الحيازى يكون الرهن قائماً وناقذاً فى حق الغير ولو بقيت المحاصلات الزراعية الموثقة لصالح هذه البنوك فى حيازة المدين، على أن تقوم هذه البنوك بختم أبواب المخازن.. ويعلن عليها بطريقة ظاهرة رهن موجوداتها لها...».

وقد نصت هذه المادة فى فقرتها الأخيرة على توقيع العقوبات المقررة بالمادتين (١٥٠، ٤٣١) من قانون العقوبات على كل من حصل بغير حق على قروض أو أدلى ببيانات غير صحيحة فى طلب القرض :

(١) د. محمد سامى محمد - مرجع سابق (ص ٩٥).

« .. ويعاقب المدين بالعقوبات المقررة بالمادة (١٥٠) من قانون العقوبات إذا أتلف أو أزال أو كسر أختاماً أو عبث في الإعلان المشار إليه في الفقرة السابقة، كما يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٤٣١ من قانون العقوبات إذا تصرف في الأموال المرتهنة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل بغير حق على سلفة نقدية أو عينية أو غير ذلك من الأموال والسلع التي تتعامل فيها بنوك القرى إذا تم ذلك نتيجة تعمد الإذلاء ببيانات غير صحيحة.

ويعاقب بنفس العقوبة كل من سهل له ذلك من الموظفين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات..

.. وقد استحدثت هذه الفقرة في القانون الجديد حيث أصبح البنك يقرض الفلاحين بأسلوب مبسر ويصل بالضمان إلى حد الاكتفاء بالحصول، الأمر الذي يقتضى معه ضرورة وجود نوع من الحماية لأموال البنك، ويمنع التحايل في الحصول عليها لغير الأغراض التي صرفت من أجلها.

مواعيد استحقاق القروض قصيرة الأجل

من الطبيعي أن تكون مواعيد استحقاق القروض متمشية مع مواعيد بيع المزارع لحاصلاته أى تحوّل هذه الحاصلات إلى نقدية يسدّد بها ما اقترضه.

ويقوم مندوب البنك بالاشتراك مع صراف القرية بتوقيع المجوزات على الحاصلات قبل نضج المحصول بأربعين يوماً على الأقل.

وإذا تأخر المدين عن سداد القروض محتسب غرامة تأخير يحمل بها حسابه وتستحق القروض والغرامة فوراً.. والجدول التالي بالصفحة التالية يبين مواعيد صرف واستحقاق قروض الإنتاج الزراعي.

طرق الاسترداد:

هناك ثلاث طرق لاسترداد القروض بأنواعها سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل :

أ - الاسترداد النقدي:

قد يقوم العميل بسداد ديونه لبنك القرية أو المندوبية أو صراف القرية مقابل إبطال بدل على ذلك. ويمكن للمدين سداد ما عليه من مستحقات لبنوك المحافظات وفروعها أو البنك الرئيسي وهذه هي الطريقة الشائعة في استرداد القروض بأنواعها المختلفة.

جدول رقم (٣٨)

مواعيد صرف واستحقاق قروض الإنتاج النباتي
للمواسم الزراعية المتتالية (شتوى - صيفى - نوبلى)

المحصول	تاريخ الصرف				تاريخ الاستحقاق				المحصول
	من	إلى	من	إلى	من	إلى	من	إلى	
المحاصيل الشتوية	١٠/١	٢/٢٨	٦/٣٠	١/١	٨/٣١	-	٢/٢٨	من	بلغ سبائى
المحاصيل الصيفية	٣/١	٩/٣٠	٦/٣٠	١/١	١٢/٣١	-	٩/٣٠	من	بلغ حباتى
والنيلية									وأشجار وسبوى
القصبة									تفاح
القصبة (سوهاج /	٢/١	١٢/٣١	٤/٣	١٠/١	٥/٣١	-	١٢/٣١	من	تين
قا / أسوان /									رمضان
التيها)									ليمون بلدى
القصبة (جيزة / بنى	٢/١	-	٨/٣١	١٢/١	١٢/٣١	-	-	من	صغير
سويق / الفيوم)									ليمون بلدى
الموالح والفاكهة									كبير
الورد	٢/١	٩/٣٠	٣/١	٩/٣٠	١٢/٣١	-	٩/٣٠	من	الحظرو
كشوى	١٠/١	٢/٢٨	١/١	١٢/٣١	٢/٣١	٨/١	٢/٢٨	من	الطماطم
برقوق	١٠/١	٢/٢٨	١/١	١٢/٣١	٨/٣١	٧/١	٢/٢٨	من	(الصيفى)
مشمش	١٠/١	٢/٢٨	١/١	١٢/٣١	٦/٣٠	٦/١	٢/٢٨	من	الطماطم
خوخ	١٠/١	٢/٢٨	١/١	١٢/٣١	٨/٣١	٧/١	٢/٢٨	من	(الشتوى)
خوخة	١٢/١	٥/٣١	١/١	١٢/٣١	١٠/٣١	٨/١	٥/٣١	من	الطماطم
مانجو	١٥ غى	٤/٣٠	١٢/٥	٢/٢٨	٩/٣٠	٧/١	٤/٣٠	من	(النيلى)
	١٢/١١	-	٩/١٥	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	البطاطس
	٧٥ + ٥		٩/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	(الصيفى)
	من ١/١		٩/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	البطاطس
	حتى ١/٣١		٩/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	(الشتوى)
موالح	١٢/١	٨/٣١	١١/١	١٠/٣١	١/٣١	-	١٠/٣١	من	البطاطس
زيتون	١٠/١	٦/٣٠	٨/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	(النيلى)
عنب أرضى	١٢/١	٦/٣٠	٨/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	
عنب على سلك	١١	٦/٣٠	٨/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	
عنب رومى متأخر	١٢/١	٧/٣١	٩/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	
بلغ زغلزل	١/١	٦/٣٠	٩/١	١٠/٣١	٩/٣١	-	١٠/٣١	من	

المصدر : إدارة التسليف - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

ب - الاسترداد من أثمان المحاصيل المسوقة بتعاوننا

أو ثمن حاصلات مشتراه لحساب الحكومة :

قد يكون الاسترداد خصصاً من ثمن محاصيل مسوقة بتعاوننا أو موردة لشون البنك ومخازنه.. ويصرف للمدين صافي المستحق له بعد خصم مطلوبات البنك وأية مطلوبات أخرى لها حق الامتياز. وفى هذه الحالة يخطر بنك القرية المسدد لحسابه وصراف القرية لرفع المبلغ المسترد أو تسويته فى دفاتر المستحقات لديه.

ج - الاسترداد من أثمان محاصيل موردة لجهات أخرى :

قد يكون للمدين مبالغ نقدية فى جهات أخرى.. ويطلب البنك خصم مستحقاته منها فمثلاً تقوم شركة السكر بخصم مطلوباته من أثمان القصب المورد لها من حسابات المتعاقدين معها على توريد المحصول، وتتم محاسبة الشركة على غرامات التأخير عن المبالغ التى تتأخر فى سدادها بعد ٣١ مايو من كل عام. والاسترداد بالطريقتين الأخيرتين يتم مقابل كشف حساب بالمبالغ الخصومة ليكون كمستند سداد.

ثانيا : سياسة الائتمان الاستثمارى

الخطوط العريضة لسياسة بنك القرى لتمويل المشروعات الريفية الاستثمارية كانت كما يلى :

- ١ - تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية بمختلف أغراضها وأحجامها وذلك بتمويلها أو المساهمة فى رؤوس أموالها، وتقديم القروض مختلفة الآجال.
- ٢ - يقتصر التمويل على المشروعات التى تدر عائداً للمجتمع الريفى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويساهم فى حجم الخدمات المصرفية التى تقدم لها - وتهيئة المصادر المالية اللازمة لتمويلها سواء بالنقد المحلى أو الأجنبى، واستخدام الأدوات المتنوعة لخدمة أغراض التمويل.
- ٣ - يتوقف نوع وحجم التمويل على النتائج التى تظهرها دراسات الجدوى للمشروعات المراد تمويلها.. وعلى القائمين بمراجعة الدراسة بالبنك تحديد إنتاجية المشروع المتوقعة ومركز السيولة النقدية به، وتحقيق الإيرادات الكافية بما يضمن سداد القرض وأعيانه.
- ٤ - تعد دراسات جدوى للمشروعات المتوسطة والكبيرة، والحصول على موافقة اللجان الفنية بوزارة الزراعة فيما يتعلق بالشروة الحيوانية والداجنة، وهيئة التصنيع ووزارة التموين فيما يتعلق بمشروعات التبريد والتجميد (الثلاجات).. وذلك فى حالة رغبة المستثمر فى الحصول على قروض مدعمة.. أما فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة فهى ذات طابع غطى يعتمد على استيفاء نموذج يمثل فى النهاية دراسة مبسطة تمكن السلطة الائتمانية من اتخاذ القرار الائتماني.

- ٥ - تحدد أولويات للمشروعات الإنتاجية التى يقوم البنك بتمويلها .. وتقسّم إلى ثلاث مجموعات لكل منها نسبة تمويل وتكون الأولوية مرتبة كالآتى :
- أ - المشروعات القائمة والتى تحتاج إلى استكمال أو إحلال أو تطوير.
- ب - المشروعات الجديدة.
- ج - مشروعات الشركات.
- ٦ - أولوية التمويل للمشروعات التى لها صفة قومية عن باقى المشروعات.
- ٧ - القرار التمويلي يتخذ بعد التأكد من الجدوية فى تنفيذ المشروع من جانب القائمين به، وذلك باتخاذ الخطوات والإجراءات المتعلقة بمقدار التمويل الذاتى وحقوق المساهمين وإجمالى التكاليف الاستثمارية.
- ٨ - الإقراض لمشروعات القطاع الخاص (أفراد .. تعاونيات .. شركات) لإنتاج السلع التى تحقق الأمن الغذائى ولها أولوية على غيرها.
- ٩ - تتراوح نسبة تمويل البنك للمشروعات بقروض مدعمة (قروض بفائدة ٦٪) ما بين ٥٠، ٧٥٪ وتزداد هذه النسبة للمشروعات التى تقام بالمناطق الصحراوية أو الأراضى البور.
- ١٠ - تعتمد السلطات الائتمانية صرف القروض للمشروعات الصغيرة، والتى تبلغ تكلفتها الاستثمارية ٥٠ ألف جنيه بدون قيمة الأرض دون الرجوع للبنك الرئيسى.
- ١١ - يتم صرف القروض على دفعات تتناسب مع ما يقوم المستثمر بتنفيذه من جانبه لتوفير عنصر الاطمئنان من جهة ولإشعار المستثمر بأن البنك يسانده ويشاركه فى كل خطوات تنفيذ المشروع.
- تلك كانت الخطوات العريضة للسياسة الاستثمارية لبنوك القرى. وننتقل إلى أساليب القروض، ومقاديرها وضماناتها وغير ذلك من عناصر السياسة الائتمانية الاستثمارية.

أساليب الائتمان الاستثماري

أتبعت أساليب ثلاثة للتمويل الاستثماري :

(أ) المساهمة في رأس المال:

وذلك بالاشتراك في التأسيس والمساهمة في رأس المال وذلك في الحالات التالية :

١ - إذا أسفرت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع أن نسبة العائد الداخلي مضاعفة لقيمة الفائدة السنوية للقروض.

٢ - إذا كان العائد في السنوات الأولى للمشروع يزيد على قيمة الفائدة السنوية للقروض.

٣ - إذا لم تتجاوز فترة استرداد رأس مال المشروع مدة سداد القرض حيث يكون أي عائد بمثابة دخل صافي للبنك بعد هذه المدة.

.. ولا تزيد مساهمة البنك على ١٠٪ من إجمالي رأس المال المستثمر في المشروع عند إنشائه ويجوز أن تزيد على هذه النسبة خلال فترة تنفيذه إذا ما تبين له أن تشغيل المشروع يتم على أسس اقتصادية سليمة.. كما يمكن الجمع بين المساهمة والإقراض إن كانت المساهمة في رأس المال غير كافية من وجهة نظر البنك وأن الإقراض يكمل التمويل اللازم للمشروع وفي هذه الحالة لا يعطى المشروع فترة سماح طوال مدة سداد القرض. وإذا ما تقررت المساهمة في رأس المال فإن البنك يمثل بعضو في مجلس إدارة المشروع.

(ب) التمويل بالإقراض:

تحدد قيمة القروض طبقاً لبعض المؤشرات السابق الإشارة إليها وبشرط ألا يزيد القرض على ٧٠٪ من إجمالي التكاليف، والنسبة الباقية تمثل مساهمة المستثمر ذاته سواء كان فرداً أو جمعية أو هيئة محلية. وغالباً ما تكون ضمانات القرض إحدى هذه الضمانات أو بعضها :

١ - رهن أرض المشروع وما يقام عليها من مبان وآلات لصالح البنك رهناً رسمياً.

٢ - التنازل عن مستندات شحن الآلات المستوردة من الخارج لصالح البنك إن وجدت.

٣ - التأمين الشامل لصالح البنك على موجودات المشروع ضد مختلف الحوادث.

٤ - الاستعلاء عن المركز المالي للمستثمر من المصادر المصرفية الرسمية (السعة الائتمانية).

٥ - فتح حساب جاري طرف البنك للمشروع وإجراء المعاملات المالية باسمه.

٦ - تقديم ميزانيات سنوية للمشروع من جهة محاسبية محايدة توضح المركز المالي ومدى سلامة تنفيذ المشروع في مراحل المختلفة.

(ج) التمويل عن طريق المشاركة:

طبقاً للسياسة الجديدة.. يمكن للبنك الاشتراك في إنشاء الشركات التي تتولى إنشاء مشروعات جديدة

زراعية أو صناعية، فى إطار خطة التنمية القومية، وبما يتفق مع الظروف المحلية، وذلك بالتعاون مع أطراف محليين أو شركات أجنبية أو هيئات دولية.

والقروض الاستثمارية التى يقدمها البنك للمستثمرين الوطنيين لتأسيس أو تمويل مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية. هى غير القروض الائتمانية التقليدية للزراعات فليست لها شروط مسبقة ومواعيد سداد محددة، وإنما لكل مشروع شروطه الخاصة ومواعيد استحقاق تختلف من مشروع لآخر وفقاً لما تحدده دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بكل منها.

ضمانات الائتمان الاستثمارى

نظراً لأن الإقراض الاستثمارى فى معظمه متوسط وطويل الأجل.. فقد تنوعت وتعددت الضمانات ليسهل على البنك استرداد أمواله.

١ - التمويل بضمان المركز المالى :

يمثل المركز المالى لأى مشروع حقوق أصحابه والتزاماتهم قبل الغير.. والفرق بين ما للمشروع وما عليه هو صافى أصول المشروع المملوكة لأصحابه.. وعند التقدم بطلب قروض قصيرة فإن المركز المالى يعد من الضمانات الضرورية.. ولا بد وأن تكون للمشروع أموال تغطى التزاماته للغير بما فيها القروض التى يطلبها البنك.

٢ - التمويل بضمان أصول مختلفة :

تقبل بنوك القرض ضمان أصول مختلفة كالمباني والآلات والمعدات والأوراق المالية.. ويعتبر عقد القرض فى هذه الحالات بمثابة بيع الأصول.. كما يعتبر الأصول المسددة من أصحاب المشروع بمثابة إيجار لها إلى أن يسدد القرض.

وفى حالة عدم الوفاء أو الامتناع عن السداد الكلى أو الجزئى.. فإن البنك يسترد الأصول ويبيعها لمشروع آخر.

٣ - التمويل برهن متقولات :

يقرض البنك عملاءه قروضاً لشراء خامات أو منتجات لعملية إنتاجية، أو لتوريد سلع إلى جهات تعاقد معها عميله فى مقابل رهنها وإيداعها بشون ومخازن البنك أو المخازن الخاصة.

٤ - التمويل برهن عقارات :

فى حالات طلب قروض طويلة الأجل لأغراض إنتاجية.. فإن البنك يقدم لعميله المال اللازم مقابل رهن أو عقار أو أكثر تتناسب قيمتها مع قيمة القرض المطلوب.

٥ - الضمانات الجماعية :

إذا كانت القروض مقدمة إلى جمعيات أو هيئات اعتبارية لاستخدامها فى مشروعات جماعية.. فإن البنك يقبل ضمان ممتلكات مجلس الإدارة المسجلة والمفروزة.. بشرط ألا تكون هذه الممتلكات محملة بأية حقوق عينية للغير.

الإجراءات التى يقوم بها المستثمر :

١ - إثبات جدوى المشروع من النواحي الفنية والإدارية والمالية والتسويقية والاقتصادية من واقع الدراسة المعدة بما يضمن تحقيق نفع اقتصادى يساهم فى تلبية حاجة المجتمع وكذا تحقيق عائد للمستثمر بما يضمن له الوفاء - بالتزاماته قبل البنك.

٢ - ترتيب حق امتياز على الأرض المقام عليها المشروع وما يقام عليها والرهن التجارى للألات والمعدات لصالح البنك.

٣ - رهن العقارات المقدمة من المستثمر خارج أرض المشروع - لصالح البنك فى حالة عدم كفاية الضمانات.

٤ - فى حالة استيراد معدات وآلات ومبان سابقة التجهيز للمشروع فإن الضمانات تكون كالآتى :

أ - وود مستندات الشحن لصالح البنك.

ب - التأمين البحرى والبرى لصالح البنك من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول وحتى الموقع.

ج - الرهن الحيازى للألات والمعدات الممولة قبل التركيب والرهن التجارى بعد التركيب.

د - صدور خطاب ضمان نهائى وغير مشروط من البنك الأجنبى للشركة الموردة لصالح البنك بنسبة

١٠٪ من قيمة الفاتورة طبقا لشروط الدفع الموضحة بها لضمان التوريد وعبوب الصناعة.

٥ - التأمين على المدير الفنى للمشروع ضد خيانة الأمانة بما يوازى ٥٠٪ من قيمة القرض لصالح البنك طوال فترة سريان القرض.

٦ - التأمين الشامل على المشروع طوال فترة سريان القرض لكافة المخاطر لصالح البنك.

٧ - فتح حساب جارى بالبنك تودع فيه إيرادات المشروع.

٨ - إلزام المستثمر بمسك حسابات ودفاتر منتظمة للمشروع تخضع لرقابة البنك طوال فترة سريان القرض مع تقديم الميزانية والحسابات الختامية فى نهاية كل سنة مالية معتمدة من مراقب حسابات خارجى.

- ٩ - تعهد من المستثمر بعدم التعامل مع بنوك أخرى على نفس المشروع.
- ١٠ - إستحقاق رصيد القرض بالكامل مع عمولات الائتمان والمصرفيات الإدارية والملحقات ولو قبل حلول مواعيد الاستحقاق المنصوص عليها بالعقد وبدون أى تنبيه أو انذار - فى حالة الاخلال بأى شرط من شروط التعاقد خاصة ما يتعلق منها باستخدام القرض فى غير الأغراض المخصصة له.

أنواع القروض الاستثمارية بحسب آجالها

تتعدد القروض التى يقدمها البنك لعملائه بغرض استثمارها فى مشروعات التنمية.. كما تتعدد أيضا الآجال المحددة لاستردادها.. وعموماً فإن مرسوم قانون إنشاء البنك يقسمها إلى نوعين :

قروض قصيرة الأجل :

وتصرف هذه القروض للمشروعات التالية :

- ١ - تربية وتنشئة العجول الرضع والأعلاف اللازمة لها.
- ٢ - تسمين العجول على البرسيم وعلى مدار العام والأعلاف الخاصة بها.

قروض متوسطة الأجل :

- ١ - تربية إناث الماشية والأعلاف الخاصة بها.
- ٢ - تربية الدواجن وإنتاج الأمهات وإنتاج البيض والأعلاف الخاصة بها.
- ٣ - إنشاء محطات الدواجن للتسمين والأمهات وإنتاج البيض ومعامل التفريخ.
- ٤ - إنشاء حظائر تربية وتنشئة العجول الرضع.
- ٥ - إنشاء محطات تربية إناث الماشية بما فيها آلات الحليب الآلى وتنكات التبريد وعربات الشلاجة لنقل الألبان..
- ٦ - الجمرات والمقطورات وآلات تقطيع الأعلاف الخضراء من محشات وخلافه.
- ٧ - المصانع والمجازر الآلية للحيوان والدواجن وثلاجاتها.
- ٨ - مصانع أعلاف الحيوانات والدواجن.
- ٩ - صوامع التخزين وعربات نقل المواد الغذائية.
- ١٠ - مصانع الألبان ووحدات تجميع وتبريد الألبان ومشتلاتها.. وغير ذلك من المشروعات العديدة القائمة على التصنيع الزراعى والتى لا تقع تحت حصر.

.. وسوف نتناول على الصفحات التالية أنواع القروض الاستثمارية الهامة والقروض منها وأساليب الصرف وضماناته وغير ذلك.

١ - قروض الأمن الغذائي

استهدفت سياسة الدولة في هذه المرحلة إعطاء دفعة قوية لمشروعات الأمن الغذائي لإمكان مواجهة متطلبات توفير السلع الغذائية ذات المحتوى البروتيني بأسعار مناسبة، وبالقدر الكافي. ودعماً لهذه المشروعات الإنتاجية وتمكينها من زيادة الإنتاج والتوسع فيه فقد قررت وزارة المالية إقراض المستثمرين بسعر فائدة مخفض قدره ٦٪ متحملة بالفرق بين هذا السعر والحد الأدنى لسعر الفائدة المعلن من البنك المركزي.

وقد استهدفت السياسة الائتمانية للأمن الغذائي ما يأتي :

١ - توفير السلع الغذائية من اللحوم والأسماك والدواجن والبيض والألبان ومشتقاتها، بكميات تكفي احتياجات المستهلك المصري وبأسعار معتدلة.

٢ - إيجاد قدر من الترابط والتناسق بين حلقات مشروعات الأمن الغذائي حتى لا تحدث - الاختناقات الإنتاجية، وبهذا الاستقلال الكامل لطاقت الإنتاج. مثال ذلك :

إنشاء مزارع دواجن سواء للتسمين أو البيض يجب أن تكون مرتبطة بوجود مزارع التفريخ لإنتاج الكتاكيت، ومصانع الأعلاف للتغذية، والمجازر الآلية للذبح.. والثلاجات للتخزين.. وهكذا..

٣ - ضرورة استخدام الأساليب الفنية والتكنولوجية المتطورة في الإنتاج وفي إنشاء المشروعات الجديدة أو الاستكمال أو الاحلال لمشروعات قائمة.

٤ - تهيئة عوامل استقرار أساليب تصريف الإنتاج للمنتجين وخاصة صغارهم بما يكفل حصولهم على عائد مناسب.. بدلاً من الأسعار المنخفضة التي يتعرض لها المنتجون نتيجة ضغط تجار الجملة بفرض أسعار منخفضة.

٥ - أن يشعر المستهلك بأن إنتاج هذه المشروعات قد أثر بالمخفيض نتيجة زيادة العروض من هذه السلع.

٦ - تحقيق سياسة الدولة الرامية إلى التنسيق بين الحجم الاستيرادي من الخارج وحجم الإنتاج المحلي من سلع الأمن الغذائي.. بما يؤدي إلى الإقلال المتدرج من استيراد هذه السلع.

٧ - تحويل القرية من وحدة مستهلكة لبعض المواد الغذائية أو منتجة للاكتفاء الذاتي إلى وحدة اقتصادية منتجة تصدر إلى المدينة وتمدها بكافة أنواع السلع الغذائية.

وفي نطاق هذه الأهداف.. قام البنك بتحديد ما يمكن تمويله من مشروعات الأمن الغذائي ذات المحتوى

البروتينى على الوجه التالى :

- أ - مشروعات تنمية الثروة الداجنة لأغراض إنتاج اللحم، والبيض وما يتصل بها من إقامة العنابر والأغلاف والمجازر الآلية والثلاجات، وسيارات النقل.
- ب - مشروعات تنمية الثروة الحيوانية وفى مقدمتها تربية إناث الماشية (المستوردة، المخلط، الجاموس، البقرى) لإنتاج اللحم واللبن ومستلزماتها من حظائر ومعدات للحليب والتبريد وغيرها.
- ج - مشروعات تنمية الثروة السمكية (مزارع سمكية، مراكب، معدات صيد) لإنتاج الأسماك.
- د - مشروعات مخازن التبريد والتجميد لحفظ المواد الغذائية من اللحوم والدواجن والأسماك والبيض، والألبان، والخضر والفاكهة، وسيارات ثلاجات للنقل.
- هـ - مشروعات أو أنشطة أخرى : كالمناحل وتجهيز وتعبئة الخضر والفاكهة والمخابز الآلية.

شروط وأساليب صرف قروض الأمن الغذائى

أ) - شروط منح الائتمان:

- ١ - أن يتوافر لدى المستثمر التمويل الذاتى بما يثبت جديته فى إقامة المشروع طبقا لما يتفق وطبيعة كل مشروع.
 - ٢ - يتولى المستثمر استيفاء كافة المستندات والتراخيص اللازمة لإقامة المشروع وموافقة الجهات المختصة (وزارة الزراعة - مديرية الزراعة بالمحافظة - الجهات المحلية).
 - ٣ - استيفاء كافة التعاقدات الخاصة مع الشركات المحلية أو الأجنبية وتقديم فواتير العرض وكذا الموافقات الاستيرادية فى حالة التعاقد مع جهات خارجية مع تقديم الرسومات الهندسية لمشنات المشروع.
 - ٤ - يتولى السادة المهندسون المتخصصون تقييم العروض والرسومات الهندسية للتعرف على أفضلها وعلى تقديرات المعدات والمباني.
 - ٥ - تقدير قيمة الأرض التى سيقام عليها المشروع بمعرفة اللجنة المختصة بكل بنك محافظة.
- وعلى ضوء التصميمات يتم إعداد التكاليف الاستثمارية للمشروع للتعرف على قيمة التمويل الذاتى للمستثمر وقيمة القرض المطلوب وأغراضه واستخداماته وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية والتسويقية للمشروع.. وكذا التعرف على النتائج الاقتصادية له.
- وفى حالة ثبوت جدوى المشروع يتم إبرام عقد القرض مع المستثمر.

ب - أسلوب الصرف:

يتوقف أسلوب الصرف على طبيعة المشروع وحجمه وإمكانيات المستثمر.. وقد لوحظ أن المستثمرين

يطلبون مساهمة البنك فى تمويل الإنشاءات والمرافق وخطوط الإنتاج والمعدات المساعدة ورأس المال العامل.
وعادة ما يتم الاتفاق مع المستثمر على بدء تنفيذ المشروع من قوله الذاتى فيما يتعلق بالمباني
والإنشاءات والمرافق، ودفع مقدم ثمن الآلات والمعدات.
أما بالنسبة لرأس المال العامل فيمكن صرفه فى حدود ٨٠٪ من التقدير حيث أن المشروع يكون قد تم
استكمالته وقارب على بدء الإنتاج.

ويجرى صرف القرض على دفعات تتناسب مع ما يقوم المستثمر بتنفيذه من جانبه لتوفير عنصر
الاطمئنان للبنك على أمواله من جهة ولإشعار المستثمر بأن البنك يسانده ويشاركه فى كل خطوات تنفيذ
المشروع من جهة أخرى فى نفس الوقت كما ذكرنا.
ويحدد عقد القرض أسلوب الصرف والتزامات المستثمر بالنسبة لما يلى :

- ١ - مصدر تدبير العملة الأجنبية فى حالة عدم توافر القروض الأجنبية.
- ٢ - تحديد الفترة المناسبة لسداد القرض وفترة السماح. وذلك من واقع دراسة جدوى المشروع الاقتصادية.
- ٣ - سعر الفائدة والمصاريف البنكية ومصاريف الدراسة والمعاينة وغرامات التأخير والشروط الجزائية وغيرها.
ولاشك أن الجهة المقرضة تداوم على متابعة استخدام الأموال المقرضة، وتكون أكثر قربا من المقرض
توالياه بالأموال اللازمة لتشغيل المشروع وتنبهه إلى مواعيد سداد الأقساط المستحقة وغير ذلك.

٢ - قروض الثروة الحيوانية

تنمية الثروة الحيوانية تمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الريفية.. فهى أيضا مورد ثانوى من موارد
الدخل الزراعى يضاف إلى الإنتاج النباتى إلا أنها مورد رزق أساسى للمتخصصين فى تربية الماشية، ووسيلة
لتدبير عمل منتج للأجيال الجديدة، ودخل جديد يزد من الناتج القومى، ويؤدى إلى تعديل الميزان التجارى
لصالح البلاد.. لأن زيادة الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء ومنتجاتها يؤدى إلى تقليل المستورد منها..
وكانت السياسة فى هذه المرحلة تطوير تنمية الثروة الحيوانية من ناحية أهدافها وأنواعها، وتوسيع قاعدة
المربين، حتى لا تقتصر عمليات التسمين والتربية على فئة معينة.. بل يجب أن تقند إلى فئات كثيرة من المربين
خاصة صغار الزراع ممن لديهم الخبرة والدراية بتربية الإناث وتسمين الذكور ونغادى ذبح الرؤوس صغيرة السن.
وذلك بالتمويل المنظم للمربين حتى يصل العجل المسمن إلى حذية التسمين التى تتراوح بين ٤٠٠ - ٤٥٠
كيلو. وكذلك الحد من ذبح الأمهات الإناث والمحافظة عليها باعتبارها المنبع لإيجاد الناتج الحيوانى، والألبان.
لكل ذلك ركزت سياسة البنك فى هذا المجال على ما يأتى :

- ١ - تخفيف وتيسير شروط الإقراض للمنتجين.
- ٢ - تخفيض سعر الفائدة على مشروعات الثروة الحيوانية بما يؤدى إلى إقبال الزراع على التربية.
- ٣ - رفع فئات الإقراض لرؤوس التربية والتسمين.

- ٤ - إعطاء المربين الحرية الكاملة فى تصريف إنتاجهم من الماشية وبيعها فى الأسواق دون الالتزام بأية قيود كما كان فى المراحل الائتمانية الماضية.
- ٥ - فتح الباب لاقتراح أساليب إقراض جديدة تمكن المربى من الاحتفاظ بالرؤوس حتى تصل لحدية التسمين لتحقيق حجم كبير من كمية اللحوم المنتجة.
- ومن هذه السياسة وضعت مواصفات معينة فى المقترضين الذين تصرف لهم هذه الأنواع من القروض :
- ١ - توفير الجدية فى المربى .. وذلك بالتعرف على مدى مساهمته فى تنفيذ المشروع بالإضافة إلى قدرته على توفير الأعلاف اللازمة للتغذية سواء أكانت جافة أو خضراء طول فترة التربية أو التسمين.
- ٢ - أن يكون ممن يقومون فعلا بالتربية ويشهد له بحسن السمعة والخبرة بالتربية، وخاصة، فى نواحي التغذية والرعاية والبيع والشراء وغيرها ..
- ٣ - أن يكون لديه الإمكانيات اللازمة للتربية وأهمها الحظائر.
- ٤ - أن يكون مركزه المالى سليما ومتمعتا بسمعة طيبة، ويتمثل ذلك فى انتظامه فى السداد المستمر لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
- ٥ - إمكانية تحقيق عائد يكفى لسداد القرض وملحقاته فى المواعيد المحددة للسداد متمثلا فى زيادة الأوزان وزيادة إدرار الألبان والحصول على ناتج حيوانى.
- ٦ - أن يقوم بالتأمين على الماشية لدى صندوق التأمين ضد النفوق والذبح الاضطرابى.
- .. أما المشروعات الممولة فقد ظلت ثلاثة كما هى : مشروع التسمين على مدار العام، ومشروع التسمين على البرسيم، ومشروع البتلو.

٣ - قروض المشروعات التعاونية

بصدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ أصبحت الجمعيات التعاونية متفرغة لمهامها الأساسية فى ترشيد الزراعة والعمل على زيادة الإنتاج ودخلت بذلك مرحلة جديدة تؤولها للقيام بدور اقتصادى متكامل.

وتقدم بنوك القرى التمويل والتسهيلات الائتمانية للجمعيات الزراعية ومختلف الأغراض والمشروعات التى تقوم بها من مشروعات ميسرة إلى تنمية الثروة الحيوانية والداجنة وتجهيز الخضر والفاكهة والمحاصيل وتسويقها.

٤ - قروض تنمية المجتمع المحلى

تؤدى الوحدات المحلية فى ظل نظام الحكم المحلى دورا حيويا فى مجال تنمية المجتمعات المحلية واستثمار مقومات تلك المجتمعات وبلورة الجهود المبذولة فى هذا السبيل وتركيزها لإنشاء مشروعات فردية أو

تعاونية أو مشتركة. وكثيرا ما تكون هذه المشروعات إقتصادية أو إنتاجية مقصود بها إيجاد نماذج يحتذى بها فيما بعد.

ولينوك القرى دور فى تمويل مثل هذه المشروعات وتشجيعها، وتدعيمها لتكون مثلا ينسج على منواله الأفراد، ورغبة فى زيادة مثل هذه الأنشطة فإنه يجب إجراء مسح إقتصادى لمواقع الوحدات المحلية وبيئاتها ومواردها ليتمكن تحديد مقوماتها إقتصاديا والتعرف على إمكانيات التنمية فيها حسب طبيعة كل منها.

قروض الصناعات الريفية:

كان على البنك أن يزيد من مساهمته فى قيام صناعات ريفية حديثة ومتطورة وأن يعطى هذا النوع من الائتمان عناية خاصة حتى يتمكن من فتح أبواب جديدة للتوسع الإقتصادى.

لأن بنوك القرى أقدر من غيرها على بحث الأفكار التى تصلح نواة لمشروعات تستخدم تلك الموارد خاصة تلك التى تقوم على أغراض صناعية للمواد الخام الموجودة بالريف وتتفق مع المهارات الموجودة فيه وعلى الأخص تلك المشروعات :

أ - نسج الصوف والأقطان.

ب - شغل التريكو والملابس الصوفية والقطن.

ج - حياكة الملابس الريفية والتمطية للتلاميذ.

د - صناعة الحصر والكليم والسجاد.

هـ - تجفيف الفاكهة وتعليبها.

و - تجفيف السمك والبلح وتعليبهما.

ز - إنشاء خلايا لتربية نحل العسل وصناعات النحالة.

والجديد فى الأمر أنه منذ إنشاء بنوك القرى أخذت الصناعات الريفية فى الانتشار والتوسع وذلك بفضل تدعيم هذه البنوك ومساعدة الريفيين بالأموال والخيبرات.

ثالثا : النشاط المصرفى

إستحدث نظام بنك القرية نشاطا جديدا غير ذلك الخاص بالاستثمار وهو النشاط المصرفى. ويقوم البنك بتقديم الخدمات المصرفية للزراة والجمعيات التعاونية والمنشآت والمشروعات، ووحدات الحكم المحلى بنفس درجة الكفاءة التى تقدم بها البنوك التجارية هذه الخدمة.

وتشمل هذه الخدمات: فتح الحسابات الجارية، والتعامل بال شيكات وتحصيل الكمبيالات، وإصدار خطابات الضمان لصالح العملاء... وغير ذلك.

.. وتمتد هذه الخدمات إلى قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والجمعيات التعاونية وأعضائها بغرض تنمية المدخرات المحلية وتوفير كافة الضمانات للمحافظة عليها وزيادتها.. وتعميد الريفيين على الادخار المصرفي.

الودائع والمدخرات

نجحت بنوك القرى في تنمية الودائع والمدخرات والقيام بدور واضح في خلق الوعي الادخاري خاصة وقد تنوعت أوعيته بعد أن أحاطها القانون بالضمانات والحوافز مثل عدم الحجز عليها، وإعفاء الفوائد عليها من جميع الضرائب والرسوم مما ساعد على زيادة الوعي الادخاري في الريف.. ودأبت على تشجيع المدخرات، وقبول الودائع بأنواعها المختلفة. ومن ذلك ودائع التوفير ذات الجوائز والسندات الادخارية.

رابعاً : نشاط بنوك القرى

في المراحل الائتمانية السابقة تناولنا كل مرحلة من حيث السياسة التي أقرتها الحكومة واتباعها البنك في تمويل الزراعة.. وأعقبنا كل سياسة بالنشاط الائتماني الذي قام به. ثم تناولنا التغيرات الائتمانية في المرحلة. أما الآن ونحن أمام مرحلة تختلف تماماً عن المراحل الست السابقة. فهي ليست مرحلة ائتمان زراعي فحسب.. بل مرحلة للتنمية وخدمة البيئة الريفية.

وفي هذه المرحلة إتسع نشاط بنوك القرى ليشمل تمويل مشروعات التنمية سواء بالإقراض المحلي، أو من مدخرات الموظفين والهيئات المحلية.. وأصبح من أهم الأوعية الإدخارية لشرائح كبيرة من السكان في الريف.. كانت تنفق الأموال على السلع الاستهلاكية أو تكتزها.

والحقيقة أن الدولة هبأت لهذه البنوك أن تأخذ مكان الريادة في تمويل مشروعات التنمية التي تساهم فيها البنوك الأخرى التجارية.. أما مشروعات الأمن الغذائي فقد انفرد وحده بحوالي ٨٠٪ من حجم التمويل الذي قدمه الجهاز المصرفي لهذا الغرض.

وساعدها على أن تحتل هذه المكانة إنتشار وحداتها (المنديوبات) في الريف المصري.. وغدت مؤسساته في كل قرية وزاد عدد الفلاحين المتعاملين مع بنوك القرى إلى ٣,١٠٠,٠٠٠ عام ٨١/٨٠ بعد أن كان عددهم في أول عام لقيام هذه البنوك ٢,٧٠٠,٠٠٠ أي بزيادة قدرها ٤٠٠,٠٠٠ مزارع في أربع سنوات. وسنأتي إلى تفصيل لأهم القروض الزراعية والاستثمارية التي قدمها البنك خلال هذه المرحلة.

قروض الزراعات

تصرف القروض الزراعية كما نعرف للجمعيات التعاونية، والهيئات، والأفراد بشروط فصلناها عند

الحديث عن السياسة الائتمانية فى المرحلة.

حجم الائتمان :

تزايدت قروض الزراعة بدرجة كبيرة خلال هذه المرحلة لترشيد استخدامها فيما خصصت له ولزيادة القيم التسليفية للخدمة الزراعية واستحداث قروض جديدة وقد بلغت هذه القروض منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٠ على التوالى ما قيمته ١٣٢,٨ , ١٤٥,١ , ١٦٨,٤ , ٢١١,٧ مليون جنيه.

القروض قصيرة الأجل :

بلغ إجمالى القروض قصيرة الأجل بما فيها قروض الزراعة خلال سنوات المرحلة على التوالى ما قيمته ١٤٧,٢ , ١٦٦,٦ , ١٩٣,٦ , ٢٨٠,٨ مليون جنيه.

أى أن هذه القروض قد زادت بنسبة ٩٠٪ فى السنة الأخيرة عن بداية المرحلة. وترجع أسباب هذه الزيادة إلى عوامل كثيرة أهمها زيادة القيمة التسليفية، واستحداث قروض جديدة..

١ - زيادة القيم التسليفية للخدمة الزراعية

زادت قروض خدمة بعض المحاصيل الزراعية التقليدية عما كانت مقررة قبل قيام بنوك القرى وذلك بعد إعداد دراسة وافية عن تكاليف الخدمة لهذه المحاصيل، إستجابة لتوجيهات السيد وزير الزراعة بضرورة النهوض بإنتاج بعض المحاصيل الغذائية. وتصور الجداول الأربعة التالية حجم الائتمان المنصرف فى المرحلة وما صرف للزراعات والائتمان الاستثمارى.

جدول رقم ٣٩

إجمالى القروض فى المرحلة السابعة

السنة	القيمة بالألف جنيه
١٩٧٧	١٥٠٩٣٧
١٩٧٨	١٧٢٧٢١
١٩٧٩	٢١١٣٨٤
١٩٨٠	٢٧٢٢٣٢

جدول رقم (٤٠)

إجمالي القروض المنصرفة للزراعات حسب المواسم الزراعية
(القيمة بالآلاف جنيه)

السنوات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠/٨١
المواسم الزراعية				
الشتوى	١٤٠٤٠	١٧٦٠٠	١٨٤٥٤	٢٨٧٩٣
الصيفى	٩٨٧١٨	١٠٥٠٥٩	١٢٥٢٤٦	١٥١٩٧٨
النيلى	٣٩٠٨	٤٣٧٢	٤٩٦٠	٦٩١١
القصب	١٦١٤٥	١٨٠٧٥	١٩٧٨٥	٢٣٩٩٥
الجملة	١٣٢٨١١	١٤٥١٠٦	١٦٨٤٤٥	٢١١٦٧٧

جدول رقم (٤١)

إجمالي القروض قصيرة الأجل

(القيمة بالآلاف جنيه)

البيان	للزراعات	تسويق وتجهيز محاصيل	قروض حيوانية وداجنة	أغراض أخرى	الجملة
١٩٧٧	١٣٢٧٦١	٢٥٠	١٣٩٤٣	٢٦٢	١٤٧٢١٦
١٩٧٨	١٤٥١٠٢	٢٥٠	٢٠١٣٦	٥٤٤	١٦٦٠٣٢
١٩٧٩	١٦٨٤٤٥	٣٩١	٢٣٠٤٦	١٧٦٣	١٩٣٦٤٥
١٩٨٠/٨١	٢١١٦٢٦	٥٠٥	٦٤٨٨٦	٣٨٢٣	٢٨٠٨٤٠

جدول رقم (٤٢)

تطور قروض الثروة الحيوانية والداجنة
والميكنة الزراعية ونسبة كل منها إلى إجمالي القروض خلال المرحلة

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	إجمالي القروض	قروض الثروة الحيوانية والداجنة		قروض الميكنة الزراعية	
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
١٩٧٥	٨١.٧	٢.٤	٣.٤	٠.٤	-
١٩٧٦	٩٤.٠	٤.٤	٤.٦	١.٩	٢.٠
١٩٧٧	١٥٠.٩	١٥.٩	١٠.٥	١.٧	١.٢
١٩٧٨	١٧٤.٨	٢١.٥	١٢.٣	٧.٢	٤.١
١٩٧٩	٢١٠.٤	٢٨.٤	١٣.٥	٨.٣	٣.٩
١٩٨٠/٨١	٣٧٢.٢	١٠٧.١	٢٨.٨	٣٠.٧	٨.٣

ومن الجدول يتضح تضاعف إجمالي قروض الثروة الحيوانية والداجنة. والميكنة الزراعية وإن كانت الأولى قد تضاعفت بنسبة أكبر.

جدول رقم (٤٣)

حركة استرداد القروض الزراعية خلال المرحلة

(القيمة بالجنيه)

السنة	الرصيد المستحق ولم يسدد جنيه	المسدد جنيه	الربط المستحق المسدد جنيه	النسبة المئوية %
١٩٧٧	٢٢٤٩٣٧.٣	١١٤٦٥٨٢.٨	١٣٧١٥١٩١١	٨٣.٥٩
١٩٧٨	١٨٤٧٠.٨٠٢	١٢٦٨٦١٨٩٩	١٤٥٣٣٢٧.١	٨٧.٢٩
١٩٧٩	١٤٦٤٢٧٣٤	١٥٠٧٣٢٦٥٨	١٦٥٣٧٥٣٩٢	٩١.١٤
١٩٨٠	١١٨٧٧٥٢٣	١٦٩٤٣٣٤٣٦	١٨١٣١.٩٥٩	٩٣.٤٤

ومن الجدول يتضح تحسن نسب استرداد القروض في ظل نظام بنوك القرى بنسبة تزيد على ١٠٪ على الائتمان التعاوني.

الفصل

الثانى

مرحلة الحزمة الائتمانية

١٩٨٠ - ١٩٩٠

تعد المرحلة الحالية من التطبيق الائتماني فى مصر أولى مراحل الائتمان المطور.. وهو الائتمان المرتبط بالبحوث الزراعية والإرشاد الزراعى لتحقيق الدور التنموى المرجو منها.. وذلك بتوسيع قاعدة تمويل مشروعات التنمية الريفية مثل مشروعات الثروة الحيوانية والميكنة الزراعية، وتطوير خدمات البنك.

وتعتبر مرحلة الحزمة الائتمانية هى المرحلة الثانية للتطور التاريخى لبنوك القرى بعد إنتهاء المرحلة التأسيسية (٧٦ - ١٩٨٠) .. والتي فيها أصبحت هذه البنوك مسئولة عن توفير الخدمات الإرشادية التى تقوم بتسهيل استخدام التكنولوجيا الحديثة لصغار الزراع إلى جانب توفير الائتمان بنوعيه النقدى والعينى، وكذلك توصيل نتائج البحوث إلى المزارعين ومساعدتهم على الاستفادة منها عن طريق تلك الخدمات الإرشادية. لذلك - تسمى هذه المرحلة بمرحلة (الحزمة الائتمانية) وقد أسماها البعض بمرحلة الخدمة الائتمانية المتكاملة.

وقد بدأت المرحلة الحالية مع بداية تطبيق مشروع زيادة إنتاجية المزارع الصغير عام ١٩٨٠ وستنتهى فى السنوات الأولى للتسعينيات بتطبيق نظام الائتمان الحر.

تعريف الحزمة الائتمانية

تناولنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب.. كيف استقل التمويل عن النظرية الاقتصادية وأصبح علماً منفصلاً بعد أن كان يدرس للطلاب فى إطار النظرية الاقتصادية.

وبينا أن الائتمان أصبح من أهم فروع علم التمويل الحديث.. وأن لفظ «التمويل» هو لفظ مرادف «للإقراض» أو إعارة المال لفترة محددة مقابل قيمة إيجارية يعبر عنها بسعر الفائدة أو أعباء الائتمان. ووجدنا أن الائتمان الزراعى كأحد أنواع الائتمان يختلف عن الائتمان التجارى أو العقارى من حيث الخصائص والمبادئ والقواعد الائتمانية.. ويتميز عنهما برعاية وتشجيع الدولة له.. بل إننا قد وجدنا أن الدولة تقوم بنفسها بتوزيع الائتمان على المزارعين تشجيعاً منها للإنتاج الزراعى والقائمين عليه وذلك فى حالة غياب مصادر الائتمان الرسمية أو عزوفها عن ممارسة هذا النشاط.

ومع التطور الحديث لنظريات علم التمويل.. كان هناك فى الجانب الآخر تطور للائتمان الزراعى.. وذلك بعد ما برزت إلى الوجود متغيرات عالمية مثل مشكلة تدبير الغذاء، ونقص الأيدى العاملة، وزيادة الأسعار وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية.

وأهم مظاهر هذا التطور إيجاد ما يسمى بالحزمة الائتمانية.. ومعناه تجميع وربط العوامل الرئيسية التي تعظم الإنتاج الزراعى والاستفادة بوجودها معاً.

ونعنى بذلك ربط الإرشاد الزراعى والبحوث الزراعية بالائتمان الزراعى وتكوين حزمة تحقق الاستفادة بالنتائج العلمية ونقل التكنولوجيا الحديثة فى مجال الإنتاج والتسويق الزراعى.

ووظيفة الائتمان فى هذه الحزمة هى وظيفة رائدة.. لأنه لا يقتصر على توفير المال للمزارعين ومساعدتهم على الإنتاج وحل مشاكلهم المالية فقط... ولكن أيضاً يمول عناصر التكنولوجيا لتحديث الزراعة، فيزيد إنتاجها.. ويبيع هذا الإنتاج بأسعار مجزية.

وتقوم الحزمة الائتمانية على فكرة مؤداها.. أنه لكى تتحقق تنمية حقيقية فى الريف المصرى.. فلا بد من العمل على تكامل الخدمات الائتمانية مع الخدمات البحثية وتقديمها لصغار المزارعين.. وبهذا يرتبط الائتمان بالتكنولوجيا الحديثة والإرشاد الزراعى الذى يحمل نتائج البحوث إلى حقولهم.. ومن ثم يستفيد بنتائج البحوث والإرشاد والتحويل معاً وتكون العوامل الرئيسية الثلاثة حزمة متكاملة تقدم للمزارعين فيزيد إنتاجهم.. وبالتالي زيادة دخولهم ويرتفع المستوى العام للدخل القومى.

لا تقتصر وظائف بنوك القرى على تقديم الائتمان فقط... وإنما يصحبه مجموعة من الخدمات فى مجالات الإنتاج والتسويق.

والجهاز الذى يقدم هذه التوليفة يتكون من نوعين من العاملين. الموظفين الائتمانيين وأيضاً المحللين الماليين ببنك القرية وجهاز آخر يتكامل معهم هو جهاز (الإدارة الزراعية) مكون من مشرفين ومرشدين زراعيين.. بالإضافة إلى مشاركة المزارعين فى إبداء رأى فى التطبيق الائتمانى للنظام.

أسباب تغير السياسة

كان لتطبيق نظام بنوك القرى أثره الواضح فى ضبط حسابات الزراع وتيسير حصولهم على الخدمة الائتمانية فى جو تسوده العلاقات الطيبة بين الزراع والعاملين فى الائتمان الزراعى.. وقد تجملت آثار هذه العلاقة فى تحصيل كل الدين لدى المزارعين وكذلك التى كانت للجمعيات وحولت لبنوك القرى عند قيامها.

وقد اهتمت بنوك القرى فى مرحلتها الأولى (٧٧ - ١٩٨٠) بتصحيح مسار الائتمان وتطوير الخدمة المصرفية للأفراد والتعاونيات وكان الاهتمام فى هذه المرحلة بالنشاط الإنتاجى الزراعى والحيوانى فقط.. لذلك كانت هناك حاجة إلى تغيير سياستها بما يجعلها وحدات للخدمات الزراعية.

ونعرض فيما يلى أسباب تغير السياسة الائتمانية وألبه مرحلة جديدة :

١ - إستهدفت الاستراتيجية العامة لقطاع الزراعة الوصول إلى الاكتفاء الذاتى من الحبوب عام ٢٠٠٠ من خلال حل المشاكل الزراعية، وإزالة العقبات الخارجية.. والتوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة وتوفير الأموال المستثمرة فيها سواء بالتمويل الذاتى أو بمساعدات ومنح وقروض خارجية.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية ما يلي :

أ - تطوير الائتمان بحيث يتم صرفه للمزارعين بناءً على احتياجاتهم الفعلية إليه والاتجاه نحو التوسع في صرف القروض التي لا تعتمد على الضمانات العقارية والاكتفاء بتوفر عناصر القدرة التسديدية للمزارع وبذلك يتغير أسلوب تقديم الائتمان من ائتمان مرتبط بوجود ضمانات إلى ائتمان مدروس ومرتبطة بنقل نتائج البحوث الزراعية بعد تقييمها.

ب - تطوير الزراعة بتمويل عناصر تكلفة الإنتاج الفعلية ونقل نتائج البحوث الزراعية.

ج - إتاحة فرص التمويل للمشروعات التي يمكن أن تساهم بشكل فعال ومباشر في سد الفجوة الغذائية الحالية^(١).

د - اتجاه الائتمان الزراعي نحو زيادة أو رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة حالياً للقطاع الزراعي.

هـ - تنشيط دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و - التركيز على تمويل مشروعات التوسع الأفقي.

ز - تدعيم الحركة التعاونية لتشارك بشكل فعال في إحداث التنمية الزراعية.

ح - الإستعانة بالإقراض الدولي في تنفيذ مشروعات التنمية.

٢ - أخذت الدولة بما ذهب إليه بعض الاقتصاديين من أن مسئولية الائتمان في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية يجب أن تمتد إلى تحديث الزراعة.. ذلك لأن التنمية الرأسية ما هي إلا عملية متكاملة لنقل التكنولوجيا الحديثة في جوانب عديدة تتعلق باستخدام الأصناف والسلالات عالية الإنتاجية مع المعاملات الزراعية حتى ما بعد الحصاد بتطوير العملية التسويقية والتمويلية والإرشادية وغيرها بما يتلاءم والأساليب التكنولوجية.

٣ - الاتجاه نحو تعديل سياسة البنك في توزيع مستلزمات الإنتاج بحيث تكون مركزة على أساس من الطلب الفعلي للزراع على تلك المستلزمات. وليس على أساس المقررات الفنية التي تحددها وزارة الزراعة.. هذا.. ويجب أن تعطى القروض للقطاع الخاص للمساهمة في عمليات توزيع تلك المستلزمات حتى يمكن حصول الزراع عليها على أساس من طلبهم الفعلي..

٤ - الربط بين عملية توزيع مستلزمات الإنتاج وتقديم المعلومات الفنية والإرشادية المختلفة بالاستخدام الأمثل لتلك المستلزمات.. وفي هذا الصدد فإنه يصبح من الضروري إيجاد نوع من التنسيق بين البنك ومنتجي تلك المستلزمات سواء كانت شركات قطاع عام أو خاص.. وكذا أجهزة البحوث والإرشاد بوزارة الزراعة.

٥ - الاتجاه نحو الفصل بين دور البنك الرئيسي كمؤسسة تمويلية ودوره كأحد المؤسسات التسويقية الحكومية لمستلزمات الإنتاج الزراعي... وأن يتجه نحو توسيع حجم أعماله على أساس نقدي وليس على أساس عيني.

- ٦ - ظهور بعض الاتجاهات الايجابية نحو تطوير الأداء الائتماني من خلال استراتيجية واضحة المعالم تواكب الأهداف القومية للدولة في مجال التنمية الزراعية.. فبرغم تأكيد الدولة في جميع خططها وبرامجها على أهمية التوسع الأفقى وخلق مجتمعات سكانية جديدة خارج نطاق الوادى والدلتا.. إلا أن السياسة التمويلية المصاحبة لم تكن مواءمة بالدرجة التى تسمح بتحقيق أهداف تلك الخطط.
- ٧ - سياسة الائتمان الاستثمارى الخاصة بمشروعات الأمن الغذائى وتحديث الزراعة كانت فى الأغلب الأعم سياسات مرحلية ترتبط بسيادة ظروف سياسية معينة أكثر منها اقتصادية.. وعلى ذلك فقد استدعى الأمر ضرورة توفير استراتيجية عامة للبنك تحدد إطار مساره فى كل من المدى القصير ونظيره الطويل بالشكل الذى يحقق أهداف التنمية الزراعية من ناحية وأهداف البنك كمؤسسة تمويلية من ناحية أخرى.
- ٨ - زيادة إنتاجية بعض المحاصيل بعد تحقيق حرية المزارع فى بيعها وحصوله على العائد المناسب منها.. أدى إلى الزيادة التدريجية فى حجم القروض التى صرفت من بنوك القرى للزراع والمستثمرين، وزيادة نسبة التحصيل، وانتعاش الزراعة المصرية والاقتصاد القومى بصفة عامة.
- ٩ - تقديم بعض المنح الأجنبية بهدف زيادة الإنتاج لصغار المزارعين الذين لا تزيد ملكية كل منهم على خمسة أفدنة.. وتشمل هذه الشريحة نحو ٩٥٪ من إجمالى عدد المزارعين فى مصر ويقومون بفلاحة ٦٧٪ من الأراضى الزراعية.
- ١٠ - مطالبة التعاونيين بتطبيق ما جاء بقانون التعاون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ من قيام الجمعيات التعاونية بإقراض أعضائها من جديد إلى جانب بنوك القرى.
- وقد عكست الاتجاهات الحالية للبنك منذ بداية الثمانينيات إستجابة بدرجة معقولة للتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

أولاً : السياسة الائتمانية

فى هذه المرحلة إتبع البنك أسلوباً إدارياً جديداً يقوم على ترجمة الاستراتيجية إلى مجموعة من الخطط والبرامج.. وتشترك بنوك المحافظات فى صياغتها من خلال مؤتمرات دورية لرؤساء بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات حيث يعهد إليهم بتنفيذ الخطط والبرامج التى شاركوا فى وضعها.

١ - الائتمان الزراعى

- تركزت سياسة الائتمان الزراعى فى المرحلة الحالية فيما يلى :
- ١ - تنمية القطاع الزراعى لإمكان سد الفجوة الغذائية وذلك عن طريق الاستفادة من أساليب التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والحصد من الفاقد والاستعانة بالمدرخات الريفية.

٢ - تدعيم التوسع الأفقى فى الزراعة بتيسير كافة الإجراءات التمويلية للمستثمرين والشباب لتشجيعهم على العمل فى هذا المجال.

٣ - دعم برامج التوسع الرأسى باستخدام الأساليب التكنولوجية الزراعية المتطورة لتحقيق أقصى إنتاجية للفدان.. وذلك من خلال الوسائل التى تستعين بها هذه المشروعات وأهمها :

أ - تنوع برامج الإقراض القصير والمتوسط الأجل لصغار الفلاحين لزيادة قدراتهم على الإنتاج نظراً لعدم استفادتهم بقروض البنك التقليدية لقلة ما يستطيعون تقديمه من ضمانات.

ب - تبسيط النظام المالى والمحاسبى لبنوك القرى.

ج - إنشاء إدارة مزرعية بينك القرية تضم متخصصين من البنك والإرشاد الزراعى.

د - تطوير طرق تداول مستلزمات الإنتاج وإدخال التحسينات على مقاييس بنوك القرى والمندوبيات.

٤ - معاونة القطاعين التعاونى والخاص على القيام بدور رئيسى ومتعاظم فى مجال الإنتاج الزراعى، وبخاصة توزيع مستلزمات الإنتاج على المزارعين.

٥ - تخفيض الفائدة على بعض معدات الميكنة الزراعية التى ترغب الدولة فى تملك المزارعين لها.

٦ - ديناميكية المقررات الائتمانية (أحجام القروض) بحيث توابك التغيرات فى أسعار مستلزمات الإنتاج وإجراء المراجعة الدائمة والمستمرة لتتقرب ما أمكن من تكاليف الإنتاج الزراعى الحقيقية إذا ما استخدمت الأساليب التكنولوجية الحديثة.

٧ - دعم الحركة التعاونية ومساعدتها على أداء وظائفها التنموية وتحسين العلاقة بين البنك والتعاونيات التى ساهمت منذ قيام بنوك القرى.

٨ - الانجاء إلى تمويل المشروعات المرتبطة بالزراعة ومشروعات تحسين وصيانة الأراضى الزراعية.

٩ - الأخذ فى الاعتبار الفروق بين المحافظات والأقاليم المختلفة وفقاً لنوعية الإنتاج.

١٠ - تحديد الائتمان فى صورة فئات ائتمانية مرنة ذات حد أقصى وحد أدنى يسمح بإعطاء حدود للسلطات الائتمانية للاسترشاد بها فى المنح وفقاً لطبيعة المتعاملين وقدرتهم الاستيعابية ومعدلات السداد الخاصة بهم.

١١ - صرف الائتمان على أساس من طلب الزراع لعناصر الإنتاج.

١٢ - تبسيط الضمانات والإجراءات والاعتماد على دراسات الجدى وعمليات المتابعة المستمرة للقروض خلال مراحل التنفيذ والتشغيل للمشروعات.

١٣ - تعديل سياسات أسعار الفائدة على القروض وذلك بما يسمح بتغطية التكاليف الحقيقية للإقراض.. وتحديد مدى لتحركات سعر الفائدة وفقاً لمتطلبات كل مرحلة تنموية مع عدم تعرض أموال البنك للمخاطر أو الضياع، وذلك مراعاة لما يتحمله المقترض من عبء نتيجة لارتفاع معدلات أسعار الفائدة.. كما يلزم أن تراعى سياسة أسعار الفائدة تشجيع الاستثمارات فى المجالات التى تسعى الدولة

لتشجيع الاستثمار فيها من جهة وكذلك ضوابط واتجاهات السياسات المالية والنقدية التى تقررها الدولة من جهة أخرى.

١٤ - تعديل أسعار مستلزمات الإنتاج بصورة تدريجية حتى تتسق والقيمة الحقيقية لتلك المستلزمات وبما يتمشى وسياسة الدولة فى تحرير أسعار المنتجات الزراعية.

ومن الملاحظ أن السياسة الائتمانية فى هذه المرحلة تقوم بالدرجة الأولى على تطوير الائتمان الزراعى لخدمة إنتاج الحاصلات الزراعية.. وتبسيط قواعده وشروط وأساليب صرفه مصحوباً بالإرشادات الفنية والمغفريات المستمرة فى أساليب الإنتاج والتكلفة المرتبطة بالحصول على أعلى ناتج من الغلة الزراعية.

٢ - الائتمان الاستثمارى

تستهدف سياسة تمويل مشروعات التصنيع الزراعى مواجهة الاختناقات التمويلية لتلك المشاريع لتمكينها من الاستمرار فى الإنتاج من ناحية ومواجهة الأعباء التمويلية من ناحية أخرى.

وقد بنيت هذه السياسة على أساس توزيع دفعات القرض على تلك السنوات التى يتوقع أن يحقق فيها المشروع عوائد سالبة فيما لو لم يتبع له التمويل.. وأن يتحدد مقدار التمويل فى تلك السنوات لتحقيق توازن الموقف المالى للمشروع.

وتركزت سياسة الائتمان الاستثمارى فى هذه المرحلة على :

أ- التصنيع الزراعى:

- ١ - حصر الطاقات والامكانيات الزراعية المتاحة والتى يمكن استغلالها فى مجال التصنيع الزراعى على مستوى المحافظات.
- ٢ - إعداد مجموعة من الدراسات الاقتصادية والفنية لمشروعات التصنيع الزراعى ، والعمل على ترويجها وتسويقها بين المستثمرين ورجال الأعمال والجمعيات التعاونية.
- ٣ - تجهيز المنتجات الزراعية فى صورتها قبل النهائية والتى تمثل مرحلة وسطية بالنسبة للمصانع الكبيرة التى تتولى إعدادها فى صورتها النهائية القابلة للتداول.. وعلى سبيل المثال يمكن التوسع فى وحدات إنتاج مراكز الصلصة والعصائر.. وليس إنتاج المنتج النهائى منها.

ب- استصلاح الأراضى:

- ١ - إشترك البنك فى تحقيق البرنامج الطموح لغزو الصحراء وكانت سياسته فى ذلك .
- ٢ - وضع حدود الائتمان لكل من أغراض الاستصلاح والاستزراع بما يتناسب والتكلفة الفعلية للعمليات

الزراعية من ناحية وتوسيع قاعدة المستفيدين بذلك من ناحية أخرى.. وأن يتم مراجعة دورية منتظمة للمعدلات الإقراضية وتعديلها بما يتناسب والزيادة المستمرة فى تكلفة إجراء عمليات الاستصلاح والاستزراع.

٢ - تحويل قروض الاستصلاح إلى تسهيلات ائتمانية وخطابات ضمان للشركات التى تتولى التنفيذ لدى الأفراد والجمعيات خصما على حساب المقترضين.

٣ - منح الائتمان لعمليات الاستصلاح والاستزراع للأراضى التى يتم تخصيصها - دون التملك - من قبل الدولة للأفراد والهيئات والجمعيات بحيث يمكن اعتبار الجهة مانحة التخصيص طرفا فى عقود القروض الثلاثية المبرمة للحصول على القرض، وبشرط عدم تسجيل ملكية هذه الأراضى لمن خصصت لهم إلا بعد سداد القرض للبنك.

٤ - عدم قصر قروض الاستصلاح على الأراضى المباعية بواسطة الشركات الزراعية وشركات الاستصلاح والهيئات العاملة فى المجال.

٥ - سلطة الإقراض لأغراض الاستزراع تأخذ فى الاعتبار تكلفة إجراء العمليات الزراعية وفقا لاختلاف نظم الرى المستخدمة واختلاف مستويات الأجور بين المناطق.. كما يجب أن تأخذ فى الاعتبار اختلاف المعاملات الزراعية.

٦ - الربط بين سياسة منح القروض وسياسة الدولة فى مجال التنمية الزراعية الرأسية ونقل التكنولوجيا المتطورة والملامسة.

٧ - الاستناد إلى المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتحديد حجم المعروض الإجمالى وحجم الطلب الكلى على منتجات كافة أنشطة الإنتاج الزراعى فى الأراضى الجديدة (أعلاف - موالح - عنب - إلخ) وذلك حتى يتسنى رسم سياسة إقراضية فى تلك المجالات وفقا للمعايير الاقتصادية والإنتاجية والمالية وما لا يسمع بزيادة المعروض من تلك المنتجات بالدرجة التى تؤدى إلى تدهور أسعارها وبالتالي تعثر المراكز المالية للمقترضين مما يؤدى إلى عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية قبل البنك.

٨ - وضع سياسة تمويلية فى مجال عمليات تحسين وصيانة الأراضى من خلال نظام مزدوج للائتمان يتم من خلاله إقراض الزراع بقيمة التكاليف الفعلية وفى نفس الوقت القيام بأعمال المحاسبة للهيئات المنفذة لتلك البرامج خصمًا على حساب الزراع المتعاقدين وذلك من خلال التنسيق بين البنك والأجهزة المسئولة بوزارة الزراعة.

ج - الثروة الحيوانية والداجنة:

حظيت قروض الثروة الحيوانية والداجنة خلال المرحلة بنصيب وافر من القروض المدعمة المخصصة

لمشروعات الأمن الغذائى إلا أن هذا التوسع الائتمانى قد شابه العديد من المخاطر الناشئة عن تعثر الكثير من

تلك المشروعات وبالتالي تعرضت أمواله لخطر عدم السداد.

لذلك تغيرت سياسة البنك في نهاية المرحلة إلى ما يلي :

- ١ - ربط الإقراض على الماشية بنظام شامل للتأمين يغطي كافة المخاطر المحتملة.
- ٢ - التوسع في الإقراض لصغار الزراع الذين يقومون بعملية التلقيح الصناعي باستخدام سلالات محسنة.
- ٣ - ربط الإقراض على الماشية بنظام الإشراف الطبى.
- ٤ - قصر الإقراض لغرض إنتاج اللحوم الحمراء في الأراضى القديية على المشروع القومى للبتلو.
- ٥ - التوسع في الإقراض بفرض التسمين في الأراضى الجديدة وريظها بمساحات الأعلاف الخضرأ.
- ٦ - عدم منح قروض لإنشاء مزارع جديدة للدواجن (بياض أو تسمين) والاكتفاء بقروض التشغيل للمشروعات القائمة.
- ٧ - وضع خطة لتنشيط إنشاء مزارع الأمهات والجدود للدواجن ورسم سياسة مناسبة للإقراض لهذه النوعية من المشروعات.
- ٨ - التوسع في منح قروض إنشاء بطاريات الدواجن لدى صغار الزراع والخريجين.

د - الثروة السمكية:

تعد الأسماك هي البديل الرخيص لتوفير البروتين الحيوانى، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنمية الثروة السمكية إلا أن الأسعار السائدة بالأسواق بالنسبة للأسماك تعكس بدرجة واضحة مدى عجز المعروض المحلى عن مقابلة احتياجات الطلب، كما أنه بالرغم من توافر التمويل اللازم للتوسع في مشروعات الثروة السمكية، إلا أن حجم المستخدم منه مازال متدنيا.

ثانيا : السياسة المصرفية

بعد نجاح بنوك القرى في مرحلتها التأسيسية في جذب مدخرات الأفراد والهيئات وأصبحت هذه المدخرات هي المصدر الرئيسى للتمويل.. لوحظ أن حجم المدخرات لا يتناسب وعدد المتعاملين مع البنك كما أن حجم الائتمان الإجمالى الذى يوفره البنك للمتعاملين معه لا يتناسب والاتاق الائتمانية المتاحة بقطاع الزراعة. وتعد القيود المفروضة على الإقراض من الجهاز المصرفى أحد المحددات الرئيسية للتوسع في الائتمان بالإضافة إلى المحددات الأخرى التى يفرضها البنك المركزى على سوق الائتمان بشكل عام متمثلاً بالدرجة الأولى في تحديد حدود قصوى للائتمان وكذا نسب السيولة.

لذلك رأى البنك تعديل هيكل التمويل والاعتماد على مدخرات المواطنين والهيئات في تغطية الجزء الأكبر من الائتمان.

وكانت سياسته المصرفية كما يلي :

- ١ - زيادة حجم المدخرات لدى بنوك المحافظات والبنك الرئيسي وفروعه وذلك من خلال ابتكار العديد من الأنواع الادخارية لترغيب المودعين مثل شهادات التوفير ذات الجوائز والودائع ذات العائد الشهري.. وكذا إتاحة مبدأ الاقتراض بضمان حسابات الادخار وتحريك أسعار الفائدة على المدخرات بما يتناسب مع الأسعار المعمول بها في البنوك التجارية وإعطاء أولوية للمدخرين لدى البنك في الحصول على المعدات الزراعية التي يوفرها.. وفي حدود نسبة خصم مناسبة ومدروسة وخلافة من الأساليب الترغيبية.
 - ٢ - استمرار العمل بالفروع الإسلامية وتوسيع قاعدة نشاطها وتخليص معاملاتها من كل ما يشوبها ربوياً حتى تكتسب سمعة طيبة لدى صغار الزراع.
 - ٣ - التوسع في الأعمال المصرفية العادية مثل خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وفتح الحسابات الجارية وقبول القيام بأعمال الوكالة التجارية.
- وكانت لسياسة الخدمة الائتمانية أدواتها التي ساعدت على نجاح تطبيقها.

أدوات تنفيذ السياسة الجديدة

- تحقق السياسة الجديدة تحويل بنوك القرى إلى وحدات مصرفية تقدم الائتمان والإرشاد الزراعي واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقتنع صغار المزارعين باستخدامها في مجال عملهم الزراعي.
- لكل ذلك.. كان لا بد له من استخدام أدوات حديثة تطبق لأول مرة مثل :إستخدام الأسلوب العلمي في تحقيق هذه الأهداف واستخدام المؤشرات التخطيطية والمالية لأول مرة. والقيام ببعض الإجراءات المساعدة على تنفيذ السياسة. وتنوع أشكال القروض وسوف نتناول شرح ما يلي :
- ١ - استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق الأهداف.
 - ٢ - استخدام الأسس العلمية في تطوير الائتمان.
 - ٣ - الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة.
 - ٤ - زيادة أنواع القروض.
 - ٥ - المراجعة المستمرة للفئات التسليفية.
 - ٦ - التغيير المستمر لأسعار الفائدة.
 - ٧ - شروط الإقراض وضماناته.

١ - استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق الأهداف

إستتبع اتجاه البنك في هذه المرحلة التي ساهمت فيها القروض الدولية بتصويب واقر اتخاذ العديد من

الأدوات للوصول إلى الأهداف تناول أربعة منها :

أ - التخطيط على المستوى الإقليمي:

تعد الخطط السنوية للإقراض فى إطار السياسة العامة للدولة.. لخدمة أهداف الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الزراعى.

ويشارك فى وضع هذه الخطط قيادات البنك الرئيسى ورؤساء بنوك المحافظات مع مراعاة الحدود والقواعد الائتمانية المقررة على المستوى القومى.

حيث يتم وضع مستهدفات إقراض لكل بنك محافظة تراعى فيها ظروف البنك، وحجم التمويل المتاح، والحدود الائتمانية المسموح بها، واتجاهات الدولة بالنسبة للتنمية الزراعية.

وتتولى بنوك المحافظات بعد ذلك توزيع ما يخصها من مستهدفات على الفروع وبنوك القرى التابعة لها.

ب - التخطيط السنوى للقاعدة الائتمانية:

بعد أن تحولت بنوك القرى إلى وحدات اقتصادية يتم إعداد ميزانية مستقلة لكل بنك قرية لتحديد حجم نشاطه ومدى قدرته على توفير الودائع والمدخرات اللازمة لتمويل أنشطة الائتمان الزراعى بدائرة البنك، ومدى نجاحه فى توظيف هذه الأموال فى الأنشطة المختلفة مع قياس تكلفة هذه الأموال ونتيجة العائد من النشاط فى نهاية السنة المالية.

وكان نجاح بنك القرية فى توظيف الأموال مرهونا بمدى قدرة أجهزته على التعرف على الأنشطة الإنتاجية والخدمية للقرى التى يخدمها البنك. وإعداد الخطة الائتمانية المناسبة لإمكان استخدام الأموال المتاحة الاستخدام الأمثل.. وتوفير القروض بالقدر المناسب وفى الوقت المناسب لعائلته من الزراع والمنتجين.

هذا وقد تم تعديل الفئات التسليفية من وقت لآخر بما يتناسب مع التكلفة الفعلية للإنتاج الزراعى.. لتوفير تمويل استخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة لتحديث الزراعة المصرية وزيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة دخل المزارع والدخل القومى^(١).

ج - تحديث نظام المعلومات:

تعاظمت حجم العمليات الحسابية بالبنك مما استوجب معه استخدام نظم المعلومات والحاسبات الآلية لتساعد على تحسين الأداء ودقة البيانات التى تتخذ فى النهاية أساساً لإتخاذ القرارات السليمة، وأيضاً تحليل البيانات والدراسات فى وقت أقل مما لو استخدمت فيها الطريقة اليدوية - هذا بالإضافة إلى المميزات العديدة التى تترتب على استخدام الحاسبات الآلية ونظم المعلومات.. والتى تشمل : ضبط حسابات الزراع - الحسابات

(١) محمود صالح غريب - الخطة السنوية لبنوك القرى.

الجارية الخاصة بالعملاء والأعمال المصرفية المختلفة - التحليل المالى لكافة المشروعات المختلفة - المخزون السلمي للموارد الاستراتيجية بخلاف الشؤون الإدارية المتعلقة بأعمال البنك - إلخ.

د - تنمية وتطوير الموارد البشرية:

لنجاح عملية تطوير الائتمان وربطه بعناصر التكنولوجيا الحديثة كانت هناك ضرورة لتنمية وتطوير الموارد البشرية (الأجهزة الوظيفية) حتى تتمكن من الأخذ بأساليب التطوير. ومن خلال برامج تدريبية مكثفة للعاملين بالبنك والمرشدين الزراعيين وغيرهم ممن لهم صلة بالمزارعين أمكن إيجاد مجموعة من المتخصصين فى الائتمان المطور والإرشاد الزراعى على درجة عالية من الكفاءة.

٢ - أسس التطوير الائتماني

يصرف الائتمان للمزارعين من مندوبيات بنوك القرى طالما كان المزارع حائزاً لمساحة من الأرض حيازة هادئة.. سواء كانت (مملوكة أو مستأجرة) بشرط توفر بطاقة زراعية له. ولدى بنك القرية سجل (٣ بنك قرية) مسجل به حيازات المقيمين فى المنطقة والمتغيرات التى طرأت عليها من حين لآخر سواء بالميراث أو البيع أو الشراء أو التأجير^(١). ويعتبر هذا السجل بمثابة دائرة استعلامات مصغرة للبنك.. وتتطابق الحيازات المدونة به على كشوف التركيب المحصولى التى تصل من مديرية الزراعة. ومن ثم فإن المساحة الحقلية^(٢) - للحيازة - هى الأساس الذى يقوم عليه توزيع مستلزمات الإنتاج والإقراض الزراعى - لكل وحدة من الأرض - فدان (مقننات ائتمانية تمثل مقداراً معيناً من القروض تختلف باختلاف المحاصيل). وتحسب قيمة القروض على أساس المساحة ونوع المحصول وما يلزم من مدخلات إنتاجية. وتحدد هذه المقننات على أسس ثلاثة.

(أ) الأساس الفنى:

وهو احتياج الفدان من مستلزمات الإنتاج العينية لكل زراعة من زراعات المواسم الزراعية.. وكذلك مبلغ من المال كائتمان نقدي فى حالات الخدمة والحصاد.

(١) محمد عبد القادر عبد الواحد - التجربة المصرية فى مجال تقديم القروض وتكامل الخدمات الزراعية - ورقة مقدمة لمؤتمر إقراض صغار المزارعين سنة ١٩٨٥.

(٢) نبع إبراهيم تبع - مدخل دليل الائتمان للتوسع المصرى لزيادة إنتاجية المزارع الصغير - سنة ١٩٨٦ - إدارة التدريب بالبنك الرئيسى.

ويشارك البنك مع المعاهد المتخصصة والأجهزة المختصة فى وزارة الزراعة فى تحديد حجم هذه المقننات من حيث الكمية والنوع مع الأخذ فى الاعتبار التمويل المتاحة والموقف الاقتصادى العام.

(ب) الأساس المالى :

- ويعتمد على تحليل متوسطات التكاليف الزراعية لكل موسم زراعى لتحديد مقننات المكون النقدى لزراعة كل فدان - وتحدد التكاليف سنوياً وفقاً للتطورات الاقتصادية.. وذلك وفقاً للآتى :
- أ - مدى التغير الذى طرأ على قيمة كل عنصر من عناصر التكاليف الزراعية (التقاوى - المبيدات - الأسمدة - الميكنة.. إلخ) كمتغيرات سعرية.
- ب - نظراً لظاهرة الهجرة إلى البلاد العربية.. فقد تغيرت الخدمة الزراعية من الأسلوب اليدوى إلى الميكنة.. حيث أن العامل يأخذ حظه من الدراسات حالياً ومستقبلاً ويكون أحد أسس التقييم.

(ج) الأساس الاقتصادى:

يقوم هذا الأساس على الأهمية الخاصة للمحصول الزراعى.. فبالنسبة للقطن والأرز مثلاً تزداد المقننات الخاصة بهما سواء العينية أو النقدية.

ومن ثم فإن تكاليف الإنتاج تزداد كمتوسطات بالنسبة للفدان من الناحية الائتمانية.

وطبيعة الحال فإن المقررات لا تغطى كل الاحتياجات الزراعية.. لأن المزارع يجب أن يستثمر جزءاً من مدخراته بجانب هذا الائتمان لى يحصل على أكبر إنتاج ممكن.. وتلك إحدى العقبات التى تواجه المزارع الصغير.

وكذلك - فإن أسعار الفائدة تتراوح ما بين السعر المدعم من الدولة لنشاط معين أو السعر الحر الذى يعلنه البنك المركزى.. ومن هنا فإن سياسة تسعير أداء الخدمات الزراعية ليست حرة للبنك.. وإنما أيضا يتم دراستها ومناقشتها مع وزارة المالية ثم اعتمادها من البنك المركزى.

٣ - الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة

كان على البنك الرئيسى ومؤسساته فى الأقاليم أن يتخذ من الإجراءات ما يؤدى إلى نجاح سياسته الجديدة.. وأهمها :

أولاً : إجراءات تطوير الائتمان :

- أ - رفع الدعم عن جميع قروض الميكنة الزراعية التى تصرف من حساب مشروع الائتمان والإنتاج الزراعى

لصرف هذه القروض بناء على دراسات.

ب - إجراء تحليل مالى للعمليات الزراعية التى تتضمن إمكانية سداد القرض المدفوع من نتيجة العائد وتحقيق عائد مجز للمنتج.

ج - رفع المقررات الائتمانية التقيدية أو العينية وفقا للاحتياجات الفعلية مع وضع حدود دنيا وقصى لأحجام القروض.

د - وضع إطار للهيكل التمويلي يحقق منح القروض حسب طبيعة كل بنك قرية.

هـ - الاستفادة الكاملة من الوسائل الائتمانية سواء التمويلية أو العينية وتطويرها لخدمة الإنتاج عن طريق ربطه باستخدام نتائج البحوث فى المراكز البحثية. من خلال جهاز إرشادى قوى يترجم هذه النتائج إلى عمل إرشادى قومى مقنع للمزارع يدعمه تمويل كفء للعمليات الزراعية.

و - تدعيم جهاز الإرشاد الزراعى بحيث يصبح فعالاً وقادراً على إقناع الفلاح بتنفيذ التوصيات اللازمة لزيادة الإنتاج.

ثانيا : إجهاد الروح التنافسية فى مجال تداول مستلزمات الإنتاج :

أ - تشجيع القطاع الخاص على استيراد مستلزمات الإنتاج وتوزيعها لبتفرغ البنك للعمليات التمويلية.

ب - تشجيع شركات إنتاج التقاوى على توزيع التقاوى للمزارعين بعد تحديد صلاحيتها وجودة إنتاجيتها بمعرفة أقسام البحوث بوزارة الزراعة.

ج - خلق نوع من المنافسة بين شركات توزيع التقاوى وذلك بالسماح لها بالتوزيع فى أكثر من محافظة للوصول إلى أعلى درجة من الجودة وأقل تكلفة.

د - استمرار استيراد البنك للأذرة وتوزيعها على المزارعين لممايتهم من ارتفاع الأسعار التى تصاحب التدرج فى إلغاء دعم عمليات استيراد الأذرة لتمكين القطاع الخاص من استيراد احتياجاته من الحارح.

هـ - إنشاء شركة قطاع خاص يساهم فى رأس مالها التعاونيات والعاملون ببنوك التنمية والقطاع الخاص وظيفتها الأساسية توفير وتوزيع مستلزمات الإنتاج حتى يمكن تحقيق التوازن فى أسعارها التى سيقوم القطاع الخاص بالتعامل فيها.

ثالثا : إجراءات تدعيم بنوك القرى :

كان لابد من تدعيم الأجهزة القائمة بتقديم الحزمة الائتمانية للمزارعين وأهمها :

أ - إعادة دراسة الحجم الاقتصادى لبنوك القرى على أساس حجم النشاط الزراعى فى نطاق الزمام الذى يعمل بدائرته.. وقد أبرزت المؤشرات الأولى لهذه الدراسة ضرورة زيادة عدد بنوك القرى مع التدرج فى إلغاء

المنديويات.

ب - إعادة تنظيم بنوك القرى باعتبارها وحدات مصرفية وتطوير نظم العمل فيها على أساس من التبسيط والانضباط... ذلك إلى جانب تصميم مقار لهذه البنوك طبقاً لنموذج موحد. وتزويدها بإمكانيات العمل وأدواته وبما يتناسب مع أحجامها وأوجه نشاطها على أن يتم ذلك طبقاً لخطة متدرجة على أساس الإمكانيات المتاحة.

ج - إعداد الكوادر المصرفية اللازمة لبنوك القرى على أساس تدريب محوّل متخصّص يشمل النواحي المصرفية والائتمانية ويتناسب مع احتياجات تطوير هذه البنوك وقيامها بمهامها في تمويل احتياجات الزراعة والتنمية الريفية.

د - اعتبار بنك القرية جهازاً مصرفياً متخصصاً ينسق مصادر التمويل المختلفة وتتكامل نواحي نشاطه مع المصادر الأخرى لتمويل مشروعات التنمية في القرية (جهاز الأسر المنتجة - جهاز تنمية القرية - الحكم المحلي... إلخ) وذلك بما يمنع من ازدواج التمويل من ناحية وتحقيق الرقابة والمتابعة من ناحية أخرى.

رابعاً : إجراءات تدعيم دور القطاع الخاص والتعاونيات :

أ - توفير التمويل والخدمات الائتمانية اللازمة للقطاع التعاوني لمشاركة التعاونيات في برامج التنمية الزراعية.

ب - قيام شركات إنتاج التقاوى بدورها في إنتاج وتوزيع التقاوى المنتقا عالية الإنتاج ومسئوليتها عن توفير الأجهزة الفنية لإرشاد الزراع والمنتجين عن كيفية التعامل مع هذه المنتجات مع اقتصار دور البنك على توفير التمويل اللازم لهذه الشركات لتنفيذ برامجها.

ج - توفير التمويل والخدمات المصرفية لأفراد القطاع الخاص لاستيراد وتجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي باستحداث برامج ائتمانية جديدة لأنشطة الأعمال والخدمات المرتبطة بالزراعة.

٤ - زيادة أنواع القروض

استحدثت أنواع جديدة من القروض طبقاً للمبرامج الائتمانية التي أعدت على ضوء أهداف مرحلة الائتمان المطور... مثل قروض الزراعات المحمية، وقروض الأعمال المرتبطة بالزراعة، وقروض الشباب... إلخ. والقروض التي تقدمها بنوك القرى في المرحلة الحالية حسب آجالها وأغراضها هي :

١ - قروض الزراعات حسب آجالها.

٢ - القروض قصيرة الأجل.

٣ - أنواع قروض الحاصلات الزراعية.

٤ - قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة ومتوسطة الأجل.

٥ - قروض تشغيل الأعمال المرتبطة بالزراعة.

٦ - القروض متوسطة الأجل للإنتاج النباتي والحيواني.

٧ - القروض طويلة الأجل.

٥ - مراجعة الفئات التسليفية^(١)

يعد تحديد فئات تسليفية واقعية لأى نشاط مزرعى من الأمور الصعبة، وما يزيد من صعوبة تحديد هذه الفئات التسليفية لأى نشاط أنها تبنى على أساس سيادة معاملات تكنولوجية ومستويات سعرية معينة.. ومن المعلوم أن أياً من المعاملات التكنولوجية أو المستويات السعرية لمستلزمات الإنتاج الخاصة بالنشاط موضع الدراسة لا تنسم بالثبات سواء من ناحية الأفق الزمنى أو من ناحية الأفق المكانى.

كما أن تحديد فئات تسليفية لكل نشاط ينطوى على افتراض ضمنى بتساوى القدرة الإدارية وكذا القدرة التمويلية الذاتية لكل العملاء المشتغلين بنشاط معين.. إلا أن تحديد أو وضع حدود قصوى لما يمكن إقراضه لكل حالة من الحالات هو أمر مرغوب فيه تيسيراً للعمل المصرفى.

ونظراً للطبيعة الديناميكية لتلك الفئات التسليفية.. فإن البنك قد اتجه فى السنوات الأخيرة إلى تعديل الكثير منها وفقاً للتغيرات فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

هذا.. ويلاحظ أنه فى بعض أنواع القروض كتلك الخاصة بإنشاء المرفخات أو المتعلقة بإنشاء وحدات للتصنيع الزراعى أو خلافه من المشروعات المماثلة.. فإنه يصبح من الصعب القول بإمكانية وضع فئة تسليفية محددة لمثل هذا النوع من الأنشطة واختلاف حجم التمويل المطلوب له على مدى التطور فى التكنولوجيا المستخدمة وحجم المشروع وقيمة الضمانات المقدمة من قبل العميل.

٦ - التغير المستمر لأسعار الفائدة

يلاحظ أن أسعار الفائدة فى تغير مستمر طبقاً لتعليمات البنك المركزى..

وقد صدرت عدة تعليمات خلال المرحلة المنشورات البنك أرقام ١١٥ لسنة ١٩٧٩، ورقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٨، ورقم ٣١٢ لسنة ١٩٨٨، ورقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٩، ٢٧٣ فى ١/٣١/١٩٩٠ بخصوص هيكلة أسعار الفائدة على القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

٧ - شروط الإقراض وضماناته

تعُدلت نظم الإقراض فى هذه المرحلة وأصبحت أكثر ارتباطاً بالأغراض التى تعرف من أجلها لتحقيق

(١) الدراسات الاقتصادية الدولية بالاشتراك مع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (ص ٤٥).

فاعلية أكبر فى نجاح هذه الأغراض إلى جانب الرقابة والمجدية الكاملة فى الاستخدام.. والمساهمة الذاتية من المقرض بنسبة أكبر.

وكذلك تنوعت مجالات الإقراض بحيث أصبحت لا تقتصر على العمليات الزراعية المباشرة فقط.. بل تشمل العمليات المتعلقة بالزراعة والحداثة لها، والخدمات التعاونية بمختلف نوعياتها ومجالاتها والتركيز بصفة خاصة على مشروعات الشباب وبرامج النهوض بالثروة السمكية والتوسع الأفقى فى الأراضى الجديدة واستخدام الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى.. إلخ..

كل ذلك أدى إلى تغيير النظرة التقليدية إلى الضمانات بحيث أصبحت فى هذه المرحلة لا تقتصر على الضمانات المادية، بل يمكن أن تعتمد على نتائج دراسة الجدوى للمشروع وسعة المقرض ومركزه المالى ومقدرته على السداد.

واتبعت شروط جديدة لمنح الائتمان الزراعى فى مناطق المشروعات على أساس الاحتياجات الحقيقية للزراعات بالكامل وسعر حر، وكذلك بدون دعم للفائدة، وتحسب الفوائد بالأيام لفترة القرض.. وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى البند ثالثا من هذه المرحلة والخاصة بالتطورات الائتمانية.

أما بالنسبة للائتمان الخاص بالمتوسطة الأجل فإنها تمتنع على أساس دراسة فنية مبسطة ويكون منع الائتمان على ضوء عناصر جديدة هى :

١ - العنصر الشخصى.

٢ - المركز المالى للعميل.

٣ - المقدرة على السداد.

٤ - الغرض من القرض.

٥ - الضمانات.

ويقدر العنصر الشخصى على أساس تقييم أساليب الإدارة للعمل وأيضا تقييم سمعة المزارع فيه.

أما المركز المالى للعميل فالهدف منه هو معرفة فائض ثروته وقت طلب القرض للتأكد من مدى التحليل المالى للعميل.

وأما المقدرة على السداد فالهدف منها هو التعرف على إمكانياته وقدراته لسداد القرض فى الوقت المناسب.

وأما الغرض من القرض فالهدف منه هو التأكد من أن الغرض المستخدم فيه القرض يؤدى إلى التنمية الزراعية من خلال خطة البنك..

وأما الضمانات فالهدف منها هو التأكد من تغطية مخاطر القرض طبقا لفكرة أن إنتاجية القرض ضامنة لسداده، ولتحقيق هذا المنهج الائتمانى المتطور فإن معظم المشروعات الممولة تستوفى فيها النماذج الائتمانية التالية :

- ١ - طلب القرض^(١) - ويغطي هذا النموذج العنصر الأول من عناصر الائتمان.
- ٢ - قائمة المركز المالي - ويغطي هذا النموذج العنصر الثاني والخامس من عناصر الائتمان.
- ٣ - قائمة الخطة الزراعية للإيرادات والمصروفات - ويغطي هذا النموذج العنصر الثالث والرابع من عناصر الائتمان.

٤ - قائمة التحليل الائتماني - وتبين عناصر القوة والضعف للدراسة الائتمانية للموافقة أو الرفض للقرض.

٥ - التعهد والالتزام - ويعطى هذا النموذج في حالة الصرف الفعلي والقبول القانوني للعقد.
هذا بجانب نماذج الضمانات المعمول بها في مراحل سابقة.

وتحليل عناصر السياسة الائتمانية الحالية للبنك الرئيسى وبنوك المحافظات فإنه يمكن القول : إن البنك قدم الخدمات الائتمانية لجميع الزراع سواء كانوا صغاراً أم كباراً.. ملاكاً أو مستأجرين..
أما نوع الخدمة الائتمانية التي يحصل عليها فهي مرتبطة بطبيعة النشاط الإنتاجي الذي يمارسه المتعامل والذي يرغب في الحصول على خدماته.

كما أن نوع الضمانات المطلوبة يتوقف أيضاً على طبيعة النشاط الاقتصادي وحجم القرض المطلوب ومدته ومدى التزام العميل بالسداد.

وبصفة عامة.. فإنه بالنسبة لقروض الزراعات وهي قروض قصيرة الأجل فإن البنك يقدمها بضمان المحصول.. أما الائتمان الاستثماري فإن نوع الضمانات المطلوبة وطبيعتها وحجمها يتوقف على طبيعة القرض المطلوب وحجمه.

وقد اعتمد البنك على الأصل الممول ذاته كضمان للقرض بالإضافة إلى الحصول على بعض الضمانات في صورة رهن عقارى أو حيازى وغير ذلك مما يؤكد رد المال المقرض إليه.

هذا.. ولم يقتصر دور البنك على الائتمان بنوعيه الزراعى والاستثمارى بل تعدى دوره إلى تدعيم شركات الأمن الغذائى والميكنة الزراعية وإنتاج التقاوى والبنوك الوطنية التى يتصل نشاطها بالتنمية الزراعية وذلك بمساهمته فى شركات وبنوك وطنية بلغت قيمتها ٨,٣ مليون جنيه نوضحها فيما يلى :

جنيه

٤٧٠٠٥٠٠	مساهمات فى البنوك الوطنية
٢١٢٨٠٠٠	مساهمات فى شركات الأمن الغذائى
٦٥٠٠٠٠	مساهمات فى شركات الميكنة الزراعية
٢٥٠٠٠٠	مساهمات فى شركات التقاوى
٦١٨٠٠٠	مساهمات فى شركات الأعلاف
٨٣٤٦٥٠٠	الجملة

(١) تبع إبراهيم تبع - التابعة الائتمانية لمشروع المزارع الصغير.

وهذه المساهمات قد استهدفت المشاركة فى شركات يتصل نشاطها بالتنمية الزراعية.

ثالثا : النشاط الائتماني

زخرت هذه المرحلة بالعديد من النشاطات الائتمانية التى مارسها البنك كما زخرت بالعديد من التطورات الائتمانية التى نتناولها بعد ذلك.. ونظراً لوضوح نشاط الائتمان الاستثمارى فى السنوات العشر للمرحلة.. فإننا سنتناول النشاط الائتماني بشقيه الزراعى والاستثمارى على النحو التالى :

١ - الائتمان الزراعى:

تضاعفت القروض المنصرفة للزراعى فى هذه المرحلة إلى ستة أضعاف فقد بدأت السنة الأولى للمرحلة بإقراض قدره ٦٨٧, ٢١١ ألف جنيه تضاعفت فى نهايتها إلى ٨٦٣, ١٢٦٤ ألف جنيه بزيادة قدرها ٥٩٨٪. وقد تساوت نسبة الإقراض العيني مع نسبة الإقراض النقدي تقريبا عدا أعوام ٨٤, ٨٥, ٨٦, ١٩٨٧ حيث تزايد فيها الإقراض العيني على النقدي.

٢ - الائتمان الاستثمارى:

تفوق الائتمان الاستثمارى فى سنوات المرحلة وذلك للإقبال على مشروعات الأمن الغذائى وإقامة المشروعات الزراعية المتصلة بها :

أ - الائتمان الاستثمارى قصير الأجل :

تضاعف الائتمان الاستثمارى فى نهاية المرحلة عن بدايتها بحوالى عشر مرات.. إذ بدأ بمبلغ ٤٣٢٨ ألف جنيه فى السنة الأولى للمرحلة وفى نهايتها مبلغ ١٨٤, ٥٠ ألف جنيه. واحتلت قروض الثروة الحيوانية والداجنة النسبة الكبرى فى هذا النوع من الإقراض.. فمثلاً قروض الثروة الحيوانية تضاعفت بنسبة ٢٣١٦٪ والثروة الداجنة تضاعفت بنسبة ١٥٣٩٪ - كما تزايد الائتمان الاستثمارى قصير الأجل للثروة الحيوانية بنسبة ٦٤٤٠٪ رغم أن هذا النوع من الائتمان لم يستخدم إلا بدءاً من عام ١٩٨٥.

وهى نسبة تيشر بالخير فى امكانية توفير الغذاء البروتينى .

ب - الائتمان الاستثمارى متوسط وطويل الأجل :

لأول مرة يتزايد الائتمان الاستثمارى متوسط وطويل الأجل بنسب عالية.. ويعنى ذلك قيام العديد من

المشروعات الريفية وبخاصة فى مجال توفير الغذاء والميكنة واستصلاح الأراضى.
 وكانت أعلى نسب التزايد فى مجال استصلاح الأراضى ثم الثروة الحيوانية والميكنة الزراعية وإنشاء
 البساتين.
 وإذا كانت قروض الثروة الحيوانية احتلت النسبة الكبرى فى الائتمان القصير فإنها كذلك فى الائتمان
 الطويل الأجل.
 ونقول إذا استغلت قروض الثروة الحيوانية والداجنة فيما خصصت له لحقت بالضرورة اكتفاء ذاتيا فى
 المواد ذات المحتوى البروتينى.. إلا أن بعض هذه القروض لم تستغل فيما صرفت من أجله.
 ونوضح بعض نسب التزايد فى الائتمان الاستثمارى متوسط وطويل الأجل خلال السنوات العشر
 للمرحلة:

نوع القروض	نسبة الزيادة
استصلاح أراضى	٪٣٤٧٧
ثروة حيوانية	٪١٥٢٣
التصنيع الزراعى	٪١٥١١
إنشاء البساتين	٪١١٧٣
ثروة سمكية	٪١٠٣٨
ميكنة زراعية	٪١٠٤٢
مناحل	٪ ٨٠٨
ثروة داجنة	٪ ٥١٨
مشروع الائتمان الزراعى	٪ ١٤٢
أنواع أخرى	٪ ٦٤٨

وتعكس الجداول السبعة التالية أرقام ٤٤ - ٥٠ هذه الزيادة .

جدول رقم (٤٤)

القروض المنصرفة خلال المرحلة الثامنة

(القيمة بالجنيه)

السنة	الاتمان الزراعى	الاتمان الاستثمارى	الجملة
١٩٨١/٨٠	٢١١٦٧٧٨٤٠	١٦٠٥٥٤١٤٣	٣٧٢٢٣١٩٨٣
١٩٨٢/٨١	٢٧١٦٠١٣٨٠	٣٣٧٣٥٤٩١٥	٦٠٨٩٥٦٢٩٥
١٩٨٣/٨٢	٣١٦٨٩٩٩٠٩	٣٤٧١٠٨١١٤	٦٦٤٠٠٨٠٢٣
١٩٨٤/٨٣	٣٢٥٢٨٩٣٣٢	٣٦٣٩١٦٠٦٤	٦٨٩٢٠٥٣٩٦
١٩٨٥/٨٤	٣٥٧٩٨٦٨٠٥	٧٧٦٣٥٤٨٨٣	١١٣٤٣٤١٦٨٨
١٩٨٦/٨٥	٤٣٣٦١٨٧٧٤	١١٥٧١٩٣٠٧	١٥٩٠٨١١٨٤٤
١٩٨٧/٨٦	٦٧٦٦٥٢٤٠٣	١٦٥١٤٩٨٩٢٨	٢٣٢٨١٥١٣٣١
١٩٨٨/٨٧	٨٠٧٠٢٣٠٥٤	١٤٨٠٢٩٦٨٧٦	٢٢٨٣٧١٩٩٣٠
١٩٨٩/٨٨	٩٨٦٦٤٥٨٦٥	١٩٩٩٧٦٤٨٠	٢٩٨٩٤١٠٦٦٥
١٩٩٠/٨٩	١٢٦٤٨٦٣١٣٧	٢٤٨٩٥٨٩٥٦٧	٣٧٥٤٤٥٢٧٠٤

جدول رقم (٤٥)

القروض المنصرفة للزراعات خلال المرحلة

(القيمة بالجنيه)

السنة	قروض عمينة	النسبة /	قروض نقدية	النسبة /	الإجمالى	نسبة الزيادة /
١٩٨١/٨٠	١ ٤٦٠ ٣١٧٢	٤٩	١٠٧٠ ٧٤٦٦٨	٥١	٢١١٦٧٧٨٤٠	١٠٠
١٩٨٢/٨١	١٣٥٩٤٤٦٢١	٥٠	١٣٥٦٥٦٧٥٩	٥٠	٢٧١٦ ١٣٨٠	١٢٨
١٩٨٣/٨٢	١٧٢١٣٣٨٣٢	٥٤	١٤٤٧٦٦٠٧٧	٤٦	٣١٦٨٩٩٩٠٩	١٥٠
١٩٨٤/٨٣	١٨٣١٣ ٤٩١	٥٦	١٤٢١٥٨٨٤١	٤٤	٣٢٥٢٨٩٣٣٢	١٥٤
١٩٨٥/٨٤	٢ ٦ ٨٦٨٩١	٥٨	١٥١٨٩٩٩١٤	٤٢	٣٥٧٩٨٦٨ ٥	١٦٩
١٩٨٦/٨٥	٢٢٤٢٤٧٩٠٦	٥٢	٢ ٩٢٧ ٨٦٨	٤٨	٤٣٣٦١٨٧٧٤	٢٠٥
١٩٨٧/٨٦	٢٤٦٢٨٤٥٦٩	٥١	٢٣٠٢٦٧٨٣٤	٤٩	٦٧٦٦٥٢٤٠٣	٣٢٠
١٩٨٨/٨٧	٢٣٣٣٥٠٧١١	٤٦	٤٣٢٦٧٢٣٤٣	٥٤	٨٠٧٠٢٣٠٥٤	٣٨١
١٩٨٩/٨٨	٤٤١٣٨٨٨٤٦	٤٥	٥٤٥٢٥٧٠١٩	٥٥	٩٨٦٦٤٥٨٦٥	٤٦٦
١٩٩٠/٨٩	٥٩٣ ٥٦٧٦	٤٧	٦٧١٨٥٧٤٦١	٥٣	١٢٦٤٨٦٣١٣٧	٥٩٨

جدول رقم ٤٦

توزيع القروض الاستثمارية حسب آجالها
ونسبتها إلى الإجمالي العام خلال المرحلة

(القيمة بالجنيه)

السنة	القروض قصيرة الأجل	النسبة %	القروض متوسطة وطويلة الأجل	النسبة %	الإجمالي
جنيه	جنيه		جنيه		
١٩٨١/٨٠	٦٩٢١٤٤١٤	٤٣	٩١٣٣٩٧٢٩	٥٧	١٦٠٥٥٤١٤٣
١٩٨٢/٨١	١٤٦٤٦٧٨٨٦	٤٣	١٩٠٨٨٧٠٢٩	٥٧	٣٣٧٣٥٤٩١٥
١٩٨٣/٨٢	١٧٨٥١٤١٢٨	٥١	١٦٨٥٩٣٩٨٦	٤٩	٣٤٧١٠٨١١٤
١٩٨٤/٨٣	١٢٠١٦٣٥٤٩	٣٣	٢٤٣٧٥٢٥١٥	٦٧	٣٦٣٩١٦٠٦٤
١٩٨٥/٨٤	٤٥١٢٤٢٨٠٢	٥٨	٣٢٥١١٢٠٨١	٤٢	٧٧٦٣٥٤٨٨٣
١٩٨٦/٨٥	٦٥٢٣٤٤٨٣٣	٥٦	٥٠٤٨٤٨٢٣٧	٤٤	١١٥٧١٩٣٠٧٠
١٩٨٧/٨٦	٩٦٧٤٩٠٨٨٣	٥٩	٦٨٤٠٠٨٠٤٥	٤١	١٦٥١٤٩٨٩٢٨
١٩٨٨/٨٧	١٠٥٥٦٠٤٣٢٨	٧١	٤٢٤٦٩٢٥٤٨	٢٩	١٤٨٠٢٩٦٨٧٦
١٩٨٩/٨٨	١٤٧٥٤١٠٧٨٥	٧٤	٥٢٤٣٥٤٠١٥	٢٦	١٩٩٩٧١٤٨٠٠
١٩٩٠/٨٩	١٥٠٥٧١٩٦٩٥	٦٠	٩٨٣٨٦٩٨٧٢	٤٠	٢٤٨٩٥٨٩٥٦٧

جدول رقم (٤٧)

القروض الاستثمارية قصيرة الأجل خلال المرحلة

(القيمة بالجنيه)

م	السنة	الثروة الحيوانية	الثروة الداجنة	الثروة السمكية	تشغيل مناحل	مشروع الإنتاج	التصنيع الزراعي	أنواع أخرى
١	١٩٨١/٨٠	٥٥٢٢٣٩٨٥	٩٦٦٢١٤٥	-	-	-	-	٤٢٢٨٢٨٤
٢	١٩٨٢/٨١	٩٠٩٤٠١٠٣	٤٠٤٤٣٦٦	-	-	-	-	١٥٠٨٤١٤٧
٣	١٩٨٣/٨٢	٩٢٩٥٤٩٤٧	٧٢٣١٠٨٧	-	-	-	-	١٣٢٤٨٢٨٤
٤	١٩٨٤/٨٣	١٨١٣٤٠٦١	٧٤٧٩٣٦٨٤	-	-	-	-	٢٧٢٣٥٨٠٤
٥	١٩٨٥/٨٤	٣٢٥١٥٥٧٥٠	٩٨٤٧٥٨٨٨	-	-	-	-	٢٧١١١١٦٤
٦	١٩٨٦/٨٥	٥١٣٣٤٥٩٧٠	١٠٣٤٩٣٥١	١٩٥٠٠	٥٦٢٢٥	-	-	٣٥٨٧٣٧٨٧
٧	١٩٨٧/٨٦	٧٨١٦٣٨٥١٥	١٦٨٠٣٥٢٣٩	-	-	-	-	١٧٨١٧١٢٩
٨	١٩٨٨/٨٧	٨٧٦٦٧٧٥٩٩	١٤٧٧٤٠٣٦٨	-	-	-	-	٣١١٨٦٣٦١
٩	١٩٨٩/٨٨	١٢٦١٢٩٤٩٨	١٤٧٠٠٤٧٥٥	٧٥٦٣٥	١٣١١٨٥	١٢٩٢٥٧٩	٨٤٦١٨٦٨	٤٤٨٦١٣٧٠
١٠	١٩٩٠/٨٩	١٢٩٩٠٩٢٣١٤	١٤٨٦٩٠٧٢٠	١٢٥٥٨٣	٣٦٥٩٦٢	١٤٢٧٤٥١٤	١١٨٥٦٠٨١	٥٠١٨٤٣٧٤

جدول رقم (٤٨)
القروض الاستثمارية قصيرة الأجل ونسبة كل منها خلال المرحلة

(القيمة بالجنيه)

النسبة /	أنواع أخرى	النسبة /	التصنيف الزراعي	النسبة /	مشروع الإنتاج الزراعي	النسبة /	تشغيل منازل	النسبة /	الفترة السكنية	النسبة /	الفترة التجارية	النسبة /	الفترة الحضارية	السنة	م
١٠٠	٤٣٨٨٤٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠	٩٦٦٦١٤٥	١٠٠	٥٥٢٢٣٩٥	١٩٨١/٨٠	١
٣٤٩	١٥٠٨٤١٤٧	-	-	-	-	-	-	٤١٩	-	٤١٩	٤٠٤٣٦٣٦	١٦٥	٩٠٤٠١٠٣	١٩٨٢/٨١	٢
٣٠٦	١٣٢٤٨٧٤	-	-	-	-	-	-	٧٢٨	-	٧٢٨	٧٣٣١٠٨٧	١٦٨	٩٢٩٤٩٤٧	١٩٨٣/٨٢	٣
٦٢٩	٢٧٣٣٥٠٤	-	-	-	-	-	-	٧٧٤	-	٧٧٤	٧٤٧٨٦٣٤	٣٣	١٨١٣٤٠٦١	١٩٨٤/٨٣	٤
٦٢٣	٢٧٦١١٦٤	-	-	-	-	-	-	١٠١٩	-	١٠١٩	٩٤٧٥٨٨٧	٥٨٩	٣٢٥١٥٧٥	١٩٨٥/٨٤	٥
٦٢٧	٢٥٨٧٣٧٧	-	-	-	-	٥٦٢٦٥	١٠	١٠٦٧	١٩٥٠٠	١٠٦٧	١٥٩٣٠٩٣٢	٩٣	٥١٣٢٤٩٧	١٩٨٦/٨٥	٦
٤١٢	١٧٨٧١٧٨٩	-	-	-	-	-	-	١٧٢٩	-	١٧٢٩	١٦٠٠٣٥٢٩	٥٦٤١	١٧٨٦٣٧٥١٥	١٩٨٧/٨٦	٧
٧٢١	٣١٨١٦٣١	-	-	-	-	-	-	١٥٢٩	-	١٥٢٩	١٤٨٤٣٨٤	١٥٨٧	١٧٦٦٧٧٩٩	١٩٨٨/٨٧	٨
١٠٣٦	٤٤٩٦١٣٧	١٠٠	٤٤١٨٦٧	١٠	١٢١٦٥٧٥٩	٢٣٣	١٣١١٨٥	٢٨٨٩	٧٥٦٣٥٠٠	١٥٢١	١٤٨٣٠٠٠٠	٣٢٧٨	٧٥٢٦١٣٩١	١٩٨٩/٨٨	٩
١١٥٩	٥٠١٨٤٣٧٤	١٤٠	١١٨٥٦٠١	١١٠	١٤٢٧٤٥١٤	٦٥١	٣٦٥٩٦٢	٦٤٤٠	١٢٥٥٨٣٠	١٥٢٩	١٢٧٦٦٩٠٧٠	٣٣١٦	١١٧٨٩٠٩٢١٤	١٩٩٠/٨٩	١٠

جدول رقم (٤٩)
القرض الاستثمارية المتوسطة والطويلة خلال المرحلة

(القيمة بالجنيه)

٢	السنة	البردة إيجارية	البردة الدائنة	المدة الترابية	البردة السكنية	الناحل	مشاريع الإنتاج الترابية	الصنعة الترابية	إنتاج مستدين	استصلاح أراضي	أنواع أشجار
١	١٩٨١/٨٠	٣٣٩٧٩٥١٣	١٧٧٩٥٤٩١	٣٠٠٠٩٩١٠١	٤٠٦٥٠٣	١٠٥٧٢٥٤	-	-	٥٥٥٧٢٧	٣٢٥٠٣١	١٦٤٨٤١١١
٢	١٩٨٢/٨١	٥٣٠٠٨٤٦٤	٤٤١٢٤٣٩	٣٨٨١٥٣١٢	١٤٢٤٠٧	١١٥٣٧٤٤	-	-	٩٩١٠٦٩	١٢١٠٠٧١	٥١٦٩٠٧٧٩
٣	١٩٨٣/٨٢	٦٣٨١٠٩٠٦	٣٩٦٨٨٣٥	٤٣١١٦٠٩٦	١٧٩٣٢١٣	١٥٤٠١٠٥	-	-	٣٦٦٠٤٦٣	٥٨٤٠٣٤	١٦٤٢٠٤٤٥
٤	١٩٨٤/٨٣	١٠٠٥٣١٠٥٨١	٤٠١٩١٧٧٨	٦٣٥٧٥٥٨٣	٤٤٦٩٤٤	١٩١١٨٤٣	-	-	٤١١٧٥٦٦	٥٣٦٨١٧٤	٢٥٥٦٦٠٧٨
٥	١٩٨٥/٨٤	١٤٦١٧٧٨١	٤٢٩٩٤٨٩٦	٨٨٣٧٠٩١٣	٦٢٧٩٥٦	١٨١٩٩١٤	-	-	٧٥٢٢٥٢٤	١٠٠٢٩٢٧٩	٣٥٤٧٨٧٨٨
٦	١٩٨٦/٨٥	٢٢٣٩٢٧٧١٩	٥٥٥٨٨٧٣٥	١٣٣٩٩٨٤٠٧	٧٥٣٥٥٣	٣٩٢٨٢٣٩	-	-	١٢٣٦٣٥٨٣	٤٤٤٨١٨١	٦٨٤٤٣٠
٧	١٩٨٧/٨٦	٢٨٤٢٣٥٧٩٣	٦٠٥٧١٧٣٤	١٦٢٣٩٣٢١٤	٨٩١٤٦٧	٦٢٣٤٥١٠	-	-	٣٣٣١٢٢٧	٥٠٩٥٩٩٩	١٥٧٣٢٠٤٤٥
٨	١٩٨٨/٨٧	٧٩٤٧٨٥٠٧	٣٦٦٥٥١٨٨	١٥٢٥٩١٧٣	١٣٢١٥٧٣	٤٨٧١٠٤٥	-	-	٣٨٩٣٥٣٣	٢٢٢٤٢٢٧	١١٤٥٩١٧٧
٩	١٩٨٩/٨٨	١١٩٦٢٣٧٨٧	٥٢٣٦٧٨٢١	١٩٠٢٣٦٤٨	٢٨٠٥٠٧	٦٠٩٥٤٦٦	١٣٠١٢١١٥	٤٤٩١٩١٦٠٠	٤٥٠٩٥٥٨	٥٩٦٦١١١	٨٠٢٣٦٣٦
١٠	١٩٩٠/٨٩	٣١٥٢١١٢١٠	٩٢٠٩٢١٩٦	٣١٧٤٤٨٩٥	٥٤٢٠٣٢٠	٨٥٤١٥٠٠	١٨٥١٤٦٣٠	٥٠٤٦١٢١٧	٦٩٨٧٤٨٠	١١٣٠٠٠٧٦	١٠٠٦٧٩٠٤٣

رابعاً : النشاط المصرفى

ربما كان من أهم النتائج التى ترتبت على تطوير البنك فى هذه المرحلة قدرته التى برزت فى نشر الوعى الادخارى وتجميع المدخرات... وذلك ما يخالف الفكر الذى ظل سائداً حتى هذا التاريخ وهو أن المزارع فى اغلب الدول النامية غير مدخر بطبيعته، وأن هذه الصفة ترجع إلى أنه ليس لديه ما يدخره من مال، فإن وجد هذا المال فإن ميوله الفطرية تنجبه إلى الاكتناز وليس إلى الادخار.. أى أنه يفضل أن يحتفظ بأمواله (تحت البلاطة) كما هى أو على شكل حلى.. وأنه إذا اتجه إلى الاستثمار فإن أقصى ما يفعله أن يشتري عجلاً أو بقرة.. وقد استحسنت هذه الفكرة حتى بلغت درجة اليقين، وترتب عليها أن ظلت القروض التى تقدم إلى المزارع عن طريق البنك تشكل عبئاً على خطة التنمية بالبلاد لأنها فى غالبيتها أموال حكومية استقطعت من موارد الدولة ومدخرات القطاعات الأخرى لتوجه إلى القطاع الريفى الذى لا يساهم فيها بأى نصيب من مدخراته.

وقد اثبتت بنوك القرى خطأ هذه الفكرة تماماً، فعندما انشئت وانتشرت فى مختلف أنحاء الريف المصرى - أصبحت تمثل أداة مصرفية قريبة من متناول يد المزارع، وحظى القائمون بالعمل فيها على ثقة المزارع.. وبدأ يشعر بما يحققه الادخار له وللدولة من مزايا، ثم بدأ يقبل عليه.

ولذلك كان من أساليب تحقيق الأهداف - نشر الوعى الادخارى - لتحقيق مصدر تمويل يساعده فى تمويل التنمية وتحويل الكثيرين منهم من عادة الإكتناز إلى الادخار، وقد كانت هذه الفئة الضخمة من المواطنين بعيدة تماماً عن الادخار لتجاهل الأجهزة الادخارية لها.. ولتحقيق عائد مقبول للمزارعين على أموالهم بدلا من التآكل الذى كانت تتعرض له هذه الأموال عند اكتنازها نتيجة لارتفاع معدل التضخم.. وذلك للتخفيف عن كاهل الدولة وخطة التنمية بها بقدر ما يقدمه المزارع من مدخرات.. وبالتالي تحقيق مصدر تمويل للبنك أقل تكلفة من القروض التى تقدم إليه من البنوك التجارية.

جدول رقم (٥١)

أرصدة الودائع والمدخرات خلال المرحلة

(القيمة بالجنيه)

السنة	الحسابات الجارية	ودائع بالأجل	دفاتر توفير	الجملة	نسبة الزيادة %
١٩٨٢	١٨٩٦٧٢٣٠	٦٧٣٩٧٦٠٢	٥٤٣٣١٧٥٣	٣٠٠٤٦٩٦٥٨٥	١٠٠
١٩٨٣	١٦٩٣٩٠٣٧٨	١١٩٨٢٤٣٦٥	٨٨٨٥٠٨٤٨	٣٧٨٠٦٥٥٩١	١٢٤
١٩٨٤	١٧٨٠٦٢٤١٤	١٧٧٤٩٩٢١١	١٢٣١٥١٦١٢	٤٧٨٧١٣٢٣٧	١٥٧
١٩٨٥	١٩٤٤٨٩١١٠	٢٢٢٧٤٥٩٠٠	١٦٥٧٦١١١٨	٥٨٢٩٩٦١٢٨	١٩١
١٩٨٦	٢١٠٠٥٤١٢٦	٢٦٩٠٣٧٩٧٣	٢٣٠٤٧٢١١٠	٧٠٩٥٦٤٢٠٩	٢٣٣
١٩٨٧	٢٨١٠٨٥٤٨٨	٣١٥٠٥٧٢٥٦	٣٠٥٠١٤١٣٩	٩٠١١٥٦٨٨٣	٢٩٥
١٩٨٨	٣٢٧٣٧٨٨٨٦	٣٧٩٤٤٨٢٣٦	٣٤٨٤٩٦٥٢٥	١٠٥٥٣٢٣٦٤٧	٣٤٦
١٩٨٩	٣١٧٣٤١٠٦٤	٤٣٨٠٧٢٥٨٤	٣٨٣٦٩٢٩٦٠	١١٣٩١٠٦٦٠٨	٣٧٤
١٩٩٠	٣٧٩٤٨٨٧٦٧	٥١٨٨٦٠٧٠٤	٤٥٦٨٩٤٥٠٧	١٣٥٥٢٤٣٩٧٨	٤٤٥

- ولاهتمام البنك بتنشيط العملية الادخارية.. فقد قام بتوفير عدد من هذه الأوعية تاركا للزراع ومنظمتهم اختيار أنسب هذه الأوعية لهم ومنها:
- أ - الودائع لأجل يبدأ من أسبوع وحتى ٥ سنوات.
 - ب - دفاتر التوفير العادية.
 - ج - دفاتر التوفير ذات الجوائز.
 - د - الحسابات الجارية للشخصيات المعنوية.
 - هـ - الادخار بالنظام الإسلامي عن طريق بنوك القرى التي خصصت للمعاملات الإسلامية.
- وينتظر سريعة على الجدول (رقم ٥١) نجد أن ودائع الريفيين ومدخراتهم قد زادت بنسبة ٤٤٤٪ خلال ثمان سنوات فقط.

خامساً : التطورات الائتمانية فى المرحلة

- شهدت هذه المرحلة تطورات ائتمانية أكبر مما شهدته أى مرحلة أخرى من مراحل تطور التطبيق الائتماني فى مصر.. إذ اشترك مع المؤسسات الائتمانية الزراعية والمثلة فى بنوك القرى خبرات فنية أجنبية فى مجال تطوير نظم الائتمان.. ومازالت المشروعات التى تقوم بها تعمل خلال المرحلة وتعد لمرحلة أخرى جديدة تبدأ مع بداية العقد الأخير من هذا القرن.
- وستتناول التطورات الائتمانية فى المرحلة وهى خمسة أنظمة ائتمانية جديدة كان ترتيب تطبيقها كالآتى:
- أ - مشروع زيادة إنتاجية المزارع الصغير.
 - ب - مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان.
 - ج - الإقراض الدولى.
 - د - بنوك القرى الإسلامية.
 - هـ - تعامل التعاونيات فى مستلزمات الإنتاج.

(أ) مشروع زيادة انتاجية المزارع الصغير

كثير من المعونات الفنية الأمريكية قدمت للإقتصاد المصرى على شكل مشروعات بعضها للقطاع الزراعى مثل مشروعات استخدام المياه الجوفية، وتحسين الدواجن والثروة السمكية والأنشطة الصغيرة، وزيادة إنتاجية المزارع الصغير.. إلخ ويبدأ أى مشروع بلجنة فنية لدراسة المشاكل الاقتصادية فى مجاله وتنتهى بوضع ورقة عمل تتضمن خطة للتنمية والوصول إلى الأهداف المعنية.

ومشروع إنتاجية المزارع الصغير.. هو أحد المشروعات المصرية الأمريكية التى تهدف إلى احدث تنمية حقيقية للزراعة المصرية عن طريق زيادة الإنتاجية المحصولية لصغار المزارعين وهم الغالبية العظمى من الحائزين... والتى تمثل نحو ٩٥٪ من فلاحى مصر و٦٧٪ من إجمالى المساحة المنزرعة فى مصر عن طريق الإدارة الزراعية، وذلك من طريق مجموعة علمية تقدم من خلال بنوك القرى وهى مكونة من ثلاثة جوانب تؤدى إلى زيادة المنتج الزراعى وقد اسميناها بالحزمة.. وهى:

- ١ - الائتمان.
- ٢ - الإرشاد الزراعى.
- ٣ - البحوث الزراعية.

والحزمة أو المجموعة بهذه الصورة تهدف إلى مايلى :

- ١- تطوير نظام الائتمان الزراعى بحيث يحصل المزارع على كل احتياجاته الحقيقية مع عدم ربط هذه الاحتياجات بالضمانات التقليدية.
- ٢ - تطوير وتدعيم الإرشاد الزراعى.. حتى يصبح جهازا قادرا على توصيل نتائج البحوث الزراعية للمزارع واقتناعه باستخدامها والإفادة بها كعامل من عوامل زيادة الإنتاجية.
- ٣ - ربط الائتمان الزراعى بنتائج البحوث أو مايسمى بالتكنولوجيا الحديثة وتعطى القروض لتمويل هذه التكنولوجيا التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج وقيام البنك باقراض المزارعين لاستخدامها.

شكل المشروع :

إتخذ المشروع شكل منحة زراعية مقدارها ٢٥ مليون دولار كمشروع تجريبي لزيادة الإنتاج الزراعى لصغار الفلاحين ممن يتعاملون فى ٢٧ بنك قرية تقع فى ثلاث محافظات هى: الشرقية والقليوبية وأسيوط. وقد بدأ تطبيقه عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ فى المحافظات الثلاث المذكورة

أهداف المشروع :

حتى يمكن تطوير الزراعة بإدخال التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج وتقديمها لصغار المزارعين ومتابعة تطبيقها فى كل مراحل استخدامها.. فإن الجانبين المصرى والأمريكى قد اتفقا على تحديد أهداف المشروع فيما يلى^(١):

- ١- تطوير نظام الائتمان الزراعى.. بما يسمح باعطاء القروض لصغار المزارعين بحيث تعطى الاحتياجات الفعلية لأنشطتهم ومشروعاتهم وبدون ربط ذلك بالضمانات التقليدية التى تحد من فرص منحها لهم..

(١) اتفاقية مشروع زيادة إنتاجية المزارع الصغير رقم ٢٦٣٠ لسنة ١٩٧٩.

ولكى نتاح الفرصة لتقديم الخدمات الائتمانية المتكاملة إلى أكبر عدد من المزارعين.. فإن الغالبية العظمى من أموال المشروع تخصص للمشروعات التى لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة والتى تندرج تحت مسمى (المشروعات الصغيرة).

٢ - إعطاء صلاحيات أكبر لبنوك القرى لمنع القروض وتقوية سلطاتها الائتمانية وجعلها وحدات اقتصادية قادرة على خدمة المزارعين فى القرية فى أسرع وقت ممكن دون الرجوع إلى السلطات الائتمانية الأعلى (مستوى الفرع أو بنك المحافظة).

٣- تدعيم وتطوير جهاز الإرشاد الزراعى حتى يصبح جهازا قويا قادرا على تقديم الخدمة الإرشادية للمزارعين. وذلك بتدريبه والوصول بمستوى خبرته إلى الحد الذى يستطيع معه إقناع المزارع باستخدام الأساليب الزراعية الحديثة التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج وتوفير وسائل مواصلات له لينتقل إلى المزارع فى حقله.

٤- إيجاد علاقة وثيقة بين مراكز البحث العلمى والجامعات والمرشد الزراعى والمزارع.. وذلك عن طريق تعيين مجموعة من الخبراء من هذه المؤسسات يقومون بوضع التوصيات لكل نشاط.. ثم تدريب المرشدين نظريا وعمليا وميدانيا (فى الحقل) على تنفيذها ثم قيامهم بالمتابعة الأسبوعية كتدريب للمرشد.. وتحفيز الفلاح على نقل نتائج البحوث للتطبيق مع المتابعة المستمرة لحل المشكلات بما يمتشى مع ظروف المزارعين الفعلية وبالتالى تطبيق مجموعة من التوصيات تصلح مع ظروف الفلاح فى كل موقع وتؤدى إلى زيادة إنتاجه.

٥- ربط جهاز الإرشاد الزراعى بجهاز البنك بحيث يمثلون.. فريق عمل واحد على مستوى بنك القرية يؤدى خدمة متكاملة للمزارع ويوفر الاحتياجات اللازمة لمشروعاته بالكفاة وفى الوقت المناسب.

٦- تطوير نظام تخزين وتداول مستلزمات الإنتاج، وذلك بإنشاء مجموعة من المخازن والمستودعات فى كل مندوبية تكفى لتغطية الاحتياجات لموسم كامل مع إمكانية نقل المستلزمات مباشرة من مصادرها (الموانئ أو المصانع) إلى المندوبيات.. وبذلك يمكن تقليل نفقات وقت النقل والتعبث والتستيف، والفقد الناتج من التخزين فى العراء.. وعمليات إعادة التعبئة والتستيف وماينتج عنها من مخزق العبوات.. إلخ.

٧- تدعيم التدريب فى البنك الرئيسى وبنوك المحافظات وتطويره وتوفير الوسائل الحديثة والمعدات اللازمة له.

٨- إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير نظم وأنشطة وأساليب العمل فى البنك وأى مشروع من المشروعات التى ستفند لدى صغار المزارعين.

فكرة المشروع :

إرتكزت فكرة المشروع على ثلاثة محاور رئيسية هى: التجميع الزراعى، وتنفيذ مجموعة التوصيات الفنية، ومكينة الزراعة:

١- التجميع الزراعى :

برزت مشكلة الهيازات القزمية فى مصر بصورة كبيرة مما عاق الزراعة عن تقديمها لصعوبة استخدام بعض

أنواع التكنولوجيا.

ولحل هذه المشكلة أقترح تطبيق أسلوب التجميع الزراعى بالنسبة لكل محصول على حدة بناء على رغبة المزارعين - وبذلك يمكن الاستفادة من التجميع باستخدام الأساليب الحديثة كالمكنة وسهولة الإشراف وسرعة نقل التكنولوجيا الحديثة داخل التجمعية وخارجها.. وتصبح هذه التجمعات حقولا إرشادية لباقي المزارعين فى القرية ولقد سميت هذه المساحات بتجميعية زراعية متعاونة مع المشروع، وذلك لا يعنى إلغاء حدود الملكية الزراعية إلا أثناء الزراعة ذاتها أما الحصاد فيتم لصالح كل ملكية على حدة داخل التجميعية لصالح مالكيها.

٢- مجموعة التوصيات الفنية :

تتلو نتائج البحوث التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج فى عدد من التوصيات يوصى بها الباحثون والخبراء المتخصصون.. ومن هذه التوصيات يتم توعية وتدريب المرشدين الزراعيين على استخدام هذه المعلومات فى المرور الدورى على المساحات المشرف عليها.. لمعرفة المشاكل ووضع الحلول الفورية.. أو عن طريق البحث مرة أخرى.

وذلك من خلال وضع توصية فنية زراعية لكل محصول على حدة وذلك من خلال التعامل مع مكونات العملية الزراعية كالأراضى والمياه ومستلزمات الإنتاج الزراعى والتقاوى والأسمدة والمبيدات... وتوقيتات الزراعة والخدمة الزراعية والجنى كذلك يلتزم بها المنفذون للمشروع تحت إشراف المرشد الزراعى وبمراقبة ومتابعة من الباحث الزراعى المتخصص الذى وضع تلك التوصية.

٣- التوسع فى إدخال المكنة:

إهتم المشروع بإدخال أنواع المكنة المحملة على الجرار لخدمة تجميعات المزارعين وذلك كأحد العوامل التى تؤدى إلى تخفيض التكاليف واتقان الخدمة.. وذلك بالاشتراك مع معهد بحوث المكنة ومعهد بحوث المحاصيل وغيرهما من مراكز ومعاهد البحوث الزراعية وذلك من خلال التجميعات الزراعية المتعاونة مع المشروع. كما ساعد على استخدام طريقة الزراعة بالسطارات للقمح وغيرها من المحاصيل والتوسع فيها.. وكان أول من أدخل الزراعة بالسطارات فى محصولى القمح والأذرة كما استخدمت مكنة رش المياه لزيادة الإنتاج الزراعى لمحاصيل العدس والبقول.

ونورد فيما يلى إنجازات مشروع زيادة الإنتاجية للمزارع الصغير فى مجال المكنة:

أ - توزيع المشروع لأكثر من ٤٠٠٠ رشاشة يدوية للمزارعين فى مناطق تنفيذ.

ب - توزيع العراقات المحملة على جرارات.

ج - إدخال الحصادات الصغيرة (المووزر) والتوسع فيها.

د - استخدام آلات الدراس والتزيرة التى تعمل عن طريق حركة الجرار الزراعى.

هـ - اجراء الدراسات لإدخال الرى بالرش فى أراضى صغار المزارعين لبعض المحاصيل الزراعية كالعدس فى أسبوط.

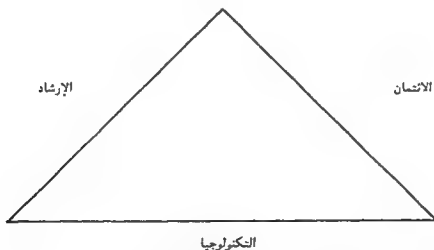
و- وضع نظام لتسليك الآلات لصغار المزارعين والخريجين لتأجيرها لباقي المزارعين، واعتبار هذه الخدمة المؤجرة قروضا للمزارعين المنتفعين بها، وبذا يكون المشروع قد سوق لأصحاب هذه الآلات الخدمة المؤداة. وضمن سداد القروض من خلال المزارعين المنتفعين بالخدمة.

إعداد الجهاز الوظيفي علميا وعمليا:

أجرى تدريب للمرشدين الزراعيين وجهاز البنك على كيفية إعداد خطة زراعية لكل قرية تشمل مختلف الأنشطة واحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج والميكنة والمشروعات المختلفة.. مثل تحسين الأراضي والتسوية بالليزر، ثم ترجمة هذه الخطة الزراعية إلى قيم مالية.. مع وضع توقعات التمويل اللازم والسداد بحيث يمكن زيادة كفاءة الائتمان.

الإدارة المزرعية^(١)

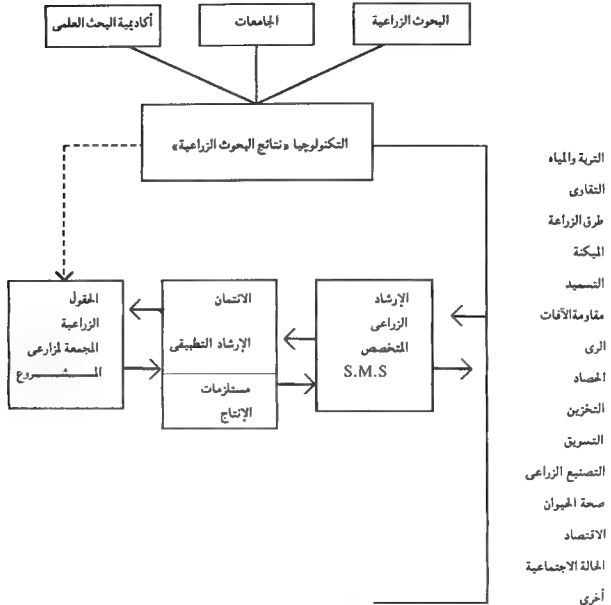
إستهدف مشروع زيادة الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين وبالتالي زيادة دخولهم من حزماتهم بحيث تغطي هذه الزيادة تكاليف الإنتاج وتحقيق فائض مجز علما بأن الائتمان الإضافي لمستلزمات الإنتاج غير مدعوم على الإطلاق... وذلك عن طريق جهاز الإدارة المزرعية في بنك القرية.. فالائتمان يقوم بتمويل عناصر التكنولوجيا الملائمة التي أعدها أجهزة البحوث ويتولى جهاز الإرشاد نقلها واقناع المزارعين بتطبيقها. وقد صورت هذه العلاقة بما أسميناه بالحزمة الائتمانية التي تتكون من ثلاثة عوامل رئيسية تؤدي مجتمعة إلى زيادة الإنتاج.. وتشابه بحيث تكون مثلثا متساوي الأضلاع من الناحية النظرية كما هو موضح بالرسم التالي:



أما العلاقة بين العوامل الثلاثة فهي علاقة تكاملية في حالة التطبيق

(١) أ. سمير سلطان - محاضرة عن أهمية التنسيق والربط بين المؤسسات الائتمانية والإرشاد.

ويوضح الرسم التالى العلاقة التكاملية فى حالة التطبيق على النحو المبين^(١١):



هذه الاطارات النظرية والأسلوب العلمى والتطبيقات.. وإن كان يتم على المستوى المركزى للمشروع بالقاهرة والمحافظات. إلا أن التطبيق يتم على مستوى بنوك القرى ذاتها وذلك من خلال الإدارة المرزعية.

(١١) محمد كمال الدين طه ناصر - دور الائتمان الزراعى فى التنمية الاقتصادية.

وتتكون الإدارة المزرعية بكل بنك قرية من الجهاز الوظيفي التالي :

- (١) مدير بنك القرية... كمدير لبنك القرية ورئيس اجتماع الإدارة المزرعية وله صلاحيات ائتمانية كثيرة أكثر من الصلاحيات الممنوحة من البنك.
 - (٢) أخصائي التحليل المالي والائتمان... ويقوم بالدراسات الائتمانية ومنح القروض الزراعية المتوسطة الأجل من خلال برامج الائتمان .
 - (٣) المرشد الزراعي... ويقوم بتطبيق التوصيات الزراعية المستلمة من الباحث المتخصص في التجميعات الزراعية.
 - (٤) المشرف الزراعي... ويقوم مع المرشد الزراعي بتطبيق الميكنة والعمليات الزراعية حتى يحصل المزارع على أكبر إنتاج زراعي ممكن.
- هذا إلى جانب الموظفين القائمين بأعمال التسويق الائتماني والقيود الحسابية والمراجعة وغير ذلك من الأعمال البنكية.

ويتكون فريق الإدارة المزرعية بجانب ماسبق من^(١) :

- متابع محلي (على مستوى بنك الفرع).
 - مفتش الإرشاد الزراعي (على مستوى المركز).
 - مفتش المكافحة (على مستوى المركز).
- وهناك أيضا من يعاون فريق الإدارة الزراعية على مستوى المحافظة مثل مسئول البيانات ومتابع لكل مركز، ومسئول للميكنة، وآخر للتدريب، ومدير للإرشاد الزراعي.
- وينتهي الهيكل الهرمي للمحافظة بالمدير التنفيذي لأعمال الإدارة الزراعية.
- وهذا الجهاز هو المعبر أو وسيلة الاتصال بين أجهزة البحوث والمزارعين ويتم اختياره من أجهزة وزارة الزراعة بكل محافظة وبراعى فى الاختيار عدة اعتبارات هي:
- أن يكون المرشد الزراعي متفرغا تفرغا كاملا للعمل بالمشروع.
 - أن يكون عمل المرشد ميدانيا (فى الحقل) وليس مكتبيا.
 - أن يكون لدى المرشد الزراعي المعلومات والمهارات الكافية التى يستطيع أن يرشد بها الزراع وذلك من خلال إلحاقه ببرامج التدريب الأساسية والمتخصصة للوصول به إلى المستوى المطلوب.
 - يتم تدبير وسيلة المواصلات للمرشد الزراعي ليصبح متحركا وقادرا على الوصول للمزارع فى الحقل، أو توفير بدل انتقال له طبقا لمرات مروره مع الأخذ فى الاعتبار أن تكون منطقة عمل المرشد أقرب مايمكن إلى محل إقامته.
- ونظرا لأهمية دور المرشد الزراعي وكذلك الجدير.. فإننا سوف نحدد مسؤولية كل منها^(٢).

(١) و (٢) محمود نور السيد نور - المدير التنفيذي بمشروع الائتمان - محاضرة عن التعريف بدور واخصاصات العاملين بفريق الإدارة المزرعية.

١- دور المرشد الزراعى :

يعتمد دور المرشد الزراعى أساسا على التركيز على وصول التوصيات الفنية الزراعية التى ثبت نجاحها فى زيادة إنتاجية مختلف المحاصيل إلى المزارع مع اقتناعه بتنفيذها، ثم متابعة ذلك والإشراف عليه فى الحقول مع توفير الإمكانات المالية اللازمة للمزارع لتنفيذ هذه التوصيات فى صورة قروض من بنك القرية، يتم سدادها بعد جمع المحصول.

ولتنفيذ هذا الأسلوب يجب توفر عدة عوامل:

- التوصيات الفنية التى يؤدى تنفيذها إلى زيادة فعلية فى إنتاجية المحصول وهذه التوصيات يتم الحصول عليها من أجهزة البحث العلمى (مراكز البحوث والجامعات) وتتم مناقشة هذه التوصيات مع الخبراء الذين قاموا بوضعها للتأكد من صلاحيتها للتنفيذ تحت ظروف المزارعين فى كل منطقة وأنه تم تطبيقها فى مساحات موسعة خارج النطاق البحثى.

ثم يقوم الخبراء باعطاء دورة تدريبية لمدة يوم أو يومين للمرشدين الزراعيين بالمشروع، ويقوم الخبراء بحضور أول مرة لتنفيذ هذه التوصيات فى حقول المزارعين للإرشاد لطرق التطبيق وتدريب المرشدين واقتناع المزارعين.

ثم يقوم الخبراء بالمتابعة الأسبوعية فى الحقل مع إرشاد المزارعين واعطاء التعليمات للمرشدين بما يجب تنفيذه تباعا ومعرفة المشاكل التى تقابل التطبيق ووضع الحلول المناسبة لها. وكتابة تقرير أسبوعى للمسئولين بالمحافظة بما يتم تنفيذه والقصور والمشاكل التى تقابل التنفيذ وتوصياتهم.

٢- اختيار المتخصص :

يتم اختيار مجموعة من الخبراء المتخصصين فى الأنشطة التى يتم العمل بها تكون مسئولية كل منهم على النحو التالى:

١- تقديم توصيات فنية مكتوبة عن النشاط الذى يعمل به.

٢- مناقشة التعديلات الواجب إجراؤها فى التوصيات بما يتناسب مع ظروف المنطقة التى سيتم تنفيذ التوصيات بها.

٣- إجراء تدريب نظرى قصير للمرشدين الزراعيين الذين سيقومون بتنفيذ هذه التوصيات مع توزيع هذه التوصيات مكتوبة على المرشدين.

٤- حضور المرة الأولى لتنفيذ التوصيات فى حقول المزارعين وذلك لإرشاد المرشدين لطرق التطبيق واقتناع المزارع.

٥- إجراء متابعة أسبوعية فى الحقل وفقا لبرنامج مرور الخبراء الموضوع بمعرفة مدير الإدارة المزرعية ومدير الإرشاد الزراعى بالمحافظة لإرشاد المزارعين واعطاء التعليمات للمرشدين بما يجب تنفيذه تباعا ومعرفة

المشاكل التى تقابل التطبيق ووضع الحلول المناسبة لها .

ويتم مرور الخبير بالأسلوب التالى:

- (أ) تحديد برنامج مرور الخبير بحيث يغطى كل المراكز فى خلال فترة معينة حتى يمكن الاستفادة من عمله على مستوى جميع المراكز فى المحافظة.
- (ب) يقوم مفتش الإرشاد بتحديد المشاكل الواردة فى تقارير المتابعين للخبير قبل مروره بحيث يكون تركيز الخبير فى المرور على المناطق التى بها مشاكل أولا ثم بعد ذلك يستكمل مروره العام طبقا للبرنامج للتأكد من مطابقة تقارير المتابعين للواقع على الطبيعة.

التطبيق اللامركزى للمشروع

إتخذ المشروع أسلوب اللامركزية فى التطبيق حيث تعاملت بنوك المحافظات مباشرة مع بنوك القرى مع تركيز الصلاحيات فى يد التخطيط المركزى على مستوى مدير المشروع بالمحافظة. ونورد فيما يلى الإجراءات الانتمانية والإدارية التى اتخذتها ادارة المشروع لضمان سلامة الأخذ بنظام اللامركزية:

- ١- يساعد مدير المشروع مكتب إدارى وفنى... وكذلك خبراء فى مجالات الائتمان والإدارة المزرعية والتخزين والتدريب وتوزيع خبير ائتمان وإدارة مزرعية على كل محافظة والباقي بالقاهرة.
- ٢- لتنظيم النشاط الائتمانى وتطويره طبقا للأهداف السالف ذكرها.. ثم فى النهاية إعداد دليل ائتمانى لتوحيد أسلوب العمل وإرشاد العاملين بالمشروع وتوحيد المفاهيم لديهم^(١).
- ٣- أجريت دراسة علمية لتقييم النظام المالى والمحاسبى، واقتراح نظام لتطوير النظم المالية والمحاسبية عن طريق مكتب خبير محاسبى، وقد امتدت الدراسة لتغطى الجانبين المحاسبى والادخارى وسمى بالنظام المحاسبى لبنوك القرى^(٢).
- ٤- تم تطبيق نظام حديث للإدارة المزرعية أدخل لأول مرة.. وتم اعداد دليل فى نهاية المدة تحت مسمى (الإدارة المزرعية)^(٣).

مناطق تطبيق المشروع :

بدأ تطبيق المشروع فى ثلاثة بنوك قرى بكل محافظة من المحافظات المختارة فى العام الأول.. وقد اشتملت خطة التطبيق على أن يتضاعف العدد فى العام الثانى.. ويتضاعف هذا الرقم ليصبح لعدد ٢٧ بنك

(١) محمد كمال الدين ناصر - دليل الائتمان لمشروع زيادة إنتاجية الزراع الصغير سنة ١٩٨٤.

(٢) محمد عبد السلام المزاوى - النظام المحاسبى لبنوك القرى سنة ١٩٨٥.

(٣) محمود نور السيد نور - دليل الإدارة المزرعية سنة ١٩٨٤.

قرية على مستوى المحافظات الثلاث، تقدم الخدمات لعدد ٤٠٥٠ مزارعا.. ولكن فى نهاية الخطة طبق فى عدد ٣٨ بنك قرية بالمحافظات التالية:

١٣ بنك قرية بمحافظة الشرقية.

١٣ بنك قرية بمحافظة القليوبية.

١٢ بنك قرية محافظة اسيوط.

وقد حظيت محافظة اسيوط بتطبيق المشروع فى كل بنوك القرى بها بغرض دراسة آثاره وتقييمها.

الآثار الاقتصادية لمشروع المزارع الصغير

من المفيد أن نتعرض للآثار الاقتصادية لمشروع المزارع الصغير والتي خلصت إليها إدارة هذا المشروع.

أولاً: القروض:

قدم المشروع خدماته لما يقرب من ٨٠ ألف مزارع فى المحافظات الثلاث حائزين لمساحة ٣٠٠ ألف فدان تقريبا.

وقد بلغ حجم القروض المنصرفة فى المحافظات الثلاث حتى ١٩٨٧/٧/٣١ كالاتى:

جدول رقم (٥٢)

القروض المنصرف من مشروع المزارع الصغير

(القيمة بالجنيه)

البيان	المحافظة			الجملة
	أسيوط	الشرقية	القليوبية	
عدد القروض المنصرفة	٧٧٩٢٤	٣٥٤٥٨	٣٢٥٠٨	١٤٥٨٩٠
قيمة القروض المنصرفة	٢٩٦٢٤٧٢٩	٤٥٠١٧٤٤٥	٧٢٢٢٨٠٥٩	٩٦٨٧٠٢٣٣

ومن الملاحظ أن المشروع قدم ١٤٥٨٩٠ قرضا لما يقرب من ثمانين ألف مزارع كان نصيب محافظة الشرقية منها ٤٥٠١٧٤٤٥ جنيها.

وتبين الأرقام التالية حجم الائتمان الزراعى الممنوح للبنك منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٥^(١) :

(١) تبع إبراهيم تبع - التحليل المالى - وتطبيقاته (حالة عملية) سنة ١٩٨٨.

جدول رقم (٥٣)

حجم الائتمان مابين عامى ٧٦- ١٩٨٥

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	القروض الزراعية	قروض الأمن الغذائى	الإجمالى
١٩٧٦	١١٠	١٢.٢	١٢٢.٢
١٩٧٧	١٣٣	١٨.٦	١٥١.٦
١٩٧٨	١٤٥	٢٧.١	١٧٢.١
١٩٧٩	١٦٦	٤٢	٢٠٨
١٩٨٠	٢٠٠	١٦٣	٣٦٣
١٩٨١	٢٥٤	٢٥٤	٥٠٨
١٩٨٢	٣٠٢	٢٥٠	٥٥٢
١٩٨٣	٣٢٠	٣٨٥	٧٠٥
١٩٨٤	٣٥٨	٨١٧	١١٧٥
١٩٨٥	٥٣٦	١١٤٨	١٦٨٤

قبل المشروع

بداية المشروع

بعد المشروع

أى أن متوسط الائتمان الممنوح للفدان سنة ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٥ باعتبار أن مساحة الأرض المنزرعة ٨٥ مليون فدان قد بلغ ٢٢.٦٠، ٣٨.٥١، ٣١١.٨٥١ جنيه على التوالي.. وهى بالقطع أقل من الاحتياجات الفعلية والتي وفرها المشروع بسعر حر وفائدة حرة غير مدعومة.. وفى نفس الوقت تبين أن أرقام الائتمان التقليدى قد زادت أيضا فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والتضخم.

ثانيا : الإنتاجية الزراعية

١- أمكن زيادة إنتاجية مختلف المحاصيل الزراعية فى التجميعات الزراعية ومن ذلك:

- القمح من ١٠ أرداب إلى ١٦ أردبا للفدان.
- الفلو من ٦ أرداب إلى ٩ أرداب للفدان.
- العدس من ٣ أرداب إلى ٥ أرداب للفدان.
- الذرة من ٦ قناطير زهر إلى ٧ قناطير زهر للفدان.
- الأرز من ٢,٥ طن إلى ٣ أطنان للفدان.
- الذرة الرفيعة من ١٠ أرداب إلى ١٥ أردبا للفدان.

٢- الحضر والفاكهة :

تمت زيادة كبيرة فى هذا المجال لا تقل عن ١٠٠٪ من الإنتاج السابق لمثل هذه المحاصيل هذا بخلاف الآتى:

(أ) تم التوسع فى زراعة أصناف جديدة عالية الإنتاج من الفاكهة والخضروات مثل الطماطم (أصناف اليوسف والبييتو الأمريكية) وإنتاجها فى أوقات الاختناقات مع تميزها بقوة الحفظ لمدة طويلة.. بالإضافة إلى أصناف الحيار الهجين- التى تغطى ثلاثة أضعاف إنتاج الأصناف العادية. وقد أمكن زيادة إنتاجية هذه المحاصيل من ١٠ أطنان من الطماطم إلى ٢٥ طنا للفدان، ومن ٤ أطنان خيار إلى ١٢ طنا للفدان.

وقد تم تغطية مساحة الموز بالكامل فى أسبوط وإدخال أصناف جديدة منه مثل الباز والوليمز، وتحديد المساحات المتدهورة عن طريق إنشاء مشاتل جديدة لأول مرة فى تلك المحافظة. وقد أدى هذا إلى رفع الإنتاجية من ٦ أطنان للفدان إلى ٩ أطنان للفدان وقد ساعد ذلك على تكوين جمعية تعاونية لمزارعى الموز فى أسبوط لمنع استغلال التجار لهم وتسويق إنتاجهم لصالح صغار المزارعين وبالتالي تم منع استغلال الوسطاء فى عملية التسويق مما أدى إلى انخفاض الأثمان فى الموز لصالح المستهلك مع زيادة الدخل للمنتج الزراعى.

(ب) الموالح :

تم تنفيذ برنامج لتحسين إنتاجية الموالح فى كل من القليوبية وأسيوط وأدت إلى زيادة الإنتاج من ٨ أطنان إلى ١٢ طنا للفدان وذلك بتغيير نظام الري والتقليم والتسميد فضلا عن تغيير أسلوب صرف المياه بعد تركيبها حول الجذور مع التسميد المناسب فضلا عن المبيدات من نوع الزيوت المعدنية وإضافة العناصر الصغرى طبقا للاحتياجات.

(ج) المشمش :

من خلال المشروع تم حل مشكلة ثاقبات المشمش التى كانت تهاجم المحصول وأحيانا تقتضى عليه نهائيا خلال مدة قصيرة باستخدام أحد المبيدات الجهازية عن طريق الإضافة فى الأرض.. كما تم اقتناع المزارعين بمقاومة مرض البياض الزغبى وذبابة الفاكهة فى المشمش لأول مرة.. وتم تنفيذ ذلك فى مساحة ٥٠٠ فدان فى القليوبية.

ولأول مرة نفذ برنامج متكامل لمحصول الرمان فى أسبوط- أدى إلى زيادة الإنتاجية وتحسين صفات الثمار.

(د) العنب :

درت مجموعة من المرشدين والعمال على الطرق الصحيحة لتقليم العنب ومكافحة آفاته.. وإنشاء

مشاتل من الأشجار المنتجة العالية الإنتاج، الجيدة الصفات حتى نضمن مجانس الإنتاج العالى ذى الصفات الجيدة فى المزارع الجديدة.

(هـ) الإنتاج الحيوانى :

(١) بطاريات الدواجن:

نفذ هذا المشروع لدى صغار المزارعين فى كل من الشرقية والقليوبية على أساس تربية الكتاكيت عمر يوم لدى أحد المزارعين فى القرية فى مزرعة من مزارع التسمين (٥٠٠ متر أو مضاعفاتهما) ورعايتها والإشراف على تنفيذ برامج التربية بما يضمن إنتاج دجاج بياض عمر ١٤٠ يوما سليم وخال من أى إصابة.. ثم توزيعها على صغار المزارعين فى بطاريات سعة ٩٦ دجاجة لتربيتها فى بيوتهم.. ومن خلال مجموعة من المتخصصين والخبراء تم دراسة جميع المشاكل التى يقابلها المربي سواء فى المزرعة أو فى البطارية لتخفيض نسب النفوق وزيادة الإنتاجية- وقد تم إعداد دليل للدجاج البياض وتدريب الأطباء والمرشدين على التوصيات اللازمة وإرشاد المزارعين لتنفيذه.. واستمر نجاح هذا المشروع إلى أن ارتفعت تكاليف العلف نتيجة إلغاء الدعم وبدأت مشاكل عدم توفره مع عدم ارتفاع سعر بيع البيض مما أثر على الاستمرارية فى هذا المشروع.

(٢) تربية إناث الماشية من الجاموس والفرزيان:

بناء على الاحتياجات الملحة لصغار المزارعين لامتلاك رؤوس الماشية، قام المشروع بمنح ائتمان لصغار المزارعين ضمانا لاستعمال القروض فى أغراضها ونوعية الحيوانات التى يحصل عليها المزارع.

(٣) الأغنام والماعز :

اتجه المشروع إلى إدخال تربية الأغنام^١ فنلندى والماعز خليط الدمشقى لدى صغار المزارعين باعتبارها مصادر لإنتاج اللحوم والألبان ولا تحتاج إلى كميات كبيرة من الأعلاف خاصة المركزة.. وإن جزءا كبيرا من علاقتها يمكن أن ينتجه الفلاح نفسه.. ولكن قابل هذا النشاط محدودية الأعداد التى يوزعها معهد بحوث الإنتاج الحيوانى من قطاعان الفنلندى كما قابل مشروع الماعز الذى تم استيراد حوالى ٥٠ رأسا منه من قبرص سلمت للمعهد وتم التعاقد معه على إنتاج خليط من الماعز الفنلندى والبلدى عن طريق شراء ٣٥٠ رأسا من الأصناف البلدية وتلقيحها من الكباش القبرصى.. ونتيجة للاشتباه فى إصابة بعض الماعز البلدى بالبروسيلة فقد تم عمل حجر صحى على هذه الحيوانات ومنع توزيعها.

(٤) التلقيح الصناعى:

أنشئت وحدة للتلقيح الصناعى بالسائل المنوى المجهز بدائرة بنك قرية ترسا محافظة القليوبية- وخصص

طبيب بيطرى لهذه الوحدة وتقدم هذه الخدمة مجاناً لإقناعهم بها.. ثم تؤدي الخدمة بأجر تمنح كقرض للمزارع حين ولادة العجول، ويتم السداد والوحدة تعمل حالياً والإقبال يزداد عليها تدريجياً.
وتأسساً على الخبرة المكتسبة من تطبيق مشروع إنتاجية المزارع الصغير واستكمالاً لما تحقق من نتائج..
بدى، فى تطبيق مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان الذى نستعرضه باختصار على الصفحات التالية.

(ب) مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان

عندما ظهرت الآثار الاقتصادية لمشروع المزارع الصغير فى ارتفاع الإنتاجية الزراعية لمختلف المحاصيل المحلية والخضر مما تناولناه سابقاً- رأت الحكومة المصرية الاستفادة بطريقة الحزمة الائتمانية.. مما جعل إدارة مشروع إنتاجية المزارع الصغير تتقدم بخطة لمشروع آخر سمي (مشروع التوسع المصرى لزيادة إنتاجية المزارع الصغير)^(١).

وصدر به قرار وزارى رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٨٤.. وبدأ فعلاً تنفيذ هذا المشروع إعمالاً للقرار سالف الذكر بحافظات: الغربية- المنوفية- كفر الشيخ- الجيزة- الفيوم- بنى سويف.. ثم ضم إليها محافظتا دمياط والدقهلية.. ثم انتشر بعد ذلك فى جميع المحافظات.

تدعيم مؤسسات الحزمة الائتمانية لزيادة الإنتاج الزراعى:

دلت المؤشرات الاقتصادية لمشروع إنتاجية المزارع الصغير على ضرورة تدعيم مؤسسات الحزمة الائتمانية (الإرشاد والبحوث والتحويل).. لتصبح مؤسسات قادرة على تنفيذ فكرة الحزمة فى جميع أنحاء الجمهورية بعد نجاح تطبيقها بشكل تجريبى.

ومن هنا رصدت المساعدات الأمريكية من خلال وكالة التنمية الدولية مشروعين أحدهما لتدعيم جهاز الإرشاد والبحوث (مشروع البحوث القومى الزراعى (N.A.R.P.) ومشروع آخر لتدعيم الائتمان الزراعى سمي (مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان A.P.C.P.) والغرض من هذا المشروع هو تطوير وتدعيم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ليصبح أكثر فعالية فى خدمة الزراع.. وذلك عندما يطور أساليب عمله والأنظمة التى مازال يطبقها على مدى خمسين عاماً.

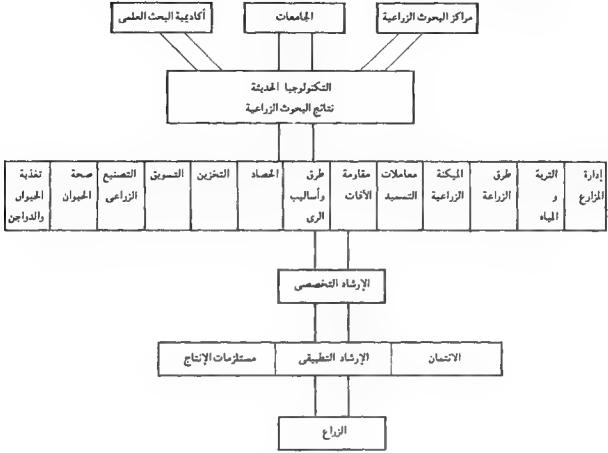
فكرة المشروع :

ترتكز فكرة المشروع على إصلاح المجال الزراعى من خلال محاور ثلاثة هى :

- ١- الحد من الدور الحكومى فى تسويق المحاصيل الزراعية.
- ٢- الحد التدريجى من دور الحكومة فى دعم مستلزمات الإنتاج.
- ٣- تعديل السياسة الائتمانية القائمة على وضع مقررات محددة لمستلزمات الإنتاج. وتقليص دور البنك فى

(١) وافقت اللجنة العليا للسياسات على هذا المشروع بجلستها فى ١٩٨٤/٨/٨.

مجال منح القروض العينية تاركا هذا الدور للقطاع التعاوني والخاص.



العلاقة التكاملية بين مصادر التكنولوجيا ومجالات التطبيق وسيلة نقل التكنولوجيا للزراع.

أهداف المشروع وبرامجه

(أ) الأهداف :

تضمنت اتفاقية المشروع الموقعة بين وكالة التنمية الدولية الأمريكية وبين جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٦/٩/٣٠ أربعة أهداف محددة للمشروع تتحقق بتدعيم تطوير نظام الائتمان الزراعي هي^(١) :
أولا : أن يكون للبنك هيكل رأسمالي قوى وفعال، وكذلك هيكل تمويلى يتناسب مع حجم النشاط المطلوب لزيادة الإنتاج الزراعى والتنمية ولذلك تقرر أن يخصص المشروع منحة مقدارها مائة مليون دولار لتدعيم حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات) وتدبير الأموال التى تتطلبها خطة الدولة بشأن

(١) التقرير ربع السنوى عن الفترة من ٤/١ - ١٩٩٠/٦/٣٠ لإنجازات مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان.

التنمية الزراعية وزيادة المنح الائتماني بما يتناسب مع التكاليف الفعلية للإنتاج الزراعي.

ثانياً : أن يكون للبنك نظام إدارة يسترشد بالقواعد المالية والموازنات التخطيطية والمراجعة المالية ومؤشرات أداء العمل المصرفي وبالتالي ترتفع كفاءة استخدام الأموال بالبنك حتى مستوى بنوك القرى.. حتى تكون وحدات اقتصادية مستقلة قادرة على تدبير مواردها باعتبارها مراكز التكلفة والإيراد لبنوك المحافظات.

ثالثاً : إنشاء نظام حديث للمعلومات والحسابات الآلية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحسابات المالية الموحدة والمهزمة الخاصة بالبنك.

رابعاً : إنشاء نظام متطور لتنمية الموارد البشرية بالبنك لمواجهة الاحتياجات الوظيفية القادرة على إحداث التطوير ومعنى على فهم استراتيجية البنك والدولة.

إن هذه الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها تتكامل مع أهداف التطوير في مجال الزراعة المصرية.. حيث أنها تعمل على تدعيم عمليات الإصلاح للمسار الزراعي المصري بتدعيم القطاع الخاص الزراعي عن طريق وضع الحوافز في قطاع الزراعة وعمل التسويق لصالح الزراع والاستثمار في القطاع الزراعي وزيادة الدخل المزرعي للمستثمر الزراعي الخاص.. وكذلك تغيير السياسات الزراعية وإصلاحها لهذا الغرض وعلى ذلك فإن تطوير البنك ليصبح مؤسسة مالية حقيقية سوف يدعم هذا عن طريق تدعيم رأس مال البنك والعمل على كونه بنكا مصرفيا أكثر من كونه تاجرا في توزيع مستلزمات الإنتاج.

كما يعمل المشروع على تحقيق نقل التكنولوجيا الحديثة للفلاح المصري عن طريق إمداده بالخدمات الزراعية وتمويله بها.. وبذلك يتم خلق مناخات منافسة لإمداده بمستلزمات الإنتاج من خلال القطاع الخاص.. وهنا تبدو أهمية تدعيم البنك والمشروع لإمداده بالتمويل المناسب^(١).

وفي نهاية تنفيذ المشروع فإن البنك سوف يصبح لديه القدرات التالية:

- ١- بناء هيكل رأسمالي قوى وفعال.
- ٢- إدارة مالية ورقابية قوية وقادرة على مراقبة النشاط والتحليل المالي.
- ٣- إدارة أفراد ونشاط للبرامج قوية لتحقيق المستهدف طبقا لبرامج التدريب.
- ٤- إدارة حديثة طبقا للمعلومات القائمة على النظم الحاسوبية الحديثة.

(ب) البرامج :

لتحقيق هذه الأهداف وضعت مجموعة من البرامج منها:

- ١- برامج للائتمان الزراعي متطورة تشمل أنشطة جديدة منها القروض المتعلقة بالزراعة.
- ٢- تطوير خطة الائتمان الزراعي من خلال بنوك القرى لكي تتفق مع استراتيجية الدولة بشأن التنمية الزراعية.
- ٣- تطوير نظام الإدارة المزرعية ببنوك القرى.
- ٤- تطوير وتحسين نظام تداول وتخزين مستلزمات الإنتاج.

- ٥- برامج تطوير للنظام الحاسبى.
- ٦- برامج تطوير لنظام المعلومات القائم على الميكنة الآلية.
- ٧- برامج تطوير للتدريب مع الاستفادة بخبرات التدريب بالأجهزة المختلفة بوزارة الزراعة فى هذا المجال.
- ٨- تطوير استراتيجية للبنك فى المدى الطويل.

الخطوات التنفيذية للمشروع :

بدأ تنفيذ المشروع فى أول أغسطس سنة ١٩٨٧ بعدد ٢٠٢ بنك قرية داخل ١٢ محافظة (دمياط- الغربية- الدقهلية- الشرقية- المنوفية- القليوبية- كفر الشيخ- الجيزة- بنى سويف- الفيوم- أسيوط- سوهاج).

وتم التوسع تدريجيا طبقا لإمكانات البنك فى توفير وتدريب الأجهزة الوظيفية الائتمانية والإرشادية..

وقد وضعت خطة التوسع وتم تنفيذها اعتبارا من أول الموسم الشتوى ١٩٨٩/٨٨.

جدول رقم (٥٤)

المرحلة الأولى لتطبيق مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان

م	المحافظات	الزمام بالفدان	عدد الفروع	عدد القرى	عدد المتدربين
١	دمياط	٩٧٢٤٥	٣	١٤	٨٠
٢	الغربية	٦٤٥٣٦	٨	٥٣	٣٣٤
٣	الدقهلية	٧٢٦٧٢	٢	١٢	٧٩
٤	الشرقية	١٢٢٠٠٠	٤	١٩	١٤٤
٥	المنوفية	٦٠٧١٩	٢	٦	٥٠
٦	القليوبية	٦٨٨١٢	٣	٢٢	١١٠
٧	كفر الشيخ	٤٠٧٣٤	٢	٦	٤٢
٨	الجيزة	٣٤٧٢٢	٢	٥	١٨
٩	الفيوم	٣٥٦٢٩	٢	٦	٢٣
١٠	بنى سويف	٤٢٧٥٧	١	٥	٣٥
١١	أسيوط	٣١٣٥٠٢	١١	٤٨	٢١٧
١٢	سوهاج	٤٥٩٨٦	٢	٦	٤٣
	الجملة	٩٩٩٣١٤	٤٢	٢٠٢	١١٧٥

وتلك هى المرحلة الأولى للتنفيذ لعدد ٢٠٢ قرية من عدد ٣٥٠ بنك قرية عند انتهاء المشروع فى ١٩٩٣/٩/٣٠. ولقد بلغ عدد بنوك القرى المنفذ فيها المشروع حتى مايو ١٩٨٩ - ٣١٣ بنكا.

(ج) الإقراض الدولي

واكب اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى عقد اتفاقيات بين الحكومة المصرية وبعض الهيئات التمويلية الأجنبية للإقراض والمعونة الدولية.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى جذب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية تحتاج من الآلات والمعدات المستجلبه من الخارج ما قد يعجز الاقتصاد الوطنى عن توفير العملات اللازمة لشراء تلك المعدات.

وحصول أى دولة على قروض دولية لاستخدامها فى التنمية يعنى كفاءة اقتصاد تلك الدولة فالهيئات الدولية لا تقترض إلا بعد أن تتأكد من كفاءة البنيان الذى تقوم عليه الجهة أو الهيئة المنفذة للاتفاقيات.

لذلك تقوم الهيئات الدولية قبل إقرارها الإقراض بإجراء دراسات متعددة للمراكز المالية والإدارية والفنية للجهة التى تتلقى المال المقترض وتوزعه على استخداماته المختلفة.

كما أن المقترض دائماً يضع من الشروط والخطوط الإرشادية لاستخدام المال مايجب أن تلتزم به الجهة المنفذة لشروط الاتفاقية الدولية.

إتفاقيات الإقراض :

- ١- تمر الاتفاقيات الدولية بالعديد من الخطوات قبل أن توقع بالأحرف الأولى... وأهم هذه الخطوات:
 - ٢ - تقييم مبدئى لاستخدام القروض واستردادها.
 - ٣- حصر شامل لمناطق تنفيذ الاتفاقية وأوجه استخدام القروض.
 - ٤- تقييم كامل لاستخدامات القرض وآثاره الاجتماعية والاقتصادية.
- كل ذلك يقوم به طرفا الإقراض.. ويمثل الجانب المصرى دائماً وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، ويشارك معها ممثلو الهيئات التنفيذية لتوزيع القروض، واستخدامها.
- واشتراك الهيئات التنفيذية ضرورى للتعرف على شروط الجهة المقرضة حتى يتحقق أكبر قدر من الكفاءة فى تنفيذ شروط وينود اتفاقيات الإقراض.
- وقد يكون للتشيل الدبلوماسى دوره فى توقيع بعض الاتفاقيات اذ ينوب السفير عن الجانب المصرى.. تلك هى الجهات المفاوضة...

ويعد توقيع الاتفاقية يكون هناك البرامج والجداول الزمنية التى تتضمنها.. وفى أغلب الأحوال يتم عقد اتفاقيات فرعية بين الجهة المفاوضة الأصلية (وزارة الاستثمار) والأجهزة المنفذة ومنها... البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

المستشارون الدوليون :

تستخدم القروض والمعونات الدولية عادة تحت إشراف مستشارين دوليين يعملون جنباً إلى جنب مع موظفي الجهة المنفذة للاتفاقية. ويقيم هؤلاء المستشارون إقامة دائمة في مواقع استخدام القروض. لذلك فإنهم يعملون في بنوك القرى.. لإعطاء النصائح اللازمة كي يثمر الإقراض وتحقق التنمية.. بل إنهم يلتحقون في بعض الأوقات بالمقترضين الواجب تنميتهم وهم صغار الفلاحين، ويوضحون لهم كيفية استخدام القرض.. إلى جانب متابعتهم للعاملين ببنوك القرى في صرف القروض.

استخدامات القروض :

تستخدم القروض الدولية فيما يلي :

- النهوض بالإنتاج الزراعي وميكنة العمليات الزراعية طبقاً للأساليب التكنولوجية الحديثة.
- توفير المعدات الزراعية بكافة أنواعها لتصل إنتاجية الوحدة الاقتصادية الزراعية (الفدان) إلى الإنتاج الأمثل مع توفير قطع الغيار اللازمة لها والتي تطيل من عمرها الاقتصادي وإقامة ورش جماعية تقوم بتأجير المعدات أو الإصلاح وإنشاء الورش الجديدة بمواصفات معينة لتضمن الاستخدام الأمثل للقروض واستردادها.
- إنشاء مزارع آلية تجريبية مزودة بالبنين في مجالات الإنتاج المختلفة مع دعم برامج الإرشاد الزراعي والجمعيات التعاونية والائتمانية واختيار هذه المزارع على أسس علمية بحيث تمثل إحداها الإدارة المزرعية السليمة..
- النهوض بمحطات الكهرباء، والمولدات الواقعة بمحافظات المشروع بالتعاون المشترك بين البنك وهيئة كهربة الريف، وذلك بتوصيل التيار الكهربى لمركز تشغيل الطلمبات بالمشروعات التي تمول دولياً، وتحسين شبكات الري، واستخدام طرقه الحديثة مثل الري المحورى.
- ولقد قطعت بنوك التنمية بالمحافظات شوطاً كبيراً في استخدام هذا القرض ليس بغرض التمويل فقط.. ولكن لأغراض أخرى مثل نقل الخبرة والاهتمام بخلق كوادر فنية على أساس متطور يتماشى مع المفاهيم الدولية. وتختلف الفائدة باختلاف الهيئة المانحة للقرض.. كما تختلف فترات السماح والسداد لكل قرض.. وتعتبر هذه القروض وقوائدها عبئاً على الاقتصاد القومى ما لم تحقق الفائدة منها.. وتستخدم بطريقة اقتصادية.. وفى القرض المخصص من أجله القرض بحيث يحقق عائداً يكفى سداد الدين وأعباءه مع ربح معقول للمستثمر.

أولاً : القروض الدولية

نعرض هنا القروض الدولية التى يقوم البنك الرئيسى بتنفيذ اتفاقياتها وتقديم الأموال اللازمة للتنمية والمستجيلة من الخارج لاستثمارها فى المشروعات الاقتصادية بدءاً من العاصمة الكبرى وحتى قاع الريف.

وتستخدم هذه القروض فى توفير النقد الأجنبى للوكلاء التجاريين لاستخدامها فى استيراد الآلات والمعدات اللازمة للزراعة.. على أن يعاد استخدام حصيله السداد فى إقراض المزارعين لشراء الآلات الزراعية. وقد لجأ البنك إلى الحصول على هذه القروض كمصدر لتوفير النقد الأجنبى للدولة واستخدامه كأحد مصادر التمويل وإتاحة الفرصة لاستيراد احتياجات القطاع الزراعى والمزارعين وذلك لتخفيف العبء عن السوق المصرفى المحلى.. بالإضافة إلى أن هذه القروض تستخدم كمصادر لتمويل القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

١- قرض التنمية الزراعية من هيئة التنمية الدولية رقم ٨٣٠

قدمت هيئة التنمية الدولية قرضا لتمويل المشروعات الزراعية فى محافظتى المنوفية وسوهاج وعقدت لذلك الاتفاقية رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٧٨ بين ممثلى البنك المذكور والحكومة المصرية. ويعتبر هذا القرض من أهم القروض الممنوحة من هيئة التنمية الدولية وقيمته ٣٢ مليون دولار بفائدة ٨٪. وحصة البنك من هذا القرض هى ١٥.٢٤ مليون دولار.. وقد تم توقيع هذا القرض فى ٧٨/٧/٢٤ والغرض منه توفير الميكنة الزراعية من آلات جر ومحارث وآلات تسوية وتخطيط ودراس ومجموعات الرش مع تمويل إنشاء مراكز ورش للخدمة ولصيانة الجرارات والآلات وتحسين مراكز الخدمة. ويقوم البنك بكافة الإجراءات التنفيذية لهذا القرض على مستوى المحافظتين مقابل حصوله على رسوم مناسبة عن عمليات التسويق والتوزيع لكافة البضائع والخدمات المولة من حصيله القرض. وهناك آثار مباشرة أخرى هى تدعيم المركز المالى للبنك بإعفائه من الديون التى عليه للبنوك التجارية وذلك بتمويل جزء من القرض للمساهمة فى زيادة رأس المال ليتكمن من تكوين احتياطات ومخصصات من الفوائض المالية الناجمة من استخدام القرض. وقد بدأ تنفيذ الاتفاقية أثر توقيعها وزودت المحافظتان بالآلات الزراعية المتكاملة لتوزيعها على الزراع والتعاونيات.

ولتلتزم البنك الدولى بالقيام بإصلاح الآلات وتجديدها ومتابعة زيادة الإنتاجية الزراعية فى منطقة المشروع عن طريق نشر برامج الميكنة واستخدامها بمعدلات أداء دولية.. باعتبار أن منح قرض جرار مثلا كقرض متوسط الأجل تعنى مشروعا متكاملا طبقا للمعايير الدولية.. وله تأثيره الاقتصادى والاجتماعى على مستوى الفرد والجماعة فى المنطقة المنفذ فيها المشروع.

٢- قروض التصنيع الزراعى

يقوم بتنفيذ هذه القروض البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بالتعاون مع بنك التنمية الصناعية بتمويل قدره ١٢٦.٢ مليون دولار مقسمة على البنوك: الرئيسى- مصر- الصناعى- بدون تخصيص حصة كل بنك.

أ- قرض التصنيع الزراعى الأول رقم ٩٨٨:

وقيمة هذا القرض ٤٥ مليون دولار ككل لتمويل كافة الأنشطة التى تتعلق بالتصنيع الزراعى فى أنحاء الجمهورية لمدة عشرين عاما.. أى أن القرض يدور عدة مرات لحين انتهاء الاتفاقية التى تبلغ هذه المدة من تاريخ توقيعها.

وتم توقيع هذا القرض فى ١٩٨٠/٥/١ بفائدة ٧٪ للعلاء ومنطقة تنفيذه جميع محافظات جمهورية مصر.. وترجع أهمية هذا القرض لأنه يساعد فى التطوير والتوسع فى عمليات التصنيع والتجهيز والتسويق للمنتجات الزراعية وتقوية قدرة البنك على التقييم والإشراف على مشروعات التصنيع الزراعى وتقوية الروابط بين البنك ومشروعات الصناعات الزراعية خاصة الصغيرة والمتوسطة ويستخدم هذا القرض فى تمويل شراء البضائع والمعدات والآلات للمشروعات من الخارج.

المشروعات الممولة :

يحول هذا القرض إقامة الشلاجات لزيادة السعات التخزينية لحفظ السلع المختلفة، وذلك لمنع اختناقات تسويقها، وإقامة المجازر الآلية التى تعمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة فى ذبح الحيوانات والطيور والاستفادة بمخلفات المجازر لأقصى حد ممكن، ووصول السلعة للمستهلك فى صورة صحية ولاتئة، وإقامة مصانع الأعلاف المختلفة للنهوض بالثروة الحيوانية، وإقامة مشروعات تربية الدواجن، وزيادة إنتاج الكتاكيت والبيض، حتى ترتفع بالمحتوى البروتينى فى الغذاء آدمى.. إذ يعتبر اليوم من أهم المقاييس المستخدمة لتقدم الشعوب، كما يساهم تنفيذ هذا المشروع فى النهوض بكافة مشروعات الأمن الغذائى على المستوى القومى كإنشاء مصانع المكرونة والثلج والمشروبات الخفيفة والآيس كريم والمخابز الآلية وإقامة الصوبات الزجاجية لبعض النباتات التى يتطلب نمازها أجواء خاصة.. كل هذه المشروعات التى يمولها القرض تمنح بفائدة مدعمة. ويساعد البنك المقترض على الوصول لعائد اقتصادى للمشروع على مدى سنوات سداد القرض وخلال عمر المشروع أيضا.

ب- قرض التصنيع الزراعى الثانى ٢٢٤٣ :

وقيمة هذا القرض ٨١.٢ مليون دولار ككل- حصة البنك من القرض ٢٠.٣ مليون دولار- وتاريخ توقيع القرض ٨٠/٣/٤ بفائدة ١٦٪ للعلاء.. ومنطقة تنفيذه كل المحافظات.. وأغراضه هى أغراض قرض التصنيع الأول بالإضافة إلى مشروع تصنيع العلب.. وموافقة مجلس الشعب ٨٣/٦/٢٤، وتاريخ الاتفاق مع الحكومة ٨٣/٤/٤.. والتاريخ الفعال للقرض نوفمبر ١٩٨٣.

٣- قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أ- قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الجهة المقرضة):

(إيفاد - ألمانيا) رقم ١١٤):

- بتمويل اجمالي ٢٣, ٥٥ مليون وحدة سحب.
- يخص البنك ٩٠٤٠٠٠ وحدة سحب.
- الغرض : إنشاء ورش زراعية جديدة.
- تصلح القائم من الورش.
- إنشاء مخازن.
- قروض إلى صغار الزراع.

ب- قرض التنمية الريفية الشاملة بالبحيرة رقم: ٨١/٥:

- الجهة المقرضة : صندوق التنمية الأفريقي.
- بتمويل اجمالي قدره ٨ ملايين وحدة سحب.
- يخص بنك التنمية بالبحيرة ٦٦٨٢٠٠ وحدة سحب.
- الغرض : إنشاء مخازن ومستودعات.
- تقديم سلف زراعية.
- تكثيف زراعى.

ج- قرض تنمية المزارع السمكية رقم: ١١١١:

وقيمة هذا القرض ١٤ مليون دولار - حصة البنك من القرض ٣, ١٢ مليون دولار - تعادل ٢, ٤ مليون وحدة سحب للمزارعين ومناطق تنفيذه محافظات (الشرقية- كفر الشيخ- البحيرة- دمياط- قطاع مريوط) معدل الفائدة للمستفيد ٨٪.

ويهدف هذا المشروع إلى تمويل إنشاء مزارع سمكية جديدة وتطوير القائم منها ، وتقديم تسهيلات ائتمانية لشركة مريوط للمزارع السمكية، وإنشاء شركة مساهمة لإنتاج وتسويق الأسماك ومنح قروض لإنشاء مزارع سمكية فى المناطق الصحراوية فى محافظة الإسكندرية.

ومن الجدير بالذكر.. أن ماخصص من القروض الدولية للنهوض بالمزارع السمكية فى خمس محافظات هى الشرقية ودمياط والغربية والإسكندرية والبحيرة.. لإنشاء مزارع جديدة وتطوير المزارع القائمة.. وكذلك إنشاء شركة مريوط لتربية الأسماك.

وقول القروض المعدات والآلات ومعدات الصيد الحديثة.. وفي مجال التسهيلات الائتمانية التي يوفرها البنك للمستفيدين بهذا القرض.. ومساعدتهم على إيجاد الوسائل المتعددة التي تكفل استخدام القرض بالطرق السليمة إلى جانب كفاءة إدارة المزرعة السمكية.. وتمويل مستلزمات التنمية السمكية من معدات ومحطات ري، وتقديم برامج الإرشادات الدولية في هذا المجال وتشجيع التدريب على الإدارة المزرعية السمكية. كما يساعد المقترض على وضع سياسات ائتمانية للحصول على خدمات مصرفية تتعلق بقبول الأموال وغيرها من استثمارات المصايد وضمانه في الحصول على قروض فرعية أخرى.

د- قروض صندوق التنمية الإفريقي :

وقيمته ١٠,٤ مليون دولار ويحصل عليه المزارعون بفائدة ٧٪ ومنطقة تنفيذه محافظة البحيرة بغرض تمويل شراء أسمدة ومستلزمات زراعية وعمل برنامج لتسمين العجول وإنشاء تسهيلات التخزين. قيمة التمويل الإجمالي ٨ ملايين وحدة سحب يخص البنك الرئيسي (بنك البحيرة ٦٦٨٢٠٠٠ وحدة سحب).

هـ- قروض بنك سويسته جنرال الفرنسي :

وقيمة القرض ٣٩ مليون فرنك فرنسي.. والغرض منه تمويل شراء ماكينات رش مبيدات فرنسية ويستفيد منه جميع المحافظات.

و- قرض بنك رومانيا :

قيمة القرض ٣٧,٧ مليون دولار- بغرض تمويل شراء آلات وإقامة محطات خدمة لمحافظات (الفيوم- الشرقية- الدقهلية- البحيرة- الإسماعيلية- الغربية).

قرض المجموعة الأوروبية خط الائتمان ١٠٧ :

الجهة المقرضة : المجموعة الأوروبية الاقتصادية.
التمويل الإجمالي للبنك ٤٣ مليون وحدة نقد أوروبية.
الغرض من القرض : زيادة إنتاج الغذاء في مصر عن طريق مشروعات التصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي وزيادة دخل المزارع الصغير.

قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

إيفاد الفيوم رقم: ١٥٧:

الجهة المقرضة : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الغرض من القرض : توفير الائتمان لصغار المزارعين.
قيمة التمويل الإجمالي : ١٠١ ٠٠ ٠٠٠ وحدة سحب خاصة يسدد البنك للحكومة ٨٪ سنويا على المبالغ المسحوبة.
يحصل البنك على فائدة من المزارعين بما لا يقل عن ١٣٪ سنويا للزراع للمحاصيل غير التقليدية.. ولا تقل عن ٨٪ لسلف الميكنة الزراعية.

تطويع الإقراض الدولي :

يقوم البنك بتطويع الإقراض الدولي وفق وظائفه التي جاءت بقانون إنشائه منذ نصف قرن ألا وهو خدمة الزراع وعلى الأخص المزارع الصغير.
ويرفع البنك عن كاهل الزراع التعقيدات التكتيكية التي تصاحب تنفيذ الإقراض الدولي مثل كيفية احتساب العمولات الأجنبية والفوائد واستعواض المبالغ المقرضة.
وكذلك المراحل البنكية للإقراض من حيث الصرف والإشراف والمتابعة والتقييم المالي والفني والاقتصادي.

ثانيا : المنح والمساعدات

لم تقتصر المساهمات الدولية على تقديم القروض بل حصلت الحكومة المصرية على بعض المنح والمساعدات من هيئة التنمية الدولية الأمريكية وغيرها.
وتتميز المنح بعدم استردادها.. بل تضاف إلى رأس المال وتستثمر في نفس النشاط الذي منحت من أجله مع تراكم الفوائد مما يزيد من حجم هذا التمويل على المدى القريب.
وكانت أهم المنح التي وزعها البنك في السنوات الأربع الأخيرة :

١- مشروع المزارع الصغير :

تبلغ قيمة هذه المنحة ٣٥ مليون دولار أمريكي.. وقد خصصت لتحقيق التنمية في ثلاث محافظات هي: الشرقية والقليوبية وأسيوط.. ويعمل في المحافظات الثلاث ٢٧ بنك قرية تخدم ١٣٥ ألف مزارع صغير.
والهدف من هذه المنحة هو تحسين العمليات الزراعية والأنشطة المتعلقة بها على مستوى بنك المحافظة والقرية.. وذلك بتحسين النواحي الإدارية والتسليفية، والإدارة المزرعية، ووسائل التخزين والنقل والتدريب.
وبعد المشروع صغار الزراع بما يحتاجونه من مستلزمات الإنتاج بالقدر الذي يفي بحاجاتهم لزراعة المحاصيل.

ويعمل المشروع على تقوية وزيادة الائتمان المتاح في البنوك الثلاثة سواء على مستوى الإقراض قصير

أومتوسط أو طويل الأجل.

ومن الناحية الزراعية فإنه يعمل على التنسيق مع جهات الإرشاد الزراعى لتقريب من العاملين فى بنوك القرى.. ثم إنه يتبع نظام مجموعات المزارعين المتعاونة لإرشادها زراعيا وماليا. ويقوم المشروع بتخزين وتداول مستلزمات الإنتاج عن طريق إنشاء وإصلاح مخازن مندوبيات بنوك القرى (١٥٠ مندوبية) بالطرق المحسنة، وإمداد المزارعين بوسائل النقل والتدريب على كل الأنشطة من خلال المحليات أو التدريب الخارجى.

٢- منحة هيئة السلع الأمريكية :

قيمة المنحة ٢,٥ مليون دولار- بغرض تمويل استيراد سلع أمريكية فى مجال الصناعات الغذائية وآلات ومعدات الري مثل وسائل النقل والانتقال وتمويل استيراد سلع استثمارية وبسيطة.

٣- منحة الورش الصغيرة :

قيمة المنحة ٥ ملايين دولار- منطقة التنفيذ (كفر الشيخ- القليوبية- البحيرة- الدقهلية- الجيزة- المنيا- الشرقية- الغربية) بغرض تمويل إنشاء ورش خدمة ميكانيكية جديدة كمبانى ومعدات أدوات وتحسين القوائم منها- وتوفير قطع غيار على مستوى المحافظة والقرية.

٤- منحة طلبات ومعدات المياه :

قيمة المنحة ٤ ملايين دولار- منطقة التنفيذ محافظات الغربية - الشرقية - القليوبية- المنيا - البحيرة - بغرض تمويل صغار الزراع لشراء طلبات ومعدات الري من السوق المحلى .

٥- منحة المعدات الزراعية :

قيمة المنحة ٢ مليون دولار- منطقة التنفيذ (الغربية- الشرقية- القليوبية- المنيا- البحيرة- الدقهلية) بغرض تمويل شراء معدات زراعية مثل آلات الدراس وحفارات تطهير المصارف وآلات الحصاد.

٦- منحة مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان :

قيمة المنحة ١٢٣ مليون دولار منها ٢٣ مليون دولار معونة فنية، ١٠٠ مليون دولار لتدعيم رأس مال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

وينفذ المشروع لمدة ٦ سنوات تبدأ من أكتوبر عام ١٩٨٧ لتوجيه نشاطات الائتمان الموسعة والمساعدات

الفنية لتحديث أنشطة البنك فى أكثر من ٣٠٠ بنك قرية بحيث يصبح البنك الرئيسى مؤسسة تمويلية ويتقلص تدريجيا دوره فى احتكار وتوزيع مستلزمات الإنتاج.

ويهدف المشروع إلى دعم برامج تطوير السياسة الزراعية وتحفيز المزارعين على اتباع سياسة تعتمد على العرض والطلب- الأمر الذى يشجع الاستثمار فى مجال الزراعة ويزيد من الإنتاجية الكلية وصافى الدخل المزرعى من خلال توفير مايلى للزراع والمنتجين:

- تحسين الخدمات التمويلية.

- تقديم الخدمات الائتمانية التى تسمح لصغار الزراع والمنتجين بالتوسع فى برامج نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق القطاع الخاص ونظام الإرشاد الزراعى القومى.

- إتاحة فرص المنافسة فى توزيع مستلزمات الإنتاج وتوفير نظام ائتمانى منطوق.

كما يهدف المشروع إلى إحداث متغيرات رئيسية فى سياسة قطاع الزراعة متضمنة توريد المحاصيل وتحديد الأسعار والاحتكارات الحكومية والدعم وتحديد كميات الإنتاج الزراعى وأسعارها.

د- بنوك القرى الإسلامية

كان البنك فى حاجة إلى جذب المدخرات العازفة عن التعامل بالنظام التقليدى لدعم قدرته التمويلية لمواجهة الطلب المتزايد على الأموال من جانب المستثمرين خاصة من يطلبون تمويل مشروعاتهم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وينفذ المبدأ الدستوري الذى يوجب أن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع مما يؤدى فى النهاية إلى مزيد من النمو للاقتصاد الزراعى.

وفى نهاية عام ١٩٨٦ وافق البنك المركزى المصرى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على القيام بمزاولة النشاط المصرفى الإسلامى من خلال بنكين من بنوك القرى للمزارعين العازفين عن التعامل الربوى. وسبق تلك الموافقة إعداد دراسة واسعة عن النشاط المصرفى الإسلامى احتوت على عشرة أجزاء متضمنة الأصول الشرعية لأعمال المصارف الإسلامية ومصادر تمويلها وإدارتها وأساليب تعاملها وكذلك التنظيم الإدارى والحسابى لها.

١- النظام الاقتصادى الإسلامى

أخذ بنك القرية الإسلامى المصرى بالإطار العام للأهداف الاقتصادية الإسلامية التى حددها واضعو موسوعة الاستثمار للبنوك الإسلامية. التى تتناول أهم ما جاء بها فى خمس نقاط هى:

أ- أهداف النظام الاقتصادى الإسلامى.

ب- أهداف البنك الإسلامى.

ج- سمات البنك الإسلامى.

د- قرارات الاستثمار فى البنوك الإسلامية.

هـ- الأولويات الإسلامية في مجال الاستثمار.

ويعد تناول هذه النقاط الخمس باختصار.. فإننا سوف نتعرض لشرح الإجراءات التي قام بها البنك الرئيسي في سبيل مزاولة للنشاط والإطار العام ونشاط بنك القرية الإسلامي.

(أ) أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

نعرف أن الحضارة الغربية قامت على مبدأ فصل الدين عن الدولة، ونظرت إلى شئون المجتمع والاقتصاد على أنها تدار طبقا لتقدير الشخص وسلطة حكمه، ففي نظام اقتصاديات السوق مثلا: تكون قيم الفرد هي المسيطرة، والقيم التي تلتزم بها الدولة تعكس قيم الأفراد، كما أن للفرد حق التملك والتصرف، وحرية اختيار العمل، ورغبات الأفراد المصحوبة بقدرة التنفيذ هي الفعالة. وفي نظام التخطيط المركزي تكون الحكومة هي المسيطرة والمالكة لها، كما أن لها الحرية أيضا في تحديد الأهداف والأولويات التي تحد من فرص الأفراد في التملك، والعلاقة مع الله غير واردة في التحليل الاقتصادي لهذا النظام.

أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فإن القيم المسيطرة هي المستمدة من الشريعة الإسلامية، وهي وقيم الدولة تتمشى مع قيم الأفراد في إطار مبدأ الحلال والحرام الذي يحكم كافة التصرفات.

وفي محاولة لوضع إطار للأهداف الاقتصادية الإسلامية أبرز واضعو موسوعة الاستثمار للبنوك الإسلامية تلك الأهداف كما يلي^(١):

- ١- زيادة معدل النمو الاقتصادي، مع تحفظات خاصة من حيث نوعه أو كيفية حسابه ومدى ملائمة لتحقيق الحاجات الإنسانية الإسلامية.
- ٢- تحقيق مستوى عال من التوازن بين تشغيل العمال وبين استقرار الأسعار لضمان دخل حقيقى وذلك في الحالات التي يكون فيها تعارض.
- ٣- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص موارد المجتمع وفي تشغيل هذه الموارد مع تحفظات خاصة بالنسبة للطاقة العاطلة.
- ٤- تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبين المناطق المختلفة، وبين الأجيال الحاضرة والقادمة.
- ٥- تحسين الظروف البيئية وتوفير الإحساس بالأمن الاقتصادي ومع تحفظات خاصة بمناخ الأعمال العام، بحيث تتحقق جودة الحياة الروحية والعادية في كافة صورها.

(ب) أهداف البنك الإسلامي :

رسمت موسوعة الاستثمار لاتحاد البنوك الإسلامية إطارا عاما للأهداف المتعددة للبنك الإسلامي، وقسمتها إلى سبعة أهداف كما يلي^(٢):

(١) و (٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية في الاستثمار - اتحاد البنوك الإسلامية (ص ٨٨).

- ١ - الأهداف المالية : التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان وتنمية الموارد.
- ٢ - الأهداف الاستثمارية : الاستثمار المباشر، والمشاركات، وترويج المشروعات، ودراسة الجدوى للغير، وتحسين المناخ الاستثمارى العام.
- ٣ - الموقف النسبى فى السوق المصرفية : الحصة فى السوق المحلى أو العلمى، والانتشار الجغرافى، وهيكمل العملاء.
- ٤ - كفاءة وفعالية الجهاز الإدارى: تنظيم البنك وتنمية خبرات العاملين.
- ٥ - ابتكار الخدمات والأوعية الادخارية والاستثمارية، وأساليب التمويل والاستثمار وطرق اداء الخدمات والعمليات.
- ٦ - أهداف التكافل الاجتماعى : المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التى تحقق مجسنا فى توزيع الدخل، أو إنشاء المشروعات الاجتماعية أو منح القروض الحسنة.
- ٧ - الالتزام الشرعى : عدم الوقوع فى مخالفات شرعية أو شبهات وتصحيح الأخطاء فور وقوعها واتخاذ الضمانات التى تمنع تكرارها فى المستقبل.

(ج) سمات البنك الإسلامى :

- لعل أهم ما يميز به البنك الإسلامى السمات التالية :
- أولا : أنه ليس مجرد بنك لا يتعامل فى الربا. كما لا يمكن تصوّره كمؤسسة تستهدف فقط تعظيم الربح، ومن ثم لا يكون معيار الربح هو الأساس فى الحكم على المشروعات التى يمولها، وإنما يمتد إلى آفاق أوسع لتحقيق المصالح الكلية للمجتمع الإسلامى.
- ثانيا : للبنك الإسلامى دور رئيسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس قوامها عدم تبديد الثروات واستخدامها بكفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية، وتقوية الهياكل الأساسية، وتحقيق التوازن فى تنمية القطاعات المختلفة وتحويل البطالة إلى عمالة منتجة.
- ثالثا : تعتمد البنوك الإسلامية أساسا على الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة مع الغير فى تحقيق أرباحها، على عكس البنوك التى تحقق أرباحها أساسا من القروض.
- والبنك الإسلامى ليس بنكا تقليديا فهو لا يتاجر على الملكية بمعنى قيامه باستخدام الأموال المقترضة والمودعة من الغير من أجل تحقيق ربح أكبر لأصحاب البنك (الفرق بين سعر الفائدة المدينة والدائنة) وإنما هو بنك استثمارى وأن كان يتميز عن بنوك الاستثمار التقليدية بأنه يعتمد على حوافز أخرى غير حافز سعر الفائدة لجميع المدخرات، وفى مقدمة هذه الحوافز المشاركة فى عائد الاستثمار.
- خامسا : البنوك الإسلامية بنوك اجتماعية تحقق التكافل الاجتماعى. ليس فقط من حيث قيامها بجمع الزكاة وصرفها فى مصارفها الشرعية، ولكن أيضا من حيث العدالة فى توزيع عائد الأموال المستثمرة، ومن

حيث تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار الذي يمثل أحد أهدافها عند اختيار المشروعات التي تؤسسها أو تشارك في تمويلها، فهي تشجع المشروعات التي تعمل على تنمية الدخل وتحسين توزيعه. ويستتبع الصفات المميزة للبنك الإسلامي بعض الاختلاف في مصادر الأموال، وتوظيفاتها بين البنك الإسلامي والبنك التجاري التقليدي تتمثل في إخفاء بند القروض والأوراق التجارية المخصصة من ميزانية البنك الإسلامي، وظهور بند عمليات المشاركة والمضاربة والمرابحة كبدل له، بالإضافة إلى ضخامة حجم ودائع الاستثمار لدى البنك الإسلامي.

ويلاحظ أن العلاقة بين الودائع الاستثمارية والتمويل بالمشاركة تدور في إطار الشركة... فهي علاقة ثنائية في عقد المضاربة الشرعية بين صاحب الوديعة كرب مال (الشريك بماله) والبنك كمضارب (الشريك بعمله) أو علاقة ثلاثية بتكليفها في نطاق المضاربة المشتركة كنظام جماعي للاستثمار أشخاصها هم أصحاب الودائع كجماعة المستثمرين والمضاربين كجماعة المضاربين، والبنك كمضارب مشترك... أما في البنوك التجارية التقليدية فتكون علاقة صاحب الوديعة بالبنك في إطار علاقة الدائن بالمدين.

(د) قرارات الاستثمار في البنوك الإسلامية :

عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً يفرض أساليب تمويل جديدة كالتمويل بالمشاركة التي تحل محل القروض.

في حين ينكمش الاستثمار في الأوراق المالية التقليدية إلى الحد الذي تسمح به أنواع الأوراق المالية الإسلامية المتاحة، وتزداد أهمية تأسيس المشروعات الاستثمارية وترويجها.

وعند اتخاذ القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية يجب مراعاة ما يلي:

- ١- أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.
- ٢- الأولويات الإسلامية من واقع الأمة الإسلامية.
- ٣- أهداف البنك الإسلامي.
- ٤- تحليل أنواع الاستثمار من منظور الشرعية والسيولة والربحية والمخاطرة والقيمة التنموية.

الأولويات الإسلامية في مجال الاستثمار:

لا يمكن أن ينفصل وضع وتحديد الأولويات الإسلامية في تنفيذ الأهداف عن واقع الأمة الإسلامية لتفادي التعارض بين الأهداف واحتمال حدوث خلل في توزيع الدخل في السنوات التالية.

... كان هذا هو الإطار العام لأهداف الاقتصاد الإسلامي التي حددها واضعو موسوعة الاستثمار للبنوك

الإسلامية.. والتي أخذت بها بنوك القرى الإسلامية في مصر.

وننتقل الآن إلى الإجراءات التي اتخذت لتطبيق بنوك القرى الإسلامية.

٢- اجراءات تطبيق النشاط المصرفي الإسلامي

وافق مجلس إدارة البنك الرئيسي في ١٩٨٦/١٢/٢٨ على البدء في مزاولة النشاط المصرفي الإسلامي من خلال تحويل نشاط بنكين من بنوك القرى أحدهما في الوجه البحري (بطنطا) والآخر بالوجه القبلي (بقنا) مباشرة النشاط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بعد إعداد العمالة اللازمة وتدريبها على هذا النشاط. كما وافق المجلس على إنشاء إدارة للمعاملات الإسلامية بالبنك الرئيسي لتقوم بدور التخطيط والمتابعة على تلك الأنشطة المحولة بالطريقة الإسلامية وتشكيل لجنة للرقابة الشرعية.

هيئة الرقابة الشرعية :

استرحب النشاط المصرفي الإسلامي بالبنك الاستعانة بهيئة للرقابة الشرعية من علماء الشريعة الإسلامية والمتخصصين في الفقه المقارن، تكون مهمتها المشورة وإبداء الرأي فيما يحال إليها من مسائل لتقرير مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.. وقد شكلت هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء. ويقوم البنك الرئيسي بمتابعة أنشطة وحدات بنوك القرى للمعاملات الإسلامية بالإضافة إلى دور هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وذلك لكفالة قيام هذه الوحدات بأنشطتها في الإطار السليم لهذه المعاملات.

بدء النشاط المصرفي الإسلامي :

بعد تدريب جيد للأجهزة الوظيفية على العمل المصرفي بطريقة إسلامية.. بدأ أول بنك قرية إسلامي نشاطه في مدينة قنا في ١٩٨٧/٣/١٤ وفي نفس العام بدأ البنك الثاني نشاطه في مدينة طنطا.

٣- الإطار العام لنشاط بنك القرية الإسلامي

فيما يلي عرض للإطار العام لنشاط المعاملات الإسلامية بالبنك:

أولا : مصادر التمويل :

وتنقسم إلى قسمين :

١- مصادر داخلية :

وتتمثل في قيمة ما يمكن أن يخصصه البنك الرئيسي وبنوك المحافظات من تمويل بدون فوائد لتوظيفه في الأنشطة الاستثمارية الإسلامية للحصول على عائد يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

٢ - مصادر خارجية :

وتنقسم إلى :

أ- الحسابات الجارية.

ب- حسابات الاستثمار.

والحد الأدنى لفتحها مائة جنيه أو مضاعفاتها. ولا يجوز السحب منها خلال المدة المحتسب عنها العائد.

ج - حسابات التوفير بعائد : والحد الأدنى لفتحها خمسون جنيهًا أو مضاعفاتها.. ويمكن السحب والإيداع منها فى أى وقت بشرط ألا يقل رصيدها خلال المدة المحتسب عنها العائد عن الحد الأدنى اللازم لفتحها.

ثانيا : نشاط بنك القرية الإسلامى :

يؤدى بنك القرية الإسلامى كافة الأنشطة المصرفية والاستثمارية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية وقانون إنشائه وطبيعته نشاطه.

وفىما يلى أهم الأنشطة الخدمية والاستثمارية التى يمكن أن يزاولها البنك:

١- الخدمات المصرفية :

يقدم البنك خدمات مصرفية مقابل عوض شرعى (عمولة أو أجر) كما يجوز له استرداد مصاريفه الفعلية كالبريد والبرق والهاتف ونحوها.. بالإضافة إلى عوض محدد للمتفعة المباحة المعلومة.

ويمكن تقديم الخدمات المصرفية فى مجالات عدة منها :

أ- قبول الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) ودائع التوفير بعائد والودائع الاستثمارية.

ب- تحصيل الشيكات والكمبيالات لحساب العملاء.

ج- إصدار خطابات الضمان.

د - تحويل الأموال من بنك لآخر.

هـ - شراء وبيع الأسهم الخاصة بالعملاء وتحصيل كميوناتها.

و- إصدار الأسهم لحساب الشركات ومعاونتها فى الاكتتاب أو زيادة رأس مالها أو استهلاك أسهمها.

ز- أعمال الاستثمارات والخدمات المالية والدراسات الاقتصادية لاكتشاف الفرص البديلة والمتاحة للاستثمار لحساب الغير.

٢- الأنشطة الاستثمارية :

وتهدف إلى تقديم التمويل اللازم للمشروعات الجائزة شرعا والتى تخدم أهداف التنمية الزراعية وتساهم

فى النهوض بالقرية المصرية وتنميتها وذلك من خلال أساليب الاستثمار الإسلامية التالية :

أ- المشاركة :

يعتمد هذا الأسلوب على مبدأ الغنم بالغرم الذى أوردته الشريعة الإسلامية فيقوم البنك بالمشاركة فى تمويل المشروعات التى تخدم التنمية الزراعية التى يتقدم بها عملاؤه- وتبقى لكل طرف حصصه الثابتة فى العملية إلى حين انتهاء أجل المشاركة- ومايتحقق من أرباح أو خسائر يوزع بين الشركاء بنسبة رأس مال كل منهما وذلك بعد خصم نسبة من صافى الربح مقابل الإدارة والعمل يستحقها العميل.

وفى بعض صور المشاركات (المتناقصة) يمنح البنك المتعاملين معه الحق فى الحلول محله سواء مرة واحدة أو على مراحل وفق ما تقتضيه شروط العقد وطبيعة العملية موضوع المشاركة.

ولا يخفى أن ذلك يساعد المتعاملين على اقتناء الأصول الرأسمالية اللازمة لهم وتملكها فى النهاية طبقا لقدرتهم دون أن يتحملوا أعباء أو التزامات إضافية (سعر الفائدة) - ويحقق أسلوب المشاركة بصفة عامة العديد من المزايا منها:

١ - تحرير العميل من السلبية التى يتصف بها المودع الذى يودع أمواله فى البنك العادى و ينتظر ما يحصل عليه من فوائد.

٢ - تعزيزهم بالأمن والمساندة المالية والفنية بما يمكنهم من اقتحام بعض المجالات الاستثمارية التى لا يمكن اقتحامها بمفردهم.

٣ - تحقيق العدالة فى توزيع العائد.

ب- المضاربة الشرعية :

تقوم المضاربة الشرعية على تقديم المال من جانب البنك بوصفه رب المال والعمل من جانب العميل المضارب بوصفه الشريك بالعمل ويقوم المضارب بما لديه من خبرة باستثمار هذا المال فيما أحل الله عز وجل.

ويتم تقسيم الربح (الربح) الناتج عن هذا النشاط بين الطرفين بالنسبة التى تحدد مسبقا- أما فى حالة الخسارة فيقتصر حجم ما يتحملة المضارب منها على المجهود الذى قام به فى حين يتحمل البنك صاحب رأس المال المضارب بخسائره قد تصل إلى حجم رأس المال بالكامل وذلك طالما أن المضارب قد بذل العناية الكافية فى إدارته بعد أن يكون البنك قد تأكد أن الخسارة قد وقعت لظروف خارجة عن إرادته.

أما إذا كانت الخسارة بسبب تقصيره أو إهماله أو مخالفته لشروط العقد فمن حق المصرف أن يرجع عليه لاستيفاء حقه فيما تلف من رأس المال ومطالبته بالتعويض عن الضرر الذى وقع عليه.

وينفرد هذا النموذج الشرعى للتعامل بمحافظته وتكريره لقيمة من أهم القيم الإنسانية وهى العمل.

ج- بيع المراهبة :

بيع المراهبة هو أحد أشكال البيوع الشرعية التي بمقتضاها يقوم البنك بشراء السلعة لمن يقوم ببيعها ويجوز أن يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة لصالحه بعد تحديد جميع أوصافها وتكلفتها على أن يتفق الطرفان على مقدار ربح يضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع مع تحديد مكان وشروط التسليم وطريقة سداد القيمة.

د- البيع بالأجل (بالتقسيط) :

وهو تسليم السلعة مباشرة مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو جزء منه وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من الثمن على أقساط.. ولذا يسمى هذا النوع من البيوع البيع بالتقسيط، والبيع إلى أجل قد يكون الثمن الذي تباع به السلعة نقدا.. وهذا لا خلاف على جوازه بل استحسانه بين الفقهاء.

كما قد يكون البيع إلى أجل بثمن أكثر من الثمن الحالي أى أن البائع يبيع بثمنين ثمن حاضر (ويسمى نقدا) وثمن أجل (ويسمى تقسيطا) ويزيد الأجل عن الحاضر.. وقد اختلف الفقهاء فى الرأى بخصوص جواز هذا النوع من عدمه ولكن الجمهور أجازوه.

هـ - بيع السلم :

ويقوم على طلب من المشتري إلى البائع لشراء سلعة محددة المواصفات كما وكيفاً.. ويقوم المشتري بسداد ثمن السلعة بالكامل دفعة واحدة (فى مجلس العقد) أو على دفعات قبل تمام تسليم السلعة وذلك مقابل التزام البائع بتسليم المشتري السلعة المطلوبة والمحددة المواصفات فى المكان والزمان المتفق عليهما وعادة ما يكون الزمن مؤجلا.

وتصلح هذه المعاملة لتمويل الأنشطة التى يحتاج أربابها إلى النفقة لإخراج ثمرتها كإنتاج المحاصيل غير التقليدية مما يساعد البنك فى الحصول على هذه السلع من المنتج رأسا دون وساطة وإعادة بيعها بأنواع البيوع المختلفة والتصدير للخارج.

و- التأجير التملكى :

يقوم بنك القرية الإسلامى بتوفير الأصول الرأسمالية للعملاء عن طريق شرائها ثم تأجيرها لهم خلال فترة محددة تنتهى بتملكهم لها بعد بلوغ مقدار الإيجارات المحصلة منهم القيمة البيعية للأصول مضافا إليها مقابل الانتفاع به لحين انتقال الملكية بصفة نهائية.

ومن الملاحظ أنه... وإن كانت معظم توظيفات المصرف الإسلامي تدور في تلك المشاركة فإن ذلك لا يحل بين البنك وحقه الطبيعي في تأمين أمواله وأموال المودعين بصور من الضمانات الفنية والشخصية والمادية الشرعية... التي تقلل من مخاطر ضياعها وتحميد غائنها إذا ما طل العميل في ردها أو خالف شروط العقد أو أهمل في تنفيذها أو تقاعس عن بذل الهمة الواجبة في الحفاظ على ما تحت يده من أموال البنك.

٤- توظيف أموال بنك القرية الإسلامي

يتم استثمار الأموال وتوظيفها في المجالات التالية:

- ١ - تنمية الإنتاج الزراعي من خلال المشاركة في تمويل الزراعات المختلفة وبما يتفق مع استراتيجية البنك الأم.
- ٢ - تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسكنية من خلال تحسين سلالات الإنتاج الحيواني وتمويل مشروعات إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء وتمويل إنشاء وتشغيل المزارع السمكية ومشروع تربية الأسماك في أقفاص في المجارى المائية.
- ٣ - الدخول في مجالات التصنيع الزراعي من خلال تمويل صفار المنتجين من مواطنى القرية.
- ٤ - توفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية للقطاع التعاوني بما يؤدي إلى مشاركة التعاونيات في التنمية الزراعية وتوفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية لأفراد القطاع الخاص لاستثمار وإنتاج وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي والآلات الزراعية.

٥ - توزيع العائد

يتم توزيع العائد وفق الأسس التالية :

١- بين البنك وشركائه :

تنقسم أنشطة البنك إلى قسمين:

- ١ - أنشطة يزاولها البنك بذاته دون مشاركة مع الغير- كالخدمات المصرفية وأنواع البيوع الشرعية كبيع المراجعة للأمر بالشراء والبيع لأجل ويعود عائد هذه الأنشطة بالكامل للبنك والمودعين كل حسب ما يخصه.
- ٢ - نشاط يزاوله بالاشتراك مع الغير- وينظمه عقد المشاركة ويتم اقتسام عائد بين البنك والشريك على النحو التالي:

- أ- نسبة للشريك يتفق عليها مقابل العمل والإدارة وبراعى في تحديدها مدى أهمية عنصر الإدارة وما يتميز به الشريك من مهارات وخبرات خاصة لازمة لنجاح العملية.
- ب - نسبة للبنك يتفق عليها مقابل جهوده الفعلية في دراسة جدوى المشروع وتقديم الخبرة والمشورة

الفنية والاقتصادية.. فإن لم يكن للبنك جهد ظاهرة فى عملية المشاركة لم يستحق شيئا من ذلك.
أما النفقات الفعلية كالبريد والبرق والهاتف وأجور الخدمات المصرفية التى يؤدبها البنك للشريك سواء
لعملية المشاركة أو غيرها فإنه يستأديها منه نقدا أو خصما من حساب جارى الشريك طرفه.
ج- الباقي يوزع بين البنك والشريك بنسبة قيمة مساهمة كل منهما فى رأس مال العملية.

٢- بين البنك والمودعين :

هناك أنشطة يستحوذ البنك على صافى عوائدها بالكامل وهى:

أ - عائد الخدمات المصرفية.

ب - عوائد مشروعات الاستثمار المباشر التى يقوم بها البنك منفردا بأمواله الخاصة.. أما بالنسبة للأنشطة
المشتركة أى التى يجريها البنك بأمواله وأموال المودعين فإنه يتم توزيع صافى عوائدها بين البنك والمودعين
على أساس قيمة ومدة مشاركة البنك والمودعين فى هذه الاستثمارات بعد خصم قيمة الزكاة الواجبة على
أموال المودعين لمن يرغب منهم.

٦ - نشاط بنوك القرى الإسلامية

حقق بنوك القرية الإسلامى فى كل من طنطا وقتنا نتائج تيشر بالحاجة إلى التوسع فى هذا النظام.. وإن
كان النجاح الذى حققه فى الثانية أكثر حيث بلغت نسبة العائد الموزع على المودعين ١٦,٨ ٪، ١٠ ٪،
٨٨، ٨٩، ١٩٩٠ على التوالي وذلك برغم أن مصادر تمويل هذا البنك كان معظمها من ودائع
التوفير والودائع لأجل.

وبوضع الجدول التالى نشاط هذين البنكين من حيث مصادر التمويل وأساليب توظيف الأموال ونتائج
الأعمال.

وعلى ضوء ماتحقق من الممارسة العملية للنشاط المصرفى الإسلامى فإن الأمر قد استلزم أن يكون
من مستهدفات البنك إنشاء بنوك قرى إسلامية بجميع محافظات الجمهورية.. ولتجميع مدخرات القطاع
الريفى العازقة عن التعامل الربوى.

والمأمول أيضا أن يكون نجاح هذه التجربة دافعا للتوسع فى تطبيقها بمواقع جديدة، وبذلك يتحقق
لجماهير الزراع المتعاملين أمل طالما تمناوا تحقيقه.. مما يؤدى إلى فتح آفاق جديدة فى مجال الإقراض والادخار
بالريف المصرى.

هـ- تعامل التعاونيات فى مستلزمات الإنتاج

منذ صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ والائتمان يقدم من بنوك القرى مباشرة.. كما جاء القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ يبدأ العضوية الاختيارية ويبدأ حرية العضو فى التعامل مع الجمعية أو غيرها.. وقد ظهر عديد من المشاكل عند تطبيقهما أدت إلى وجود الظواهر التالية:

١ - تباعد الجمعيات عن بنوك التنمية والائتمان الزراعى ووجداتها لدرجة أنها فكرت فى إنشاء بنك تعاونى خاص بها.

٢ - تقلص نشاط الخدمات فى معظم الجمعيات نظرا لعدم توافر مصدر تمويل لها فضلا عن أبلولة معظم مخازنها ومقارها لبنوك التنمية والائتمان الزراعى.

٣ - انحجبت معظم التعاونيات الزراعية إلى إيداع أموالها فى البنوك التجارية مما كان له الأثر على مصادر تمويل البنوك الأخيرة.. ومع ضخامة هذه المشاكل والصعوبات.. ولأن البنك يعتبر نفسه بنك الحركة التعاونية لأنها أسهمت فى رأس ماله واشتركت فى مجلس إدارته وخول له القيام بجميع العمليات المصرفية.. وأن القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ أعطى لها الأولوية فى الحصول على قروضه وخدماته.

لذلك حرص على إشراك التعاونيات فى عضوية مجالس إدارات بنوك المحافظات، بالقرار الوزارى رقم ٣٠٤ فى ٨٦/٣/٧٣.. وبه أصبح رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية فى كل محافظة عضوا فى مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعى.

ولأن الهيكل التنظيمى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك المحافظات التابعة له لم يكن فيه وحدات متخصصة لدراسات التمويل التعاونى.. فى الوقت الذى يتعامل فيه البنك مع عديد من الجمعيات النوعية مثل جمعيات الميكنة الزراعية وجمعيات الإصلاح الزراعى وجمعيات استصلاح الأراضى وغيرها.. لذلك تقرر تخصيص وحدات تنظيمية متخصصة فى التمويل التعاونى فى كل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك المحافظات على الوجه التالى:

أ - إنشاء إدارة للتمويل التعاونى على مستوى البنك الرئيسى تتولى الدراسات والتخطيط والمتابعة لسياسة التمويل لجميع أنواع التعاونيات الزراعية.

ب - إنشاء وحدات للتمويل التعاونى على مستوى كل بنك من بنوك المحافظات يتحدد حجمها حسب مستوى كل بنك وحجم النشاط التعاونى بدائثرته.

حقوق التعاونيين فى ظل القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠:

مع صدور القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ نشأت حقوق للتعاونيين منها:

أ - الإقراض التعاونى وظيفية رئيسية للجمعيات التعاونية الزراعية فى كل مستويات البنيان التعاونى.

ب - تعامل الأعضاء إختيارى.. فللمعضو أن يتعامل مع جمعية أو بنك القرية الذى تقع حيازته

فى دائرته.

ج- للتعاونيين الحق فى تأسيس بنك تعاونى يمول حركتهم.

الجمعيات المختارة

بدأت مناقشة بين قيادات البنك والحركة التعاونية حول تخصيص جزء من أمواله يقرضها للتعاونيات لتعتمد إقراضها بنفس شروطه إلى أعضائها طبقاً لنص المادة (١١) من القانون المشار إليه.. ومن المادة ١٢٢ من اللائحة التنفيذية.

واستجاب البنك لطلب التعاونيات وصدرت القرارات الوزارية أرقام ٤٩٥، ٥٥٨ لسنة ١٩٨٥ لتنظيم إقراض التعاونيات.

كما شكلت لجان فنية وعقدت اجتماعاتها فى ٨٥/٧/٢١، ٨٥/٨/١٢ لدراسة أساليب تعامل الجمعيات التعاونية الزراعية فى صرف مستلزمات الإنتاج وعلاقاتها ببنوك التنمية بالمحافظات. وضعت هذه اللجنة فى اجتماعها يوم ٨٥/٨/١٩ عدداً من المعايير التى يجب توافرها فى الجمعيات المختارة وهى :

- ١ - أن تكون ذات حجم اقتصادى يتكافأ مع الموقف المالى والمشروعات القائمة فى الجمعية.
 - ٢ - أن يكون لها جهازها الوظيفى المتكامل وعلى مستوى من الكفاءة.
 - ٣ - أن يكون لديها المنشآت اللازمة من عقار ومخازن وأن تكون مجهزة بالأثاث المكتبى اللازم والقادرة على تجهيز الأثاث المطلوب.
 - ٤ - أن يكون مركزها المالى قويا ويستدل على متانة المركز المالى بما يلى:
 - أ- ألا تكون مدينة ولديها رصيد وحساب جارى دائن.
 - ب- ألا تكون قد حققت خسائر سواء بصفة إجمالية أو فى مشروعاتها.
 - ج- أن يكون لدى الجمعية مشاريع استثمارية أو على استعداد للقيام بها.
 - ٥- أن يكون مجلس إدارة هذه الجمعيات متجاوباً ومتحمساً لتنفيذ هذه التجربة.
- ومع بداية عام ١٩٨٦ حرص البنك كل الحرص على توطيد العلاقة بينه وبين التعاونيات واتساع دائرة الإقراض التعاونى وتلبية حاجة التعاونيات من الأموال والخبرات اللازمة.. وقد عقد رئيس البنك اجتماعاً بقيادات الحركة التعاونية الزراعية يوم ٨٦/٣/١٩ بمقر الاتحاد اتفق فيه على الأسلوب التنفيذى لقيام الجمعيات بصرف مستلزمات الإنتاج والعمل على حل مشاكلهم.

وننتج عن هذا الاجتماع تصفية المشاكل القائمة بين البنك والحركة التعاونية.. كما شكلت لجنة لوضع الأسلوب التنفيذى لقيام الجمعيات بصرف مستلزمات الإنتاج وأعضائها وصدر بهذه القواعد كتاب البنك

الرئيسى الدورى فى ١٧/٩/١٩٨٦. وقد تم الاتفاق على مايلى:

تجربة الإقراض الكلى

طلب الاتحاد التعاونى والجمعية العامة من البنك أن تقوم الجمعيات بإقراض كامل أعضائها كالنظام المتبع فى جمعيات الإصلاح الزراعى (إقراض كلى) ولم يتوان البنك عن الاشتراك مع نائب رئيس الجمعية العامة فى إعداد نموذج عقد قرض ثلاثى الأطراف:

أ - بنك المحافظة بصفته مقرضاً - طرف أول - حيث أن هذه البنوك وحدات مستقلة منشأة بحكم القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٤.

ب - الجمعية التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض بصفتها مقترضة - طرف ثان. ومسئولة عن صرف وتحصيل القروض لأعضائها.

ج - الجمعية العامة للاتتمان الزراعى - طرف ثالث - بصفتها ضامنة متضامنة مع الجمعيات المحلية فى سداد القرض تنفيذا للبلد (سأدساً) من قرارات اللجنة المشكلة لبحث الأسلوب التنفيذى لقيام الجمعيات بصرف مستلزمات الإنتاج والمجمعة بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٦.

وقد احتوى هذا النظام على كثير من المميزات للجمعيات منها نقل مستلزمات الإنتاج من مصادر الشحن إلى مخازنها مباشرة إذا كانت المخازن تقع على طرق صالحة وكثير من المزايا الأخرى. وقد دلت المؤشرات على عدم نجاح هذه التجربة للأسباب الآتية :

أولاً : أن الجمعية العامة لا تستطيع القيام بمسئولية الإشراف على توزيع مستلزمات الإنتاج على الجمعيات المحلية تاركة هذه المسئولية للجمعيات المركزية التى تخلفت بدورها عن ذلك إذ وجدت أن فى صيغة العقد الثلاثى تجاهلاً لدورها كقمة للبيان التعاونى فى المحافظة.

بل إن بعضها طرح تماماً فكرة العقد واستمر فى التعامل الجزئى وعلى سبيل المثال: كل محافظات الوجه القبلى - ومحافظات الاسماعيلية ودمياط والإسكندرية والعريش والسويس من الوجه البحرى.

ثانياً : الاختيار غير الكفء للجمعيات التى تقوم بصرف مستلزمات الإنتاج قبل بداية الإقراض الكلى بوقت كاف.

ثالثاً : تأخير التعاقد مع الجمعيات المحلية حتى بداية المواسم الزراعية بأيام قليلة.

رابعا : وقوف الإدارة المركزية للتعاون الزراعى فى وجه التجربة وهى الجهة المسئولة عن تطبيق القانون بدعى أن الاتفاق يؤدى إلى الإلزام وإلغاء الاختيارية مستندة فى ذلك لنص المادة (١١) فقرة (٥) من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والمادة (٢٢) من لائحته التنفيذية وتقدمت بمذكرة تطلب فيها أن يكون التعامل أساسه الاختيارية.

وأسفر التطبيق عن كثير من المشاكل والخلافات بين البنك والتعاونيات فضلاً عن ثبوت عدم سلامة

التجربة من الناحية الاقتصادية.. حيث كانت تؤدي إلى وجود فاقد في الجهد والنفقات نتيجة لوجود جهتين للتعامل في نفس القرية.

وقد تضمنت استراتيجية البنك تطوير هذا النظام بما يحقق صالح الزراعة ويؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق التكامل بين البنك والتعاونيات وذلك بقيامها بعملية توزيع المستلزمات واقتصار عمل البنك على تقديم الائتمان النقدي والعمليات المصرفية اللازمة للتنمية الزراعية.

وبالاتفاق مع التعاونيات أعد نظام بمقتضاه تقوم الجمعيات المحلية بالقرى ببيع مستلزمات الإنتاج لأعضائها نقداً دون أن يتدخل أحدهما في اختصاص الآخر ويقتصر دور البنك على تقديم القروض النقدية للزراعة ومسك حساباتهم.

ثم تتسلم الجمعيات مستلزمات الإنتاج العينية اللازمة لأعضائها كقرض تتحمل فوائده (بالنمر والقواسم) بأدنى سعر للفائدة والتي لا تتجاوز نصفاً في المائة من جملة قيمة مستلزمات الإنتاج المسلمة لها. وما يدل على عدم سلامة نظام الجمعيات المختارة اقتصادياً.. عدم الأخذ به على مدى سبع سنوات إلا في ٣٤٥ جمعية فقط من عدد الجمعيات المحلية ليس هذا فقط - بل إن من بينها ٢٠٤ جمعيات يتعامل كامل أعضائها معها.. أما الباقي فالتعامل مع البنك والجمعية معا في القرية الواحدة.. وهذا ما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم ٥٦

الجمعيات المختارة لإقراض أعضائها

م	المحافظة	عدد الجمعيات		الإجمالي
		كلي	جزئي	
١	البحيرة	٣	١٣	١٦
٢	الغربية	٢٦	-	٢٦
٣	الشرقية	٢٩	٤٨	٧٧
٤	المنوفية	-	٢١	٢١
٥	كفر الشيخ	٢٣	١	٢٤
٦	الإسماعيلية	١٩	١٤	٣٣
٧	الدقهلية	٧٤	-	٧٤
٨	القليوبية	٣	-	٣
٩	الفيوم	١٥	-	١٥
١٠	المنيا	١	١	٢
١١	سوهاج	-	١٦	١٦
١٢	أسيوط	١	٢٧	٢٨
١٣	الوادى الجديد	١٠	-	١٠
	الجملة	٢٠٤	١٤١	٣٤٥

تطوير نظام تعامل التعاونيات فى مستلزمات الإنتاج

من أهم التطورات الإيجابية فى هذه المرحلة إسناد عمليات توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بالنقد للجمعيات التعاونية الزراعية مع دعم التعاونيات للقيام بدورها فى خدمة الزراع، وتوحيد جهة الإقراض للزراع بمعرفة البنك تحديداً للمسئولية ولعدم تضارب الجهات المتعاملة مع المزارع.

وبذلك تتفرغ بنوك القرى لأداء الخدمات الائتمانية والمصرفية وتصيب وحدات مصرفية متكاملة وفعالة. وقد أكد البنك على ضرورة دعمه للتعاون من خلال استراتيجيته التى نوقشت بالإسماعيلية فى ١٩٨٨/٢/٤ .. والتى جاء بها :

١ - إشراك التعاونيات مع البنك فى مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان بتمثيلها فى فريق الإدارة المزرعية على أساس تمثيل مندوب عن الجمعيات التعاونية على مستوى بنك القرية ورئيس الجمعية المشتركة على مستوى المركز ورئيس جمعية المحاصيل على مستوى بنك المحافظة.

٢ - التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية الراغبة فى صرف مستلزمات الإنتاج الزراعى وأعضائها بشرط أن يكون لها مجلس إدارة قوى وحسابها الجارى دائن ويسمح بسداد مصروفات التشغيل لمدة عام - ولديها امكانيات تخزينية - وذات موقع ملائم.

٣ - التوسع فى قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بصرف مستلزمات الإنتاج الزراعى.. وعلى أن يقوم البنك باعتماد القروض للزراع واستخراج أذن الصرف على مخازن هذه الجمعيات.

٤ - تدعيم العلاقة مع التعاونيات ومساندتها للقيام بدورها فى التنمية الزراعية والريفية. وكذلك ما أكدته المهندس رئيس مجلس إدارة البنك حيث صرح أن^(١) توصيات مؤتمر رؤساء بنوك التنمية والائتمان بالمحافظات تهدف إلى :

١ - تحقيق التكامل بين التعاونيات الزراعية وقطاع الائتمان الذى تمثله بنوك التنمية والائتمان بالمحافظات والقرى.

٢ - دعم التعاونيات وقيامها بصرف مستلزمات الإنتاج الزراعى على أن يتم ذلك تدريجياً وفقاً لمراحل رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتوفير القدرة لدى الجمعيات من مخازن وجهاز وظيفى لتقوم بهذا الدور.. وفى سبيل تحقيق ذلك سيتم الآتى :

أ - تعديل القانون رقم ١١٧ الخاص بإنشاء البنك وفروعه بما يسمح بمساهمة التعاونيات فى رأس مال البنك بما لا يقل عن ١٠٪ أى حوالى ٢٠ مليون جنيه وتعديل اسم البنك بإضافة الصفة التعاونية إليه.

ب - مساهمة الجمعيات التعاونية فى تكوين شركات لتوزيع مستلزمات الإنتاج.

(١) المهندس / عادل حسين عزى رئيس مجلس إدارة البنك - الاجتماع الذى عقد فى الاتحاد فى ١٩٨٨/٨/١٠.

- ج - العمل على تطوير الائتمان الزراعى بتطبيق الأسلوب الذى اتبع بمشروع المزارع الصغير فى نقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعى على أن تعمم الاستفادة من المشروع.
- د - تمثيل التعاونيات فى لجان مشروع تنمية الإنتاج الزراعى والائتمان بجميع مستوياتها.

التطبيق المرحلى للنظام:

- تم تطبيق النظام من خلال لجنة عليا تضم ممثلين عن التعاونيات والزراعة والبنك. وقد وضعت خطة مرحلية على خمس سنوات.. ومما ييشير بنجاح هذه التجربة ما يلى:
- ١ - رغبة التعاونيات المشاركة فى تطبيق هذا النظام - حيث بلغ عدد المراكز التى طلبت التعاونيات منها الانضمام لتطبيق هذا النظام ٢٣ مركزاً.
- إلا أن اللجنة وافقت على التطبيق فى عشرة مراكز إدارية اعتباراً من الموسم الشتوى ١٩٩٠ / ١٩٩١ - وفق البرنامج الزمنى للتنفيذ الذى وافق عليه السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة طبقاً لما يلى :

السنة	عدد المراكز المختارة	الجملة فى نهاية العام
المرحلة التجريبية	٤	٤
١٩٩١/٩٠	١٠	١٤
١٩٩٢/٩١	٢٨	٤٢
١٩٩٣/٩٢	٨٤	١٢٦
١٩٩٤/٩٣	٢٧	١٥٣

- ٢ - التوصيات التى صدرت عن خبراء المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعى بعد قيامها بدراسة نظام الجمعيات المختارة والأخرى التى طبق فيها النظام الجديد.. ونذكر نصها فيما يلى :
- أ - التوسع فى تجربة مستلزمات الإنتاج الحالية (وهى التى أسماها الخبراء بالمشروعات الرائدة) المشروع التجريبى المطبق حالياً فى أربعة مراكز وتحديد مراحل لتوقف البنك عن توزيع مستلزمات الإنتاج.
- ب - تدعيم القسم التعاونى بالبنك.
- ج - قيام البنك بدور تمويل الزراع والتعاونيات.
- د - وضع برامج لتأجير مراكز توزيع مستلزمات الإنتاج للتعاونيات.
- هـ - مساعدة التعاونيات فى تطوير عملية الحصول على احتياجاتها.

جدول رقم (٥٧)

بنوك المحافظات والفروع وبنوك القرى والجمعيات
المطبقة لنظام تعامل الجمعيات مع بنوك القرى
فى صرف مستلزمات الإنتاج اعتباراً من
الموسم الشتوى ٩٠ / ١٩٩١

م	المحافظة	عدد الفروع	عدد			
			بنوك القرى		التعاونيات	
١	المنوفية	١ - شين الكوم ٢ - منوف ٣ - تلا ٤ - الباجور	٤	٣٣		
			٤	٣٣		
			٦	٣٦		
			٥	٣٥	١٩	١٣٧
٢	كفر الشيخ	٥ - قلين ٦ - فوة	٤	٢٨		
			٣	٤٢	٧	٧٠
٣	الدقهلية	٧ - ميت غمر ٨ - بلفاس	٨	٤١		
			٧	٤٥	١٥	٨٦
٤	الغربية	٩ - سمند	٤	٢٢	٤	٢٢
٥	دمياط	١٠ - الزرقا	٣	١١	٣	١١
٦	أسوط	١١ - أبو تيج ١٢ - القوصية	٤	١٢		
			٥	٢٧	٩	٣٩
٧	سوهاج	١٣ - جبهنة	٢	٩	٢	٩
٨	بنى سويف	١٤ - بنى سويف	٥	٣١	٥	٣١
	المجملة		٦٤	٤٠٥	٦٤	٤٠٥

المصدر : إدارة بحوث تطوير التمويل التعاونى - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

الأسس العلمية لتطبيق النظام الجديد:

بنى النظام الجديد على أسس علمية تداركاً للأخطاء التى حدثت فى الماضى والتى انتهت بقيام بنوك القرى.. ونورد فيما يلى بعض هذه الأسس.

١ - إعداد تقييم شامل للجمعيات التى سيطبق فيها النظام عن طريق استمارة استبيان.. وذلك لإعادة تقييمها بعد عام للتعرف على الاتجاهات الإيجابية والسلبية.

- ٢ - إجراء تقييم دورى لفروع البنك وبنوك القرى.
- ٣ - القيام بالتخطيط الإقليمى للتطبيق وحل مشاكله من خلال قنوات شرعية ممثلة فى اللجان التالية :
 - أ - اللجنة العليا - صدر بشأنها القرار الوزارى رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٨٩.
 - ب - اللجنة الرئيسية - صدر بشأنها قرار السيد المهندس / رئيس البنك رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٩.
 - ج - اللجنة الإقليمية - صدر بشأنها القرار الوزارى رقم ١٢٩٦ لسنة ١٩٨٩.
 - د - اللجنة التنفيذية - صدر بشأنها القرار الوزارى رقم ١٢٩٦ لسنة ١٩٨٩.
 - هـ - لجنة التقييم الإقليمية - وصدرت بها قرارات رؤساء مجالس بنوك التنمية المنفذة.
- ٤ - متابعة خطوات التطبيق يوما بيوم عن طريق لجان التقييم الإقليمية والإدارة العامة للاتسمان بالبنك الرئيسى وعرض النتائج أولا بأول.

مزايا النظام الجديد

- حق النظام الجديد العديد من المزايا للتعاونيات والأجهزة العاملة فى القطاع الزراعى نورد منها ما يلى :
 - ١ - تدريب الأجهزة الوظيفية الشعبية بالتعاونيات على إدارة الوقت والمال - لتتمكن من الوقوف فى مواجهة القطاع الخاص والمنافسة معه عندما يتخلى البنك عن صرف مستلزمات الإنتاج فى نهاية خطة تطبيق النظام (٩٣ / ١٩٩٤).
 - ٢ - تنشيط مستويات البنيان التعاونى بحيث أصبح لكل من الجمعيات المشتركة والمركزية دور فى خدمة أهداف الجمعيات المحلية فى الريف وإعمال مواد القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠.
 - كما أن الاتحاد التعاونى وهو قمة البنيان التعاونى أصبح له دور فى التخطيط لتوزيع مستلزمات الإنتاج على المزارعين.
 - ٣ - إشراك جميع الأجهزة العاملة فى قطاع الزراعة فى تقديم خدماتها للمزارعين وربط أجهزة الإشراف الحكومى على التعاونيات والبنك والإرشاد الزراعى وتكرس الجهود لخدمة المزارعين.
 - ٤ - تحقيق التكامل بين الأجهزة العاملة فى قطاع الزراعة (البنك - الزراعة - مديريات التعاون - التعاونيات).
 - ٥ - تحققت حرية الزراع فى صرف نوعيات التقاوى والأسمدة حسب رغبتهم وإن أدى ذلك إلى إجهام الكثير منهم عن استلام السوبر فوسفات وتقاوى الأذرة الشامية لارتفاع أسعارها.
 - ٦ - تفهم الزراع والعاملين لأهداف النظام الرئيسية وأهمها .. تدريب التعاونيات على إدارة الوقت والمال لتقوى فى مواجهة القطاع الخاص .. وكثير من التعاونيات حققت هذه الأهداف وكذلك الزراع حيث يفضلون الآن التعامل مع التعاونيات دون القطاع الخاص الذى بدأ بالفعل فى عرض الأسمدة للبيع نقداً.
 - ٧ - تحقيق موارد مالية للتعاونيات نتيجة بيع مستلزمات الإنتاج نقداً للزراع مما يساهم فى تدعيم التعاونيات

وتزيد بكثير عما كانت تحصل عليه فى ظل الأنظمة السابقة وخاصة نظام بضاعة الأمانة حيث لم تكن تحصل الجمعية على عائد من توزيعها لمستلزمات الإنتاج سوى نسبة الـ ٥ ٪ المتمثلة فى خفض التعاونى مع زيادة مصروفاتها فى استئجار المخازن والعمالة بالإضافة إلى تحملها مصاريف التحصيل.

٨ - لم يعد هناك بضاعة راكدة بمخازن التعاونيات أو أسمدة متجمعة كما كان فى ظل الأنظمة السابقة. ولتعميم الفائدة.. نورد على الصفحات التالية نص النظام الجديد واختصاصات الأجهزة المشاركة فى تنفيذه.

نظام

تعامل الجمعيات التعاونية الزراعية مع بنوك القرى فى صرف مستلزمات الإنتاج

أولا : الإطار العام للنظام:

- ١ - الجمعيات التعاونية الزراعية مسئولة عن تدبير مستلزمات الإنتاج الزراعى اللازمة لأعضائها من أسمدة وتقاوى وأسمدة كيمياوية ومبيدات حشرية وقطرية وأعلاف وكافة مستلزمات الإنتاج الزراعى وقبول شراء هذه المستلزمات من أموالها الذاتية أو بقروض من بنك القرية وتقوم الجمعية التعاونية الزراعية ببيع هذه المستلزمات نقداً.
- ٢ - بنك القرية مسئول عن صرف القروض النقدية للزراع اللازمة لتمويل كافة الأنشطة الخاصة بالإنتاج الزراعى ومسك حسابات الزراع وتحصيل هذه القروض فى مواعيد استحقاقها بالإضافة إلى مسئولية بنك القرية عن تقديم القروض النقدية اللازمة للجمعيات التعاونية لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعية.
- ٣ - الجهة الإدارية المشرفة على التعاونيات مسئولة عن متابعة الجمعيات التعاونية الزراعية فى تنفيذ واجباتها ومسئولياتها الموضحة لضمان سلامة توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى فى حدود المقررات المحددة وطبقاً للقواعد المعمول بها.

ثانيا : واجبات ومسئوليات الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة:

- ١ - اختبار المراكز الإدارية التى سيطبق فيها هذا النظام على أن تكون هذه الجمعيات لديها المخازن الكافية وحساباتها الجارية دائنة وقادرة على تنفيذ النظام.

- ٢ - ضمان الجمعيات التعاونية المحلية الواقعة فى دائرة المركز الإدارى المختار لدى البنك كما تحدد حدود الإقراض لكل جمعية داخلية فى النظام وفقا للأنظمة الداخلية لهذه الجمعيات ومراكزها المالية.

ثالثا : واجبات ومستلزمات الجمعية التعاونية المحلية:

- ١ - حصر احتياجات الأعضاء من مستلزمات الإنتاج الزراعى لكل موسم طبقا للتركيب المحصولى للزراع.
- ٢ - تدبير مستلزمات الإنتاج الزراعى المتمثلة فى التقاوى والأسمدة والمبيدات بأنواعها والأعلاف والفوارغ ومستلزمات الإنتاج الأخرى سواء من مخازن البنك أو من مصادر الإنتاج أو التوزيع وذلك لشراؤها بأموالها الذاتية أو بقرض من بنك القرية.
- ٣ - بيع مستلزمات الإنتاج الزراعى للأعضاء نقداً.

رابعا : واجبات ومستلزمات بنك القرية:

- ١ - تدبير مستلزمات الإنتاج الزراعى اللازمة للإنتاج الزراعى من مصادرها المختلفة وفى المواعيد المناسبة.
- ٢ - صرف القروض النقدية اللازمة للجمعيات التعاونية الزراعية لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعى.
- ٣ - صرف القروض النقدية اللازمة للزراع لخدمة إنتاج حاصلاتهم ومستلزمات الإنتاج الزراعى من الجمعيات التعاونية.
- ٤ - صرف القروض اللازمة للزراع لتمويل الأنشطة والمشروعات الاستثمارية.
- ٥ - مسك حسابات الزراع.
- ٦ - تحصيل مطلوبات البنك لدى الزراع.

خامسا : الخطوات الإجرائية اللازمة لتنفيذ النظام:

- ١ - تتقدم الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة بمحضر مجلس إدارتها معتمداً من الجهة الإدارية المشرفة على التعاون متحدد فيه المراكز الإدارية التى ستقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بها بإستلام قروض مستلزمات الإنتاج الزراعى من بنوك القرى والتزام الجمعية المركزية بضمانة هذه الجمعيات المحلية بطريق التضامن والتكافل لمدة سنة زراعية كاملة.
- ٢ - قبل بداية الموسم الزراعى بوقت كاف تلتزم الإدارة الزراعية بالمركز الإدارى المختار بتقديم كشوف التركيب المحصولى الخاص بكل ناحية (اسم اسم) معتمداً منها كما تلتزم بإخطار البنك والجمعية المحلية بأى تعديل يطرأ على هذه الكشوف خلال الموسم.
- ٣ - تتقدم الجمعية المحلية للبنك بطلب قرض مرفق به محضر مجلس إدارتها معتمداً من الجهة الإدارية المختصة لشراء مستلزمات الإنتاج اللازمة لأعضائها خلال الموسم الزراعى وفقاً للمقررات موضحاً به إجمالى

المساحات التي سيتم زراعتها لكل محصول من واقع كشوف التركيب المحصولي وإجمالي كميات أنواع المستلزمات المطلوب الحصول عليها كقرض من البنك مع تحديد اسم مفوض الجمعية في الاستلام.

٤ - يقوم بنك القرية بمراجعة الاحتياجات المطلوبة من الجمعية لكل نوع على حده طبقاً لإجمالي المساحة التي سيتم زراعتها لكل محصول وفقاً للتركيب المحصولي والمقررات المحددة للتحقق من سلامة الاحتياجات والتأشير على طلب الجمعية بما يفيد المراجعة والموافقة المبدئية على صرف المستلزمات المطلوبة كقرض من البنك.

٥ - يقوم مدير الفرع التابع له بنك القرية باعتماد صرف القرض المطلوب للجمعية وإخطار أقرب شونة أو مخزن للجمعية لصرف المستلزمات لتدويرها المعتمد.

٦ - يقوم مندوب الجمعية بنقل مستلزمات الإنتاج المخصصة للجمعية من شون ومخازن البنك إلى مخازن الجمعية بمعرفته وعلى حساب الجمعية بما فيه أجور التحميل من الشون والنقل.

٧ - تقوم الجمعية بالتأمين الشامل على نفقتها لدى إحدى شركات القطاع العام للتأمين على البضائع الموجودة بمخازنها والمولة من القرض لصالح البنك المقرض.

٨ - يقوم بنك القرية في بداية كل موسم زراعي بإعداد كشوف (اسم اسم) لزراع الناحية (١ تمويل تعاوني) من واقع كشوف التركيب المحصولي الواردة من الإدارة الزراعية بالمركز يبين فيه:

(رقم الفيشة - رقم البطاقة الزراعية - اسم العميل - المساحة الكلية - اسم المحصول - المقررات العينية - المديونية المانعة من الصرف بالأجل).

ويحرر هذا الكشف من أصل وصورة يسلم الأصل لمندوب البنك بالناحية وترك الصورة لدى بنك القرية للمراجعة والمتابعة.

٩ - عند بداية موسم الصرف يتقدم المزارع إلى مندوب البنك لصرف القروض اللازمة له بما يغطي احتياجات كل محصول طبقاً للنفقات التسليفية النقدية المعتمدة بما في ذلك قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازمة لكل منهم بعد التوقيع على إيصال ٦ بنك قرية. على أن يقوم المندوب بالتأشير على الكشف (١ تمويل تعاوني) أمام اسم المزارع بما يفيد الصرف وتاريخه.

١٠ - يقوم المندوب بموافاة بنك القرية في نهاية اليوم بأصل إيصال ٦ بنك قرية لكل مزارع حصل على قرض وذلك ليقوم بنك القرية بقيد المديونية على حساب المزارع.

١١ - يتقدم المزارع للجمعية لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي المقررة له طبقاً للمقررات المحددة والصادر بشأنها القرارات الوزارية وطبقاً للأسعار المحددة.

١٢ - في نهاية اليوم يقوم أمين مخازن الجمعية باستخراج يومية للمنصرف لكل نوع على حده يوضح بها رصيد اليوم السابق والوارد والمنصرف نقداً خلال اليوم ويقوم بتسليم صورة اليومية والتقديرية لحزينة الجمعية.

- ١٣ - صباح اليوم التالى يقوم أمين خزانة الجمعية بسداد قيمة المبيعات النقدية مرفقا بها اليومية لخزانة بنك القرية مقابل الحصول على ٢٤ حسابات.
- ١٤ - يقوم بنك القرية باستنزال قيمة المبيعات النقدية الموردة من الجمعية من رصيد قرض الجمعية الذى حصلت عليه من بنك القرية.
- ١٥ - يقوم متابع بنك القرية بالمرور على مخازن الجمعيات التعاونية الزراعية التى حصلت على قروض من البنك لشراء مستلزمات الإنتاج وذلك لمراجعة اليوميات وجرّد البضائع والتأكد من قيام الجمعيات بسداد قيمة المبيعات النقدية لخزانة بنك القرية وفى حالة اكتشافه عدم التزام الجمعية بسداد المبيعات النقدية أولا بأول يقوم بحصر الكميات المباعة وتواريخ البيع وأثمان البيع وإخطار السيد مدير بنك القرية بذلك.
- ١٦ - يقوم مدير بنك القرية بإخطار الجمعية بسرعة توريد قيمة المبيعات النقدية لخزانة بنك القرية فى ظرف أسبوع من تاريخ اكتشاف المخالفة مع إخطار الجهة الإدارية المشرفة على التعاونيات بصورة من هذا الإخطار.
- ١٧ - فى حالة عدم التزام الجمعية بسداد المبيعات النقدية فى المهلة المحددة يكون لبنك القرية الحق فى إيقاف صرف الدفعات التالية من مستلزمات الإنتاج للجمعية بالإضافة إلى احتساب سعر الفائدة عن هذه الكميات بواقع ١٦٪ سنويا.
- ١٨ - تحاسب قروض الجمعيات عن مستلزمات الإنتاج بسعر فائدة بواقع ١٣٪ سنويا تحتسب بطريقة النمر والقواسم وعلى أن تخضع هذه الفائدة والمصاريف لتعليمات البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن.
- ١٩ - تحصل الجمعية التعاونية الزراعية نتيجة بيع مستلزمات الإنتاج الزراعى لأعضائها على الإيرادات الآتية:
- أ - خفض تعاونى بنسبة ٥٪ (عن أنواع المستلزمات المقرر لها الخفض).
- ب - عمولة توزيع قدرها واحد جنيه عن كل أردب أو وحدة توزيع للتقاوى.
- ج - عمولة بواقع ٣٪ من سعر البيع عن قروض المبيدات التى يتم شراؤها لحساب وزارة الزراعة (عدا مبيدات القطن).
- د - عمولة توزيع بواقع ثلاثة جنيهات لكل طن من الأعلاف التقليدية.
- هـ - عمولة توزيع بواقع ستة جنيهات لكل طن من الأعلاف غير التقليدية.
- هذا بالإضافة إلى فروق المشالات التى تحصل عليها الجمعيات المحلية عن كمية المستلزمات المنقولة بعمرقتها وعلى نفقتها من شون ومخازن البنك.
- ٢٠ - فى حالة تغيير أسعار أى من مستلزمات الإنتاج الزراعى المسلمة كقروض من البنك للجمعية يكون للبنك الحق فى تعديل قيمة القرض بقيمة فروق الأسعار عن أرصدة الكميات الموجودة بمخازن الجمعية وقت صدور قرارات تغير هذه الأسعار ومن تاريخ سريان هذه القرارات.
- ٢١ - ألا تزيد مدة قروض مستلزمات الإنتاج المنصرفة للجمعية على الفترة المحددة لصرف هذه المستلزمات والمعمول بها حاليا بكل موسم زراعى.

٢٢ - مديرية التعاون بالمحافظة وإداراتها بالمراكز المنفذة لهذا النظام مسئولة عن وضع برامج المراقبة والمراجعة والمتابعة لأعمال الجمعيات التعاونية الزراعية بما يضمن حصول الزراع على مستحقاتهم من المقررات السامدية ومستلزمات الإنتاج المدعمة من الدولة التى تقوم الجمعية التعاونية المحلية ببيعها لأعضائها من الزراع وعلى الجهة الإدارية اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية اللازمة لضمان سلامة التنفيذ.

٢٣ - تلتزم الجمعيات المركزية بالمحافظات بطريق التضامن والتكافل مع الجمعيات التعاونية المحلية فى سداد القروض المستحقة وملحقاتها لبنوك القرى فور انتهاء مواسم الصرف.

٢٤ - تلتزم الجمعية المركزية بإعداد النماذج والمطبوعات والسجلات اللازمة لسلامة تنفيذ العمل بالجمعيات التعاونية الزراعية المنفذة للنظام.

٢٥ - تقوم اللجنة العليا المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٨٩ بتقييم التجربة على ضوء ما يسفر عنه التطبيق الفعلى.

هذا عن النظام.. أما الجهات المشاركة فى تنفيذه واختصاصاتها فنوردها كالآتى:

١ - الجمعية المركزية بالمحافظة :

- ١ - وضع حدود للإقراض من البنك لكل جمعية.
- ٢ - اختيار المراكز الإدارية التى سيطبق بها النظام.
- ٣ - تقديم الضمانات الكافية للبنك وقاء للقروض التى يحصل عليها أعضاؤها من الجمعيات المحلية والتوقيع على عقد القرض المقدم من الجمعية الزراعية المحلية باعتبارها طرفا ثالثا ضامنا متضامنا.
- ٤ - التأكد من إيداع أموال التعاونيات التى سيطبق بها النظام ببنك التنمية والائتمان الزراعى.
- ٥ - مساعدة الجمعية المحلية فى تدبير السعات التخزينية المناسبة وانتظامها فى تسوية حساباتها مع البنك.
- ٦ - تزويد الجمعيات بحاجاتها من المستلزمات المكتبية والمكاتب مما يساعد على نجاح التجربة والإشراف على تنفيذ النظام الحسائى والدقترى اللازم لتطبيق النظام.
- ٧ - الاشتراك مع البنك فى تدريب الكوادر والعاملين فى هذا النظام.

٢ - إدارة التعاون الزراعى :

- ١ - الإشراف على تطبيق قانون التعاون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية وخاصة فيما يختص بالجانب المالى.
- ٢ - مراجعة واعتماد محاضر مجالس الإدارات فى الموعد القانونى والموافقة عليها أو رفضها.
- ٣ - مراجعة مستلزمات الإنتاج المطلوب صرفها وفقا للتعليمات التى تصدر فى هذا الشأن.
- ٤ - الاحتفاظ بصورة من إجمالى الحيازات والتركيب المحصولى لها.

٣ - الإدارة الزراعية :

تقديم كشوف التركيب المحصولي الخاص بكل ناحية (اسم - اسم) إلى بنك القرية والجمعية التعاونية - والوحدة الحسابية بالجمعية المركزية إذا طلبت ذلك وإخطار هذه الجهات بأى تعديل يطرأ على هذه الكشوف خلال المرسوم.

٤ - بنك القرية :

- ١ - تدبير مستلزمات الإنتاج اللازمة لكل جمعية فى الوقت المناسب.
- ٢ - صرف القروض النقدية اللازمة للجمعيات التعاونية الزراعية لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعى.
- ٣ - صرف القروض النقدية اللازمة للزراعى لخدمة إنتاج حاصلاتهم وشراء مستلزمات الإنتاج الزراعى من الجمعيات التعاونية.
- ٤ - صرف القروض اللازمة لتمويل الأنشطة والمشروعات الاستثمارية.
- ٥ - استخراج استمارة « ١ » تمويل تعاونى (كشف بيان مستلزمات الإنتاج والسلف النقدية المقررة للزراعى من واقع كشوف التركيب المحصولى ودفتر الحيازة « ٢ بنك القرية » وفيشة المزارع لبيان المديونية المانعة من الصرف بالأجل).
- ٦ - دراسة معاضر مجالس إدارة الجمعيات الزراعية المحلية لصرف قروض مستلزمات الإنتاج والتأكد من استيفائها من ناحيتها الشكلية والموضوعية.
- ٧ - صرف العهدة النقدية لمدنوب البنك (سلف الخدمة وبدل التقاوى).
- ٨ - مسك حسابات الزراعى بتخصيص (فيشة) لكل منهم مع تخصيص ملف لكل مزارع لحفظ به الإيصالات الموقعة منه بالاستلام.
- ٩ - متابعة عمليات التخزين بالجمعية للاطمئنان على سلامة التخزين واستلام يوميات المبيعات النقدية من مدنوب الجمعية مع إجراءات القيود اللازمة لذلك وسداد المبالغ المحصلة إلى حساباتها.
- ١٠ - سداد قيمة الخفض التعاونى المستحق للجمعية وسائر العمولات المستحقة لها حسب التعليمات.
- ١١ - فتح فيشة (حساب جارى مدين) لكل جمعية لتقيد قروض مستلزمات الإنتاج المنصرفة لها وحركة هذه القروض واحتساب الفوائد على هذه القروض بطريقة الأيام والنمر.
- ١٢ - مراجعة حساب العهد النقدية مع مدنوب البنك ومراقبة تسويتها أولاً بأول.
- ١٣ - موافاة الجمعية بكشف حساب معاملاتها مع البنك بصفة دورية.
- ١٤ - تحصيل مديونيات البنك لدى الزراعى.

٥ - الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية:

- ١ - إيداع أموالها النقدية ببنك القرية الواقعة بدائرتها.
- ٢ - توفير المخازن والسعات التخزينية الصالحة لتخزين مستلزمات الإنتاج.
- ٣ - تجهيز الدفاتر والمستندات اللازمة للعمل وتعيين الجهاز اللازم لتنفيذ النظام الحسابي والدفتری.
- ٤ - العمل على تزويد بنوك القرى بكشوف التركيب المحصولي وحصر احتياجات الأعضاء من مستلزمات الإنتاج.
- ٥ - تقديم طلبات القروض لصرف مستلزمات الإنتاج للزراع إلى بنك القرية وتعيين مفوض الجمعية لاستلام هذه المستلزمات من البنك.
- ٦ - تحديد فئات المشال المستحق على الزراع نظير قيام الجمعية بتوفير الأسمدة لهم بمخازنها (محضر مجلس إدارة).
- ٧ - توقيع ممثل الجمعية على عقد القرض مع البنك.
- ٨ - تدبير مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات وأعلاف وفوارغ وخلافه سواء من مخازن فرع البنك أو من مصادر أخرى - وذلك بشرائها من أموالها الذاتية أو بقروض من البنك.
- ٩ - تقوم الجمعية بالتأمين الشامل لدى شركات التأمين على البضائع الموجودة بمخازنها.
- ١٠ - صرف الأسمدة للزراع من مخزن الجمعية.
- ١١ - بيع التقاوى وباقي مستلزمات الإنتاج الأخرى نقدا للزراع.
- ١٢ - محصل قيمة المشالات ورسم نقابة المهن الزراعية ورسم المحافظة نقدا من الزراع.
- ١٣ - استخراج يومية للمخازن وإرسالها مع المبالغ النقدية المحصلة للبنك.
- ١٤ - تسهيل مهمة مندوبى البنك للقيام بمراجعة مستلزمات الإنتاج المخزنة ومتابعة انتظام الدفاتر المخزنية.
- ١٥ - مراجعة كشوف الحساب المرسلة من البنك للجمعية بصفة دورية.

المبحث الرابع
الاتجاهات الائتمانية
الحديثة

فهرس المبحث الرابع

٥٠٧	تمهيد
٥٠٩	الفصل الأول : التخطيط الاستراتيجي للاتئمان.
٥١٠	المتغيرات الاقتصادية فى التسعينيات.
٥١٠	القطاع الرائد
٥١٠	إصلاح المسار الاقتصادى الزراعى
٥١١	أسس الإصلاح للاقتصاد الزراعى
٥١٢	وسائل إصلاح السياسة الزراعية
٥١٢	أ - الوسائل الاقتصادية.
٥١٢	ب - الوسائل الإدارية.
٥١٣	ج - الوسائل الفنية.
٥١٣	الائئمان فى ظل المتغيرات الاقتصادية.
٥١٣	إعادة تنظيم مؤسسات الائئمان.
٥١٤	معنى الاستراتيجية.
٥١٥	الاستراتيجية والسياسة.
٥١٦	التخطيط الاستراتيجي للائئمان ومؤسساته.
٥١٦	أهداف التخطيط الاستراتيجي
٥١٧	عملية التخطيط الاستراتيجي.
٥١٧	ندوة التخطيط الاستراتيجي
٥١٨	الأسس العامة لاستراتيجية المستقبل.
٥١٨	أ - التنظيم الائئمانى والمصرفى.
٥١٨	ب - التنظيم المؤسسى.
٥١٩	ج - تنظيم العمل.
٥١٩	الوصف العام لوظيفة مؤسسة الائئمان.
٥٢٠	أهداف البنك فى التسعينيات.
٥٢١	أدوات التخطيط الاستراتيجي
٥٢٢	السياسات داخل الإطار الاستراتيجي.
٥٢٣	أ - التخطيط للطوارئ.
٥٢٣	ب - المتابعة الفعالة.
٥٢٣	ج - المشاركة الإيجابية للعاملين.

٥٢٤	أولا : السياسة الائتمانية.
٥٢٤	مواصفات السياسة الائتمانية.
٥٢٧	مختلف الاتجاهات تشترك فى وضع سياسة الائتمان.
٥٢٨	قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة.
٥٣٠	مشروع خطة تسويق القروض.
٥٣٤	إطلاق أسعار الفائدة على القروض (المدينة).
٥٣٥	ثانيا : السياسة التمويلية
٥٣٥	تطوير القدرة التمويلية لمؤسسات الائتمان.
٥٣٦	تدعيم الهيكل التمويلي لمؤسسات الائتمان.
٥٣٩	الفصل الثانى : مستقبل العلاقة بين البنك والتعاونيات.
٥٤٠	أ - التجربة الأولى لإنشاء بنك تعاونى.
٥٤١	ب - وجهات النظر الحالية حول إنشاء بنك تعاونى.
٥٤١	- وجهة نظر المؤيدين.
٥٤٢	- وجهة نظر المعارضين.
٥٤٤	ج - الأفكار التى طرحها التعاونيون للمناقشة.
٥٤٥	د - صناديق الإقراض التعاونى.
٥٤٦	هـ - مدى سلامة فكرة إنشاء بنك للتعاونيات.
٥٤٨	و - الصورة المستقبلية لعلاقة البنك بالتعاونيات.
٥٥١	- المراجع ...

تمهيد :

تناولنا فى المبحثين السابقين تطبيق السياسات الائتمانية فى مراحلها الثمانية والذى انتهت بنهاية عام ١٩٩٠. والدوافع التى أدت إلى تغييرها واستبدال سياسة بأخرى.. وكيف أن الدولة شاركت بالنصيب الأكبر فى رسم هذه السياسات لاعتبارات شتى أولها: أن الائتمان الزراعى القائم على مبادئه المعروفة مسئولية الحكومة، وأنه بالإضافة إلى كون الزراعة هى القطاع الرائد والركيزة الأولى للاقتصاد الوطنى فإن هذا القطاع يضم الغالبية العظمى من السكان.. فإن من واجب الحكومة أن تنشئ وتشجع وتقول المؤسسات القائمة على تقديمه للغالبية الشعبية.

.. وقد وجدنا أنه لتعميم الفائدة أن نختم هذه المباحث بواحد أخير للتجاهات الائتمانية التى ستأخذ طريقها إلى التطبيق فى التسعينيات والتى نعتقد أنها ستستمر طوال هذا العقد من الزمن..

وسنبداً فى الفصل الأول بتوضيح الأفكار الجديدة للسياسة الائتمانية فى الفترة الانتقالية لتحرير الاقتصاد المصرى من القيود والمعوقات (١٩٩١ - ١٩٩٣) ثم فترة الحرية الاقتصادية حيث سيكون الانتاج والتوزيع طبقاً لتجاهات العرض والطلب على المنتجات والخدمات.

والأول مرة يستخدم منطق [التخطيط الاستراتيجى] للائتمان حيث توضع صورة مستقبلية للائتمان فى الأجل الطويل بعد أن وقفنا على المتغيرات الاقتصادية المطلوب إحداثها وأثر تلك المتغيرات على الزراعة وبالتالي الائتمان كعامل من عوامل الإنتاج.. كل هذه المفاهيم والمعطيات الجديدة لمحتويات الاستراتيجية والتغيرات الاقتصادية، والأسس التى يقوم عليها الإصلاح الاقتصادى يتضمنها الفصل الأول مع شرح لمصطلح الاستراتيجية الحاكمة لجهاز الائتمان ومستوى الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية المطلوب الوصول إليها خلال فترة زمنية انتقالية.

ثم نتناول معنى التخطيط الاستراتيجى للائتمان ومؤسساته وهو عملية تحديد أهداف مؤسسات الائتمان وصياغة مهامها فى المستقبل والأسس العامة لاستراتيجية المستقبل.

ويبرز لنا وصف جديد للوظيفة الائتمانية وتتعهد أهداف مؤسسات الائتمان فى التسعينيات بعد أن تتحرر من التدخل الحكومى فى رسم سياستها.. كما تبرز لنا سياسات متعددة لهذه المؤسسات أبرزها السياسة الائتمانية والأخرى التمويلية.

..ونتناول فى الفصل الثانى من هذا المبحث مستقبل العلاقة بين البنك والحركة التعاونية ووجهات النظر حول إنشاء بنك يخص التعاونيين والأفكار والمناقشات. ثم نختم المبحث بالصورة المستقبلية لعلاقة البنك بالتعاونيات.

الفصل الأول

التخطيط الاستراتيجي للائتمان

مر الائتمان الزراعي المصري بالعديد من المراحل كان آخرها الائتمان المتطور. وقد اتسمت هذه المراحل بالاتجاه نحو تطوير أساليب صرف الائتمان، الأمر الذي أدى إلى شموليته واتساع دائرة المتعاملين مع مؤسسات الائتمان الزراعي حتى شملت كافة المزارعين. كما امتدت النشاطات الائتمانية لتلك المؤسسات لتشمل جميع مجالات الإنتاج الزراعي والأعمال المتعلقة بها، وانتشرت وحداتها الميدانية على مستوى القرى.

.. وقد لاحظنا أن مراحل السياسة الائتمانية.. قد تطول أو تقصر ويرجع ذلك إلى التوجيهات الحكومية التي تتأثر في أحوال كثيرة بالضغط السياسي لممثلي الشعب في البرلمان، أو للتقدير الحكومي لفاعلية الائتمان.

فتارة نجد تعاطفاً مع الفلاحين بتبسيط الديون أو إسقاطها أو توزيع الائتمان دون ضوابط أو معايير.. بل إنه في أوقات تلف المحاصيل قامت الحكومة بتوزيع هبات على المزارعين لتعويضهم عن خسائر هذا التلف. وتارة أخرى تقبض الحكومة يدها لتمنع ائتماناً منضبطاً إلا أنه مبسر وتلغى تماماً سياسة التعاطف مع المزارعين المماطلين..

.. وهكذا كانت سياسات الائتمان إنعكاساً حقيقياً لعلاقة السلطة الحاكمة واهتماماتها بالزراعة والمزارعين.. ولم تكن لها صلة بالحالة الاقتصادية ومدى قدرة الدولة على تدبير الأموال لتوزيعها على المزارعين.

.. وبالمجمل كانت السياسة وقتية تبدأ بقرار سيادي من مجلس الوزراء، أو وزير الزراعة. كل ذلك مع غيره من العوامل الاقتصادية الأخرى أدى إلى خلل اقتصادي أرجعه المحللون الماليون إلى عوامل عديدة.. في مقدمتها التدخل الحكومي. وما أن جاء العقد الأخير من هذا القرن إلا وبدأ التفكير بشكل جدي في إصلاح المسار الاقتصادي القومي.

ولأن مصر بلد زراعي في المقام الأول.. فإن إصلاح الإقتصاد الزراعي هو نقطة البداية.. وقد حددت فترة انتقالية يتم خلالها تصحيح الأوضاع الاقتصادية سميت بفترة الألف يوم.

وكان من نصيب الائتمان في معراج هذا الإصلاح نصيب كبير باعتباره المصدر المالي لخطط الإصلاح. ومن ثم فقد بدى، بوضع استراتيجية حاكمية لهذا النشاط بعيداً عن تدخل الدولة، في ظل منافسة بين مؤسسات الائتمان الزراعي وغيرها من مؤسسات المال التجارية التي بدأ العمل بها في مطلع عام ١٩٩١.

المتغيرات الاقتصادية فى التسعينيات

تخطط الدولة حاليا بالاشتراك مع البنك الدولى وصندوق النقد لتصحيح مسار الاقتصاد المصرى بتغيير هيكله وتخليصه من كافة المعوقات التى تحول دون توازنه بل وتقدمه..

وقد استجابت الدولة لرأى الجهات المالية الدولية فى إصلاح المسار الاقتصادى بعد أن بلغ العجز فى ميزانية عام ٨٨ / ١٩٨٩ ماقيمته ١٧٪ من اجمالى الناتج المحلى.. وهى نسبة كبيرة إذا ما قورنت بنسب العجز فى الدول النامية الأخرى.

وقد أوردت الجهات المالية المساعدة فى إصلاح مسار الاقتصاد أن أسباب الخلل الاقتصادى فى مصر يرجع إلى عديد من العوامل وفى مقدمتها التدخل الحكومى فى تحديد الأسعار، ودعم الكثير من السلع، وانخفاض حجم الصادرات وجمود الأنظمة الضريبية وبخاصة الرسوم الجمركية.. إلخ.

المشكلة والحل:

نتج عن الخلل الاقتصادى فى مصر كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة التى تتزايد يوما بعد يوم والتضخم، وارتفاع الأسعار وعجز الحكومة عن خدمة الديون.. وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وحل المشكلة الاقتصادية واضح... وهو زيادة الإنتاج وتنويع وتعدد صادرات الدولة والتوسع فى الخدمات التى تدر على البلاد حصيله من العملات الأجنبية مثل الخدمات السياحية وغيرها. وهذا لا يتأتى إلا بإصلاح الاقتصاد القائم.. بل وجد أن الإسراع فى معدلات الإصلاح سوف يؤدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية تقلل كثيرا من حجم المشاكل القائمة.

القطاع الرائد:

الأساس الذى وصل إليه خبراء الاقتصاد من مصريين وأجانب من المهتمين بقضية تصحيح مسار الاقتصاد المصرى هو أنه:

- .. لا يمكن تنمية القاعدة الانتاجية بالقدر الكافى إلا عن طريق استثمارات القطاع الخاص..
- وأهم قطاع يمكن البدء به لتأثيره البالغ على الاقتصاد القومى هو القطاع الزراعى.
- ومن ثم فإنه ينبغى أن يتحمل هذا القطاع ريادة تصحيح المسار الاقتصادى القومى.

إصلاح المسار الاقتصادى الزراعى

بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية فى قطاع الزراعة فإن الفرض منها هو تعظيم ما تسهم به الزراعة لزيادة

الرفاهية الاقتصادية فى ظل النظام الحر. ولا يتحقق ذلك الا بتعظيم صافى الناتج الزراعى وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتعظيم الناتج الزراعى يتطلب توجيه الموارد الزراعية لإنتاج المنتجات التى تتفق مع مبادئ التخصص والميزة النسبية- كما أن ذلك يتطلب اتخاذ الاجراءات ورسم السياسات التى تؤدى إلى زيادة إنتاجية الموارد الزراعية النادرة مثل التربة والمياه ورأس المال... إلخ.

.. وذلك بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المناسبة للزراعة.. هذا الاستخدام يتطلب سياسة أخرى لأسعار المحاصيل بحيث يحصل المزارع من زراعته على دخل مجز ويتحقق للاقتصاد القومى أقصى عائد...^(١).

فإذا ما تحققت زيادة العائد من النشاط فإن ذلك سيكون مدعاة إلى دخول أكبر قدر من استثمارات القطاعين العام والخاص.. ومن ثم لا بد من وجود التنسيق الفعال بين الوزارات المعنية برسم السياسة الزراعية بطريق مباشر أو غير مباشر....

ونمشي مع هذا الاتجاه الأخذ فى إصلاح الاقتصاد.. فإنه ينبغي تغيير الهياكل والأنظمة الاقتصادية بدماء بقطاع الزراعة وانتهاء بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

أسس الإصلاح للاقتصاد الزراعى:

أعلنت الحكومة فعلا عن خططها فى إصلاح القطاع الزراعى الرامية إلى تحريره طبقا للأسس الآتية^(٢):

- ١ - إنهاء سيطرة الحكومة على أسعار المحاصيل.
 - ٢ - إلغاء ما سمي بالتركيب المحصولى وتحقيق حرية المزارع فيما يزرع.
 - ٣ - إلغاء حصص توريد المحاصيل الزراعية للحكومة.
 - ٤ - إطلاق حرية تسويق وتوزيع المحاصيل الزراعية للقطاعين الخاص والتعاونى.
 - ٥ - إلغاء الدعم الحكومى لمستلزمات الإنتاج وللفائدة على الائتمان المقدم من مؤسسات الائتمان الزراعى للفلاحين.
 - ٦ - وضع حدود للملكية الدولة للأراضى الزراعية.
 - ٧ - تعديل التشريعات الزراعية الحاكمة لأسلوب استغلال الأرض الزراعية.
- ولاشك أن أسس الإصلاح هذه سيكون لها تأثير مباشر على نوع وكمية الائتمان الزراعى.

(١) تقرير عن خطة إصلاح السياسة المالية والنقدية - مجموعة خبراء مشروع الائتمان والإنتاج - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (ص ٨).

(٢) الأستاذ الدكتور وزير الزراعة - ما نشر بجريدة الأهرام فى ٢٩/٢/١٩٩١.

وسائل إصلاح السياسة الزراعية^(١)

أظهرت البيانات الزراعية اتجاهها متصاعدا لإنتاج مختلف المحاصيل عدا محصول القطن الذى أظهرت بياناته انخفاض معدلات إنتاجه فى الثمانينيات عنها فى السبعينيات.. ومن ثم روى أن يتم إصلاح السياسة الزراعية بوسائل متعددة.. تتمثل فى مجموعة من الإجراءات التى تتخذها الدولة.. تلك الوسائل المستخدمة هى اقتصادية وإدارية وفنية- وذلك على النحو التالى:

(أ) الوسائل الاقتصادية:

- ١- إلغاء جميع أنواع الدعم لمستلزمات الإنتاج على أن يتبع ذلك سلسلة من الإجراءات التى تستهدف تحرير تسويقها.. وعلى سبيل المثال توفير المنافسة بين بائعيها، وإلغاء جميع القيود المفروضة على القطاع الخاص بالنسبة لتسويق تلك المستلزمات سواء على مستوى الجملة أو التجزئة..
 - ٢- إزالة التشوهات السعرية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية وفى مقدمتها محصول القطن، وذلك لتوفير دخول صافية للمزارعين تزيد على صافى الدخل الذى ينتج من زراعة أية محاصيل أخرى منافسة فى الدخل لتلك المحاصيل.
 - ٣- تحرير نظام التسويق وبخاصة الأرز بما يؤدي إلى ارتفاع السعر المزرعى.. وإلغاء التوريد لحصة الأرز الحالية.
- وبالجملة- فإن المطلوب فى المرحلة القادمة لتحقيق إصلاح الاقتصاد الزراعى هو تحرير السياسة السعرية الزراعية بما يؤدي إلى تحرير آلية السوق.. وذلك سيؤثر على الدخل الصافى من الزراعة بالزيادة.

(ب) الوسائل الإدارية:

تغيير النظام الإدارى الذى يحكم العمل فى الأراضى الجديدة المستصلحة حتى يمكن توجيه التركيب المحصولى ليناسب تماما مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات الجديدة.

وهناك ضرورة لتحسين الخدمات الإرشادية فى الأرض الجديدة من خلال الحزمة الائتمانية. ونقل نتائج الأبحاث إلى المزارعين.. بحيث يمكن نقل المشاكل التى تعترضهم إلى مراكز البحوث الزراعية من خلال الجهاز الإرشادى الفعال..

ويمكن للمشروع القومى للأبحاث الزراعية [نارب] المساعدة فى ذلك كما أن هناك ضرورة أخرى للإصلاح من خلال الوسائل الادارية.. وهى إعادة تنظيم الأجهزة ذات العلاقة... مثل مؤسسات الائتمان الزراعى، واتحاد المنتجين، والتعاونيات وغيرها.

(١) تقرير عن خطة الإصلاح - مرجع سابق.

وإعادة تنظيم هذه الأجهزة سينتج عنه تطوير كفاءتها والتنسيق بينها... وهو أمر ضعيف إن لم يكن مفقودا حاليا.

(ج) الوسائل الفنية:

تعنى الوسائل الفنية استخدام كافة الوسائل المؤدية إلى سرعة زيادة إنتاجية المحاصيل كالبذور المحسنة واستخدام سلالات عالية الإنتاج والخدمات الإرشادية الأفضل، وسلامة استخدام مياه الري، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، ونشر الخدمات البيطرية لقطاع الإنتاج الحيوانى وخاصة فيما يتعلق بالتلقيح الصناعى والمعدات والأمصا والأدوية. وبالمجمل فإن الوسائل الفنية تشمل مجموعة متكاملة من البرامج الهادفة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بالأساليب العلمية.

الائتمان فى ظل المتغيرات الاقتصادية

تكمن أهمية القطاع الزراعى فى التغيير الهيكلى للاقتصاد المصرى واتجاهه نحو التحرر لما لهذا القطاع من دور رائد فى التنمية وتصحيح المسار الاقتصادى.. وقد بدى فعلا بأحداث متغيرات اقتصادية فى هذا القطاع سيمرتب عليها آثار جوهرية على كافة الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع المصرى خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

.. ولاشك أن سياسة الحرية الاقتصادية التى يجرى العمل على تطبيقها فى هذا القطاع لابد وأن يكون لها كل الأثر على المؤسسات والأنظمة الزراعية.

وقد وجدنا أنه من بين وسائل الإصلاح الاقتصادى.. استخدام الوسائل الإدارية.. ومن بين الإجراءات التى تتخذ فى هذه الوسيلة.. إعادة تنظيم الأجهزة ذات العلاقة بالزراعة وفى مقدمتها جهاز الائتمان.

إعادة تنظيم مؤسسات الائتمان

إعادة تنظيم مؤسسات الائتمان (البنك الرئيسى وبنوك المحافظات) بهدف أن يصبح كل منها كيانا اقتصاديا قابلا للنمو السريع والمنظم، ويعمل بمفهوم اقتصادى.. وأن يمارس تقديم الائتمان النقدي فقط وفق النظام الإدارى المستخدم فى البنوك التجارية.. دون الالتزام بالأنظمة الإدارية الحكومية المعمول بها فى الوحدات الحكومية أو القطاع العام.

وعلى المسئولين بمؤسسات الائتمان أن يعدوا العدة لمسايرة اتجاه الدولة فيما ذهبت إليه من الأخذ بأساليب

تصحيح المسار الاقتصادي.. وتعديل الأنظمة الاقتصادية بما يجعلها خارجة عن نطاق الاحتكار.. والسيطرة على السوق.. وتحقيق حرية المزارع فى الإنتاج والتسويق..
.. وأن يسعوا جاهدين إلى تخفيف آثار تعديل أنظمة مؤسساتهم تمشيا مع السياسة الجديدة.

العمل على تخفيف آثار الإصلاح الاقتصادى:

.. كان على مؤسسات الائتمان الزراعى وعلى رأسها قمة البنيان الائتماني المتمثلة فى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، دراسة الآثار المتولدة عن المتغيرات الاقتصادية الجديدة على نشاطه فى المستقبل، واتخاذ خطوات من شأنها تحسين موقفه، وقدرته على مواجهة هذه المتغيرات والعمل على وضع خطة لمواجهة المنافسة الحرة المتوقعة مع كل من البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأخرى.. وذلك كله فى إطار الخطة العامة للدولة.

وقد نوقشت عدة موضوعات لإيضاح آثار المتغيرات الاقتصادية على مؤسسات الائتمان الزراعى أهمها :

- ١ - المتغيرات التى سوف تحدث فى مجال الائتمان بصفة عامة (البيئة الخارجية).
 - ٢ - تحديد أثر تلك المتغيرات على مسيرة الائتمان الزراعى.
 - ٣ - قدرة البنك على المنافسة، والوفاء بحاجات أهالى الريف، وما تكلفه به الدولة.
 - ٤ - تحسين امكانية بنوك الائتمان الزراعى لمواجهة المنافسة.
 - ٥ - تحديد عوامل الضعف والقوة التى تتعرض لها البنوك فى المستقبل وتلقى الأولى والاستفادة من الثانية.
- هذا وقد وجد أن من أهم آثار سياسة الإصلاح على جهاز الائتمان ما يلى :
- ١ - تقلص موارد البنك.
 - ٢ - تحميل البنك لأعباء العمالة الزائدة التى كانت تعمل فى مستلزمات الإنتاج حيث يتولى القطاع الخاص هذا النشاط.
 - ٣ - تقلص حجم المدخرات.
 - ٤ - إنخفاض الكفاءة التمويلية للبنك.
 - ٥ - زيادة أعباء تمويل البنك.
 - ٦ - انخفاض عدد المتعاملين مع البنك لظروف المنافسة.
- لكل ذلك اقتضى الأمر أن يعدل البنك من مساره ويضع خطته القصيرة والمتوسطة الأجل والتى تمكنه من المنافسة والتخفيف من آثار المتغيرات الاقتصادية.

معنى الاستراتيجية

يختلف مفهوم الاستراتيجية لدى كثير من الاقتصاديين فمنهم من يراها حدود الملعب أو محددات

النشاط.. ومنهم من يعرف الاستراتيجية بأنها المسار الرئيسى الذى تتخذه المؤسسة لتحقيق أهدافها فى الأجلين القصير والطويل فى ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين اعتماداً على تحليل القوة الذاتية^(١).

وكلمة الاستراتيجية من الكلمات التى تثير كثيراً من التساؤلات، فالبعض يستخدم صفة [استراتيجى] لتوازن صفة [هام] فيقال إن القرار الاستراتيجى هو القرار الهام. وهو استخدام خاص. فالقرار الهام ليس بالضرورة قراراً استراتيجياً.. ذلك لأن الأهمية قد تكون ناتجة عن موقف معين^(٢).

.. ونحن نستخدم كلمة الاستراتيجية هنا.. بمعنى المسار الرئيسى الذى اختاره البنك بين اختيارات رئيسية أخرى.. ويعبر هذا المسار عن طبيعة عمل البنك كمؤسسة ائتمانية متخصصة فى المستقبل.

وتمثل الاستراتيجية تصوراً لما ينفى أن تكون عليه المؤسسة الائتمانية خلال فترة زمنية مقبلة طويلة نسبياً تتسع لتشمل العديد من الفترات المناسبة لتنفيذ عدد من السياسات الائتمانية وخططها وبرامجها.

ومن ثم فاستراتيجية الائتمان - تتعلق بالأجل الطويل.. ولا تضمن أهدافاً رقمية.. ولكن تعنى تحقيق مستوى معين من الكفاءة والكفاية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ورد بتعريف البنك للاستراتيجية أنها :

[الطريقة التى يقابل بها البنك احتياجات مكوناته، وكيف يتمكن من المنافسة مع الآخرين بشكل يتماشى مع توجيهات بعيدة المدى].

الاستراتيجية والسياسة:

إذا كانت الاستراتيجية هى المسار أو الصورة التى تكون عليها مؤسسات الائتمان فى الأجل الطويل.. فإن السياسة هى خطة العمل.. وتتضمن الخطة مجموعة من الأهداف يراد الوصول إليها.

.. أو هى خط إرشادى للعمل الذى يستهدف التنسيق بين اتخاذ القرار والممارسة الفعلية له فى جميع أجهزة الائتمان الزراعى^(٣).

فالسياسة الزراعية مثلاً - تعتبر خطة للعمل على تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين، وتحقيق التوازن بين معدلات وأنماط النمو فى القطاع الزراعى والقطاعات الازراعية.

وبعبارة أخرى - فإن السياسة الزراعية يجب أن تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة الاقتصادية للمجتمع المصرى.. ويتمثل ذلك فى تعظيم الناتج القومى، وتحقيق عدالة توزيع الدخل^(٤).

ولقد استهدفت استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات عدة مؤشرات عامة متشعبة فى تحقيق درجة عالية من الأمن الغذائى، وزيادة حصيلة الصادرات الزراعية، وتوفير المزيد من فرص العمل الزراعى، وصيانة

(١ - ٢) د. سيد الهوارى - إدارة البنوك - مكتبة عين شمس سنة ١٩٨١ (ص ٥٣).

(٣ - ٤) ورقة عمل حول استراتيجية وخطة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

الموارد الرأسمالية الزراعية، وتوفير احتياجات الصناعة المتكاملة رأسياً مع قطاع الزراعة.

التخطيط الاستراتيجي للائتمان ومؤسساته

رأينا أن من الوسائل الإدارية لإصلاح المسار الاقتصادي وتطويره.. إعادة تنظيم الأجهزة ذات العلاقة.. ومن بينها جهاز الائتمان.

ولأن البنك قد أخذ يمدد التطوير المستمر منذ أوائل الثمانينات وحتى اليوم. فإنه قد بادر باتخاذ خطوات إيجابية لمسيرة خطة الدولة باعتبار أن خطط الإصلاح القطاعية لا بد وأن تدعم بالتمويل الذي يساعدها على تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

ما هو التخطيط الاستراتيجي؟

التخطيط الاستراتيجي هو مجموعة القرارات التي يتخذها البنك لتكون إطاراً مرجعياً للقرارات الأخرى التالية.. بمعنى آخر فإن التخطيط الاستراتيجي هو عملية الغرض منها صياغة مهمة البنك وتحديد أهدافه.. .. والقرارات الأساسية تكون في مجموعها الخطة الاستراتيجية.

وهي تعبر بشكل واضح عن العلاقة بينه وبين الظروف المحيطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.. والمهمة التي توكل الى البنك في مرحلة من مراحل حياته.

ومن أهم القرارات التي تتناولها الخطة الاستراتيجية ما يلي :

- ١ - تحديد الوظيفة التنموية.
 - ٢ - نوعية الخدمات التي تقدم وخصائصها.
 - ٣ - موقع البنك على خريطة الجهاز المصرفي.
 - ٤ - نوعية التعاملين.
 - ٥ - الميزة التنافسية.
 - ٦ - الانتشار الجغرافي.
 - ٧ - توازن الموارد والاستخدامات.
 - ٨ - معايير الأداء.
- ويرى المخطط أن هذه القرارات تساعد كثيراً في ربط وتثبيت قرارات السلطات الائتمانية التي تتخذ يومياً في بنوك الائتمان من قِمتها إلى قواعدها.

أهداف التخطيط الاستراتيجي:

التخطيط الاستراتيجي للائتمان هو إصدار مجموعة من القرارات تحقق مجموعة من الأهداف التي

ذكرناها فى الفصل الثانى من المبحث الأول من جزء الفكر فى هذا الكتاب وأهمها :

- ١ - أن يحقق الائتمان نموا حقيقيا فى كافة مجالات الإنتاج الزراعى والحيوانى.
 - ٢ - أن يمتد الائتمان إلى مجالات عمل جديدة تحقق عائداً اقتصاديا للزراع.
 - ٣ - أن يعمل الائتمان على ترغيب المزارعين فى إقامة مشروعات تحقق التكامل الرأسى والأفقى فى التنمية الزراعية.
- .. وكما يحدد الهدف الاستراتيجى فى المستقبل.. فإن التخطيط الاستراتيجى لابد وأن يحدد الوسائل (الخطط التنفيذية) لإنجاز تلك الأهداف.

عملية التخطيط الاستراتيجى:

التخطيط الاستراتيجى عملية تستهدف الآتى :

- ١ - تحديد غرض مؤسسة الائتمان أو مبررات وجودها بما فى ذلك ترجمة أهدافها طبقاً للقوانين السارية بشأنها.
 - ٢ - إرساء توجيهات وأهداف طويلة المدى.. بحيث تمثل هذه الأهداف نتائج مرغوبا فيها.
 - ٣ - إيجاد وسائل تنفيذ الخطط لتحقيق تلك الأهداف.
 - ٤ - تثبيت القرارات اليومية للمؤسسة.
 - ٥ - تحديد الأهداف الفرعية والمدة الزمنية اللازمة لتحقيقها.
- ولاشك أن ترجمة هذه الأهداف إلى قرارات تتخذها السلطة الائتمانية الأعلى (البنك الرئيسى) تسهل كثيراً على المؤسسات التابعة (بنوك المحافظات) الوصول إلى تحقيقها.

ندوة التخطيط الاستراتيجى

أوضحت ورقة الاستراتيجية الجديدة للائتمان التى قدمت خلال ندوة عقدت تحت اسم (التخطيط الاستراتيجى).. أن رسالة البنك فى المرحلة المقبلة هى امتداد لتاريخه الطويل فى تمويل الزراعة.. وأن التغيرات المطلوب إحداثها على سياسته وانظمته ما هى إلا وسائل لتطويرة ليواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كنظام مؤسسى يخدم القطاع الاقتصادى الأكبر وزنا بين القطاعات الاقتصادية.. وأن هذه التغيرات ضرورية لأن إعادة تنظيم الأجهزة ذات العلاقة بالزراعة أمر حيوى لنجاح تطوير النظام الاقتصادى الزراعى من نظام موجه إلى آخر حر.

والتغيرات المطلوب إحداثها هى الاستفادة من التجارب الائتمانية فى الماضى.. ومعالجة أى قصور أو مشاكل صادفته بسبب تدخل الدولة بقدر أكبر فى توجيه النشاط الائتمانى.. ثم الاستفادة فى المستقبل من موقعه فى الهيكل الاقتصادى العام واستخدام ميزة انتشار وحداته الميدانية بكفاءة.

.. وتعد المؤسسة الأم للائتمان الزراعى (البنك الرئيسى) الدراسات اللازمة لمواكبة اتجاه الدولة فى تحرير

الزراعة المصرية بما فى ذلك إنهااء موقفها الاحتكارى فى توزيع مستلزمات الإنتاج.. وقد بدى فى إعداد هذه الدراسات مع بداية عام ١٩٩٠.. وذلك بمعاونة عدد من الخبراء المصريين والأجانب.
..وقد استطاعت أن تجمع كل الاتجاهات الفكرية والأساليب الحديثة فى تطوير التمويل المؤسسى..
وبخاصة المؤسسات المماثلة لىبنى تطويرها على أساس علمى ومدرس.

وأُسفرت دراسة أوراق العمل والمناقشات عن وضع استراتيجية متوسطة وقصيرة الأجل لمؤسساتها المتمثلة فى بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات لتمويل الائتمان. خلال سنوات خمس (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٤/٩٣) من بنوك لتوزيع الائتمان النقدى والعينى إلى بنوك تقوم بالأعمال الائتمانية والمصرفية وتحديث نشاطاتها، والرقى بمستوى كافة العاملين بها.. وذلك باتباع الأساليب الحديثة فى التدريب على التسويق الائتمانى والخدمات المصرفية.

الأسس العامة لاستراتيجية المستقبل^(١)

ندوة التخطيط الاستراتيجى - قدمت فيها أوراق عمل ودراسات انتهت مناقشاتها إلى وضع استراتيجية كانت أهم أسسها:

أ) التنظيم الائتمانى والمصرفى:

- ١ - تسويق القروض وبخاصة قروض الاستثمار لتعويض النقص المتوقع فى الإيرادات.
- ٢ - تشجيع المدخرات لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الأموال المطلوبة لتوزيعها كائتمان.
- ٣ - تدعيم القدرة التمويلية والائتمانية والتسويق المصرفى.. وذلك عن طريق برامج للبحوث المصرفية، وبحوث المخاطر، والتحليل والمتابعة المالية.
- ٤ - تطبيق النتائج التى تسفر عنها بحوث تطوير التمويل والائتمان والتسويق المصرفى.
- ٥ - تحقيق كفاءة استخدام الأموال وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد، وإعداد خطط للاستغلال الكامل للأصول.. بحيث يتم تصحيح وضع الأصول التى لم تستغل بكامل طاقتها (تعديل إدارتها أو تأجيرها أو بيعها).

ب) التنظيم المؤسسى:

- ١ - إعادة تنظيم بنوك الائتمان تنظيمًا منطقيًا وسليماً.. وذلك بإعادة التنظيم الهيكلى والتوصيف الوظيفى، وتحديد المقررات الوظيفية الفعلية.

(١) تقرير وكالة التنمية الدولية - مشروع الإنتاج والائتمان - خطة العمل السنوية الثالثة (ص٢).

- ٢ - التخطيط لتنمية وتدريب العاملين وذلك بمراجعة لائحة العاملين وخطط وبرامج التدريب، وإنشاء مركز تدريب مركزي.. إلخ.
- ٣ - وضع معايير لقياس كفاءة أداء العاملين.. وربط الأجر بالإنتاج وما يتطلبه ذلك من تعديل نظام الأجور والخوافز، وتعديل نظام تقارير قياس كفاءة الأداء، وتطعيم الجهاز الوظيفي بالخبرات المتميزة وإعادة النظر في سياسة التعيين.. إلخ.
- ٤ - تطوير مفار الفروع وبنوك القرى وتجهيزها لتحسين مستوى الخدمة ولتحقيق المظهر اللائق للواجهات الائتمانية.

جـ) تنظيم العمل:

- ١ - الاستعانة ببعض الوسائل العلمية الحديثة في تنظيم العمل وتطويره كالتخطيط وإعداد الموازنات، والتحليل الاقتصادي والبحوث.. لمساعدة واضعى السياسة الائتمانية.
- ٢ - الالتزام بالتخلص من مهام استرداد وتوزيع مستلزمات الإنتاج تمهيداً لحمل القطاع الخاص تبعات هذه المسؤولية مع الاعتماد على القطاع التعاونى الزراعى خلال الفترة الانتقالية.
- ٣ - تطبيق نظام الحاسب الآلى على دفاتر الأستاذ العام حتى يمكن التوسع فى إجراء تطبيقات نظم المعلومات ومعالجة البيانات على مستوى بنوك المحافظات، واستخدام الأسلوب التجريبي على مستويات الفروع وبنوك القرى.

الوصف العام لوظيفة مؤسسة الائتمان

- الوصف العام لوظيفة البنك فى المرحلة المقبلة طبقاً لاستراتيجيته الجديدة وردت كما يلى :
- .. البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك المحافظات - بنك متخصص فى القيام بالأعمال الائتمانية والمصرفية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية - ويعمل وفقاً للنظم والأعراف المصرفية..
- ومن الوصف العام يتضح أن مؤسسات الائتمان الزراعى وعلى رأسها البنك الرئيسى بالقاهرة هى :
- أ - مؤسسات متخصصة فى تقديم الائتمان والخدمات المصرفية للمزارعين وغيرهم [الخدمة لمن يطلبها].
 - ب - تتبع النظام المصرفى فى تعاملها من عملاتها.
 - ج - تقع عليها مسؤولية تنمية الزراعة والريف المصرى.
- .. ومسئولية التنمية الواقعة على هذه المؤسسات التى تتعامل كأي مصرف تجارى إنما تلزم القائمين بها بالبحث عن وسائل التنمية وتحفيز المواطنين على الأخذ بها..
- .. وهى تختلف فى سلوكها تجاه عملاتها عن البنوك التجارية.. فموظفوها يذهبون إلى عملاتهم

ويحفظونهم على إقامة المشروعات ويقدمون لهم ائتمانا ميسراً.. وهو أمر يختلف عما كان متبعاً في المراحل الائتمانية السابقة.. إذ كان المزارع هو الذى يذهب إلى موظف الائتمان يطلب منه الائتمان المدعم من الدولة. أما في المرحلة المقبلة فالقروض تقدم بدون دعم والمزارع حر في اختيار المؤسسة المالية التى يتعامل معها. أما عن وظائف بنوك المحافظات وقروعهها وبنوك القرى - فإنها تأخذ نفس وظائف البنك الرئيسى مع إجراء بعض التعديلات على وظائفها المبينة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ :

(أ) بنوك المحافظات:

تتخلص تدريجياً من نشاط توزيع مستلزمات الإنتاج لتباشر نشاطاً جديداً للأعمال المرتبطة بالزراعة وتسويق القروض.

(ب) الفروع:

تتحول تدريجياً عن نشاط توزيع مستلزمات الإنتاج (أسمدة، تقاوى، مبيدات، فوارغ.. إلخ).. إلى نشاط الأعمال المرتبطة بالزراعة. ويلغى نشاطها في مجال التخزين (شون ومخازن) وتؤجر مخازنها وشونها إلى أن تنصرف في منشآتها التخزينية بالبيع.

(ج) بنوك القرى:

تتحول تدريجياً من نشاط مستلزمات الإنتاج إلى نشاط الأعمال المصرفية وتسويق القروض. وتعد دراسات اقتصادية لبنوك القرى الحالية.. بحيث لا يبقى منها إلا ما يحقق عائداً اقتصادياً.. ويستتبع ذلك إجراءات دمج وإلغاء الوحدات غير الاقتصادية. ويعنى ذلك تحول عدد من المندوبيات إلى بنوك قرى وإلغاء بعض بنوك القرى التى لا تتمتع بأحجام اقتصادية مثلى.

أهداف البنك فى التسعينيات

بعد أن وصفت الاستراتيجية البنك بأنه مؤسسة متخصصة فى الأعمال الائتمانية حددت أهدافه بما يلى:
(مقصد ثابت نسبياً لمحاربة النشاط أو نتيجة مرجوة.. أو هدف يسعى البنك إليه بواسطة مجلس إدارته أو مديره أو موظفيه.. وتوفر الأهداف دليلاً مرشداً لاتخاذ القرارات والمعاونة فى تخصيص الموارد النادرة).

وتتطلب هذا المنطوق النظرى.. فإنه يمكن تحديد الهدف العام للبنك فى التسعينيات كما يلى :

يهدف البنك أن يكون دعامة لاقتصاد مصر الزراعى ومصدر التمويل الزراعى والتنموى.. لدفع التنمية الزراعية والريفية.

وأن يرتقى بمستوى الكفاءة وتحسين الخدمات من خلال طرق حديثة للنشاط والتسويق المصرفى.. وأن يعمل على خلق وعى ادخارى بالريف المصرى، والتأكيد على رفع مستوى الأداء بالدرجة التى تؤهله لأن يكون فى وضع تنافسى مع البنوك العاملة فى مصر، ومصدراً للإشعاع على مستوى البنوك الزراعية بالعالم العربى.

ومما يلاحظ على الهدف العام للبنك فى التسعينيات ما يلى :

- أ - رفع مستوى كفاءته كمؤسسة مالية تدخل مجال المنافسة مع مؤسسات مالية أخرى.
- ب - إتباع الطرق الحديثة فى التسويق المصرفى.. لأن وضعه الاحتكارى قد زال عنه.. وأنه فى ظل الحرية الاقتصادية فى المرحلة المقبلة يجد أن المزارع سيتعامل مع من يقدم الخدمة الائتمانية التى يرضى عنها بصرف النظر عن قرب المصدر أو بعده عنه..
- لذلك فإن الهدف هو تقديم خدمة أفضل عن تلك التى تؤديها مؤسسات أخرى منافسة ومشابهة له مع مداومة تطوير المؤسسة نفسها بشكل يتواءم مع تطوير عملها.

الأهداف المحدودة:

وكما وضع المخطط الإطار النظرى للهدف العام.. فإنه وضع أيضاً إطاراً للهدف الفرعى أو الهدف المحدد وعرفه بأنه :

- « نتيجة محدودة يمكن قياسها وتحقق خلال مدة فى زمن محدد ».
- ولتحقيق الهدف العام فإن الأهداف الفرعية للاستراتيجية المحددة هى :
- ١ - تدعيم القدرة التمويلية والائتمانية والتسويق المصرفى من خلال خطط يتم وضعها على ضوء البحوث التى أجريت بشأنها.
 - ٢ - تطوير خطط التمويل والائتمان والتسويق المصرفى عن طريق الجهود البحثية فى تلك المجالات.
 - ٣ - التصرف فى الأصول وفق خطط مدروسة خلال مدة زمنية محددة.
 - ٤ - إستخدام الأساليب المتطورة فى خلق الوعى الادخارى حتى لا تذهب هذه الودائع إلى المؤسسات الأخرى المنافسة.

أدوات التخطيط الاستراتيجى:

تضمنت الاستراتيجية الجديدة للائتمان ومؤسساته وأولويات لتنفيذ التخطيط الاستراتيجى فى المرحلة المقبلة، كذلك أدوات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وكانت أهم أدوات التطور هي : تنميته لموارده البشرية بدءاً بمراجعة لوائحه الداخلية وخطط وبرامج وأساليب تدريب العاملين، ووضع معايير لتقييم أداء العاملين، وإعادة صياغة توصيف وظائفهم وإعداد هياكل تنظيمية للنشاطات والوظائف.

والأولويات التي حددتها الاستراتيجية تتم بالترتيب التالي :

- ١ - إعادة التنظيم الهيكلي والتوصيف الوظيفي وتحديد المقررات الوظيفية اللازمة لخطّة التطوير.
- ٢ - إعداد خطط التدريب ورفع كفاءة العاملين للقيام بالنشاطات الجديدة خاصة فيما يتصل بالتسويق الائتماني وكفاءة استخدام الموارد المالية.
- ٣ - الإسراع في تطبيق نظم تدفق المعلومات التي بدىء في تكوينها في الثمانينيات.
- ٤ - تطوير مقر فروع البنك وبنوك القرى لتصبح أكثر جذبا وراحة للمتدربين عليها، وتجهيزها بالأثاثات اللائقة بينك بعمل في مناخ منافسة حرة لتسويق الائتمان.
- ٥ - إجراء دراسات اقتصادية لبنوك القرى وإجراء عمليات دمج أو إلغاء بعض بنوك القرى والمندوبيات حيث تحول المندوبيات التي تثبت الدراسة جدواها الاقتصادية إلى بنك قرية وإنهاء نشاط بنوك القرى التي لم تثبت جدواها الاقتصادية.

السياسات داخل الإطار الاستراتيجي

رأينا في المبحث السابق أن سياسة الائتمان انقسمت إلى جزأين :

(أ) سياسة الائتمان الزراعي.

(ب) سياسة الائتمان الاستثماري.

أما في الاتجاهات الجديدة لمؤسسات الائتمان فقد استوجبت الاستراتيجية وضع مجموعة من السياسات هي:

١ - السياسة الائتمانية.

٢ - السياسة التحويلية.

٣ - سياسة الموارد البشرية.

٤ - سياسة التحفيز والمكافآت.

٥ - السياسة الإعلامية.

وما يهمني في تلك السياسات هي الأولى والثانية... لأنه وإن كانت سياسات الموارد البشرية في مؤسسات الائتمان الزراعي وتنظيمها داخل إطار يضمن لها أن يعمل موظفوها طبقاً للاتجاهات الائتمانية الجديدة وممارسة أنشطة لم يمارسوها بعد كالأنشطة الائتمانية للأعمال المرتبطة بالزراعة وتسويق القروض.

حيث كان المزارع يتعامل مع هذه المؤسسات للاستفادة بدعم الدولة لمستلزمات الإنتاج وللقروض التي يحصل عليها منها. فإن الحال سيتغير إذا ما رفع دعم الدولة. ولم يعد لتلك المؤسسات ميزة تجذب عملاها..

ومن ثم فإنه وإن كان المزارعون يذهبون إلى مؤسسات الائتمان في المراحل السابقة يطلبون منها ائتمانا ميسرا.. فإن المستقبل يتطلب أن تذهب مؤسسة الائتمان إلى المزارع تعرض عليه خدماتها إذ أنها في وضع تنافسى مع غيرها من مؤسسات المال التجارية!!

... وفى ظل النظام الحر.. فإن المتعاملين معها يزداد عدد شرائحهم.. كتجار ووكلاء شركات إنتاج مستلزمات الإنتاج.. وهى شرائح جديدة تتعامل لأول مرة.

ومجموعة السياسات داخل الإطار الاستراتيجى الجديد لنظام الحرية الاقتصادية تترجم إلى مجموعة من الخطط والبرامج تعد على أسس علمية وتقوم على الوظائف التى تقوم بها مؤسسات الائتمان الزراعى بالمحافظات وتقرها المؤسسة الأم.

وعند وضع ترجمة السياسات إلى خطط وبرامج ركزت الاستراتيجية على وجوب ما يلى :

- (أ) أن تكون هناك خطط للطوارئ (خطط بديلة).
 - (ب) أن تشمل الخطة إطاراً عاماً للمراجعة أو المتابعة على التنفيذ.
 - (ج) أن يشارك العاملون بإيجابية فى تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة.
- أى لا يجب أن تكون هناك خطة واحدة للنشاط بل خطط متعددة وأن تحتوى الخطة على طريقة لمتابعتها وأن تكون هناك معايير قياس بها لدى تجاوب العاملين مع التنفيذ.

(أ) التخطيط للطوارئ:

إسترجع العديد من السياسات وترجمتها بأسلوب علمى إلى خطط وبرامج والأخذ بأسلوب جديد يتبع لأول مرة هو التخطيط للطوارئ..

ومن ثم فإنه يجب رسم الخطط الائتمانية والتمويلية وغيرها فى ظل ظروف متعددة :

- ١ - أفضل الظروف المتوقعة.
- ٢ - فى ظل الظروف المواتية.
- ٣ - فى ظل أسوأ الظروف.

(ب) المتابعة الفعالة:

طلابت الاستراتيجية بإعداد برامج متعددة لمواجهة الظروف المختلفة فى الائتمان والتمويل بصفة خاصة. وعلى المخطط أن يضع نظاما للمراجعة والمتابعة الفعالة للتطبيق. وتتنوع أشكال المتابعة من المرور الميدانى لمتابعة التنفيذ وإعداد التقارير الكاشفة لكفاءة التنفيذ... إلى أساليب علمية لتقييم النتائج إلى اجتماعات دورية لقيادات الائتمان المسئولة عن سلامة تنفيذ الخطط والبرامج.

(ج) المشاركة الإيجابية للعاملين:

توقعت الاستراتيجية أن سياسة مؤسسات الائتمان الجديدة ستقابل بمقاومة من العاملين الذين لم يألفوا

بعد استخدام الخطط البديلة في حالة الطوارئ، أو تسويق القروض أو الاستعانة بنظم أجهزة الاستعلام ومخاطر الائتمان أو استخدام الحسابات العلمية والآلات الحديثة.. إلخ.. ومقاومة التغيير أمر طبيعي.. لأنهم يتخوفون مما يمكن أن يترتب عليه الاتجاه الجديد من آثار سلبية أو معاكسة على أوضاعهم الوظيفية أو حوافزهم أو مكانتهم بين المجتمع الرفي. لذلك أكدت الاستراتيجية على ضرورة وضع خطة إعلامية لتوعية الموظفين بأبعاد الاتجاهات الجديدة.. بحيث تتحقق المشاركة الكاملة منهم في تحقيق أهداف البنك في التسعينيات.. بل وتكون لهم أدوار قيادية في جميع المراحل من التخطيط إلى التنفيذ. والمشاركة الايجابية من العاملين تتطلب الإعداد الجيد لهم وتوعيتهم بالأهداف والأساليب الجديدة.. ومن ثم فإن التغيير لابد وأن يشمل تقوية وظيفة التدريب بتنمية قدرات جهاز التدريب وتطوير الوسائل والعينات التدريبية.. ذلك لأن الإعداد الجيد للعاملين ما هو إلا استثمار سليم في الأجل الطويل حيث تتفق التغيرات المطلوب حدوثها مع أولويات وأفكار وقدرات العاملين بالبنك. وتتطلب المشاركة الإيجابية ضرورة استيعاب موظفي البنك لأفكار وطرق جديدة للعمل.. وأن تأتي المبادرات العملية من جانبهم لتطوير وترشيد الأداء الائتماني.

(أولا) السياسة الائتمانية

قبل أن نتناول السياسة الائتمانية الجديدة علينا أن نقف على مواصفات هذه السياسة وهل هي كمثيلتها السابقة أم تختلف عنها؟

مواصفات السياسة الائتمانية:

حددت الاستراتيجية مواصفات السياسة الجديدة للائتمان بما يلي :

- ١ - أن تكون السياسة الجديدة مرنة وتعتمد على الدراسات الائتمانية والتكنولوجيا، والقواعد المصرفية.
 - ٢ - أن تستجيب السياسة الائتمانية الجديدة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي والريفي.
 - ٣ - أن يراعى عند رسم السياسة الائتمانية الجديدة قدرة مؤسسة الائتمان على استيعاب كافة الأنشطة الريفية والزراعية بصورة متكاملة.
- والجديد في مواصفات السياسة إستيعابها لكل الأنشطة الحالية أو التي ستظهر في الريف مستقبلاً.. وهذا يتطلب إعداد الخطط طويلة الأجل.
- تحديد مسئولية وحدات البنين الائتماني :
- كما حُددت مواصفات للسياسة الائتمانية حُددت أيضا مسئوليات وحدات البنين الائتماني من القاعدة للقمة في المرحلة التالية.

وقد أعد قطاع الاستثمار نماذج لتوزيع هذه الاختصاصات على وحدات البنين الائتماني نورد اثنين منها^(١):

(١) ندوة واقع الاستثمار واستطلاع آفاقه المستقبلية (الفترة من ٢٠ - ٢٣ / ١ / ١٩٩١).

مختلف الاتجاهات تشترك فى وضع سياسة الائتمان

ركزت سياسة البنك فى التسعينيات على تطوير الائتمان الزراعى بحيث يكون للإدارة المزرعية وأعمال القطاع الخاص والميكنة نصيب كبير من خطط التطوير.

والتطوير هنا بمعنى رفع كفاءة العمليات الائتمانية التى يقوم بها البنك حالياً وتتوقف على تطوير إجراءات تصنيف وصرف القروض ومتابعتها ، وتطوير التقارير الائتمانية وتوفير التدريب الائتمانى المناسب لكل مستويات العاملين بالبنك بالبنك الائتمانى من القاعدة إلى القمة.

ومن خلال عدد من المؤتمرات والندوات شارك فيها رؤساء البنوك وخبراء الائتمان وأساتذة الجامعات والمهتمون بالتنمية الريفية.. أقرت سياسة الائتمان كما يلى :

أولاً : الائتمان قصير الأجل:

- ١ - إعادة النظر فى قروض الإنتاج الزراعى النباتى لتتناسب مع تكلفة الإنتاج.
- ٢ - تحقيق معدل أعلى فى نمو الأعمال الزراعية التقليدية أفقياً ورأسياً.
- ٣ - توفير التمويل اللازم لتنفيذ نتائج البحوث الزراعية والتوصيات الفنية التى تصدرها مراكز البحوث الزراعية.
- ٤ - اقتصار دور البنك فى مجال مستلزمات الإنتاج على التمويل وتوفيره للأنشطة الأخرى التمويلية والمصرفية.
- ٥ - استخدام ضمانات جديدة غير الضمانات التقليدية تعتمد على سمعة المتعامل والثقة فيه وموقفه المالى والتدفق النقدى للمشروعات الممولة.
- ٦ - الإقراض بضمان رهن المحاصيل المخزنة فى أماكن تصلح للتخزين.
- ٧ - إقراض التعاونيات للتعامل مع أعضائها فى مجال مستلزمات الإنتاج.
- ٨ - الحد من الائتمان قصير الأجل فى مجال الثروة الحيوانية.

ثانياً: الائتمان متوسط وطويل الأجل:

- ١ - دفع وتنشيط الائتمان المتوسط وطويل الأجل لاسيما ما يصرف منه للأعمال المرتبطة بالزراعة.
- ٢ - استحداث أنشطة جديدة فى كافة مجالات التنمية تركز على تشجيع المنتج الصغير ومواطنى القرية بشكل عام. لتحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد القومى.
- ٣ - تمويل مجالات جديدة كالصنعة الزراعى ووسائل الرى الحديثة، واستخدام السطارات، والليزر... إلخ. ونشر الصناعات الزراعية بصفة خاصة وتجهيز المنتجات الزراعية فى صورتها قبل النهائية القابلة للتداول.

- ٤ - تشجيع استخدام الميكنة المتطورة لأداء كافة العمليات الزراعية مع إعطاء الأولوية لتمويل النوعيات التي تحتاج إلى أيدي عاملة لتشغيلها.
- ٥ - إضافة نشاط إقراض السيارات نصف النقل لمشروعات استصلاح الأراضي والثروة السمكية، ووسائل نقل المحاصيل المجهزة.
- ٦ - حصر فرص الاستثمار المتاحة بالريف وتشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية يتم تمويلها من البنك.
- ٧ - تقديم الائتمان للقائمين بالعمليات المكتملة لتنمية الإنتاج الرأسى مثل محاصيل التصدير لزيادة حجم الصادرات الزراعية، وإعداد مراكز تجميع المحاصيل المعدة للتصدير، ومحطات الفرز والتعبئة التي يعدها المصدرون.
- ٨ - تقديم القروض الخادمة لتنمية الإنتاج الأبقى.
- وحددت العناصر الفرعية للسياسة الائتمانية بما يلي^(١):
 - ١ - رفع كفاءة العمليات الائتمانية.
 - ٢ - إعداد وتطوير إجراءات ائتمانية لأنشطة خاصة.
 - ٣ - إعداد التقارير الائتمانية.
 - ٤ - متابعة القروض وتصنيفها.
 - ٥ - إرساء الأعمال المتعلقة بالزراعة كششاط ثابت فى الهيكل التنظيمى للبنك.
 - ٦ - إقراض القطاع الخاص للقيام بالأعمال الزراعية أو الأنشطة الخدمية المتعلقة به.
 - ٧ - ترويج الائتمان فى مجال نقل التكنولوجيا.
 - ٨ - متابعة وتقييم المشروعات.
 - ٩ - التحليل المالى لكافة العمليات الزراعية للتأكد من تحقيق عوائد مالية مناسبة على ضوء الأسعار الحرة للمحاصيل.
 - ١٠ - التدريب على الأعمال الائتمانية.
- ولمداثة تطبيق البند (الخامس) من عناصر السياسة الفرعية وهو الخاص بتقديم القروض المتعلقة بالزراعة.. فإننا سنتناول هذا النوع المتحدث من النشاط ثم نستتبع ذلك بمشروع خطة لتسويق القروض.

قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة

تمثل الأعمال المرتبطة بالزراعة الأعمال التى لا تدخل فى العملية الإنتاجية مباشرة ولكن ترتبط بها

(١) خطة العمل السنوية الثالثة (يوليو ١٩٩٠ - يونيو ١٩٩١) مشروع الإنتاج والائتمان.

وتساعد على تنفيذها سواء: فيما قبل بدء التنفيذ.. مثل أعمال تحسين التربة والصرف المغطى وغيرها أو ما بعد الحصاد مثل عمليات الإعداد والتجهيز والتداول والتنسيق.

وتشمل الأعمال المرتبطة بالزراعة مجموعة كبيرة من الأنشطة أهمها:

١- الصرف المغطى وصيانتة وتحديثه.

٢- تحسين الأراضي.

٣- التسوية بالليزر.

٤- تبطين قنوات الري.

٥- الميكنة الزراعية.

٦- تطوير نظم الري.

٧- الأنفاق البلاستيكية والزراعات المحمية.

٨- إنشاء المشاتل.

٩- التصنيع الزراعي.

١٠- التلقيح الصناعي.

١١- تجهيز وتداول وتعمئة المحاصيل.

١٢- عمليات الاستيراد والتصدير.

١٣- تخزين الدواجن المحلية المجمدة.

١٤- إنشاء المطاحن الصغيرة في القرى.

١٥- الصناعات الريفية والبيئية.

وتعتمد قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة في نشرها على تعريف المزارعين بها عن طريق إقامة مشروعات تجريبية في مساحات توسعية تظهر للمزارع الفائدة التي تعود عليه من تنفيذ هذه الخدمة كما تظهر لمؤدى الخدمة من القطاع الخاص العائد المنتظر له نتيجة قيامه بتأديتها بالأجر للغير.

ويتم التركيز أساسا في تنفيذ مشروعات الأعمال المرتبطة بالزراعة على القطاع الخاص لإتاحة فرص عمل جديدة في الريف ذات عائد مجز يحفز على الاستمرار فيها مع ضمان أداء الخدمة المطلوبة بكفاءة وتنوعية بمنازاة نتيجة للمنافسة بحيث تصل في النهاية إلى أن تخدم القرية والمجتمع نفسه بنفسه دون أن تتحمل الدولة أعباء.

وتنفذ هذه المشروعات وفق الخطوات التالية:

١- تدريب جهاز البنك ائتمانيا وجهاز الإرشاد الزراعي فنيا على النشاط أو المشروع المطلوب إدخاله.

٢- عقد ندوات توعية وإرشاد للمزارعين لإقناعهم بالتنفيذ في مساحة تجريبية تظهر للمزارعين الفائدة التي تعود عليهم من التنفيذ كما تظهر للذين سيقومون بأداء الخدمة التكاليف والعائد المنتظر، كما يتم

تعريفهم بشمن المدة أو الآلة اللازمة للتنفيذ وتكاليف تشغيلها وعمرها الافتراضي والعائد منها والسعر المناسب لأداء الخدمة للزراع، وقيمة القروض الذى سيتم منحه من البنك وفترة السداد والأقساط.

٣- يتم التنفيذ فى مساحة معينة ثم اقتناع مزارعيها ويتم منحهم القروض اللازمة لأداء هذه الخدمات. وبذا فإن البنك يمول المزارعين المستفيدين من الخدمة، كما يمول القائمين بأداء الخدمة لشراء المعدات اللازمة لأدائها ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يصل إلى تمويل الوكلاء والمستوردين لاستيراد المعدات والآلات اللازمة لهذه الأنشطة.

كما تقدم قروض لصيانة الآلات والمعدات لأصحاب الآلات وقروض أخرى لإنشاء ورش الصيانة. وبذا تتكامل خدماته بدءا من استيراد الآلة حتى تصل إلى تمويل الخدمة للمزارعين. ويعتمد هذا النشاط أساسا على وجود إرشاد زراعى قوى قادر على الوصول للمزارعين وإقناعهم بجانب جهاز الائتمان.

ونتيجة التحول فى استراتيجية البنك وخروجه من عملية توزيع مستلزمات الإنتاج ليصبح مولا فقط للأنشطة الزراعية وخدماتها فقد أصبح لزاما عليه أن يتوسع فى مجالات الأعمال المرتبطة بالزراعة كنشاط جديد مرتبط بالتنمية ويحل محل نشاط توزيع مستلزمات الإنتاج، وهذا يستلزم ادخال مجموعة جديدة من العملاء غير الحائزين للأراضي الزراعية تشمل الوكلاء والمستوردين والمصدرين والمزارعين والتجار، والتعامل معهم بأساليب جديدة تختلف عن الأساليب المتبعة مع الزراع العاديين من حيث الضمانات وأحجام القروض الممنوحة وأساليب المنح والسداد، وما يقابل هذا من مخاطر، وما هو مطلوب من نظم للاستعلام عن العملاء. وهذا يمثل تحولا كبيرا ليس فقط فى نشاط البنك بل فى نظمه وأساليبه والخبرات والتدريب اللازم للعاملين به ليستطيع أن يقف منافسا على قدم المساواة مع البنوك التجارية فى تسويق قروضه وجذب هؤلاء العملاء للتعامل معه.

.. وعلى الصفحات التالية نورد نموذجا لمشروع خطة تسويق القروض كما أعدتها لجان الاستراتيجية.

مشروع خطة تسويق القروض

وصف المهمة:

تسويق القروض اللازمة لخدمة التنمية الزراعية والريفية وما يرتبط بها من أنشطة التوسع الأفقى والرأسى.

الهدف المحدد:

١- تسويق القروض الزراعية والتنمية الريفية بمختلف آجالها وأغراضها.

- ٢- تسويق القروض اللازمة لتمويل الأعمال المرتبطة بالزراعة واللازمة لخدمة الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية.
- ٣- تحقيق النمو المطرد فى حجم الائتمان الممنوح لكافة أنشطة الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية.
- ٤- الارتقاء بمستوى كفاءة تقديم الخدمات الائتمانية لجمهور المتعاملين.
- ٥- الاحتفاظ بعملاء البنك الحاليين مع الاستمرار فى جذب عملاء جدد للأنشطة الجديدة المستهدفة تمويلها.

المعايير الحاكمة:

- شرائح فئات المتعاملين طبقا لحيازاتهم الزراعية أو نوعية أنشطتهم وأغراضها.
- أعداد المتعاملين مع البنك فى القروض النقدية لكافة أنشطة الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية.
- شرائح وفئات غير المتعاملين مع البنك حاليا والمستهدف جذبهم.
- أماكن تواجد البنوك والجهات المنافسة.
- حجم الائتمان المقدم من البنوك وجهات الإقراض المنافسة لمختلف أنواع الأنشطة.
- أسلوب منح القروض وما يقدمه البنك من خدمات مقارنة بجهات الإقراض المنافسة.
- قدرة النظام على تقديم الخدمة الائتمانية لعملاء البنك بالكفاية والكفاءة المطلوبة.
- أساليب تسويق مداخلات ومخرجات الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية القائمة والمتوقعة.
- العلاقة بين أجهزة وقطاعات البنك بما يضمن عدم الازدواجية والتداخل.
- التشريعات والقوانين الحاكمة والمؤثرة على أنشطة البنك.

الأهداف الفرعية:

- ١- إيجاد قنوات ائتمان جديدة للأنشطة المستحدثة لمجالات الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية.
- ٢- تقديم الائتمان الكافى والمناسب لخدمة كافة أنشطة الائتمان الزراعى والتنمية الريفية.
- ٣- النمو المستمر فى حجم الائتمان المقدم للمتعاملين مع البنك بما يتناسب مع التكلفة الفعلية.
- ٤- تحديث كافة الخدمات الائتمانية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الزراعية والريفية.
- ٥- إعداد دراسات اقتصادية لكافة أنواع الأنشطة التنموية يتم تطويرها دوريا بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية.
- ٦- التوسع فى تأدية الخدمات الائتمانية للقطاع التعاونى.
- ٧- التوسع فى تأدية الخدمات الائتمانية لشركات وأفراد القطاع الخاص التى تعمل فى مجال تداول وتوزيع وتسويق وإنتاج واستيراد وتصدير مستلزمات الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية والمنتجات الزراعية.
- ٨- توفير وتيسير الائتمان اللازم لخدمة مشروعات الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية فى الأراضى الجديدة.
- ٩- تشجيع استخدام الميكنة الزراعية فى كافة المجالات.

- ١٠- إعداد دراسة لاقتصاديات إنتاج المحاصيل الزراعية موسمياً وتعديل وتطوير الخدمات الائتمانية تبعاً لذلك.
- ١١- المساهمة في تحديث الزراعة المصرية لتقديم التمويل اللازم لتنفيذ التوصيات الفنية لنتائج البحوث الزراعية لتعظيم عائد الإنتاج.
- ١٢- الاستعانة بنظم ومعلومات الحصول على البيانات والتقارير اللازمة لاتخاذ القرار.

المعلومات الأساسية عن النشاط:

- ١- أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى فى السوق المحلية.
- ٢- تكلفة خدمة إنتاج كل وحدة من الأنشطة الممولة.
- ٣- أسعار بيع وحدات الإنتاج (سعر بيع محل الإنتاج).
- ٤- دراسة تسويق المنتج للوقوف على حاجة السوق المحلى ومقدار التذبذب فى الأسعار فى الفترات السابقة.
- ٥- التنبؤ بأسعار السوق المحلية لكل منتج.
- ٦- تكلفة الأساليب التكنولوجية الحديثة اللازمة لزيادة الإنتاج واقتصادياتها.
- ٧- تقدير الفائض من المنتج لتغطية احتياجات التصدير.
- ٨- شرائح فئات المتعاملين طبقاً للحيازات الزراعية.
- ٩- حجم القروض الحالية والمتوقعة لكل نشاط من الأنشطة الائتمانية.
- ١٠- التعرف على الأنشطة والمشروعات القائمة والخدمات المطلوبة فى كل وحدة جغرافية.
- ١١- التعرف على الخدمات والتسهيلات الائتمانية التى تقدمها البنوك والأجهزة المنافسة للأنشطة الزراعية والتنمية الريفية بمختلف الوحدات الجغرافية.

القوى الدافعة المتوقعة:

- ١- إنتشار بنوك القرى على مستوى الجمهورية وقربها من الزراع والمنتجين.
- ٢- كفاءة الأجهزة التنفيذية نتيجة الخبرة السابقة والتدريب مقارنة بجهات الإقراض المنافسة.
- ٣- حسن العلاقة بين عملاء البنك والأجهزة التنفيذية.
- ٤- توفر التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الائتمانية.
- ٥- إدخال الأدوات والوسائل الحديثة بالبنك الرئيسى وبنوك المحافظات ووحداتها.
- ٦- تطوير الائتمان بما يتناسب مع متطلبات التنمية فى المرحلة القادمة.
- ٧- الخبرة المكتسبة نتيجة تنفيذ مشروعات وبرامج الائتمان المتطورة.
- ٨- وجود نظام عادل للتحفيز طبقاً لتنفيذ المستهدفات.

- ٩- وجود مبدأ تفويض السلطات.
- ١٠- توفر الهيكل التنظيمى المناسب.
- ١١- قيام أجهزة بنوك القرى بإعداد الخطة الائتمانية.
- ١٢- حق الامتياز للبنك على أموال المدين- إعفاء العملاء من رسوم الدمغات.

القرى المعوقة المتوقعة:

- ١- البطالة المنتعة وسوء توزيع العمالة.
- ٢- وجود تداخل فى الاختصاصات وعدم دقة تحديد الواجبات والمسئوليات.
- ٣- المنافسة القوية المتوقعة من البنوك وجهات الإقراض الأخرى.
- ٤- تخوف بعض الأجهزة التنفيذية من ممارسة السلطات المخولة لهم فى اعتماد القروض واتخاذ القرار والواجبات الأخرى.
- ٥- عدم تناسب المبانى والتجهيزات ببنوك القرى والفروع للأعمال البنكية.
- ٦- عدم تناسب المؤهلات العلمية مع الوظائف المنوطة بها.

مراحل التنفيذ:

- ١- تحديد الأنشطة الائتمانية القائمة والمتوقعة.
- ٢- التعرف على السياسة الائتمانية للبنوك والأجهزة المنافسة.
- ٣- تعديل الفئات التسليفية بما يتناسب مع التكلفة الفعلية وتنفيذ التوصيات الفنية وعناصر التكنولوجيا الحديثة.
- ٤- تطوير القواعد والشروط والإجراءات اللازمة لاعتماد وتحصيل القروض.
- ٥- إصدار الدلائل الائتمانية.
- ٦- إعداد أجهزة بنك القرية لعمل الخطة الائتمانية.
- ٨- إعداد الدراسات والبحوث الائتمانية.
- ٩- تطوير إعداد التقارير الائتمانية.
- ١٠- وضع نظام لتصنيف القروض.
- ١١- وضع نظام للمتابعة الائتمانية.
- ١٢- تدريب الأجهزة الائتمانية.

الأدوات والمعلومات والمساعدات الأخرى اللازمة:

- نظام كفاء للاتصالات بين بنوك القرى والمستويات الأعلى.
- نظام دقيق وكفاء لتدفق المعلومات بين مختلف وحدات البنك.
- توفر المساعدات التدريبية فى مختلف المجالات الائتمانية.
- إعداد مقار بنوك القرى والفروع بما يتناسب وطبيعة الأعمال البنكية.
- توفير وسائل الانتقال المناسبة للعاملين بينوك القرى.

أسس ومعايير التقييم وأساليب المتابعة المقترحة:

- ١- تكليف كل مسئول بمهمة لتحويلها إلى خطة تفصيلية بتوقيعات محددة فى إطار المدة المحددة لمهمته.
- ٢- تقديم تقارير أسبوعية عن تقييم الموقف للإنجازات بمعرفة كل مسئول.
- ٣- عقد اجتماع كل ١٥ يوما لجميع لجان الائتمان لتقييم ما تم إنجازه من خطط وعمل التنسيق المطلوب وإزالة المعوقات أو التداخلات.
- ٤- عرض النتائج على لجنة التطوير لتحديد مدى تقدم العمل طبقا للبرامج الزمنية وإجراء التنسيق والتكامل بين لجان القطاعات المختلفة.

إطلاق اسعار الفائدة على القروض (المدينة):

- ذكرنا فى المرحلة السابقة أن اسعار الفائدة على القروض فى تغير مستمر طبقا لتعليمات البنك المركزى.
- وفى المرحلة المقبلة التى يعاد فيها تنظيم مؤسسات الائتمان فإن الفائدة ستكون حرة.
- وقد أعلن البنك المركزى فى شهر يناير ١٩٩١ أنه ترك لكل مؤسسة مالية ومن بينها مؤسسات الائتمان حرية تحديد سعر الفائدة على القروض التى تمنحها لعملائها.
- وقد قام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى برسم سياسة مرنة لسعر الفائدة.. وهى اسعار متغيرة تبعا لنوع الزراعة (حقليّة- خضروات- بساتين) اما سعر الفائدة على الائتمان الاستثمارى فهو متغير أيضا بتغير نوعية المشروعات وما تحققه من معدل عائد سنوى.. وهذه المعدلات قابلة للتغير كلما تطلب الأمر ذلك- تبعا لما تقيمه سياسته فى خدمة خطط التنمية الزراعية.
- ونورد فيما يلى ما انتهى إليه البنك من قرارات بالنسبة للأسعار الجديدة للفائدة.
- ١- تحدد الفائدة للأشطة على أساس عائد كل نشاط لمواجهة زيادة سعر الفائدة.
 - ٢- نظرا لزيادة التكلفة لمصادر تمويل البنك اتفق على تحديد سعر أساسى للفائدة بحيث يزداد تبعا لنوعية الأنشطة والمحاصيل ووفقا لتكلفتها وعائدها.
 - ٣- وجوب تحميل البنك لجزء من أعباء زيادة أسعار الفائدة خصما من موارده.

٤- ربط سعر الفائدة المدينة بتكلفة مصادر التمويل والتي تمت زيادتها ومدى احتياج الدولة لأهمية هذا المحصول وعائده.

ثانياً: السياسة التمويلية

- حددت استراتيجية الائتمان في المرحلة القادمة مواصفات للسياسة الائتمانية إلا أنها قد وضعت أهدافاً للسياسة التمويلية المصاحبة لها تتلخص فيما يلي:
- ١- تنمية الوعي الادخاري لدى الزراع.
 - ٢- خلق أوعية إيداعية جديدة تتناسب مع طبيعة المجتمع الريفي.
 - ٣- وجود التنوع بين الأوعية الادخارية والودائع وصولاً إلى تكلفة مناسبة للتمويل.
 - ٤- أن تتناسب آجال توظيف الأموال مع آجال مصادر التمويل المتاحة.
 - ٥- تعزيز قدرة بنك القرى على اجتذاب مزيد من المذخرات.
 - ٦ - التقليل من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وزيادة نسبة التمويل الذاتي.

تطوير القدرة التمويلية لمؤسسات الائتمان

- لكي تنجح خطة تحرير الاقتصاد الزراعي إلزمت الحكومة بتطوير القدرة التمويلية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وذلك بالمساهمة في رأس ماله بالعملية المحلية بمبلغ مساو لما تسهم به وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة بالدولار الأمريكي.
- هذا بالإضافة إلى احتفاظه بجزء من اجمالي الفائدة المتحققة من رؤوس أموال المشروعات الأمريكية لتطوير الائتمان والمتمثلة في مشروعى المزارع الصغير، والإنتاج والائتمان الزراعي اللذين تناولناهما تفصيلاً في المبحث السابق.
- ومن اتجاها تدعيم رأس المال لتحقيق القدرة التمويلية فإن على البنك أن يعمل على تحسين صافي دخله الحالي بعد أن يتخلى تماماً عن موقفه الاحتكاري في توريد مستلزمات الإنتاج.. تاركاً ذلك للقطاع الخاص.
- وبطبيعة الحال فإن تكلفة النشاطات التي تخلق عنها البنك للقطاع الخاص ستخفى من حساباته.
- وحتى يحقق الزيادة في صافي الدخل مستقبلاً بزيادة رأس ماله والاحتفاظ بجزء من أرباح المشروعات الائتمانية فإنه مطالب أيضاً بالقيام بالعديد من الإجراءات في المرحلة المقبلة منها:
- ١- بناء سياسته الائتمان على أساس التدفق النقدي قبل وبعد الإصلاح.
 - ٢- إعداد خطة طموحة لتسويق القروض.

- ٣- تطوير الرقابة الائتمانية على القروض المنصرفة لمشروعات الأمن الغذائي.
- ٤- إعادة توظيف الموارد لتحقيق الاستخدام الكفء لها.
- ٥- السماح لوحدة القطاع الخاص باستئجار وحداته التخزينية وإداراتها على أن تتحدد درجة مشاركته فى إدارة هذه الوحدات بمدى مساهمته فى تجهيزها بوسائل واساليب التخزين والتداول الحديثة.
- ٦- إيجاد نظام محاسبى يفرق بوضوح بين العمليات التجارية والعمليات البنكية.
- ٧- تحديد أهداف لرأس المال العامل والعائد من استخدامه.

زيادة أسعار الفائدة على الودائع^(١):

- إقترح مؤتمر الاستراتيجية زيادة الفوائد فى المرحلة الجديدة:
- أ- تعديل أسعار الفائدة على الودائع بما يؤدي إلى جذب المزيد من المدخرات والودائع.
 - ب- تشجيع الإبداع فى حسابات التوفير باعتبارها بديلا عن الحسابات الجارية فى المرحلة الحالية مع الإعداد لمرحلة فتح الحسابات الجارية فيما بعد.
 - ولاشك أن رفع سعر الفائدة على الودائع سيساعد كثيرا فى تغلب مؤسسات الائتمان على مشكلة التمويل.

تدعيم الهيكل التمويلى لمؤسسات الائتمان

- لدعم قدرات البنك التمولية.. فقد طلب البنك من الحكومة تدعيم هيكله التمولى فى المستقبل.. وقد عرض مطالبه التى تتلخص فيما يلى^(٢):
- ١- التصريح لبنوك الائتمان فى المحافظات بفتح حسابات جارية للأفراد الطبيعيين مع إعفائها من النسبة المقرر إيداعها بالبنك المركزى.
 - ٢- التصريح للمحليات والجهات الأخرى بإيداع أموالها بنوك القرى وبنوك المحافظات والبنك الرئيسى بالقاهرة.
 - ٣- إصدار سندات خاصة للتنمية الزراعية لاتاحة مصدر ثابت لتمويل خطط التنمية.
 - ٤- قيام الحكومة بتوفير النقد الأجنبى لاستيراد بعض المستلزمات.
 - ٥- قيام بنك القرى بإصدار خطابات ضمان أسوة بالبنوك التجارية.
 - ٦- تخصيص نسبة من ودائع البنوك التجارية بالبنك المركزى لتمويل البنك بدون فوائد.
 - ٧- تخصيص نسبة من فائض أرباحه التى تؤول لوزارة المالية لتكوين احتياطات بها لدعم حقوق الملكية.

(١) ندوة واقع الاستثمار - مرجع سابق.

(٢) مذكرة للبنك بعنوان : موجز لإطار تطوير البنك الرئيسى والبنوك التابعة (ص٧).

٨- وضع نظام لتمويل استثمارات استصلاح الأراضي واستزراعها بحيث تكون الأرض ضامنة للقروض.

مجلس الإدارة يقر الخطة الاستراتيجية:

ناقش مجلس إدارة البنك الرئيسى مذكرة مؤرخة ١٩٩٠/٨/٢ بشأن التخطيط الاستراتيجى تعرضت لآثار الإجراءات الاقتصادية التى تخطط لها الدولة حاليا لاصلاح المسار الاقتصادى جاء بها:

من أهم الإجراءات التى سيكون لتنفيذها تأثير مباشر على أنشطة البنك:

١- ترشيد الدعم والغاؤه تدريجيا ومنها دعم مستلزمات الإنتاج، ودعم الفائدة على القروض الزراعية.

٢- الحد من سيطرة القطاع العام على وسائل الإنتاج، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى المجالات التى يمكن أن يعمل بها.. وما يرتبط بذلك من دخول القطاع الخاص والتعاونى فى تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج.. وتخلي بنوك التنمية والائتمان الزراعى عن هذه الأنشطة.

٣- تعديل أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات وكذلك القروض بمختلف آجالها وذلك لتتماشى مع معدل التضخم النقدى.

٤- تعديل أسعار الصرف للعملة الحرة سواء فيما يتعلق بسعر مجمع البنك المركزى والتى تم زيادتها اعتبارا من ١٩٩٠/٧/١. أو أسعار الصرف بالسوق المصرفية الحرة وصولا إلى سعر الصرف الحقيقى للجنه المصرى.

٥- إلغاء تدخل الدولة فى تحديد التركيب المحصولى وكذلك إلغاء التوريد الإجبارى للمحاصيل مع وضع سياسة سعرية للمحاصيل تتماشى مع الأسعار العالمية لتلك المحاصيل.

.. ويترتب على هذه السياسة العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك المحافظات نوجزها فيما يلى:

أ- رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتخلي البنك عنها يعنى فقد أحد مصادر الدخل والأرباح الرئيسة. كما يؤدى إلى تحويل جزء كبير من عمالة البنك إلى عمالة زائدة.

ب- إلغاء الدعم عن أسعار فائدة القروض الزراعية سيضع البنك فى موقف تنافسى مكشوف مع البنوك التجارية الأخرى.

ج- تعديل هيكل أسعار الفائدة سيترب عليه ارتفاع فى تكلفة حصول البنك على التمويل من البنوك التجارية- ومن ثم تكون هناك ضرورة للاعتماد على مصادر ذاتية لتمويل أنشطته.

.. هذا وقد أقرت الخطة الجديدة وشكلت لجان لوضع عناصرها موضع التنفيذ.

مستقبل العلاقة بين البنك والتعاونيات

تناولنا فى المبحث الرابع من هذا الجزء علاقة البنك بالحركة التعاونية المصرية والدعم الذى قدمه لها سواء كان دعما ماديا أو أدبيا.. وليس ما قدمه البنك لها إلا وظيفة من وظائفه نص عليها القانون.. وأن العلاقة بينهما كانت علاقة تتسم برودة الهدف والمصير.

فالبنك أسس ليكون بنك الحركة التعاونية ووعاها المالى.. وانه عند عرض مشروع تأسيسه على المجلس النيابى عام ١٩٣١ قال وزير المالية لأعضاء المجلس: [.. اطمئنكم أن البنك سيكون تعاونيا عندما يزداد عدد الجمعيات ويستند عودها..]

.. ومنذ إنشاء البنك كانت مساعده للحركة التعاونية مساعدة فعالة حتى فى ظل نظام بنوك القرى التى قامت لتصحيح مسار الائتمان.. أجيب طلبها بأن تزاوّل الإقراض من جديد.

ومازال البنك يقدم القروض والمشورة الفنية لجميع أنواع التعاونيات، ومازالت الحكومة تخصص القروض المدعمة لقطاع التعاون الاستهلاكى فى البنك إعترافاً بالعلاقة الوثيقة بين البنك والحركة التعاونية^(١).

وقد ختمنا المبحث السابق بالنظام الجديد لتعامل البنك مع التعاونيات فى مستلزمات الإنتاج التى يصبح بعدها نظام الإنتاج والتسويق حرا.

وعلىنا فى المبحث الأخير من هذا الكتاب أن نتناول مستقبل الائتمان التعاونى فى ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة وفى مناخ حرية تداول الأموال ومستلزمات الإنتاج مبرأة من كل دعم أو قيود على هذا التداول.

.. سنحاول أن نقرأ آفاق مستقبل العلاقة بين البنك والحركة التعاونية وبصفة خاصة قطاعها الزراعى.

وقراءتنا للمستقبل ستكون على أساس علمى يقوم بناؤه الرئيسى على الصورة التى وصلنا إليها الآن من قيام التعاونيات بتوزيع مستلزمات الإنتاج على أعضائها نقدا واقتصار دور البنك على توزيع الائتمان التقضى على المزارعين وتسجيله فى حساباته ومحصيله عند حلول أجله.

كما أن عليه أن يمول التعاونيات بما يلزمها من أموال لشراء مستلزمات الإنتاج مع مساعده لها فى الفترة الإنتقالية (١٩٩٣/٩٠) على تدريب أعضائها على إدارة الوقت والمال لتقوى فى مواجهة القطاع الخاص عندما يقدم بهذه المهمة!

وعندما نستقرئ مستقبل هذه العلاقة. فإننا نقصر نظرتنا على المستقبل المنظور.. أو المستقبل القريب والذى لا يتعدى السنوات العشر القادمة أى خلال عقد التسعينيات مما يجعل هذا المستقبل فى حكم الحاضر أو

(١) محمد رشاد عبد الله - البنك والحركة التعاونية والاتفاق المستقبلية - دراسة مقدمة لندوة واقع الاستثمار - (ص ٥).

على الأقل يجعله امتداداً طبيعياً له.

..وقبل أن نتصور مستقبل الائتمان الزراعى التعاونى فى التسعينيات سنناقش أموراً نستوضح بها

صورة المستقبل هذه:

أ- التجربة الأولى لإنشاء بنك تعاونى.

ب- وجهات النظر الحالية حول إنشاء بنك تعاونى.

ج- الأفكار التى طرحت عند مناقشة الموضوع.

د- صناديق الإقراض التعاونى.

هـ- مدى سلامة فكرة إنشاء بنك للتعاونيات.

و- الصورة المستقبلية.

(أ) - التجربة الأولى لإنشاء بنك تعاونى

لقيت دعوة التعاونيين صدى لدى المسئولين سنة ١٩٤٤ - ذلك لأن القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ والذى كان سارياً آنذاك - نصت مادته رقم ١٦٧ على جواز إنشاء بنك تعاونى عام يقوم بكافة العمليات المالية التى تتطلبها حاجة التعاونيات.

وتحت ضغط رجال الحكومة فى مصلحة التعاون وتحمس أعضاء البرلمان وكان من بينهم مايقرب من مائة نائب معظمهم رؤساء جمعيات إستجابت الحكومة وأصدرت القانون المرغوب فيه.

وصدر فعلاً القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ منشئاً لبنك التعاون العام فى شكل جمعية تعاونية مالية.. أو اتحاد تعاونى مالى!!

وبعد عامين من نشر النظام الأساسى لبنك التعاون العام والاكتمال فى رأس ماله بما قيمته ٢٢٤ ألف جنيه وهى قيمة ما اكتتبت به ١٨٥٤ جمعية تعاونية كانت هى كل الجمعيات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت.. إلا أن القيمة المكتتب بها لم تغط رأس المال المطلوب لضعف الموارد المالية لتلك التعاونيات.

مطالبة الحكومة بتغطية رأس المال:

طالب المؤسسون الحكومة بالمساهمة فى تغطية رأس مال البنك وأن تساعد الحركة التعاونية بقدر آخر على سبيل القرض كما حدث عند إنشاء البنوك الأخرى (الأهلى ومصر والتسليف) وأن تقرر له من الضمانات ما يكفل قيامه بأداء مهمته وهو تمويل الحركة التعاونية فى مختلف قطاعات الدولة.

وقف تنفيذ القانون المنشئ لبنك التعاون:

رأت وزارة المالية أن فى ذلك ازدواجاً للعمل لا مبرر له. فما سيقوم به البنك الجديد... يقوم به وكفاءة

بنك التسليف الذى أصبح متفلقلا فى القرى والكفور والتجوع.. كما أن مساهمة الدولة فى بنكين يعملان على تحقيق أهداف واحدة من شأنه أن يكون نجاح أيهما على حساب الآخر... وأن الماضى قد أثبت أن بنك التسليف حق الأهداف التى طول بها منذ إنشائه وحتى ذلك التاريخ.

وبعد مناقشات فى إبريل سنة ١٩٤٧ بين وزيرى الشئون الاجتماعية (المستول عن الحركة التعاونية) والمالية تم الاتفاق على الاكتفاء بمصدر تمويل واحد هو بنك التسليف على أن يعدل اسمه إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى - ويزاد رأس ماله بمقدار مليون جنيه يغطى مناصفة بين الحكومة والجمعيات التعاونية وبذلك يزداد عدد المقاعد بمجلس إدارته بمقدار ستة مقاعد يخصص ثلاثة منها لممثلى الحكومة والأخرى لممثلى التعاونيات وفى ذلك ضمان كاف بأن يتجه البنك اتجاها تعاونيا.

من أجل ذلك صدر القانونان ١٢١ ، ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل نظام البنك وتطوير وظائفه... وأصبح علاوة على قيامه بالخدمات المصرفية والتمويل للجمعيات بالقطاع الزراعى مسئولاً عن.. تمويل الحركة التعاونية فى البلاد بكافة أغراضها زراعية أو إنتاجية أو استهلاكية. وهكذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل الائتمان فى مصر.

(ب) وجهات النظر الحالية حول إنشاء بنك تعاونى

إنتهت تجربة التعاونيين الأولى لإنشاء بنك التعاون بالاقتران عن التخلّى عن مطالبهم به فى مقابل أن يتحول البنك الذى أسس لدعم التعاون إلى بنك تعاونى لحماً ودماً. إلا أننا نرى فى السنوات الأخيرة.. ومنذ صدور القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ اشتداد مطالبة التعاونيين بالتصريح لهم بإنشاء بنك تعاونى.. وفى الجانب الآخر يرفض بعض ذوى هذا الرأى هذا المطلب بإصرار.. على اعتبار أن بنكين يمارسان غرضاً واحداً يعنى قيام المنافسة بينهما... وقد تتصاعد الى أن ينتهى الأمر بتجاح أحدهما وإخفاق الآخر.. والإخفاق يؤدى إلى الإضرار بصالح الفلاح وصالح الاقتصاد القومى.. ونحن أمام مؤسسة ائتمانية قائمة قدمت الائتمان على مدى أكثر من نصف قرن.. وأخذت عنها المؤسسات الأخرى فى الوطن العربى والأفريقى أنظمتها وسياستها الائتمانية. ولكل من المؤيدين والمعارضين لإنشاء بنك تعاونى حججهم فى هذا الموضوع :

وجهة نظر المؤيدين^(١):

يعتبر التعاونيون أن صدور قانون بنوك القرى [١١٧ لسنة ١٩٧٦] الذى أعطى حق تعامل البنك

(١) محمد أحمد إدريس - ورقة عمل بعنوان : التعاون الزراعى فى مصر - مقدمة للندوة الوطنية حول التعاون الزراعى - صنعاء سنة ١٩٩٠ (ص ٤٣ وما بعدها).

مباشرة مع الأفراد، ووسائل الترغيب والترهيب التي مارستها الحكومة ونزع اختصاصات التعاونيات في التمويل والتوريد والتسويق والاستيلاء على مقارها... هو البداية الحقيقية للقضاء على الحركة التعاونية الزراعية.. إذ أدى صدور هذا القانون إلى حرمان جمعيات الائتمان الزراعي من القيام بدورها الأصيل في توفير مستلزمات الإنتاج وبذلك فقدت عنصراً من عناصر البنية الأساسية وهو المقار والمخازن التي استولت عليها بنوك القرى. كما فقدت مصدراً هاماً من مواردها المالية يتمثل في نسبة الحفض التي كانت تحصل عليها من توزيع مستلزمات الإنتاج، وانتهى دورها المؤثر في توجيه وإرشاد أعضائها... وكان صدور هذا القانون هو الدافع إلى أن يرجع التعاونيون إلى المبدأ التعاوني.. الاعتماد على النفس، والمطالبة بأن يكون للتعاونيين بنكهم الخاص..

وقد أجازت المادة (١٧) من القانون ١٧٢ لسنة ١٩٨٠ - للتعاونيات إنشاء بنك تعاوني تسهم هي وأعضاؤها في رأسماله، وينهض البنك الجديد بمسئولية تقديم القروض وإنشاء المشروعات اللازمة لها على مختلف مستوياتها ونوعياتها.

ومن خلال لقاءات تعاونية واسعة غطت كل محافظات الجمهورية دارت مناقشات عكست وجهة نظر التعاونيين.. وإصرارهم على تأسيس بنك لا تشارك فيه الدولة.. ويمارس نشاطه وفق مبادئ التعاون.. وكانت دعوهم في ذلك ما يلي :

١ - أن بنوك التنمية والائتمان الزراعي وقواعدها الميدانية في القرى من بنوك قرى ومدن وبيات تمثل بكل المقاييس بنوكاً تجارية لا صلة لها بمبادئ وأساليب التعامل مع الأعضاء..

٢ - لم توفر هذه البنوك التمويل اللازم للتعاونيات وأخضعت ذلك لشروط صعبة وطلبت من الضمانات ما تعجز عن تقديمه التعاونيات لها.

٣ - أن الحركة التعاونية أصبحت تغطي الآن مساحات واسعة من دول العالم جنوباً وشمالاً. فنجدتها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا والسويد والدانمارك وبلجيكا، ونالت قارة أفريقيا حظها وأيضاً في الوطن العربي..

وفي معظم هذه الدول كان من حقها أن يكون لها بنك خاص بها.. بل إن بعض الدول أخذت بنظام البنوك التعاونية المتخصصة.. فتقوم بها بنوك للإقراض الزراعي وأخرى لتمويل بناء المساكن، وثالثة للحرفيين، ورابعة للتوفير والتسليف، والبعض الآخر يأخذ صفة تعدد الأغراض.. فيزاول كل الأغراض قمشياً مع التوصيف التعاوني في التخصص أو التعدد!!.

وجهة نظر المعارضين:

تستند وجهة نظر المعارضين في موضوع المطالبة المستمرة والمستمتدة للتعاونيين في السنوات العشر الماضية بضرورة إنشاء بنك تعاوني إلى ما يلي :

١ - أن التعاونيات يجب أن توظف أموالها فى إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية تدخل فى أغراضها خدمة أعضائها.. بدلا من توجيهها نحو التمويل الذى يقوم به فعلاً جهاز الائتمان المتخصص وقد اكتسب هذا الجهاز خبرة واسعة فى نشر الائتمان واسترداده وأصبح من أجهزة الدولة الرسمية وأهم مراقبها : وأن الجمعيات التعاونية لم تؤسس أصلاً لوظيفة الإقراض.. وإنما هو أحد وظائفها متى كانت قادرة على حماية هذه الوظيفة.

٢ - عدم توافر الأموال الكافية لدى التعاونيين لإنشاء بنك قادر على منافسة مؤسسات الأموال التى استقرت أوضاعها وكونت احتياطيات ضخمة وكوادر وظيفية كفاءة على مر السنين.

٣ - أن الجمعيات التعاونية خلال تاريخها الطويل (٨٢ سنة) لم تستطع أن توفر جهازاً وظيفياً قادراً على تحمل مسئولية العمل التعاونى والقيام به بكفاءة.

فكيف يتحقق لها توفير جهاز مالى يتحمل مسئولية وأعباء الأعمال المصرفية.. وهى أعمال بالغة الدقة والتعقيد؟!

٤ - إذا كانت القواعد المصرفية لا تتغير بقيام بنك التعاون.. فأغراض الائتمان التى يقوم عليها البنك الجديد.. هى نفس الأغراض التى يقوم بها البنك الحالى، والضمانات هى الضمانات والفائدة هى نفس الفائدة، وأسلوب متابعة الائتمان واسترداده لن يتغير.

فكل هذه القواعد تخضع لمعايير أساسية تحكم تداول الأموال أو ما نسميه العمل المصرفى.

.. ومن ثم فإنشاء بنك جديد لن يترتب عليه تقديم خدمات أو تسهيلات ائتمانية جديدة.. ولن يضيف عاملاً جديداً ينمى الحركة ويقويها.

٥ - إمكانية البنك القائم فى تخزين مستلزمات الإنتاج وتوزيعها والمحافظة على سلامة المواد المخزنة، إمكانية هائلة لما يملكه من مؤسسات تخزينية وأجهزة وأدوات وقائية كافية.

وهذا لا يمكن للحركة التعاونية تدبيره فى زمن قياسي.. ثم أن التكرار لا يفيد بل هو مضيق للجهود والمال.

٦ - إن التعاونيات خلال فترة مداها عشرون عاماً (٥٦ - ١٩٧٦) وهى الفترة المسماة بالائتمان التعاونى الموجه لم تستطع أن تحقق نجاحاً فى أمور منها تقليل مخاطر الائتمان، ومتابعة استخدام القروض واستردادها وتحرقى الدقة فى تسجيل حسابات الزراع المتعاملين معها بالأجل.. مما أفقد المزارعين الثقة فيها.

وظهر بناء على ذلك رأى عام قوى يطالب بإلغاء النظام، وتصحيح مسار الائتمان مما تولد عنه قيام بنوك القرى لعلاج هذه المشاكل.

٧ - ليس فى صالح الحركة التعاونية أن تحول وحداتها إلى بنوك.. أو تنشئ بنوكاً خاصاً بها.. فذلك يعرضها لمخاطر الإقراض، ومشاكل المتابعة واسترداد القروض، وما يترتب على تعريض أموالها للضياع..

٨ - قيام بنوك القرى بتقديم ائتمان ميسر، ومنضبط بأسلوب مصرفى سليم ساعد التعاونيات على التفرغ للعمل الإنتاجى. وهى المهمة الأساسية التى يمكن عن طريقها زيادة الدخل الزراعى ورفع مستوى المزارعين.

(ج) - الأفكار التى طرحها التعاونيون للمناقشة:

من خلال المؤتمرات التى عقدت بالمحافظات برزت عدة أفكار لإخراج النص القانونى المجيز لإنشاء بنك التعاون إلى حيز الوجود.. وقد أسفرت مناقشاتهم عن ما يلى^(١):

أولاً : هل يكون مفيداً تحويل البنك الرئيسى إلى بنك تعاونى بتغيير اسمه؟
ولقد عرضنا تجربة الأربعينات - فالمسألة لا تقف عند الاسم إنما تتعداه للجوهر وهو الأسلوب والغاية. فالبنك الآن وقد تحول إلى بنك تجارى ليس يسمرا عليه أن يغير هدفه وأسلوبه نحو إحداث تنمية تعاونية ويفهم وتطبيق تعاونى.. ولا ترى فى هذا الطرح إلا تشتيتاً للجهد فى غير طائل.

ثانياً : هل يمكن تحويل بنوك القرى إلى بنوك تعاونية ملحقه بالتعاونيات؟
والرد على هذا أن الأصل فى البنوك التعاونية أن ينشئها التعاونيون ويديروها لا أن يملكها ويديرها الغير تحت اسم الجمعية ولا سلطان لها عليها.

والاستشهاد بتجربة الستينات المحدودة رغم بدائيتها يؤدى بنا إلى ذات النتيجة التى نحن فيها الآن فقد كانت أموالها وإدارتها تابعة لبنك التسليف ولم يكن عليها سلطان يذكر فى توجيه أعمالها.

ثالثاً : هل هو بنك تعاونى عام أم بنك تعاونى زراعى؟

إن المادة ١٧ التى رخصت للتعاونيات والتعاونيين بإنشاء البنك وردت بمواد القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتعاون الزراعى ومنها يبين قصد المشرع واتجاهه نحو بنك تعاونى زراعى لأن أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تخضع لها التعاونيات الزراعية فقط وهى المعنية بالمخاطبة بالمادة ١٧ دون سواها. وهذا رأى ما أكدته قرار الجمعية العمومية للاتحاد الزراعى فى ٢٩/١٢/١٩٨٤ وما يعزز ذلك رأى الاتجاه الذى ساد فى إنشاء بنوك المهنة مثل بنك العمال وبنك المهندس وبنك التجارين التى قامت أساساً بودائع وأموال أرباب تلك المهن والطوائف.

رابعاً : أليس فى إنشاء البنك التعاونى إزدواجية مع بنك التنمية والائتمان؟
القول بالازدواجية بعيد عن الواقع ومبالغ فيه ذلك أن نشاطات بنك التنمية فى معظمها نشاطات تجارية وأصبح بنوكاً تجارية لا يستهدف التنمية التعاونية ولا يعمل من أجلها.

وهناك العديد من الدول التى تقوم فيها بنوك تعاونية زراعية مع قيام بنوك أخرى زراعية وأقربها للذهن الهند حيث يوجد بها البنك الزراعى بجانب البنوك التعاونية الزراعية والولايات المتحدة الأمريكية ففى بنك

(١) محمد إدريس - مرجع سابق (ص ٤٥)

للأراضى والبنك الزراعى بجانب البنك التعاونى الفيدرالى.

وعلى سبيل الغرض الجدلى البحث أن ثمة منافسة سوف تقوم فالمستفيد هو الفلاح من حيث الخدمات بأيسر عناء وأقل تكلفة بدلا من الاحتكارية التى يضج منها بالشكوى.

خامسا : الحكومة والبنك :

لا يمثل البنك التعاونى عينا على الحكومة والتنمية الزراعية فى معزل عن المشاركة الشعبية. فودائع التعاونيات وأمورها السائلة التى تقارب ٨٠٠ مليون جنيه تجعله فى غير حاجة إلى دعم حكومى منظور أو غير منظور.

والبنك التعاونى ليس تكرارا للنماذج المصرفية التى ملأت السوق.. إنما هو فريد فى تخصصه ويمثل إضافة جديدة للاقتصاد القومى.

وسوف يقوم البنك بتجميع رؤوس الأموال التى يحتاجها وجذب ودائع ومدخرات الجمعيات وأعضائها، وتوجيهها واستثمارها لصالح الحركة والمساعدة فى إنشاء المشروعات الإنتاجية وتأسيس الجمعيات المتخصصة فيها، ويكون غرفة للمقاصة للتعاونيات، وتحويل التجارة الخارجية للتعاونيات فى الصادر والوارد وممارسة كافة وظائف البنوك التعاونية الأخرى والتى لا تمارسها البنوك التجارية.

د - صناديق الإقراض التعاونى:

إستهل عقد التسعينيات بتزايد المطالبة باتخاذ أى شكل من الأشكال. فنادى البعض بأن تقوم الجمعيات بتوزيع مستلزمات الإنتاج بالأجل على أعضائها عن طريق إنشاء صناديق للإقراض التعاونى تشترك فيها الجمعيات العامة والمركزية.

وبذلك تتحقق للتعاونيات ميزة التمويل الذاتى.. ومع نجاح هذه الصناديق يمكن اقتناع الحكومة بالموافقة على إنشاء البنك المرغوب فى قيامه.

وقد أعدت بعض الدراسات من خلال لجان الاتحادات التعاونية لتنفيذ هذه الفكرة.

ومن الناحية النظرية والعرض التاريخى لتطور الائتمان الزراعى والتعاونى - نجد أن هذه الفكرة لم تراع المصلحة العامة للأسباب التالية :

- ١ - تم ممارسة عملية الإقراض الزراعى من خلال التعاونيات الزراعية فى عدة صور: الائتمان الزراعى، تنظيم الإنتاج الزراعى، إشراف الاتحاد التعاونى الزراعى.. وقد فشلت جميعها.. فكيف نعود للإصرار على إعادة نفس التجربة من جديد والحركة التعاونية لم تضمد جراحها بعد من آثار التجربة السابقة.
- ٢ - إذا كانت أسعار مستلزمات الإنتاج وكذلك الفائدة على القروض ستكون حرة.. فهل يمكن أن تحقق الجمعية لأعضائها مزايا من المنافسة خاصة إذا كانت سوف تحصل على هذه المستلزمات والقروض من الجهاز المصرفى الذى ترغب فى منافسته؟

- ٣ - سوف تؤدي المنافسة إلى إثارة الضغائن والاحتقاد بين العاملين في الجهازين والمتعاملين مع كل منهما.. والقرية لا تتحمل هذه الآثار التي لا تحقق صالحاً لأحد.
- ٤ - هناك خسارة يساهم فيها الطرفان مؤكدة سوف يتحملها الاقتصاد القومي.. وذلك بتكرار تحمل مرتبات الأجهزة العاملة، وإيجارات المقار، وازدواج المصروفات المترتبة على أداء نفس الخدمة.
- ٥ - سوف يؤدي انغماس التعاونيات في عملية الإقراض إلى العودة لانصرافها عن هدفها الرئيسي في مزاولة المشروعات الإنتاجية.
- ٦ - إن الوعاء المالي للمصناديق المقترح قيامها سيكون هو بنك الائتمان الزراعي - ومن ثم فإن جميع الأموال في البنك نفسه حساب جاري لتمويل عمليات شراء مستلزمات الإنتاج وإقراض الأعضاء سيؤدي إلى ضياع المميزات التي يحصل عليها التعاونيون من دعم الدولة لهم في أسعار المستلزمات وأسعار الفائدة على القروض.
- .. وما زالت فكرة إنشاء صناديق الإقراض لمنافسة بنوك القرى في توزيع الائتمان على المزارعين محل رفض كثير من الاقتصاديين والتعاونيين.

هـ - مدى سلامة فكرة إنشاء بنك للتعاونيات:

- قبل أن نتصور العلاقة المستقبلية بين البنك والتعاونيات. علينا أن نناقش فكرة إنشاء بنك تعاوني - بفرض أن يكون أمامنا كل الظروف والامكانيات التي تساعد على نجاح التطبيق التعاوني للفكرة.
- .. وقد يظن البعض أننا منحازون إلى البنك الذي ننتهي إليه وظيفياً.. ولكننا كباحثين علينا أن نكون حياديين.. وكتعاونيين لابد وأن يكون صالح الحركة هدفاً لنا، وكمواطنين.. لابد وأن يكون الاعتبار الأول للمصالح القومية.
- .. نحن نؤمن أن من بديهيات الحركة التعاونية القوية أن قوتها تنبع من مرتكزات ثلاثة:
- أ - اتحاد تعاوني عام قوي.
- ب - بنك تعاوني تمتد خدماته إلى الوحدات الميدانية التعاونية.
- ج - قانون موحد للحركة التعاونية .
- ومع هذا الإيمان بضرورة وجود هذه العوامل الثلاثة اللازمة لبناء حركة قوية في بلادنا - فإننا نجد أن الدعوة إلى إنشاء بنك للتعاون لم تكن جديدة.. بل كانت لها سابقة بعد تغيير قانون التعاون الثالث عام ١٩٤٤.. وثبت عدم سلامتها وأسفر عن ذلك تغيير نظام بنك التسليف الزراعي المصري بصدور القانون رقم ١٢٩، لسنة ١٩٤٨.. وتحول بنك التسليف الزراعي المصري إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني وهي لاشك دروس مستفادة من تجاربنا السابقة وليست تجربة مستوردة بل إنها تجربتنا نحن!!
- وإذا كنا قد انتهينا إلى عدم سلامة هذه الفكرة في وقت مبكر لم تستكمل فيه خبرة البنك القائم وكفائه

إذ لم يكن قد مر على انشائه أكثر من إثني عشر عاماً.. فكيف نصل إليها وأماننا بنك يعمل فى خدمة الحركة التعاونية على مدى ستين عاماً اكتسب فيها خبرات مصرفية عريقة.

هناك أسئلة عدة يجب أن نطرحها على دعاة فكرة إنشاء البنك التعاوني.. ومن الإجابة عليها يمكن الحكم على سلامة الفكرة أو خطئها:

١ - كيف يمكن التغلب على صعوبة إيجاد الكادر الوظيفي القادر على الجمع بين الخبرات الحسابية والمصرفية والمالية وتكتيك الائتمان الزراعي بما يحفه من مخاطر، والقدرة على إيجاد التوافق والتنسيق بين كل هذه الخبرات وبين طبيعة الفلاح المصرى والأرض التى يزرعها والعمليات الزراعية نفسها؟

٢ - إذا أسس بنك للتعاونيات.. هل سيقدم قروضه بدون ضمان أو بفوائد تقل عن ما يقرره البنك المركزى؟ أم سيلتزم بنفس القواعد والأسس المصرفية والبنكية المتعارف عليها؟

٣ - متى يستطيع البنك الوليد أن يصل بوحداته الميدانية إلى ميدان عمله الأساسى؟.. وهى الميدان الذى تحجم أقوى البنوك عن دخوله لما يحيط به من مخاطر ولزيادة تكاليفه الإدارية.

٤ - إذا استطاع البنك التعاونى الانتشار بسرعة فى القرى والأحياء.. فهل سيكون قادراً على منافسة البنوك عريقة الوجود فى النظام المصرفى؟ وهل سيتميز عنهم بالخبرة البنكية التى اكتسبوها خلال عمرها الطويل؟

٥ - فى حالات المخاطرة يجب أن نراعى حدوث أسوأ الظروف.. فماذا تكون النتيجة إذا فشل البنك الجديد بعد إنشائه؟ وما هى الآثار الى سوف تترتب على هذا الفشل من الانهيار المالى للحركة التعاونية؟

.. ومن الإجابات نستوضح أن الدعوة لإنشاء بنك للتعاون بجانب البنك القائم حالياً والذى يضم سبعة عشر بنكاً فى محافظات الجمهورية ويتغلغل بوحداته الميدانية فى كل القرى أمر بالغ الخطورة.. إذ يجب أولاً تقوية التعاونيات تنظيمياً وإدارياً ومالياً من خلال الإعداد الجيد لعنصرى الحركة :

أ - العنصر الشعبى : وهم أصحاب الحركة ومالكوها.

ب - العنصر الوظيفى - وهم المكلفون بالعمل الميدانى.

إن نجاح بنك التعاون مؤكد لفترة من الزمن تتوقف على مدى امكانيته فى تدبير الأموال وتحقيق السبلية المالية، وإحداث التوازن بين موارد الأموال واستخداماتها.

وفى رأينا.. أن فترة النجاح هذه لن تطول كثيراً - وأن نجاحه فى مرحلته التأسيسية راجع إلى الحساس الذى يولد به هذا البنك.. وهو حماس ما يلبث أن يزول!!

فالمناصفة ستكون بين قديم ثبت جداؤه الاقتصادية.. وحديث لم تتوفر له عوامل النجاح.. وبنظرة سريعة على امكانيات البنك القديم وهو بنك تمتلكه الدولة وتديره وفق سياستها.. وقد أصبح صرحاً اقتصادياً يجب الاستفادة به وأن تتعدل سياسته لتتطابق أهداف الحركة التعاونية ومتطلباتها وأن يعود إلى أصله بنك الحركة ووعاؤها المالى :

وتذكر على سبيل المثال بعض هذه الامكانيات :

- أ - توفر القدرة المناسبة في مصادر التمويل الخارجى والتي تتمثل بصفة أساسية فى الودائع والمدخرات ومصادر الإقراض.
 - ب - قوة وثبات مصادر التمويل الذاتى والتي تتمثل فى رأس المال والاحتياطيات الكافية.
 - ج - قدر كبير من الاتصالات الدولية القائمة على السمعة الطيبة.
 - د - تجربة طويلة يصل عمرها إلى حوالى ستين عاماً تقوم على أكتاف جهاز بشرى مدرب وقابل للتطوير.
 - هـ - نجاحه فى كل ما كلف به من قبل الدولة فى الوقت الذى عجزت فيه مرارده عن تلبية احتياجاته.
- ومن ثم.. فإن فكرة إنشاء البنك التعاونى المستقل لها خطورتها وليست فى صالح الحركة التعاونية.. لما يتعرض له من مخاطر التمويل والإقراض والمتابعة واستبدال القروض.

و - الصورة المستقبلية لعلاقة البنك بالتعاونيات:

من استعراض التطور التاريخى لعلاقة البنك بالحركة التعاونية واتجاه قيادته إلى تدعيم النشاط التعاونى وبخاصة فى القطاع الزراعى - والعمل على احتواء الحركة التعاونية الزراعية وذلك من خلال تمثيلها فى مجالس إدارات بنوك المحافظات (بالقرار الوزارى رقم ٣٠٤ فى ١٣/٣/١٩٨٦) .

وإنشاء وحدة تنظيمية متخصصة فى التمويل التعاونى. فى كل من البنك الرئيسى وبنوك المحافظات وقيام البنك بإعداد نظام جديد تنقل من خلاله وظيفته فى توزيع مستلزمات الإنتاج على الزراع إلى الجمعيات التعاونية، واتجاهه نحو تدعيم التمويل التعاونى ورفع كفاءته، والعناية بتمويل الأعمال المتعلقة بالزراعة.

فإن الصورة المستقبلية - كما نراها ستكون معالمها كما يلى :

أولاً : تعديل قانون البنك والقوانين المنظمة لمختلف الأنشطة التعاونية بما يسمح بتحويل البنك إلى بنك تعاونى يخدم كافة أنواع التعاونيات فى كافة أنشطتها مع دخول هذه التعاونيات كساهمة فى رأس مال البنك والمشاركة فى جمعيته العمومية ومجلس إدارته.. وتعديل اسم البنك إلى مسمى [البنك الرئيسى للتعاون والتنمية والالتزام الزراعى...].

.. ذلك لأن النظرة المستقبلية توجه نحو هدف جديد وهو إعادة مساهمة التعاونيات فى رأسمال البنك الرئيسى وكذلك التعامل فى النقد الأجنبى بيعاً وشراء.. الأمر الذى يلزم معه تعديل تشريعى فى قانون إنشاء البنك باعتبار أن التعديل التشريعى هو الأداة القانونية الوحيدة الخادمة لرؤية البنك المستقبلية فى إسهام التعاونيات.

ومن الجدير بالذكر أن تعديل قانون البنك وتحويله إلى بنك تعاونى هو رأى الفئة المعتدلة وهى الأغلبية من التعاونيين.. كما أن قيادة البنك تؤمن بضرورة استمرار البنك فى تدعيم الحركة التعاونية وتحويله إلى بنك

للتنمية الشعبية والتعاونية.. ولذلك شكلت لجان مثل فيها الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى.. وقد انتهت هذه اللجان إلى وضع التعديل اللازم لإجراؤه على القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦.

ثانيا : تعديل نظم التعامل مع البنك بحيث يكون للتعاونيات أولوية فى التعامل معه وزيادة ما تحصل عليه من المزايا.

.. وهذا الاتجاه مبنى على أساس أن البنك أخذ ينظر فى السنوات الخمس الماضية إلى التعاونيات على أنها تنظيمات وجدت لتبقى - وأن عليها أن تلمس حاجات الأعضاء وتدبيرها لهم وعليه أن يلقى حاجاتها المالية.

وقد أباح لها فى ظل النظام الجديد حصولها على كافة القروض بصفتها المعنوية لأى غرض يساعدها على الوفاء باحتياجات أعضائها.

ووجود بنوك القرى فى التجمعات القروية سيساعد على تقديم ائتمان من مصدر قريب وميسر لتمويل كافة الأنشطة التعاونية ومساعدة التعاونيين فى مراحل دراسة وتنفيذ هذه المشروعات.

ثالثا : مشاركة البنك للتعاونيات المركزية والعامية الزراعية والاستهلاكية فى إقامة مشروعات المكنة والتصنيع الزراعى والصناعات الرغيفة وإنشاء المخازن والثلاجات والبدء فى إنشاء مشروعات كبرى على أسس تعاونية.. وعلى الأخص إنشاء مصانع للأعلاف والأسمدة والمبيدات أو قطع غيار الآلات، وإنشاء صناعات زراعية على مستوى الجمهورية للتعبئة أو لتصنيع بعض المحاصيل الزراعية بما فى ذلك مشروعات تصنيع الألبان واللحوم والأسماك وتجفيف وعصير وتعبئة الخضر والفاكهة^(١).

رابعا : توزيع مستلزمات الإنتاج العينية بالكامل يكون من أهم وظائف التعاونيات على أن يقتصر على البيع بالنقد دون الأجل - وهذا ما أخذ به البنك فى السنة الأخيرة تحقيقا لاستراتيجيته الجديدة فى التغلغل عن التعامل فى مستلزمات الإنتاج وتركها للجمعيات بعد أن فقد مركزه الاحتكارى فى الحصول على هذه المستلزمات من مصادرها.

خامسا : تعديل قوانين التعاون لتساير التطورات الاقتصادية الحديثة والسماح للتعاونيات بتأسيس الشركات والمساهمة فى التأسيس.

وسيدأ ذلك بتكوين شركة لتوزيع مستلزمات الإنتاج تساهم فيها التعاونيات والعاملون بالبنك والتعاونيات.

سادسا : يتولى البنك تأسيس شركات مشتركة مع التعاونيات للتأمين على المحاصيل والمشروعات التعاونية وعلى الأعضاء وتصنيع ونوريد وتوزيع مستلزمات الإنتاج.

إن هذه الصورة المستقبلية سوف تحقق للبنك حرية التخصص الكامل فى المجال المصرفى وهو ما بنيت عليه الاستراتيجية الجديدة، وما ينتج عن هذا التخصص من مزايا أهمها : تحسين الخدمة وتنمية حجم التعامل،

(١) محمد رشاد عبد الله - مرجع سابق (ص ٥).

واجتذاب أكبر قدر من المدخرات، وإعادة الثقة بالتعاونيات بين جماهير الزراع، وتنمية المهارة الإدارية لمجالس إدارات التعاونيات.

وإذا أردنا أن تعدل المزايا التي ستحققها الصورة المستقبلية التي نعتبرها مثالية للتعاونيات فإنها تشمل في حدها الأدنى المزايا التالية :

- ١ - توجيه أموالها إلى خدمة مشروعاتها اعتماداً على توفير مصدر الإقراض.
 - ٢ - المشاركة في وضع استراتيجية وخطط الائتمان الزراعي والتعاوني بما يحقق صالح الحركة وأعضائها.
 - ٣ - الابتعاد عن مخاطر الائتمان ومشاكل متابعة استخدام القروض وسدادها وإمساك حسابات الأعضاء المتعاملين بالأجل.
 - ٤ - تحقيق قدر معقول من الأرباح دون التعرض لمخاطر. نتيجة سرعة دوران أموال الجمعية في عمليات البيع بالنقد، مع التمتع بالخفض التعاوني.
 - ٥ - الاستفادة من الإمكانات التخزينية والبشرية المتاحة للتعاونيات.
 - ٦ - التمتع بأولوية التعامل والمزايا التفضيلية لدى البنك.
- ولا شك أن هذه الصورة المستقبلية - تقوم مثالياتها في نظرنا على أنها تجمع بين صالح الاقتصاد القومي والتعاونيات وبنوك القرى في وقت واحد.
- والجمعيات تعمل بكل طاقتها لأداء دورها في خدمة الإنتاج والتصنيع الزراعي وبجوارها بنوك القرى تدعمها بالمال والخبرة مع استمرارها في تقديم الائتمان للمزارعين أعضاء التعاونيات دونما سلبيات أو معوقات تعترض العمل.
- وبذلك يتحقق التعاون بين الجميع وينجز العمل بروح من الإخلاص ويدافع من المصلحة العامة لمصر وحركتها التعاونية.

المراجع

- د. شحاته السيد / محاضرات فى الائتمان الزراعى.
- د. محمود سمير الشرقاوى - القانون التجارى - الجزء الثانى سنة ١٩٨١.
- د. حياة شحاته - مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية.
- د. عبد المنعم راضى - مقدمة فى النقود والبنوك والتجارة الخارجية سنة ١٩٨٠.
- د. شوقى حسين عيد الله - التمويل والإدارة المالية - مكتبة النهضة العربية.
- د. سيد الهوارى - إدارة البنوك - مكتبة عين شمس.
- د. محسن أحمد الحضرى - الائتمان المصرى - مكتبة الأنجلو المصرية.
- د. زكى محمود شبانة - التنظيم الاقتصادى للمنظمات التعاونية.
- د. عبد الحميد نصر المنيزع - التعاون - دار المطبوعات الجديدة.
- محمد كمال العتر - (التعاون) - دار المطبوعات الجديدة سنة ١٩٧٧.
- د. حسن أحمد توفيق - التمويل والإدارة المالية فى المشروعات التجارية سنة ١٩٧٤.
- د. طاهر درة - الإنتاج الزراعى فى ١٣ عاما - سلسلة اخترنا للفلاح.
- د. محمد مظلوم حمدى - لمحات فى اقتصادنا المعاصر.
- د. محمد عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى سنة ١٩٨٧.
- د. عصام أبو الوفا - الاقتصاد الزراعى - دار المطبوعات سنة ١٩٧٥.
- د. كمال حمدى أبو الخير - التطبيق التعاونى المصرى - مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
- د. عز الدين همام أحمد - التعاون والمجتمع الريفى سنة ١٩٩١ - دراسات فى الاقتصاد الزراعى.
- د. أحمد حسن إبراهيم - محاضرات فى التنظيمات الاقتصادية الزراعية - معهد التخطيط القومى (مذكرة داخلية ٧٢٢).
- د. محمد سامى محمد - البنوك - الطبعة الأولى ١٩٥٩.
- د. طلعت أسعد عبد الحميد - إدارة البنوك - مدخل تطبيقى - مطبعة روز اليوسف سنة ١٩٨١.
- عبد الغنى جامع - الائتمان المصرفى فى البنوك التجارية ودوره فى الاقتصاد القومى - معهد الدراسات المصرفية - البنك المركزى المصرى ١٩٧٦.
- د. وليم نظير - الزراعة فى مصر الإسلامية - وزارة الزراعة.
- د. كمال الدين صدقى - البنوك المصرية ودورها فى الائتمان المصرفى - مكتبة النهضة سنة ١٩٥٨.
- د. أحمد نظفى عبد الحميد - البنوك فى مصر - طبعة ١٩٣٨.
- سامى أبو العز وأحمد أبو الغار - التمويل الزراعى التعاونى - مكتبة الشباب ١٩٧٠.
- محمد عبد المطلب هاشم - بنك القرية - مكتبة عين شمس.

- عبد الحكيم شطا - دروس فى تمويل المؤسسات التعاونية الجامعة العمالية
- أعلام التعاون - د. إبراهيم رشاد - مؤسسة فريد ريش ناومان.
- د. محمد عبد المنعم عفر - مذكرة داخلية - معهد التخطيط القومى.
- فوزى عبد الحميد - المسألة الزراعية فى الدول النامية.
- حسن عبد الله - التنظيم الزراعى الدولى - دار الكتاب العربى.
- محمد إدريس - الحركة التعاونية فى مصر - الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى.
- فتح الله رفعت محمد - التمويل التعاونى - الاتحاد التعاونى المركزى سنة ١٩٧٤
- تطور الائتمان الزراعى.
- مارجريت د. بجيى - ترجمة محمد سامى السيد - الحركة التعاونية فى العالم.
- محمد السعيد محمد - التشريع فى خدمة الإنتاج الزراعى - دار التعاون سنة ١٩٦٩.
- حسن خليل محمد - إدارة وتنظيم المصارف العقارية - اتحاد المصارف العربية سنة ١٩٧٤.
- عبد الغنى الغنام - الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع - مطبعة العلوم سنة ١٩٣٩.
- محمد رشاد - السادات فلاحا - مركز الدراسات الصحفية.
- محمد رشاد وأحمد مصيلحى - الفلاح والتعاون - دار التعاون.
- حسن زكى أحمد - محاضرات فى الائتمان الزراعى فى ج. م. ع. سنة ١٩٦٨.
- محمد زكى سويلم - محاضرة بالمؤتمر الزراعى الأول سنة ١٩٣٦.
- أحمد لطفى الكفراوى - محاضرة بمركز التدريب الدولى بمربوط.
- سامى أبو العز - محاضرة بنادى التجارة العليا سنة ١٩٥٨.
- مصطفى الفار - محاضرة عن الائتمان الزراعى فى ج. م. ع.
- د. قاسم جميل، د. صبحى محرم - إدارة التنمية الريفية - المجلة الزراعية - العدد السادس ١٩٨٠.
- على فهمى العنتيل - دراسات فى التسويق التعاونى للظن - المطبعة العربية الحديثة.
- محمد عبد المعز هلال - رسالة للحصول على درجة الماجستير بعنوان دور بنوك القرى فى التنمية الريفية.
- محمود صالح غريب - الخطة السنوية لبنوك القرى.
- الحلقة الدراسية عن الائتمان الزراعى فى دول الشرق الأدنى سنة ١٩٧٣.
- جمعية خريجي الزراعة بالجيزة - المؤتمر الزراعى الأول سنة ١٩٣٦.
- مجلة التعاون - السنة الحادية عشرة - أكتوبر ١٩٣٩.
- جهاز التنمية الشعبية - الفجوة الغذائية لأهم السلع الزراعية أعوام ٨٢ - ١٩٨٧.
- الحلقة الدراسية عن الائتمان الزراعى - بيروت - ١٩٦٢.
- وزارة التربية والتعليم - تاريخ مصر الحديثة.

- دليل بنوك مصر (٨٩ - ١٩٩٠).
- الدراسات الاقتصادية الدولية بالاشتراك مع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - التمويل الزراعى.
- الاتحاد الإقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا - الإقراض الزراعى فى البلدان المتخلفة اقتصاديا.
- محاضرات إدارة التدريب - بنك التنمية والائتمان الزراعى - القاهرة.
- محاضرات معهد الدراسات المصرفية - البنك المركزى - القاهرة.
- عبد الحكيم شطا - بحث عن تقييم الأداء بجمعيات الائتمان الزراعى فى ج.م.ع - معهد التخطيط سنة ١٩٦٩.
- عبد الحكيم شطا - دراسة عن الائتمان التعاونى الزراعى فى مائة عام.
- مراد محمد على - دراسة عن علاقة البنك بالحركة التعاونية - إدارة التدريب - البنك الرئيسى.
- بحث عن الآثار المتولدة عن تطبيق الإصلاح الزراعى - اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى.
- عمر الفاروق الجوهري - بحث مقدم لتبيل درجة الدكتوراه.
- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - بحث مقدم لمؤتمر طنجة عام ١٩٧٨.
- محمد أبو القاسم - بحث بعنوان التمويل الزراعى - الندوة العربية الأولى للمصارف ببيروت.
- التقارير السنوية لمجلس إدارة البنك الرئيسى خلال ستين عاما.
- تقارير بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات.
- محمد عبد القادر عبد الواحد - التجربة المصرية فى تقديم القروض وتكامل الخدمات الزراعية ورقة مقدمة لمؤتمر إقراض صغار المزارعين سنة ١٩٥٨.
- تبع إبراهيم تبع - مدخل لفهم دليل الائتمان للتوسع المصرى لزيادة إنتاجية المزارع الصغير سنة ١٩٨٦ - إدارة التدريب بالبنك الرئيسى.
- المتابعة الائتمانية لمشروع المزارع الصغير.
- البيوبيل الذهبى للبنك الأهلى.
- الميزانيات العمومية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والميزانيات المجمعة.
- التقرير السنوى للبنك المركزى سنة ١٩٨٩.
- وزارة الزراعة - تقرير عن تطور الإنتاج الزراعى - والخطة المستقبلية سبتمبر ١٩٨٦.
- التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الزراعى والرى - مجلس الشورى سنة ١٩٩٠.
- دوريات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.
- دوريات البنك المركزى.
- دوريات البنك الأهلى.
- دوريات مجلة التعاون.

- النقابى العربى - رحلة الخمسين عاما.

- اليوبيل الذهبى للبنك الأهلى.

- وزارة الزراعة فى خمسين عاما.

رقم الإيداع : ٣٣٤٥ / ١٩٩١

الترقيم الدولي : ٨ - ١٣٣٥ - .. - ٩٧٧

(مطبعة هندكو)

